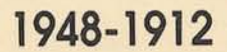
المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 8



محمد كنبيب

يهود المغرب



1948-1912



ترجمة : إدريس بنسعيد

تقديم : أندري أزولاي


يهود المغرب


بسم
الله
الرحمان
الرحيم



منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص وأعمال مترجمة 8

محمد كنبيب



1948-1912

مساهمة في تاريخ الأقليات بالديار الإسلامية

ترجمة: إدريس بنسعيد

تقديم: أندري أزولاي

1998

هذه ترجمة جزئية لكتاب : Mohamed Kenbib, **Juifs et Musulmans au Maroc (1859-1948) : contribution à l'histoire des relations intercommunautaires en terre d'Islam,** Série Thèses et Mémoires n° 21, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines — Rabat, 1994.

الكتـــاب : **يهود المغرب (1912-1948).**

المؤلـــف : محمد كنبيب.

المترجـــم : إدريس بنسعيد.

سلسلـــة : نصوص وأعمال مترجمة رقم 8.

النـــاشر : منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ الرباط.

الغـــلاف : إعداد عمر أفا.

الخطـــوط : بلعيد حميدي.

الطبعـــة : الأولى 1998.

التصفيـــف : أنسيف الزنايدي، الرباط.

الطبـــع : مطبعة النجاح الجديدة ــ الدارالبيضاء.

التسلسل الدولي : 1113-2590.

ردمـــك : 9981-59-009-6.

الإيـــداع : القانوني 1998/1720.

الإهداء

إلى آسية

كلمة شكر

نضع اليوم بين أيدي الباحثين والقراء النص العربي الذي هو إعادة هيكلة لمؤلف صدر باللغة الفرنسية في صيغته الأصلية وتناولنا فيه تطور العلاقات بين المسلمين واليهود بالمغرب أثناء الحقبة الزمنية الممتدة من اندلاع الحرب الإسبانية ـ المغربية (1859) إلى حدود نشوب الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى (1948)، وذلك على أساس مقاربة تاريخية لإشكالية الأقليات الإثنية ـ الدينية والثقافية ومدى تأثير الحداثة وتأرجح المحيط الدولي على الثنائية المتمثلة في «الأغلبية» ـ «الأقلية».

يركز النص العربي، الذي تفضل بترجمته الأستاذ إدريس بنسعيد، على الفترة الممتدة من سنة التوقيع على معاهدة فاس وقيام نظام الحماية 1912 إلى الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل.

وقد اخترنا تخصيص الكتاب لهاته المرحلة دون غيرها لاعتبارات متعددة منها، بشكل عام، عمق التحولات التي شملت بنيات المغرب الِاقتصادية والِاجتماعية و«الثقافية» فيما بين 1912 و1948، ومست، بشكل خاص، دعائم التعايش بين سكان البلاد المسلمين واليهود وغيرت مختلف أوجه تعاملهم في الحياة اليومية إلى درجة أنها تسببت في اندثار عدد كبير من الملاحات واجتثاث مجموعات يهودية عريقة تواجدت في قرى المغرب وحواضره طيلة ما يناهز ألفي سنة.

ومن الناحية العلمية، فإن اختيارنا هذا نابع من الضرورة الملحة لإعادة قراءة وكتابة شطر تاريخ المغرب المعاصر الخاص بالقرن العشرين حيث ما زال البحث الجامعي حول عهد الحماية بالذات في بداية مساره، بل في طور جنيني، كما يثبت ذلك أي تقويم موضوعي لحصيلة ما أنجز في هذا الحقل داخل البلاد كما وكيفا منذ إحرازها على الِاستقلال.

ومن البديهي أن وضعا مثل هذا يحتم إيجاد دينامية تراكمية لتجاوز ما يعوق المقاربة الشمولية لفترة 1912–1956 وتدقيق فحص معطياتها واستيعاب التطورات التي ميزتها.

إن هذا التجاوز لمن شأنه هو الآخر فسح المجال لدراسة مرحلة ما بعد الإستقلال، على غرار ما ينجز في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية الأخرى (العلوم السياسية والإقتصادية، علم الإجتماع...)، وتمشيا أيضا مع انفتاح آفاق البحث في تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين وعدم اقتصاره حاليا على الماضي البعيد حيث صار التنقيب في «الحاضر» و«الزمن الراهن» يندرج بصفة عضوية ضمن إشكاليات ومناهج ومفاهيم الباحث المتخصص في التاريخ «المعاصر».

وفيما يخص هذا الكتاب بالذات، فقد أمكن الشروع في وضع تصميم أولي لترجمته ولنشره في صيغته الحالية بفضل تشجيعات ومساعدة المستشار الملكي، السيد أندري أزولاي، الذي تفضل أيضا بتقديمه، فله خالص الشكر على هاته الإلتفاتة وعلى الإهتمام الذي ما فتئ يبديه تجاه البحث العلمي.

وإنني أود التعبير كذلك عن أحر التشكرات للأستاذ إدريس بنسعيد الذي تحمل، كما أسلفت، مسؤولية الترجمة وبذل مجهودات متواصلة لإنجازها، ملتزما بالنص الأصلي واقتباساته وإحالاته، وذلك في جو امتاز بروح التعامل الأكاديمي البناء.

ولن يفوتني توجيه عبارات الشكر أيضا لقيدوم كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، السيد سعيد بنسعيد العلوي، الذي أولى عناية خاصة لهذا المؤلف وأشرف على صدوره. كما أنني أشكر السيد القيدوم عبد الواحد بنداود والسيد محمد منيار والسيد محمد الزرورة وجميع من أسهم في تسهيل إعداد هذا الكتاب ونشره، وأخص منهم بالذكر محافظي أقسام الوثائق بالخزانة الحسنية (الرباط)، وبوزارة الخارجية الفرنسية (باريس) ووزارة الحربية (قصر فنسان)، وبوزارة الخارجية البريطانية (لندن)، ووثائق كتابة الدولة الأمريكية (واشنطن).

محمد كنبيب

تقديم

لقد تمكنت الجماعة اليهودية المغربية في نهاية الأمر من الإستمرار في الوجود، بالرغم من الهزات العنيفة التي تعرضت لها على امتداد القرن الذي نودعه، وهو قرن طبعته بصفة خاصة الصَّدمة الثقافية والإجتماعية الكبرى المترتبة على بسط نظام الحماية على المغرب ؛ وتدهور العلاقات بين سكان البلاد المسلمين واليهود عقب تأسيس دولة إسرائيل، فضلاً عن القطيعة مع المجال المغربي الأصليّ لهذه الجماعة بفعل هجرتها المكثفة. لكن هذه العوامل مجتمعة لم تفلح في صرف نظر ما يناهز مليون يهودي مغربي في جميع أنحاء المعمور عن جذورهم وعن الإستمرار في التشبث بمكونات مرجعيتهم المغربية.

إن استمرارية اليهودية المغربية، ومقاومتها لصروف الدهر أمران يجدان تفسيرهما بشكل كبير في التجذر العميق لهذه الجماعة في أرض المغرب طوال ما يزيد على ألفي سنة، وفي وزنها الديموغرافي (قبل الخمسينيات من هذا القرن) ومساهمتها التاريخية في التراث الوطني.

إن عوامل التجذر والإستمرارية هاته تبعث على الإطمئنان والأمل ؛ غير أن المستقبل سيحدد كذلك بمدى الدقة والصرامة العلميتين، اللتين سنكون قادرين على إضفائهما على كتابة وقراءة صفحات ومراحل هذا المصير الإستثنائيّ ؛ ذلك لأن الدراسات التي تناولت تاريخ الجماعة اليهودية المغربية ومعيشها اليومي المعاصر عرفت خلال السنوات الأخيرة تطوّراً يعج بالمفارقات ؛ إذ تم الإنتقال من موقف الصمت والتغييب إلى موقف المقاربة الفلكلورية، ومن الحنين للماضي إلى استغلال وصل في بعض الحالات إلى حدِّ المغالاة، في موضوع أصبح بمثابة «موضة» فكرية.

اجتهدت بعض المجموعات، ومن ضمنها مجموعة «هوية وحوار»[1]، لتشق لنفسها على امتداد السبعينيات والثمانينيات ـ إلى غاية أوائل التسعينيات ـ سبيلاً في مجال المعرفة، يقوم على تفضيل مقاربة علمية وموضوعية لتاريخ الجماعة اليهودية المغربية، وعلى نبذ ما يلتصق بالرؤية التمجيدية الخالصة، أو الدرامية المبالغ فيها لهذا التاريخ. وقد عمل المنتمون لهذه المدرسة (الجديدة) منذ البداية على إدراج مقاربتهم في إطار منطق التراث الوطنيّ (المغربيّ) وتماسكه، وعلى تعطيل محاولات أولئك الذين كانوا يَسْعَوْنَ، سواء من باب الديماغوجية أو من باب انعدام الدقة، إلى الاستحواذ على اليهودية المغربية بغية تسخيرها لخدمة مجدهم الخاص أو لفائدة تحركات سياسية رخيصة أو أغراض تجارية.

إن أعمال محمد كنبيب حول العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب إبَّان الفترة المعاصرة تندرج في إطار أكاديمي محض وتتقيّد به، متبنِّيةً منهج البحث الجامعيّ والمقاييس العلميَّة الصارمة. وقد خصص المؤلِّف لهذه الأعمال ما يناهز عشرين سنة من البحث والتنقيب في الأرشيفات في كلٍّ من المغرب وفرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتَّحدة، وتوِّجت أبحاثه وتحرياته بمناقشة لأطروحة دكتوراه الدولة بجامعة باريس I ـ السربون سنة 1992، وأشادت شهادات مختصِّين ذوي صيت عالميّ ينتمون لأشهر الجامعات الأوربية والأمريكيَّة ببحثه فاعتبرتْهُ عملاً ينشد الشموليَّة ويتحلَّى بدقَّة عالية، بعيداً عن أي موقف مسبق معلن، إلَّا ما كان من السعي للإحاطة بالموضوع واستيعاب عناصره وعرض ما يترتب على ذلك من استنتاجات علميَّة.

وتبدو المقاربة المختارة كلاسيكيَّة للوهلة الأولى. غير أنها في الواقع أكثر عمقاً وتعقيداً. وفي جميع الأحوال، فإن ما يمثله، لقارئ يهودي مثلي، معيشُ اليهودية المغربية في ما بين 1859 و1948 وتطور العلاقات بين المسلمين واليهود على امتداد تلك الحقبة يشكلان جزءاً من أغنى صفحات سجل تاريخ المغرب وتاريخ جماعتي. لكن هذه الصفحات تحكي أيضاً عن سنوات ظلٍ وغموض، فرض المسكوت عنه، ونوع

(1) تأسست مجموعة «هوية وحوار» بباريس سنة 1976 على يد مثقفين يهود مغاربة بهدف تحقيق هدف مزدوج هو :
ـ الحفاظ على هوية وذاكرة اليهودية المغربية وإنعاشهما ؛
ـ المساهمة في الحوار الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ ومصالحة العالم اليهوديّ مع العالم الإسلاميّ.

من الخطاب الخارجيّ والأجنبيّ، قراءة متناقضة أحياناً أو مشبوهة للأحداث ولأفعال الرِّجال في هذه الفترة.

لقد حان الوقت، بعد مرور أزيد من قرن على تلك الأحداث، لترتيب ذاكرتنا. وذلك على وجه التحديد ما تساهم به أعمال محمد كنبيب بشكل جدير بالإشادة، حيث أمكن بفضلها القضاء على بعض الأحكام الجاهزة، التي تم الإنطلاق منها في أحيان كثيرة للخلط، مثلاً، بين الظاهرة المعروفة بـ«الحمايات القنصلية» أو «التجنيس» وجعلها منحصرة في الجماعة اليهودية ومقصورة عليها. كما تم الإستناد بشكل واسع إلى مثل تلك الأفكار المسبقة لتغييب دور أوربا وضغوط القوى الأجنبية التي عملت، في إطار تحركات لا تدين للصدفة أو الإرتجال بشيء، على إقرار منطق وتدرُّج للقيم والهويّات، كان هدفه الأسمى التسرُّب إلى أجهزة القرار والتحكيم في الدولة المغربية، والعمل في الوقت نفسه على استغلال الفروق والإختلافات الدينية بين المسلمين واليهود.

لقدحلل محمد كنبيب تباعاً، بمنهجية واضحة ودقة علمية، أعقد الفصول من هذا الجزء الحاسم من تاريخنا المعاصر، انطلاقاً من نظام الإمتيازات الخاصة بالرعايا الأجانب المقيمين بالمغرب إلى الحماية القنصلية، ومنه إلى نظام الحماية المفروض على الدولة ؛ ممَّا يسَّر لنا رؤية الأمور بكيفيَّة أكثر وضوحاً.

إن الأمر اللّافت للنظر في تاريخ الجماعة اليهوديَّة على وجه التحديد هو مساهمة باحث مسلم، اختار القطيعة مع المقاربات الدوغمائية التي ميزت بصفة عامة جل ما كُتِب حول يهود المغرب، وفي إثبات الوقائع التاريخية وتحليلها بكيفية منهجية. وقد نشرت حصيلة هذه الأبحاث في كتاب صدر سنة 1994 باللغة الفرنسية، وغطى من الناحية الكرونولوجية الفترة الممتدة من الحرب الإسبانية ــ المغربية (1859–1860) إلى سنة 1948[2].

(2) Mohammed Kenbib, **Juifs et Musulmans au Maroc, 1859-1948. Contribution à l'histoire des relations inter-communautaires en terre d'Islam**, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, 1994, 756p.

إن الكتاب الذي نقدم له اليوم، وهو عمل يجب التشديد على رمزية نشره باللغة العربية، يتناول تطور العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب ما بين 1912 و1948، وينبني على تحليل شامل لمختلف العوامل، الداخلية والخارجية، التي أثرت على تأرجح هذه العلاقات. وهكذا، وفي إطار التحولات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي أحدثها نظام الحماية وتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق كبرى (فرنسية وإسبانية ودولية) تمّت دراسة «السياسة الأهلية» التي تبناها الجنرال ليوطي (ومن أتى بعده) وآثارها على العلاقات بين المسلمين واليهود، كما تم تحليل «الإنعكاسات المغربية» للهزات التي سجلتها الساحة الأوربية ابتداءً من سنة 1933، وصدى أحداث الشرق الأوسط، والزوبعة التي اكتسحت العالم ما بين 1939 و1945.

وانطلاقاً من ميل محمد كنبيب وتفضيله للمدى الطويل في عملية التأريخ، فقد حرص على التذكير، من خلال فصول هذا الكتاب، بأن بعض مكوِّنات دينامية العلاقات بين المسلمين واليهود، المميزة لفترة 1912–1948 كانت واقعاً حيّاً منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حيث كان المسلمون واليهود خلال تلك الحقبة (الطويلة) الفاعلين المتضامنين والناجحين لانفتاح المغرب على أوربا بصفة خاصة، وإدماج المملكة في التيارات الجيوسياسية والتجارية الكبرى.

لقد كان المغرب يطمح لاحتلال موقعه كفاعل أساسيّ ضمن حظيرة الأمم، وهو أمر يتجلّى بصفة خاصة إذا ما استحضرنا الدَّور الذي لعبه أسطولنا في الطرق التجارية الكبرى وفي عبقرية المخزن الخلّاقة المتمثّلة في بناء الصويرة سنة 1765، وهي مدينة تمتعت بوضعية منطقة مالية وتجارية «حرة» سابقة لعصرها، وذلك خير دليل على الرؤية المستنيرة لسيدي محمد بن عبد الله، وهو سلطان كان حقاً متقدماً على عصره، وبرهاناً بليغاً على ثراء خبرة الرجال والنساء الذين اتجهوا بنجاح، آنطلاقاً من الصويرة، نحو غزو أسواق بعيدة وإضفاء إشعاع مشهود له على الديبلوماسية المغربية.

يتحلى عمل محمد كنبيب في هذا الصدد بعصرية مثيرة للدهشة، سواء من حيث راهنيته فيما يتعلق بالنقاشات الدائرة حول الدور المركزيّ للدولة، ضامنة السيادة والتماسك الوطنيين، أو بصدد المخاطر الناجمة عن آستراتيجية الإنفتاح الإراديّ على بقية العالم. وبذلك، فإن الدروس والعبر التي استخلصها المؤلِّف آنطلاقاً من قراءته لتلك الحقبة تكتسي دلالة خصبة بالنسبة لمغرب مطلع الألفية الثالثة.

وسينتبه القارئ، على مرِّ الصفحات، إلى أن عمل محمد كنبيب يتجاوز هدفه المعلن، أي مجرد دراسة للعلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب ما بين 1912 و1948 ليشكل، في الواقع، انطلاقاً من دراسة هذا الجانب من التراث المغربيّ، مساهمة كبرى في معرفة العناصر البنيويَّة التي ساعدت على وضع اللَّبنات المؤسِّسة للمغرب كدولة عصريَّة للقرن الحادي والعشرين.

أندري أزولاي

الرباط، يونيو 1998

مقدمة(*)

على امتداد العصور وإلى حدود أوائل القرن العشرين وإقرار نظام الحماية (1912)، شكل يهود المغرب الأقلية الدينية ـ الإثنية غير المسلمة الوحيدة في البلاد وامتزجوا بساكنته المسلمة، العربية والأمازيغية. وقد كانوا يقطنون بمناطق متفرقة تكاد تشمل مجموع التراب المغربي. وكان عددهم يتجاوز عدد يهود الجزائر وتونس مجتمعين، بل كانوا يشكلون أهم جالية يهودية في العالم العربي برمته. وبالرغم من ضعف وزنهم الديموغرافي، إذ كان عددهم لا يتجاوز حوالي 3% فقط من مجموع ساكنة البلاد، فإنهم لعبوا، قبل مرحلة الاستعمار، أدوارا هامة على مستويات شتى.

فبالإضافة إلى وظائفهم التقليدية في مجالات المال والنقود والمبادلات التجارية بمختلف أصنافها الداخلية والخارجية ـ ولاسيما البحرية منها ـ والحرف والمخالطات في القطاع الفلاحي، وبموازاة معها، تميزوا فعلا باندماجهم داخل المجتمع المغربي بصفتهم أحد مكوناته المتعددة، وبتشبعهم بالثقافة السائدة في المدن والبوادي وبمساهمتهم بحظ وافر في إثراء رصيد البلاد الحضاري، كما أثروا بدرجات متفاوتة عبر العصور في مجريات الأحداث.

إن تقويم هذا الدور عملية لا تخلو من صعوبات، وعلى رأسها التعقد الشديد الذي تتميز به ظاهرة الأقليات، باعتبارها تماثل «ورود الاختلاف الهشة» حسب تعبير ليفي ـ ستروس، إذ أن صعوبة دراستها لا تنحصر فقط في مستوى المنهج والمفهوم والمصطلح.

فحين يتعلق الأمر بـ«دولٍ أممٍ» تتسم برسوخها التاريخي القوي وتقوم على مؤسسات ديموقراطية، تدخل آنذاك في الحساب مجموعة من الرهانات التي تتصل باعتبارات تتجاوز النطاق الأكاديمي المحض. وعندما ينصب البحث على بلدان إسلامية، فإن التركيز الشديد ينصب بالأساس على الوضع الشرعي والقانوني

(*) أشكر الأستاذ عبد الأحد السبتي على مساهمته في إعداد ترجمة مقدمة هذا الكتاب وخاتمته.

للمجموعات اليهودية. وبالرغم مما يطبع الصيغ المتداولة من التواء، فإن وضعية اليهود توصف عموما بالهامشية والاضطهاد. وبذلك يزداد التناقض في تأويل «الذمة»، وتتسع الهوة بين مستوى النصوص وبين صيغها التطبيقية والواقع المعيش.

وفيما يخص الحالة المغربية على وجه التحديد، تناولت الكتابات الإثنوغرافية، خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، يهود المغرب بالدرس على مستوى التوطين والسكن والأنشطة الاِقتصادية واللهجات والعادات والفولكلور، وحققت حول مختلف هذه الجوانب رصيدا هائلا يتمحور حول معطيات لا يمكن المجادلة في قيمتها وفائدة ما يوازيها بين الفينة والأخرى من تعليقات ونظرة ثاقبة. لذلك فهي تشكل جزءا لا يتجزأ من المعرفة الإثنوغرافية والإستوغرافية.

غير أن هناك عوامل أثرت ـ ولا شك ـ في الملاحظات والإستنتاجات التي تركها الأوربيون، ومن بينها السياق العام الذي أنجز فيه هؤلاء «استطلاعاتهم في المغرب» أو «مهماتهم في الوسط القبلي» على حد تعبير كل من شارل دو فوكو وإدمون دوتي في عنواني كتابيهما الشهيرين. كما أن إقامة هؤلاء الأوربيين في البلاد تزامنت مع ظرفيات بالغة الصعوبة نظرا لما عرفته من جفاف ومجاعة وأوبئة وتمرد وانعدام للأمن. وانضافت إلى ذلك الأحكام المسبقة التي كان يحملها أولئك المؤلفون، والمصاعب الشخصية التي اعترضتهم خلال زيارتهم للمغرب. وكلها عوامل ساهمت في تحوير الوقائع في تلك الشهادات.

وقد تم تقييم هاته الكتابات وتناولها بالبحث والتدقيق في إطار إعادة قراءة الإنتاج الإثنوغرافي والإستوغرافيا الكولونيالية، وهو ما لم يحصل إلى حد الآن فيما يخص موضوع يهود المغرب على وجه التحديد. إذ على العكس من ذلك، انتعشت من جديد، منذ أواخر الخمسينيَّات من القرن الحالي، الكليشهات المتصلة بموضوع اليهود، واستعملت في صياغة ما يسمى بـ«ملامح الإنسان المضطهد في شمال إفريقيا»، وذلك في إطار منظور يعلن عن «مراجعته» للموضوع في اتجاه تضخيم سلبيات أوضاع اليهود في الديار الإسلامية والتركيز شبه الكامل على أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بأهل الكتاب، وعلى المراحل التاريخية الإستثنائية والإضطرابات، بل والحروب الأهلية التي ميزتها. ولا تولي هذه الكتابات أدنى اعتبار لتعدد أسس ومظاهر التساكن الإيجابي للمجموعات الدينية في المغرب، مع أنه أمر ضارب في القدم،

وعرف مختلف أشكال الِالتقاء والتمازج، من بينها ـ مثلا ـ التكامل الِاقتصادي، والتبجيل الذي كان اليهود والمسلمون يحيطون به أولياء مشتركين، وإلى حد ما، نظرتهم المشتركة للأجنبي وللمسيحي.

ففي «أدب الكَيتو»، الذي تمت صياغته بناء على مثل تلك الأحكام المسبقة والترسيمات التي استنسخت من واقع كَيتوهات أوربا الوسطى والشرقية بشكل عام، يُصور يهود المغرب وكأنهم مجرد كتلة من المضطهدين، عاشوا على هامش التاريخ وضد منطقه، في حين أننا نلاحظ استمرار الوجود اليهودي بالمغرب، وتشكل مجموعات كثيفة من اليهود بفاس وصفرو وتطوان ومراكش والصويرة والدار البيضاء وغيرها من المدن.

يبدو إذن أن معظم المنشورات المتصلة بيهود المغرب تقوم على العموم، ولو بدرجات متفاوتة، على مقاربة دغمائية ولا تاريخية. وقد كان ذلك من جملة الأسباب التي حفزتنا لأن نحاول مقاربة تطور العلاقات بين المسلمين واليهود بشكل يتجنب التبسيط، في إطار إدماج حقل ظل بعيداً عن المؤرخين المغاربة بالذات. وقد اخترنا لهذه الدراسة إطارا كرونولوجيا يطابق مرحلة حاسمة في تطور العلاقات بين المجموعتين.

لا يجوز، بطبيعة الحال، أن نقلل من شأن العوامل الإثنية والدينية في بلد تتحد فيه بشكل ملحوظ هوية الأفراد والمجموعات بالانتماءات والأصول القبلية والإقليمية. ففي الوسط اليهودي، تقوم شبكات التضامن والولاءات الشخصية والفئوية والتناقضات والتوترات، بشكل عام، على التعارض بين اليهود «الطوشابيم»، أي اليهود المحليين الذين يطلق عليهم أحيانا اسم «البلديين» وبين اليهود «الميغوراشيم»، أي الفئة التي طردت من شبه الجزيرة الإيبيرية. ومثل هذا التنوع لم يكن غائبا بدوره في وسط الفئة المسلمة، المشكلة من الأمازيغ (المنقسمين إلى صنهاجة ومصمودة وزناتة)، والعرب (لاسيما بنو هلال وبنو معقل)، و«البلديين» (المسلمين من أصل يهودي)، والأندلسيين والمورسكيين والعلوج (المنحدرين من عبيد مسيحيين اعتنقوا الإسلام) والحراطين (وهم العبيد المعتوقون أو «أنصاف الأحرار») والسود. غير أن أهمية هذه المرجعيات لا ينبغي أن تخفي واقع الرهانات المادية. ولا يمكنها أن تغيِّب أو تنقص من قيمة الدور الذي لعبته محددات أخرى، في التقلبات التي عرفتها العلاقات بين المجموعات الدينية.

يلغي مثل هذا المنظور كل فصل مصطنع بين متغيرات تلك العلاقات، وبين سياقها العام، من صراعات حول الحكم، وتنافس حول الموارد الطبيعية وغيرها، وكوارث طبيعية، ونقص في الموارد، وما عرفته المحاور التجارية، وطرق القوافل، من آنعطافات أو نضوب، وحالة السلم أو الحرب مع أوربا، وأصداء الإضطرابات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط... وفي مستوى آخر، ينبغي أن نتتبع بإمعان درجة التناسب بين الواقع اليومي والظروف الإقتصادية ومقتضيات الذمة، وهو وضع شرعي يتجاوز السياقات التاريخية الملموسة؛ غير أنه عرف تغيرات وتموجات كانت تتأثر بالملابسات السياسية، والظروف الإقتصادية وتأويلات الفقهاء.

إن تصنيف ونمذجة الصراعات والمواجهات المفتوحة التي وقعت إبان بعض المراحل بين المسلمين واليهود عملية قد تفرض نفسها على المؤرخ، وذلك من حيث معرفة سياق تلك التوترات، ومكانها، وطبيعتها، ووتيرة تكرارها، ودرجة امتدادها، وحدودها. غير أنه ينبغي أيضا أن نتفحص التفاوتات وعلاقات الصراع الموجودة داخل الأقلية اليهودية نفسها. فكثيرا ما توصف هذه الأقلية بأنها كتلة متجانسة و«بروليتاريا واسعة» (حسب تعبير بول موران)، وذلك بالرغم من الفوارق الشاسعة التي توجد بين ما سماه لوي ماسينيون بـ«الأوليغارشيا»، وبين غالبية اليهود من صغار الحرفيين، وبائعين متنقلين، وحمالين، و«فقراء محتشمين». ومن جانب آخر، فحين يصف المؤلفون قساوة ظروف عيش جماهير اليهود، فهم لا يشيرون أبداً إلى التعاسة المماثلة التي كانت تعيش فيها الأغلبية الساحقة من الفلاحين وصغار الصناع المسلمين.

تفرض كل هذه العوامل على الباحث آتباع مقاربة متعددة الأبعاد، بآعتبارها أكثر ملاءمة للتعقد والتذبذب اللذين طبعا العلاقات بين المجموعات الدينية، وهي علاقات كثيرا ما يلفها الغموض والإختزال حين يضخم المؤلفون جانب «الثوابت» و«الخصوصية» في الهوية اليهودية التي توسم بالجمود المطلق. فخلال الحقبة التي تمتد من أواسط القرن التاسع عشر إلى إنشاء دولة إسرائيل (1948)، كانت الظاهرة الأساسية تتمثل في آختلال تلك العلاقات، وفي قطائع تتميز بالإستلاب والتحول الذي لا رجعة فيه. وعلى خلاف ذلك، ففي الفترات السابقة، آتسع نطاق تلك

الإختلالات أحيانا. غير أنها ظلت منحصرة في الإطار المغربي أو محدودة في هجرة بعض الأفراد.

عزت الإستوغرافيا الكلاسيكية التطور الذي حصل بين أواسط القرن التاسع عشر وإقامة نظام الحماية (1912) إلى آنطلاق «انعتاق يهود المغرب»، وعزلت ملابسات هذه المرحلة عن سياق التفكك العام الذي أصاب البنيات السوسيو ـ آقتصادية التقليدية بالبلاد، وعن التوترات الناتجة عن المجهودات المنهجية التي بذلتها الحكومات الأوربية لكسب الأتباع داخل ملاحات المغرب. وآعتبرت تلك الحكومات بالفعل أن «الملة اليهودية (كانت) قابلة للإندماج إلى أبعد حد، (وأنه ينبغي) أن تُستعمل أداةً لنشر الحضارة، بالرغم من الوضعية المتردية التي فرضها المسلمون عليها». لذلك منحت الدول الأوربية لنفسها «حق التدخل» لصالح الأقلية اليهودية بالمغرب، وأضفت صبغة خاصة على آستفادة بعض عناصرها من الإمتيازات الممنوحة للرعايا الأجانب المقيمين بالبلاد. وهكذا منحت لهم بطاقات الحماية القنصلية والتجنيس، لا سيما لأعضاء أوليغارشيا ثرية تملك أحيانا عبيدا يشترون عن طريق وسطاء مسلمين، أو يهدون إليهم من طرف بعض كبار القواد. وقد ساهمت تلك الإمتيازات في اختلال العلاقات الإجتماعية بشكل عام وترديها بصفة خاصة بين اليهود والمسلمين. وبالرغم من التوترات الناتجة عما كانت تسميه القنصليات الأوربية بـ«المطالب اليهودية» ـ «دعاوى اليهود» في الإصطلاح المخزني ـ فقد استمرت أشكال الإنسجام وتبادل الخدمات، وآتسعت مختلف أشكال التواطؤ بين المسلمين واليهود، بل استمر هذا المناخ في أوج أحداث المرحلة التي عرفت بـ«ـالفوضى المغربية».

تم إهمال هذه الإزدواجية بل تم تغييبها في الكتابات التي اعتبرت تطور الجاليات اليهودية «مسيرة إرادية نحو الغرب»، في حين أن السفراء الأوربيين المقيمين بطنجة كانوا ينبهون وزاراتهم لتصرفات من كانوا يسمونهم «الكوسموبوليت الرديئين»، وذلك بالرغم من نوعية العلاقات القائمة، في إنجلترا وفرنسا مثلا، بين حكوماتهم و«مجلس نواب اليهود الإنجليز» و«الجمعية الإنجليزية اليهودية» و«الرابطة الإسرائيلية العالمية».

يعود تعاون الحكومة الإنجليزية مع «مجلس نواب اليهود» المذكور إلى سنة 1840 التي شهدت وقائع «قضية دمشق»، وكانت وزارة الخارجية بلندن تعتبر المبادرات الإحسانية لرئيسه موزس مونتيفيور من بين الوسائل الكفيلة بنشر النفوذ البريطاني. وحاولت وزارة الخارجية الفرنسية من جهتها أن تسند «للرابطة الإسرائيلية العالمية» بالمغرب «دوراً مماثلا للدور الذي كانت تتولاه لفائدتها البعثات الكاثوليكية بالشرق» (فرانسوا رينيو). فقد أسست هذه الجمعية شخصياتٌ عمل بعضها قبل ذلك التاريخ على إلغاء أداء اليمين أمام المحاكم حسب الطقوس اليهودية بفرنسا نفسها (أدولف كريميو)، وساهمت الجمعية في الضغوط التي أرغمت باي تونس على إعلان «عهد الأمان» سنة 1857 وأظهرت استعدادها للعمل على توسيع النفوذ الفرنسي في المشرق والمغرب الأقصى. والواقع أن تأسيسها سنة 1860 تزامن مع ظروف دقيقة تميزت بصفة خاصة بالضجة التي أحدثتها «مذابح دمشق» وبلجوء أعداد لا بأس بها من اليهود المغاربة إلى جبل طارق على أثر اندلاع الحرب الإسبانية المغربية.

واجه أعضاء الجالية الأوربية المقيمون بالمغرب من جانب اليهود منافسة كانوا يعتبرونها «مخالفة للأعراف»، لأن أصحابها كانوا يستفيدون في آن واحد من الإمتيازات القنصلية الممنوحة للرعايا الأجانب، ومعرفتهم العميقة بأحوال البلاد، واعتمادهم على أصدقاء داخل الجهاز المخزني، إلى جانب أعيان القبائل وشيوخ الزوايا. لذلك «استنكر» الأوربيون مباشرة أو عن طريق الغرف التجارية (بجبل طارق وليفربول ومانشيستر) المعارضة التي أبداها كبار التجار اليهود تجاه مواصلة تحرير المبادلات الخارجية، كما استنكروا النفوذ الذي احتفظ به بعض قدماء تجار السلطان داخل البلاط.

كانت القوى الأوربية تعتبر هؤلاء التجار، على العموم، كأدوات أساسية لتوسيع نفوذها. وكانت الأغلبية الساحقة من المغاربة تعتبرهم بمثابة «أصدقاء النصارى»، و«طلائع التدخل الأوربي». إلا أن الأعيان اليهود، إلى جانب أعيان آخرين، كانوا في واقع الأمر يتحفظون إزاء كل تغيير قد يمس الوضع القائم، ويهدد مصالحهم التجارية والمالية والمواقع القيادية التي يحتلونها داخل جالياتهم. وقد برز هذا الموقف منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ثم أصبح أكثر وضوحا غداة التوقيع على «الإتفاق الودي» (1904). وعبَّر التجار اليهود، بطرق متنوعة، عن تخوفهم من أن تسقط البلاد تحت سيطرة أجنبية مباشرة. وكان هذا التخوف من بين الأسباب

التي دفعتهم إلى معارضة مشروع ملتمس يدعو لمنح «الحرية الدينية ليهود المغرب»، وهو المشروع الذي ارتأى الرئيس الأمريكي تيودور روزفيلت أن يقدمه إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906). بل ذهب بعض كبار التجار اليهود إلى أبعد من ذلك، حيث ساهموا في الأحداث التي واكبت مبايعة عبد الحفيظ، «سلطان الجهاد» (1907).

شكلت مثل هذه الِاختيارات تحولا كبيرا بالمقارنة مع المواقف التي آتخذتها الفئة نفسها خلال مؤتمر مدريد (1880). فقد حاولت آنذاك أن تستغل موجة الِاستنكار التي أثارتها في أوربا الغربية أصداء «المجازر البلغارية»، كي تدفع القوى الأوربية إلى فتح نقاش خاص حول «وضعية اليهود بالمغرب»، على أساس المبادئ التي حددها مؤتمر برلين (1878) لصالح الأقليات. ومع ذلك، فبالرغم من أن تحول موقف الفئة اليهودية «صادف» ردود فعل المسلمين الرافض للهيمنة الأجنبية وصار في اتجاهها، فمن البديهي أنه لم يكن يكفي للحد من مسلسل التباعد بين المجموعتين الدينيتين، بل بين أعضاء الفئة اليهودية نفسها.

تكون عدد كبير من التلاميذ اليهود في مدارس «الرابطة الإسرائيلية العالمية» منذ 1862، وتميزت نسبة منهم عن الخط الذي سار عليه الأعيان المحافظون المنتمون إلى العائلات الكبرى. ومارست «السابقة الجزائرية» (1870) جاذبية كبرى على «المتنورين» المنحدرين من الأوساط المتواضعة. لذلك، فبالرغم من النموذج الذي قدمه نظراؤهم العثمانيون أعضاء حركة «تركيا الفتاة» وهيئة «الِاتحاد والترقي»، صعب عليهم أن يتصوروا إمكان التنسيق مع مواطنيهم المسلمين من ذوي الِاتجاه العصري. وكان هؤلاء أقلية انفتحت أكثر على التأثيرات الواردة من المشرق، وطالبت بإحداث الدستور وحذف نظام الِامتيازات والحمايات وشهادات التجنيس الممنوحة للرعايا المغاربة. وكانت تعتبر التوترات التي عاشها المغرب قبيل 1912 من آثار ضغوط القوى الأوربية وتعسفات الحكام.

أصبح كل تطور في هذا الِاتجاه فيما بعد، من قبيل الِاحتمال غير الوارد. وذلك لعدة أسباب، من بينها الصدمات التي عانت منها الذاكرة الجماعية لليهود المغاربة من جراء «أيام فاس الدامية» (أبريل 1912)، والروايات التي عرضتها بهذا الشأن الإستوغرافيا الِاستعمارية والدعاية الصهيونية، وهي دعاية نشطت، خلال

العشرينيَّات وبداية الثلاثينيَّات على الأخص، في مدن طنجة وتطوان والدار البيضاء، على يد عناصر تنتمي إلى أصول بولونية وهنغارية وروسية.

* * *

تناول هذا البحث بالدراسة التطور اللامتناسق الذي عرفه تطور العلاقات بين المسلمين واليهود، والعوامل التي عملت فيما بين 1912 و1948 على تقويض القاعدة المادية والأخلاقية التي كانت تقوم عليها تلك العلاقات. وقد تركز الِاهتمام، بشكل خاص، على تأثير التحولات الِاقتصادية الناتجة عن التدخل الِاستعماري، وتحديث وسائل المواصلات، والهوة الثقافية التي أصبحت تفصل خريجي مدارس «الرابطة الإسرائيلية العالمية» عن بقية الجالية حيث صار هؤلاء يعتبرون مواطنيهم مجرد أهالٍ. وقد آقتنع جل اليهود المتنورين بأن فرنسا سوف تصدر لفائدتهم، في ظرف وجيز، قانونا مماثلا لمرسوم كريميو (1870) الذي استفاذ منه يهود الجزائر، كما أن متنوري المنطقة الشمالية كانوا ينتظرون الحصول على الجنسية التي كانت إسبانيا تعد بها من كانت تسميهم في دعايتها بـ «أبنائها المشتتين»، وذلك بالرغم من ترددها في الإعلان عن الإلغاء الرسمي لقانون الطرد الذي سبق أن أصدره الملوك الكاثوليك سنة 1492.

فمن هذه الزاوية، انطلق تقويم الخيارات الصعبة والتناقضات التي عرفها الوسط اليهودي من جراء سياسة «الحفاظ على أنظمة التراتب الطبيعية»، وهي سياسة وضعها الجنرال ليوطي منذ السنوات الأولى من الحماية، واتبعها كافة خلفائه. ومعلوم أن ليوطي كان من جهة يتصور مستقبل المغرب في إطار تحديثي، ويؤيد اتباع طرق أمريكية من شأنها أن تحول هذا البلد إلى «كاليفورنيا فرنسية» على حد تعبيره.

يتناول الفصلان الأخيران آثار التحولات التي تسببت فيها الحرب العالمية الثانية في بيئة كانت أصبحت بالغة الهشاشة قبل 1939. ويتركز التحليل في هذين الفصلين على المفارقة الكامنة في مسلسل الصهينة السريعة التي عرفها اليهود المغاربة. فقد عانى هؤلاء، ولا سيما بين يونيو 1940 ونوفمبر 1942، من محاولات تطبيق قوانين ڤيشي على منطقة الحماية الفرنسية ومن هيجان الأوساط الأوربية المعادية للسامية بالمغرب، التي دعت من جديد إلى تقتيل اليهود كما سبق لها أن دعت إلى

ذلك سنة 1934. ومع ذلك فالمحن التي عاشها اليهود المغاربة كانت محدودة للغاية. فهي لم تبلغ درجة المحن التي عاشها يهود تونس (التي تعرضت للإحتلال الألماني) والجزائر (حيث طبقت قوانين ڤيشي وتم إلغاء مرسوم كريميو)، كما أنها بطبيعة الحال أقل حدة من الموجة النازية التي سحقت جزءاً من يهود المتروبول، وأودت بمجموعات كاملة من يهود أوربا الوسطى والشرقية.

عالج هذا العمل، الجوانب الرئيسية من الأوضاع الناشئة عن الحرب، ولا سيما من خلال المقارنة بين سيرورتين. فهناك من جهة الوسائل الهائلة التي كانت تتوفر عليها المنظمات التي عملت منذ مؤتمر أطلانتيك سيتي (1944) على تحضير التهجير الجماعي المكثف لليهود نحو فلسطين، وموقف التعاطف الذي اتخذته الحماية منهم، وهناك من جهة أخرى تركيز جهود الوطنيين المغاربة على إفشال مشروع السيادة المزدوجة (1947) التي سعت فرنسا إلى إحلالها محل الحماية، والصدى المحدود الذي وجدته مطالب الوطنيين داخل جماهير اليهود. والواقع أن عريضة الإستقلال (1944) ومختلف المذكرات (1946) طالبت بشكل واضح بإقامة «نظام ديموقراطي يضمن للمغاربة أجمعين المساواة في الحقوق القانونية والسياسية بصرف النظر عن آنتمائهم الديني».

آعتمدنا بالأساس على المستندات الموضوعة رهن إشارة الباحثين في تحليل القطائع التي عرفتها العلاقات بين المسلمين واليهود. ونعتبر من منظورنا أن مستندات وزارة الخارجية الفرنسية والإنجليزية والأمريكية هي بمثابة وثائق أساسية لا يمكن الإستغناء عنها. غير أن هذه المستندات ليست موضوعة بكاملها رهن إشارة الباحثين؛ وحسب علمنا، لا يمكن الإطلاع على المراسلات والمذكرات التي تم تبادلها باللغة العربية، بعد إقامة الحماية، داخل هيئات «الحكومة الشريفة»، أو بين هذه الحكومة وبين الإقامة العامة. وتنطبق الملاحظة نفسها عمليا على وثائق مفتشية المؤسسات الإسرائيلية. فلا يمكن للباحثين الإطلاع سوى على عدد ضئيل من تقارير المفتشية داخل بعض مجلدات وزارة الخارجية الفرنسية، وقد تم أحيانا ترتيب هذه التقارير، مع مراسلات متنوعة للإقامة العامة، داخل سلسلة فلسطين والمشرق. فإلى جانب «أسرار» الملفات التي يمنع الباحث من الإطلاع عليها، لم يتم فتح هذه المجلدات عموما في باريس إلا بخصوص الحقبة التي تنتهي بسنة 1945. ثم إن سلسلة «فيشي ـ المغرب» لم توضع رهن إشارتنا إلا في شكل ميكروفيلمات.

وكان من الممكن نظريا ملء هذه الثغرات باللجوء إلى مستندات «منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل اليدوي» (وهي منظمة تم تأسيسها حوالي 1880 بروسيا ويوجد مقرها بجنيف)، وهيئة «إغاثة الطفولة» (باريس) و«أوزارها تواره»، العاملة على إحياء اللغة العبرية (نيويورك)، و«المنظمة الصهيونية العالمية» (القدس)، وكلها منظمات لعبت دوراً أساسيا في نشر الإيديولوجيا الصهيونية داخل الملاحات. غير أننا لم نتمكن من الإطلاع مباشرة على مضمون مستندات هذه الهيئات.

وتوجد بواشنطن مجلدات وثائق متعلقة بـ «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية»، وهي تغطي مرحلة 1945–1948، وتساعد إلى حد ما على تدارك الثغرات المرتبطة بالآجال التي ما زال يتطلبها، فيما يبدو، فتح جل مستندات الإقامة العامة لفترة ما بعد الحرب، بل كذلك بعض الملفات من سلسلة «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني ـ الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية بالجزائر». وفضلا عن ذلك، فتقارير البعثة الأمريكية بطنجة، ومذكرات «هيئة التخطيط السياسي» الموجودة بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن، ومحاضر «مؤتمرات البعثات الديبلوماسية والقنصلية الأمريكية بشمال إفريقيا ومصر»، كلها أرصدة وثائقية غنية، ولاسيما أن الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى المتواجدة عسكريا بشكل مباشر فوق التراب المغربي منذ 1942 بفضل قواعدها الجوية والجوية ـ البحرية، كانت تتابع آنذاك تطور أوضاع البلاد باهتمام كبير نظرا لموقعها الإستراتيجي المتميز، ولاسيما في سياق الحرب الباردة والغليان الناجم عن أحداث فلسطين والإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل؛ وهي الدولة التي كانت الولايات المتحدة سباقة للإعتراف بها.

إلى جانب كتابات ومذكرات الزعماء الوطنيين بالمنطقتين الفرنسية والإسبانية، استفاد بحثنا من الصحف اليومية والأسبوعية التي كانت تصدر خلال الفترة المذكورة، وذلك بالرغم من الرقابة المتشددة التي كانت مفروضة عليها، حيث كان البياض يحل محل جزء من مقالات الصفحات الأولى والداخلية من الصحف التي كان يصدرها حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال. ولا شك في أن هذه المادة الوثائقية تتطلب قراءة خاصة تنتمي إلى منهج «تحليل المضمون»، غير أنها تمد الباحث بردود فعل مباشرة ساهمت في تأجيج المشاعر التي أثارتها الحرب الإسرائيلية ـ العربية، كما أنها تزودنا بآراء لا تخلو من بعد نظر.

لم تنته عمليات الغزو العسكري والمقاومة المسلحة المغربية إلا في سنة 1934، لكن تنظيم «الشبان المغاربة» (المسلمين) بدأ منذ سنة 1927، وظهر آتجاه مسيريه على المسرح السياسي بالضبط بمناسبة حوادث حائط المبكي (البراق) التي وقعت في القدس سنة 1929، وكانت لها أصداء محدودة في المغرب «وظفها» محمد بن الحسن الوزاني ومحمد الفاسي وعلال الفاسي وحسن بو عياد، لجس نبض سكان المدن العتيقة سياسيا، والشروع في تعبئة الطلبة والحرفيين وبعض التجار من أجل المطالبة، في مرحلة أولى، بإيقاف التجاوزات المرتكبة في إطار الإدارة المباشرة وحث الإقامة العامة على الإلتزام بروح معاهدة فاس ونصها. أما الشباب اليهودي، فقد كانت لديه، على العموم، طموحات أخرى مغايرة لأهداف الوطنيين المسلمين وتحركاتهم، ذلك لأن نسبة عالية من خريجي مدارس «الرابطة الإسرائيلية العالمية» كانت تحلم ببدائل أخرى. هكذا نشرت صحف صادرة بالمغرب، وعلى غرار ما كان يروج في دوريات يهودية صادرة بباريس، مقالات توحي بأنه «لن يبقى أمام اليهود المغاربة خيار آخر غير الشيوعية أو الصهيونية إذا لم تمنح الجنسية الفرنسية لهؤلاء اليهود» (الذين وصفوا آنذاك بالهيماتلوس).

والواقع أن عددا من «المتنورين اليهود» التحقوا بالحزب الشيوعي المغربي وناضلوا في صفوفه. وقد تزعم هذا الحزب يهودي من أصل جزائري إلى حدود سنة 1945، وكانت نسبة لا بأس بها من اليهود المنتمين لهذا الحزب، على غرار رفاقهم في الحزب الشيوعي الفرنسي والفرع الفرنسي للأممية العالمية، يؤيدون مشروع إنشاء دولة يهودية بفلسطين كانوا يرون فيها ملجأ للناجين من «الحل النهائي» النازي، وموطنا آمنا لليهود الذين يعانون من موجة العداء للسامية. وظل عدد من الشيوعيين المغاربة اليهود متعاطفين مع هذا الإتجاه، بالرغم من أن حزبهم غير موقفه سنة 1946 لصالح آستقلال المغرب، علما بأن حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال والتشكيلات المماثلة لهما بالمنطقة الشمالية كانوا يرفضون الدخول في أي حوار مع الحركة الشيوعية المحلية.

وهكذا تضافرت عوامل مختلفة كان لها تأثير متزايد، فآتسع عدد أنصار الخيار الثاني، وآتسع معه مسلسل آجتثاث (بالمعنى الحرفي للكلمة) أصاب جاليات عريقة ومتجذرة يزيد عمرها على ألفي سنة.

اليهود والمسلمون بالمغرب

1948-1912

احتلت مسألة الأقليات الدينية والعرقية على امتداد القرن التاسع عشر مكانة متميزة في سياسات القوى الاستعمارية الكبرى، إزاء البلدان التي كانت تطمح في بسط سيطرتها عليها، وتميزت فرنسا بوجه خاص، بتبنيها لسياسة إقامة علاقات «زبونية» مع بعض المكونات الاقتصادية ـ الاجتماعية، والدينية ـ العرقية للمجتمع المغربي، مما يحمل على الظن بأن فرنسا قد شرعت غداة توقيع عقد الحماية (1912) في الاستجابة لتطلعات اليهود، اعتبارا لأنهم كانوا يطمحون كأقلية، إلى التمتع في إطار النظام الجديد، بوضعية تماثل في الأقل وضعية إخوانهم في الدين في الجزائر.

لكن الأمور سارت في الواقع على غير هذا المنوال، إذ عملت الإقامة العامة، في إطار «السياسة الأهلية» التي يعتبر ليوطي من أبرز مهندسيها، على الإبقاء على اليهود في إطار وضعيتهم السابقة داخل المجتمع المغربي، غير أن العلاقات التقليدية بين اليهود والمسلمين، اتخذت منحى جديدا، وتطورت باتجاه التباعد والتنافر بين المجموعتين، بفعل التفكك السريع لقاعدة المادية، والنسيج الاقتصادي التقليدي اللذان كان يشكلان إطاراً مشتركا للتكامل والتساكن، وكذا غياب أرضية مشتركة بينهما، لتخطي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي خلقها الاستعمار، وأصبح السواد الأعظم من عامة المسلمين واليهود يتخبطون فيها، وتعمق هذا التنافر والتدهور في العلاقات بين المجموعتين، بفعل «حياد» ولامبالاة اليهود المعلنة، تجاه المطالب الوطنية لمواطنيهم المسلمين، وانعكاس الأحداث والاضطرابات التي عرفتها الساحتان الأوربية والشرق أوسطية.

الفصل الأول
سياسة المحافظة على «التراتبات الطبيعية»
(1912-1925)

اعتبر الفرنسيون أحداث العنف التي واكبت التوقيع على عقد الحماية مجرد انفجار لغرائز النهب لدى «غوغاء» العاصمة، وتوهج مشاعر التعصب وكراهية الأجنبي، وقد قبلت النخب اليهودية هذا التفسير. إلا أن القلاقل التي واكبت بداية عهد الحماية «كرست» بشكل ما، التصدع الذي أصاب العلاقات بين اليهود والمسلمين قبل سنة 1912، خاصة وأن «العبر» التي استخلصها الجنرال ليوطي، أول مقيم عام بالمغرب، من «أحداث فاس» كانت بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها آمال اليهود الذين كانوا يطمحون إلى اكتساب الجنسية الفرنسية.

I - استراتيجية إبقاء المسلمين واليهود في وضعية «الأهالي»

1 - مخاوف و«وساوس» المقيم العام الأول، الجنرال ليوطي :

حط الجنرال ليوطي الرحال بالمغرب، وسط بلد تهزه انتفاضة وطنية عارمة، إذ لن يتم القضاء على آخر معاقل المقاومة المسلحة إلا بعد حوالي عشر سنوات (1934) من انتهاء مهمته كمقيم عام سنة 1925. إن هذا الرجل الذي عمل طويلا على تفكيك بنيات المغرب انطلاقا من مركز قيادته العام بالعين الصفراء ووهران قد عمل رسميا، منذ حلوله بالمغرب، على التشبث بالمحافظة على تقاليد هذا البلد، وهو أمر سيخلف فيما بعد بصمات عميقة. لأن مهمة «ترميم الأمبراطورية الشريفة والمحافظة عليها» التي أوكلها لنفسه أقصت بصفة خاصة كل محاولة لتكرار الشق اليهودي من «التجربة الجزائرية» بالمغرب.

ارتفعت من جهة أخرى أصوات متعددة داخل «الحزب الإستعماري» قبل سنة 1912 بزمن طويل، محذرة من تكرار «هفوة» مماثلة لما حدث بالجزائر. وهكذا فقد سبق لأدموند دوتي أن أكد سنة 1900 على «غياب مشاعر حقد تجاه اليهود، على الرغم من عددهم الهائل في هذا البلد، مماثلة لتلك التي قسمت الجزائر بعمق». وإلى جانب تشجيعه للإستغلال الكامل لكفاءات اليهود المغاربة، أكد نفس الكاتب على ضرورة «إبقائهم في وضعية ثانوية، بعد بلوغ الهدف المنشود، حفاظا على مصالحهم الخاصة، ومنعهم من تحقيق ازدهار سريع (...) قد يؤدي لدى المغاربة (!) إلى رد فعل من شأنه كبح وإعاقة مجهود التقويم الذي تقوم به فرنسا بالمغرب».

وجدت توصيات من هذا القبيل آذانا صاغية لدى المقيم العام لعدة اعتبارات، فبالإضافة لانتمائه لجيل من الضباط أثرت فيهم بعمق «قضية دريفوس»، تركت إقامته بالجزائر في نفسه نفورا قويا من «الإختلاط» بين الأجناس. وقد تعزز لديه هذا الشعور بفعل علاقاته مع أوجين إيتيان (Eugène Etienne)، النائب البرلماني الذي كان يمثل المعمرين، والذي كانت مآخذه على اليهود تغذي كتابات إدوارد دريمون (Edouard Drumond)، والحملات المعادية للسامية التي كان يقودها القس لامبرت (L'abbé Lambert) بل غذت حتى أصوات الملوحين بالإنفصال[1].

ليس هنالك ما يشير إلى أن ليوطي قد انخرط، أو حتى وافق على موجة معاداة السامية التي كانت تخترق شريحة هامة من مواطنيه «الأقحاح» بالجزائر، أو «الفرنسيون الجدد» من أصل إسباني. لكن يبقى من الصعب مع ذلك، افتراض أنه لم يتأثر بالمرة، باعتباره قائداً لمقاطعة وهران العسكرية، ومندوبا ساميا للحدود المغربية ما بين 1903 و1910، بالإضطرابات الناجمة عن تقاطر اليهود المغاربة على الغرب الجزائري، والمخالفات الواضحة التي طبعت تجنسهم[2].

---

(1) E. Doutté, **Les moyens de développer l'influence française au Maroc. Rapport à Mr le Gouverneur Général d'Algérie**, Paris, 1990, p. 70 ; P. Ansky, **Les Juifs d'Algérie, du décret Crémieux à la Libération**, Paris, 1950, pp. 57-61.

(2) AEP, CPC, 89, Oran 28.7.1908. من ليوطي إلى الوزير المفوض لفرنسا بطنجة حول أنشطة «الشركة التجارية المغربية» من برشلونة في منطقة رأس الماء؛ G. Dermenjian, **La crise antijuive oranaise** ((1895-1905). **L'antisémitisme dans l'Algérie coloniale**, Paris, l'Harmattan, 1986, p. 47.

كما يبقى من غير المؤكد كذلك، تقدير عمق التأثير الذي مارسته على الجنرال، الشكوك والمآخذ التي كانت لشارل دو فوكو (Charles de Foucauld) تجاه اليهود المغاربة، وهو شخص كان يحتل مكانة خاصة لدى ليوطي، إذ وصفه بأوصاف متعددة، فهو «رفيق السلاح المرح» في بداية الثمانينات، و«الرجل الصالح» عندما حل ضيفا عليه بالعين الصفراء. ولم تفت الجنرال عند تدشينه للنصب التذكاري، الذي أقيم بالدار البيضاء تخليداً لذكرى دو فوكو الفرصة لاستحضار ذكرياته الشخصية، والتذكير بأنه لا يمل أبدا من «الرجوع إلى وثائقه حول المغرب»[3].

كان للصدمة التي شعر بها ليوطي إزاء انتفاض فاس تأثير أعمق نسبيا على بناء التصور الذي سيصبح لاحقا بمثابة سياسته الأهلية، كما كان لما وصفه بأنه «الحركة الغريبة واللامعقولة» للهيبة، باعتبارها على حد قوله «كأحد أوجه التعصب الإسلامي الذي يودي بكل شيء» تأثير لا يقل أهمية فيما يتعلق بتقديره للطاقات الكامنة التي يمكن أن تنفجر عند تجند سكان المدن والبوادي ضد الهيمنة الأجنبية.

غير أنه لا يجب بكل تأكيد تضخيم أهمية دور «دروس 1912» في تكوين «فلسفة الحماية»، أو إغفال المبررات التي استخلصها منها ليوطي لكبح تيار التحولات السياسية والإجتماعية التي كان من شأنها أن تلحق ضررا بمصالح المعمرين. غير أن كل القرائن تشير مع ذلك، إلى أنه قد تم انطلاقا من هذه «الدروس» تحديد المحاور الرئيسية لاستراتيجية تسعى إلى التوفيق بين «المحافظة» على المخزن، وعلى الإطار التقليدي للمجتمع المغربي، مع متطلبات الإستغلال العقلاني لموارد «مقاولة المغرب».

2 ـ الإبقاء على «الأهالي» المسلمين واليهود «في مكانهم» :

استمر اليهود في العيش بين القبائل[4] في المناطق التي لم يكن قد تم إخضاعها بعد ما بين 1912 و1914، حيث استفادت المقاومة من تباطؤ إيقاع «التهدئة» بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى. ولم يحاول اليهود الإلتجاء إلى مناطق أخرى إلا

(3) J. Dresch et al., **Les techniciens de la colonisation**, Paris, 1947, p. 147. «لقد كان ليوطي معجباً بالأب دوفوكو».

(4) L. Gentil, «A travers l'Anti-Atlas», **AF-RC**, 1924, 3, p. 217. «لا يوجد بفم تانسيت (قرب جبل باني) يهود... فقد دفعتهم ظروف الحرب للرحيل».

عندما تعطلت الآليات التقليدية التي كانت تضمن عيشهم وأمنهم، أو عند اقتراب المعارك من مداشرهم وملاحاتهم. وقد قام زعماء المقاومة لمواجهة آثار الحصار المضروب على مناطقهم، باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بإرغام الباعة المتجولين والحرفيين اليهود المستقرين بين ظهرانيهم، على مواصلة أعمالهم الاعتيادية وثنيهم عن الفرار[5].

واصل اليهود في المناطق «الخاضعة» للفرنسيين، وخاصة في المدن، أشغالهم، فحصل البعض منهم على أرباح طائلة من جراء تأمين تموين الجيوش. وقد كان الحصول على وضعية تميزهم عن غيرهم من «الأهالي» ـ بمن فيهم عامة الملاح ـ من ضمن الانشغالات الكبرى لنخبهم منذ ذلك التاريخ، لكن الإقامة العامة استبعدت كل تغيير في الوضعية القانونية «لرعايا السلطان من اليهود» واستبعدت وبالأخص كل فكرة تسعى إلى التجنس الجماعي.

كان هذا الاختيار، الذي تبرره على المستوى القانوني مقتضيات معاهدة فاس، والتزام فرنسا بعدم إدخال أي تغيير على النظام السياسي للبلاد يقتضي الإبقاء حسب رأي المقيم العام، على اليهود في إطار وضعية «الأهالي»، وهو اختيار كان من المفروض أنه سيمنع من أن يتكرر بالمغرب حدوث «الأخطاء» التي وقعت في الجزائر، وذلك إشارة لتبعات مرسوم كريميو (Adolphe Crémieux) (تمرد المقراني بمنطقة القبايل، والاضطرابات المناهضة للسامية بمنطقة وهران على سبيل المثال). وكان من شأن هذا الاختيار أن يترك لدى المسلمين انطباعا بأن سلطات الحماية تحترم تقاليدهم وأعرافهم وأركان الإسلام الأساسية.

كان العلماء من ضمن فصائل النخبة المسلمة التي كان ليوطي يحاول كسب ودها، ـ وتمكن بالفعل من استمالة البعض من بين أهمهم لصفه ـ ولذلك فإن الإبقاء على اليهود في «مكانهم» كان بمثابة مؤشر من بين المؤشرات التي أراد أن يوضح للعلماء من خلالها أنه لا يسعى إلى إدخال أي تغيير على النظام الشرعي، خاصة في وقت كانت فيه العديد من «جزر السيبة» منتشرة في مختلف مناطق البلاد.

كانت التجليات الملموسة لهذه القرائن البرهنة لجماهير المسلمين على أن سلطات الحماية لا تمارس سياسة تفضيلية لصالح اليهود، وهكذا فرض على اليهود

(5) حاول المقاومون إرغام اليهود على البقاء بين ظهرانيهم.

كذلك تقديم خدمات عينية. فحسب رأي رئيس مصلحة الإستعلامات «يكون من الضروري من الناحية السياسية أن يشارك الإسرائيليون (...) ولو بقسط يسير في الأعباء التي تقع على المسلمين وحدهم... (خاصة وأنهم) استفادوا كثيرا من الجهود المفروضة (على المسلمين)، دون أن يقدموا شيئا في مقابل ذلك»[6].

كان من شأن هذا التوجه لسياسة الحماية أن يسهل من حيث المبدأ مهمة الحفاظ على الروابط التقليدية بين المسلمين واليهود، فقد كان من شأن وضعيتهم معا كـ«أهالي» أن تحفزهم على التموقع في إطار نفس «الإختلاف» في مواجهة الإقامة العامة، وفي نفس الآن، في مواجهة فئة المعمرين القليلة العدد التي كانت تسعى للإستحواذ على الموارد الرئيسية للبلاد وتسخيرها لمصلحتها الخاصة فقط. لكن حدوث «تقارب» من هذا القبيل بقي في الواقع مجرد احتمال بالنظر إلى أن حدوثه كان يفترض الحفاظ على نوع من التكامل الإقتصادي بين المجموعتين.

انتبه اليهود، منذ وقت مبكر، الذين لم يكونوا يضفون أية دلالة خاصة على توظيف إخوانهم في الدين كمستخدمين صغار أو محاسبين في الشركات الأجنبية والبنوك وخدمات أخرى، إلى فداحة الإضطرابات التي كانت جماعتهم ستواجهها، إذ صرح حاييم طوليدانو منذ سنة 1913، وهو من قدماء تلاميذ الرابطة الإسرائيلية العالمية في خطاب ألقاه بطنجة بأن «عهدا جديدا يلوح بالأفق حاليا في المغرب، يحمل في طياته تباشير حياة جديدة، وسيلغي الدور التقليدي الذي كان يلعبه اليهودي، حيث ستصبح المنافسة هي قانون البقاء. لكن هذه المنافسة مع الأجنبي، وعدم توفير الأمن الشخصي، وغياب دعم رسمي، واللامساواة أمام القانون التي يعاني منها اليهودي ستجعله في وضعيةٍ دونيةٍ، باستثناء الفئة التي صنعت لنفسها وضعية تجعلها في مأمن من كل الهجمات. فجماهير الإسرائيليين من الأهالي سوف تعاني بعد مدة وجيزة من وطأة الضغط الإقتصادي للنظام الجديد... وإنني أحجم في هذا المقام عن التطرق للقضايا ذات الطبيعة الإجتماعية (وربما كان من الأفضل القول: ذات الطبيعة العرقية) الملتحمة، والوثيقة الإرتباط بالوقائع ذات الطبيعة الاقتصادية»[7].

---

(6) **مذكرة الكولونيل هيو**، الرباط 5 أبريل 1925 (AEP, NS, 778).

(7) H. Toledano, **Le Maroc nouveau et les Israélites**, Tanger, Imp. Marocaine, 1913, pp. 6-9.

اعتبر بعض اليهود ذوو التكوين العصري، تغيير وضعيتهم كأحد الإجراءات ذات الأولوية الواجب على فرنسا اتخاذها لصالحهم، «لمكافأتهم على حسن صنيعهم» أو جزاء «لما قدموه من خدمات» أو قصد تمكينهم من التكيف مع التحولات التي سيتسبب فيها الِاستعمار.

في مقابل هذه التطلعات، ضاعف المقيم العام من مبادرات حسن النية، وحرص بواسطة زيارات «ميدانية»، على الوقوف على حالة الأحياء اليهودية، وتجاذب أطراف الحديث مع أعيانها. وأناب عنه في مناسبات عدة زوجته في تدشين الأعمال الخيرية، والمشاريع الِاجتماعية التي أنجزت لصالحهم. وسمح لهم بكيل المديح له باعتباره ممثلا لـ«الأرستوقراطية المثقفة» التي يُفترض بأنه يمثلها. كما أذن لرؤساء الجهات بالمشاركة في مراسيم تخليد ذكرى مرور «دوفوكو» في ملاحات مختلفة، وهي احتفالات كان اليهود يهدفون من ورائها إلى تذكيره بـ«الخدمات المقدمة» من طرف إخوانهم في الدين للقضية الفرنسية.

كان من شأن مظاهر الِاحترام هاته، المستلهمة من نفس المبادئ التي كانت تحكم سلوكه تجاه «خاصة» المسلمين، أن تطمئن اليهود بشأن اهتمام المقيم العام بالعمل على «الإعلاء المعنوي من شأنهم»، وهي صيغة كانت شائعة آنذاك. لكن كل هذه المظاهر لم تؤثر في شيء على معارضته لكل تغيير جوهري لوضعيتهم القانونية، إذ لم يكن ليسمح لمن كان يسميهم بـ«الرعاع» منهم بالمجازفة والمطالبة بالجنسية الفرنسية[8].

إذا كان عدم دفع الجزية قد أصبح أمرا واقعا، ما دام قد تعذر على المخزن قبل سنة 1912 بزمن طويل تحصيلها من طرف عامة اليهود غير القادرين على دفعها، نظرا لإخلال «إخوانهم» الميسورين بها، فإن الإلغاء القانوني لوضعية الذمي ولضريبة الجزية شكلا بهذا الصدد إحدى «المبادرات» التي سعى من خلالها ليوطي إلى إشعار ساكنة المُلاح بأن «الِانعتاق» الذي وفرته لهم سلطات الحماية، ستتلوه «مراحل» هامة تهدف إلى تحسين وضعيتهم. وذهب بالنسبة لمدينة كفاس إلى حد إحداث شعبة يهودية داخل المجلس البلدي للتأكيد على الأهمية التي يوليها لإشراك اليهود في تدبير أمور مدنهم.

(8) M. Laskier, **The Alliance Israelite Universelle and the Jewish Communities in Morocco1862-1962**, State University of New York Press, Albany, 1983, pp. 162-163.

إن أهمية الشق اليهودي من السياسة الأهلية للحماية و«نفاذ صبر اليهود» كانت تقتضي مبدئيا الِاستعانة بكفاءة رجال على بينة بصفة خاصة بتعقد بنيات الملاحات وعلاقاتها بمحيطها الإسلامي. وقد حاول أحد اليهود من أصل مغربي، متجنس بالجنسية الفرنسية وهو «ناحوم سلوش»، الحصول على منصب «مستشار للدولة الشريفة في القضايا اليهودية» وحاول تعزيز هذا المطلب بإبراز أهمية ما كتبه حول تاريخ إخوانه في الدين[9].

غير أن ليوطي ـ على الرغم من استعانته بخدماته ـ لم يكن راضيا تمام الرضى لا عن نشاطه الزائد، ولا عن ادعاءاته كخبير، ولا عن اتصالاته بزعماء اليهود الأمريكيين (ومن جملتهم رئيس الِاتحاد الأمريكي للمنظمات العبرية ستيفان ويز (Stephen Wise) ورجل الأبناك جاكوب شيف (Jacob Schiff) وبرانديز (Brandeis) القاضي بالمحكمة العليا). كما كان مستاء من تدخلاته المباشرة لدى وزارة الخارجية الفرنسية. وبالفعل، فقد كان سلوش يلح خلال مساعيه لرفع تحفظات «الرباط»، وخدمة «المصالح العليا لفرنسا» لدى مديرية إفريقيا وآسيا على ضرورة «تعيينـ(ـه) مستشار(أ) للدولة المغربية» وأن يعهد إليه بإدارة «مصلحة للِاستعلامات والتوثيق». وسيتم التمويه عن هذه المهمة بواسطة إحداث «كرسي للغات» الحضارة اليهودية، يكون تابعا للمدرسة الِاستعمارية أو للمؤسسة المغربية أو التونسية[10].

غير أن ليوطي فضل في نهاية الأمر الِاستغناء عن خدمات سلوش وتعويضه بـ«يحيى زاكوري»، وهو ترجمان سابق بالقنصلية الفرنسية بالدار البيضاء الذي سيصبح «مواطنا فرنسيا»، وسيتم توشيحه سنة 1913 بوسام صليب جوقة الشرف، مكافأة له عن «سلوكه البطولي خلال أحداث شهر غشت 1907». وقد عينه المقيم العام على رأس مفتشية المؤسسات الإسرائيلية التي أحدثت سنة 1919،

---

(9) قاديس 28 يناير 1917 (AEP, CPC, 778). من ناهوم سلوش إلى وزير الخارجية، **المصدر نفسه**، باريس، 14 يناير 1919 و6 ماي 1919، سلوش يجدد طلبه ويقول «إنني أتمتع بشعبية كبيرة جداً بين سكان فلسطين».

(10) **المصدر نفسه**، باريس 18 أبريل 1919، من سلوش إلى مديرية إفريقيا وآسيا حول التقديس الذي يحظى به القبر المفترض لأحد هؤلاء المبعوثين وهو شلوم بلحنش في منطقة مراكش (وريكا) من طرف اليهود والمسلمين على حد سواء. «لماذا لا تحدث الوزارة مصلحة للِاستعلامات والتوثيق يتم تسييرها بكيفية جدّية».

وألحقت بمديرية الشؤون الشريفية[11]. وكانت إعادة تنظيم مجالس الجماعات اليهودية (ظهير 22 ماي 1918) والمحاكم الحاخامية في مجموع المنطقة الفرنسية من بين النتائج الأساسية للعمل الذي أنجزه زاكوري بمساعدة القنصل السابق بالصويرة «راوول مارك» (Raoul Marc) الذي رقي إلى رتبة مستشار[12].

حدد هذا الإصلاح، الذي رسمت معالمه الأولى بكيفية عامة غداة احتلال وجدة من طرف القوات الفرنسية التي كان يقودها الجنرال ليوطي نفسه (1907) تركيب هذه المجالس، وأقر مقتضيات (انتخابها ــ تعيينها) وحدد اختصاصاتها وألزمها بعرض ميزانيتها لموافقة الصدر الأعظم. وكان هذا الإصلاح يهدف رسميا إلى تحديث طرق تسيير هذه المجالس، وعقلنة استعمال الأموال المحصلة من طرف صناديق الجماعات ووضع حد للخروقات المقترفة في هذا المجال[13].

تم اتخاذ تدابير أكثر جذرية، خاصة فيما يتعلق بالحد من اختصاصات «الديانيم» (قضاة اليهود)، وإمكانية «استئناف» الأحكام من طرف المتقاضين الذين كانوا ــ كما هو الشأن بالنسبة للمسلمين الذين يستصدرون فتاوي من طرف قضاة يختارونهم ــ يتوفرون على إمكانية طلب تحكيم قضاة أو «حكماء» غير أولائك الموجودين في محل إقامتهم. وكانت لهؤلاء القضاة تقليديا صلاحية البت، سواء في قضايا الأحوال الشخصية، أو المنازعات التجارية، وغير ذلك من الخلافات التي كانت تقع بين اليهود، والتي كانوا يمتنعون تحت طائلة «التكفير» من عرضها على القضاء الإسلامي. لكن لم يبق بعد هذا الإصلاح من اختصاص لهؤلاء القضاة سوى البت في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية لإخوانهم في الدين[14].

لكن، حتى ولو كانت هذه الإصلاحات تختلف قليلا عن الإصلاحات التي أدخلها المقيم العام على «الجماعة» في إطار «سياسته البربرية»، لكي يعيد إليها سابق

---

(11) **المصدر نفسه**، رقم 2278، الرباط بتاريخ 4 دجنبر 1929، 459، من U. Blanc إلى وزارة الخارجية يذكّر فيها بخدمات زاكوري؛ وكذلك **المصدر نفسه**، 1.243 بتاريخ 4 يناير 1919، حيث يخبر ليوطي S. Pichon بالتنصيب الرسمي للمحكمة الحاخامية للدار البيضاء.

(12) P. Marty, «Les institutions isréalites au Maroc», **R.E.I.**, cahier n° III, 1930, p. 303.

(13) L. Voinot, **Oujda et l'Amalat, op. cit**, p. 109.

(14) R. Boutilly, «La réorganisation des tribunaux rabbiniques au Maroc», **AF-RC**, 1918, pp. 166-69.

حيويتها بإعطاء نفس جديد للعرف (ازرف)، أو قصد التمكن من «التحكم» في القبائل، أو بكيفية غير مباشرة التخفيف من شطط السلطة التي كانت هذه السياسة قد منحتها لـ«القواد الكبار» فقد كان الهدف الأسمى واحدا، يتمثل في أن تعمل المؤسسات الجماعية اليهودية «تحت رقابة حكومية مشددة».

تعززت هذه المراقبة بالفعل، عن طريق الحد من اختصاصات المجالس التي انحصرت صلاحياتها في البث فيما يتعلق بشؤون العقيدة والأعمال الخيرية فقط، بالإضافة لاختيار معظم أعضائها عن طريق التعيين. لقد كان لهذه المجالس بالتأكيد الحق في تقديم لوائح تتضمن عددا من الأسماء يعادل ضعف المقاعد الشاغرة، وتعليقها عند أبواب البيعات، قصد تسجيل أي اعتراض محتمل على الترشيحات المقدمة. لكن أمر تعيين الأعضاء الذين سيلتحقون بهذه المجالس يعود للصدر الأعظم، الذي يستند في هذه التعينات على «رأي» السلطات الإقليمية، ومفتشية المؤسسات الإسرائيلية.

وهكذا أصبح الِاستقلال الذاتي الذي كانت تتمتع به أحياء اليهود في السابق، على الرغم من محدوديته متقلصا بدرجة كبرى. فقد كان شيوخ اليهود في السابق يستخدمون علاقاتهم التي أسسوها مع الولاة من خلال المعاملات، أو حتى مع البلاط لفرض أنفسهم على إخوانهم في الدين، أو فرض «صنائعهم»، لكن السلطان كان يمتنع في الغالب عن التدخل لفائدتهم لأسباب متعددة، على رأسها المقتضيات الشرعية التي تبيح لأهل الذمة حق النظر في أمورهم الداخلية، وتأثير العادات، والرغبة في اقتصاد الوسائل وكان يقر الِاحتجاجات المرفوعة إليه بصددهم، وكان يترك للجماعات مطلق الصلاحية في تدبير صندوق الجالية، بل كان يجد نفسه مضطرا لقبول وجود شيوخ يتوفرون على الحماية القنصلية على رأس جماعات مختلفة، كانوا يدخلون باستمرار في نزاعات سواء مع السلطات المحلية أو مع جزء من «إخوانهم في الدين»[15].

أمر ليوطي، بهدف التخفيف من ردود الفعل المعادية لهذه الإصلاحات، رؤساء المناطق بأن يتصرفوا «خصوصا عند بداية تطبيق الإصلاحات بكيفية لا تخلف عند الإسرائيليين شعورا بوجود مراقبة جد صارمة»، وذكّر بهذا الصدد أن

(15) L. Harris, **This was Morocco**, London, 1909, pp. 190-193.

كبار الحاخامات المغاربة، وفي مقدمتهم رفائيل النقاوة، الحاخام الأكبر لسلا، وأحد أعلى المرجعيات الدينية لليهودية بالمغرب، كان ضمن المشاركين في وضع التشريعات الجديدة ومنحها «مباركته»[16].

وتجسد تضييق هامش الإستقلال الذاتي للملاحات كذلك بواسطة حذف إعفاءات أخرى، ومعاقبة كل خرق للمقتضيات القانونية الجديدة[17]. ففي مجال تقنين تقطير وبيع الكحول، مُنع تقطير وبيع «الماحيا» بدون ترخيص. لكن، وبما أن هذا المنع قد مس مصدرا لا يستهان به من الدخل لفائدة عدد مهم من اليهود، فقد استمروا في أماكن متفرقة في تقطيرها بكيفية سرية، كما بقي المسلمون المتعودون على استهلاك «الماء الفاسد»، من أهم زبناء «مهربي الكحول» بالملاحات كما كان الأمر عليه في الماضي[18].

وكانت العقوبات المفروضة على المخالفين تتخذ في بعض الأحيان شكل غرامات جماعية، إذ كان يؤخذ على الجماعات تقصيرها في «تبليغ السلطات» في الوقت الذي كان «الوشاة» يتعرضون حسب الأعراف الجاري بها العمل لـ«التفكير» إذا ما بلّغوا عن إخوانهم في الدين. وكان شيوخ اليهود يبادرون في بعض الحالات إلى فرض اكتتاب على إخوانهم لإطلاق سراح من اعتقل منهم بسبب «التقطير غير المشروع للماحيا»[19].

عممت الإقامة العامة تطبيق هذه القيود لاعتبارات تتعلق بالسياسة العامة، وكذا رغبة منها في جعل الجماعات اليهودية «في مأمن من التأثيرات الخارجية»،

---

(16) AEP, CPC, 459, Rabat 30.5.1918. تعليمات صادرة عن مديرية الشؤون الشريفية إلى رؤساء المصالح. انظر كذلك: J. Benech, **Essai d'explication d'un mellah (ghetto marocain)**, Baden-Baden, 1949, p. 265.

(17) برر المقيم العام «حمى الظهائر» التي أصابته بكون «المغرب الأوربي، كما هو الشأن بالنسبة للبلاد المستعمرة حديثا، قد عرف ازدهار الإدمان على الكحول والبغاء والمخالفات من جميع الأنواع، وذلك بدرجة من الحدة تقتضي تدخلا فعالا بكيفية خاصة للسلطات العمومية (AEP, CPC, 293, Rabat 19.3.1914, n° 57, Saint-Aulaire au Ministre des Affaires Etrangères).

(18) عبد الرحمن بن زيدان، **العز والصولة**، ج 2، 1962، ص. 132-144؛ AEP, NS, 778, Rabat 28.4.1925, Lyautey au Ministre des Affaires Etrangères.

(19) **المصدر نفسه**، الرباط، 1925.4.5 من الكولونيل هيو، رئيس مصلحة الإستعلامات، إلى الكاتب العام للحماية.

لتشمل هذه التقنيات الجديدة الإكتتابات الدورية التي كان الحاخامات المبعوثون من فلسطين يجمعونها. كما حاولت الإقامة العامة من جهة أخرى التقليل من صدى النداءات من أجل التضامن، التي دأب يهود أوربا الشرقية والوسطى على توجيهها، خاصة بعد المذابح التي اقترفت في حق اليهود بروسيا خلال ثمانينات القرن التاسع عشر، لحث إخوانهم في الدين من بين المغاربة على مؤازرتهم[20].

وجد هؤلاء الدعاة أنفسهم مضطرين للإمتثال لأوامر السلطات ورؤساء الجماعات، ووجدت اللجنة المركزية للرابطة الإسرائيلية العالمية نفسها مجبرة على الرضوخ لهذه التقنينات. غير أن الأمر لم يكن على نفس النحو بالنسبة للجمعيات اليهودية الأمريكية التي احتجت بشدة على السياسة التي تم إقرارها من طرف سلطات الحماية إزاء ساكنة الملاحات، ونددت إحداها (American Joint Distribution Committee) ضمن نشرتها السنوية بـ «الظروف البئيسة ليهود المغرب في ظل النظام الفرنسي» وذهبت إلى حد «الأسف على نظام سلاطين المخزن (القديم)»[21]. وكان رد الفعل هذا متأثرا بجملة من العوامل، من ضمنها الإهتمام الخاص الذي كانت تتابع به جمعية «لوجوانت» (Le Joint)، التي تأسست سنة 1914 لتقديم المساعدة لليهود المعوزين، تدهور ظروف العيش داخل الملاحات. كما كان رد الفعل هذا مرتبطا كذلك بتأخر الولايات المتحدة في الإعتراف بالحماية الفرنسية ورفضها التنازل بدون «ضمانات جدية» عن الإمتيازات التي خولتها لها معاهدة مكناس (16 شتنبر 1836)[22].

كانت تسوية المطالب المعلقة للمحميين والمتجنسين بالجنسية الأمريكية، وجلهم من يهود طنجة والدار البيضاء والصويرة ومكناس، ودفع ما يناهز 150.000 دولار أمريكي «في أجل معقول»، وهو مبلغ التعويضات التي كانوا يعتبرون أنفسهم

---

(20) E. Aubin, **Le Maroc d'aujourd'hui**, Paris, 1904, pp. 364-365, et L. Voinot, **Pélerinages judéo-musulmans au Maroc**, Paris, 1948, pp. 72-73.

(21) AEP, Palestine, NS, vol. 12, pp. 67-70.؛ «رحلتي الأخيرة لأمريكا، 1912–1917»، تقرير لناهوم شلوش عن جولته بأمريكا، والتي قام خلالها بإلقاء عدة محاضرات، خاصة بفيلادلفيا ونيويورك.

(22) AEP, Maroc, NS, 293, Washington 13.12.1914.، من كاتب الدولة في الخارجية إلى سفير فرنسا بالولايات المتحدة، رداً على المذكرة المؤرخة بـ14.9.1913 التي أخبرت فيها الحكومة الفرنسية الحكومة الأمريكية بإعلان الأحكام العرفية في المغرب من طرف الجنرال ليوطي.

على حق فيها في مقدمة «الشروط المسبقة» التي كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تضعها في مقابل «الإعتراف الصريح بتغيير الوضعية القانونية الناجم عن تأسيس نظام حكومي أجنبي في الإمبراطورية الشريفة»[23].

عهد الممثل الديبلوماسي الأمريكي «ماكسويل بلاك» إلى ترجمانه م. خازن، وهو يهودي من أصل مغربي، لا يقل حيوية عن أخيه في الدين، وسلفه بالقنصلية العامة للولايات المتحدة بطنجة سالمون بن الطويل، بمهمة التفاوض مع الإقامة العامة في شأن تصفية هذه الشكاوي. وكان بعضها، وهو أمر له دلالته، يتعلق بـ«الحجز الذي تعرضت له من طرف سلطات الحماية ممتلكات المدنيين الذين انضموا للتمرد، وضياع حق استغلال أراضي «الجيش» التي صودرت بموجب قرار وزيري»[24].

كانت إعادة مغربة «هذه الفئة من الرعايا» وتحرير المغرب من قيود العبودية التي ورثها عن نظام الإمتيازات الأجنبية ما تزال تعرقل «السيادة الكاملة لجلالة السلطان الشريفة» تمثل إحدى الأولويات التي حددتها الإقامة العامة لنفسها ابتداء من سنة 1912 لاعتبارات ذات طبيعة سياسية واقتصادية وديبلوماسية[25].

وعلى الرغم من أن الإقامة العامة عملت كذلك على تثبيط عزم التجار المسلمين المتعاملين مع شركات بريطانية (ويتعلق الأمر بشريحة من نخبة التجار بمدينة فاس، كانت تربطها علاقات تجارية وثيقة مع شركات إنجليزية مختلفة، ومع الأقارب المقيمين بلندن ومنشستر) فإن رغبتها في التوصل إلى إلغاء نظام الحمايات القنصلية في أوساط المسلمين كانت تحكمها ثلاثة انشغالات أساسية[26] تمثلت في :

(23) **المرجع السابق.**

(24) **المرجع السابق**، ص. 564، الرباط 20 و1917.11.24. من ليوطي إلى وزارة الخارجية يذكر فيها بالمطالب الثمانية المقدمة ضمن مذكرة أمريكية سنة 1914. انظر كذلك **المرجع السابق**، 1918.1.15 و1932.12.19 و1934.11.12.

(25) «لا يمكن القيام بأي شيء بالمغرب، وأقول ذلك وأؤكده، ما دامت فرنسا مثقلة بمسألة المحميين هذه، والتي نجدها في كل خطوة نخطوها فتعرقل كل شيء». رسالة من ليوطي إلى A. de Mun بتاريخ 1912.3.15؛ انظر كذلك AEP, CPC, 293 بتاريخ 1914.4.19 من الإقامة العامة إلى وزارة الخارجية، **المرجع السابق**، 564 بتاريخ 1920.12.2 من ليوطي إلى رئيس مجلس الوزراء حول «فحص الشكاوي الأمريكية... التي تأخر البت فيها بفعل حالة الحرب».

(26) **المرجع السابق**، ص. 268، المصالح الإنجليزية بالمغرب، D.G، الرباط 1918.3.15، من رئيس مصلحة التجارة والصناعة إلى المقيم العام.

ـ تعميم تحصيل ضريبة الترتيب[27] ؛

ـ حرمان العناصر التي كانت تستعمل بطائق الحماية الألمانية (إلى غاية 1914) أو الإسبانية، بل وحتى الفرنسية من حصانتها، التي كانت تستغلها لمساعدة المقاومين أو المشاركة مباشرة في العمل المسلح[28] ؛

ـ إظهار تصميم الإدارة على عدم قبول أي استثناء فيما يتعلق بخضوع السكان لسلطتها[29].

وقد كان الأمر يتعلق بالنسبة للأوساط اليهودية بصفة أخص بتصفية «الوضعية الشاذة» التي كانت تعكسها في منطقة الحماية الفرنسية جاليات كاملة من «رعايا» البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة، الذين كانوا يعلنون عن تشبثهم بـ«حق المواطنة» للتملص من التشريعات والقوانين التي سنتها الإقامة العامة مباشرة أو بمبادرة منها[30].

أصبح أمر إعادة إدماج هذه الفئة تحت طائلة سلطة القانون العمومي أمرا ملحا، خاصة بعدما أصبحوا يتوفرون، على غرار إخوانهم في الدين المتجنسين، أو المحميين الفرنسيين أو الإنجليز، على رصيد عقاري هائل في البوادي بفضل حجز أراضي المدينين لهم، وشراء الضيعات الفلاحية، والاستيلاء على أملاك المخزن. وقد أصبحوا نتيجة لذلك يمثلون مجموعة لا يستهان بها من الخاضعين للضرائب، بل إن البعض منهم كان قد استقر بالبوادي باعتبارهم «معمرين»[31].

(27) **المرجع السابق**، ص. 321، بتاريخ 1912.11.15 رقم 143 من ليوطي إلى وزارة الخارجية.

(28) **المرجع السابق**، ص. 176، باريس 1912.10.31 من مدير الأمن العام إلى وزير الداخلية حول مرور حدو بن حمو والعياشي البقيوي بباريس وروان، وهما محميان فرنسيان لهما نفوذ واسع في الريف، متوجهين إلى هامبورغ وأنفرس قصد شراء أسلحة؛ **المرجع السابق**، جبل طارق بتاريخ 1912.12.17، حيث يخبر قنصل فرنسا بمرور شحنة من البنادق البلجيكية بميناء جبل طارق. AMG, E, 12 bis بتاريخ 1917.11.5 والتي دعى ليوطي من خلالها وزارة الخارجية للاحتجاج ضد «التصرفات الإسبانية». وقد فرض بعض المحميين الألمان أنفسهم كزعماء حرب على «جبهة وازان» (انظر **المرجع السابق**، 1912.3.25 من ليوطي إلى وزارة الخارجية؛ وكذلك **المرجع السابق**، ص. 11، الرباط بتاريخ 1916.3.16، من الجنرال هنريس إلى ليوطي؛ وكذلك مراسلة بتاريخ 1916.3.28 من ليوطي إلى وزير الحربية).

(29) AEP. CPC. 778, Rabat 6.5.1914، من الجنرال ليوطي إلى وزارة الخارجية بباريس.

(30) AEP, NS, 563, Rabat 30.4.1934، من مندوب الإقامة العامة إلى مديرية إفريقيا وآسيا بباريس.

(31) AEP. CPC, 293, Washington 13-2-1914، مذكرة كتابة الدولة الأمريكية لإشعار الإقامة العامة =

كانت هنالك فئة أخرى منهم لا تملك أراضي فلاحية، لكنها استمرت، كما كان الأمر عليه في السابق، في عقد «مخالطات» مع المسلمين. وعندما أخضعتهم الإقامة العامة للضريبة، إسوة بشركائهم من المسلمين، وفرت لنفسها وسيلة للرفع من مداخيل «الخزينة الشريفة» وألغت في نفس الوقت إحدى الأسباب الرئيسية التي كانت تدفع بالفلاحين إلى عقد شراكة مع اليهود، وقد حاولت هذه الفئة من اليهود بدون جدوى الِاحتجاج على هذا «النقص في المداخيل» بل «الخسارة الفادحة» التي تسبب فيها ما كان يسميه البعض منهم بـ«ضريبة الترتيب المهلكة»[32].

كان إلغاء الِامتيازات التي كان اليهود يتمتعون بها أمراً يفرض نفسه كذلك لاعتبارات تجارية، وكان القصد من ذلك الإلغاء مزدوجا يتمثل أولا في «تثبيط هِمم» عملاء وممثلي الدور التجارية والشركات غير الفرنسية، وثانيا في عدم تشجيع الشركات الأجنبية التي كانوا في علاقات معها، على الِاستمرار في التعامل معهم، وذلك بإرغامهم على الِامتثال للتنظيمات الجاري بها العمل فيما يتعلق بالتنقل والأسعار والرسوم والإجراءات الصحية. ونظرا لأن معاهدة الجزيرة الخضراء كانت ما تزال سارية المفعول آنذاك، فإن خروقا من هذا القبيل كان من شأنها أن تجعل من المتعذر، بل وأن تحول عمليا دون تطبيق مبدأ «الباب المفتوح» و«المساواة الِاقتصادية» وهي مبادئ اعتبرتها الإقامة العامة متجاوزة، بل ولاغية «بحكم الواقع» «نظرا للتضحيات التي بذلتها فرنسا من أجل تهدئة ربوع المغرب»[33].

مكنت مساهمة اليهود المتعاملين مع الدور الهولندية في استيراد وتصريف المنتجات الألمانية الصنع داخل السوق المغربية، خلال الحرب العالمية الأولى، ليوطي من حجج إضافية استعملها سواء من أجل حث وزارة الخارجية على مضاعفة المساعي لدى القوى التي لم تكن قد قررت بعد التخلي عن امتيازاتها الجبائية، أو من أجل الوقوف في وجه تدخلات الرابطة الإسرائيلية وبعض نواب البرلمان الفرنسي

= بالرباط بواسطة وزارة الخارجية بباريس بـ«تحفظاتها حول تشريع 1912.12.1 الذي سنته الإقامة لوضع حد لتجزئة أملاك المخزن واسترجاع الأراضي المغتصبة».

(32) انظر جريدة **Le Progrès de Fès**، عدد 1922.11.66.

(33) انظر **المرجع السابق**. «لقد تقلصت الأعمال بشكل كبير... فالضرائب ارتفعت بنسب باهظة، وكذا الرسوم الحضرية وتوابعها وحقوق الأبواب والأسواق والوقوف والِاستهلاك، وأخيرا الضرائب المهنية التي أجهزت على دافعي الضرائب المنهكين والمفقرين».

لفائدة الجماعات اليهودية التي كان يعتبر بأن «مشاعر التعاطف مع الألمان» لم تكن غائبة لديها تماما[34].

تم وضع اليهود من المحميين الألمان في المنطقة الفرنسية تحت الإقامة الإجبارية، كما هو الشأن بالنسبة لنظرائهم من المسلمين، و«أبعدوا» وسجنوا في بعض الحالات، وأسقطت عنهم سلطات الحماية كافة امتيازاتهم القضائية والضريبية بمجرد إعلان الحرب[35].

بـدأ الشروع الفعلي في إعادة إخضاع المحميين من اليهود للقانون العمومي بتخلي المثلية الفرنسية بطنجة عن التكفل التلقائي بـ«دعاوي اليهود»، وكذلك عن طريق المحاكم، إذ كانت الدعاوي المرفوعة ضدهم، تشكل مناسبات للطعن في شرعية التجنس، أو الحماية القنصلية الممنوحة لليهود الداخلين في نزاع مع طرف آخر، الذين لم يكونوا قادرين على تقديم الحجة على «الموافقة القبلية لجلالة السلطان» التي تنص عليها معاهدة مدريد (1880) فيما يتعلق بتجنيس الرعايا المغاربة[36].

إن هذه السياسة التي كان القصد منها هو إظهار حزم السلطات وتصميمها على «إعادة إقرار سيادة السلطان الشريفة»، لم يكن من شأنها أن تحجب عن الأنظار جوهر المسألة، خاصة بالنسبة للنخب المسلمة بالمدن الكبرى، المتمثل في الهيمنة الأجنبية والإدارة المباشرة. وقد اعترف المقيم العام علانية بفشل هذه السياسة

---

(34) AEP, CPC, 354، وهران بتاريخ 1916.1.26، من رئيس اللجنة العسكرية للمراقبة البريدية بوهران إلى وزارة الحربية؛ انظر كذلك **المرجع السابق**، تطوان بتاريخ 1916.2.12، من Lucciardi إلى الوزير المفوض الفرنسي بطنجة، وكذلك **المصدر نفسه** بتاريخ 1916.4.26 من ليوطي إلى وزارة الخارجية.

(35) BGR, SG، ملفات «مطالب Brandt und Toel» و«Karl Ficke، ديون» الرباط 1926.6.20. من مديرية الاستعلامات إلى الوزير المنتدب بالإقامة العامة «يشتكي العديد من الأهالي لكونهم يجدون أنفسهم مضطرين للدفع مرتين». محمد بوشعرة، **عبد الله بنسعيد، حياته ومراسلاته**، I، الرباط، 1991، ص. 270؛ انظر كذلك 10، فلسطين، AEP, NS، مراكش 1921.8.23، من إ. كوركوس إلى رئيس المصالح البلدية؛ انظر كذلك : برلين، 1922.1.13، من سفير فرنسا إلى وزارة الخارجية.

(36) انظر **المرجع السابق**، المغرب، 346، الرباط بتاريخ 1913.4.24، من ليوطي إلى وزارة الخارجية، مشروع قرض يرمي إلى تعويض ضحايا النهب الذي وقع بفاس ومراكش وأكادير سنة 1912 : «تتضح المبالغة وسوء النيّة بكيفية أوضح في الطلبات المقدمة من طرف... يهود ملاح فاس» (**Gazette des Tribunaux du Maroc**، 1933، ص. 172 و1934، ص. 7 و220)، أحكام وقرارات المحكمة الإبتدائية بالدار البيضاء، قضايا مايير بنشايا وجوزيف هاروش وأتياس وحزان.

في دوريته المعروفة بـ«**التصحيحية**»، التي أتت على شكل اعتراف حقيقي بفشله في الإلتزام بـ«صيغة المراقبة»، التي صرح مرارا بتمسكه بها. وقد حث المصالح الإدارية الفرنسية على ضرورة الوعي بمخاطر «الإنزلاقات» التي حولت المحمية عمليا إلى مستعمرة، دون أن تأبه بخصوصيات المغاربة و«تكيفهم» ورغبتهم في المشاركة في تسيير شؤون بلادهم ونفاد صبر شبابهم[37].

إلا أن الجنرال «أغفل» بشكل يدعو للإستغراب عند إشادته بمحاسن المغاربة و«ذكائهم»، وقدرتهم على استيعاب «العصرنة» ودينامية بورجوازيتهم، كل إشارة لليهود. بينما كان الأوربيون يرون فيهم قبل سنة 1912 العنصر المؤهل أكثر من غيره للتكفل بتحديث المغرب وازدهاره. و«نسي» الجنرال نفسُه في معرض حديثه عن «التكوين العصري» أن اليهود كانوا متقدمين على نظرائهم المسلمين في ميدان التعليم بثلاثة أجيال على الأقل، وأن نسبة تمدرس شبابهم كانت تفوق بشكل كبير نسبة تمدرس شباب المسلمين[38].

كان من الصعب على اليهود عدم تأويل هذا «النسيان» كاعتراف بمحدودية «الإنعتاق» الذي كان من المفروض أن يوفره لهم نظام الحماية، فهذا التغاضي عن نفاد صبرهم الخاص كان يعتبر في نظرهم بمثابة إقصاء من المجال السياسي، وهو أمر كان يعتبر غير مقبول من طرف الأجيال التي تكونت بمدارس الرابطة الإسرائيلية، خاصة وأن ليوطي لم يكن يتردد في استعمال «قاموس الثورة الفرنسية» عندما كان يفصح عن أمانيه في أن تتحقق بالإمبراطورية الشريفة، شروط «تجمع إنساني يسعى فيه أناس بالغو الإختلاف في أصولهم وأزيائهم ومهنهم وأعرافهم، وبدون التنازل عن تمثلاتهم الخاصة، إلى البحث عن مثل أعلى مشترك، وعن هدف مشترك للعيش بين

(37) كان ليوطي يهنئ نفسه، لأن المغرب يتوفر على نخبة (مسلمة) «يميزها في نفس الوقت شرف المولد والممارسة التقليدية والوراثية للسلطة وممارسة التجارة الكبرى... والرغبة في الدرس والتقدم... وساكنة قروية... متمسكة بممتلكاتها». انظر :

D. Rivet, «Ecole et colonisation au Maroc : La politique de Lyautey au début des années vingt», **Cahiers d'Histoire de Lyon**, 1976, p. 176.

(38) AEP, CPC, 403, Rabat 30.6.1914، «وضعية التعليم العمومي بالمغرب»، تقرير رئيس مصلحة التعليم، ص. 93 : «عدد المتمدرسين هو 10.400 تلميذ من الجنسين يتوزعون بين 4.210 أوربي و3.400 يهودي و2.800 مسلم».

الجميع». وكان الغموض المحيط بهذه المسألة يجعل معاناة الراغبين منهم في الإندماج لا تطاق، ويجعلهم قابلين للتأثر بمحتوى النداءات لفائدة «بديل صهيوني»[39].

3 ـ السياسة المدرسية كأداة لتعزيز الفروق الدينية والإجتماعية :

تمثلت سلطات الحماية المدرسة «كوسيلة أساسية لإخضاع النفوس» و«استمالة القلوب» وهي مكتسبات يجب أن ترسى على قواعد راسخة «الإنتصار الذي تم تحقيقه على الأجساد بحد السيف». ومما لا شك فيه، فإن نشر التعليم العصري كان يمثل أحد أهم وسائل تطوير «مثل أعلى مشترك» في نفوس مختلف مكونات السكان المغاربة، وحثهم على رعاية بذرة «هدف مشترك للعيش»[40].

كان منع تعليق إعلان حقوق الإنسان والمواطن في المؤسسات المدرسية التي يرتادها المغاربة، وتأسيس مدارس حسب معايير عرقية ودينية واجتماعية، كالمدارس «الفرنسية ـ العربية» و«الفرنسية ـ البربرية» و«الفرنسية ـ الإسرائيلية» و«مدارس أبناء الأعيان» و«الثانويات الإسلامية» بالإضافة للمدارس «الإسبانية ـ العربية» و«الإسبانية ـ اليهودية» في المنطقة الشمالية بمثابة عوامل مساعدة لم يكن من شأنها تيسير استيعاب مثل عليا مستقاة من شعارات الثورة الفرنسية من طرف أولائك الذين كانوا مدعوين مبدئيا إلى جعل هذه المبادئ قدوة لهم وهدفا أسمى لحياتهم[41].

لكن رهان الإقامة العامة فيما يتعلق بالسياسة المدرسية لم يكن منحصرا فقط في «الإنعاش دون اجتثات الجذور، والتنوير دون تغريب، وحمل (المغاربة) على الإعتقاد بأن (الفرنسيون) يحرصون على مصلحتهم بكيفية معادلة على الأقل لحرصهم هم أنفسهم عليها»، بل كان يتخذ وجهة أخرى عندما يتعلق الأمر بالمناطق الناطقة بالأمازيغية. إذ كان الأمر يتعلق، كما وضّح ذلك ليوطي في إحدى دورياته الموجهة

---

(39) B. Philippe, **Etre Juif dans la société française**, Paris, éd. Montalba, 1979, p.143.

(40) Troupes d'Occupation du Maroc, Etat-Major du Général Commandant en chef, «Le problème scolaire au Maroc», Casablanca, Imp. Rapide, 1920, pp. 5-7.

محاضرة ألقاها جورج هاردي، مدير التعليم بالمغرب، في إطار «دروس تعميق التكوين بمكناس».

(41) **المرجع السابق** : «إن التجمعات العرقية... واضحة في هذا البلد، وسيكون من الخطإ الفادح معاملتها جميعا بنفس الطريقة»؛ انظر : ...D. Rivet, Ecole، **مرجع مذكور**، ص. 173–197 : «دشن ليوطي ومساعدوه سياسة مدرسية عملت منذ البداية على تشجيع رفض الإنتماء والتماهي مع الفرنسيين والمالتوسية والتمييز العرقي وتكريس الفروق الإجتماعية».

لرؤساء الجهات بـ«تدجين الأهالي، والمحافظة بكيفية غير مثيرة للإنتباه، مع مراعاة الصرامة اللازمة، على الفروق اللغوية والدينية والإجتماعية القائمة بين بلاد المخزن المسلم والمغرب، والجبل البربري المتدين بكيفية وثنية والجاهل باللغة العربية»[42].

ومن أجل «تثبيت» التلاميذ من البربر في قبائلهم، و«حمايتهم لحظة وصولهم سن الرشد الثقافي من كل تشبع باللغة العربية، ومن كل تأثير إسلامي، وبل وحمايتهم حتى من نتائج الإتصال مع أوربيين غير مرغوب فيهم»، نص برنامج العمل الذي وضع لهذا الغرض سنة 1914 وتمت مراجعته سنة 1923 بمساهمة لويس مسينيون على حذف دراسة اللغة العربية والقرآن في هذا الصنف من المدارس. وكان اختيار المدرسين يتم أساسا داخل أوساط قبايل الجزائر الذين تنصروا بتأثير من سلك رهبان الإخوان البيض (Les Frères Blancs)[43]. وكانت نفس الأهداف الإستراتيجية هي الكامنة كذلك وراء توسيع نطاق مراقبة مصلحة التعليم، لتشمل مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية في مرحلة أولى، والإستيلاء على البعض منها. وقد اصطدم هذا التوجه بمقاومة عنيفة من طرف اليهود، خاصة وأن «لوفان» (Narcisse Leven) رئيس الرابطة الإسرائيلية بباريز، كان قد اقترح غداة توقيع عقد الحماية، «مضاعفة عدد هذه المدارس (بالمغرب) الأمر الذي سيؤدي إلى خلق بؤر جديدة سيخدم إشعاعها بالتأكيد القضية الفرنسية»[44].

كانت الإقامة العامة تؤكد أنها بفتحها لـ«المدارس الفرنسية ـ الإسرائيلية»، لم تكن تسعى إلا إلى تعويض «مدارس تنتمي لعهد بائد» بمؤسسات عصرية. غير أن هذه المدارس لم تفلح لا في القضاء على المعتقدات الخرافية والزواج المبكر في الملاحات، ولا حتى على تعريف سكان هذه الأحياء بأبسط مبادئ النظافة والصحة.

وكان تلقين «مبادئ النظافة والصحة الأساسيتين والتربية البدنية» يمثل في منظور مديرية التعليم العمومي، أحد الشروط الأساسية لـ«إعادة الحس الأخلاقي لليهود المغاربة». وقد أعتُبر نجاح هذا التعليم بمثابة شرط يتوقف عليه نجاح «ثورة» قادرة

(42) Ch.-A. Julien, **Le Maroc face aux impérialismes**, Paris, 1978, p. 101. «كان التعليم (طيلة عهد ليوطي) أداة للتمييز العِرقي وتكريس الفروق الإجتماعية أكثر مما كان وسيلة للتقدم».

(43) **المرجع السابق.**

(44) AEP, CPC, 403, Tétouan 14.12.1914، من مدير مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، ن. فلكون، إلى نائب قنصل فرنسا، موغ.

على تزويد الشباب اليهودي بـ«الحس الجمالي» وبإدخال ألوان زاهية للملاحات وهي «أحياء لم تكن تعرف لونا آخر سوى لون الذهب» وكذلك إحداث تحويل في العمق «للعادات الذهنية» لساكنتها وتعليمهم «حسن النية في مجال الأعمال» و«تحويل المنحى الجارف لليهود نحو التجارة وجهة أخرى، وتوجيه شبابهم النشيطين نحو مهن للإنتاج»[45].

يسرت الصعوبات المالية التي واجهتها مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، بفعل ظروف الحرب العالمية الأولى، مهمة إحكام السيطرة عليها. فحسب مقتضيات اتفاق أبرم في شهر أكتوبر **1915** مع مصلحة التعليم العمومي، التزمت هذه المصلحة بتوفير دعم مادي، مقابل مراقبة البرامج والطرق البيداغوجية، واختيار المدرسين. وعلى الرغم من أن مدارس آسفي وأزمور وسلا والرباط استمرت في الِاقتصار على قبول التلاميذ اليهود فقط، فإنها أصبحت ما بين **1916** و**1917** تحت السلطة المباشرة للإقامة العامة التي أطلقت عليها اسما جديدا هو «المدارس الفرنسية ــ الإسرائيلية»، وتم فتح مدارس جديدة بمبادرة من سلطات الحماية، كما هو الشأن بالنسبة لمدرسة صفرو[46].

كان من شأن إلغاء العبء الذي كانت تشكله مصاريف التمدرس بالنسبة للعائلات الفقيرة أن يساعد مبدئيا على نجاح عملية تكفل سلطات الحماية بهذه المدارس، خاصة وأنه «رغم نشاط الرابطة الإسرائيلية العالمية، فإن عددا كبيرا من الأطفال اليهود لم يتمكنوا بعد، نظرا للخصاص في البنايات والمدرسين والأموال من تلقي تعليم فرنسي كانوا في أشد الشوق إليه»[47].

اعتبرت الجماعات اليهودية هذه العملية بمثابة مس مباشر بهويتها واستقلالها الذاتي، واستغرق منها الأمر وقتا طويلا لقبول نوع آخر من التعليم، مخالف لما ألفوه في «المدراشيم» و«اليشيبوت» التقليديين، غير أنها لم تتقبل إلا بصعوبة بالغة إشراف سلطات الحماية على تربية أبنائهم، خاصة وأن الحاخامات لم يعد لهم الحق بتاتا في

---

(45) M. Nahon, **Notes d'un colon du Gharb**, Casablanca, 1925, p. 162 : «إن المدرسة الناجعة حقا... [المدرسة الفرنسية] موصدة في وجه معظم الوافدين الجدد [اليهود]».

(46) AEP, CPC, 403, pp. 93 - 101، «وضعية التعليم العمومي بالمغرب»، تقرير مشار إليه أعلاه.

(47) **المرجع السابق.**

ارتياد هذه المدارس الجديدة، ولأن تعليم «التاريخ التوراتي وما بعد التوراتي»، لم يعد له عمليا مكان في المقررات الجديدة، ولأن التأطير التربوي قد أسند إلى «كَويم» [غير اليهود] غرباء عن عقلية تلامذتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التلاميذ وعائلاتهم لم يستسيغوا كون التعليم الذي كانوا يتلقونه، لم يكن يهدف سوى إلى «الرفع من وضعيتهم الجسدية والأخلاقية»، ولا يؤهلهم إلا لممارسة مهن بسيطة.

إن ردود الفعل هذه ـ المماثلة لردود الفعل التي أثارتها «مدارس النصارى» في أوساط المسلمين وإقبالهم على «المدارس الحرة» ـ وجمع التبرعات لدى أعيان اليهود بقصد المحافظة على الطابع اليهودي لمختلف المدارس، والضغوط التي مارستها جمعيات قدماء التلاميذ، وربما كذلك تزعزع مصداقية ليوطي في باريس نتيجة الهزائم التي لحقته على الجبهة الريفية، شجعت الرابطة الإسرائيلية العالمية على حشد طاقاتها من جديد بهدف إعادة التفاوض بشأن اتفاق 1915. وقد نجحت في هذا المسعى سنة 1924 عندما وقعت اتفاقية جديدة مع مديرية التعليم العمومي يُسمح لها بموجبها، باستعادة «مراقبة» جل المدارس «الفرنسية ـ الإسرائيلية».

غير أن نجاح هذا المسعى لا يمكن أن يفسر فقط بالتحرك الذي قامت به الرابطة الإسرائيلية العالمية في باريس، و«تجذرها»، ومعارضة أعيان الملاحات لاستحواذ مديرية التعليم العمومي على مدارس كان من اللازم أن تبقى يهودية في نظرهم. وقد كان هذا النجاح راجعا كذلك إلى وعي السلطات بالمأزق الذي يمكن أن يفضي إليه التعليم المعروف بـ«النمط الفرنسي» في الأوساط اليهودية، إذ يمكن أن يؤدي تعميم هذا النمط من التعليم إلى مضاعفة حرج الإقامة العامة، إزاء مطالب التجنيس الفرنسي التي يرفعها اليهود خريجو هذه المدارس، مما قد يؤدي إلى الإخلال بالسياسة العامة بكيفية لا يمكن تداركها، وهو أمر يتعارض مع استراتيجية «المحافظة» على البنيات الإجتماعية. ففي الوقت الذي كان فيه «هاردي»، مدير التعليم العمومي، يدعو نفسه إلى «تحرير اليهود من قرون العبودية وإلى إنعاشهم الأخلاقي»، لم يكن ليخفي رغبته في الإستفادة من «العبر» التي يجب على السلطات أن تستخلصها في هذا الصدد من تاريخ المغرب : «إن المغاربة باعتبارهم أكثر تسامحا من شعوب أخرى ـ يقول هاردي ـ قد سمحوا لليهود بالإستقرار بين ظهرانيهم. وقد أقدموا على ذلك خدمة لمصالحهم، وطبقا لطبيعتهم المتسامحة، لكنهم عند استقبالهم

لليهود، اتخذوا مع ذلك كل الإحتياطات الضرورية حتى لا يتم ابتلاعهم من طرف هؤلاء الوافدين الجدد... ففرضوا عليهم قانونا حقيقيا لاحترام المظاهر الخارجية... وحافظوا عليهم في وضعية المنبوذين البئيسة». وأضاف قائلا بأن فرنسا كانت أكثر تسامحا وكرما، إذ بفضل نظام الحماية تم «وضع حد للنهب الدوري للملاحات، وضمان حماية الإسرائيليين من أشكال التعسف والتنكيل والتقنينات المهينة». لكن ما داموا قد بالغوا في تصرفاتهم تجاه هذا الكرم، فمن الواجب رسم حدود لا يمكن تخطيها. وقد شبههم بهذا الصدد بـ«فراشة يبهرها نور مفاجئ. وما دامت غير مهيأة لمثل هذه السعادة، فيمكن أن تتحول إلى حشرة شريرة وجد ضارة»[48].

II - تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للجماعات اليهودية في العشرينات

1 - حركية اجتماعية زائفة :

كان من شأن المكانة المتميزة التي كانت لليهود على مستوى المبادلات الداخلية والخارجية للمغرب، ومهام الوساطة التي كانوا يقومون بها تقليديا بين مواطنيهم المسلمين والأوربيين، وتقدمهم في مجال التكوين العصري، بالإضافة لدورهم كمحطة لإعادة نشر المستجدات التقنية الواردة من الخارج، أن تؤدي إلى تحسن سريع لشروط عيش ساكنة الملاحات، وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن اندلاع الحرب العالمية الأولى بعد انصرام أقل من سنتين على توقيع عقد الحماية، وضراوة مقاومة القبائل، وحشد كل الموارد البشرية والمالية داخل التراب الفرنسي ما بين 1914 و1918 لفائدة المجهود الحربي بأوربا، قد وفرت بمنطقة الحماية الفرنسية شروطا إضافية، سهلت من حيث المبدأ لجوء الإقامة العامة بكثافة للحصول على خدماتهم[49].

وبالفعل، استغل عدد من اليهود تأسيس النظام الجديد و«تقدم عمليات التهدئة» لتنمية معاملاتهم. وتمكن الذين كانوا يتوفرون من بينهم على إمكانيات هامة

(48) Gaudefroy-Demombynes, **L'œuvre française en matière d'enseignement au Maroc**, Paris, Geuthner, 1928, pp. 204-210.

(49) J. Benech، **مرجع مذكور**، ص. 279.

من تحقيق أرباح هائلة بحكم تموينهم للجيوش، بينما اكتفى آخرون بفتح دكاكين داخل «المراكز» العسكرية المحدثة في مناطق الإتصال مع «السيبة»، أو ارتياد الأسواق التي أحدثها الفرنسيون لاستعراض محاسن «السلم الفرنسي»[50] أمام أنظار المتمردين.

كتب ليوطي بهذا الصدد قائلا : «إن يهود المغرب جنوا على العموم أرباحا هامة خلال الحرب، وعرفوا نظرا لسيطرتهم على جزء هام من التجارة كيفية استخلاص أكبر ربح ممكن من ندرة السلع والإرتفاع العام للأسعار، وهي أمور لم تغب عن بال بقية السكان الذين شعروا ببعض الحسد، خاصة وأن تجنيد التجار الفرنسيين في الجيش فتح الباب على مصراعيه أمام اليهود»[51].

إن المكانة المتميزة التي بقي التجار اليهود يحتلونها بالنسبة لتجارة الشاي والسكر بالجملة، وفتح مطاحن كبرى من طرف بعض إخوانهم في الدين في كل من فاس والدار البيضاء، وتكفل آخرين من بينهم بمهام تمثيل بعض كبريات الشركات الأمريكية. كان يعطي الإنطباع بالفعل بأن عددا منهم قد اغتنى بفضل نظام الحماية[52].

تعزز هذا الإنطباع مع ظهور «معمرين» يهود استقروا بصفة خاصة بمنطقتي الغرب وسايس، فضلا عن أن عددا منهم كان يطالب في إطار الغرف الفلاحية، وعلى أعمدة الصحف، بتوسيع دائرة التعمير الفلاحي وأراضي الجموع التي كانت الإقامة العامة تحرص على تركها للقبائل لتجنب تفككها وإغراق المدن بـ«جماهير مجتثة الجذور» تصعب مراقبتها[53].

(50) L. Massignon, «Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc», **RMM**, 1924, LVIII, pp. 149-158.

(51) AEP, CPC, Palestine, 10, Rabat, 17.9.1919, n° 1048. من ليوطي إلى رئيس مجلس الوزراء بباريس؛ انظر كذلك **المرجع السابق**، 778، الرباط، 1923.6.8، رقم 85، مذكرة من ليوطي إلى السيناتور دو مونزي (De Monzie) : «تركت الحرب [اليهود] في منازلهم... واستطاعوا بمهارة استغلال الإرتفاع العام للأسعار».

(52) Résidence Générale, **La Renaissance du Maroc. Dix ans de Protectorat, 1912-1922**, Paris, 1922. p. 329 et 340.

(53) A.I. Laredo, **Les noms des Juifs du Maroc. Essai d'onomastique judéo- marocaine**, Institut Arias Montano, Madrid, 1978, p. 864; M. Nahon, **op. cit**, p. 18, p. 164.

إن انتشار بعض العائلات اليهودية خارج أحياء الملاح في المدن التي كانت توجد بها هذه الأحياء، واستقرارها بالأحياء الأوربية الجديدة بنسب تجاوزت بكثير نسبة أغنياء المسلمين الذين فضلوا بدورهم مغادرة أحياء المدينة القديمة، كان من أوضح مظاهر «الإنعتاق» و«الترقي» التي كان ليوطي يعتبرها من بين أبرز منجزات الحماية الفرنسية[54].

وبالإضافة إلى أن أسوار الملاح كانت تمثل بالنسبة لعدد هام من اليهود «مظهرا من مظاهر الإمتياز، أكثر مما كانت تمثله بالنسبة لهم كرمز للعبودية» (ج. بنيش) (José Bénéch) فإن انتقال عدد منهم للسكن خارج أحيائهم التي كانوا منعزلين فيها عن غيرهم كان يندرج في الواقع كامتداد لسيرورة برزت معالمها قبل ذلك التاريخ بسنين عدة[55].

لكن، إذا كانت الإقامة العامة لم تفلح في الإعتراض على بناء منازل من طرف اليهود في مناطق «المدن الجديدة» حيث لم يكن الثمن المرتفع للأرض ملائما إلا لفئة قليلة من التجار الميسورين، فإنها كانت تعرقل بكيفية منهجية شراء أو كراء مساكن ومتاجر من طرف اليهود داخل المدن القديمة. وقد قام اليهود برفع عرائض مباشرة لرئيس الجمهورية الفرنسية لتجاوز هذا العائق، مطالبين بدعم ومساندة من الرابطة الإسرائيلية العالمية، بسن مرسوم يتم بموجبه الإذن لهم بالإقامة في المدن القديمة أو كراء متاجر بالنسبة للراغبين في ذلك من بينهم[56].

وهكذا، طالب بعض سكان ملاح فاس، الذين كانوا متعودين على استغلال بعض المخازن الملحقة بـ«فنادق» تقع داخل المدينة العتيقة، وكذا استغلال بعض الدكاكين الواقعة بواحد من أهم أزقتها التجارية، بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل لإقناع الإدارة بالسماح لهم بالسكن واقتناء عقارات داخل هذه الأحياء، على غرار المسلمين الذين كانوا يملكون متاجر ومنازل بالملاح. وكانوا يعززون مطالبهم بالقول بأن الشعبة

---

(54) D. Bensimon, **Le Judaïsme marocain sous le Protectorat français, 1912-1925**, Paris-La Haye, 1968, p. 51. «وصل عدد الأسر التي استقرت بالمدينة الجديدة بفاس قبل 3 شتنبر 1939 إلى 21 عائلة مسلمة و270 عائلة يهودية».

(55) M. Nahon, «Les Israélites du Maroc», **Revue des Etudes Ethnographiques et Sociologiques**, Paris, 1909, p. 262 ; J. Benech, **op. cit**, p. 76.

(56) AEP, CPC, 778, Paris, 17.1.1923، من رئيس الوزراء إلى الجنرال ليوطي.

الإسلامية بالمجلس البلدي «لم تكن معارضة» لاحتمال من هذا القبيل، وأن «بعض الملاكين المسلمين لم يكونوا رافضين لتأجير عقاراتهم ليهود»[57].

وعلى الرغم من اعتراف الإقامة العامة بعدم وجود «أي نص يعترض على إقامة اليهود بالمدينة القديمة أو فاس الجديد»، وبأن يهودا قد تمكنوا من الإنتشار قبل سنة 1912 بحيين من أحياء فاس الجديد مجاورين للملاح، هما بوطويل وسيدي بونافع، حيث كانوا يتجاورون مع مسلمين، وبأن «عددا من بينهم قد تمكنوا من فتح متاجر في المدينة القديمة بأحياء الطالعة الكبرى والصغرى، وبأن أي شخص (من بين المسلمين) لم يفصح بهذا الصدد عن أدنى انتقاد، «فإن الإقامة العامة كانت تتعلل مع ذلك باعتبارات ذات طبيعة دينية وسياسية، لتبرير معارضتها لمثل هذه «التسربات» وبالتالي إبقاء اليهود داخل حيهم[58].

كان من باب قصر النظر السياسي، في منظور ليوطي، الإقدام بكيفية رسمية على إباحة استقرار اليهود بالمدينة القديمة، لأن إجراء من هذا القبيل كان يتعارض مع التزامه بالعمل على احترام «التقاليد»، خاصة داخل مدينة كفاس، وكان رئيس المصالح البلدية يقول عنها بأن «المسلمين والإسرائيليين كانوا يعيشون بكل تأكيد في وئام بينهم ويدخلون في علاقات تجارية مسترسلة»، لكن كلا من الطرفين كان يحافظ إزاء الآخر على «نظرة تنذر بالإنفجار» يمكن أن تضع الإدارة في مواجهة «اتهامات متبادلة» وهو أمر كانت تعمل جاهدة على تلافيه[59].

تم استحضار سوابق تاريخية في هذا الصدد لتبرير رفض الإقامة العامة، من بينها نزع ملكية الدور التي كان يسكنها يهود من طرف الموحدين، لأنها كانت تقع داخل المنطقة التي سيشملها توسيع جامع القرويين، والتمرد الذي دفع بالمرينيين إلى تجميعهم في الملاح. بل تم كذلك تحيين «المضار» التي تلحق المسلمين، والتي تعلل بها الفقهاء لطرد أهل الذمة من جوار الحرم الإدريسي، ومن جملتها المبالغة في استهلاك «الماحيا»، وتلاوة التراتيل الدينية، وبناء «نوالات» من القصب فوق سطح المنازل

---

(57) Paix et Droit, janvier 1923.

(58) AEP, CPC, 778, Rabat, 24.3.1923, n° 476، من ليوطي إلى رئيس مجلس الوزراء، ملحق I : «مذكرة رئيس المصالح البلدية بفاس، القبطان لوكَفيل (Le Guevel)».

(59) المرجع السابق.

بمناسبة عيد الفصح. واعتبرت هذه السوابق التاريخية بمثابة جملة من الأسباب المحتملة لوقوع «اصطدامات»[60].

ومن جهة أخرى تم تقديم مبررات أكثر «عصرية»، من جملتها ارتداء اليهود للزي الغربي، وميل الأوربيين إلى التعامل مباشرة مع المسلمين، وتأخر هؤلاء في مجال التكوين العصري. وكلها مبررات كانت تسعى للبرهنة على أن المجموعتين قد أصبحتا «أشد تباعدا من الناحية المعنوية (منذ سنة 1912) مما كان عليه الأمر في الماضي «وأنه من الواجب على السلطات» عدم تشجيع أي تساكن مباشر قد يعود بالضرر عليها[61].

تم اعتبار المحافظة على الوضع القائم، على ما هو عليه، واستعداد الإقامة العامة لغض الطرف عن بعض «التسربات الفردية»، و«الأمل في أن يفعل الزمن فعله من أجل بروز تسامح أكثر» بين اليهود والمسلمين، وكذا إمكانية استقرار اليهود بالأحياء الأوربية، بمثابة بدائل متعددة تعفي الإقامة من إضفاء الطابع الرسمي على استقرار اليهود بالمدينة القديمة، وبما يمكن أن يترتب عن ذلك من اضطرابات يمكن أن تنعكس سلبا على «السياسة الأهلية»، واستراتيجية تنظيم المجال الحضري التي خطط لها ليوطي.

2 ـ ركود وضعية عامة اليهود :

إذا كانت ندرة المواد الناتجة عن ظروف الحروب، وإعادة إقرار الأمن على الطرقات، والمضاربات العقارية، والقيام بتمثيل الشركات الأجنبية، واستغلال الضيعات الفلاحية، بالإضافة إلى حركة تهريب نشطة للمواشي باتجاه المنطقة الإسبانية وطنجة، قد سمحت بالفعل لأقلية من اليهود بالمحافظة على الثروات التي كونوها قبل الحماية (1912) بل وتنميتها ؛ فإن السواد الأعظم من إخوانهم في الدين، الذين كانوا يمارسون التجارة المتوسطة والصغرى، والصرافة أو ارتياد الأسواق، وجدوا أنفسهم على العكس من ذلك، في مواجهة شروط عيش تزدادترديا باستمرار[62].

(60) **المرجع السابق**.

(61) **المرجع السابق**، الرباط 1923.3.24، من مندوب الإقامة العامة، أوربان بلان (Urbain Blanc)، إلى رئيس مجلس الوزراء: «إنني أشاطر تماماً وجهات النظر [التي عبّر عنها رئيس المصالح البلدية بفاس]».

(62) L. Massignon، **مرجع مذكور**، ص. 151، «يجب التمييز [عندما نتحدث عن اليهود المغاربة] بين أوليغارشية وبروليتاريا».

فبفعل الزيادة الطبيعية لساكنة الملاح، وتقاطر القرويين عليها من بين الفارين من المعارك، أو الحصار المضروب على «بقع السيبة» أصبحت هذه الأحياء بالغة الإكتظاظ بعد زمن وجيز. وإذا كانت نظافة الأزقة وصيانتها قد عرفت تحسنا ملموسا، فإن كثافة السكان داخل غرف البيت الواحد، وما يترتب عن ذلك من ضيق واكتظاظ وسوء تغذية، وقلة وسائل الوقاية من الأمراض المعدية، قد عرقلت ذلك التقدم الذي تم تحقيقه(63).

ويرجع ركود وضعية عامة اليهود في جزء كبير منه، إلى عصرنة البنية التحتية للبلاد ولاقتصادها، ونجاعة «الآلة البيروقراطية» الجديدة، والتحصيل المنتظم للضرائب، وإلى صعوبة تكيفهم مع النظام الجديد. وهكذا فإن أبرز منجزات نظام الحماية، وهما النظام والأمن كان عاملا انقلب لغير صالحهم، لأنه حرمهم من الوسائل التي كانوا يعتمدون عليها في معاشهم(64). وتلك مفارقة كبرى.

كانت الصناعة التقليدية اليهودية، على غرار مختلف المهن والصنائع الإسلامية، من بين أهم القطاعات التي تضررت بفعل هذه التحولات. وقد بدأ تدهورها منذ منتصف القرن التاسع عشر، وازدادت مصاعب هذا القطاع سواء بفعل نظام «الباب المفتوح» الذي أقرته معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906، أو بفعل «تدهور» المصنوعات التقليدية لفائدة المواد الفرنسية المصنعة، وإضافة رسوم مختلفة إلى حقوق الأسواق القديمة (المكوس) وإحداث بعض الصناعات الخفيفة(65).

إن إدخال الآلات في صناعات تقليدية كصناعة خيوط الذهب [الصقلي] على سبيل المثال، وهي حرفة كانت تدر على صاحبها جاها ومالا، قد حكم بالبطالة على عدد لا يستهان به من الصناع والعمال و«المتعلمين»، الذين كانوا يعتبرون إلى ذلك الحين محظوظين أكثر من أعضاء الحرف الأخرى. لكن لم تفلح لا احتجاجاتهم

---

(63) De Périgny, **Marrakech et les ports du Sud**, Paris, 1918, p. 147.

(64) **Le Progrès de Fez**, n° du 26.12.1922 ؛ انظر كذلك: مصطفى بوشعراء، **التعريف ببني سعيد السلاويين ونبذة عن وثائقهم**، ج I، **عبد الله بنسعيد. حياته ومراسلاته**، الرباط، 1991، صص. 270–274؛ وثائق تتعلق بالضجة المحدثة بسبب الأعباء الجبائية الجديدة، قضية الضرائب المعروفة بـ«سالباتنت» (patentes).

(65) *L.* Massignon، **مرجع مذكور**، ص. 81 وما يليها: «لائحة الحرف التي قتلها التأثير الأوربي... إن كل الحياة الإجتماعية [أصبحت] مهددة بالتدهور».

المعززة باحتجاجات نظرائهم المسلمين، ولا التهديد بتخريب الآلات، ولا الصلوات على قبور الحاخامات المبجلين، ولا نفور الزبناء الميسورين من الخيط المصنوع بواسطة الآلة، من إرغام الحرفيين المستعملين لهذه الآلات من أنصار «التقدم» والراغبين في خفض مصاريفهم العامة على التخلي عنها.(66).

اتجه الصناع المسلمون الذين واجهوا نفس الصعوبات إلى تعاطي حرف كانت في السابق حكرا على اليهود بصفة شبه تامة، كما هو الأمر بالنسبة لسبك وصياغة المعادن النفيسة التي وصل احتكارهم شبه الكلي لهذه الصناعات إلى درجة كان يعهد معها إليهم حتى بصنع الأغشية الفضية لتغليف المصاحف. وقد اكتفى الصناع المسلمون الذين شرعوا في منافستهم في هذا القطاع، باستنساخ نفس النماذج والرسوم التي تعود عليها الزبناء الحضريون والقرويون منذ زمن بعيد، بما في ذلك النجمة السداسية(67).

حدث تطور مماثل، أدى على الرغم من بطئه، إلى تدهور الأوضاع المعيشية لعدد لا يستهان به من الخياطين والخياطات اليهود، الذين كانوا سباقين منذ تسعينات القرن الماضي إلى اقتناء آلات الخياطة من نوع «سنجر» المعروف، وتخصصوا في خياطة «الأزياء العربية» أو ترقعيها، سواء بمنازلهم أو في الدكاكين والأسواق، وبدأ هذا التدهور عندما بدأ نظراؤهم من المسلمين (الذكور) الذين كان عملهم يقتصر في السابق على خياطة الجلابة والغندورة على خياطة نفس ما كانوا متخصصين في خياطته، والإستحواذ بالتالي على جزء من زبنائهم التقليديين(68).

أما فيما يتعلق بالتجار و«السواقة» اليهود، فقد عانوا بدورهم من آثار إملاق الفلاحين، وبناء شبكة طرقية غطت مجموع البلاد، ومد خطوط هاتفية وصلت إلى أقصى «المراكز» النائية، وتوحيد نظام الأوزان والمقاييس والعملة، وتكاثر تجار المواد الغذائية من بين المسلمين (خاصة السوسيون)، والإنتظام المضطرد في دورية انعقاد الأسواق، التي كان انتظامها وانعقادها يتأثران بالتمرد والصراعات بين القبائل. وازداد

(66) M. Vicaire et R. Le Tourneau, «La fabrication du fil d'or à Fès», **Hespéris**, 1937, XXIV, p. 88.

(67) L. Massignon، **مرجع مذكور**، ص. 150.

(68) M. Nahon, «Les Israelites...», **op. cit**, p. 264.

هذا التدهور نتيجة إحداث أسواق أسبوعية جديدة تنعقد يوم السبت، وكان التجار المتجولون اليهود أكثر تضررا من غيرهم، نتيجة فك العزلة عن الدواوير، وسهولة تنقل الفلاحين نحو المدن، وإمكانية ارتياد الأسواق، سواء منها الحضرية أو القروية في أمان، دون خشية التعرض للإعتقال بسبب «المسؤولية الجماعية» المترتبة عن «جرائر» اقترفها بعض أبناء قبائلهم، وكذا بفضل توفرهم على معلومات أفضل حول الأسعار، واختفاء مخاطر الصرف بين القطع النقدية النحاسية والفضية، وبين العملات الأجنبية(69).

اقترن اختلال التكامل الإقتصادي بين المسلمين واليهود نتيجة للأسباب المشار إليها أعلاه، بتفكك شامل لشبكات «الزطاطة» و«الصحبة» التي كانت قد نسجت بين المزودين والممولين والباعة المتجولين اليهود من جهة، والمسلمين الذين كانوا يضمنون أمنهم ويوفرون لهم المبيت، من جهة أخرى، ؟فقد اليهود تبعا لذلك المكانة المتميزة التي كانوا يحتلونها فيما يتعلق بنشر «الأخبار» السياسة ومختلف الإشاعات بين القبائل.

إن التآكل السريع للقاعدة المادية لليهود من جهة، وتوظيف العناصر المكونة من بينهم في مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية في مختلف المصالح التجارية والإدارية من جهة أخرى، جعل تمدرس الأطفال يبدو في أعينهم بمثابة الوسيلة الوحيدة لمعالجة هشاشة أوضاعهم المعيشية، والتشوف إلى أن يصل أبناؤهم إلى مرتبة اجتماعية أرقى. لكن، وحتى إذا كان التعليم مجانيا في مدارس الرابطة الإسرائيلية التي كانت السلطات الفرنسية تدعمها ماديا، وفي المدارس الفرنسية ـ الإسرائيلية، وحتى إذا كان قد تم إنجاز بعض مشاريع التكوين المهني في مناطق مختلفة، فإن نسبة التمدرس الفعلي، على الرغم من ارتفاعها الجلي مقارنة بما تحقق في أوساط المسلمين، بقيت بعيدة جدا عن نسبة الأطفال اليهود في سن التمدرس.

لكن، إذا كان التكوين الذي تلقاه الأطفال على مقاعد الدرس قد قرب التلاميذ من المعرفة المستقاة من الكتب الفرنسية، ومن مُثل المساواة والحرية، فإنه لم يفتح أمامهم في الواقع إلا أبواب الولوج إلى وظائف ثانوية، الأمر الذي زاد من حدة تشتتهم بين متطلبات حياة يومية صعبة، وبين «حلمهم بالترقي الإجتماعي»، الأمر الذي أدى إلى احتداد شعورهم بوضعيتهم كأقلية، خاصة وأن الزهو الذي كانوا

(69) انظر : **المرجع السابق**، ص. 264.

يشعرون به تجاه «آبائهم»، والنابع من طبيعة «تكوينهم» المختلف، لم يكن لينسيهم بأن الجيل الذي سبقهم كان يعوض في الماضي دونيته الشرعية، بجعل وجودهم ضروريا لعيش المسلمين، عن طريق تخصصهم في القيام بخدمات مختلفة. لكنهم لا يتوفرون بالمقابل على أية وسيلة تجعلهم قادرين على الدخول في منافسة مع «المعمرين».

كان الإقبال المتزايد على ارتداء الزي الأوربي، الذي يتم اقتناؤه من عند تجار الملابس المستعملة الأوربيين، أو الموزع في إطار المساعدة الخيرية، يباعد بين شباب المدن اليهود والمسلمين الذين بقوا متشبثين بارتداء جلابيبهم. واتسعت الهوة بين الفئتين بفعل فرنسة أسماء اليهود، والإستعمال المتزايد للغة الفرنسية عوض اللهجة العربية ـ اليهودية[70].

وفي إطار تأسيس سلوك جديد يحقق قطيعة مع الماضي، أصبح بعض اليهود لا يترددون، كما كان عليه الأمر قبل سنة 1912، في اعتراض سبيل «العرب»، واستعمال السكاكين في المشاجرات. بل إن البعض منهم ذهب إلى حد عرقلة مسيرة بعض الطرق الدينية التي كان السكان يخافون من حالات الجذبة التي تعتري أفرادها والتجاوزات التي يقترفونها. وعلق ليوطي على مثل هذا السلوك باستنكار، فـ«الساكنة اليهودية، التي هي اليوم مدينة للحماية الفرنسية بتحررها من وضعية العبودية التي عاشت فيها منذ قرون، تعقد مهمة السلطات، لأنها ساكنة لا تعامل رجال المراقبة باللياقة اللازمة، وتتصرف بوقاحة تجاه المسلمين الذين لم تعد تخاف تحديهم محتمية في ذلك بوجودنا»[71].

إن «تحرير مكبوتات» من هذا القبيل، على حساب فئة أخرى من الأهالي و«التجاوزات التي تقترفها بعض العناصر من الإسرائيليين، الذين أدارت رؤوسهم الحرية المكتسبة حديثا» كما قال ليوطي، نماذج لنمط جديد من سلوك «أشرار»، لم يكن له أن يغير في شيء من الإحباط والمشاكل الإجتماعية، التي كان يتخبط فيها أولائك الذين كانوا يطرقون بدون جدوى أبواب «المدينة الفرنسية»[72].

(70) D. Corcos, «Les prénoms de Juifs du Maroc», in **Studies in The History of The Jews of Morocco**, Rubin Mas, Jerusalem, 1976, pp. 164-165.

(71) AEP, CPC, 778, Rabat 28.5.1925. من ليوطي إلى وزارة الخارجية.

(72) أطلق الأشكناز، بعد عدة عقود من هذا التاريخ، على المهاجرين المغاربة بإسرائيل نعت «المغاربة حاملو السكاكين» («Marokkayim - Sakkin»)

(انظر: R. Pataî, «The Riots in WadiSalib», in **Midstream**, 1960, VI, pp. 5-14.)

الفصل الثاني

خصوصيات تطور العلاقات بين المسلمين واليهود في المنطقة الشمالية (1912-1926)

كان الرجوع شبه الكامل للشعارات التي سبق للإسبان أن رفعوها في تطوان ما بين سنة 1860 و1862، من جملة الِاختيارات التي تبنوها للتخفيف من الكلفة المرتفعة لبسط حمايتهم الفعلية على شمال المغرب، وذلك باعتبارهم ـ على حد قول ليوطي ـ مجرد «مكترين من الباطن» فرضهم الإنجليز فرضا على فرنسا. لكن، وحتى إذا كانت المنطقة التي كان عليهم الِاكتفاء بها لا تمثل سوى 5% من المساحة الإجمالية للبلاد، وهي رقعة لا تضم إلا 15% من مجموع السكان، فقد كان من شأن احتلالها آنذاك أن يساهم في محو آثار الذكرى السيئة لـ«مرارة» التجربة الكوبية، وتجسيد بداية «عهد جديد من النهضة الوطنية» في إسبانيا.

إن التشديد الذي تضمنته هذه الشعارات على «أخوة الدم الإسبانية ـ العربية»، و«التراث المغربي ـ الإسباني»، و«التصالح بين إيبيريا وإسرائيل»، لم يكن من شأنه أن يخدع المسلمين ولا اليهود الذين كانوا يوميا عرضة لتجاوزات موظفي الشؤون الأهلية، ولمختلف مظاهر معاداة السامية.

حاول الوطنيون المسلمون، وكذا اليهود، وسواء منهم دعاة «الِاندماج» أو دعاة الصهيونية، الواعون بالأهداف الحقيقية، ومكر الأساليب التي استعملها الإسبان لاستغلال الِاختلافات العرقية ـ الدينية بين الطائفتين، «رد كيد» الحكومة الإسبانية في نحرها فيما يتعلق بهذه السياسة. لكن طبيعة وأسس العلاقات التي كانت تربط المسلمين واليهود لم يكن من شأنها أن تبقى مع ذلك في منأى عن التأثر بتنافر أهدافهم وبالتوترات المترتبة عن برامج عملهم المختلفة.

I ـ السياسة «الإسلامية» و«اليهودية» لإسبانيا في منطقة الحماية بالشمال

1 ـ حدود نزعة «الميل للمغاربة» ومُكوِّنها المعادي لليهود :

حاول الإسبان بتجاوزهم للعقبات التي كانت تطرحها سمة الحروب الصليبية التي طبعت حملاتهم الإفريقية، وردود الفعل إزاء التبشير الذي كانت تقوم به بعثات الإخوان الفرنسيسكان، تغييب ماضيهم المرتبط بمحاكم التفتيش والتركيز على المرحلة السابقة لحروب الِاسترجاع الديني [الروكونكيسطا] (Reconquista) في دعايتهم الموجهة لـ«المسلمين» (ما يناهز 730.000 نسمة) و«العبرانيين» (حوالي 20.000 نسمة) من منطقة الحماية التي كانوا يراقبونها[1].

سارت مجهودات الإسبان بين القبائل في سعيهم لتكوين شبكة من الزبناء في اتجاه دفع أعيان القبائل للمساهمة في أعمالهم التخريبية، المتمحورة حول «شل» نظام الأعراف والتقاليد التي كانت تمكن الريفيين من الحد من عمليات الِانتقام والثأر التي كانت متفشية بين القبائل، وتمكن الإسبان بمساعدة «أصدقاء إسبانيا» ومن بينهم الأعيان، كما اعترف بذلك الجنرال «خوردانا» (Francisco Gomez Jordana)، القائد العام للقوات الإسبانية، من «أن يثير (حسب هواه) صراعات دامية... وحربا مسترسلة سواء بين قبيلة وأخرى، أو بين عائلة وأخرى، أو بين رجل وآخر»[2].

أما في الوسط الحضري، ولأنهم تمكنوا من الدخول إلى تطوان بدون قتال (19 يبراير 1913) بفضل مساعدة الأعيان الذين كانوا تمكنوا من «كسب ودهم»،

---

(1) AEP, CPC, 126، طنجة 1913.8.8. من القنصل العام لفرنسا إلى وزارة الخارجية يشير فيها إلى ما ورد في رسالة موجهة من أحد زعماء المقاومة بجبالة وهو محمد بن سيدي لحسن إلى الخليفة مولاي المهدي : «كل القبائل متحدة (ضد) الإسبان. وسوف نطلب منهم عندما سينهزمون الجلاء عن تطوان... (إنهم) لا يحترمون أي شيء، ويكنون الكراهية لديننا». تقديرات ناهوم سلوش للساكنة اليهودية بالمنطقة الإسبانية : تطوان 6000 نسمة، العرائش 3000 نسمة، القصر الكبير 1500 نسمة، أصيلة 800 نسمة، الشاون 350 نسمة و1000 نسمة متفرقون في مدن وقرى مختلفة. ويعيش 6500 يهودي في مليلية و800 آخرون بسبتة.

N. Slousch, **Travels in North Africa**, Philadelphia, 1927, p. 377 ; E. Leon y Ramos, **Marruecos, Su suelo, su poblacion y su derecho**, Madrid, 1915, p. 49.

(2) G. Ayache, **Les origines de la guerre du Rif**, Paris, Publ. de la Sorbonne, 1981, pp. 113-114.

وكان البعض منهم يتمتع بالحماية القنصلية الإسبانية، فقد تبنوا «سياسة الِاحترام» التي ذهبت أبعد مما ذهبت إليه سياسة ليوطي المعروفة التي خطط لها من أجل «تدجين» النخب التجارية والدينية في المدن التقليدية الكبرى. واتخذ هذا «الِاحترام»، في بعض جوانبه، طابع شراكة حقيقية في إدارة شؤون المنطقة، وهكذا كان وزراء الحكومة الخليفية طرفا فاعلا فيما اتخذه المندوب السامي الإسباني من قرارات، وكان حضورهم هذا في الحياة العامة متعارضا بكيفية صارخة؛ مع الرغبة في الإبقاء على نظرائهم في «الداخل» في بنيقات تنتمي إلى عصر ولى، وحصر كل اهتماماتهم داخل إطار ضيق والحفاظ على مصالحهم كـ«طبقة مغلقة» وخلودهم التدريجي إلى «إغفاء» كانت الإقامة حريصة كل الحرص على عدم إيقاظهم منه[3].

كانت هذه «الشراكة»، والتشديد على «وحدة الجنس والدم»، وتعدد «المبادرات» لصالح الإسلام، في مقدمة المساعي التي كانت السلطات الإسبانية تبذلها قصد الِابتعاد عن الطرق التي تبناها الفرنسيون، وبالتالي تحويل تيار معارضة المغاربة الخاضعين لإدارتها لنظام الحماية نحو الفرنسيين[4].

عملت السلطات الإسبانية في هذا الِاتجاه نفسه، بواسطة تبني موقف غامض من اليهود. وهو موقف لم يفلح في إخفاء مبلغ حدة الشعور بمعاداة السامية، الذي كان يطبع سلوك عدد هام من الموظفين السامين، الذين كانوا يساندون بدورهم ـ بالرغم من الشعارات الرسمية ـ الِاتجاه الذي كانت تدعو إلى المحافظة على «العبريين» في مكانهم. وقد كانوا حريصين أشد الحرص على «إبعادهم عن الوظائف العمومية مهما كانت بساطتها». وأفصحوا، بكيفية علنية، عن «العجرفة والِاحتقار» إزاءهم إلى حدود سنة 1918 على الأقل[5].

---

(3) انظر الوثائق الدبلوماسية، **مرجع مذكور**، وثيقة رقم 352، طنجة 1908.7.9 من Régnault إلى Pichon.

(4) AEP, CPC, 614، تطوان 1918.9.28 من نائب القنصل V. Monge إلى ممثل فرنسا بطنجة : «إن التآخي أشد وضوحا مع المسلمين... إن التآخي وتشابه الدم والعرق الذي يجمع ما بين الإسبان والمغاربة تشكل الإيقاع الأساسي للخطابات (الرسمية) وللصحافة». انظر كذلك **المرجع السابق**، 89، مائقة 1909.4.24 رقم 58، من قنصل فرنسا إلى وزارة الخارجية «شرع الإسبانيون في الأعمال التمهيدية لبناء مسجد بمليلية».

(5) **المرجع السابق**.

كانت العلاقات الوثيقة بين الرابطة الإسرائيلية العالمية والحكومة الفرنسية، وتواجدها القديم في تطوان، والإستعمال الشائع للفرنسية من طرف الأجيال التي تلقت تكوينها في مدارس الرابطة، ووضعية رئيس الجماعة اليهودية بتطوان أبراهام إسرائيل، باعتباره محميا فرنسيا، بمثابة مؤشرات تسمح بإظهار كل ساكنة ملاح عاصمة المنطقة الخليفية كما لو كانت «حزبا» مواليا للقوة التي وضعت حدا لاستقلال المغرب[6].

دشن القنصل دولاغوارديا (De la Guardia)، أيام فقط بعد توقيع معاهدة فاس، حملة في تطوان ضد الرابطة الإسرائيلية العالمية، أشد عنفا من تلك التي سبق أن قادها هو ومساعدوه ضد قادتها غداة احتلال الدار البيضاء. وساعده بنجاعة في هذه «المبادرة» دافيد كاسيز أحد أساتذة الرابطة المقالين، الذي تحول للعمل الصحفي، وكان يتميز غيظا ضد مشغليه القدماء، الذين قبلوا بسهولة مبدأ تقديم مساعدات لمدارسهم من طرف المندوبية السامية، مقابل الرفع من الحصص الزمنية للغة الإسبانية، بل حتى تعيين معلمين إسبان في مؤسساتهم[7].

كان الهدف من تأسيس «المنتدى العلمي والأدبي المغربي»، وهو نادي أدبي ظهر للوجود بمبادرة من المندوب السامي الجنرال فرانسيسكو غوميز خوردانا، وبمباركة من الخليفة مولاي المهدي، هو أن يكون بدوره أداة في خدمة قضية «أخوة الجنس»، التي كان من المفروض فيها أن تجمع الإسبان والمغاربة المسلمين، والتمسك باحترام قواعد الشريعة الإسلامية، وتشكيل «جبهة» ضد الفرنسيين. وكانت اللجنة المديرة لهذا المنتدى تضم عددا متساويا من الأعيان المسلمين، الذين كانوا يحتلون مناصب رسمية، ومن كبار المسؤولين في «مندوبية الشؤون الأهلية»، وأعضاء من قنصلية إسبانيا[8].

كان أحد الإجراءات الأولى التي تم اتخاذها، هو مشروع تأسيس «مدرسة» تقليدية، وإعطاء منح للطلبة الذين سوف يرتادونها، وكان الهدف الرسمي من وراء

(6) **المرجع السابق**، تطوان 1918.8.13 من Monge إلى Fournes «استقال أبراهام إسرئيل، وهو محمي فرنسي وممثل لبنك Théo Furth بطنجة... من مهامه كرئيس للجنة الجماعة الإسرائيلية».

(7) **المرجع السابق**، 403، فاس 1912.4.10، رقم 7 من Régnault إلى وزارة الخارجية «يعتبر الإسبان بأن الرابطة تسهل بكيفية مكشوفة النفوذ الفرنسي».

(8) **المرجع السابق**، 614، تطوان 1917.1.31 من Lucciardi قنصل فرنسا إلى الممثل الديبلوماسي الفرنسي بطنجة Boissonas حول تشكيل اللجنة المديرية للمنتدى العلمي.

ذلك، في المنظور الإسباني، الذي كان حريصا على إعطاء شخصية مستقلة للمنطقة الشمالية، هو تشجيع ازدهار ثقافي يكون قادرا على «التخلص من الهيمنة الثقافية لفاس وغيرها من مدن المغرب والجزائر، التي يهيمن عليها الفرنسيون»(9).

لكن، إذا كان أعضاء المنتدى المسلمون أشد عداوة للفرنسيين من الإسبان بسبب «نظام العنف والإهانات اللامقبولة» التي كانت تلحق على حد قولهم بإخوانهم في الدين، فإنهم قد أصموا آذانهم عن التحريض ذي الطبيعة المعادية للسامية، واستمروا في الحفاظ على علاقات الصداقة المتمثلة في تبادل التهاني والهدايا أثناء أعيادهم الدينية والمعاملات مع جيرانهم اليهود، بل إن البعض منهم كان «يتحدث في السياسة» مع هؤلاء الجيران(10).

استمر عدد لا يستهان به من المسلمين واليهود في التمتع بهامش مناورة هام في مواجهة السلطات بفضل الحصانة التي كانت وضعيتهم كمحميين أجانب توفرها لهم، وهكذا واصل اليهود، كما كان الأمر عليه في السابق، في القيام بدور الوسطاء لدى البعثات الديبلوماسية لفائدة جيرانهم وشركائهم المسلمين، الراغبين في التمتع بحماية قنصلية(11).

ورغبة في التميز عن الفرنسيين الذين طعنوا، ابتداء من سنة 1912، بصفة خاصة فيما كانت تتمتع به بورجوازية فاس من امتيازات في هذا المجال، وألغوا امتيازات المحميين الألمان، وحجزوا جزءا من مدخراتهم، فإن الإسبانيين قد حاولوا التكيف مع الواقع الذي فرضه وجود محميين إنجليز وهولنديين وألمان في المنطقة الخاضعة لحمايتهم(12).

وقد تريثت الحكومة الإسبانية في اتخاذ أي إجراء، حتى تتمكن من معرفة مآل المفاوضات التي كانت وزارة الخارجية الفرنسية قد شرعت فيها مع عواصم مختلفة،

(9) **المرجع السابق**، طنجة 1917.5.19 من Boissonas إلى رئيس مجلس الوزراء بباريس Ribot.

(10) **المرجع السابق**، تطوان 1918.11.23، رقم 268، من Monge إلى Boissonas.

(11) ا. دفوف، **الحماية القنصلية الهولندية في المنطقة الخليفية**، الرباط، 1982، بحث لنيل الإجازة في التاريخ، كلية الآداب، ص. 12–23.

(12) كانت «العائلات الكبرى» المسلمة، كما هو الشأن في الأوساط اليهودية تتمتع كلها تقريبا بالحماية الأجنبية، فقد كانت عائلات الرزيني والمسامري واللبادي تحتمي على التوالي بحماية إنجلترا والولايات المتحدة والبلاد المنخفضة وفرنسا وإسبانيا.

قصد إلغاء نظام الحمايات القنصلية. وذلك حرصا منها على تجنب نفور المحميين منها في حالة مسها بمصالحهم بكيفية سابقة لأوانها. وقد أتى هذا التريث أكله، حيث انخرط عدد من بين أهم هؤلاء المحميين في المنتدى، وانضم البعض منهم إلى لجنته المديرة[13].

كان هذا التوجه يفرض نفسه بكيفية ملحة على المندوب السامي، نظرا لأن الوضعية كانت ما تزال شديدة الهشاشة، ونظرا لأن القوات الإسبانية لم تكن قد تمكنت بعد، حتى من توفير الأمن على أبواب العاصمة الخليفية نفسها. وكان استمرار تهديدات غارات أحمد الريسوني، يسير «بكيفية متناقضة» مع المناورات التي كانت السلطات تلجأ إليها لمحاولة «تأليب» سكان تطوان المسلمين ضد جيرانهم اليهود[14].

كان التجار اليهود يظهرون من حين لآخر صلابة تفوق صلابة نظرائهم المسلمين، في معرض احتجاجهم على صعوبات التموين وتقنين الأسعار، فقد كانوا سباقين إلى استعمال سلاح الإضراب، حيث أغلقوا متاجرهم طيلة يومين متتاليين قصد حمل السلطات على الرضوخ لمطالبهم، على الرغم من أن المندوب السامي كان قد ضاعف من ضغوطه عليهم، قصد ثنيهم عن خوض الإضراب، متعللا بصفة خاصة «بالمخاطر الناجمة عن مظاهر التذمر هاته، على الرغم من طابعها السلمي، وذلك في حالة احتداء الأهالي المسلمين بهم»[15].

شجع عجز الإسبانيين عن الوقوف في وجه الريسوني، الذي وصل إلى حد تقديم الأموال له على استفحال عدم الخضوع النسبي لساكنة تطوان لهم، وتعزز هذا

---

(13) L. Rollin, «L'Espagne au Maroc et la question de Tanger, **AF-RC**, n° 9, sept, 1923, pp. 492-493.

عن غارة قامت بها مجموعة من رجال القبائل ضد تطوان يوم 22 غشت 1923 خلفت «خمسة قتلى من بين الإسبانيين وسبعة من بين الأهالي».

انظر : **مرجع مذكور**، M. Nahon, **Les Israélites du Maroc**, p. 268.

(14) L. Rollin، **مرجع مذكور**، وكذلك، AEP, CPC, 125، طنجة 1913.5.28 من رئيس وكالة فرنسا إلى وزارة الخارجية «أعلن أولاد سيدي لحسن الجهاد ضد الإسبان وحدهم».

(15) AEP, CPC, 614، تطوان 1918.9.9، n° 12، **من** Monge إلى Boissonas «إن الإجراء القاضي بالإقتصار على بيع الدقيق للمخبزات فقط أثار بشكل حاد غضب المسلمين واليهود الذين يصنعون في غالبيتهم الخبز في منازلهم» انظر كذلك **المرجع السابق** n° 14 بتاريخ 1918.9.18، وكذلك **المرجع السابق**، تطوان بتاريخ 1919.12.12 من Monge إلى De Carbonnel المندوب الجديد لفرنسا بتطوان.

المنحى بفعل الهزائم النكراء التي ألحقها بهم المقاومون الريفيون بقيادة محمد بن عبد الكريم الخطابي[16].

كانت العادات المدينية والحس المرهف للتطوانيين تتعارض تعارضا صارخا مع العادات الخشنة لسكان جبال الريف ؛ ولم يقتصر هذا التعارض على المسلمين وحدهم، الذين كان يصعب عليهم التماهي مع إخوانهم في الدين من سكان الجبال، بل شمل حتى اليهود، الذين كان يصعب عليهم بدورهم التماهي مع «إخوانهم» المتفرقين في المداشر النائية، ببني ورياغل وبني بوفراح، أو بقبائل أخرى[17].

وعلى الرغم من أن كلا من الطرفين كان يتوجس بدرجات مختلفة من احتمال سقوط مدينتهم بين أيدي المقاتلين الريفيين، فإن الدعاية التي كانت تسعى لتصوير محمد بن عبد الكريم باعتباره مجرد «روكَي» و«متعصب»، لم يكن من شأنها أن تخدعهم، لأن المسلمين كانوا متعاطفين معه باعتباره وطنيا رفض الإحتلال الأجنبي، بينما كان اليهود يتوفرون بدورهم على الوسائل التي تمكنهم من الوقوف على حدود «التعصب» المزعوم الذي كان ينعت به[18]، وخاصة عن طريق :

ـ العلاقات التجارية والروابط الشخصية التي كانت تربط بين تجار ملاح تطوان ويهود مليلية وطنجة، مع بعض أعيان الريف[19].

ـ الثقة المتبادلة التي كانت تقتضيها عمليات تهريب الأسلحة، التي اشترك فيها يهود مع بعض هؤلاء الأعيان، الذين لجأوا بعد سنة 1912 إلى اليهود ليكونوا «مرافقين في مهام الشراء» بأوربا[20].

---

(16) **المرجع السابق**، 1921.6.11 من Monge إلى R. Maigret مسير الوكالة الديبلوماسية.

(17) E. Leon y Ramos، **مرجع مذكور**، ص. 45.

(18) J. Berque, **Le Maghreb entre les deux guerres**, Paris, 2° éd., 1979, pp. 181-82 ؛ وكذلك R. Kunz et R. D. Müller, **Giftgas gegen Abd el Krim, Deutschland, Spanien und der Gaskrieg in Spanisch-Morroko, 1922-1927**, Frankfurt, 1990.

(19) E. Doutté, **Les moyens...**، **مرجع مذكور**، ص. 67.

حول أقدمية العلاقات التي ربطها يهود هذا «الجيب» مع الشيوخ الريفيين، وبالخصوص دور أحد يهود مليلية وهو يعقوب باريانتي في ربط الإتصالات ما بين السلطان مولاي رشيد والتاجر الفرنسي رولان فريجوس Roland Frejus، انظر :

D. Jacques-Meunié, **Le Maroc saharien. Des origines à 1670**, Paris, Librairie Klincksieck, 1, 1982, pp. 705-718.

(20) Frus, 1906, vol. II, Tanger 22.5.1906, n° 88، وينقل فيها S. Gummere إلى حكومته مذكرة =

ـ علاقة الصداقة الذائعة الصيت، التي كانت تربط مسعود بن حايم، وهو تاجر مقيم بصخرة النكور، مع عبد الكريم قاضي بني ورياغل، ومهمة الوساطة التي قام بها بين هذا الأخير والحاكم العسكري لمليلية، وانخراطه في صف «أصدقاء إسبانيا».

ـ آرتياد مدرسة الرابطة الإسرائيلية بتطوان من طرف مَحمد، الإبن الأصغر لهذا القاضي «قصد تعلم اللغة الفرنسية» خلال الإقامة القسرية التي اضطرت إليها عائلته بأكملها، لتجنب العقاب الذي كان المقاومون الملتفون حول الشريف أمزيان يتوعدونهم به[21] (ماي 1912).

ـ لجوء القاضي، بعد عودته إلى بني ورياغل وتزايد التهديدات من طرف أبناء قبيلته، التي كانت تسعى لإرغامه على الإنضمام لصف المقاومة، لـ«م. بنحايم» لإشعار الإسبانيين بنيته في الإبتعاد عنهم (1915).

ـ المقالات التي كتبها بن عبد الكريم نفسه في جريدة **Telegrama del Rif**، خلال السنوات التي قضاها في مليلية والمخصصة للإغتصاب الذي يمارسه الفرنسيون بالمغرب، والأساليب التي يستعملونها في ذلك، مع الإشارة إلى الطابع «اللائكي» لمقاومة الوطنيين لهم[22].

وبالفعل، فإن بن عبد الكريم لم يتخذ، بعد اجتماع المقاومين تحت إمرته ونشوب «حرب الريف»، أية إجراءات «تميزية» ضد اليهود الذين كانوا يعيشون داخل المناطق التي اعترفت بسلطته. وتلقى من كان يعيش منهم في تجمعات سكانية قريبة من الساحل الأمر بالنزوح إلى المناطق الخلفية داخل البلاد. لكن الأمر لم يكن يتعلق في

= احتجاج من المخزن ضد العمليات الكبرى لتهريب السلاح في الريف من طرف يهوديَّين تطوانيين هما Joseph Cazes (متجنس بالجنسية الأمريكية) وIsaèc Pinto (محمي إسباني «reputed smuggler») وشريكهم وأخيهم في الدين الطنجي Léon Oziel الذي كان يملك مركبا يبحر براية أمريكية. AEP, CPC, 176، باريس 1912.10.30، من وزير الداخلية إلى زميله وزير الخارجية، ملحق I : تقرير مصالح الأمن العمومي حول مقام كل من علوش بن عبو وحدو بن حمو والعياشي بن العربي بباريس، وهم ريفيون ومحميون فرنسيون، واتصالاتهم مع Alexandre Blum، وهو يهودي فرنسي مقيم بطنجة و(Max Kriefe) «تجنس سنة 1895 بالجنسية الفرنسية وهو من كبار مصدري أسلحة الحرب».

(21) G. Ayache، **مرجع مذكور**، ص. 158-161 ؛ **السيرة الذاتية** للفقيه عبد الكريم، صص. 163 و207، وحول علاقاته مع M. Benhaîm، ص. 191.

(22) عدد يوم 1911.7.27.

هذه الحالة إلا بإجراء أمني، أملته ظروف الحرب. وكان الهدف منه هو منع الإسبانيين من استغلال اليهود للحصول على معلومات أو ربط الِاتصال مع «أصدقائهم» المسلمين[23].

كان الزعيم الريفي، بالنظر لإقامته الطويلة بمليلية، وعلاقة الصداقة التي كانت تجمع والده مع بعض العناصر مثل مسعود بنحايم، على بينة بالدور الذي يمكن للعدو أن يسنده لليهود. وتماما كما كان عليه الشأن سنتا 1893–1894، فإن بعض يهود المدينة المحتلة، الذين وشحوا لاحقا بـ«ميدالية السلام» (Medalla de la Paz) من أجل «وفائهم لإسبانيا خلال حرب الريف»، حاولوا غداة الهزيمة النكراء التي تعرضت لها جيوش الجنرال سلفستر في أنوال (1921)، الِالتجاء إلى تطوان أو طنجة للإفلات من الِانتقام[24].

كانت مخاوف بن عبد الكريم من أن يرى مقاتليه الجامحين يمارسون أعمال تقتيل بين السكان المدنيين ـ والذين كان اليهود يشكلون غالبيتهم ـ من جملة الأسباب التي دفعته، وهو الراغب في الحفاظ على التعاطف الذي كان جزء من الرأي العام الغربي يعبر عنه تجاه القضية الريفية، للِامتناع عن إصدار الأمر باقتحام مليلية. وقد اعترف فيما بعد بأن هذا القرار كان بمثابة خطأ استراتيجي فادح، ولكنه صرح بأنه غير نادم على ذلك لأن هذا القرار قد أدى إلى تجنب مذبحة شنيعة[25].

أما بالنسبة لليهود الذين كانوا مقيمين بمناطق الداخل، فقد بقوا بين ظهراني القبائل التي كانوا يتعاطون فيها للصناعات التقليدية والتجارة المتنقلة، بل وحتى الزراعة، وذلك على غرار إخوانهم في الدين بالمنطقة الفرنسية الذين لم يغادروا بدورهم المناطق التي لم تتم «تهدئتها» بعد[26].

---

(23) D. M. Hart, **The Aït Waryaghar of the Moroccan Rif An ethnography and history**, The University of Arizona Press, Tuscon, 1976, p. 186.

(24) A. I. Laredo، **مرجع مذكور**، صص. 529–530؛ وكذلك P. Pascon et H. van der Wusten, **Les Beni Bou Ifrah. Essai d'écologie sociale d'une vallée rifaine (Maroc)**, Rabat, 1983, p. 68.

(25) م.ح. الوزاني، **حرب الريف**، II، بيروت، 1982، شهادات سجلها المؤلف بالقاهرة، أدلى بها بن عبد الكريم، صص. 58–60.

(26) ج. جويتيسولو، «عبد الكريم وملحمة الريف»، مجلة **آخر ساعة**، القاهرة، نوفمبر 1991.

وفي إطار السياسة العامة للإصلاحات التي قام بها لتعزيز «الجبهة الداخلية»، ومن جملتها وضع حد لنظام الثأر والحروب القبلية الداخلية التي كانت متفشية بين قبائل الريف، اتخذ ابن عبد الكريم فيما يبدو إجراءات محددة ترمي إلى توفير الأمن ليهود الريف، وتيسير اندماجهم داخل حركته، وتفنيد الِاتهام بـ«التعصب» الذي كان عرضة له. وكان أحد أهم الإجراءات التي اتخذها في هذا الصدد إجراء مستلهم من الشريعة الإسلامية والحديث النبوي حيث ورد في الحديث النبوي أن الرسول أنذر الناس بأنه سيقف في وجه كل من اقترف ظلما في حق أهل الذمة، وهو الإعلان عن عقوبات قاسية ضد الأفراد الذين يسيؤون معاملتهم أو يهينونهم. ويبدو أن أحد أسباب مساهمة يهود الريف في المجهود الحربي لـ«الجمهورية» يكمن في هذا المستوى.

حامت بالتأكيد حول بعض إخوانهم في الدين في المنطقة الفرنسية وخاصة بالملاحات التي كانت تقع على مشارف «بقع السيبة» شكوك الإقامة العامة الفرنسية حول قيامهم بربط «علاقات مشبوهة مع المتمردين». وقد شارك البعض منهم بالفعل في تموين هؤلاء «المتمردين» بالسكر والشاي، وتزويدهم بمعلومات ذات طبيعة عسكرية، بل التحق البعض منهم في مناطق متفرقة بصفوف المقاومة علانية، وأصبحوا معرضين لعقوبات من طرف السلطات الفرنسية التي أغضبها «هذا الموقف اللامقبول لليهود» (الكولونيل هيو).

كانت مساهمة اليهود في المقاومة بالنسبة للريف أكثر مباشرةً، ومحفوفة بمخاطر أكبر، فقد قام صناع تقليديون يهود بمهام متعددة، من جملتها العملية الدقيقة والخطيرة المتمثلة في نقل الغازات والمواد المتفجرة من قنابل الطائرات التي لم تنفجر إلى أنابيب كانت تستعمل كقذائف من طرف مدفعية محمد بن عبد الكريم الخطابي، كما تكفلوا بصنع «قنابل يدوية كانوا يقومون بحشوها بمتفجرات يأخذونها من مقذوفات لم تنفجر من جميع الأصناف»[27].

---

(27) AEP, CPC, 556، العرائش بتاريخ 1926.3.13 من قنصل فرنسا إلى المقيم العام «إن القذائف... التي سقطت فوق تطوان هي قذائف عادية محشوة بالغاز... إن اليهود الذين يمارسون حرفة التلحيم هم الذين يقومون بحشو هذه القذائف... ويستخدم هؤلاء الرماة المرتجلون... حتى الخراطيش الفارغة لقذائف المدفعية لصنع متفجرات شبيهة بالقنابل اليدوية... وقد هاجم الإسبانيون ثلاث مرات بدون نجاح يذكر للِاستيلاء على المدفع الذي كان يقنبل تطوان، الذي يشغله أفراد من قبيلة بقيوة». انظر كذلك **المرجع السابق**، ص. 778، الرباط، بتاريخ 1925.4.5، من الكولونيل هيو (Huot) يطلب من الكاتب العام =

كانت المعطيات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى ما كانوا يعرفونه سلفا عن بن عبد الكريم، تفسر ولو جزئيا، بما لا يدع مجالا للشك، لماذا لم يحاول أعيان يهود تطوان الفرار من مدينتهم في الوقت الذي بدأ فيه المقاومون الريفيون بالإقتراب. إذ لم تشرع العائلات اليهودية أولا، ثم بعض العائلات المسلمة في الشروع في الهجرة باتجاه طنجة، إلا بعد انتشار إشاعات تؤكد تعيين الريسوني في منصب الخليفة[28]. لقد فكر الإسبانيون بالفعل في مثل هذه الإمكانية، كوسيلة لإبطال مفعول الضغوط التي كان الخطابي يمارسها على الريسوني لإرغامه على الإنضمام لصفه. وقد أثار احتمال تعيين من هذا القبيل موجة من الهلع في المدينة، فالتطوانيون كانوا ــ كما أشار إلى ذلك القائم بأعمال فرنسا بطنجة ــ «يكرهونه ويخشون ظلمه وقسوته». وقد حاول مع ذلك طمأنة اليهود منهم بكيفية خاصة، بإعلانه عن التشبث بالتعاليم الدينية، والإلتزام بـ«إنزال العقاب السريع على كل من سولت له نفسه التعرض بمكروه لأهل الذمة». لكنه لم يتوقف عند هذا الحد، بل أضاف قائلا، وربما بهدف التبرير القبلي «لمساهمة الملاح»، بأن اليهود هم في الواقع «أغنى مما يفصح عنه مظهرهم ولباسهم المتواضع»، وبأنهم عبروا سنة 1911 عن سرورهم بكيفية صاخبة عند نزول القوات الإسبانية بالعرائش، وهو إنزال تم في الواقع بتواطؤ شخصي معه[29].

2 ــ تناقضات «نزعة الميل إلى السفارديين» :

اقترنت الدعوات لفائدة «تصالح إيبريا وإسرائيل» بـ«إجراءات مصاحبة» من جملتها تدشين بيعة كبيرة بمدريد (1917) والقيام بمساعي لدى الحكومة العثمانية لصالح يهود فلسطين المهددين بالطرد نظرا لـ«تواطئهم» مع الإنجليز، واستقبال يهود

= للحماية أن يثير انتباه زاكوري إلى «الموقف اللامقبول لليهود (في بني ملال) تجاه المسلمين الذين ساهموا في عمليات «نوسوان» وتصرفاتهم المشبوهة مع بعض المنشقين. لذلك يجب أن يخبرهم بأنهم يعرضون أنفسهم للعقاب».

(28) **المرجع السابق**، ص. 614، طنجة 1924.5.14، رقم 130، من القائم بأعمال فرنسا إلى رئيس مجلس الوزراء، انظر كذلك **المرجع السابق**، ص. 778، مدريد 1924.6.25 من De Fontenay، سفير فرنسا بإسبانيا إلى Edouard Herriot نشرت El Liberal رسالة موجهة من A. Pulido إلى الجنرال Luis Aizupuru يطالب فيها على غرار نموذج ليوطي... تمتيع اليهود في المغرب الإسباني بالحماية التي لهم الحق فيها».

(29) R. Forbes, **The Sultan of the Mountains**, New York, 1924, p. 7 ; W. Harris, **France, Spain and The Rif**, London, 1927, p. 89.

روسيا الهاربين من الثورة ببرشلونة، وهي جميعها مبادرات كانت مرتبطة في نفس الوقت بصعود التيار الليبرالي بإسبانيا، ووضع استراتيجية تمحورت حول «استرجاع» «الرأسمال» الذي كان يمثله على امتداد حوض البحر الأبيض المتوسط أحفاد مطرودي سنة 1492[30].

كانت الجماعات التي شكلها هؤلاء الأحفاد بالمغرب وفي الإمبراطورية العثمانية تحافظ على حنينها للأندلس. وكانت تحتل مكانة لا يستهان بها في التجارة والبنوك، وتطمح إلى التمتع بوضعية كفيلة بتميزها عن بقية «الأهالي». وتبعا لذلك، كان يبدو أنها تمثل ورقة رابحة، بل «قاعدة دولية»، على حد قول «بوليدو»، يمكن لإسبانيا أن تجني فائدة من استخدامها في تنافسها مع بريطانيا العظمى، وبالأخص مع فرنسا بالمغرب[31].

كان السيناتور «أنجيل بوليدو» بمثابة المنشط الرئيسي لهذه الحركة، وكان يعتبر أحفاد اليهود المطرودين من شبه الجزيرة الإيبيرية بمثابة «إسبانيين بدون وطن»، وكان يشدد على «الحب الوثني» الذي كان من المفترض أن يشعروا به تجاه «موطن أجدادهم»[32].

كان «ترميم عظمة إسبانيا»، من منظوره ومنظور الأوساط «الإفريقية» التي كانت تشاطره الرأي يمر بالضرورة من خلال «التصالح مع الأبناء المشتتين»

(30) AEP. CPC, Palestine, vol. 10, **L'Univers Israélite**. مقتطفات من عدد يوم 1917.6.13 : «تريد إيطاليا أن تقف مع إسبانيا على اقتسام حماية ما يناهز 460.000 يهودي من سفارديي الشرق». انظر كذلك **المرجع السابق**، عدد يوم 1916.10.20 «حصل الجنرال Ameglio حاكم طرابلس وليبيا من حكومته على 12000 ليرة برسم سنة 1916 «لإغاثة فقراء الجماعة اليهودية بطرابلس».

(31) A. Pulido, **Espanoles sin patria y la raza sefardi**, Madrid, 1905; **Los Israelitas españoles y el idioma Castillano**, Madrid, 1904 ; **La reconciliacion hispano-hebrea y el pueblo hispano-hebrea primera base mundial de España**, Madrid, 1920.

انظر كذلك :

CC. Aronsfeld, **The Ghosts of 1492. Jewish aspects of the struggle of religious freedom in Spain, 1848-1979**, New York, 1979, pp. 21-28.

طنجة 1908.8.17، AEP, CPC, 89

من الوزير الفرنسي بطنجة إلى وزارة الخارجية، إشارة إلى «المجموعة الإستعمارية الإسبانية» والمصالح الضخمة للكونت Alvaro de Romanones في مناجم الريف.

(32) روما 1917.6.21، AEP, CPC, Palestine, 10، من سفير فرنسا بإيطاليا إلى رئيس مجلس الوزراء بباريس. انظر كذلك : A. Pulido, **Le peuple judéo-espagnol**, p. 85.

فـ«اليهود كانوا يحتلون مواقع هامة في مختلف بقاع العالم»، ولا يمكن «لأي حقد ولأي تعصب أن يقلص من حيويتهم». أما فيما يتعلق بالحالة الخاصة للمغرب، وهو مجال يكتسي أهمية مباشرة بالنسبة للأوساط التي كانت تميل للسفارديين، فإن «الجنس العبراني كان ـ على حد قول بوليدو ـ في مجمله تقريبا من أصل إسباني، وهم يتميزون بوفرة عددهم، وحسن تنظيمهم، ويتوفرون على حس تجاري لا يمكن تجاوزه، وعلى وفاء تضرب به الأمثال، وعلى حيوية ونشاط لم يوجد لهما أبدا نظير لدى أي جنس آخر. وقد بقي الشعور الثابت بالوحدة التي تربطهم بإسبانيا صامدا أمام تعاقب القرون والمحاولات الأجنبية»[33].

إن دعاة هذا النمط من الزبونية لم يكونوا مبالين على ما يبدو، بالحرج الذي كانت توقع فيه دعايتهم يهود المنطقة الفرنسية، ولا بالحجج التي كانت الإقامة العامة تستخلصها من «الضغط» الذي كان قناصلة إسبانيا يمارسونه غداة الإنزال الفرنسي بالدار البيضاء لدفع جماعات المدن الشاطئية لمساندتهم.

وهكذا، لم تفت ليوطي الفرصة للتذكير منذ 1912 بسابقة 1907، والتأكيد على نزعة «الميل لفرنسا» لدى يهود المغرب والتعبير علانية عن تشككه في «وفائهم»، واتهام من كان يسعى من بينهم للحصول على الجنسية الإسبانية بـ«الرغبة في نسف الوجود الفرنسي». وعبر دون مواربة، عن الدهشة التي كان يثيرها في نفسه «تعاطفهم» مع بلد سبق له أن أرسل أجدادهم إلى المحرقة[34].

لكن حكومة مدريد اعتبرت مع ذلك هذه الدعاية ضرورية. وإذا كان «الشعور بالميل لإسبانيا» الذي حاولت أن تضفيه على «اليهود السفارديين»، على مستوى المغرب ككل قبل سنة 1912، لم يبلغ النتائج المتوخاة، فإنها لم تتوان مع ذلك، عن الاستمرار في «اعتبار مساهمة اليهود كعنصر أساسي لإصلاح ما أفسدته القسمة غير العادلة». واعتبرت دورهم مع ذلك أكثر فائدة من السلاح في «تهدئة» المنطقة الشمالية. كما كانت الحكومة ـ على لسان ألفونسو الثالث عشر ـ تشيد بهم باعتبارهم «العنصر الأحسن تكوينا والأكثر تحضرا» في منطقة الحماية الإسبانية[35].

---

(33) المرجع السابق، ص. 97.

(34) M. Laskier، مرجع مذكور، ص. 164–165.

(35) المرجع السابق، ص. 98 حيث يذكر قول طوكفيل، «بعد المحارب يأتي دور المنظم، لأن الأول يحطم والثاني يؤسس» والخطاب الذي توجه به ألفونس XIII إلى يهود من تطوان وطنجة.

وبالفعل، حاول مسؤولون بالمندوبية السامية وبالمصالح القنصلية، حريصون على «خلق تعاطف مع الإسبان في أوساط المسلمين وكسب ثقتهم»، وذلك منذ سنة 1912، دفع اليهود للعب دور «صلة الوصل بين الإسبان والعنصر المسلم». وكان من المفروض أن يؤدي إشراكهم في هذه العملية، كما تجلى من ملاحظات قنصل فرنسا بتطوان، إلى الرفع من مرتبة وجاه اليهود أنفسهم، باعتبارهم يتمتعون بـ«المرونة والذكاء وعلى معرفة تامة بالعقلية الأهلية»، وأن «تمحي من أذهانهم الذكرى السيئة التي خلفتها في نفوسهم الممارسات الاضطهادية القديمة»[36]. وكان على الحكومة الإسبانية أن تقدم دلائل على حسن نيتها لإنجاز هذه المشاريع، وتمثلت إحدى «المبادرات» بهذا الصدد في إسناد كرسي اللغة والأدب العبريين بجامعة مدريد إلى إبراهام شالوم يهودا، وهو أستاذ شهير لفقه اللغة السامي والتفسير التوراتي، سبق له أن درّس بجامعة برلين. وانطلاقا من هذا المنصب الذي أسند إليه (1915) ـ في الوقت ذاته الذي كان فيه زميله ناحوم سلوس يحاول دون جدوى الوصول إلى نفس مصاف هذه الرتبة الأكاديمية في باريس ـ استثمر كل جاهه في خدمة أنصار «نزعة الميل إلى السفارديين»، وساعدهم بكيفية ناجعة، على الرغم من انتقاداته ضد تجذر عقلية محاكم التفتيش في إسبانيا، وسخريته من «الحب الأفلاطوني» الذي كان من المفروض أن يشعر به «بوليدو» تجاه «العبرانيين»[37].

تأثر إخوانه في الدين المغاربة بالأمر تأثرا إيجابيا، خاصة النخب اليهودية في كل من طنجة وتطوان، بأصناف العناية التي حظي بها من طرف ألفونسو الثالث عشر وتسميته كأستاذ لهذا الكرسي على الرغم من ديانته اليهودية، وجنسيته البريطانية، وعدم إلغاء مرسوم الطرد في حق اليهود، الذي كان لا يزال رسميا ساري المفعول، وكذا مقتضيات الدستور التي كانت تمنع تعيين شخص أجنبي في وظيفة عمومية، ورفضه هو نفسه للتجنس بالجنسية الإسبانية. وكانت تصلهم أصداء متعددة عن المحاضرات والاستجوابات، يذكرهم فيها، باعتبارهم نموذجا للعطف الذي كانت الحكومة تعبر

(36) AEP, CPC, 614، تطوان، 1919.6.6، رقم 12، من Monge إلى وزارة الخارجية «تاريخ الجمعية الإسبانية ـ العبرية».

(37) سان سبستيان 1912.9.14 AEP, CPC, Palestine, 14، من M. Alapetite، سفير فرنسا بإسبانيا إلى S. Pichon تقرير مخصص لأنشطة الدكتور يهودا وعلاقاته مع «الحركة المسماة بالمحابية للسفرديين» ونص أحد استجواباته المنشورة في **The Jewish Chronicle**، وقد نقلته الصحافة الإسبانية.

عنه إزاء اليهود، وبأن «إسبانيا قد استقبلتهم فوق أراضيها خلال وبعد حرب تطوان (1860)» وكان يؤكد بأنها «لم تتوان منذ ذلك التاريخ أبدا عن بسط حمايتها عليهم»[38].

بدأ أولائك الذين استقروا منهم بإسبانيا في العودة إلى المغرب، وشرع إخوانهم في الدين في إصدار جرائد بطنجة وتطوان والعرائش، أو في الكتابة في بعضها (Kohl Israel, El Eco de Tetuan, Africa del Norte, El Renacimiento de Israel.)، مشيدين بدورهم بهذه «العناية». وكانوا يشيرون بافتخار إلى أصولهم الإيبيرية، ويعتبرون استعمال اللغة القشتالية من طرف جماعاتهم، وجماعات القصر الكبير والشاون، كأحد الدلائل الأكثر وضوحا على تمسكهم بـ«موطن أجدادهم»[39].

كان من شأن إحداث «جمعية إسبانية ـ عبرية» أن يترجم مبدئيا هذا الإلتقاء لمصالح «الوطن الأم» مع «أبنائه المتفرقين»، وقد تأسست هذه الجمعية بالفعل بتطوان منذ 1912 بمبادرة من قنصل إسبانيا «فيرير» (Manuel Ferrer)، وألبير بندلاك وهو يهودي كان يقوم بمهام ممثل قنصلي لهولندا، بمباركة من الكاتب العام للمندوبية السامية «م. سافيدرا» (M. Saavedra)، وأسندت رئاستها الفعلية إلى إبراهام كارزون، وهو تاجر غني متجنس بالجنسية الإسبانية، كان اسمه واردا ضمن «اللائحة السوداء المشتركة بين الحلفاء» خلال الحرب العالمية الأولى نظرا لعلاقاته التجارية مع ألمانيا[40].

اختارت هذه الجمعية لنفسها، خلال المؤتمر الذي عقدته بمدريد سنة 1920 بمقر وزارة الخارجية، اسم «الجمعية الإسبانية ـ السيفاردية»، ووسعت تركيب لجنتها المركزية لتشمل نوابا وبرلمانيين، وبنكيين وجامعيين ومدراء صحف مدريدية. وحددت

(38) **المرجع السابق**، انظر كذلك روما بتاريخ 1916.6.21 من سفير فرنسا بإيطاليا إلى رئيس مجلس الوزراء «تم استقبال الدكتور يهودا من طرف الملك ألفونسو XIII يوم 1916.2.15 ودفعت المرتبة العالية التي يتمتع بها في أكاديمية التاريخ (في مدريد) إلى تعيين الأستاذ جولدزيهر من بودابست، وهو يهودي لامع في المنصب الذي كان يشغله الدكتور إ. جاكوب المتوفي».

(39) **المرجع السابق**، فحسب Alapetite فإن «يهودا مغاربة مستقرين بإشبيليا عادوا منذ أربع سنوات إلى المغرب وقد جذبتهم إليه آفاق الأرباح التجارية».

انظر كذلك : M. L. Ortega, **Los Hebreos en Marruecos**, Madrid, 1919, pp. 221-222.

(40) تطوان 1919.6.6 AEP, CPC, 614,

من تقرير Monge : «كارزون مستقر حاليا بمليلية، وقد راكم ثروة هائلة».

لنفسها جملة من الأهداف يجب أن تحظى بالأولوية، من جملتها «صيانة الحب الذي يشعر به العبريون المغاربة من أصل إسباني إزاء الوطن الإسباني وتعزيزه»، وسن مرسوم «يمنح الجنسية الإسبانية لكل يهود المغرب الإسباني»، والتكفل بمصاريف تسيير مؤسسات الرابطة الإسرائيلية العالمية بالمنطقة الإسبانية، وفتح مدارس إسبانية يهودية «لا تقصي تعليم اللغة الفرنسية من برامجها» تُمول جزئيا من طرف الجماعات اليهودية نفسها، في حالة رفض الرابطة «إضفاء الطابع الإسباني» على مؤسساتها، وتشغيل يهود كموظفين في كل الهيئات الرسمية للمنطقة الشمالية، والمساهمة في إنعاش الأنشطة التجارية للإسبان واليهود، وتنظيم معارض دائمة للمنتوجات الإسبانية بتطوان والعرائش ومليلية وطنجة والدار البيضاء والصويرة[41].

كانت الجاذبية التي يتمتع بها مشروع مرسوم مماثل لـ«كريميو إسباني» شديدة، وعندما اقترح أنصار «نزعة الميل إلى السفارديين» تطبيقه عمليا، فإنهم كانوا قد زودوا أنفسهم بوسيلة ناجعة لضمان تعاطف وولاء يهود المنطقة الشمالية، وإحراج السلطات الفرنسية. ومن جهتهم، أفصح شركاؤهم التطوانيون وغيرهم، من خلال المطالبة بسن مرسوم من هذا القبيل عن عزمهم على عدم الإقتصار على لعب دور «صلة الوصل» الذي كان مسؤولو المنطقة الشمالية اقترحوا حصرهم داخله. ويبدو أن الإستعداد الذي أفصح عنه البعض منهم لأداء الخدمة المدنية، و«الدفاع عن الراية الإسبانية ضد المغاربة» قد منح وزنا أكبر لمطالبهم[42].

لكن، في كلتا الحالتين، وحتى إذا كان بعض الريفيين المسلمين قد انخرطوا بدورهم في صفوف قوات «الروكيلارس» الإسبانية، وحتى إذا كان من شأن بعض الإشاعات الرائجة بصدد احتمال «تجنيس عام» لليهود، أن تؤدي إلى تدهور العلاقات بين اليهود والمسلمين، وأن تضيف إلى هذه العلاقات عنصر توتر جديد بالوسط الحضري بصفة خاصة، فإن المسلمين لم يفصحوا مع ذلك عن أي عداء معلن ضد الجمعية الإسبانية ــ العبرية[43].

(41) **المرجع السابق**، ص. 14، Palestine، تطوان بتاريخ 1920.6.2 من م. ليفي مدير مدرسة الذكور إلى الرابطة الإسرائيلية العالمية حول الأعضاء الأساسيين للجمعية الإسبانية ــ السفاردية. M. Ortega، **مرجع مذكور**، ص. 336ــ345.

(42) **A. Pulido, Le peuple judéo-espagnol**، **مرجع مذكور**، ص. 117ــ120.

(43) AEP, CPC, 614، طنجة بتاريخ 1919.12.2 من De Carbonnel إلى Pichon، ملحق رقم I، تقرير مسير نيابة قنصلية فرنسا بالعرائش.

اِصطدم برنامج «المصالحة» الذي وضعته هذه الجمعية بمعارضة المبشرين، وبالأحكام المسبقة للمسؤولين المدنيين والعسكريين في «المنطقة». ولم يكن من شأن الإشاعات الرائجة في الأوساط اليهودية حول «عجز إسبانيا عن إنجاز مهمتها بالمغرب»، بل وحتى حول «خيط الأمل الذي كانت تتعلق به بعض عناصر ملاح تطوان بأن تترك إسبانيا مكانها لفرنسا»، أن تخفف من آثار ما كان يسميه «مونج» بـ«القصور السيكولوجي» والرعونة التي أفصحت عنها معظم مبادرات الإداريين الإسبان[44].

إذا كان بعض كبار الرهبان بإسبانيا قد ألفوا كتبا كثيرة لتبرير طرد اليهود، والبرهنة على عدم وجود أي حظ من الأهمية فيما يتعلق بـ«عودتهم» المحتملة إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، وإذا كانوا قد أكثروا من التحذيرات بصدد استفحال «خطر احتداد موجة المعاداة للسامية الناتجة عن دعوة الكاثوليكيين للقيام بقراءة متأنية للإنجيل»، فإن الرهبان الفرانسيسكان داخل المغرب نفسه لم يعملوا على التقرب من اليهود إلا من أجل تنصيرهم. وكانت رعونتهم هذه تثير حفيظة اليهود والمسلمين على حد سواء[45].

لم يتمكن جل موظفي الحماية من جهتهم من الالتزام بالبرغماتية التي كان «بوليدو» وأصدقاؤه يوصونهم بها. وقد كان أنصار نزعة الميل للسفارديين يتبنون مقاربة على شاكلة ما كان «ج. هاردي» (Georges Hardy) يشدد على جدواه، بالنسبة لمنطقة الحماية الفرنسية، أمام المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية، والذي كان يدعوهم إلى أن يستحضروا في أذهانهم باستمرار «الإمكانيات الهائلة التي يمثلها الشعب اليهودي بالنسبة للمغرب، نظرا لذكائه وغناه ومبادلاته»، وعلى ضرورة استخلاص العبر من المسلمين أنفسهم إزاءهم الذين «بدافع من اعتزازهم بجنسهم، كما هو الشأن بالنسبة لكل الشعوب، كانوا يهينون اليهود ويسيؤون معاملتهم عندما يكون ذلك في مقدورهم». لكنهم، ما داموا في حاجة دائمة إليهم بالنظر إلى

(44) **المرجع السابق**، تطوان بتاريخ 1919.6.6. «إن تأثيرنا هنا هو أبعد ما يكون عن الإندثار التام، وهو تأثير يدعمه الرأي الشائع... الذي يرى بأن فرنسا ستحل (خلفا لإسبانيا) يوما ما بهذه المنطقة».

(45) **المرجع السابق**، ص. 556، العرائش بتاريخ 1926.10.30، رقم 12 من نائب قنصل فرنسا إلى المقيم العام.

«دونيتهم في الفنون المادية والروحية، فإن الأمر كان ينتهي بهم للخضوع والتبعية لهم»[46].

كانت هذه الأحكام المسبقة، التي كانت على حد قول «بوليدو» بمثابة «ظاهرة مرضية أصابت إدارة يقوم من خلالها عدد كبير من الموظفين بتحويل مهامهم الإدارية إلى دكتاتورية لا تطاق». وكان الغياب شبه التام لمسؤولي المفوضية السامية بين أعضاء اللجنة المركزية للجمعية الإسبانية ـ السفاردية، في الوقت الذي كانوا يمثلون فيه ثلث أعضاء جمعية المنتدى العلمي ـ يدفع اليهود إلى الانخراط بكثافة في فروع هذه الجمعية التي افتتحت بأصيلا والعرائش والقصر الكبير، وكان أقرباؤهم الذين هاجروا إلى أمريكا الجنوبية يوفرون لهم الدعم المادي، وقد أسسوا بدورهم فروعا بالأرجنتين وفنزويلا[47].

كان إلزام الأعضاء بأداء رسوم الانخراط والمساهمة في مصاريف سفر وإقامة مندوبي الفروع بمدريد أو سبتة (وهي المدن التي كانت تعقد فيها الجموع العامة)، يقصي من عضوية هذه الجمعية إخوانهم في الدين الفقراء والمعوزين[48].

لم يجد المحميون الفرنسيون أنفسهم مناصا من الانخراط في هذه الجمعية، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لرئيس الجماعة بتطوان، أبراهام إسرائيل، وذلك من أجل

---

(46) **المرجع السابق**، ص. 98، لا يخفي Pulido أن تجذر الشعور بمعاداة اليهود عند مواطنيه يجعله يشعر بأنه «دون كيشوط» بشكل ما. انظر كذلك M. Laskier، **مرجع مذكور**، ص. 171، «كان M. Saavedra من بين الموظفين السامين القلائل الذين تبنوا «أطروحات» بوليدو، وقد صرح بأن السفارديين هم إسبانيون بدون وطن».

(47) AEP, CPC, 614، تطوان بتاريخ **1919.6.6** فحسب مونج «حصل Gurtta على الموافقة الكاملة والمتحمسة لإخوانه في الدين، وتضم الجمعية العبرية ـ الإسبانية حاليا **300** عضوا ويرجع نجاحها بهذا الشكل إلى الحاجة التي يشعر بها بصفة عامة يهود تطوان، للتوفر على صيغة تمكنهم من صيانة حقوقهم ضد التعسف والاعتباطية التي كانت تعرضهم لها فيما مضى الحمايات الأجنبية».
A. Pulido، **مرجع مذكور**، ص. 104 ؛

R. Ricard, Note sur les Israélites marocains émigrés en Amerique espagnole et au Brésil, R.A., 1944, n° 398-99, p. 88.

ويتضمن هذا المقال الأخير لائحة بأسماء العائلات الطنجية والتطوانية التي تتوفر على أقارب في أمريكا الجنوبية.

(48) V.C.S. O'Connor, **A Vision of Morocco. The Far West of Islam**, London, 1923, p. 362.
وصف ظروف عيش سكان ملاح شفشاون.

الحفاظ على مصالحهم، والتوفر على وسيلة للتدخل المباشر لدى الحكومة الإسبانية. وسارت على نفس النهج العناصر التي لم تكن تتوفر على إمكانية الهجرة إلى أمريكا اللاتينية، وبصفة أخص إمكانية العودة بعد إقامة قصيرة للإستقرار بمدنهم الأصلية، بعد الحصول على الجنسية البرازيلية أو الأرجنتينية أو غيرهما، بالإضافة إلى أن الجمعية الإسبانية السفاردية كانت تتعهد بالعمل على منحهم الجنسية الإسبانية داخل أجل ثمانية أيام(49).

إن الإنضواء تحت راية إسبانيا، وتعدد مظاهر الوفاء تجاه الملك التي وصلت إلى حد استدرار المباركة والدعاء لشخصه أثناء الصلوات في البيع ـ وهو «تطرف» تجنبته بحذر شديد حتى أشد العناصر موالاة لإسبانيا بين المسلمين ـ سمح لهم بالفعل بتبليغ شكاويهم ومطالبهم على وجه السرعة إلى الحكومة الإسبانية(50).

كـان الدعم الذي حصلوا عليه خلال الإضراب الإحتجاجي على الإقتصار على تسليم الدقيق للمخبزات فقط، وبصفة خاصة تنحية القنصل دولاغواردیا، وهو «فاشيستي قبل الأوان» من بين مظاهر الإرضاء التي كانت تدفعهم للأمل في تنازلات أهم(51).

كان المندوب السامي يتقبل على مضض «نجاحات» من هذا القبيل، وكذا «انحراف» جمعية كان المقصود من تأسيسها أصلا تدعيم سياسته «الإسلامية» بواسطة تأمين وسائل للتدخل المباشر لدى الأوساط المسيرة في العاصمة مدريد،

---

(49) AEP, CPC, Palestine, 28، تطوان بتاريخ 1920.8.2، التقرير السنوي لمدير مدرسة الذكور، مرفوع إلى اللجنة المركزية للرابطة الإسرائيلية العالمية «تضم اللجنة المحلية للجمعية الإسبانية العبرية بين أعضائها إ. طوليدانو، وأ. إسرائيل، وأ. كوريا، وأ. بنركي»، **المرجع السابق**، ص. 614، Maroc، طنجة بتاريخ 1919.12.2، رقم 375 من De Carbonnel إلى Pichon، ملحق I : تقرير من نائب قنصل فرنسا بالعرائش حول «تصرفات» الجمعية الإسبانية العبرية وتوزيع الكتاب الذي ألفه كاتبها العام بعنوان **M. Ortega, Los Hebreos en Marruecos**، بين يهود مقاطعته.

(50) **المرجع السابق**، 614، ص. 270 مقال منشور بجريدة **Eco de Tetuan**، 1924.5.17 والمخصص لـ«الدعوات المرفوعة وقت الصلاة في البيعات الست عشرة التي تتوفر عليها الجماعة بتطوان «لسيدنا ألفونسو XIII». انظر كذلك **المرجع السابق**، ص. 778، الرباط بتاريخ 1924.6.2 من U. Blanc إلى رئيس مجلس الوزراء «صلى بعض الشرفاء الأدارسة بفاس طلبا للشفاء العاجل لليوطي خلال إصابته بمرض».

(51) **المرجع السابق**، تطوان بتاريخ 1919.12.12 من Monge إلى De Carbonnel، انظر كذلك C. Aronsfeld، **مرجع مذكور**، ص. 30، عزل القنصل «الفاشيستي» بطلب من بوليدو.

التي لم تتأثر بالحجج المبنية على «معاداة المسلمين المغاربة لسياسة الميل للسفارديين»[52].

استند الجنرال «بيرونخير» بالفعل على حجج من قبيل «المس والتنقيص من جاهه وسلطته» بواسطة سياسة من هذا القبيل، واحتمال «انتفاض المسلمين ضد اليهود»، وعدم قدرته على إعادة «استتباب الأمن» إذا ما حدث مثل هذا الإنتفاض، لإفشال حركة المطالبة بتنحية بعض مساعديه من طرف أعيان الملاح، وحاول إقناع حكومته بالحد من الدعم الذي كانت تقدمه لليهود، وتنحية العناصر «التي تتحرك أكثر من اللازم»، من لجنة الفرع التطواني للجمعية الإسبانية السفاردية[53].

لم يكن من السهل خداع اليهود بمثل هذه الحجج، لأن أطروحة «المسلم المستاء من مظاهر الإحترام التي تعبر عنها إسبانيا تجاه اليهود» بدت لهم غير مقبولة تماما. وقد حاول أحد مندوبيهم وهو «أ. بن طاطا» البرهنة على «تهافت» هذه الأطروحة، واستدعى أعضاء مدريديين من الجمعية الإسبانية السفاردية للقدوم إلى المغرب قصد استقصاء موقف المسلمين في عين المكان. وركز من جهة أخرى على العلاقات الضاربة في القدم بين الطرفين، وعلى التعايش اليهودي الإسلامي في المغرب، والمقاومة المشتركة للمسلمين واليهود لمحاولات الغزو الأوربي وتشعب مصالحهم الإقتصادية والوئام الذي يطبع علاقاتهم[54].

وعلى الرغم من التعارض الذي كان يطبع العلاقات بين السلطات الإسبانية الجهوية والمحلية بالأعضاء اليهود للجمعية الإسبانية ـ اليهودية، ثم الجمعية الإسبانية ـ السفاردية من جهة، والإعراض النسبي الذي بدأت هذه الجمعية الأخيرة تعرفه من طرف يهود المنطقة الشمالية من جهة أخرى، نظرا لإقصاء العناصر التي كانت تقف في وجه الموظفين الإسبان من لجان فروعها، فإن حكومة مدريد لم تتوقف مع ذلك عن تشجيع اليهود، ودعم جهودهم الرامية إلى إضفاء الطابع الإسباني على مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، التي كانت في الواقع «فرنسية» في نظرهم[55].

---

(52) A. Pulido، مرجع مذكور، ص. 180، يذكر حالة ديبلوماسي كان يبرز في مدريد «الخوف» من أن يفصح المغاربة المسلمون عن عداء أكبر بالإسبانيين عندما يرون بأنهم «يعاملون باحترام اليهود الذين يحتقرونهم كثيرا».

(53) AEP, CPC, 614، تطوان بتاريخ 1921.4.22 رقم 28، من L. Martin إلى De Carbonnel.

(54) A. Pulido، مرجع مذكور، ص. 180.

(55) AEP, CPC, 614، تطوان بتاريخ 1918.3.18 و1921.4.22 من Monge وMartin حول «إخلاص» رجال الأبناك طوليدانو لـ«سياسة وطنه الجديد».

لم يكن من شأن هذا الجانب من برنامج الجمعية الإسبانية ـ السفاردية، والمساهمة الفعلية لليهود فيها وخاصة المتجنسين من بينهم بالجنسية الإسبانية، إلا أن يحظى بـ«تعاطف» التطوانيين المسلمين الذين كانوا يعتبرون الهيمنة الفرنسية «شاملة»، وأشد خطورة إن عاجلا أم آجلا من مثيلتها الإسبانية. وقد حاول الإسبان الذين كانوا يرغبون في التخفيف من المخاوف والتوتر الناجمين عن وجود المنتدى والجمعية الإسبانية ـ السفاردية جمع بعض أعيان المسلمين واليهود في إطار جمعية ثالثة وهي : مندوبية الرابطة الإفريقانية[56].

II ـ العلاقات بين اليهود والمسلمين في «مدينة دولية» : طنجة

1 ـ بصمات فترة ما قبل الحماية :

تحولت طنجة في نظر المسلمين، من ثغر كان يعتبر بمثابة موقع أمامي متقدم للإسلام في مواجهة النصرانية، إلى مدينة لم يعد المخزن يمارس فيها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر سوى سلطة شكلية. فقد بدى لهم أن «النصارى» أصبحوا يتصرفون فيها كمدينة مفتوحة، إذ لم يكتفوا بالإستحواذ على تسيير الأمور «البلدية» وإنما أصبحوا يتحكمون بمطلق هواهم، من خلال «المجلس الصحي»، حتى في حركة الحج[57].

جعل وجود المقر الأساسي لـ«اللجان الخاصة بدراسة وثائق الديون» التي كان يُمثل أمامها دائنو المواطنين الأجانب، خاصة اليهود المحميين أو المتجنسين، من هذه المدينة حاضرة مهابة، وذات سمعة سيئة. وذلك رغم تأكيد مولاي الحسن على طابعها الإسلامي، وتطابق الأحكام التي تصدرها المحاكم بها مع الشريعة من جهة، وإجراءات إطلاق السراح التي كانت تقوم بها من حين لآخر، البعثات الدبلوماسية لفائدة بعض المدينين.

---

(56) المرجع السابق، ص. 614، تطوان بتاريخ 1920.1.16 من Martin إلى Pichon «تكونت مندوبية للرابطة الإفريقانية حديثا بتطوان»، انظر كذلك المرجع السابق، 1923.9.27 رقم 61 من Martin إلى القائم بأعمال فرنسا بتطوان.

(57) الخزانة العامة بتطوان، وثائق الطريس، من مولاي عبد العزيز إلى الطريس بتاريخ 20 رمضان 1314، الموافق ليومه 1897.2.22 حول آغتيال تاجر ألماني هو Otto Haessner من طرف إسباني ومحميين فرنسيين.

كانت الوسائل التي اتبعها التجار اليهود الطنجيون تجاه المدينين لهم، و«إعادة حسم» ديون إخوانهم في الدين، الذين ينتمون لمناطق أخرى ـ سواء كانوا محميين أو خاضعين للقانون العمومي ـ وسيطرتهم بواسطة الربى على عدة آلاف من الهكتارات في مناطق الفحص والغرب، والمطالب المبالغ في تقديرها، التي كانوا يتقدمون بها في حالة تعرض الماشية لسرقات حقيقية أو وهمية من «عزائب» [جمع عزيب] مخالطيهم، تساهم بكيفية كبيرة في نشر الصورة السلبية التي كان معظم المسلمين يكونونها عن طنجة.

ساهم في ترسيخ تلك الصورة كذلك، إرساء سمسرات استغلال حقوق الأبواب والأسواق عليهم، إذ كانوا يلجأون، كما هو الشأن في مدن أخرى، إلى مسلمين يدخلون السمسرات باسمهم[58]. كما ساهمت مراقبتهم واستحواذهم على مستفاد الكيف (قبل تأسيس الوكالة سنة 1906 على الأقل)، وسيطرتهم على تجارة التبغ، والمعامل التي فتحوها في عين المكان لتلبية الطلب المتزايد على السجائر، في تعزيز السمة الحرام (شرعا) لأنشطتهم. وكانت ممارسات من هذا القبيل تزود كل من كان يعتبرهم بمثابة «مفسدين» بحجج إضافية، خاصة في الوقت الذي كان «النقاش» يحتد فيه بين العلماء حول حلية استعمال التبغ والمتاجرة فيه، على الرغم من أن المخزن كان هو الذي يحتكر استغلال مثل هذه الحقوق[59].

لكن سمعة طنجة لم تكن ذات وجه منفر بالنسبة لغالبية المسلمين، لأن هذه المدينة كانت تعتبر «جنة المترجمين» (Saint-René Taillandier) إذ كانت تأوى مقرات القنصليات العامة والبعثات الدبلوماسية التي كانت تمنح، لقاء مقابل مادي وبفضل وسطاء يهود في غالب الأحيان، بطائق السمسرة والمخالطة التي كانت تسمح لمن يستطيع دفع ثمنها، التملص من الضرائب والكلف المخزنية الأخرى، وكانت هذه المدينة تمارس جاذبية كبرى سواء على المستفيدين من مثل هذه الأصناف من الحصانة أو المتطلعين إلى التمتع بدورهم بها.

(58) AEP, CPC, 312، طنجة بتاريخ 1904.12.1، وكالة مراقبة الدين بطنجة «سوق البهائم الذي اكتراه شكليا المدعو بوصوف، ولكنه مكترى في الواقع من طرف مجموعة من تجار المواشي ومن جملتهم ا. ناحون، م. أبنصور، د. أزولاي، ج. كازيس وس. حسان».

(59) **المرجع السابق**، طنجة بتاريخ 1905.12.3 من مندوب مراقبة الدين إلى بنك Paribas.

كانت هذه الجاذبية تفسر كذلك بواسطة الدور الذي لعبته المؤسسات اليهودية الكبرى بطنجة في استيراد الأسلحة المهربة : و«إعادة توزيعها» داخل مجموع التراب المغربي. ومن الأمور التي لها دلالتها في هذا الباب كون أعيان من تمسمان وبني ورياغل وبقيوة كانوا من جملة شركائهم الرئيسيين بين هذه القبائل، وقاموا بدور الوسطاء لفائدتهم.

أما الفقهاء الذين كانوا متشبثين بالدفاع عن «التقاليد» و«المعايير الشرعية»، فإنهم اعتبروا هذه المدينة بمثابة «قرية ضالة»، ينخرها الإختلاط ومخادنة المسلمين لليهوديات أو النصرانيات، وانتشار الحانات والمواخير. وأنحى الفقهاء، الذين كانوا يخشون تفشي العدوى والإنحراف في بقية أنحاء البلاد، باللائمة بشدة على المسلمين الذين «ابتعدوا عن الإسلام وتقربوا للنصارى واليهود»، واستكانوا «لفساد أخلاقهم المنحلة» و«تخلوا عن العمل»، وتركوا هؤلاء يحتكرون التجارة إلى درجة أن «كل المدينة قد أصبحت تواجه خطر الموت»[60] لولا وجود متاجر هؤلاء.

لقد تجاهل هذا الموقف، صعوبة الحفاظ على «الأخلاق الإسلامية» في ميناء تقاطرت عليه ساكنة من آفاق مختلفة، مكونة من عناصر مجتثة من سياقها القبلي (قادمة من الريف بصفة خاصة)، ومن المعوزين واللاجئين السياسيين، والهامشيين والمغامرين القادمين من كل الجهات. وكان هذا التشهير يقترن في الغالب بتحميل اليهود لقسط هام من المسؤولية فيما يتعلق بانتشار «الفساد في طنجة»[61].

كان اتخاذ الزي الأوربي الذي ارتداه «أهل الذمة» الطنجيون بقية السكان في جميع الأنحاء الأخرى من البلاد، و«صداقاتهم» الأوربية والأمريكية، وتوسع أعمالهم التجارية والمالية والعقارية قد زاد من «بروزهم»، وجعلهم مسؤولين بالتالي في نظر «المراقبين» عن إنحلال نظام المدينة[62].

---

(60) أحمد بوهلال، **أخبار طنجة**، مخطوط بالخزانة العامة والوثائق رقم د 1844، وهو قصيدة يندد فيها الشاعر بـ«جهل وفسق وكفر» مسلمي طنجة.

(61) يوجد من بين هؤلاء يهود أجانب، انظر AEP, CPC, 176، باريس بتاريخ 1912.10.31. من وزير الداخلية إلى وزير الشؤون الخارجية، ملحق I : تقرير مدير الأمن العام حول إقامة ألكسندر م. بلوم، وهو يهودي مقيم بطنجة. حول الألماني ماكس سالمون والمتاجرة في بطائق الحماية القنصلية المزورة، انظر :
.P. Guillen, **L'Allemagne et le Maroc**, 1873-1905, Paris, 1967, p. 483

(62) أحمد بوهلال، **مرجع مذكور** ؛ انظر كذلك :

P. Paquignon, «La corruption des mœurs à Tanger», **R.M.M.**, 7, 1907, pp. 25-38.

أدى الدعم الذي وفره المسؤولون الرسميون الأجانب لليهود المتورطين في قضايا أخلاقية، وتدخلهم لفائدة «مسيِّرات» دور الدعارة أو المومسات المسجونات بـ«دار العريفة» ـ سجن النساء ـ إلى إضفاء حجم أكبر على أبسط حادث يقع في هذا المجال. وقد وجدت أطروحات «تواطؤ اليهود مع النصارى»، و«رغبتهم في نشر الفساد بأرض الإسلام» في هذا السياق مرتعا خصبا لها[63].

إلا أن المعبرين عن هذه الإنتقادات، الذين يتعالون مبدئيا عن المصالح، لأن مواقفهم تدخل نظريا في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أحجموا بكيفية مثيرة للريبة عن إلقاء المسؤولية على المخزن، أو التنديد بـ«تخليه» تجاه مساس الأجانب بسيادته و«ضلال» رعاياه. بل تم السكوت حتى على مسؤوليته المباشرة في تفتيت أملاك الحبوس تحت غطاء «المناقلة»، المحددة مبدئيا في «مبادلة» ممتلكات ذات قيمة مماثلة أو أقل، بنظيراتها مع إضافة تعويض مادي. لكن هذه العمليات تمت في الغالب لغير صالح الأحباس، إذ تمكن يهود معززين بدعم الممثليات الدبلوماسية، وبـ«علاقات» داخل البلاط، من الحصول على ظهائر مناقلة كانت مبدئيا «مطابقة لأحكام الشرع ولا تضر بمصالح الأحباس» وتملُّك عقارات تقع في مواقع أفضل، يزداد فائض قيمتها بسرعة في مقابل عقارات تقع في أحياء نائية، سيئةالصيانة وذات مداخيل أضعف مما عُوضت به[64].

حاول المسلمون المهتمون بكراء العقارات التي تم تفويتها بهذه الطريقة، أو الذين يتلقون عادة جزءا من مداخيلها كالأئمة والطلبة والمعوزين، الإحتجاج ضد «الرشاوي» التي صاحبت هذا التفويت، ونددوا علنيا بـ«ارتشاء النظار وكراء أو بيع أملاك الحبوس لليهود بأثمان بخسة»، لكن احتجاجاتهم بقيت بدون جدوى[65].

تمكن رؤساء عائلات أزنكوط وبنشيمول وبنطاويل وبن دراعو وحسان وناهون وباريانتي وبيننو وسيسكو وطوليدانو، جزئيا، بفضل «مبادلات» من هذا القبيل من

(63) AEP, CP, 45، طنجة بتاريخ 1881.10.22 من De Vernouillet إلى وزارة الخارجية، حول الضجة التي أثارها جلد «مديرة» أحد المواخير وهي زهرة طوليدانو، والحملة الصحافية التي قام بها Lévy Cohen بمساهمة القنصلية العامة للولايات المتحدة.

(64) A. Michaux-Bellaire, «Les Habous de Tanger. Registre officiel d'actes et de documents. Analyses et extraits», **A.M.**, XXIII, pp. 204-485.

(65) من السلطان مولاي عبد العزيز إلى الأمين بنسعيد، 10 ذو القعدة الموافق 1905.1.16.

أن يصبحوا أهم الملاك العقاريين في طنجة(66). وبفضل تواطؤ الباشا والقائد، تمكن هؤلاء اليهود المشار إليهم أعلاه، وبعض إخوانهم في الدين، وبعض الأعيان المسلمين، بالإضافة لأجانب، من التفتيت بكيفية أكثر منهجية لأراضي المخزن والجيش داخل المدار الحضري للمدينة وضواحيها(67).

كانت المكتسبات التي حققها يهود طنجة، في منظور إخوانهم في الدين في المناطق الأخرى من المغرب، بمثابة دلائل متعددة الأوجه على «نجاحهم» وحظوظ الرقي التي توفرها هذه المدينة.

كان يهود هذه المدينة هم السباقون لاستغلال علاقاتهم بالقنصليات والسفارات، لتجاور التقنين المفروض على ألبستهم والتملص من أداء الجزية، والوقوف في وجه السلطات المحلية، وتنمية تجارتهم وتنويع أعمالهم. وأصبح هؤلاء، بفضل المكانة التي اكتسبوها، وبما يشهد عليه دورهم في «قضايا» آسفي (1863)، وعيسى الريفي (1867)، وفاس (1880)، ونتيفة (1880)، ودمنات (1884)، ودبدو (1886)، بمثابة مرجع ووسيط لا يمكن الاستغناء عنه لدى الممثليات الدبلوماسية والجمعيات اليهودية الأجنبية الكبرى(68).

وقد زودهم الاحتكار شبه التام الذي كانوا يمارسونه على الجرائد، خاصة «**يقظة المغرب**» (**Le Réveil du Maroc**)، وصياغة البرقيات الموجهة للجرائد الأوربية والأمريكية، بسلطة أصبح رؤساء البعثات الدبلوماسية أنفسهم يضربون لها حسابا(69).

وكان من شأن هذا التأثير، بالإضافة إلى التضامن الإثني ـ الديني الذي كانت ترتكز عليه مبدئيا تدخلات الخونطا [لجنة الجماعة اليهودية بتطوان وطنجة]،

(66) **المرجع السابق**، ص. 15 «لقد تم طرح الأراضي الواقعة وسط طنجة للمضاربة» **Tanger et sa région**, **Villes et Tribus du Maroc**, vol. VIII, Paris, 1921, pp. 209-211، «العائلات اليهودية الكبرى في طنجة».

(67) الخزانة العامة والوثائق، د.1695، جمادى الأولى 1906.6.25/1324. وبخ السلطان قاضي طنجة من أجل تواطؤه في «تفويت أملاك المخزن». AEP, CPC, 321، طنجة بتاريخ 1912.8.23 من مندوب مراقبة الدين إلى رئيس مجلس الوزراء حول «اغتصاب عدة آلاف من الهكتارات من أراضي الجيش» قرب طنجة. ويتضمن اللائحة الإسمية للمشترين الأوربيين والمغاربة (مسلمين ويهود).

(68) Y. D. Semach, «Les Israélites de Tanger et le Statut», **Paix et Droit**, n° 3, mars 1924.

(69) **المرجع السابق**.

وتناقص عدد كبار الحاخامات التقاة في بقية أنحاء البلاد، أن يُضفي على طنجة نوعا من الهالة حتى على المستوى الروحي. وهكذا فإن تشييد بيعات جديدة من طرف أغنيائها التجار ـ البنكيين، وتأسيس مستشفى وملجأ بنشيمول (1903)، والتبحر الواسع في علوم الدين لحزانها الأكبر «مردوخي بنخيو»، الذي شغل هذا المنصب لما يناهز 60 سنة، اعتُبِرت بمثابة تجليات إضافية «لنموذجية» هذه الجماعة[70].

كان لجوء يهود المدن الأخرى، بمن فيهم يهود مكناس الذين كانوا مشهورين باعتزازهم بسمعة جماعتهم، وعدد المدارس التلمودية ـ التوراتية التي يتوفرون عليها، إلى تحكيم بنخيو في النزاعات، سواء منها تلك التي تقع بين الجماعات، أو بين الأفراد وهو أمر شكل مؤشرا دالا على «إشعاعه». وحتى في مدينة فاس التي لم يكن يعادل فيه صيت «إبنز» و«دوفيدال السرفاتي» إلا صيت التطواني إسحاق بنواليد، فإن سكان الملاح لم ينسوا أن «الصادقة» [الولية الصالحة]، التي كانوا يحيطونها بتبجيل خاص، وهي زوليخة هاشويل كانت «شهيدة» طنجية.

2 ـ الوضعية الدولية : عامل تقارب أم تباعد ؟

كان من شأن الوضعية الخاصة لهذه المدينة سابقا، ثم وضعيتها الدولية فيما بعد أن تسهل مبدئيا مأمورية الحفاظ، سواء على ذلك «التقدم» أو على نمط العلاقات التي كانت سائدة في هذه المدينة، بين سكانها اليهود (حوالي 8000 نسمة سنة 1917، من أصل عدد إجمالي وصل إلى 45000 نسمة)، والمسلمين (28000 تقريبا). كما أن غياب سلطة إقامة عامة تسعى إلى إعطاء دفعة لسياسة «أهلية» قائمة على معايير عرقية ـ دينية، ساهم بكيفية قوية في الحفاظ على هذه الوضعية، كما ساهم الطابع «الحر» لمينائها، وأهمية الحركة الرائجة، فيه والمعاملات غير القانونية من كل الأصناف، التي كانت تتعاطاها بدرجات متفاوتة كل شرائح السكان تقريبا، في خلق الشروط الملائمة للحفاظ على التعايش ما بين المسلمين واليهود، بل وحتى على تعزيزه[71].

---

(70) AEP, CPC, 1243، طنجة بتاريخ 1917.4.4 رقم 144 من D. Boissonas إلى رئيس الوزراء، Ribot، ملحق I : رسالة من جماعة طنجة إلى الحزانين الكبار لباريس وبوردو وسالوسك ولندن وروما يطلبون منهم اقتراح مرشحين لخلافة بنخيو.

(71) AEP, CPC, 1243, n° 294، من Boissonas إلى Pichon، حول الوضعية الإجتماعية واتخاذ المواقف السياسية ليهود طنجة.

اعتبر يحيى زاكوري في ختام مهمة قام بها في طنجة سنة 1924 أن «الإتصال المستمر والقديم ليهود طنجة مع الأوربيين، واستعمال اللغة الإسبانية والقرب من أوربا، وتواتر وسهولة السفر إلى فرنسا وإسبانيا وإنجلترا، ووجود مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية التي يرتادها كل الأطفال، قد ساهمت في خلق برجوازية يهودية وافرة العدد، غنية ومتعلمة، لا يوجد لها بكل تأكيد مثيل في أية مدينة أخرى في المغرب»[72].

أما فيما يرجع للعلاقات بين المسلمين واليهود، فإن الفقيه أحمد البيدوري ـ كما هو الشأن بالنسبة لعلماء فترة ما قبل الحماية ـ كان يندد بتهافت المسلمين على «خدمة اليهود»، و«الإعتزاز بصداقتهم». وهي أحكام كانت تبرز على العكس من ذلك بأن السياق العام للعلاقات كان يطبعه احتداد الأحكام القبلية، والتناقضات ذات الطبيعة الدينية، لأن أهل طنجة على حد قول الفقيه : «لم يعرف التاريخ لهم في ذلك شبيه ولا نظير، كما هو في التاريخ مسطور، [صاروا] يتخبطون في الفسق والفجور والفساد، ويؤذون الأولياء والصالحين، ويظهرون محبة الكفار والمفسدين... [يحبون] مخالطة أصناف البشر فيبقون في توحش وبهيمية، لا يحسنون مجالسة الناس... [يظهرون] الإفتخار بمخالطة اليهود والنصارى والتقرب منهم بالخدمة والمحبة والنصيحة... فمن وظف منهم... [انشغل] بنهب ما يقدر على نهبه من الأموال»[73].

كان الإبقاء في طنجة على صلاحية سريان مفعول التجنيس والحمايات المكتسبة قبل سنة 1912، بل وحتى توفر إمكانية الحصول على حمايات و«باصبورات» جديدة، وحرية الإجتماع والصحافة المعترف بها، تتناقض بشكل صارخ مع «الإدارة المباشرة»، وحالة الحصار شبه الدائم، وثقل العبء الجبائي وإلغاء الإعفاءات التقليدية التي كانت الملاحات تتمتع بها، «والإبقاء على اليهود في مكانهم»، التي كانت تطبع منطقة الحماية الفرنسية. وقد استمرت طنجة، كما كان

(72) **المرجع السابق**، رقم 326D، من يحيى زاكوري إلى الإقامة العامة حول مشروع تمديد صلاحية مقتضيات الظهير الذي ينظم الجماعات في منطقة الحماية الفرنسية ليشمل يهود طنجة.

(73) أ. البيدوري، **صدق اللهجة في أخبار أهل طنجة أو التحدث عن مساوئ أهل طنجة**، مخطوط بالخزانة العامة والوثائق، د.1844، ص. 2–4، انظر كذلك حسن الغسال، **إيضاح البرهان والحجة في تفصيل بعض أخبار طنجة**، مخطوط بالخزانة العامة والوثائق، رقم د.1842، ص. 1–10، حيث يفند المؤلف (المتوفى سنة 1939) فكرة «فسق» مواطنيه المسلمين، مذكرا بالدور الذي لعبته طنجة في فتح الأندلس والمساجد التي شيدها المولى إسماعيل بعد رحيل الإنجليز عنها.

الأمر عليه في السابق، خاصة في نظر الجماعات اليهودية، في تقديم «نموذج» أصبح أكثر جاذبية من السابق. وعلى الرغم من بقاء بعض «جيوب الفقر» في المدينة القديمة، وهو فقر جعله نمط عيش الملاكين الإسرائليين في «الفيلات الفاخرة» على مرتفعات مرشان، والعمارات المخصصة للكراء بشارع باستور، يبدو صارخا بكيفية أكبر، فإن ظروف عيش اليهود الطنجيين ووضعيتهم، كانت تعتبر بمثابة نموذج يحتذى به في المطالب التي كانت تقدم للإقامة العامة، وفي الِانتقادات المعبر عنها إزاء «الإصلاحات»[74].

كان تنصيب الحزان الأكبر من طرف الحكومة الشريفة ـ حسب رأي الممثل الديبلوماسي لفرنسا ـ يشكل في حد ذاته امتيازا هاما لأن جماعة طنجة كانت مستقلة ذاتيا، فبالإضافة للاِجتهاد القضائي الديني الخاص الذي ينفرد به الحزان الأكبر، فإنها تتوفر على ميزانيتها وأعمالها الخاصة بالإحسان والمساعدة وإدارتها الخاصة، يتكفل بها مجلس مكون من خمسة عشر عضوا من الأعيان، وهو «الخونطا الذي ينتخب بالِاقتراع العام بالأغلبية المطلقة لمدة ثلاث سنوات»[75].

اضطر زاكوري للاِعتراف بدوره بأن انتخاب الخونطا، و«اختصاصاتها فيما يتعلق بإدارة موارد «الحكديش» (الوقف اليهودي)، وتدبير موارد كل الرسوم الطقوسية، وتنظيم الهبات والِاكتتابات قد بقيت بيد الجماعات التي استمرت في التمتع بـ«التنظيم الذي كان موجودا في مدن المغرب قبل إقرار نظام الحماية الفرنسية»[76].

كانت الجماعة تختار من جهة أخرى بنفسها وتؤدى رواتب الخزانين «بيت الدين» [محكمة اليهود الشرعية] والموثقين، وتتوفر على جرائدها الخاصة **La liberté** (بالفرنسية) و **El Eco Israélito** و **El Renacimiento de Israel** (بالإسبانية) التي لم تكن خاضعة لأي فحص مسبق لمقالاتها من طرف الرقابة.

غير أنه لم يكن للخونطا بالتأكيد من الديموقراطية إلا المظهر، ما دامت تتجمَّع ـ كما قال بواسوناس ـ «في الحقيقة، في يد عدد محدود من العائلات التي

(74) Y.D. Semach، **مرجع مذكور**.

(75) AEP, CPC, 1243، 1917.12.20 من Boissonas إلى Pichon.

(76) **المرجع السابق**، الدار البيضاء بتاريخ 1917.12.20، رقم 66، من زاكوري إلى الكاتب العام للحماية.

كانت تعمل على تعيين أعضائها أو زبنائها. وتحول الحصول على عضوية الخونطا إلى ما يشبه الوراثة. وتمكنت بفضل تحكمها في الميزانية، وتدبير الأعمال الخيرية من توسيع شبكة نفوذها إلى درجة الوصول إلى امتلاك سلطة شبه مطلقة». غير أن مبدأ الإقتراع العام والإختيار الحر للقضاة (الدَيَانِيم) بقيا مع ذلك بمثابة مكاسب هامة ورموز دالة على الإستقلال الذاتي للجماعة[77].

كان هذا الإستقلال الذاتي «ملفتا للنظر»، خاصة إذا علمنا بأنه من بين خمسة وعشرين عضوا في اللجنة الصحية لطنجة، وهي مؤسسة كانت تقوم عمليا بمهام البلدية، يوجد ثمانية يهود كانوا يلعبون دورا وازنا، ويدفعون زملاءهم داخل اللجنة إلى تبني (وبالتالي تمويل) مشاريع مختلفة لفائدة جماعتهم (كبناء مجازر خاصة على سبيل المثال)[78].

ونظرا لخصوصيات هذه الجماعة، والنموذج الذي كان من المفروض أن تمثله، وقدرتها على التآزر، على الرغم من «انقسامها إلى شيع وأحزاب»»، فإن تعزيز روابط الزبونية مع أعيانها. و«ضمان وفائهم» كان هو السبيل الذي سعت من خلاله كل القوى الأجنبية إلى فرض مكانتها داخل المدينة الدولية. ومقارنة مع وضعية هذه الجماعة، فإن السكان المسلمين الذين ركنوا ـ مع بعض الإستثناءات ـ إلى مهن بسيطة، لا يتمتعون بكبير تماسك، ولذا فإنهم لم يحظون إلا باهتمام محدود من طرف هذه القوى. وقد جسدت إقامة سلطانين سابقين في هذه المدينة هما المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، انقسامات المسلمين و«استقالتهم»[79].

حاولت إسبانيا، التي اعتبرت نفسها «محرومة» من منطقة طنجة، خطب ود المسلمين، سواء عن طريق منح الحماية لبعض قدماء أعيان المخزن، أو بواسطة دعم

(77) **المرجع السابق،** طنجة بتاريخ 1917.12.20 «لقد جعل التنظيم الداخلي للجنة منها أوليغارشية صغيرة حقيقية». انظر كذلك **المرجع السابق،** 778، طنجة بتاريخ 1923.9.20 ؛ تركيب الخونطا. **المرجع السابق،** 1923.10.17 رقم 312.

(78) **المرجع السابق،** ص. 111، طنجة بتاريخ 1921.6.21 من ممثل فرنسا إلى R. Poincaré.

(79) **المرجع السابق،** ص. 1243، الدار البيضاء بتاريخ 1924.5.2، رقم 78، تقرير سري رفعه زاكوري إلى مديرية الشؤون الشريفية حول «عادات التآمر لدى الجالية الإسرائيلية في طنجة... وهم أناس تتقاسمهم باستمرار تكتلات مختلفة» ؛ انظر كذلك حسن الغسال، **مرجع مذكور،** ص. 1ـ10، حيث يعترف بـ«انمحاء» مسلمي طنجة. انظر كذلك، أ. البدوري، **مرجع مذكور،** ص. 2ـ4 حول هيمنة العنصر اليهودي في الشرائح العليا للمجتمع الطنجي، وركون المسلمين للمهن الصغرى.

مالي متستر لفئة من دعاة «الجامعة الإسلامية»، التي كانت تنشّط الفرع المحلي لـ«الإتحاد المغاربي». كما شرعت منذ سنة 1912 في «حملة دعاية محمومة» لفرض هيمنة نفوذها في الأوساط اليهودية، وحاولت خلق «تجمعات إسبانية ـ عبرية»، ومنحت «نيشان (وسام) إيزابيلا الكاثوليكية» للعناصر التي أخلصت لقضيتها، ولوحت لهم بإمكانية تجنيسهم. وكانت «أسبنة» المجمَّع الديني اليهودي، الذي كان يعرف هيمنة فرنسية نسبية بالنظر إلى وزن حاييم بنشيمول ومساهمته في الأعمال الخيرية، من بين أحد أهدافها المباشرة[80].

استفادت هذه المرامي من الحالة الذهنية التي خلقتها لدى يهود طنجة، الإرادة المعلنة للإقامة العامة لـ«فرض احترام السلطة الشريفة» في المدينة «الدولية». وراجت الإشاعات بصدد إلغاء الحمايات غير القانونية، ومراجعة حالات التجنيس التي تمت بدون موافقة المخزن، التي سيترتب عنها الإلغاء من طرف واحد للإمتيازات القنصلية الألمانية والنمساوية ـ الهنغارية، ومتابعة من سبق له الإستفادة منها من بين اليهود، من طرف الإدارة المكلفة بممتلكات الألمان والنمساويين المصادَرة إثر اندلاع الحرب (1914)[81].

اعتبرت فرنسا نفسها أنها كانت بدورها مرغمة على «التضحية» بطنجة، وهو ما أدى إلى إذكاء عزيمتها على التصدي لكل من الإسبان والإنجليز. وحاول الإنجليز بدورهم دفع كل من المهدي المنبهي، وإسحاق أبنصور للحفاظ على صورتهما المتميزة والإبقاء على هذه المدينة في إطار الحياد (المنصوص عليه منذ 1904). لكن، حتى إذا كان تأثيرهم الراجح في الأوساط اليهودية يشكل ورقة هامة في التنافس مع القوى الأخرى، فإن الفرنسيين لم يظهروا أبدا أي استعداد لمنح «تنازلات» لليهود الطنجيين، لأن «حبهم لفرنسا» كان في نظرهم محط شك[82].

---

(80) AEP, CPC، طنجة بتاريخ 1912.6.21، رقم 52 من ممثل فرنسا إلى R. Poincaré.

(81) **المرجع السابق**، ص. 628، طنجة بتاريخ 1919.4.25، رقم 111، من Boissonas إلى Pichon؛ وكذلك **المرجع السابق**، باريس بتاريخ 1918.8.28 من مدير الشركة العامة إلى Pichon ؛ وكذلك **المرجع السابق**، الرباط 1922.8.25 من U. Blanc إلى المندوب.

(82) **المرجع السابق**، 778، الرباط بتاريخ 1922.8.29 U. Blanc يخبر وزارة الخارجية برفض طلبات الحماية المقدمة من طرف شركات فرنسية لفائدة ممثليها الإسرائيليين، وكذلك **المرجع السابق**، 1922.8.25، لإخبار المندوب بهذا الرفض.

أوصى الممثل الديبلوماسي الفرنسي وزارته بالفعل، لكي لا «تنخدع بمتانة شعور يهود طنجة» تجاه الأوربيين، وأضاف قائلا بأن هؤلاء اليهود «الذين يتميزون بتفردهم من وجهة نظر التنظيم الداخلي، يظلون انتهازيين بكيفية كلية، عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية. ومن المحتمل أن تفضيلهم لهذه القوة أو تلك، يتغير بسرعة إذا كان هذا التغيير يخدم مصلحتهم»[83].

حاول اليهود، كما كان عليه الأمر في الماضي، الإستفادة من التنافس القائم بين الأوربيين، فحاولوا استغلال معارضة فرنسا لكل تعزيز للوجود الإسباني على مشارف جبل طارق، ثم مالوا إلى تعزيز موقف إسبانيا عندما أفصحت عن نيتها في منح جنسيتها بكيفية تلقائية لكل «السفارديين». الأمر الذي دفعهم إلى الإنخراط سواء في الجمعية الإسبانية ـ العبرية (الجمعية الإسبانية ـ السفاردية لاحقا)، أو في المندوبية المحلية للعصبة الأفريقانية، وأكثروا من الإفصاح عن مظاهر الفخر الذي يثيره في أنفسهم أصلهم الإسباني[84].

كانت ضرورة «إعادة إرساء سيادة السلطان، وممارسة السلطة الشريفة بدون تحفظ أي كان، على رعاياه المسلمين واليهود بطنجة»، هي الحجة الرئيسية التي استعملتها الإقامة العامة لفرض رجوح كفة فرنسا، سواء بالنسبة للجماعة اليهودية أو بالنسبة لكل المدينة، التي وصفها أحد أعضاء لجنة إفريقيا الفرنسية بـ«الجرح الدولي»[85].

كان أحد الحلول التي تم تبنيها في هذا الصدد، يتمثل في أن تدمج في وضعية طنجة (التي تم إعادة التفاوض بشأنها بلندن سنة 1918، وتم تحديدها بواسطة اتفاقية وقعت بباريس يوم 18 دجنبر 1924) بعض المقتضيات التي يتم بواسطتها الحد من الطابع الدولي، ووضع حد لنظام الإمتيازات الممنوحة قديما للرعايا الأجانب ومحمييهم المغاربة، وتوسيع اختصاصات المندوب، ممثل السلطان، ومنحه سلطة تعيين رعايا مغاربة مسلمين ويهود بالجمعية التشريعية[86].

(83) **المرجع السابق**، 1243، طنجة بتاريخ 1917.12.20، رقم 294.
(84) **المرجع السابق**.
(85) R. Raynaud, «Le statut de Tanger», **AF-RC**, n° 12, dec, 1923, p. 656.
(86) **المرجع السابق**، ص. 656ـ74، النص الكامل للـ«معاهدة المتعلقة بتنظيم وضعية منطقة طنجة».

أولت الإقامة العامة عناية خاصة لإعادة تنظيم الخونطا. وكان هدفها هو وضع حد للهيمنة الكبرى التي كان يمارسها المجنسون أو المحميون الإسبان والإيطاليون والإنجليز[87]. وحاولت الإقامة العامة بمساعدة زاكوري، وتحت غطاء الإصلاحات التي كانت ترمي مبدئيا إلى دمقرطة تشكيل هذه اللجنة وتحديث طرق اشتغالها، تقليص استقلالها الذاتي، وإخراج أعضائها «الفرنسيين» أو الموالين لفرنسا من وضعيتهم الدونية تجاه إخوانهم في الدين «الأجانب»[88].

كانت وفاة مردوخي بنخيو فرصة سانحة في هذا الصدد، حاولت الإقامة العامة أن تستغلها لإضعاف «الأوليغارشية»، مع تجنب تكوين الِانطباع بأنها تتدخل في الشؤون الدينية للجماعة. وحاولت بالفعل الدفع بتعيين مرشح «ميال لفرنسا»، أو ناطق باللغة الفرنسية على الأقل، في منصب الحزان الأعظم. وكان من اللازم من هذا المنظور، أن يكون هذا المرشح قادرا على توفير دعم معنوي «للعناصر الليبرالية الشابة»، (ومعظمهم من خريجي مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية)، الذين شرعوا في التحرك للتخلص من نير «العائلات الكبرى»، وذلك حتى ولو كانت انتقاداتهم، كما قال «بواسوناس»، لا تجد «صدى لها بين عامة جمهور الجماعة». حسب وزير فرنسا، فإن «وضعية العائلات الماسكة لزمام السلطة قد تعززت بواسطة تحالف تم مؤخرا بين مجموعتين متنافستين، مما يجعل وضعيتها في منآى عن كل تهديد»[89].

تم الِاهتمام بكيفية مماثلة بتأطير المدرسة الحاخامية التي أسستها الجماعة. فعلى الرغم من أن الثقافة الفرنسية كانت في انتشار مضطرد، بفضل العمل الذي أنجزته الرابطة الإسرائيلية العالمية في المؤسسات التي كان يرتادها ما يربو عن الألف تلميذ من اليهود الناطقين بالإسبانية، فإن الإقامة العامة حرصت على إدراج اللغة الفرنسية

---

(87) AFP, CPC, 778، الرباط بتاريخ 1924.6.2، رقم 997، من U. Blanc إلى رئيس الوزراء بصدد تشكيلة المجمع الديني بطنجة (1921–1923). فمن بين 15 عضوا، كان أربعة منهم من المتجنسين أو المحميين الإسبان و4 من «الإيطاليين» و3 من «الفرنسيين» و2 من «الإنجليز» و«برتغالي» واحد و«أمريكي» واحد.

(88) **المرجع السابق**، 1243، الدار البيضاء، 1924.5.28، رقم 88، من زاكَوري إلى الإقامة العامة.

(89) **المرجع السابق**، طنجة 1917.2.10، رقم 23، من Boissonas إلى Briand. وكذلك باريس 1917.3.7، برقية من Briand إلى de Billy ممثل فرنسا بسالونيك «لا يجب أن يكون مرشحك لمنصب الحزان الأعظم لطنجة قد اكتسب الجنسية الفرنسية كما فعل 2000 أو 3000 من يهود سالونيك».

ضمن مواد هذه المدرسة، التي اعتبرتها بمثابة «مؤسسة» تمثل الِاتجاهات الرجعية، والمعادية لكل تأثير غير يهودي «وألحت على إسناد مراقبتها التربوية إلى مدير مدارس الرابطة الإسرائيلية في طنجة، «سماش» (Y.D. Semach)، اليهودي البلغاري المتجنس بالجنسية الفرنسية[90]، وهو في نفس الوقت مندوب هذه الجمعية بالمغرب.

أدى تأسيس «ندوة حاخامية» بمبادرة من يهودي طنجي هو عمران أوحَنيس، الذي أصبح «مواطنا إسبانيا بعد تجنيسه»، إلى دق ناقوس الخطر في الرباط بقوة أكثر من السابق[91]. ورأت الإقامة العامة ذلك التأسيس بمثابة مناورة جديدة من طرف «القوى الأجنبية، التي كانت تشجع النزعات الِاستقلالية لليهود تجاه المخزن»، وكذا من طرف الجماعة اليهودية نفسها، التي ظلت في مجملها «غير متحمسة بما فيه الكفاية» للنفوذ الفرنسي. وحاولت الإقامة العامة تبعا لذلك، التسرب لهذه «الندوة»، بإرسالها لتلاميذ من الداخل. لكن، بما أن هؤلاء لم يكونوا متمكنين من أية لغة أخرى سوى العربية، الأمر الذي قد يؤدي إلى «ابتلاعهم» من طرف تلاميذ أو معلمين ناطقين بالإسبانية، فإنها وجدت نفسها مضطرة للجوء مرة أخرى لخدمات «سماش». وكانت المهمة التي أُسندت إليه في هذا الباب، تتمثل في العمل على «توجيه هذه الندوة بكيفية غير ملحوظة» في اتجاه يكون قمينا بتحويلها إلى «بؤرة للنفوذ الفرنسي»[92].

ساهم مندوب الرابطة الإسرائيلية العالمية في تنفيذ هذه السياسة، رغم أنه كان على أتم المعرفة بالنزعة المحافظة لليوطي تجاه إخوانه في الدين، ورغم خيبة أمله في تجربة المدارس الفرنسية ــ اليهودية. وكانت المواضيع المتعلقة بـ«الدَّين الذي في عنق اليهود تجاه فرنسا التي اعترفت لهم، بعد الثورة الفرنسية، بحقوق مساوية للأعراق الأخرى» وحول واجبهم الذي يقتضي «عدم نسيان الأمس القريب، الذين كانوا فيه مجبرين على الإقامة في الملاح، ومرغمين على ارتداء الجبة والقبعة السوداوين، وملزمين بإفساح الطريق لمرور أي مسلم» تشكل جوهر خطبه[93].

(90) **المرجع السابق**، 1917.12.20، من Boissonas إلى وزارة الخارجية.

(91) **المرجع السابق**، 1243، طنجة 1924.4.4، رقم 93، من Gracy القائم بالأعمال إلى وزارة الخارجية حول موضوع تخصيص مقر من طرف الخونطة لهذه «الندوة» والِاكتتاب الذي شرعت فيه لتكوين صندوق احتياط لهذه الندوة.

(92) **المرجع السابق**، الرباط 1924.5.26، رقم 948 من U. Blanc إلى وزارة الخارجية.

(93) **المرجع السابق**، طنجة 1925.9.3، من Gracy إلى وزارة الخارجية يشيد فيه بـ«السيد والسيدة سماش الذين فعلوا الشيء الكثير من أجل انتشار لغتنا وأفكارنا في الأوساط اليهودية».

لم يكن من شأن أقوال من هذا القبيل أن تخفف من تأجج الكراهية تجاه الإقامة العامة. وساهم في احتداد هذا العداء، الجهد الذي بذلته الإقامة بصفة خاصة من أجل جعل وضعية الخونطا مماثلة لوضعية الجماعات اليهودية في المنطقة الفرنسية، والدور الذي لعبته في إدماج بنود في معاهدة 1923، تقضي بإلغاء الامتيازات الدينية في منطقة طنجة، ومراجعة لوائح المغاربة المحميين أو المتجنسين (الفصل 13)، وإعادة فحص وثائق «استغلال أملاك الحبوس وأملاك الدولة» (الفصل 15)، وإقرار مبدأ عدم إمكانية تفويت أراضي الجيش (الفصل 16)[94].

وعلى الرغم من أن المعاهدة نصت على أن المحميين، سواء المسلمين أو اليهود الذين لهم الحق في هذه الصفة، سيبقون طيلة حياتهم خاضعين في مقاضاتهم للمحاكم المختلطة، فإن اليهود لم يتقبلوا كون أبنائهم «سيسقطون من جديد ضمن المجموعة الأهلية»، ويصبحون خاضعين من جديد لسلطة الباشا[95].

وقف يهود طنجة ضد مستقبل من هذا القبيل، يهددهم بـ«التدهور الأخلاقي». وأشاروا إلى أنهم يفضلون نفي أنفسهم إلى أمريكا أو أية جهة أخرى، على أن يستسلموا لحشرهم في هذه الوضعية «الدونية». ولم يكتف «سماش» في هذا الصدد بتأييد احتجاجاتهم، بل استخدمها بالفعل من أجل المطالبة بتوسيع الامتياز الذي كان قد منح لهم بكيفية انتقالية، ليشمل كل إخوانهم في الدين الطنجيين الخاضعين للقانون العمومي ـ واستلهموا باستمرار، في الكلمات التي ألقاها هو شخصيا، بالإضافة إلى عدد هام من قدماء مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية مكسب المساواة التي اعترفت الثورة الفرنسية به لليهود مع «الأعراق الأخرى». وتحت طائلة خطر احتداد الأحكام القبلية، والتعارضات بين اليهود والمسلمين، اعتبر المتدخلون مع ذلك بأن مبدأ من هذا القبيل، لا ينطبق على «العرب» نظرا «لتأخرهم» وتمسكهم بتقاليدهم[96].

---

(94) **المرجع السابق**، 778، طنجة 17-10-1923، من الممثل الديبلوماسي إلى وزارة الخارجية.

(95) الفصل 29 من المعاهدة.

(96) **Paix et Droit**، عدد 3، مارس 1924 ؛ انظر كذلك AEP, CPC, 1243، طنجة 1923.5.20، رقم D326، من Gracy إلى U. Blanc «إن غالبية يهود طنجة متجنسين بكيفية غير قانونية في الأغلب أو محميين، وهم ينفلتون بهذه الكيفية منذ مدة طويلة من قبضة المخزن، الأمر الذي يجعلهم يتخوفون من إعادة إقرار نظام سيجعلهم بدون شك من جديد تحت سلطته».

لم يكن من شأن حجج من هذا القبيل، أن تثير ردود فعل خاصة في أوساط السكان المسلمين، الذين كانوا متعودين، أكثر من مسلمي المراسي الأخرى على العلاقات الخاصة التي كانت تربط بين اليهود والبعثات الدبلوماسية، وبالإمتيازات التي جنوها. وقد اهتم المسلمون بالنشاط الصهيوني لبعض اليهود أكثر من اكتراثهم بجدالهم مع الإقامة العامة[97].

تمكنت «العائلات الكبرى» اليهودية من المحافظة في الواقع على هيمنتها داخل الجماعة وفي المدينة ككل. وسمح تضامن أصحاب الثروات التي راكموها قبل 1912 بتغذية صناديق المؤسسات الخيرية بالهبات، وزادوا فيها بكيفية كبيرة، مستفيدين في ذلك من ظروف الحرب العالمية الأولى، وبارتفاع الأسعار الذي أدى على العكس من ذلك بعامة إخوانهم في الدين من العمال والحمالين إلى التردي في «وضعية بؤس حقيقي»، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن عمل في منطقة الحماية الفرنسية. وتمكنت هذه العائلات تبعا لذلك في الإستمرار في إحكام قبضتها على جماعتهم.

كان نجاحها الساحق في انتخابات المجامع الدينية لسنة 1924، كما قال «إيربان بلان»، بالإستناد إلى مذكرات مصلحة الإستعلامات الفرنسية بطنجة، قد تم «بفضل المبالغ المالية... الهامة التي وزعوها على المصوتين، وخاصة المعوزين منهم، وعلى رؤساء المؤسسات الدينية»، الذين هددوهم «بإلغاء كل أنواع الدعم» في حالة تصويتهم على اللوائح المنافسة، وكان ذلك بمثابة أحد المؤشرات الأكثر وضوحا على قدرتهم على إحباط المخططات التي كانت تهدف إلى إقصائهم من الخونطا أو الحد من هيمنتهم عليها على الأقل[98].

(97) **المرجع السابق**، Palestine، 10، طنجة 1920.6.14، رقم 176، من R. Maigret، مسير الوكالة الدبلوماسية إلى Millerand «قامت تجمعات إسرائيلية محلية بالإحتفال يوم 13 يونيو في بيعة بطنجة بقرارات مؤتمر سان ريمو حول فلسطين. وقد حضر القائم بالأعمال البريطاني في هذا الإحتفال كمدعو، وذلك حسب تعليمات لندن وطلبوا منه ترؤس هذا الإحتفال». انظر **المرجع السابق**، 778، طنجة 1922.10.19، رقم 457 «اجتمعت مجموعة صهيونية صغيرة للإحتفال بالمصادقة من طرف عصبة الأمم على الإنتداب في فلسطين. وقد ضم الإجتماع 300 فرد من بينهم الحاخام الأكبر ورئيس المجمع الديني. وتم الإحتفال في بيعة حيث تناول الكلمة خطيبان روسيان وخطيبان مغربيان وهنأوا أنفسهم بالفرنسية والإسبانية بإنشاء موطن... وتمت قراءة تراتيل وإنشاد النشيد الصهيوني».

(98) جريدة **A.B.C**، 1924.4.28 «انتصار المرشحين الإسبان» وكذلك **El Eco de Tetuan** بتاريخ 1924.5.2؛ انظر كذلك AEP, CPC, 778، الرباط بتاريخ 1924.6.2، رقم 997، من U. Blan إلى رئيس الوزراء يتضمن لائحة أعضاء الخونطا الجديدة.

أخذت سلطات الإقامة العامة على حين غرة، عندما علمت بنجاح مرشحين لم يكن أي منهم من بين المرشحين الفرنسيين. وكانت العناصر المتعاطفة مع فرنسا لا تكف على التأكيد مع ذلك بأن دعاية الرابطة الإسرائيلية العالمية لا تمارس إلا تأثيرا لا يستحق الذكر، وبأن انخراط إخوانهم في الدين في هذه المؤسسة كان انخراطا شكليا، يسعى قبل كل شيء إلى إحباط التجاوزات ذات الطبيعة المعادية للسامية الصادرة عن بعض الموظفين الإسبان. وبما أن الأمر كان يحتاج إلى كبش ضحية، فإن الشخص المناسب كان هو المندوب الدبلوماسي لفرنسا نظرا «لقلة نباهته، بل ولعدم كفاءته»[99].

جعلت الهيمنة على المجامع الدينية لهذه «العائلات» أعضاءها بمثابة المحاورين الوحيدين تقريبا للمندوب وللمثلين الدبلوماسيين، وتعززت وضعيتهم بالوزن الذي عرفوا كيف يكتسبونه داخل المجلس الدولي التشريعي[100].

لكن، حتى إذا كانت تمثيلية اليهود تقتصر مبدئيا على ثلاثة أعضاء يختارهم المندوب ضمن لائحة تضم أسماء تسعة رعايا مغاربة منتخبين من طرف إخوانهم في الدين، طبقا لتوصيات الإقامة العامة، التي كانت حريصة على منع انتخاب «عناصر مناوئة للنفوذ الفرنسي»، فإنه لم يكن بإمكان هذه «الأوليغارشية» (حسب بواسوناس) أن تعمل على انتخاب «صنائعها» فقط بل وأن تتحكم كذلك في توجيه التصويت لخدمة مصالحها، بفضل علاقات القرابة أو العمل مع مندوبي الجاليات الإنجليزية والهولندية والإيطالية في طنجة، الذين لم يكونوا في واقع الأمر سوى يهود مغاربة متجنسين[101].

كان الإستقلال الذاتي الذي تمكن اليهود من المحافظة عليه على مستوى الخونطا، والتوجيه الذي استطاعوا فرضه على المجلس، بمثابة تجليات لنجاح مقاومتهم للمحاولات التي قامت بها الإقامة العامة لإخضاع طنجة لسلطة المخزن، أي لسلطتها الخاصة. ولم تكن الرهانات بالنسبة «للأوليغارشية» بصفة خاصة تقتصر فقط على

(99) **المرجع السابق**، Palestine، ص. 8، الرباط 1924.6.3 من U. Blanc إلى رئيس الوزراء. انظر كذلك **المرجع السابق**، 1919.12.15 من De Carbonnel إلى Pichon.

(100) الفصل 32 من القانون : تركيب المجلس.

(101) AEP, CPC, Palestine, 28، الرباط 1929.6.3 من U. Blanc إلى وزارة الخارجية.

الحفاظ على وضعية قانونية ذات امتياز، وما يقابلها من مكانة اجتماعية ولكنها كانت تدور بالأساس حول المحافظة على مصالحها الإقتصادية والتجارية[102].

لكن، إذا كان الإحتفاظ على الوضعية الدولية للمدينة قد سهل ممارسة الحريات الفردية، التي كانت مرفوضة بالنسبة «لأهالي» المنطقة الفرنسية بصفة خاصة، فإن هذه الوضعية قد أثرت كذلك بقوة على تطور العلاقات بين المسلمين واليهود، سواء داخل طنجة نفسها أو في بقية أرجاء البلاد، باعتبار أن هذه المدينة قد أصبحت تمثل ما يشبه «رأس الجسر» بالنسبة للحركة الصهيونية وفي نفس الآن، كمحطة للإيديولوجيا الداعية إلى وحدة الأمة الإسلامية والقومية العربية[103].

---

(102) W. Harris, **France, Spain and The Rif**, London, 1927, p. 262.

(103) يمكن اعتبار النصين المجاورين لعنوان الأسبوعية الصهيونية بمثابة معطى رمزي. **La liberté**/ الحرية الصادرة بطنجة «**La Liberté**... تقرأ وتناقش في جميع أسواق المغرب. وبواسطتها تدخل الأخبار إ[illegible] الأوساط الأهلية. إعهدوا بدعايتكم وإشهاركم لـ**La Liberté**، وهو الجريدة الفرنسية واليهودية العر[illegible] الوحيدة في المغرب. وبذلك ستعرفون بأنفسكم في المدن والبوادي».

الفصل الثالث

محاولات هيكلة الحركة الصهيونية بالمغرب والأصداء الأولى لـ«أحداث فلسطين» (1917-1929)

كانت قدسيَّة مدينة القدس، والهالة التي تحيط بالحاخامات الذين يفدون منها للقيام بجولات لجمع التبرعات، وسفريات الحج التي كان المسلمون واليهود يقومون بها لتلك المدينة، واستقرار البعض منهم بها لتمضية «ما تبقى من العمر» بمثابة عوامل «التحام» تأسست عليها تقاليد التعايش بين الجماعتين الدينيتين بالمغرب.

لكن أطماع البريطانيين في الشرق الأوسط، والمشروع الصهيوني الرامي إلى خلق دولة يهودية، ومقاومة عرب فلسطين لاغتصاب وطنهم، والطابع الديني الذي أضفاه المفتي الحاج أمين الحسيني على برنامجه السياسي كل ذلك حول تدريجيا ذلك «الرأسمال الروحي المشترك» إلى مصدر خلاف وصدام، وهي عوامل ساهمت مجتمعة على الأمد البعيد في بلورة المواقف المتضاربة الخاصة بكل من المسلمين واليهود المغاربة.

وساهم ركود وضعية جماهير الملاحات، والطابع الوهمي الواضح لبرنامج الإندماجيين من جهة، وخيبة أمل الشباب اليهودي من جهة أخرى في تجذر الدعاية الصهيونية. فالجماعات النشيطة التي كانت تعمل في إطار شبكة من الخلايا المتميزة بدينامية عالية، أو العاملة على استغلال قصور سلطات الحماية، طرحت مسألة «إعادة بناء وطن قومي يهودي بفلسطين» بديلاً وحيداً ووسيلة مثلى لكل الآلام التي عانت منها الجماعات اليهودية ووسيلةً مُثلى لتحقيق «الحلم التوراتي».

I – النشاط الصهيوني في المغرب (1917–1929)

1 – الإنطلاقة الأولى للنشطاء ذوي الأصل الإشكينازي :

استفادت الدفعة الأولى التي حظيت بها الحركة الصهيونية بالمغرب، والتي كان من ورائها وعد بلفور، من جو الإستعداد المسبق الذي ولّده التحول البطيء خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر لنمط العلاقات التي كانت الجماعات اليهودية بالمغرب تحافظ عليها تجاه فلسطين، وهو أمر تيسر بفعل التأثير المزدوج للأهمية القصوى التي كان موزيس مونتيفيوري (Moses Montefiore) يوليها لتحسين ظروف عيش إخوانه في الدين بالقدس، وللدعاية التي شهدتها كل من مدن تطوان وطنجة والصويرة، منذ نهاية الحرب الإسبانية – المغربية (1860). وقد كانت هذه الدعاية تدور حول «إعادة شراء أرض بفلسطين» من لدن آل روتشيلد، ونيتهم في العمل على مدى قد يطول أو يقصر على «إحياء دولة يهودية» بدعم من إنجلترا[1].

كانت هنالك خلايا صهيونية سرية قد تأسست بالفعل غداة مؤتمر «بال» (1897) بكل من الصويرة وتطوان، وذلك بإيعاز من عناصر كانت على اتصال بيهود أوربا الشرقية، أو كانت هي نفسها ذات أصول روسية. وكان أعضاؤها الأساسيون من بين اليهود الذين كانوا يخلطون بكيفية لا شعورية أو عن قصد، بين البرنامج السياسي لتيودور هرتزل، وبين الحركة المهدوية. وكانوا يجدون في هذا البرنامج حلا بديلا للصعوبات الإقتصادية – الإجتماعية التي كانت جماعاتهم تجتازها، وللامبالاة المتزايدة لإخوانهم في الدين الميسورين تجاه السواد الأعظم من جماهير الأهالي.

كانت فكرة «إعادة بناء وطن قومي بأرض إسرائيل» (Eretz Israël) تبدو لهم بمثابة الوسيلة المنطوية على أكبر هامش من الأمان لـ«العودة إلى التقاليد اليهودية الخالصة» التي كانوا يرون أنها قد ابتعدت عن صفائها الأصلي بالملاحات، بسبب الممارسات المبتدَعَة المرتبطة بتأثير المحيط الإسلامي، وأنها مهددة أكثر من أي وقت مضى بالإبتعاد عن الدين اليهودي بتأثير من القيم التي أخذ التعليم العصري في نشرها[2].

(1) H. Hischberg, op. cit., p. 307.

(2) M. Laskier, op. cit., pp. 202-203.

تأسست كذلك بعض المجموعات الصهيونية الصغيرة بكل من فاس ومكناس وصفرو وغداة انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906)، وكان من ورائها بعض الحاخامات والتجار وبعض قدماء تلاميذ الرابطة الإسرائيلية العالمية، وهو أمر يكتسي دلالة خاصة. وقد أدى النزوع إلى حرمان الشركات الأجنبية اليهود من لعب دور الوساطة التقليدي الذي كانوا يتميزون به، وتكاثر المؤشرات على قرب استحواذ فرنسا على المغرب، واتساع رقعة الاضطرابات، إلى تسهيل الاستجابة لنداءاتهم الداعية لـ«الصعود» إلى فلسطين، حيث لم يعد الأمر يتعلق بمجرد القيام بمناسك الحج أو بقضاء ما تبقى من العمر «على أرض الأسلاف المقدسة التي لا تتفسخ الأجساد فيها أبد الدهر»، وإنما بتأسيس دولة يفترض فيها أن تصبح إطاراً لـ«انبعاث الشعب اليهودي ووضع نهاية للتيه والمنفى (الجالوت)»[3].

ازدادت قابلية استجابة جماعات المنطقة الفرنسية للدعاية الصهيونية بعد سنة 1912، بفضل التأثيرات المتلازمة للصدمة التي ولدها عنف الانتفاض الذي طبع نهاية استقلال المغرب، والأضرار المادية والبشرية التي تعرض لها ملاح فاس، وللصعوبات الاقتصادية، وكذا لمعارضة الإقامة العامة لأي تعديل للوضع القانوني لليهود[4].

وفي المنطقة الخليفية وطنجة، استفادت الدعاية الصهيونية من مظاهر الميل للسفارديين التي كانت تظهرها الحكومة الإسبانية، وللنفوذ الذي تتمتع به بعض الشخصيات اليهودية في مدريد من أمثال الدكتور أبراهام يهود (Abraham Yehudz) أو الصيرفي إنياسيو باوير (Ignacio Bawer). وقد تميزت الحركة الصهيونية في المنطقة الشمالية بالدينامية التي أبان عنها منشطو التجمع الصهيوني بتطوان، وخاصة منهم الدكتور البولوني بارلياوسكي (Barliawsky)، والروسي ليون جالفون (L. Jaflon) الذي سيصبح حاخاما أكبر لهذه المدينة، وكان هذا الأخير من يهود فلسطين، استقر بالدار البيضاء، وزار مدينة تطوان سنة 1921 لـ«يحمل إليها رسالة النهضة الوطنية اليهودية، وكان يتحدث بطلاقة باللغات العبرية والعربية والفرنسية والإسبانية، كما كان صهيونيا مناضلا، بفضله اخترقت الحركة الصهيونية المغرب منذ ذلك الوقت المبكر»[5].

(3) N. Slousch, «La colonie des Maghabim», **op. cit.**, p. 257.

(4) Cf, P. Marty, «Les institutions israélites», **op. cit.**, p. 325.

(5) A. Bension, «Les Juifs de Tétouan», **A.I.**, 10.8.1928.

كانت الظروف مواتية أكثر بمدينة طنجة، إذ علاوة على أنها كانت تتمتع بهامش أكبر من الحرية، فقد كانت تصدر بها أسبوعيات صهيونية نذكر من بينها La Liberté و Renacimiento de Israel التي كان يشرف على تحريرها الإسباني ـ البولوني Anshel Perl الملقب بالحاخام أوشر، كما كان المبعوثون الوافدون على هذه المدينة من كل الآفاق يجدون فيها كل التسهيلات، حيث يتم تأمين استقبالهم بعين المكان، وتنظيم جولاتهم بالمنطقتين الإسبانية والفرنسية من لدن رئيس اللجنة الصهيونية المحلية (التي تم تأسيسها سنة 1919) Zeivig Spinacoff، وهو مهاجر روسي استقر بطنجة منذ سنة 1893، وكان يقوم بمهام الطبيب الرئيسي للمستشفى الفرنسي[6].

كان إسراع بعض إخوانهم في الدين لتلبية نداءاتهم التي كانت تحثهم على التوجه للإستقرار في «الوطن القومي» واحدا من بين المؤشرات الأكثر تجسيدا للنجاحات الأولى التي أحرزوها[7]. وعندما وصلهم نبأ دخول جنود الجنرال الإنجليزي ألنبي «Allenby» إلى القدس، وهو أمر قام قنصل إنجلترا بعرض فلم عنه بمدينة تطوان، استقر رأي بعض العائلات، التي قال عنها ي. زاكوري إنها «كانت في غالبيتها عائلات متدينة، متطيرة، وتملك بعض الموارد المالية»، خاصة في فاس وصفرو والدار البيضاء ومراكش، على الهجرة النهائية لفلسطين[8].

كان عزمهم قد استقر على الهجرة بكيفية راسخة إلى درجة لم يبالوا معها بالصعوبات الخطيرة التي كانت تتحدث عنها الرسائل الملحة لإخوانهم في الدين، أعضاء الجالية المغربية الذين كانوا قد استقروا منذ زمن طويل في القدس وطبرية. فهؤلاء كانوا يصفون بالفعل مبلغ عوزهم وضيقهم، واستمرار القحط والمجاعة والمقاومة

---

(6) C.C. Aronsfeld, **op. cit.**, pp. 35-37 ; M. Laskier, **op. cit.**, p. 205 ; **La Liberté/El Horria**, n° des 4ème trimestre 1922 et premier trimestre 1923.

(7) بصدد نشاط الحركة الصهيونية في طنجة، راجع بصفة خاصة العدد الأخير من سنة 1922 لمجلة **La Liberté**.

(8) AEP, CPC, 628, Tetouan 25.11.1918, V. Monge à Boissonas ; **Ibid.**, Palestine, 10, Casablanca 6.9.1919, Y. Zagouri au G. Lyantey ; D. Bensimon, «Les débuts du mouvement sioniste au Maroc», **Michael**, V, Tel Aviv, 1978, pp. 32-33.

التي واصل الأتراك إبداءها في وجه تقدم الإنجليز، وكانوا يسعون عن طريق تلك الرسائل إلى استدرار كرم جماعاتهم الأصلية[9].

2 ـ الإقامة العامة بين متطلبات «السياسة الأهلية» وضغوط «باريس» :

حاولت سلطات الحماية التي كان يشغلها أمر وقف تيار كانت تخشى من تبعاته على سياستها الأهلية، تنظيم دعاية مضادة. فقد كان الأمر يتعلق، كما يقول ليوطي، «بمنع هجرة اليهود نحو (أرض الميعاد)، التي قد يتعرضون فيها للشقاء والتقتيل» وطولب المرشحون لمغادرة المغرب بدفع كفالات مرتفعة نسبيا لتسديد «المصاريف المحتملة التي يتطلبها أمر إعادتهم لوطنهم من طرف قنصل فرنسا بالقدس»، غير أن تلك الإجراءات كانت عديمة الجدوى.

قدم رؤساء لجان الجماعات عونهم لسلطات الإقامة، فاتهموا بسرعة من لدن منشطي المجموعات الصهيونية بأنهم لم يكونوا يسعون إلا لـ«الحفاظ على أجرتهم الشهرية» أو «الفوز بوسام ما» وبأنهم يشاركون في سياسة تهدف إلى إرغام إخوانهم في الدين على «الِاستمرار في العيش رغما عنهم، في بلاد الجالوت [المنفى]»[10].

إتخذت الإقامة العامة مبادرات تهدف حتى إلى عرقلة إرسال التبرعات لمعوزي فلسطين من اليهود، وكان هدفها من وراء ذلك هو تعقيد مأمورية الإنجليز في ذلك البلد، ومنع منشطي الحركة الصهيونية في المغرب نفسه من «الِاستفادة» من ذلك التقليد، واستغلال تقوى إخوانهم في الدين لتحقيق أهداف سياسية.

كان أولئك النشطاء ينقلون بالفعل إلى ساكنة الملاحات، نداءات السلطة التنفيذية الصهيونية بلندن، التي تحضهم على المشاركة في بناء «وطن قومي»، وكانوا يقومون بذلك بعد ترجمة تلك النداءات إلى اللهجة اليهودية المغربية، وبعد تكييفها بصفة خاصة، بواسطة انتقاء المصطلحات المناسبة الملائمة، مع عقلية الأوساط التي لم تستأنس بعد بالبعد السياسي للصهيونية، لكنهم كانوا يحجمون لأسباب دعائية، عن إخبار المرشحين للهجرة بالصعوبات الِاقتصادية التي كانت تجتازها فلسطين،

(9) Palestine, AEP, CPC، 10، باريس بتاريخ 1918.8.24، من وزير الشؤون الخارجية إلى المندوب السامي لفرنسا في سوريا وفلسطين جورج بيكو (G. Picot).

(10) **المرجع السابق**، ص. 16، الرباط، بتاريخ 1921.12.27، رقم 1867، من ليوطي إلى وزارة الخارجية. فاس بتاريخ 1920.9.24، من ج.هـ. ليفي إلى المنظمة الصهيونية العالمية.

وكذا بتوصيات اللجنة التنفيذية لهم بعدم الرحيل إلا إذا كانوا «مزودين بموارد مالية شخصية، تمكنهم من تأمين الاكتفاء الذاتي لردح من الزمن على الأقل، بعد وصولهم إلى مقصدهم»[11].

كان رؤساء التجمعات الصهيونية يساهمون على هذا النحو في الإبقاء، لدى مستوى الجمهور العريض على الأقل، على نوع من الخلط بين الطبيعة الدينية للصدقات والهبات التقليدية لجماعات «الأرض المقدسة» والمساهمة في الشيكل (Chekl)، وكان شراء سندات «الشركة العقارية Macaben Land Co. Ltd» يقدم علاوة على ذلك حتى للسلطات كتعبير عن رغبة المساهمين فقط في ضمان مكان «بالجنة»[12].

كان إخضاع أنصار الحركة الصهيونية لمراقبة صارمة يفرض نفسه كضرورة ملحة في نظر الإقامة العامة، خاصة وأن هيآتهم المسيرة كانت تحظى بتعاطف فاعل داخل الطبقة السياسية بالعاصمة الفرنسية. وهكذا أسندت الرئاسة الشرفية لجمعية لـ«جمعية فرنسا ـ فلسطين : اللجنة الفرنسية لأصدقاء الصهيونية» إلى كل من رايمون بوانكاري، وبول بان لوفي (Paul Panlevé) وإدوارد هيريو (Edouard Herriot) ولويس بارتو (L. Barthou) وأرستيد برياند (Aristide Briand) وJules Cambon ويتعلق الأمر بمجموعة من الرؤساء والوزراء السابقين، ومشاهير رجال السياسة الفرنسيين، كما وُضعت هذه الجمعية تحت الرعاية السامية لـ Gaston Doumergue، الذي سيصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية سنة 1924، وضمت من بين أعضاء مكتبها المديري ليون بلوم الذي سيصبح فيما بعد رئيسا لحكومة الجبهة الشعبية، وأحد المحامين من أصل مغربي هو فردناند كوركوس. وعلى هذا النحو، كان رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية «ستيفان بيشون (Stephan Pichon)» يقيم علاقات ودية مع رئيس السلطة التنفيذية الصهيونية «Nahum Sokolov» وقد هنأه على «إخلاصه وتفانيه في متابعة تحقيق متمنيات إخوانه في الدين» وكان الوزير السابق

---

(11) Bensimon, op. cit., pp. 30-31.

(12) **المرجع السابق**، ص. 35، لندن بتاريخ 1920.12.14 من اللجنة التنفيذية الصهيونية إلى المجموعة الصهيونية بفاس وصفرو.

Jean Cruppi، يدعو من جانبه «فرنسا، وخاصة فرنسا الإسرائيلية إلى أن تكون فاعلة ونشيطة في الوطن القومي اليهودي»(13).

كان ليوطي يتوجس خيفة من التهديدات التي أخذ التوجه الموالي للصهيونية لـ«تكتل اليسار» يمارسها ابتداء من سنة 1924 على «السياسة الإسلامية لفرنسا»، وذلك على غرار نظيره في سوريا الجنرال Weygand الذي كان يكن عداء راسخا لما كان يسميه بـ«الأمبريالية الصهيونية»، وسفير فرنسا بلندن Paul Cambon، الذي كان يحذر حكومته من خطر «الولاء المزدوج للمواطنين اليهود»(14).

تجلت معارضة ليوطي لمشاركة اليهود المغاربة في بناء «الوطن القومي» منذ سنة 1918، كما أفصح منذ ذلك التاريخ عن نفوره من مساهمة بعض الوزراء ـ الذين كانوا مع ذلك على معرفة جيدة بالشؤون المغربية ـ في إنجاح ذلك المشروع. وكان ليوطي قد أفشل في نفس تلك الحقبة مشروع التجنيد بالمغرب لعناصر «لفيف يهودي»(15)، وهو مشروع كان قد قدّم «لبيشون (Pichon)» من طرف جورج بيكو (Georges Picot)، أول مندوب سام لفرنسا بسوريا وفلسطين، وموقّع الإتفاق السري الخاص باقتسام أشلاء الإمبراطورية العثمانية، وهو اتفاق يحمل بالإضافة لاسمه، إسمي زميليه البريطاني «سيكس (Sykes)» والروسي «سوزنوف (Souznov)».

كان ليوطي يرى ضرورة تجنب «التعليقات غير الملائمة التي من شأن تشكيل وحدة عسكرية صغيرة يتم تجنيدها من بين العناصر الداخلية للسكان الإسرائيليين»(16) أن يثيرها، في الوقت الذي كانت فيه الدعاية الألمانية مستمرة في

---

(13) Palestine, AEP, CPC، 12، 17، باريس بتاريخ 1918.2.14 و1919.1.4، رسائل متبادلة بين بيشون وموكولوف.

(14) **المرجع السابق**، 28، حلب بتاريخ 1924.7.8 رقم 483KD من الجنرال ڤيكان (Gl. Weygand) إلى وزير الشؤون الخارجية «يطالب بعض الصهاينة الآن بضم جميع المناطق التي يسكنها يهود إلى فلسطين، وتضم الخريطة التي نشروها سنة 1917 صور وصيدا وجنوب لبنان».

(15) F. Corcos, **Le sionisme au travail, op. cit.**, p. 67.

(16) AEP, CPC، 778، باريس بتاريخ 1918.10.19 من س. بيشون إلى ليوطي «تشكلت وحدات (عسكرية يهودية) بمساعدة إنجلترا وأمريكا. إن امتناعا في هذا المجال سيدفع الإسرائيليين إلى الظن أننا نكن العداء لمطالبهم، ومن شأن ذلك أن يشكل في المستقبل عائقا في وجه نفوذنا في فلسطين... هل يمكن في نظركم حث بعض اليهود بالمغرب على الإنخراط [في صفوف هذه الوحدات] دون إثارة [الإنتقادات لدى السكان المسلمين ؟»].

استغلال شعار «فرنسا المنهكة»، وكان يدعو حكومته بذلك إلى إعادة التفكير في استراتيجية فرنسا في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط بكاملها[17]. ويشرح المقيم العام وجهة نظره بهذا الصدد قائلا : «إذا ما نحن فكرنا في المشكل الذي يطرحه سقوط الإمبراطورية التركية في شموليته، فسنجد أن الأمر مناسب لاعتبار مكة بمثابة قطب للإسلام، والقدس بمثابة قطب لليهودية وهو أمر سينتج عنه إذا ما نحن أغفلناه، افتتانا وانجذاباً للشرق، يمكن أن يكون مضرا بمصالحنا في إفريقيا (...) فالوقت يبدو لي إذن في خاتمة المطاف غير مناسب تماما لشد وثاق العرى التي تربط المغرب بالمشرق، ولخلق تطرف إسلامي أو إسرائيلي»[18].

كان ليوطي يرى أن من شأن الدعاية الصهيونية، و«نظرياتها التي تلح على الخصوصية» بالمغرب، ضمن سياق مطبوع بالحرب، والأرباح التي يجنيها التجار اليهود بسبب ارتفاع الأسعار، و«الحسد» الذي أحدثه ذلك في صفوف بقية السكان أن تعجل بحدوث ردود أفعال «عناصر عرقية ودينية أخرى» ضد اليهود وأن «تفسد الِانسجام الذي ساد لحد الآن» بين مختلف مكونات السكان[19].

كان بعض رؤساء المناطق أو الدوائر يشاطرونه الرأي مشاطرة تامة ؛ ولم يكونوا يترددون في التعبير مباشرة عن شكوكهم مباشرة فيما عسى أن تجنيه فرنسا من فائدة من وراء «سماحها للتطرف اليهودي، وهو أسوأ أنواع التطرف، بالِاستقرار بالقرب من قبر السيد المسيح، والحكم بتدمير مسجد عمر ليشيَّد على أنقاضه هيكل سليمان في مكانه الأصلي»[20].

كان المقيم العام يرى أن أصداء المواجهات بين اليهود والمسلمين في فلسطين، والحث على تعبئة «كل المؤمنين ضد الخطر الصهيوني» و«عد بلفور المشؤوم» يمكن

(17) المرجع السابق، باريس بتاريخ 1918.10.19.

(18) المرجع السابق، الرباط، بتاريخ 1918.11.4، مذكرة الكولونيل بيريو (Berriau).

(19) H. Gaillard, «Le sionisme et la question juive dans l'Afrique du Nord», **AF-RC**, janv, fév., mars, 1918, p. 7.

(20) **المرجع نفسه**، Palestine، 11، الرباط بتاريخ 1919.9.17، من ليوطي إلى وزارة الخارجية ؛ انظر : **المرجع السابق**، ص. 614، تطوان بتاريخ 1921.12.7، من V. Monge إلى ليوطي، «إن التضامن الإسلامي حي بتطوان، إلى درجة أنني رأيت ببالغ الِاندهاش، أعيانا متعلمين يهتمون بشدة بالِاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع مصطفى كمال».

أن تؤدي داخل منطقة الحماية إلى حدوث هزات مماثلة لتلك التي عرفتها البلاد سنة 1912[21].

كانت نخبة المدينة القديمة بفاس تتابع عن كثب ما ينشر بالجرائد التي تصل من مصر، التي استقرت بها جالية مغربية مهمة، حيث كانت جمعية الإتحاد المغاربي قد تعهدت سنة 1912 «بأن تجعل فرنسا تؤدي ثمن غزوها للمغرب غاليا» وكانت تلك الجرائد تدعو المسلمين والعرب بالفعل إلى القيام برد فعل ضد «ادعاءات الصهاينة بإحياء مملكة اختفت منذ ما يناهز ألفي سنة».

هكذا نجد أن رشيد رضا (1865-1935) صاحب جريدة «المنار» الذي يعتبر أحد الوجوه البارزة التي دشنت ميلاد السلفية الراديكالية، وواحدا من بين أوائل المصلحين الذي نبه إلى المسلمين غداة مؤتمر بال (1897) لمواجهة «الخطر الصهيوني» كان يدعو قراءه إلى التفكير في مثال اليهود، فالمسلمون مطالبون في نظره باستلهام البراعة وتلاحم القوة الإقتصادية التي تمكّن اليهود بفضلها من فرض أنفسهم على العالم. وكان يحثهم بالمناسبة نفسها على منع الصهاينة من «أن يصبحوا سادة فلسطين، وأن يعملوا على تحويل الملاكين إلى مجرد أجراء» وكان يحذر من أن عجز المسلمين والعرب عن إبعاد هذا الخطر، يمكن أن يقودهم إلى «حالة من الدناءة والحقارة أسوأ من تلك التي يوجد عليها اليهود»[22].

كان بعض المسلمين المغاربة القاطنين بالقدس في مساكن وقفية مجاورة لحائط المبكى يبعثون بنداءات مباشرة كانت تصل إلى تطوان وطنجة، تدعو إلى التضامن الإسلامي. وكانوا يناشدون مسلمي «مراكش بضم مجهوداتهم لمجهودات إخوانهم في الدين بمصر والحجاز وبقية أنحاء المغرب العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والهند وجزيرة جاوا» وبمساندة النضال الذي كان يقوم به القائمون على المسجد الأقصى وقبة الصخرة، مسرى النبي ﷺ وثالث الحرمين الشريفين» ضد الصهاينة الذين كانوا يسعون إلى أن تتحول فلسطين إلى «فلسطين يهودية بمقدار ما تكون إنجلترا إنجليزية»

(21) **المرجع السابق**، 778، صفرو بتاريخ 1918.8.11، من اليوتنان كولونيل، دوكناي (De Ganay) حاكم دائرة صفرو إلى الجنرال حاكم منطقة فاس.

(22) N.J. Mandel, **The Arabs and Zionism Before World War I**, University of California Press, Berkeley, 1976, pp. 45-47.

ويطمحون إلى إعادة بناء هيكل سليمان وبسط نفوذهم إلى «ما راء دجلة والفرات»[23].

تمكنت الإقامة العامة من الإبقاء على غالبية «رعاياها» المسلمين في محيط يجهل تقريباً كل شيء عن أحداث فلسطين، عن طريق حجز الرسائل والنشرات الواردة من الشرق الأوسط، وكذلك نظراً لعدم وجود جرائد مستقلة تصدر باللغة العربية في المنطقة الفرنسية، بالإضافة إلى أن انتباه غالبية السكان كان مشدودا لمتابعة أخبار حرب الريف والهجمات التي شنها محمد بن عبد الكريم الخطابي باتجاه تازة وفاس، ولم يكن لهذا التعتيم أن يكون فعالا، على الأمد القصير على الأقل، إلا إذا استمر الصهاينة في إحاطة أنشطتهم بشيء من التستر، ولم يتجاوز الحدود المرسومة لهم[24]. وعلاوة على ذلك، فإن عدم سماح ليوطي بعودة حوالي 500 يهودي إلى المنطقة الفرنسية، وهم يهود كان قد تم طردهم سنة 1916 من فلسطين أو فروا منها هربا من أعمال السخرة التي كان العثمانيون يفرضونها عليهم بصحراء سيناء، وكان الهدف من هذا الإجراء تجنب أي تأثير لتطور الوضعية بالمشرق داخل منطقة الحماية الفرنسية. وتم استقبالهم باقتراح منه، وبكيفية مؤقتة بجزيرة كورسيكا[25].

ظل هؤلاء اللاجئون بتلك الجزيرة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث انتهى بهم الأمر إلى العودة إلى فلسطين، ولم تتمكن سوى ثلة قليلةمن الِالتحاق بعائلاتهم بفاس ومكناس وبعض المدن الأخرى، لكنهم أثاروا هناك بعض الصعوبات. فحسب رأي ليوطي فإن «هؤلاء اليهود من أصل مغربي، لكنهم ازدادوا في فلسطين، وهم لا يسعون، وفق ما تمليه عليهم مصلحتهم الآنية، سوى للِاستفادة من جنسيتهم المغربية أو من وضعيتهم الخاصة التي تخولها لهم إقامتهم بتركيا» وقد طالبوا بالفعل بالِاستفادة من مقتضيات الفصل 7 من انتداب عصبة الأمم للتمتع بالحماية البريطانية[26].

---

(23) Pelestine, AEP, CPC، 28 طنجة بتاريخ 1922.7.25، رقم 342 من القائم بالأعمال Dracy إلى ر. بوانكاري حول «المنشور المبعوث بواسطة البريد من مصر، الموجه إلى شيخ [إمام] المسجد الأعظم بطنجة.

(24) **المرجع السابق.**

(25) **المرجع السابق**، 778، باريس بتاريخ 1917.1.4، مذكرة مرفوعة من الإدارة الجهورية لإفريقيا إلى رئيس مجلس الوزراء.

(26) **المرجع السابق**، الرباط بتاريخ 1919.5.2 ؛ **المرجع السابق**، 778، بتاريخ 1922.7.28، رقم =

كان نفس الهاجس وراء إبعاد ناحوم سلوش، إذ كان ليوطي على بينة من دوره، إلى جانب «إسرائيل زانكويل (Israël Zangwill)» في البحث عن مكان بشمال ليبيا لإقامة وطن قومي يهودي، وبالحملات التي كان يقوم بها في الولايات المتحدة لإقناع الأمريكيين بالحلول محل أوربا في «رعاية» دولة يهودية في فلسطين، وكذلك بالدعاية التي كان يقوم بها في الملاحات. ولهاته الأسباب اعترض الجنرال بصفة قاطعة على تعيينه بصفته «مستشارا للدولة الشريفة» كما اعترض على مشروعه لإحداث «كرسي اللغات والحضارة اليهودية» التي اعتبرها ليوطي بمثابة «وسيلة إضافية للدعاية الصهيونية»[27].

كان رؤساء لجان الجماعات اليهودية، يمثلون عنصرا أساسيا ضمن التشكيلة التي كانت السلطات تسعى بفضلها إلى الحد من تأثير الصهيونية على الرعايا اليهود. إذ كانوا مطالبين بالفعل بالإخبار عن وجود أي مبعوث أجنبي يحل بين ظهرانيهم وإلا تعرضوا لطائلة أداء غرامات مالية. وفي حالة سماح السلطات لأولئك المبعوثين بجمع التبرعات، فإنهم يكونون مطالبين بمنعهم من التوجه بالخطاب للعموم، وبمرافقتهم شخصيا إلى منازل الأفراد الذين يكونون على استعداد لبذل التبرعات وتوجيهها إلى زاكوري بهدف التجميع والتحويل[28].

وقد وصل الأمر بالإقامة العامة، تحسبا لأي تقاعس من لدن رؤساء اللجان، ولمنع الأجانب من الإتصال بالسكان، وتجنب إثارة انتباه المسلمين من جراء

= 1139، من أ. بلان (U. Blanc) إلى وزارة الخارجية ؛ **المرجع السابق**، باريس 1922.8.14، رقم 1316، من وزير الخارجية إلى ليوطي، ويتعلق الأمر بتدقيقات حول «المقتضيات القانونية التي تنظم الإنتداب البريطاني وجنسية الرعايا الفلسطينيين المستقرين بالخارج.

(27) **المرجع السابق**، 778، مراكش بتاريخ 1917.1.5، رقم 421، مذكرة سرية من الجنرال غورو (Gl. Gouraud)، المقيم العام بالنيابة إلى رئيس مجلس الوزراء ؛ **المرجع السابق**، الدار البيضاء بتاريخ 1919.6.8، رقم 652، من ليوطي إلى وزارة الخارجية «إنه لمن الأهمية بمكان الحفاظ على يهود المغرب، خارج الحركة الصهيونية» ؛ **المرجع السابق**، Palestine، 12، 167، مذكرة من سلوش حول إقامته بالولايات المتحدة «فهمت سنة 1915 أن مركز ثقل الوضعية العامة لم يعد موجودا في البحر الأبيض المتوسط ولكن في هذه الجمهورية الأمريكية الكبرى».

(28) **المرجع السابق**، 778، الرباط بتاريخ 1925.4.5، n° 1152DR/3، من الكولونيل هيو إلى الكاتب العام للحماية، «وصل إلى بني ملال خلال الصيف [الماضي] عدد كبير من الخزانات الأجانب، بعضهم من أصل فلسطيني، وآخرون من المنطقة الإسبانية وطنجة، بينما ينتمي واحد منهم إلى فكَيك، ولم يكن باستطاعة أي منهم تقديم نسخة من إذن قانوني».

اجتماعاتهم، وغدوهم ورواحهم إلى الإشراف، بضعة أسابيع قبل وصولهم، على جمع التبرعات التي كان أولئك المبعوثون يقترحون أنفسهم لجمعها. وكانت تخبرهم لدى حلولهم بالمغرب، بمبلغ الأموال التي تم جمعها، وتطلب منهم مغادرة المغرب على ظهر أول باخرة تكون على أهبة الإبحار، ملغية بذلك أي مبرر يخول لهم التغلغل داخل البلاد[29].

إن البيعة التي في عنق اليهود تجاه السلطان، والسكينة التي كانوا ينعمون بها منذ إقامة الحماية و«الإصلاحات» التي تم إدخالها لصالحهم، والإضطرابات التي كان من الممكن أن تتسبب فيها ردود أفعال، كلها أمور كانت تبرر في نظر سلطات الحماية، السياسة الهادفة إلى الحفاظ عليهم «في منأى من التوجيهات الصادرة عن المنظمة المركزية للصهيونية»[30].

كان زاكوري يوضح من جهته للمناديب الصهيونيين الأجانب، بصفته «مفتشا للمؤسسات الإسرائيلية» أن بعض مخبريهم من اليهود المغاربة لم يكونوا يتحينون سوى الفرصة لإثارة القلاقل داخل منطقة الحماية الفرنسية، وأن إنشاء التجمعات التي كانوا يطالبون بها أمر سابق لأوانه، لأن المسلمين يكنون لها عداء شديدا، وفي حالة حدوث الإضطرابات، فإن «اليهودي المغربي لابد وأن يكتوي بنارها»[31].

كانت الإقامة العامة تعتبر بأن الصهيونية تستجيب «بالأساس لتطلعات يهود بولونيا وروسيا (وأنها كانت تشكل) مذهبا يعتبر استيراده إلى المغرب أمرا غير مرغوب

(29) المرجع السابق، الرباط بتاريخ 1923.8.18، رقم 1321 من المندوب أ. بلان (U. Blanc) إلى رئيس مجلس الوزراء.

(30) **Ibid**, Palestine, 16 Rabat 27.12.1921, n°1867, Lyautey au Président du Conseil. «Notre action de contrôle se serait trouvée gênée si des directives émanant de l'Organisation sioniste, où prédominent avec l'influence britannique, les éléments notable que sont les juifs Ashkenazim de Galicie et de Pologne, étaient venus... exciter les Juifs marocains, jusqu'ici fort paisibles, pour l'idée d'une patrie juive en Palestine sous mandat britannique, dont les Juifs épars ici et là non encore assimilés auraient pu se considérer comme les ressortissants».

(31) D. Cohen, «Lyauter et le sionisme, 1905-1925», **RFHOM**, LXVII, 1980, n°248-249, p. 287.

فيه، وفي جميع الحالات، فإنه لم يكن لسلطات الحماية أن تشجعه» وقد رفضت هذه السلطات بشكل قاطع، استنادا إلى ظهير 24 ماي 1914 الملتمسات التي قُدمت لها بشأن إحداث تجمعات صهيونية، خاصة بفاس وآسفي والصويرة ووجدة والدار البيضاء[32].

تعلل المقيم العام بهذا الصدد بضرورة السهر على «المحافظة على النظام العام والسلم الديني»، ذلك لأن «السابقة الخطيرة» التي يمكن أن يخلقها اعتراف رسمي بالجمعيات الصهيونية، وخطر إتباع «بعض العناصر من بين المسلمين الذين يتطلعون بدورهم نحو المشرق» لنفس نموذج اليهود. كما تحصن المقيم العام كذلك خلف حجج قانونية لتعليل رفضه لإضفاء الشرعية على التجمعات الصهيونية[33]. وقد كان رفض طلبات الإذن بتأسيس هذه التجمعات، يُبلَّغ لمنشطيها من طرف الرؤساء (الفرنسيين) للمصالح البلدية، باسم الحكومة الشريفة[34].

قال ليوطي بأنه «من الواجب الإشارة إلى أن السلطان والمخزن ومجموع الطبقة العليا من السكان المسلمين الذين ترتكز كل سياستنا على التزامهم الوفي، لا ينظرون بعين الرضى للنشاط الصهيوني. فالأمر يتعلق هنا بعامل سياسي وحكومي خاص... يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار بصفة خاصة»[35].

ومع ذلك استمر أعضاء من مجلس النواب والشيوخ ومسيرو OSM «المنظمة الصهيونية العالمية» و«الفيدرالية الصهيونية لفرنسا»، و«صندوق إعادة البناء اليهودي» [Keren Hayesod] في ممارسة ضغوطهم على الحكومة الفرنسية وعلى الإقامة العامة بهدف تليين موقفها تجاه الصهاينة[36]. لكن ليوطي كان يرد دائما على كل مساعيهم وانتقاداتهم بأنه في «موقع يسمح له (أكثر من أي كان) بتقييم الوضعية

(32) AEP, CPC، 778، الرباط بتاريخ 1923.6.8، رقم 85 «مذكرة من الماريشال ليوطي حول الصهيونية بالمغرب».

(33) **المرجع السابق.**

(34) **المرجع السابق،** فاس بتاريخ 1923.3.15 من Guériel إلى جوزيف هـ. ليفي.

(35) **المرجع السابق،** مذكرة الماريشال المشار إليها أعلاه حيث أكد ليوطي بأن السلطان مولاي يوسف وبعض الوزراء وأعيان مسلمين قد أبلغوه عدم رضاهم تجاه الأنشطة الصهيونية في البلاد.

(36) **المرجع السابق،** باريس بتاريخ 1923.4.14 من السيناتور دي مونزي (De Monzies) إلى ليوطي ؛ **المرجع السابق،** الرباط بتاريخ 1925.5.28، يرد فيها المقيم العام على مساعي النائب البرلماني رونوديل (Renaudel) ومندوب صندوق التعمير اليهودي نسيم هلبيرن (Nissim Halpern) لدى وزارة الخارجية.

السياسية الخاصة بالمغرب» وكان يؤكد «أن ظروفا ذات طبيعة سياسية، كانت تتعارض وإنشاء تجمعات صهيونية» وأنه لم يكن بإمكانه «غض الطرف عن أي احتمال وتجاهل أخطار الاضطرابات التي كانت تلقي بظلالها (على الحماية)»[37].

وأشار كذلك إلى «الاهتمام الضئيل الذي كان اليهود المغاربة يولونه للصهيونية» و«الارتياح» الذي يشعرون به إزاء «المزايا التي يوفرها لهم نظام الحماية» ومعارضة أعيانهم، وفي مقدمتهم زاكوري، لحركة كانوا يعتبرونها بمثابة «خطر داهم بالنسبة لليهود المغاربة»، وذكّر أيضا بالنفور الذي كان «سيليفان ليفي» رئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية يبديه تجاه الصهيونية. وأكد ليوطي مرارا على هذه المعطيات لإبراز الطابع «الدخيل» و«الاصطناعي»، بل و«الخادع» لهذه الحركة بالمغرب[38].

وبهذا الصدد، تم استخلاص حجة إضافية دامغة من العودة السريعة لبعض العائلات إلى مدنها، من بين حوالي 150 إلى 200 عائلة من فاس وصفرو كانت قد هاجرت إلى فلسطين ما بين 1919 و1922. وتم التشديد بصفة خاصة على مسؤولية مروجي الدعاية الصهيونية في فشل تلك الهجرة[39].

حاول بعض «المستائين بملاح فاس» مع ذلك «الاستغلال السياسي» لذلك الفشل ـ كما يقول زاكوري ـ للمطالبة بإضفاء الشرعية على الجمعيات الصهيونية التي كانت قادرة ـ وفق تأكيدات أعضائها ـ على «إخبار الأشقاء، وعاثري الحظ الذين كانت ظروف عيشهم قد أصبحت مستحيلة، والذين لم يكونوا يترددون في مغادرة مسقط رأسهم للبحث بعيدا عن تحسين ظروف عيشهم». ولتدعيم مطالبهم، استشهدوا بالسابقة التي حدثت بتونس، وهي بلد آخر من بلدان الحماية، والتي تمثلت بإصدار قرار بيلكي يسمح بتأسيس فيدرالية صهيونية[40]. وقد تم الرد على

(37) **المرجع السابق**، الرباط بتاريخ 1924.8.19، رقم 1973.

(38) **المرجع السابق**، الدار البيضاء بتاريخ 1919.9.16 من زاكوري إلى ليوطي «إن الصهيونية التي أعتبرها بمثابة خطر كبير يتهدد اليهود المغاربة حاولت التأثير على بعض العقول، وأنا متفق في ذلك مع الرابطة الإسرائيلية العالمية وبعض وجهاء اليهودية الفرنسية.

(39) **المرجع السابق**، 778، 1921.7.13، من ليوطي إلى وزارة الخارجية، ملحق I : تقرير الجنرال موريال (Maurial) قائد جبهة فاس ؛ **المرجع السابق**، بتاريخ 1923.3.3 «إن أسباب الهجرة اقتصادية ودينية بصفة خاصة... واستجاب اليهود الفاسيون طواعية للنداءات المشجعة على الرحيل، ذلك لأن الأزمة الاقتصادية كان لها وقع قاس بصفة خاصة بين أوساط مجموعاتهم».

(40) **المرجع السابق**.

تلك «السابقة» بالإستناد سواء إلى خصوصيات الوضعية السائدة بالمغرب، أو بالرجوع إلى أقوال المقيم العام لوسيان سان حول الصعوبات التي كان يطرحها تعرض اليهود التونسيون لـ«تأثيرات خارجية»[41].

وعلى مستوى أعم، بنى ليوطي معارضته في جزء كبير منها لإنشاء تجمعات صهيونية أو لتوسيع أنشطتها، على الإستغلال الذي كانت إنجلترا تقوم به للصهيونية، على حساب مصالح فرنسا، سواء تعلق الأمر بالشرق الأوسط أو بالمغرب ذاته، الذي كانت إنجلترا ترفض دائما التنازل فيه عن امتيازاتها القنصلية به ؛ وكان ليوطي يتهمها بأنها تساند خفية العناصر المناوئة للنفوذ الفرنسي بطنجة، وتقيم علاقات ملتبسة مع محمد بن عبد الكريم الخطابي[42].

قادت نفس الإعتبارات «الإستراتيجية» ليوطي إلى مضاعفة التحذيرات من «التهديد البولشفي» ومن الخطر المتضمن في إقامة علاقات جد وثيقة بين اليهود المغاربة، وإخوانهم في الدين «الدائرين في فلك السفارة (الروسية) لدى حكومة الرايش» في نفس الوقت بالذات الذي كان فيه الشيوعيون (الفرنسيون وغيرهم) يساهمون بكيفية نشيطة في الدعاية لصالح «جمهورية الريف»[43].

لم تسجل الإنتقادات المضادة لـ«العداء الذي يكنه المارشال بكيفية ممنهجة للصهيونية» ولـ«الرعب الذي كانت المكاتب العربية تزرعه بين اليهود» أي تصعيد بهذا الصدد، وقد استغل مسيرو المنظمة الصهيونية العالمية والفيدرالية الصهيونية الفرنسية تأثير الضربات الموجعة التي زعزعت هيبة ليوطي بفعل تصدع «الجبهة الشمالية» تحت ضغط الريفيين للمطالبة برفع فوري لمنع تأسيس فيدرالية صهيونية بالمغرب[44].

ذكّر أولئك المسيرون محاوريهم برئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية بباريس، بالفائدة التي كانت فرنسا ستجنيها من وراء المساهمة في تأسيس وطن قومي «متاخم

---

(41) المرجع نفسه.

(42) المرجع نفسه.

(43) المرجع نفسه.

(44) المرجع نفسه، باريس بتاريخ 1925.7.23 من وزير العدل، المكلف بالنيابة بالشؤون الخارجية إلى ليوطي.

لقناة السويس ولسوريا»، وتجنب أن يتحول إلى «مستعمرة بريطانية حقيقية». كما أبرزوا من جديد حالات تونس ومصر وسوريا، التي أكدوا بأنها «بلدان مسلمة لا تبدي أية معارضة للدعاية الصهيونية»(45).

كان هؤلاء المسيرون يؤكدون بأن إضفاء الشرعية على مجموعاتهم، ومشاركة إخوانهم في الدين بالمغرب في تحقيق مشاريعهم بفلسطين أمر يطرح مشاكل أقل، طالما «بقي السكان المسلمون جاهلين تماما بكل ما يتعلق بالحياة العاطفية أو الدينية لجيرانهم اليهود». فالأنشطة الصهيونية كانت تتم على حد قولهم، في إطار تكتم بالغ. وبما أن سكان الملاحات «كانوا يخلطون الصهيونية بالحياة الدينية» فإن الأمر إنما كان يتعلق، وفق تأكيداتهم، بحثهم على الإفصاح عن تضامنهم تجاه «إخوانٍ مضطهدين وتعساء (في حاجة) إلى وطن يمكنهم العيش فيه ضمن شروط أكثر إنسانية من تلك التي توفرها لهم أوطانهم الحالية»(46).

كانت المطالبة بالليبرالية السياسية التي كانوا يطرحونها، تقدم باعتبار أنها تصب تماما في نفس المنحى الذي كانت تنهجه سياسة الحماية. فقد كانوا يقولون بأن تأطير الجماهير، يمكن من اطلاعها على طبيعة الأمور بشكل أفضل، ومن شأنه أن يمكّن من تجنب الِاضطرابات الناجمة عن ردود الفعل غير المواتية للعائلات التي كانت تبيع متاعها و«تنطلق على غير هدى» «عندما تسمع أحاديث تدور بكيفية غامضة عن إرجاع فلسطين للشعب اليهودي»(47).

كانت هذه المساعي تقترن دوريا بتهديدات مبطنة، بعرض أمر عدم كفاية المنجزات الِاجتماعية للإقامة العامة، وللنظام الذي كانت تفرضه على إخوانهم في الدين، والعراقيل التي كانت تقيمها في وجه نشاطهم الخاص بالمغرب أمام المؤتمرات

---

(45) **المرجع نفسه**، باريس بتاريخ 1924.7.4، من ف. هلبرن (N. Halpern) إلى بريتي دولروكا (Peretti de la Rocca)، مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية «تقرير حول المسألة الصهيونية في المغرب». انظر **المرجع السابق**، **Palestine**، 10، القاهرة بتاريخ 1918.6.15، رقم 174 من أ. دوفرنس (A. Defrance) إلى س. بيشون، حول «احتجاجات لجنة سوريا ـ الوحدة العربية ضد زيارة رئيس OSM، خيم فيزمان (Chaim Weizman) إلى مصر، واستلاب أراضي فلسطين ومشروع تأسيس حكومة يهودية».

(46) **المرجع نفسه**، تقرير ن. هلبرن.

(47) **المرجع نفسه**.

التي كانت المنظمة الصهيونية العالمية تعقدها في كبريات المدن الأوربية، وبنشرها في الجرائد التي تغطي أعمال هذه المؤتمرات[48].

3 ـ المكتسبات الأولى للصهاينة :

لم تسفر كل الضغوط مع ذلك عن أية نتيجة إلا بعد رحيل ليوطي. وتمت تهنئة خلفه تيودور ستيغ (Théodore Steeg) على تعيينه بالرباط «باسم صهاينة» الحماية من لدن جوناثان ثورز (Jonathan Thursz)، وهو يهودي بولوني كان قد استقر منذ مدة وجيزة بالدار البيضاء، بصفته مندوبا عن اللجنة التنفيذية الصهيونية، فأجابه المقيم العام الجديد أن بإمكانه أن يكون «متأكدا بأن الأمور ستسير في المغرب على نفس النحو الذي سارت عليه الأمور سابقا بالجزائر، وبأنه يولي عناية خاصة لفرض احترام كافة المعتقدات بكيفية مطلقة (وأنه سيظل) متعلقا بشكل راسخ تجاه الصهاينة بنفس المبادئ الموجهة للسياسة المتبعة من لدن حكومة الجمهورية داخل عصبة الأمم»[49].

تمسك «ستيغ» على العموم بالمبادئ الأساسية التي حددها المقيم العام السابق، وأكد «لثورز» أن السلطان «كان يرفض بصفة قاطعة السماح بأية دعاية من شأنها أن تفضي إلى النقص العددي لرعاياه من اليهود» وأنه كان من المناسب إفساح المجال (لهؤلاء اليهود) للعمل بدون إثارة فوضى (...) وتجنيب مجموع الشعب المغربي مغبة المضاعفات المحتملة لدعاية من الممكن أن (...) تحيي من جديد جذوة التعصب الذي عانى منه اليهود لمدة طويلة»، لكنه أبدى مع ذلك استعداده لتمكين حركة الصهاينة من حرية أوفر[50].

تظاهر الصهاينة بالترحيب بـ«التعاطف الذي أراد (المقيم العام) إبداءه تجاههم» على الرغم من استمرار الرفض المتعلق بتأسيس الفيدرالية. وبما أن صورتهم كانت قد اهتزت بفعل ما صدر في حقهم من كلام تطبعه المرارة، من طرف

(48) المرجع نفسه.

(49) D. Bensimon, Les débuts...، **مرجع مذكور**، ص. 65، لندن بتاريخ 1925.10.13 من ج تورز (J. Thursy) إلى ت. ستيغ (T. Steeg)، وجواب هذا الأخير قبل وصوله حتى إلى الرباط، باريس بتاريخ 1925.10.20.

(50) **المرجع نفسه**، صص. 76–77، الرباط بتاريخ 1926.6.16 من ت. ستيغ إلى ناهوم سلوفروف (N. Sorolov).

«المهاجرين» الذين اضطروا للعودة إلى المغرب بعد رحيلهم إلى فلسطين 1912ـ 1922. ناهيك عن طرد البعض منهم (بسبب عدم توفرهم على تأشيرة الدخول) حتى قبل أن تطأ أقدامهم مدينة يافا، فإنهم اهتموا بمحو آثار ذلك الفشل وتمحورت دعايتهم على الدور الذي كان على يهود الحماية الإضطلاع به بتقديم المال أساسا لبناء الوطن القومي[51].

قام تورز ابتداء من سنة 1926، بإصدار مجلة نصف شهرية باللغة الفرنسية بالدار البيضاء هي مجلة «**L'Avenir Illustré**». وأحاط نفسه بصحفيين محترفين و«ملتزمين» كانوا رعايا أجانب، أو متجنسين في غالبيتهم، وبالتالي، لم تكن تصدق في حقهم القيود المفروضة على «الأهالي» فيما يتعلق بالصحافة، كانوا على اضطلاع واسع بواقع البلد[52]. وعلى غرار المجموعة المنشطة لجريدة «**El Renacimiento de Israel**» التي أسسها اليهودي البولوني ـ الإسباني Asher Perl بطنجة، فإن هيئة تحرير هذه الجريدة الدورية الجديدة تحملت في الواقع مسؤولية «مكتب سياسي» حقيقي[53].

II ـ أصداء أحداث فلسطين (غشت 1929) بالمغرب

1 ـ اهتمام «الشبان المغاربة» بقضايا المشرق :

أثارت المحاولات التي شرع الشبان المسلمون في القيام بها، بمجرد انتهاء حرب الريف، من أجل الإنتظام السياسي مخاوف الإقامة العامة بكيفية أكبر، ولا يرجع السبب في ذلك إلى ما قد يكون لهذا الإنتظام السياسي من تبعات على العلاقات بين الجماعات المسلمة واليهودية وإنما لاتجاه ومحتوى برنامج الإصلاحات الذي كانت حركة الشباب المسلم تتمحور حوله[54].

كان هؤلاء الشبان متشبعين بالإيديولوجية السلفية وأفكار النهضة التي كانت سائدة بالمشرق آنذاك، وكان البعض منهم قد تمثل واستبطن، كما هو الشأن بالنسبة لـ«المتطورين» اليهود، «مبادئ الثورة الفرنسية»، وعلى غرارهم، جعلوا من محاربة

(51) M. Abitbal, «Zionist Activity in the Maghreb», **J.Q.**, 21, 1981, pp. 61-90.

(52) **المرجع السابق**، ص. 76.

(53) **L'Univers Israélite**, 22.6.1928.

(54) محمد بن الحسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، ج1، بيروت، صص. 359ـ371.

«الممارسات الظلامية لمجتمعاتهم (تقديس الأولياء على سبيل المثال) ومن فضح بعض أشكال حكم المسنين، قاعدة وأساسا للتجديد الذي كانوا يعلنون عن تمسكهم به[55].

في هجومهم على «قلعة التقليد» كان هؤلاء الشباب ينهلون من الأدب الفرنسي، ويحاول العثور على روائع أدبية تكون قادرة على الكشف عن «نفاق النساك المزيفين» و«الشيوخ المعممين» الذين كانوا متورطين في نظرهم باستغلالهم لسذاجة الجماهير وتواطؤهم مع النظام القائم[56].

كانت السلطات قلقة إزاء الإنتقادات الموجهة للعلماء ورؤساء الزوايا من طرف من نعتتهم بـ«الشباب المشاغب». غير أن العرائض المرفوعة للبلديات للإحتجاج على البذخ في النفقات التي تصدم المشاعر في سياق عام يطبعه الكساد، والمقالات المنشورة في الجرائد العربية الصادرة بالجزائر وتونس ومصر لم يكن لها في البداية وجهة نظر محددة تجاه الساكنة اليهودية بصفة عامة، وتجاه تطلعات نخبها بصفة خاصة[57].

ظهر نوع من التقارب بين وجهات نظر هؤلاء وأولائك، وهو أمر يرجع فيما يبدو لتقاليد التعايش بين الجماعات، وقد ذهب بعض ضباط الإستعلامات الذين عهد إليهم بمراقبة «السيبة الفكرية» (ليوطي) إلى حد استشفاف بعض «الدقائق التلمودية» في استدلالات بعض محاوريهم من شباب المسلمين، ويرجع هذا التقارب إلى تشابه الصعوبات الإجتماعية والإقتصادية التي يواجهونها، ونقط الإلتقاء الإضافية التي خلقها مبدئيا تشبعهم بالثقافة الفرنسية[58].

إصطدمت نقط الإلتقاء المحتملة في الواقع بعدم تلاؤم أهدافهم الخاصة. فعلى العكس من الإندماجيين اليهود، وبالأحرى الصهاينة الذين لم يكونوا يضعون الحماية

(55) E. Michaux-Bellaire, «Le Wahhabisme au Maroc», **AF-RC**, 7, juillet 1928, pp. 489-92.

(56) G. Spillman, **Souvenirs d'un colonialiste**, Paris, 1968, p. 137.

محمد حسن الوزان، **مرجع مذكور**، ص. 388 «وكان المسرح المغربي آنذاك... وسيلة لنشر دعوة التجديد وبث روح البعث القومي، وفي المعركة ضد الطرق الضالة ساهم المسرح.... برواية معربة... «طارطوف»... لكن السلطة الفرنسية منعت تشخيصها بطلب من الشيخ عبد الحي الكتاني الذي اعتبر أنه المعني بـ«طارطوف» بطل الرواية».

(57) J. Berque, **Maghreb, Histoire et société**, **op. cit.**, pp. 177-78.

(58) G. Spillman, **op. cit.**, p. 133.

كما هي موضع اتهام، بل الذين كانوا يهنئون أنفسهم حتى على «الأمن الذي وفرته لليهود» كان «الشبان المغاربة» يعارضون بالفعل ـ مع استحضارهم في بعض الأحيان لـ«نموذج ليوطي» ـ نظام الإدارة المباشرة. وكانوا غير مرتاحين لوجود عناصر من أمثال عمر التازي (الأملاك المخزنية) وأحمد الجاي (الحبوس) على رأس بعض الوزارات، وكانوا يسعون في مرحلة أولى للمطالبة بالمشاركة في تسيير شؤون البلاد[59].

كان هنالك عامل آخر من طبيعة لا تسمح بتيسير توحيد المواقف تجاه الثقافة الفرنسية، وبالأحرى تجاه «قضايا الساعة الكبرى»، وهو عامل كان يمهد الطريق أكثر في اتجاه التباعد والتوتر، ويتعلق الأمر بتسجيل بعض الشباب الوطني المسلم ـ بمن فيهم العناصر التي تلقت تكوينها على كراسي الدرس بالثانويات الفرنسية، والتي كانت قد شرعت في تلقي دراسات عليا بفرنسا ـ في معاهد وكليات بمصر وسوريا وفلسطين[60].

إنه مؤشر مبكر على البعد العروبي للحركة الوطنية المغربية، وعلى أي فإن إرسال مجموعة صغيرة من شبان تطوان وسلا إلى فلسطين كان نتيجة لاقتراح تقدم به محمد بلحسن الوزاني، وهو آنذاك طالب بالعلوم السياسية بباريس حيث ربط علاقات صداقة حميمية مع عدد من الفلسطينيين. وتم تسجيل أولئك الشبان بمدرسة النجاح الشهيرة بنابلس التي كان يديرها عزت دروازة، الزعيم الوطني الذي كان صديقا شخصيا لمفتي القدس الحاج أمين الحسيني. وتم ذلك بعد تخليهم علانية عن التسجيل بجامعة القرويين، ورفضهم الإلتحاق بالثانويات التي أنشأها الفرنسيون، التي كانوا يرون أنها «إنما تصلح لتكوين تراجمة من الدرجة الثانية»[61].

مكن التكوين الذي تلقاه الشبان المغاربة، الذي كان في نفس الوقت تكوينا عربيا إسلاميا وتكوينا غربيا من تهييئهم المسبق لتبني صيغ تجمع بين ما هو تقليدي وما هو عصري في نضالهم ضد «جمود» مجتمعهم وضد نظام لم يكن يسمح لهم،

---

(59) Cf, P. Mille, Au Maroc, chez les fils de l'ombre et du soleil, Paris, 1931, p. 88.

(60) المرجع السابق، AEP, CPC، 778، الرباط بتاريخ 1928.10.19 من U. Blanc إلى وزارة الخارجية «توجه المدعو بلا فريج إلى مصر. وتابع دراسته بقسم الفلسفة في باريس... ولا يجب أن تغيب تصرفاته في مصر عن الأنظار».

(61) AEP, CPC، 556، تطوان بتاريخ 1929.9.6، رقم 36، من القنصل ل. مرتين (L. Martin) إلى وزير الخارجية أ. بريان (A. Briand).

بالرغم من الشهادات الجامعية التي كان البعض منهم يتوفر عليها، سوى بتقلد نفس الوظائف الثانوية التي كان اليهود يتنافسون من أجل الوصول إليها والتي كان أولئك الشبان يأنفون من تقلدها.

وفضلا عن ذلك، فإن الوضع القانوني لبعض الزعماء الوطنيين كان يفصح في حد ذاته عن الكثير من الأشياء، فالذين كانوا يتوفرون منهم على جوازات سفر [باصبور] أو على وثائق حماية قنصلية بريطانية أو أمريكية أو إسبانية أو إيطالية أو روسية، كانوا يستعملون حصانتهم وامتيازاتهم لتنظيم الاجتماعات السياسية وجمع التبرعات ونشر الأخبار الواردة من المشرق وتأمين الاتصال بـ«الإخوان» بطنجة وتطوان. وعلى أي، فإنهم كانوا يفعلون ذلك على غرار النشطاء الصهاينة الذين كانوا يستغلون في المناطق الثلاث وضعهم لتحقيق أغراض سياسية سواء تعلق الأمر بوضعهم كأجانب (كما هو الشأن على سبيل المثال بالنسبة لكل من Barliausky، Jalfon، Kagan، Perl، Spivacoff، Thursy) أو كمتجنسين (M. Azancot، A. Laredo، S.D. Levy، J. R. Benazerraf) أو كمحميين (A. Israel) أو حتى كمجرد مستخدمين عاديين بالقنصليات (J. H. Levy).

لم يهتم الوطنيون المجتمعون في خلايا سرية، تطورت خلال مرحلة لاحقة إلى تنظيم مركزي سمي بالزاوية ــ وهي تسمية ذات دلالات خاصة ــ بإشراك يهود في تنظيماتهم خلال المرحلة الجنينية التي كانت توجد عليها حركتهم آنذاك، لأنهم كانوا يرون بأن اليهود يميلون أكثر نحو الاندماج أو نحو الصهيونية، بدلا من الميل نحو الاعتراض على الوجود الفرنسي بالبلاد. وفضلا عن ذلك، فإن قسم الانخراط في «القضية» الذي كان يؤدى على المصحف كان يقصي أي ترشيح آخر عدا ترشيح المسلمين.

2 ــ عريضة لصالح فلسطين ؛ تعبئة أولى ضد الإقامة العامة :

لم يكن من شأن الأحداث التي اندلعت بفلسطين يومي 23 و24 غشت سنة 1929 أن تسهل بدورها الانفتاح تجاه اليهود، وذلك بالنظر سواء لتمسك الوطنيين باعتبارهم مسلمين بالطابع العربي ــ الإسلامي للقدس وبالإمكانيات التي يتيحها تحسيس ساكنة المدن القديمة بـ«القضية المقدسة» أو بالإحساس «بالدين» الذي في عنقهم الذي كانوا يشعرون بأنهم كانوا مدينين به للفلسطينيين.

كان تضامن الفلسطينيين مع المغاربة قد تجلى بالفعل خلال حرب الريف بواسطة تمجيد الصحافة لـ«التضحيات المبذولة من طرف شعب مراكش العربي للدفاع عن وحدته». وبنظم إبراهيم طوقان، وهو شاعر من نابلس لـ«نشيد عبد الكريم» [الذي تغنت به الثورة الجزائرية في وقت لاحق]، وكانت لازمته تلهب حماس الشباب بكل من تطوان وسلا والرباط وفاس. كما كتب فلسطيني آخر هو رشدي صالح محسن سيرة «بطل الريف» ونشرها بالقاهرة سنة 1925 وأهداها إلى «شبيبة الأمة العربية»[62].

إزداد اهتمام الوطنيين المغاربة بأحداث فلسطين، بالنظر لوجود مواطنين مغاربة مسلمين بـ«ثالث الحرمين الشريفين» وبالعنف الذي ذهبوا ضحيته خلال الاصطدامات التي اندلعت بين العرب واليهود في قطاع حائط المبكي المسمى بالبراق من طرف المسلمين وبـ Kotel Moravi من طرف اليهود[63].

وبما أن وصول اليهود إلى الحائط، وتمكنهم من الصلاة بالفناء المجاور له إنما كان يتم بفضل حرية المرور التي كان العرب يسمحون لهم بها، فإنهم كانوا يسعون إلى إقصائهم بالفعل من هناك، وقد حاولوا في مرحلة أولى امتلاك العقارات المجاورة، خاصة منها منازل الحبوس الموقوفة باسم القطب الصوفي أبو مدين التلمساني، وهي بالتحديد المنازل التي كان المغاربة يقطنونها بالقطاع المسمى بباب المغاربة[64].

(62) محمد بن الحسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، حرب الريف، بيروت، 1982، ص. 452–453.

(63) W.R. Zwi, ''Jérusalem dans la conscience juive, chrétienne et musulmane'', in **Les Cahiers de la Méditerranée**, déc. 1984-juin 1985, n° 29-30, pp. 189-205 ; S.D. Goitein, ''Jérusalem in the Arab Period (638-1099)'', in **The Jerusalem Cathedra**, Cathedra, 1982, n° 2, pp. 168-196.

يتضمن مقال س.د. جويتن معطيات حول أقدمية حي المغاربة بالقدس وحول تعيين وال بربري على هذه المدينة في أواسط القرن العاشر الميلادي.

(64) T. Jbara, **Palestinian Leader Hajj Amin al-Husayni, Mufti of Jerusalem**, Pnnceton, 1985, p. 82: «At the beginning of November 1928, the Jews [submitted] their complaints to the League of Nations against Hajj Amin... The British appointed Sir Walter Shaw to prepare a detailed study of the matter... The British Government (November 19, 1928) decided that «The Western of Wailing Wall... is legally the absolute property of the Muslim Community, and the strip of pavement facing it is Waqf property as it is shown by documents preserved by the Guardian or the Waqf... The Government should maintain the status quo... The Jews have the right of access to the pavement for the purpose of their devotions, but may bring to the wall only those appurenances of worship which were =

لكن المغاربة الذين تمت مساومتهم في العديد من المرات، والذين عرضت على البعض من شيوخهم مبالغ «جد مغرية» ردوا على كل ذلك بالرفض بسبب خطورة المجازفة السياسية ـ الدينية للمقترحات العقارية المعروضة عليهم من جهة، وبسبب عدم قابلية العقارات التي كانوا يشغلونها للتفويت من جهة أخرى(65) واعتباراً لرفضهم هذا وموقع منازلهم في قلب ميدان المواجهة، وجدوا أنفسهم في الواجهة عندما انتقل اليهود الذين دعتهم «اللجنة اليهودية لحائط المبكي» للتمرد إلى مرحلة الفعل، وفجروا الِاصطدامات الدموية لـ23 غشت(66).

كان رد فعل يهود المناطق الثلاث بالمغرب، أسرع من رد فعل المسلمين، خاصة بالمدن التي كانت تضم تجمعات صهيونية، إذ كانوا أفضل تنظيما وأكثر اطلاعا على خبايا الأمور(67) وبلغت العديد من الأسر الأخبار مباشرة عن طريق أقرباء «مهاجرين» كانوا أعضاء في تنظيمات مسلحة سرية، لذلك عقدوا اجتماعاتهم بسرعة وبدأوا في جمع التبرعات لصالح إخوانهم في الدين(68).

= permitted under the Turkish regime» ; P. Mater, ''The Role of the Mufti of Jerusalem in the Struggle over the Western Wall, 1928-1929'', in **Middle East Studies**, 19, 1, janv. 1983, pp. 104-119.

إشارات إلى اتصالات القادة الصهاينة بشيوخ المغاربة بالقدس قصد حثّهم على بيع عقارات الأوقاف التي كانوا يشغلونها أو ينتفعون بدخلها.

(65) T. Jbara, **op. cit.**, pp. 85-90. «From August 3, (1929) Haj Amine sent a message to the (British) officer administring the government protesting on (attacks) on Moroccan Muslims who resided near the Wall (attempts) preventing Moroccan residents from passing to their homes».

(66) أوردت جريدة **La Presse Marocaine** (الدار البيضاء) بتاريخ 1929.9.4 برقيات لوكالات أنباء تشير إلى أن المدفعية البريطانية قد قصفت مسجد عمر وأن التمرد أصبح شاملا في فلسطين وأن الجهاد قد أعلن في بلاد إسلامية مختلفة.

(67) AEP, CPC، 778 قصاصة جريدة (لم نتمكن من التعرف عليها) مؤرخة بـ1929.9.3 «الرباط 1 شتنبر، اجتمع اليهود في البيعة الكبرى للمدينة للإستماع إلى قراءة البرقيات الموجهة من طرف الحزان الأكبر إلى رئيس الجماعة اليهودية بمكناس. كما تم فتح اكتتاب لفائدة ضحايا أحداث فلسطين»، انظر كذلك **L'Avenir Illustré** 1938.8.31 «خلال أحداث سنة 1929 (بالقدس) تم تحديد مكافأة مالية من طرف المتمردين لمن يأتي برأس يوسف أمسلم (Joseph Amsellam) (من أصل مغربي) مما اضطره لمغادرة فلسطين واللجوء إلى المغرب... وقد عاد إلى فلسطين مع بداية اضطرابات 1936».

(68) جريدة **Le Matin** (باريس) عدد يوم 1929.9.13 مقال خاصة بـ«موجة الغليان التي أحدثتها في المدن [المغربية] أخبار... مفادها أن المغاربة المسلمين المقيمين بالقدس تعرضوا لأعمال العنف إثر نشوب اشتباكات بين المسلمين واليهود».

مرت عملية التعبئة تلك، دون أن تفطن بها تقريبا غالبية السكان المسلمين (وكانت غالبيتهم من القرويين المنشغلين بتدبير أمور المعيش اليومي، وغير المتوفرين على وسائل لاستقاء الأخبار) لكن هذه التعبئة استخدمت مع ذلك كـ«نموذج» من لدن الشبان المغاربة من ساكنة المدن القديمة بكل من تطوان وسلا وفاس[69]. وقد تيسرت التعبئة التي دعوا إليها بدورهم جزئيا بفضل الاهتمام الذي كان أعيان المدن الكبرى يولونه عادة لـ«أحداث المشرق» وبالاهتمام الكبير الذي كانت توليه العائلات التي كان أبناؤها يتابعون دراساتهم بجامعات أو معاهد القاهرة ودمشق أو نابلس التي كانت «معقلا كبيرا لحركة الوحدة العربية» (ن. سلوش)[70].

لم يستحضر «الشبان الوطنيون» الذين كانوا على علم بعمليات جمع التبرعات المنظمة من لدن جيرانهم اليهود، ما كان يجري بالملاحات إلا باعتباره «سابقة» وللمطالبة بـ«المعاملة بالمثل» والحق في تعبيرهم أيضا عن تضامنهم مع إخوانهم المسلمين بفلسطين «ضحايا أحداث القدس الشريف»[71].

والواقع أن التعبير عن التمسك بهذا الحق إنما تمت صياغته لاحقا كاحتجاج على منع السلطات لكل نشاط في المدن القديمة لصالح فلسطين، وتضخيم الصحافة الفرنسية «لحركة الرأي العام التي لا يمكن إنكارها، التي برزت بفاس نتيجة لأحداث القدس» والمساعي التي قام بها مندوبو المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية في باريس، الداعية إلى لفت انتباه الحكومة الفرنسية لتهديدات انفجار «قلاقل معادية للسامية داخل منطقة الحماية[72].

(69) **المرجع السابق**، 556، العرائش بتاريخ 1929.9.25، من نائب قنصل فرنسا إلى وزارة الخارجية «لم يكن لأحداث فلسطين تقريبا أي صدى في أوساط المسلمين... [أما] بين العنصر اليهودي... فقد ساد بعض الغليان، لكن يبدو أن العواطف قد هدأت».

(70) محمد بن الحسن الوزاني، **مرجع مذكور**، ص. 478، «وبمناسبة حركة العريضة أثناء قضائي للعطلة الصيفية بفاس [1929]، أتيح لي أن أقوم في المغرب بنشاط سياسي وصحفي، متحملا مسؤولية حركة احتجاجية على العدوان الصهيوني الإنجليزي بفلسطين، وقد كان لي وقتئذ باعث خاص على عمل كهذا، وهو ما كان يربطني في باريس من أوثق الصلات بفوج من الطلبة الفلسطينيين كانوا من خيرة الشباب العربي المثقف، المتقد وطنية وحماسا، وبفضل هذا، كنت حسن الإطلاع على القضية الفلسطينية وأسرارها ورجالها».

(71) **La Presse Marocaine**, 4.9.1929 , **Le Matin**, 13.9.1929 ; **Le Courrier du Maroc**, 8.9.1929 ; 1.10.1929 وقد ورد في العدد الأخير من **لوكوري دي ماروك** :

«أخبرنا م. حسن الوزاني بأن الإحتجاج لم يكن مستلهماً... من برقية صادرة من سوريا».

(72) **المرجع السابق**.

بنى جزئياً أولئك المندوبون الحجج التي كانوا يتعللون بها لدعم طلبات إضفاء الشرعية على مجموعاتهم في المغرب، على «لا مبالاة الأهالي تجاه مشاعر اليهود»، غير أنهم لم يتركوا الفرصة مع ذلك تمر دون ترسيخ الفكرة القائلة بأن «السرعة الكبيرة التي تتوصل بها الأوساط الإسلامية بإخبار ما يجري في فلسطين، والإستعجال البالغ الذي أبدته في تبليغ اليهود بتلك الحوادث التي لم تكن أنباؤها قد وصلتهم بعد لا يمكن أن تكون إلا بفعل تأثيرات خارجية». وقد حاولوا بنشرهم لمثل هذه الأقاويل، استغلال الظرف الذي كان ملائما لإشاعة كل أنواع التلميحات التي تلقي بالذنب على «أوساط أنصار الجامعة الإسلامية» و«العملاء الألمان» و«يد موسكو الخفية»[73].

والواقع أن المسلمين كانوا ـ كما أكد ذلك لوسيان سان، المقيم العام الجديد ـ قد استقوا أخبارهم من برقيات وكالات الأنباء التي نشرتها صحف عديدة، ومن اليهود أنفسهم، الذين شرعوا بالفعل في عقد اجتماعاتهم منذ نهاية شهر غشت للإطلاع على فحوى البرقيات الواردة من القدس، والمشاركة في جمع التبرعات لفائدة «ضحايا الأحداث»[74].

اكتفى الوطنيون من جهتهم بتحرير عريضة موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، وقد قبل التوقيع عليها حتى المحافظون من بين الشيوخ، إذ لم يكن بإمكانهم التملص من ذلك، لأن الأمر كان يتعلق بالتأكيد من جديد على الطابع المقدس لمدينة القدس، والإحتجاج على سياسة إنجلترا في فلسطين، وليس على السياسة الفرنسية. قاد هذه الحملة المتمحورة حول «تدنيس المنشآت الدينية» بل

(73) CPC، 778، باريس 1929.8.29، ديوان وزير الخارجية، مذكرة لمديرية الشؤون السياسية خاصة بـ«انعكاسات أحداث فلسطين في سوريا وإفريقيا الشمالية».

(74) **المرجع السابق**، 1929.10.9، من لوسيان سان (Lucien Saint) إلى وزارة الخارجية «أصبحت أحداث فلسطين معروفة في نفس الوقت من طرف كل عناصر السكان المغاربة بواسطة برقيات الصحافة فقط... وتتضمن كل من الجماعتين المسلمة واليهودية عددا لا يستهان به من القراء المواظبين على قراءة الصحف المكتوبة باللغة الفرنسية... ويعلق هؤلاء القراء على الحوادث الهامة وينقلونها إلى من يحيط بهم... وتشير البرقيات الأولى فقط إلى الوضعية الصعبة لليهود فقط... وقد كان الإنفعال والتأثر بالغين في أوساط هذا القسم من السكان دون أن تتسم مواقف المسلمين أبدا... ووقد هنأ اليهود أنفسهم في عدد من المدن المغربية بالوصاية التي تمارسها فرنسا على المغرب، واعتبروا أن ذلك هو السبب في غياب أي رد فعل مؤسف من طرف المسلمين.

وحتى «تدمير مسجد عمر» والتذكير بالواجب الملقى على عاتق كل مُؤمن» للتضامن مع إخوانه، كل من محمد الفاسي الذي كان يتابع دراسته آنذاك بالسربون (باريس)، ومحمد بلحسن الوزاني الذي كان طالبا بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريس أيضاً، واللذان كانا يقضيان عطلتهما الصيفية بمسقط رأسهما بفاس. وقد كانا يناضلان معا في صفوف جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية، كما كانا يتعاطفان ــ على الرغم من انتمائهما لعائلتين بورجوازيتين ــ مع جمعية نجمة الشمال ــ الإفريقية ذات المنحى البروليتاري، القريبة من الحزب الشيوعي الفرنسي والأممية الشيوعية (الكومينترن)[75].

كانت العريضة الموجهة للوزير الأول البريطاني، رامسي ماكدونالد (Ramsay Mac Donald) تعبر «عن استياء عموم المغاربة المسلمين بالغ الِاستياء للحوادث المؤلمة التي وقعت بفلسطين، والظلم الفادح الذي لحق المسلمين بتلك الناحية، من جراء المساعي الصهيونية ومطالبها المضحكة... والمساعدة التي تبديها السلطة الإنكليزية هناك [للحركة الصهيونية]»، وأكد الموقعون على العريضة، أنهم كانوا يهدفون إلى التعبير للسلطة المنتدبة عن «استعدادهم للتضحية في سبيل القدس [ثالث الحرمين] بكل عزيز عليهم، وأنهم لا يخشون في الدفاع عنه أي مصيبة، ولو كانت الموت الأحمر»[76].

أَلَحَّ محررو العريضة على «السابقة» المتمثلة في «تعبير اليهود المغاربة عن تضامنهم مع إخوانهم في الدين»، وأبرزوا ذلك لإحراج السلطات الفرنسية، كما أنهم

(75) محمد الفاسي، «أول انتفاضة مغربية في سبيل القدس» (مقال غير منشور»، صص. 1ـ2.
«كان المغاربة أول من هب لنصرة فلسطين، مما تجلى في الحركة التي تزعمها ثلثة من شباب فاس سنة 1929... كنت [حينئذ] طالبا بباريس، ورجعت لمسقط رأسي لقضاء العطلة (وأنا مضطر لاستعمال ضمير المتكلم لأنني كنت المثير لهذه الحركة]، وذلك، أنني رأيت يوما في الصفحة الأولى من الجريدة الفرنسية التي بدأت تصدر بفاس **Le Courrier de Fès** صورة لمسجد سيدنا عمر رضي الله عنه بالقدس، مع خبر أن اليهود بموافقة الإنجليز هدموا هذا المسجد الذي له في نفوس المسلمين حرمة كبيرة... [ففكرت] في القيام بكتابة عريضة احتجاج من قبل أكبر عدد ممكن من المواطنين، وتخابرت في هذا الشأن مع الإخوان علال الفاسي، وعبد الوهاب الفاسي، ومحمد بن الحسن الوزاني... والحاج الحسن أبي عيّاد... فوافقوا على الفكرة».

(76) محمد بن الحسن الوزاني، **مرجع مذكور**، صص. 469ـ470. النص الكامل لهذه العريضة المؤرخة بفاتح ربيع الثاني سنة 1348 الموافق 1929.9.6، ويحكي الكاتب ظروف تحريرها وأصداءها في الصحافة الفرنسية.

شددوا على أن «حركة العريضة إنما أملتها عاطفة التأمل والتضامن الإسلامي، كما كانت ردا على تضامن اليهود المغاربة مع إخوانهم الذين ذهبوا كالمسلمين والمسيحيين ضحية العدوان الصهيوني المسخر للمذهب الأجنبي، وهكذا فإن الإحتجاج على ذلك ليس دعوة إلى شن حرب بين الأديان والأجناس، وإنما هو لإسماع صوت المسلمين المغاربة، كمسلمين متضامنين مع جميع المعارضين للأحكام والمحاولات الصهيونية بمن فيهم اليهود الأهالي»(77).

كما أضافوا، ملمحين بشكل واضح إلى سياسة فرنسا البربرية، بأن عريضتهم لم تكن تستهدف سوى تذكير «الإشتراكي ماكدونالد بأن المسلمين لا ينخدعون لخطبة الداعية إلى السلم [ذلك أنه] لا يستطيع أن يكون من أنصاره الحقيقيين، إلا بالتخلي عن سياسة التفرقة والعنصرية في الهند وفلسطين وغيرهما»(78).

بقيت هذه «التوضيحات» مجرد صيحة في واد، وقد دعا عبد الحي الكتاني، الذين كان يريد منع بزوغ تلك الحركة باعتباره واحدا من أبرز مستهدفيها، السلطات علانية إلى القمع الفوري لما أسماه بـ«الفتنة الثورية التي كان الشباب من ورائها»(79).

بالغت جريدة «**Le Courrier du Maroc**» بدورها في تضخيم الحدث، في الوقت بالذات الذي غضت فيه الطرف عن الإجتماعات التي عقدها الصهاينة لجمع التبرعات في مختلف أنحاء المغرب، حيث تمكنوا من جمع ما يناهز 120.000 فرنك خلال بضعة أسابيع. وعلى نقيض ذلك خصصت عدة صفحات لإبراز نجاح حركة التوقيع على العريضة، مشددة على ما وصفته «بالإتفاق الذي حدث لأول مرة بفاس بين الأعيان الذين يمثلون المغرب القديم، والشبان الذين أخذوا بزمام هذه الحركة»، وأكدت الجريدة على أن هذا الإتفاق الأول من نوعه بين الطرفين يضفي «على تلك التظاهرة أهمية خاصة»(80).

---

(77) محمد بن الحسن الوزاني، **المرجع السابق**، ص. 475.

(78) **المرجع السابق**، ص. 476.

(79) E. Michaux-Bellaire, **op. cit.**, p. 492.

(80) عدد يوم 1929.9.13 «حظيت عريضة حررها أبناء أعيان فاسيين بآلاف التوقيعات للإحتجاج على السياسة (الإنجليزية) المساعدة لليهود، وتروج هذه العريضة في المدينة، ووقعها كل المسلمين الذين طلب منهم ذلك بدون استثناء. كما تم الشروع في تنظيم اكتتاب (حاليا)... وتعرف المدينة الآن بعض الهيجان، الذي يحافظ على استمراره تناقل الأخبار المستقاة من مصادر خاصة، الواردة ــ كما يدعون ــ من القدس. وحسب هذه الأنباء فإن العديد من المغاربة المجاورين للحرم المقدسي.. تعرضوا لسوء المعاملة... ولذلك

ظهرت من خلال ردود الفعل الأولى للسلطات الفرنسية، تجاه تلك المبادرة التي قام بها «المتطورون» المسلمون، الملامح الأولية لاستراتيجية أفضت بالإقامة العامة بسرعة تركيز بشكل شبه تام على الوطنيين، الأمر الذي مكن الصهاينة موضوعيا من هامش حرية أوسع بالنسبة لحركتهم. وبعد عقد «مجلس حرب حقيقي» كلف الجنرال «تروشي (Truchet)»، قائد منطقة فاس، الذي كان حريصا أشد الحرص على تجنب تبعات تدخل مباشر في حملة تكتسي طابعا دينيا، الباشا البغدادي بـ«مصادرة العريضة».

اضطر بالفعل، علال الفاسي ومحمد الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني الإمتثال لذلك الأمر، وذلك رغم المحاولة التي بذلوها للتملص بدعوى أن العريضة توجد في حوزة رفيقهم حسن بوعياد (المولود بمنشستر، والذي كان نظريا في منآى عن العقاب بحكم وضعيته كمحمي إنجليزي) وتوفير الوقت الكافي لتصوير نسخة من العريضة عند أحد المصورين اليهود بالملاح[81].

استقر الجنرال تروشي، بالنظر إلى عدد التوقيعات التي تم جمعها، السير قدما لقمع الحركة بشكل نهائي متجاوزا بذلك الإحتياطات التي اتخذها بنفسه، وكذا رفض السلطان شجب موقف رعاياه المسلمين المساند لإخوانهم في الدين في فلسطين، كما لم يقم أي اعتبار لمبدأ المساواة في المعاملة الذي أشار إليه الوطنيون للتذكير بحسن تقبل الإقامة العامة في هذا الصدد إزاء اليهود، فاستدعى «الشبان المشاغبون» وهددهم شخصيا بإنزال أشد العقوبات بهم[82].

كان حاكم منطقة فاس يسعى من وراء تهديد شباب فاس إلى «إنذار» الأعيان الذين استهواهم أمر تقليد أولئك الشباب، والذين صدرت عنهم قبل ذلك خلال

تعرف المدينة توترا ملحوظا، وعلى الرغم من أن هذا الهيجان يبقى على المستوى اللفظي فقط، فإنه يشهد على وجود حركة رأي عام لا يمكن إنكارها».

(81) محمد الفاسي، **مرجع مذكور**، ص. 3 «ما أن تم جمعنا... بالزاوية الفاسية حتى فوجئنا بثلاثة من مقدمي الحومات، واحد مكلف بي وبابن عمي سيدي عبد الوهاب لسكنانا بحي واحد، والثاني موكل بسيدي علال، والثالث بسيدي محمد بن الحسن الوزاني. أما أخونا الحاج الحسن أبو عياد، فلم تكن للباشا عليه سلطة لأنه كان «حماية إنجلترا» كما كان يقال... فلما رأيت أن الأمر يتعلق بالعريضة وكانت تحت يدي، سارعت إلى أخينا سيدي عبد الوهاب وكلفته بأخذها لتصويرها بالملاح حيث كان المصور الوحيد الموجود آنذاك بفاس، وهو المواطن اليهودي أبو حصيرة، ولا يزال ولده أو حفيده مصورا بفاس».

(82) محمد بن عزوز حكيم، **مرجع مذكور**، ص. 388.

«عام الريفي» (محمد بن عبد الكريم الخطابي، 1925) بوادر «تراجع» باعثة على القلق، ومن جملتها سحب أبنائهم باستعجال من المدارس الفرنسية(83).

تم التلويح بالتهديد كذلك في وجه وطنيين من شباب الرباط (محمد اليزيدي) وسلا (عبد الرحمن حجي)، وكان أولئك الوطنيون قد احتجوا على التسامح الذي كان الصهاينة يتمتعون به، وعلى «المعاملة التمييزية» الذين كانوا هم بالمقابل ضحية لها، وكان رد فعل الإقامة هو التعلل بأن «اليهود لم يقدموا على أي شيء [مخل بالنظام] سوى الاستجابة لنداءات طلب المساعدة الصادرة عن أقربائهم أو عن مواطنيهم المغاربة المقيمين بالأراضي المقدسة»، في حين أن الإقامة العامة رأت بأن الموقف الذي اتخذه مسلمو فاس وسلا والرباط لم يكن تعبيرا عن حركة تضامن صرف تجاه «منكوبي فلسطين المسلمين ذوي الجنسية المغربية» بل كان عبارة عن موقف «سياسي»(84).

كانت ردود فعل المسلمين بالتأكيد، باعتراف لوسيان سان نفسه، ردودا خالية من أيه إثارة ضد اليهود. لكن، وبما أنها قدمت الدليل في نظره على قدرة الشباب الوطنيين على تعبئة إخوانهم في الدين، فقد أصبح من الضروري في نظره، إخماد تلك الحركة التي أسست مشروعيتها على الالتزام بالدفاع عن «القضايا المقدسة»، وفي مقدمتها «عن الأماكن المقدسة بفلسطين»، وهو أمر كان من الممكن أن يؤدي بها إلى توسيع حظوتها، والانتقال إلى صياغة برنامج مطالب «داخلية»، كانت خطوطه العريضة قد أصبحت مسطرة بكيفية واضحة(85).

كانت رغبة المقيم العام في كبح هذه الحركة قوية إلى درجة جعلته يمتنع عن توجيه أي انتقاد عمومي لدور الوكالة البريطانية بطنجة فيما يخص نشر «أخبار» ترجع مصدر الاضطرابات التي حدثت بالقدس إلى «تسرب عصابات من مثيري

---

(83) J. Berque, **Le Maghreb entre les deux guerres, op. cit.**, p. 182.

(84) محمد عزوز حكيم، **مرجع مذكور**، ص. 388.

(85) الحركة الوطنية المغربية ـ مذكرة سرية من الإقامة العامة بالمغرب، أوردها :

D. Cohen. «Les nationalities nord-Africains face au sionisme, **R.F.H.O.M**, 1990, 286, p. 21 ; Coidan, **Le Sionisme au Maroc**, Rabat, 1946.

يتعلق الأمر بنص مرقون، يتحدث عن قراءة «اللطيف» في المساجد «من أجل إنقاذ مسجد عمر المهدد من طرف إسرائيل».

الفتن إلى فلسطين، وهي عصابات غضت فرنسا الطرف عن مرورها عبر سوريا». ومع ذلك فقد قال القنصل العام دو وِسطاس (De Wistasse)، الذي بادر إلى حجز جميع نسخ جريدة «**الفتح**» المصرية، بأن «المسلمين والإسرائيليين قد علقوا بحدة على موقف القوة المنتَدَبة، التي اتهموها، كل من جهته، بالتحيز لفائدة خصومهم»[86].

سعت السلطات الإسبانية التي كانت تقلقها بدورها علاقات التطوانيين بنابلس، ومواظبتهم على قراءة جرائد مثل «**فلسطين**» (حيفا) إلى إعاقة النداءات التي وجهوها لمواطنيهم قصد التضامن مع فلسطين، لذلك بادرت، كما جاء على لسان مبعوث صهيوني كان يزور تطوان، إلى «طرد محرض عربي (بسرعة فائقة)، لأنه قدم لتحريض المسلمين ضد اليهود من خلال الحديث عما وقع بفلسطين»، أما فيما يتعلق بالمبعوث الصهيوني نفسه، فإنه لم يتعرض إلى أية مضايقة من طرف المندوب السامي الإسباني[87].

كان ذلك التمييز في المعاملة، ومصادرة العريضة التي كان وطنيو المنطقة الفرنسية يعتزمون توجيهها إلى مكدونالد ـ والتي تم تقديم النسخة التي تم تصويرها بملاح فاس إلى مفتي القدس شخصيا خلال زيارته لباريس سنة **1929** ـ عملا بدون جدوى، لأنه لم يستطع منع الوطنيين، بمناسبة تلك «الِانتفاضة» الأولى التي عرفها المغرب لصالح القدس (وهو الِاسم الذي أطلقه عليها محمد الفاسي) «من الوقوف على درجة النضج والوعي السياسي» للمواطنين المغاربة واستخلاص النتائج المترتبة عن ذلك[88].

---

(86) AEP, CPC، طنجة بتاريخ 1929.10.3، من دو وسطاس (De Wistasse) إلى أ. بلان (U. Blanc)، مقابلة المعلومات المستقاة من عين المكان مع معلومات مصالح الأمن الإقليمي بفاس، المتعلقة بـ «الصيغة المتميزة إلى حد كبير التي كان بعض العملاء الإنجليز يستعملونها لكي يفسروا للأهالي مصدر الِاضطرابات في فلسطين».

(87) ASJ. KKL، 5/473 رسالة ج ج كوهن (J. J. Cohen)، تطوان بتاريخ 1929.10.29 أوردها D. Cohen، **مرجع مذكور**، ص. 21 ؛ M. Laskier, **op. cit.**, pp. 202-203.

(88) محمد الفاسي، **مرجع مذكور**، ص. 7 «وقد كان لنا من هذا العمل تجربة لمدى بلوغ الوعي الوطني الإسلامي من مواطنينا، مما شجعنا سنة بعد ذلك على القيام بالمظاهرات والِاحتجاجات والتجمعات في المساجد لذكر اسم الله اللطيف ضد ما يسمى بالظهير البربري».

شكلت هذه النازلة «محك اختبار» حقيقي بالنسبة لكل من علال الفاسي ومحمد بن الحسين الوزاني ورفاقهم، وامتازت على مستوى العلاقات بين الجماعتين المسلمة واليهودية، بانضباط كبير. وقد طبع هذا الإعتدال، الموروث عن روح التعايش بين الجماعتين، مواقف الوطنيين فيما بعد تجاه النخب اليهودية، بمن فيهم مسؤولو التجمعات الصهيونية، التي أصبحت على الرغم من ذلك عدوانية بكيفية متصاعدة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى تواطؤ وتساهل الإقامة العامة حيث كان همها الأساسي هو قمع الحركة الوطنية.

الفصل الرابع
علاقات متوترة وحوار متعثر
(1930-1939)

تأثرت العلاقات بين المسلمين واليهود خلال عقد الثلاثينات بتفاعل عوامل شتى، ناجمة عن امتداد تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية إلى المغرب، وتعدد مظاهر «التحريض الفاشي» (ابتداء من سنة 1933)، وانتصار الجبهة الشعبية بفرنسا، ونشوب الحرب الأهلية بإسبانيا «والإنتفاضة الكبرى» في فلسطين. وقد اقتصر التوتر الذي عرفته العلاقات بين الجماعتين ظاهريا على بعض المشاجرات بين مسلمين ويهود ـ أسفرت مرة واحدة خلال تسع سنوات عن مقتل فرد واحد، وهو مسلم ـ وعلى مساجلات ومزايدات كلامية بين الزعماء الوطنيين ومنشطي الحركة الصهيونية والإندماجيين اليهود.

عملت بعض العناصر من الجماعتين من أجل الحفاظ على «الصداقة بين المسلمين واليهود»، ودعت إلى المُضي قُدُماً في تجربة التعاون التي ميّزت سنتي 1936 و1937، وتجسدت على سبيل المثال في تحرير عريضة مشتركة طالبت بخلق «دولة ديموقراطية في فلسطين ينتفي فيها كل طابع ديني أو عرقي محدد». وكانت هذه المبادرات والنداءات تتوخى ضمان استمرار التساكن السلمي بين المجموعتين، إلا أن الأحداث لم تسر في الواقع في هذا الإتجاه، بالنظر إلى اتساع الهوة بين الجماعتين، بفعل تعدد أشكال التباعد والإنفصال النهائيين التي صاحبت الإضطرابات، التي بدت في حينها كما لو كانت بدون تأثير يذكر.

I ـ الوطنيون والإندماجيون والصهاينة

1 ـ معاناة واحدة في ظل الإستعمار :

كان من شأن السلب والاغتصاب الذي واكب نظام الحماية لفائدة الشركات الكبرى والمعمرين، وحفنة من «الإقطاعيين المحليين»، أن يُيَسِّر مبدئيا إحساس المسلمين واليهود بوضعيتهم المشتركة ومعاناتهم كمستعمَرين. وقد كان من المفروض أن يشكل الضغط الجبائي، الذي كانت المجموعتان تنوءان تحت وطأته (الترتيب، المكوس، الضرائب التجارية)، والتماثل النسبي لمشاكلهم الإجتماعية المتمثلة في الشغل والسكن والتعليم والصحة، والعداء الذي كان يثيره في أنفسهم أعيان كانوا يصفونهم بأنهم «أذناب للاستعمار» بمثابة جملة من العوامل تحثهم على النضال المشترك قصد التخفيف، أو التحرر الكلي، من حالة الإستعباد المرتبطة بوضعيتهم كأهالي[1].

وكان من المتوقع نظريا أن يساهم في هذا التقارب، ابتداءً من سنة 1930، تفاقم الركود الإقتصادي بفعل التأثير التراكمي للأزمة الاقتصادية العالمية، واستمرار حالة الجفاف (1930–1933)، خاصة في المناطق الجنوبية، وهشاشة وضعية الفئات الوسطى، التي كانت قد تمكنت من التكيف بدرجات مختلفة من الصعوبة مع التحولات التي وقعت منذ 1912، والصعوبات المتزايدة التي صادفها التجار الكبار في أعمالهم[2].

وكما كان عليه الأمر في السابق، فقد لجأ مسلمون من «صناع وأصحاب حوانيت، بل وحتى من كبار التجار» إلى المرابين اليهود الذين كانوا يوجدون بدورهم في وضعية حرجة، وذلك قصد محاولة إيجاد مخرج من الأزمة التي كانوا يعيشونها. وقد رأى اليهود الذين كانوا ما يزالون متوفرين على سيولة نقدية هامة، في لجوء المسلمين

---

(1) حسن بوعياد، **الحركة الوطنية**، «الظهير البربري لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج»، 1348هـ/ 1930م، الدار البيضاء، 1979، ص. 73 «الوحوش الضارية التي تلتهم ما ترمي به يد الحماية من الضحايا»، انظر كذلك **A.I**، 1933.7.31 الذي يتضمن انتقادات حادة ضد «شيوخ اليهود الذين ينحنون بمذلة أمام أقل رجال السلطة شأنا والذين انحطوا إلى مرتبة المخبرين الوشاة، الذين لا يكن لهم السكان أي حب»، انظر كذلك **المرجع السابق**، 1933.10.15، مأساة الدخول المدرسي.

(2) J. Benech، **مرجع مذكور**، ص. 282.

لخدماتهم فرصة سانحة، سواء لتعويض النقص الحاصل في مداخيلهم الخاصة، أو «لاسترجاع» زبناء تقليديين أبعدتهم الأبناك عنهم قليلا[3].

حاول بعض صغار التجار من الجماعتين، لمواجهة سوء الأحوال التي فرضتها هذه الظروف، عقد شراكات حتى في المراكز الحضرية التي كانت فيها سيرورة التباعد بين المسلمين واليهود أسرع مما كان عليه الأمر في جهات أخرى، بل وحتى استغلال المتجر الواحد معا، الأمر الذي كان يسمح بفتح أبوابه طيلة أيام الأسبوع، إذ كان اليهودي يتكفل بالبيع بمفرده صبيحة يوم الجمعة، بينما كان يتكفل «صاحبه» بنفس الأمر يوم السبت. وقد كان من شأن ذلك اجتذاب الزبناء، سواء من بين المسلمين أو اليهود، وأن يعوض مبدئيا عن تأثير حالة الكساد. لكن هذه الصيغة لم تفض إلا إلى نتائج جد محدودة، نظرا للضعف الكبير للقوة الشرائية لدى جماهير الجماعتين[4].

زاد من سوء أحوال عيش السكان، عجز الأعمال الخيرية للجماعتين، فلم يعد المسلمون الفقراء يأملون في الحصول على إعانة تذكر من طرف الحبوس، ذلك أن الأوقاف تعرضت منذ أواخر القرن التاسع عشر، إلى مختلف أشكال الضياع والتفويت، وصارت أملاكها ومداخيلها موضوعاً لاستعمالات مغايرة لتلك التي كان من المفروض نظريا أن تخصص لها[5].

أما في الوسط اليهودي، فإن مداخيل أملاك «الحصدق» [الوقف اليهودي]، التي بقيت نسبيا في حال أحسن مما كان عليه الأمر عند المسلمين، أصبحت بدورها عاجزة عن الإستجابة لمتطلبات الجماهير المعوزة في الملاحات.

حاول من كانت تسميهم جريدة **L'Avenir Illustré** بـ«البلوتوقراطيين»، و«أثرياء مرس السلطان»، تحسين مداخيل صندوق الفقراء، على حساب تلك الفئة المعوزة نفسها من خلال الرسوم المفروضة على اللحم والخمر «الكاشير» [الحلال اليهودي] المقتطعة من مشترياتهم الهزيلة[6].

(3) J. Berque, **Le Maghreb entre les deux guerres**, Paris, 1979, pp. 184-88.

(4) M. Le Glay, «Musulmans et juifs marocains. Etudes de mœurs et de l'état d'esprit à l'occasion du mouvement antisémite d'Allemagne», **A.F.-R.C.**, n°11, nov. 1933, p. 261.

(5) **A.I.**, 30.11.1936.

(6) **A.I.**, 15.8.1933، وكذلك المرجع السابق، 30.11.1936.

كان موظفو المخزن والأعيان، الذين كانت سلطات الحماية «تعلّفهم» على حد تعبير الوطنيين، يغتنون على حساب بؤس إخوانهم في الدين من الجماعتين، الذين كانوا بدون سند واضطروا لممارسة التوسل، بينما تعاطت نسبة من نسائهن للبغاء. وهكذا، تم سنة 1933 إحصاء خمسة آلاف «محترفة» في مدينة مراكش وحدها من طرف «حركة تحرير المستعمرات» (لندن). وتجلى تفشي هذه الظاهرة في فتح «بوسبير» وهي أحياء خاصة ومحمية للدعارة. وكانت دور الدعارة في الملاحات تستقطب اليهوديات والمسلمات على حد سواء[7].

إن مظاهر بؤس الجماهير هاته، والغيظ الذي كان من المفروض أن يثيره في أنفس الشباب تسليم آبائهم بالأمر الواقع، والتمرد الصامت ضد جور الباشوات الذين كانوا يجمعون بين الإستبداد والأمية، كانت بمثابة عوامل من شأنها أن تسهل، بين أوساط المتنورين المسلمين واليهود، ظهور تقارب يتجاوز الإختلافات والتناقضات بين الجماعتين، خصوصا وأنهم جميعهم، لم تكن تفتح أمامهم أية آفاق أخرى، باستثناء وظائف ثانوية في الإدارة. كما كانوا متأثرين بالمثل العليا لعصبة حقوق الإنسان، وللعصبة الدولية المناهضة لمعاداة السامية. كما أن البعض منهم كان يناضل إلى جانب الأوربيين الإشتراكيين والشيوعيين[8]، خاصة وأن المتنورين من اليهود، كانوا يشمئزون من اضطرار سكان الملاح للبقاء داخل أحيائهم خلال الإحتفال بمواسم الطائفة العيساوية بمكناس مثلا، ويعتبرون ذلك بمثابة حصار قهري وأحد المظاهر الملموسة للمحافظة على «أبناء جنسهم» في وضعية «الإذلال»[9]. وذلك في الوقت بالذات الذي صعد فيه الوطنيون حملاتهم ضد «الشعوذة» و«همجية بعض الطرق».

(7) J. Berque, Le Maghreb، **مرجع مذكور**، ص. 340 ؛ وكذلك P. Flamand, **Les Communautés israélites du Sud marocain**، الدار البيضاء، 1959، ص. 185 «كان جزء من زبناء مومسات الملاح... يأتي إليهم من المدينة... واستقرت مومسات مسلمات في الملاح».

(8) **الحياة**، جريدة أسبوعية أسسها عبد الخالق الطريس في تطوان، وتتضمن أعدادها عدة مقالات مخصصة للأخلاق والإدمان على الخمور والمخدرات، انظر بصفة خاصة أعداد 8 مارس و27 أبريل و25 أكتوبر 1934، كما يتضمن عدد 14 يونيو 1934 «عريضة تطلب من صاحب السمو الخليفة، منع الدعارة العمومية» (وأرفقت بفتوى في الموضوع أصدرها بتاريخ 1934.2.8 أمين الحسيني، مفتي القدس) Ch.-A. Julien، **مرجع مذكور**، ص. 229.

(9) انظر : علال الفاسي، **مرجع مذكور**، ص. 155. وكذلك جريدة **الحياة**، بتاريخ 12 يوليوز و15 أكتوبر 1935 «إلى متى ستستمر همجية الطوائف ؟ حمادشة في أصيلة».

حتى الصحافة الصهيونية نفسها، كانت تلح بين الفينة والأخرى على ضرورة المحافظة على «التفاهم بين اليهود والمسلمين»، وكـان منشطوها يؤكدون على ارتباط إخوانهم في الدين بالوطن المغربي، وينفون سعيهم في البحث عن مرشحين لـ«تعمير فلسطين». بل ذهبوا إلى حد تحميل اليهود مسؤولية تدهور جو التفاهم بين المجموعتين نتيجة لمظاهر الإزدراء والإستعلاء التي كان البعض منهم يفصح عنها تجاه المسلمين[10].

لقد كان من شأن اعترافات من هذا القبيل أن تدخل السرور على قلوب الوطنيين المسلمين، خاصة وهم المتتبعون باستمرار لما يجري في مصر، التي كانت تعتبر في نظرهم مهداً للعروبة، إذ لم يكونوا يجهلون بدون شك المساهمات الهامة التي قدمها لحزب الوفد نفسه يهود صهيونيون من القاهرة والإسكندرية[11]. هذا بالإضافة إلى أن أحد أهم مرجعياتهم المشرقية، وهو رشيد رضا، الذي كانت مقالاته في «المنار»، تحظى بالإستحسان منذ عدة سنوات في تطوان وفاس وسلا، لم ينفك عن المناداة بالوئام فيما بين الجماعات، بموازاة مع تحذيراته المتكررة من «الخطر الصهيوني»[12].

2 ـ تعارضـات اجتمـاعيـة ـ اقتصادية، واستحالة التوفيق بين البرامـج السياسية للنخب :

شكل تعارض أهداف كل من المتنورين المسلمين واليهود، كابحا لإمكانيات التقارب المترتبة عن وضعيتهم المشتركة كمستعمَرين. وقد كان هذا التعارض يلغي كل بارقة أمل في التقارب، حتى بين العناصر التي كانت توصي صراحة بالحفاظ على

(10) A.I. 11.3.1927, F. Corcos «إن اليهود المغاربة لا يتطلعون إلى التعمير الفلسطيني... إننا نحب الثقافة الفرنسية (لكننا) لا نرغب إلا في التحرك والإندماج داخل الحياة المغربية فقط... إن اليهود لا يجدون بدا من الإعتراف بالجميل لكل شعب منحهم السلم الأقوى، كما هو الأمر بالنسبة للشعب المغربي».

(11) G, Kramer, **The Jews in Modern Egypt Seattle**, 1989, p. 126.

(12) S. Haïm, **Arabic Antisemitic Literature. Some Preliminary Notes, J.J.S.**, XVII, 4. oct. 1955, pp. 307-11, «(In **al-Manar**) one can clearly discern a steady and large-minded spirit of tolerance in its editor, Muhammed Rashid Rida. In its first year, 1898, al-Manar denounced the antisemitism manifested in France on the occasion of the Dreyfus Affair».

«التفاهم بين المسلمين واليهود»، والتي حاولت أن تكون قدوة في هذا المجال بواسطة إنشاء «اتحاد الشبيبة المسلمة واليهودية المغربية»[13].

شكل استمرار الركود الإقتصادي بدوره، عاملا أدى إلى خلق سياق ملائم للمواجهة أكثر من ملاءمته للتعاون. وهكذا فإن البحث عن أشكال متعددة لتبادل الخدمات، كان يقترن بفعل تأثير هذا الركود، خاصة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية، بمنافسة ضارية. فقد كان تجار الجملة اليهود، ونظراؤهم من المسلمين الفاسيين الذين استقروا بالدار البيضاء مثلا، يدخلون فيما بينهم في منافسة محمومة، إذ كان كل من الطرفين يستكشف آفاقا جديدة، ويتزاحم مع الطرف الآخر من أجل الحصول على امتياز تمثيل الشركات اليابانية، وتسويق سلع تسمح بتحقيق هامش ربح كبير. وقد كان إغراق السوق بالسلع الذي مارسه الصناعيون اليابانيون يذكي هذا التنافس، وينضاف إلى الإمتيازات التي يمنحها في المغرب النظام المعروف بالباب المفتوح الذي أقرته اتفاقية الجزيرة الخضراء[14].

بـما أن اليهود كانوا قد احتفظوا بكيفية أكثر اتساعا في كل مناطق البلاد بمواقع هامة في المتاجرة بالجملة في المواد الأساسية، كالشاي والسكر والشمع والصابون، فإن تجار نصف الجملة وتجار التقسيط من المسلمين، كانوا يقصدونهم بصفة أساسية. لكن نظرا للفوترة المبالغ فيها للمواد التي كان هؤلاء التجار يقتنونها عن طريق السلف، وتحويلها إلى ديون ربوية نظرا للعجز المتكرر عن الأداء، فإن المدينين لم يكونوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مزوديهم، إلا بعد عناء كبير، كان يفضي بالنسبة للبعض منهم إلى العجز التام عن الدفع[15].

كـانت هذه الصعوبات التي عانى منها صغار التجار، ونفاد صبر الدائنين تجاه «تماطل» زبنائهم، والمحاولات المتفرقة التي قام بها هؤلاء من أجل «كسر الإحتكار

(13) Action du Peuple, 8.9.1933. يذكّر إسحاق بنديان بمحاولة خلق «اتحاد» سنة 1928 حيث كان «هذا الإسم وحده يشكل برنامجا رائعاً».

(14) A. Adam, **Casablanca : Essai de transformation de la société marocaine au contact de l'Occident**, éd. CNRS, Aix-en-Provence, 1972, p. 365.

(15) A.I., 30.9.1933, p. 15.

اليهودي»، بمثابة عوامل أضفت نوعا من الصبغة العرقية ـ الدينية على المنافسة التجارية، وعلى المنازعات بين تجار الجملة وتجار التقسيط[16].

تأثر الباعة المتجولون اليهود، الذين بدأت وضعيتهم في التدهور منذ عدة سنين أكثر من أصحاب الحوانيت بالركود التجاري، وبالشروط القاسية التي فرضها عليهم ممونوهم، وهي شروط كانت تزداد إجحافا بتوالي الأيام. ولتلافي إقصائهم التام من هذا النوع من التجارة. لجأ هؤلاء الباعة المنتشرون في كل أرجاء البادية المغربية، إلى أساليب احتيالية، انقلبت ضدهم في نهاية الأمر : فقد أخذوا في ارتياد الدواوير أثناء غياب الرجال، وكانوا يراهنون على تهافت النساء على السلع المستوردة، الرخيصة والبراقة. وبالنظر إلى ما أثاره هذا النوع من التجاوزات من احتجاجات، فقد انتهى الأمر بالإدارة إلى المنع التام لكل أشكال البيع المتجول[17].

وفي البادية على وجه التحديد، كان لتفاقم ممارسة الرهن، وتعميم استعمال الكمبيالات التي كانت تفتح الباب أكثر من العقود العدلية «لأكثر الحسابات غرابة»[18]، تأثير تخريبي أكثر وضوحا على مستوى العلاقات بين المجموعتين.

كما أدى الإقتصار في تقديم القروض الفلاحية، دون موجب قانوني، إلى المعمرين فقط، وعجز الجمعيات الأهلية للتعاون (S.I.P)، التي أسستها الإقامة العامة بهدف التخفيف من آثار توسيع مجال الإستعمار الفلاحي، وكبح الهجرة القروية، إلى دفع الفلاحين للإستدانة لدى يهود كانوا يتنازلون لهم في مقابل القروض عن حق استغلال أراضيهم وكرومهم وحقوقهم في الماء[19].

كان تشديد الرسميين الفرنسيين على «فتك الربى اليهودي»، وضرورة «حرمان المرابي من التواطؤ اللاشعوري لضحيته» بواسطة تعميم الجمعيات الأهلية للتعاون،

---

(16) J. Waterbury, **North for the Trade. The life and Times of a Berber Merchant**, Berkeley, University of Columbia Press, 1972, p. 60, A. Adam, **op. cit.**, p. 363.

(17) R. Le Tourneau, "L'activité économique de Sefrou", **H.**, XXV, 1938, p. 284.

(18) A. Truchet, «Essai sur la propriété paysanne au Maroc», **B.E.M.**, avril 1937, p. 134.

(19) F. Nataf, **Le crédit et la banque au Maroc**, Paris, Geuthner, 1929, pp. 42-44 ؛ وكذلك R. Le Tourneau, **op. cit.**, p. 285، حيث يقول : «أصبح الربي اليهودي مضرب الأمثال وقائم (في صفرو) على واقع صلب» A. Truchet, **op. cit.**, p. 134-20 «إن تدخل المحاكم ضد الربى هو أمر جد استثنائي».

يضفي على عكس المقصود، على اتهامات «المحاباة» والإستغلال التي كان اليهود يوجهونها لنظام الحماية مصداقية أكبر[20].

وقد تجلت مظاهر أخرى ملموسة بصفة أكبر، للإمتيازات التي كان يروج بأن اليهود قد حصلوا عليها من النظام الإستعماري، وصدور دوريات يهودية بالدار البيضاء، سواء باللغة الفرنسية (**L'Avenir Illustré**, Bulletin de la Fédération des Anciens Elèves de l'AIU) أو بالدارجة اليهودية العربية (**La Lumière du Maroc,** Maghen David)، وكذلك حرية تأسيس الجمعيات الثقافية[21].

كان الإهتمام الذي أولته الإقامة العامة لهم على ما يبدو، قد وصل إلى درجة جعلت بعض الفرنسيين يتهمونهم بـ«بإغداق الأموال على اليهود بدون حساب في حين أن المدارس الكاتولكية كانت تعاني من الخصاص، وذلك على الرغم من أهمية أعداد المتمدرسين الأوربيين (30000 تلميذ بالنسبة لجالية أجنبية قدر عددها بـ173000 نسمة)، وحصة ميزانية تعليم الحماية المخصصة لهم، والتي خصص 1,3% منها فقط لأبناء المسلمين.

الميزانية (بالفرنك) المخصصة «للتعليم الأوربي واليهودي»
(أ.ي) و«الإسلامي» (س).

نوع التعليم		1930	1932	1933
الإبتدائي	(أ.ي)	24.956.980	30.399.600	33.910.715
والمهني	(س)	11.182.910	13.402.450	13.462.130
الثانوي	(أ.ي)	15.392.490	20.337.350	21.751.520
	(س)	3.680.475	4.531.127	4.407.620
التقني	(أ.ي)	2.916.350	3.233.200	؟

المصدر : الجريدة الرسمية عدد 916 و1078، 16 ماي 1930 و23 يونيو 1933.

(20) «إن محاربة الحاكم للربا قليل نادر» (A. Truchet, **op. cit.**, p. 134).

(21) كان توزيع الدوريات اليهودية المنشورة في المنطقة الشمالية داخل المنطقة الفرنسية (خاصة La liberté، Renacimiento de Israel، Kol Israél) يجعل الميز صارخا أكثر فيما يتعلق بالصحافة. M. Jacobs, A **Study of Culture Stability and Change**, Washington, 1956, p. 46.

لم يكن التمييز في المعاملة في مجال السكنى يبدو أقل مما كان عليه الأمر في ميدان التعليم. وعلى الرغم من أن السواد الأعظم من جماهير اليهود، استمروا في العيش في ظروف مزرية، داخل مساكن أشبه ما تكون بالأكواخ القذرة، فإن التخطيط لمشاريع بناء ما كان يعرف بالسكن الإقتصادي لصالحهم، والبناء الفعلي لحي جديد لفائدة يهود مكناس (1926–1927)، وتعويضهم على الفور بمسلمين، في مساكنهم القديمة في الملاح، وهي منازل كانت آيلة للسقوط، يدفع بسهولة على الإعتقاد بأن الإقامة العامة، كانت تهتم قبل كل شيء بتوفير شروط عيش رغيد لهم، بينما كان اهتمامها بالمدن العتيقة ينصب بالأساس على المحافظة على جماليتها كمواقع «أثرية» أكثر من الإهتمام بظروف عيش ساكنتها[22].

غير أن الأمر الذي اكتسى دلالة أعمق، فيما يتعلق بالصعود الإجتماعي لجماعة وتدهور الأخرى، تمثل في تزايد عدد الشابات المسلمات العاملات كخادمات في منازل العائلات اليهودية الميسورة. وقد اعتبر بعض الوطنيين بأن «رضى» الفقيرات من بين إخوانهم في الدين بالقيام بالخدمة المنزلية عند اليهود، وتعود البعض منهن على تناول «الماحيا»، من بين أسباب تفشي الفسق والرذيلة داخل العديد من الأسر الحضرية[23].

إن الإهانة والإحباط المرتبطين بهذه الوضعية قد احتدا بواسطة ما وصفته جريدة **Le Courrier Colonial** في أحد مقالاتها، وفي معرض إشارتها لـ«انشغالات الإقامة العامة تجاه خطر عودة التعصب (الإسلامي)» بـ«حرية تصرف اليهود، ومواقفهم الجارحة لكرامة المغاربة» (!) حتى ولو كان مثل هذا السلوك صادرا بصفة خاصة عن بعض شباب اليهود، من بين العاملين في مصالح البريد والقباضات البلدية، والحافلات والسكك الحديدية والمتاجر الكبرى، وغير ذلك من المهن البسيطة. وقد كانت المشاجرات والضغائن المترتبة عن مثل هذا السلوك، تنعكس في نهاية الأمر بكيفية أو أخرى على جماعتهم بكاملها[24].

= حيث كانت أعداد المتمدرسين في المنطقة الفرنسية على الشكل التالي : سنة 1925، 7849 تلميذ يهودي و5413 تلميذ مسلم، سنة 1937 : 18750 تلمذ يهودي و20343 تلميذ مسلم.

(22) **A.I.**, 18.12.1930.

(23) AEP, NS, 486، تطوان بتاريخ 1932.3.1 من قنصل فرنسا إلى المقيم العام.

(24) أعيد نشره بـ **A.I.**، بتاريخ 1929.6.30، «وهكذا طلب المقيم العام من اليهود بكل لطف ولباقة، أن يثيروا ضجة أقل !».

M. Le Glay, **Musulmans et Juifs Marocains**, AF.RC, 11 Nov. 1933, p. 624.

كان مندوب الرابطة الإسرائيلية العالمية بالمغرب ي.د سماش، والقادة الباريسيون لهذه الجمعية، يدبجون مرافعات لصالح هؤلاء الشباب اليهود على وجه التحديد، داعين الحكومة الفرنسية إلى الإسراع بإدماج اليهود المغاربة. وكانت الإشادة بـ«تشبعهم بالثقافة الفرنسية»، و«تقدمهم بالنسبة للأهالي العرب» و«الخدمات المقدمة لفرنسا» قبل 1912، من أهم الحجج المقدمة في هذا الصدد[25]. غير أن مبدأ الولاء الدائم للرعايا المغاربة، كان يمثل أحد العوائق الرئيسية، التي كان يصدم بها أنصار الإنجاز السريع لـ«برنامج يحدد المقتضيات العملية، ومراحل تقويم وضعية اليهود المغاربة، الخدام المتفانون لفرنسا، مع... تماهيهم مع الأمة الفرنسية». وقد حاولوا الإلتفاف حول هذا المبدأ، مبرزين بأن هؤلاء لم يكونوا رعايا بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنما مجرد «محميين مرتبطين بالسلاطين وخاصين بهم... يدفعون ثمن توفير أمنهم، ويعيشون في عزلة تامة داخل الملاحات» وبالتالي فإن الأمر لم يكن يتعلق في نظرهم إلا بمحميين عديمي الجنسية (heimatlos)[26].

لم يكن أنصار الرابطة وحدهم الذين يؤيدون مثل هذه الأطروحات بل شرع حتى الصهيونيون، بصفة استثنائية في المشاركة في هذا الإتجاه، ما دامت أطروحات من هذا القبيل تخدم أهدافهم الخاصة[27].

أبان الصهيونيون في غالب الأحيان عن حدة خاصة في مهاجمتهم للمنادين بالإندماج، على الرغم من أن وضعيتهم الخاصة كمتجنسين، ووضعية رؤسائهم ـ ويتعلق الأمر بشاييم وايزمان، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، وهو روسي، تجنس منذ مدة يسيرة بالجنسية الإنجليزية ـ يضعهم فيما يتعلق بهذا الموضوع في موقف غير مريح.

لقد كان تجنس إخوانهم في الدين، الذين كانوا يتوفرون بكيفية أو أخرى على الشروط اللغوية المطلوبة لدى المرشحين للحصول على المواطنة الفرنسية ـ ويتعلق الأمر بما يناهز 25% من العدد الإجمالي للسكان اليهود ـ يهدد في منظورهم، بحرمان

(25) Y.D. «Sémach, L'avenir des israélites maroains», **Paix et Droit**, Juin 1928.

(26) L'Univers Israélite، 22 يونيو 1928، «يقصى اليهودي المغربي بكيفية منهجية (عند طلب التجنيس) بدعوى أنه حامل للجنسية المغربية. إلا أنه لم يكن مغربيا أبداً بالمعنى القانوني للكلمة، انظر كذلك:
P.D., juin 1928.

(27) A.I., 30.3.1930.

الجماعات من نخبها وأطرها القادرة على المساهمة في «رفعتهم». خاصة وأن تغيير الوضعية، والإرتقاء الإجتماعي الذي كان يمثله، لم يكن من شأنه إلا أن يكون مصاحباً بنوع من الإعلاء المبالغ فيه من شأن الثقافة الفرنسية. وذلك في الوقت نفسه الذي كانوا ينادون فيه بـ«إحياء العبرية والرجوع إلى القيم اليهودية» الأمر الذي كان من شأنه أن يجعل مهمتهم محفوفة بالمخاطر، بل ومهددة من أساسها[28].

ومن أجل ذلك، لجأوا إلى التشهير بخصومهم، معتبرين أن تطلعاتهم هاته تعتبر اختيارا مقصودا لفائدة «انتفاء هويتهم اليهودية». وبالمقابل، فإن الإندماجيين الذين كانوا عرضة لهذا الهجوم، لم يكونوا أقل حدة في ردهم على منتقديهم، إذ كانوا يعتبرون الصهيونية بمثابة «مشروع طوباوي، غير ملائم لوضعية يهود المغرب (...) وتشكل تحديا صارخا لقواعد الضيافة»[29].

كان الوطنيون المسلمون من جهتهم مناهضين بحزم وتصميم لمشاريع الطرفين معا، إذ كان تحقيق المطالب الإندماجية، سواء من منظور خريجي القرويين أو زملائهم الذين تلقوا تكوينهم في الجامعات الفرنسية، يهدد بصفة خاصة بإلحاق ضربات إضافية تمس بسيادة البلاد، وتعزز صف «المعمرين»، وتزيد من حدة تهميش بقية السكان[30].

لم يكن من شأن الطابع الديني الذي لم تتأخر العناصر التي شكلت كتلة العمل الوطني على إضفائه على حركتهم أن يسهل الحوار الذي حاولوا الدخول فيه مع العناصر المتنورة اليهودية، قصد حثهم على إعادة تحديد مواقعهم تجاه الإقامة العامة. خاصة وأن هؤلاء المتنورين، كانوا يطمحون إلى «تجاوز» معاهدة فاس، وإرضاء تطلعاتهم في الوقت الذي كان فيه أعضاء كتلة العمل الوطني ينون مطالبهم بالتحديد على الخروق التي تعرض لها شكل وروح نظام الحماية وعلى إقدام الإقامة العامة على نهج سياسة الإدارة المباشرة[31].

(28) L'Union Marocaine, 18.4.32.

(29) جعل من «التخلي عن اليهودية» المزعوم النغمة الأساسية في حملاتهم التي كانت ترمي إلى عزل أنصار الرابطة داخل الأوساط اليهودية مضيفين قائلين بأن «الجماهير اليهودية لم تكن تتطلع إلى أي شيء آخر منذ 2000 سنة سوى العودة إلى الأرض اليهودية». وقد اضطر أنصار الرابطة إلى تأسيس دورية، سنة 1932 وهي **L'Union Marocaine**، لمواجهة هذه الدعاية.

(30) **H. Garllard, Le sionisme en question**، **مرجع مذكور**، ص. 6.

(31) جريدة **الفتح** التي كانت تصدر في القاهرة، عدد 10 أكتوبر 1929 «مراكش وفلسطين» وعدد 9 يناير 1930 ؛ انظر كذلك **J. Berque, Le Maghreb**, p. 186، **مرجع مذكور**.

تعمق الطابع الديني، الذي كان واضحا منذ الحملة التي تمت في المدن التقليدية إثر الأحداث التي وقعت سنة 1929 بالقدس، واتخذ أبعادا أكبر غداة إعلان «الظهير البربري» (16 ماي 1930). وبالفعل، واجه الوطنيون بالصلوات وقراءة «اللطيف» في المساجد، قرار المقيم العام لوسيان سان بإخراج المناطق الأمازيغية المسماة، بمناطق العرف، رسميا من سلطة أحكام الشرع[32]. وبالنظر إلى الحصار المضروب على المغرب، فإن حركة مناهضة السياسة الإستعمارية، لم تجد لها بالفعل مجالا آخر للتعبير عن نفسها إلا المجال الديني. وقد كان استغلاله مثمرا، خاصة وأن الإقامة العامة جعلت، منذ ولاية ليوطي، من احترام الإسلام والمؤسسات الإسلامية، حجر الزاوية بالنسبة لصرح نظام الحماية بكامله[33].

نظراً للطابع «الإسلامي» الواضح الذي اكتسته الحركة الوطنية لحظة انطلاقتها، فقد تم تغييب لجوء منشطيها بصفة شبه تامة إلى وسائل نضالية «علمانية» كالمقاطعة الإقتصادية، «هي إحدى الأسلحة الأشد نجاعة ضد الأوربيين الذين يعبدون المال عوض عبادة الله»، كما يقول شكيب أرسلان، أو استغلال الحضور الفعال بين صفوفهم لبعض مواطنيهم الذين كانوا يتمتعون بحماية قنصلية، وكان البعض منهم من ضمن «الرعايا» الأوربيين أو الأمريكيين[34]. وكان من المفروض أن يكون هؤلاء ـ بالنظر لوضعيتهم كمحميين ـ قد تجاوزا عددا من المحرمات والأحكام القبلية ذات الطبيعة الدينية. ولم يكن غائبا عن بالهم الدور الذي لعبه يهود في حصول بعض المسلمين على بطاقات الحماية والجوازات الأجنبية، لكنهم لم يقوموا مع ذلك بأية «مبادرة» تذكر لشرح أهداف حركتهم لليهود. إن هذا القصور يرجع

(32) مديرية الشؤون الأهلية بتاريخ 1930.8.10 «مذكرة حول القلاقل التي ثارت بسبب ظهير 16 ماي 1930، حول القضاء البربري وكذا **المرجع السابق**، الرباط 1930.8.12، من U. Blanc، إلى وزارة الخارجية، وقد تمت الإشارة إلى عبد اللطيف الصبيحي «كوطني مشهور، وكزعيم معترف به من طرف كل المحرضين الشباب في المغرب» كان الصبيحي هو الداعية الرئيسي إلى الاستعمال السياسي لقراءة «اللطيف» في المساجد.

(33) AEP, CPC, 485، تطوان بتاريخ 1930.8.7، رقم 30، من قنصل فرنسا إلى المقيم العام. انظر كذلك، ط. بنونة، **نضالنا القومي في الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**، طنجة، 1980، ص. 381.

(34) M. Kenbib, **Les protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc**. Publ. de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996, pp. 319-339.

في جانب منه إلى أنهم لم يكونوا يتوفرون على جريدة لعرض مشاريعهم، لكن يبدو أن الأمر قد ارتبط، كما هو الشأن بالنسبة للمناضلين الآخرين، بانبهارهم بالإمكانيات الهائلة للتجنيد السياسي التي وفرتها الصدمة التي أحدثها الظهير البربري. كما لا يجب استبعاد بقائهم كذلك تحت تأثير العواطف التي أججتها قبل صدور الظهير البربري بسنة واحدة أحداث حائط المبكى [البراق] بالقدس.

غير أن علال الفاسي قد حرص مع ذلك، في سياق تنديده بالتبشير المسيحي والدفعة التي كان أسقف الرباط يريد إعطاءها لأعمال المبشرين المسيحيين في القبائل الناطقة بالأمازيغية، على التأكيد بأنه : ليس في المغرب دين قومي إلا الإسلام واليهودية» كما طالب بـ«تكوين قضاء موحد لجميع المغاربة»[35].

لم يتم إبراز مبادرة الإقامة العامة، في رسائل الاحتجاج التي بعثها وطنيون آخرون إلى القوى الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء وإلى عصبة الأمم، إلا كمناورة تم حبكها «لدفع الشعب المغربي المسلم للدفاع عن دينه، والتمكن بالتالي من اتهامه بالتعصب الديني والهمجية والوحشية»، وكمجرد مظهر من مظاهر «سياسة التفرقة والاستغلال التي فرضتها فرنسا الإمبريالية، وإسبانيا على الشعب المغربي» وقد كان جوهر المآخذ التي عبرت عنها هذه الرسائل يتعلق بالمسلمين واليهود على حد سواء[36].

كان محررو هذه الرسائل أعضاء في جمعية «المغرب المسلم»، وهي جمعية كان مقرها بسلا، وهي نفس المدينة التي أسس فيها البعض منهم ما يشبه النادي، وأطلقوا عليه إسم «الوداد» وحددوا له كهدف «البحث عن الوئام بين الأفراد بدون تمييز في العرق والدين» مستندين على «حق كل شعب مضطهد في الاحتجاج ضد الطغيان»، وذلك للتنديد بالسياسة الفرنسية[37]..

---

(35) علال الفاسي، **مرجع سابق**، ص. 147.

(36) M.R. Madariaga, «Documents d'archives de la Société des Nations (Genève), relatifs au Dahir Berbère, Journées d'Etudes du GERM, Paris, 16.17.18 déc. 1976.

الوثيقتان رقم 1 و2، وهما رسالتان مؤرختان بتاريخ 1930.12.25 و1931.1.31.

(37) أبو بكر القادري، **سعيد حجي (1912-1942) دراسة حول نشاطه الثقافي والسياسي**، الدار البيضاء، 1979، ص. 26.

كـان بإمكان اليهود التعرف في هذه «المحاكمة» على جوهر المشاكل التي كانوا ينؤون بدورهم تحت وطأتها، باعتبارهم جزءا من «الأهالي». لكن، نظراً لتعودهم على دراسة هذه المشاكل في إطار سياق جماعتهم، واستمرارهم في تمثل حلول نوعية والمطالبة بها، فقد امتنعوا في هذه الحالة عن اتخاذ أي موقف عملي من ظهير لا يتوجه إليهم ولا يهمهم، بل يتضمن مزية هامة، باعتباره يوجه التبشير المسيحي نحو المسلمين، وهو تبشير تمحور عمليا، وإلى حدود 1912 حول الملاحات، وهي أحياء عاشت في حزن دائم نتيجة لِإعتناق اليهود الديانة الإسلامية بشكل دوري[38].

إذا كـان معظم الوطنيين لا يفكرون من جهة أخرى إلا في انتزاع بعض الحريات الأساسية وتصحيح التجاوزات الصارخة للإدارة المباشرة، فإن بعض الإشاعات الملحة كانت تروج مع ذلك حول رغبتهم في المطالبة بـ«مراجعة الِاتفاقية الفرنسية ـ الحفيظية»، بل وحتى بـ«إلغاء نظام الحماية». وقد أضفت إشاعات من هذا القبيل، على ردود الفعل التي انطلقت من المساجد طابعا «تخريبيا» باعثا على القلق في نظر النخب اليهودية[39].

أدت التقلبات و«التراجعات» التي كان من شأن ردود الفعل هذه أن تحدثها في نظرهم إلى إحداث نوع من التصلب بين صفوفهم، وتـجلى ذلك جزئيا في انحيازهم لمواقف المقيم العام لوسيان سان. مع العلم بأن هذا المقيم، أثناء انتدابه بتونس، سبق له أن حذر حكومته علنيا من «التهديد الخطير الذي تشكله بالنسبة لإفريقيا الشمالية الجميلة (الفرنسية) الأجيال الجديدة من اليهود... التي تزدهر بينها هذه الأفكار الفوضوية التي تشكل جوهر روح الشعوب السامية»[40].

إلا أن الصهيونيين أنفسهم كانوا يستعملون البيعات لدعايتهم، ويدعون إلى «الرجوع إلى القيم والتقاليد اليهودية»، مؤكدين بأن «الصهيونية ليست إلا التسمية

---

(38) P. Flamand، **مرجع مذكور**، ص. 104 «تم تسجيل عشرة حالات لاعتناق يهود للإسلام، ما بين 1920 و1930 ببلدة دمنات، وهو ما يشهد على التداخل بين العنصرين والعرقين، الأمر الذي يبرر تصلب الموقف اليهودي».

(39) **المرجع السابق**، 563، AEP، باريس بتاريخ 1931.5.17، من De Saint-Quentin (الكاتب العام السابق للحماية) من المديرية الفرعية لإفريقيا والشرق إلى المديرية السياسية.

(40) الأرشيفات الصهيونية، القدس، S 25/3.496، تقرير مقدم من J. Thursy إلى الوكالة اليهودية المعنون بـ«الحركة العربية بالمغرب» الدار البيضاء 1937.2.8. ،A.I.، 1933.7.4.

العصرية لحلم يرجع إلى ألفي سنة»، ويستشهدون بكبار الحاخامات للرفع من قوة تأثير دعايتهم. وبالتالي فإنهم كانوا في موقع يسمح لهم بتثمين الطاقة المحركة للبرامج المتمحورة حول الحفاظ على القيم الدينية. وقد اعترفوا بالفعل بأن «الكبرياء العرقية والدينية، تشكل الملجأ الأخير» الذي يحتمي به المغاربة للدفاع عن هويتهم. ويتحول هذا الشعور، حسب رأيهم، إلى نوع من «القلعة الروحية، يتمكنون من داخلها حتى من احتقار سادتهم وحماتهم المسيحيين»[41].

غير أنهم لم يأخذوا بعين الإعتبار إلا ما كانوا ينعتونه بـ«روح العدل لدى السيد لوسيان سان». ولذا فإنهم تظاهروا، كما فعل أنصار الرابطة بدورهم، بأنهم لم يروا في أحكام السجن الصادرة في حق المسلمين الذين تم اعتقالهم في أبواب المساجد، وبصفة خاصة في الجلد الذي تعرض له «المحرضون»، بمن فيهم خريجو الجامعات الفرنسية ـ إلا مؤشرا إضافيا على «تقدمهم على العرب»[42].

كان الإندماجيون اليهود، يطمحون إلى حث المقيم لوسيان سان على تجسيد وعود سلفه تيودور ستيغ. وكانوا يأملون في أن يستلهم في المغرب «الليبرالية» التي تبناها في تونس (خاصة من أجل الوقوف في وجه الدسائس «الفاشية» بين اليهود، وجاذبية الجنسية الإيطالية). وقد جعلتهم هذه الآمال غير مبالين بمشاهد الجلد، التي كانت أزقة مدينة فاس مسرحا لها. فبفضل ضغوط القوى الأجنبية والجمعيات اليهودية، لم يعد هذا النوع من العقاب يمثل بالنسبة لهم ولإخوانهم في الدين، منذ سنة 1864 عمليا، إلا مجرد ذكرى مؤلمة لماضٍ ولى إلى الأبد[43].

---

(41) المرجع السابق.

(42) الحسن بوعياد، **مرجع مذكور**، ص. 66.

(43) U.I، 1928.6.22، Steeg في إحدى جلسات عصبة حقوق الإنسان : «إنني أبحث عن طريقة تسمح بالتدريج بقبول اليهود أو على الأقل المتعلمين منهم، في درجة مواطن».

E. Cohen-Hadria, **Du protectorat français à l'indépendance tunisienne. Souvenirs d'un témoin socialiste**, Nice, 1976, pp. 67-74

ولنفس المؤلف انظر:

«Les Juifs francophones dans la vie intellectuelle de la Tunisie entre les deux guerres», in **Judaïsme d'Afrique du Nord, op.cit.**, pp. 49-66, Juifs Tunisiens naturalisés français : 1881-1923; 1924-1930: 5. 465.

لقد لاح لهم بأن تطلعاتهم ستتحقق سريعا، خاصة وأنه لم يكن في مقدور فرنسا ــ حسب منظورهم ــ أن تظل دون المبادرة التي اتخذتها إسبانيا على التو، والمتمثلة في وضع برنامج لـ«التجنس بالجملة» بالنسبة ليهود المنطقة الشمالية، والشروع في التطبيع الفعلي، بواسطة منح الجنسية الإسبانية لـ«بعض اليهود» من الرعايا المغاربة وتعميم وضعية الإسبانيين على «بعض اليهود» من الرعايا المغاربة، وأغلبهم من بين الذين يمارسون مهنة الصرافة أو يشغلون بعض الوظائف الثانوية[44].

غير أن تسرعا من هذا القبيل، بالإضافة إلى السكوت الذي تم الِالتزام به تجاه سياسة القمع التي مارسها لوسيان سان في المغرب، كانت دالة بكيفية قوية، خاصة وأن «الِاضطرابات» التي اندلعت في شهر ماي 1930 كانت قد خلفت أصداء ليس لا على أعمدة كبريات الصحف الأوربية والأمريكية فقط، ولكن حتى في جرائد الأصقاع الأسيوية النائية كأندونيسيا[45].

لعبت الجمعيات الداعية للوحدة العربية والوحدة الإسلامية دورا هاما في توسيع دائرة هذه الأصداء، وقد تجلى تضامنها بصفة خاصة من خلال الحملات الصحفية، وكذا بإرسال مئات البرقيات إلى عصبة الأمم، وإلى القوى الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء، وكانت تندد في هذه البرقيات بـ«الظهير (...) الصادر عن دولة فرنسا، والقاضي بقطع عضو كبير من الجسم الإسلامي قوة وقهرا، تحت ستار خدمة الإنسانية وهو أمر يشكل أفظع المظالم». وتوجهوا إلى عصبة الأمم قائلين «إما أن تعملوا على حرية الأديان جميعها، وإما أن تسموا أنفسكم بغير هذا الاسم».

غدا هذا النوع من المراسلات منذ 1931، بمثابة جزء من الطقوس السياسية، وأصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من الِاحتفال بتخليد ذكرى «ظهير 16 ماي المشؤوم»، على الرغم من الإجراءات القمعية التي اتخذتها في فلسطين على سبيل المثال، القنصلية العامة لفرنسا بالقدس في حق الموقعين عليها[46].

---

(44) AEP, CPC, 485، العرائش بتاريخ 1930.7.23، رقم 5، مذكرة من قنصل فرنسا إلى مديرية إفريقيا (باريس)، حول «التجنيس الممنوح خلال الشهور الأخيرة».

(45) BRQM, Rabat 24.2.1932, n°481/DAI، من مدير الشؤون الأهلية إلى رئيس الديوان العسكري للمقيم العام، يستشهد فيه بمقال من جريدة **La Voix du Tunisien** بتاريخ 1932.2.17.

(46) M.R. Madariaga، **مرجع مذكور**، برقية موجهة إلى جمعية الأمم من طرف المؤتمر الإسلامي القدس، لجنة الدفاع عن العقيدة، يافا، جمعية الشباب المسلمين اللد (فلسطين). جمعية برابرة فلسطين، بابلوس. =

حفز الدعم الذي حظيت به الحملة المناهضة للظهير البربري، ومظاهر العناية التي أحيط بها كل من محمد بنونة والمكي الناصري ومحمد الكتاني (المقيم بدمشق) أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي بالقدس، ما بين 7 و16 دجنبر 1931، الوطنيين المغاربة، على تعويض ضعف هامش المناورة الذي كانوا يتوفرون عليه تجاه الإقامة العامة، التي استمرت في قمعها ورفضها لأي شكل من أشكال الحرية فيما يتعلق بالصحافة المكتوبة باللغة العربية، بواسطة البحث عن تحسيس أكبر لقادة حركات الوحدة العربية والوحدة الإسلامية بملابسات القضية المغربية[47].

أدت الِاتصالات التي عقدت بهذا الصدد مع الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، وشكيب أرسلان، رئيس اللجنة السورية ـ اللبنانية المقيم بجنيف، إلى المزيد من تقليص إمكانيات الحوار بين الوطنيين واليهود، باعتبار أن هاتين الشخصيتين كانتا تمثلان في شخص الأول، معارضة العالم العربي لإقامة دولة يهودية في فلسطين، وفي شخص الثاني تطلع العرب إلى الوحدة والِاستقلال؛ إضافة إلى أن أرسلان، كان يصرح بأنه يشعر بامتنان تجاه المغاربة، نظرا لفرار مواطنيهم من سلك الجندية في لبنان، بعد أن كانت السلطات الفرنسية قد جندتهم في صفوف قواتها لسحق الثورة الدرزية (1925ـ1926). كما كان من الصعب على اليهود، تصور زعماء الحركة الوطنية المغربية، خاصة محمد بلحسن الوزاني (المساعد الشخصي لشكيب أرسلان في جنيف)، وعبد السلام بنونة (مضيفه في تطوان سنة 1930)، وعلال الفاسي (الذي كانوا يخشونه أكثر من الآخرين، نظرا لتكوينه العربي الإسلامي المحض)، إلا باعتبارهم أعداء خطيرين، يمكن أن تنعكس مكتسباتهم على الساحة المغربية على «مسرح الأحداث في فلسطين» والعكس صحيح.

ومع ذلك، فإنهم لم يكونوا وحدهم القلقين من احتمال تعزيز الحركة الوطنية بفضل علاقاتها مع المشرق العربي. وقد كان دعاة الِاندماج اليهود يشاطرون بالفعل وجهة النظر هاته، وكذا وجهة نظر الإقامة العامة، فيما يتعلق بـ«المخاطر والنزعة الظلامية، المتضمنة في أفكار نزعتي الوحدة الإسلامية والوحدة العربية». وكانوا

= جميعة الشباب المسلمين، المركز العام، القاهرة، جمعية الشباب المسلمين، البصرة، العراق. انظر الحسن بوعياد، **مرجع مذكور**، ص. 199، مقال كاتب من فلسطين (دون تاريخ) ينتقد «اللائحة السوداء» لقنصلية فرنسا بالقدس.

(47) محمد بن عزوز حكيم، عبد السلام بنونة، **مرجع مذكور**، ج 3، صص. 272ـ273 «نداء من الامة المغربية المضطهدة إلى المؤتمر الإسلامي بالقدس».

يتوجسون بصفة خاصة في أن تؤدي موجة الإنتقادات التي أثارها «الظهير البربري» إلى إرغام لوسيان سان إلى الإمتناع عن الإقدام على أية مبادرة من شأنها أن تزود بحجج إضافية أولائك الذين كانوا يتهمونه بتقسيم الشعب المغربي. وبما أن الحفاظ على اليهود في وضعيتهم كرعايا للسلطان، كان يمثل أحد ثوابت سياسة الإقامة العامة، فقد كان من السهل بالنسبة إليه التمسك بهذا الموقف، لإظهار تشبثه بـ«سيادة صاحب الجلالة الشريفة ووحدة شعبه»(48).

ضاعفت العلاقات التي ربطها كل من شكيب أرسلان وأمين الحسيني مع ألمانيا، بعد وصول هتلر للسلطة، رغبة منهما في تحدي أنجلترا وفرنسا، رغم الأضرار البالغة التي ألحقتها بالمصالح العربية، هجرة اليهود الفارين من وجه التعسف النازي إلى فلسطين، من حذر النخب اليهودية إزاء الوطنيين. وعلى الرغم من بقاء الوطنيين محصنين ضد الإيديولوجية الفاشية، فإن البعض منهم كانت تستهويه فكرة لعب «الورقة الألمانية» دون مبالاة بالمشاعر المناهضة للهتليرية لدى مواطنيهم اليهود(49).

انضافت إلى هذه العوامل، فورة العنف الجديدة التي استعرت في فلسطين (صيف وخريف 1930)، على إثر رفض القوة المنتدَبة لفتوى علماء (من ضمنهم رشيد رضا، مفتي مصر)، منعت بيع الأراضي للصهاينة، وكذا القفزة الكمية التي سجلها تقاطر المهاجرين اليهود على فلسطين، مما أدى إلى خلق مناخ ملائم لاحتداد المشاعر العرقية ـ الدينية، والفروق والإنفصالات التي أصبحت تتجاوز الإنتماء إلى نفس الوطن(50).

(48) محمد بلحسن الوزاني، **مذكرات حياة وجهاد**، I، بيروت، 1982، ص. 377 «[وكان] لصراع [السوريين] مع الفرنسيين... ولاندلاع الثورة المسلحة في جبل الدروز بقيادة السلطان الأطرش... أثره داخل المغرب الذي يهتم بسوريا ويتحمس لحركتنا التحررية. وقد أثار الحادث الوحشي الذي هو قصف دمشق... موجة من السخط والإستنكار في المغرب... وحكى لي في جنيف سنة 1932 الأمير عادل أرسلان... أن كثيرا من الجنود المغاربة كانوا يفرون من الجيش الفرنسي، ويلتحقون بأسلحتهم بالمجاهدين السوريين».

(49) الطيب بنونة، **نضالنا الوطني من خلال الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**، طنجة 1980، ص. 125. سارت الإتصالات مع الألمان على نفس المنوال علاقات الأعمال التي ربطها «أب الوطنية» الحاج عبد السلام بنونة مع الشركات الألمانية التي كانت قد شيدت محطة حرارية ومصانع للنسيج منذ 1928 بتطوان وكانت تستعد لتجهيز معمل للسكر (1933).

(50) **السلام** (جريدة أسسها محمد داوود بتطوان) عدد 1.10.1933 «احتجاج المغرب على سياسة إنجلترا بفلسطين»، وكذلك ط. جبارة، **مرجع مذكور**، صص. 127–132، دخول اليهود إلى فلسطين، 1932: 553–9، 1933 : 327–30، 1934 : 359–42.

وساهمت ردود فعل الجماعات اليهودية بقوة في الدفع في هذا الاِتجاه، سواء في المنطقة الفرنسية أو الإسبانية أو في طنجة، تجاه الأنباء الواردة من ألمانيا، ووصول أعداد من إخوانهم في الدين إلى المغرب منذ 1933، بعد أن طاردهم الاِضطهاد النازي. وقد اعتبر المسلمون، الذين لم يكونوا على علم بالاِنتقادات الحادة التي أثارتها «لا مبالاة البلوتوقراطيين إزاء المطرودين»، الذين امتنع اليهود عن إبداء أية بادرة تعاطف معهم أثناء أحداث 1930، موقف اليهود هذا، بمثابة نموذج «للتضامن الديني» يجب عليهم الاِقتداء به[51].

وبالفعل، فقد كان اليهود، الذين قاموا منذ 1923، بشجب محاولة الاِنقلاب التي قام بها كل من ليدندورف وهتلر في جرائدهم الصادرة في طنجة، والتنديد بالنظريات التي تضمنها كتاب «**كفاحي**»، سباقين إلى التنديد بالاِضطهاد النازي، وأفصحوا عن دعمهم ومساندتهم لإخوانهم في الدين الألمان. وتجلت مظاهر هذا التضامن بواسطة عقد اجتماعات في البيعات، والتنديد عن طريق الصحافة، بالإجراءات المعادية لليهود، وإرسال برقيات إلى القنصليات الألمانية، وإغلاق المتاجر، والقيام ببعض المسيرات الاِحتجاجية[52].

على غرار الوطنيين الذين استلهموا التجربة الهندية، فيما يتعلق بمقاطعة البضائع الواردة من إنجلترا وفرنسا، لحمل الدولة الأولى على التخلي عن مخطط تقسيم فلسطين، وإرغام الثانية على إلغاء الظهير البربري، فكر اليهود بدورهم في استغلال السلاح التجاري ضد النازيين[53].

وقد انتشرت بالفعل، دعوى المقاطعة بين أوساط اليهود في جميع ربوع البلاد، واقترنت بالتهديد بـ«التكفير» في حق كل من لم يلتزم بها. غير أن النداءات الداعية

(51) .A.I.، 1933.7.4، ص. 4، «بدأ اليهود الألمان يظهرون في المغرب، فقد وصلت بضع عائلات إلى الدار البيضاء... وإذا لم تقدم لهؤلاء المهاجرين مساعدات من طرف البلوتوقراطيين، فسيتم اقتيادهم إلى الملاح، حيث توجد هنالك فقط، بقايا التضامن والأرثذوكسية اليهودية».

(52) Dépêche Marocaine، 1933.3.24 «انتشرت حركة الاِحتجاجات ضد التعسفات الهتليرية لتعم يهود المغرب، وكذا عدد 1922.12.29 «معاداة السامية في ألمانيا».

(53) AEP, CPC, 778، وثيقة رقم 189، مذكرة (بدون تاريخ) من سفارة فرنسا بمدريد حول ردود فعل يهود المغرب إزاء التعسفات النازية، A.I., 31.10.1933، ص. 12 «يجب أن تحرق كل المنتجات الألمانية أيادينا... فكل فرنك نغني به صناديق الرايش هو بمثابة رصاصة ستطلق على إخواننا... [لذلك يجب على] إسرائيل أن تبرهن للعالم على أن التضامن (اليهودي) هو حقيقة قائمة».

إلى وقف كل تعامل مع ألمانيا، وكل وسق للسلع على ظهر البواخر الألمانية لم تؤد، كما هو الشأن بالنسبة لدعوة الوطنيين إلى مقاطعة الأنسجة القطنية المستوردة، والسجائر، إلا إلى نتائج هزيلة تمثلت فقط في إلغاء بعض الطلبيات[54].

يرجع فشل سياسة المقاطعة هاته في جزء كبير منه، إلى عاملين اثنين، تمثل أولهما في رفض عدد لا يستهان به من كبار تجار اليهود، الذين كانوا يمثلون الشركات الألمانية في المناطق الثلاثة، الذين كانوا يعانون من مصاعب جمة بفعل الكساد العام، الِامتثال للإجراءات التي سنتها «لجنة مقاطعة المنتجات الألمانية» التي أحدثت بالدار البيضاء[55]، وتمثل ثانيهما في قيام إخوانهم في الدين الألمان، اللاجئين إلى المغرب، الذين حافظوا مع ذلك على الأمل في عودة سريعة لبلادهم، بدعم مواقف كبار التجار من المقاطعة، وباعتبارهم متتبعين مهتمين بشعارات «الِاتحاد المركزي للمواطنين الألمان المعتنقين لليهودية» (برلين) فقد أحاطوا اليهود المغاربة علما بتهديدات الِانتقام الصادرة عن هتلر، ونصحوا الجماعات التي كانوا يعيشون بين ظهرانيها بضرورة التحلي بالِاعتدال.[56].

انقسم مسيرو الجمعيات اليهودية في أوربا حول قضية الإجراءات الِانتقامية ضد الرايش، واختلفوا مع جمعيات الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان الكونغرس اليهودي الأمريكي من أشد المتحمسين للعقوبات التجارية، إذ كانوا يخشون من أن تؤدي مثل هذه الإجراءات إلى جعل وضعية إخوانهم في الدين الألمان لا تطاق. وقد زوّدت هذه الخلافات، مناهضي سياسة المقاطعة في المغرب بحجج إضافية[57].

على الرغم من الدور المركزي الذي لعبه الصهيونيون في تعبئة الملاحات ضد الِاضطهاد النازي، وعنف انتقاداتهم ضد «كبار التجار (في الدار البيضاء وغيرها)،

---

(54) A.I.، 1933.11.30.

(55) A.I.، 1933.10.31.

(56) AEP, CPC, 488، العرائش بتاريخ 1934.9.15، من قنصل فرنسا إلى المقيم العام.

(57) — G. Alderman, **op. cit.**, p. 121. «The Board (of Deputies) rejected calls for an official Anglo-Jewish boycott of German goods...».

— E. Ben Elissar, **La diplomatie du IIIe Reich et les Juifs 1933-1939**, Paris, Julliard, 1969, pp. 67-69.

الذين ضحوا بمصالح إسرائيل في سبيل مصالحهم الشخصية» فقد حرصوا بدورهم على ألّا تتجاوز المقاطعة حدودا معينة[58].

وبالفعل، فإن حدا أدنى من الإعتدال أصبح يفرض نفسه بالفعل، نتيجة إبرام اتفاق سري في برلين سنة 1933 من طرف نفس الهيئات المسيرة ـ وهو الإتفاق المعروف باسم «Haavara» [التحويل] الذي تم تمديد مفعوله دوريا إلى سنة 1939 ـ مع وزارة اقتصاد الرايش، وبنك الرايش والجستابو، وهو اتفاق ترك لليهود الألمان حرية الهجرة نحو فسلطين، شريطة إيداع أموالهم في حساب خاص. وقد كان من المفروض أن تخصص المبالغ المودعة في هذا الحساب لتمويل طلبيات التجهيزات التي التزمت المقاولات اليهودية بفلسطين باقتنائها من ألمانيا، بواسطة (Palastina - Treutrandstelle Zur Beratung Deutsher Juden) وهي شركة محاسبة يوجد مقرها في برلين، وكان على هذه الشركات أن تدفع للمهاجرين عند وصولهم لفلسطين المقابل المالي للمبالغ التي اقتطعت من مذخراتهم[59].

كانت المصالح القنصلية، والعملاء الألمان في طنجة وفي المنطقة الشمالية، على علم بهذا الإتفاق، وبالتسهيلات التي وفرها النظام الهتليري للمنظمات الصهيونية فوق تراب الرايش نفسه، بهدف «إعادة تكوين» اليهود المقبلين على الهجرة، الراغبين في تلقي تكوين مهني أكثر ملاءمة لسوق العمل في فلسطين. وعملت هذه المنظمات في مقابل ذلك على إصدار العديد من البلاغات لتكذيب الأنباء المتعلقة باضطهاد اليهود وأكدت بأنها مجرد «إشاعات مغرضة ينشرها أعداء اليهود وأعداء ألمانيا». وسايرتهم بكيفية نشيطة في هذا المنحى بعض الصحف الإسبانية[60].

(58) A.I.، بتاريخ 1934.9.30.

(59) R. Melka, Nazi Germany and the Palestine Question, in **Palestine and Israel in the XIXth and XXth centuries**, ed. E. Keddourie et S.G. Haim, London 1982, p. 89, «The Reich... hoped that this arrangement would nullify the effects of an anticipated Jewish boycott of German goods». D. Ysraeli, The Third Reich and Palestine, **Ibid**, p. 106, «The ideological motive (Judenrein) was so important in the eyes of the Nazis that (they) were ready to ignore the danger of the Transfer causing the loss of Arab sympathy to the Third Reich».

(60) AEP, NS, 487، تطوان بتاريخ 1933.3.23، رقم 14، مذكرة موجهة لديوان المقيم العام ؛ انظر كذلك :

= F.R, Nicosia, **The Third Reich and the Palestine Question**, Austin, 1985, pp. 58-59, «The

3 ـ تنوع التحريض الفاشي :

سهل الاِستعداد القبلي للإسبانيين، لتشجيع كل عمل مناهض لفرنسا، مهمة الألمان في تحويل منطقة الشمال إلى قاعدة لتسريب العملاء المكلفين بمهام الدعاية داخل منطقة الحماية الفرنسية قصد القيام بجملة من الأنشطة، من بينها توزيع مناشير تحث المسلمين على «الوقوف في وجه اليهود»(61).

ولضمان نجاعة هذه المهام التي لم تكن تسعى، كما هو الشأن في بقية بلاد المغرب العربي إلا إلى إضعاف المواقع الفرنسية فقط، وليس إلى «إطلاق الحركات الوطنية الشمال ـ إفريقية من عقالها»، تم إسناد تلك المهام إلى ألمان مقيمين منذ مدة طويلة بالمغرب كان يحفزهم حقد شخصي ضد فرنسا، بسبب ما تعرضوا له من سجن وحجز لممتلكاتهم ما بين 1914 و1919، وكان يوجد من بينهم من اعتنق الإسلام وتزوج بمسلمات. وتم في بعض الحالات الِالتجاء حتى لبعض اليهود أنفسهم الذين تم استقطابهم للقيام بمثل هذه المهام(62).

إلتجأ النازيون إلى وسيلة أخرى للتسرب، تحت شعار «السياحة» إذ كان السياح المزعومون يستغلون جميع المناسبات السانحة لاستخدام عبارات مناهضة لفرنسا ومعادية للسامية. وكانوا يدعون أصحاب البازارات المسلمين الذين يشغلون مستخدمين يهود إلى طردهم(63).

إنتاب المسلمين شعور متضارب، يتراوح بين الشفقة على اليهود، والِارتياح لرؤية قوة منافسة لفرنسا «تعيدهم إلى مكانهم الطبيعي». وكان التعبير عن شعور

= (Nazi) regime and the Zionist organization felt that retraining programs would greatly facilitate the resettlement of German Jews in Palestine».

انظر : La Opinion, 29.3.1933

(61) المرجع السابق، انظر كذلك : AF-RC، عدد 6، يونيو 1933، ص. 358، مقال بعنوان :
Le fascisme au Maroc, p358.
Ch.R. Ageron, «Contribution à l'étude de la propagande allemande au Maghreb pendant la 2ème guerre mondiale», **R.H.M.**, janv. 1977, p. 21.

(62) AEP,NS, 556، باريس بتاريخ 1929.7.19 مراسلة من وزارة الشؤون الخارجية إلى الإقامة العامة، تتضمن الموافقة على طرد دفيد أزنكوط، مستخدم بقنصلية فرنسا بتطوان، وقد تم استقطابه من طرف الألمان بعد طرده من طرف الفرنسيين سنة 1929.

(63) M. Le Glay، **مرجع مذكور**، ص. 625.

المساندة صادرا بصفة خاصة عن الشباب الحضري المثقف، المنتمي للشرائح العليا من المجتمع. وكانت الدوافع التي تحركهم، ترجع في نفس الآن إلى علاقات الصداقة التي كانت تربط عائلاتهم باليهود وبرغبتهم في إبراز روح التسامح التي تميزهم للفرنسيين. ونشروا في بعض اليوميات الفرنسية «مذكرة تقول بأنهم كانوا حريصين على تأكيد تعاطفهم الحزين مع اليهود، بمناسبة ما اقترف في ألمانيا من تجاوزات وأفعال مناهضة للسامية»[64].

كانت ردود فعل مجموعات أخرى من النخبة الميسورة أقل وضوحا، إذ كانت عناصر مختلفة من بينها، ترى أنه من الصعب عليها الشعور بالشفقة تجاه «اليهودي (الذي غيره الفرنسيون)، وأدارت رأسه ترقيته، فأصبح يتصرف بوقاحة لا تطاق»[65].

لكن، كيفما كانت طبيعة مشاعر هذه المجموعات فإنها كانت تُجمع على التوجس خيفة مما قد يدفع إليه النموذج الألماني إخوانهم في الدين، من بين الفئات المعوزة من هيجان وأعمال انتقامية من كل الأصناف ضد اليهود، خاصة وأن اليهود المنتمين إلى الفئات المتوسطة والفقيرة، وبصفة أخرى الهامشيون الذين كانوا ينتمون إلى الأوساط الإجرامية في المدن الكبرى، التي كان المسلمون يسمونهم بـ«موالين الشابو» و«موالين الموس»، كانوا يزاوجون بين المحافظة بالفعل على التوتر، بواسطة احتجاجات صاخبة ضد الإضطهاد النازي، والإستمرار في التصرف إزاء المسلمين كما لو لم يحدث أي شيء وفي اعتبار أنفسهم «كفرنسيين»[66].

كانت دسائس العملاء المحرضين الألمان، واحتمال صدور ردود فعل غير مضبوطة عن الجماهير وما يمكن أن تتعلل به الإقامة العامة في هذا الصدد لإطلاق العنان لحملة جديدة من القمع تثير قلق الوطنيين، خاصة وأنهم كانوا قد تمكنوا منذ وقت وجيز فقط من الإنتظام (بكيفية غير رسمية) داخل لجنة العمل المغربي، ونجحوا في الحصول على الإذن بإصدار جريدة أسبوعية باللغة الفرنسية «**عمل الشعب**»

---

(64) **المرجع السابق**، ص. 624.

(65) **المرجع نفسه**.

(66) **المرجع السابق**، ص. 623.

(**L'Action du Peuple**)، ولذلك كانوا يتوجسون بالفعل من كل تجاوز يمكن أن يسيء إلى «القضية الوطنية»[67].

كان همهم الأساسي يتمثل بصفة خاصة في الحفاظ على مظاهر التعاطف التي كان يبديها إزاءهم ليون بلوم، وقادة آخرون من التيار الإشتراكي (SFIO)، بالإضافة للراديكاليين الإشتراكيين، ومنشطي عصبة حقوق الإنسان، والعصبة الدولية ضد معاداة السامية. كما كانوا يرغبون كذلك في كسب دعم الليبراليين الإسبان الميالين للسفارديين، كما هو الشأن بالنسبة لوزير العدل في حكومة الجمهورية فرناندو دولوس ريوس، الذي كان خصومه من بين أعضاء اليمين يطلقون عليه اسم «الحاخام». وكان هؤلاء الليبراليون يبدون انفتاحا إزاء من كان يسمونهم بـ«أبناء عموماتنا المسلمين»[68].

كانت هذه المعطيات من بين الأسباب التي دفعت بالوطنيين إلى تجنب انتقاد تعبئة اليهود لفائدة «إخوانهم» الألمان، بل حاولوا استخدامهم كنموذج للتضامن، وذلك كامتداد للآراء التي عبر عنها شكيب أرسلان في كتابه «**لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم**» التي كانوا يرجعون إليها للتنديد بـ«فتور» المسلمين المغاربة[69].

لكن سرعان ما وقع بالفعل ما كان الوطنيون يتخوفون منه، ففي جو عام يطبعه التوتر الذي خلقته الدعاية النازية، والتهيج الصادر عن فرنسيين منتمين لأقصى اليمين اندلعت مشاجرات بين بعض اليهود والمسلمين، ولم تتوان الصحف المقرَّبة من الإقامة العامة عن نسبة هذه الأحداث إلى «الجلابيب البنية» (في مقابل القمصان البنية، التي كانت بمثابة الزي الحركي للجماعات الفاشية)، وإلى «الأيادي الأجنبية» التي كان من المفروض أنها هي التي تحركها[70].

اعتبر بعض الصهاينة الأجانب الأحداث التي وقعت بالرباط في شهر ماي 1933، حيث عبّر المسلمون عن سخطهم إثر وفاة مسلم طعنه يهودي بسكين

(67) **La Presse Marocaine**, 12.5.1933.

(68) **La Opinion**, 5.11.1932.

(69) AEP, NS, 487، تطوان 1933.4.18، مذكرة موجهة إلى ديوان المقيم العام، «كل المسلمين هنا بتطوان يصفقون لهتلر، ويقولون بأن كل الشر يأتي من اليهود، وهم يستندون في ذلك على أن كل ما يتعلق باليهود، يحظى دائما بصدى واسع، بينما يتم قمع أبسط حركة يقوم بها المسلمون».

(70) **Maroc**, 20.5.1933 ; **La Presse Marocaine**, 12.5.1933.

خلال مشاجرة اندلعت بينهما، بمثابة «مذابح رهيبة». وربطها «متتبعون» آخرون بحوادث مماثلة وقعت في المنطقة الشمالية، وقالوا إنها «وقائع مقلقة». كما أن الأوساط اليمينية الفرنسية «انتبهت» إلى توقيتها فاستخلصت من ذلك أن الأمر يتعلق بـ«دلائل صارخة لمؤامرة واسعة كان أتباع شكيب أرسلان يستعدون لتنفيذها»[71].

أما في طنجة، فقد نصح ممثل فرنسا أعضاء المجمع اليهودي بالتحلي بالإعتدال سعيا منه إلى تجنب القلاقل؛ لكن مشاجرة وقعت مع ذلك بين مسلمين ويهود، عقب اعتداء صمويل إسرائيل وهو شاب يهودي كان في حالة سكر على ابن أحد أعيان المسلمين. وخلّف هذا الحادث، نظرا لتوتر الوضع، صدى واسعا[72].

وقعت مواجهة أخطر بالقصر الكبير يوم 28 يونيو بين شبان مسلمين وتلاميذ المدرسة الإسبانية ـ الإسرائيلية. وكان السبب المباشر لاندلاعها هو رفض التلاميذ اليهود، التخلي عن تقديم مسرحية «صول الصدّيقة» خلال حفلة نهاية السنة، وهي مسرحية تنتقد العرب من خلال «معاناة» شابة يهودية من طنجة «زوليخة هاشويل» قيل إنها فضلت «الإستشهاد» على اعتناق الإسلام قهراً[73].

كان شباب الطائفتين في هذه المدينة بالفعل، موضوعا «لمناورات»[74] متشعبة، تورط فيها بدرجات متفاوتة كل من عبد الله الإسلامي (المدعو رشتر) وهو حديث عهد باعتناق الإسلام. وقد ضاعف من حنقه على يهود القصر الكبير والعرائش كون بعضهم قد شرع في تطبيق صارم لإجراءات مقاطعة المنتجات الألمانية. كما تورط في هذه «المناورات» العملاء الإيطاليون الذين كانوا مستائين من المنشورات المعادية للفاشية التي وزعت في العرائش والقصر الكبير. وعملوا بالفعل، في الوقت نفسه الذي بدأ فيه موسوليني يراجع مواقفه المؤيدة للصهيونية، على «زرع الشقاق والفوضى بين المسلمين واليهود»[75].

---

(71) المرجع نفسه.

(72) AEP, CPC, 778، طنجة 1933.3.19 رقم D 213، من De Witasse إلى المقيم العام.

(73) المرجع السابق، 487، العرائش 1933.6.30، مذكرة قنصل فرنسا.

(74) A.I., 4.7.1933, p. 11.

(75) Cf. M.A. Ledeen, **The Evolution of Italian Fascist Antisemitism**, J.J.S., 37, January 1975, pp. 3-17.

كان لتورط الباشا الملالي الرميقي بدوره في هذه الأحداث على ما يبدو، دورٌ حاسمٌ في اندلاع الإضطرابات، فقد ساهم برفضه لمنع تقديم مسرحية «صول» في إبقاء المجال مفتوحا أمام الإضطرابات، حتى يتمكن من الإنتقام كما يشاء من الموقعين على العريضة التي رفعها بعض أعيان المسلمين إلى الخليفة بتطوان، يندّدون فيها بجشعه وتعسفه[76].

أما المندوب السامي الإسباني «موليو»، فكان يجد، حسب ما كتبه قنصل فرنسا، «مبتغاه في احتدام الصراع بين اليهود والمسلمين» وهو صراع كان من شأنه في نظره، خلق وضعية مشابهة لتلك التي أحدثها الظهير البربري وبالتالي فسح المجال لتسليط القمع على الحركة الوطنية[77].

كان الإستعداد المسبق للمندوب السامي، والتحريض الصادر عن بعض رجال السلطة المغاربة الذين كانوا يشاطرونه حقده على الوطنيين، وتحركات العملاء النازيين، وانتشار إشاعات تتحدث عن «تجنيس يهود المنطقة الفرنسية في القريب العاجل»، وتعليق بعض الإسبانيين، في أماكن مختلفة من المدينة،لشعارات تنادي بتقتيل اليهود مثل «عاش هتلر»، و«عاشت ألمانيا»، و«أيها المسلمون، اتحدوا فيما بينكم لطرد اليهود»، بمثابة عوامل أدت في نهاية الأمر إلى اندلاع القلاقل حتى في مدينة تطوان نفسها[78]. لكن الحوادث لم تأخذ الأبعاد التي كان المحرضون عليها يتمنونها، إذ اقتصرت في نهاية الأمر على تبادل لكمات بين سائق مسلم ويهودي، وتقاطر أطفال مسلمين على أزقة الملاح حيث أهانوا يهوديات مسنات[79]. وقد عزى الحاخام الأكبر مسؤولية الإضطرابات جزئيا لتهور إخوانه في الدين[80].

---

(76) بن عزوز حكيم، **الحاج عبد السلام بنونة**، I، **مرجع مذكور**، ص. 160–162.

(77) AEP, NS, 487، تطوان 1933.7.5.

(78) **المرجع نفسه**، 563، تطوان 1933.8.8، مراسلة سرية من قنصل فرنسا إلى وزارة الخارجية بباريس، انظر كذلك **المرجع نفسه**، 778، تطوان 1933.5.27، مذكرة موجهة لديوان المقيم العام.

(79) **المرجع نفسه**، 778، 1933.5.27.

(80) **المرجع نفسه**، 563، تطوان، 1933.7.5 «نصح الحاخام الأكبر اليهود بتجنب كل حادث، (لأن) أية قوة لن تتمكن من حمايتهم من تهديدات المسلمين» **المرجع السابق** 1933.7.10، وكان لهذه النصيحة مفعولها الإيجابي، إذ هدأ اليهود، وتوجه عدد من أعيانهم لمقابلة الطريس... الذي أجابهم بأن المسلمين لا يعادون اليهود، لكنهم (أي اليهود) نسوا بسرعة كل ما فعله الإسلام من أجلهم... ثم طمأن (أعيانهم)».

جمع الحاخامات اليهود في بيعهم، وحثوهم على «تجنب كل مظهر من مظاهر الإخلال بالإحترام تجاه المسلمين، كما حثوهم على الإمتناع، كما كان الشأن عليه في السابق، عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى جرح مشاعر المسلمين أو المساس بالإحترام المتبادل القائم بين الجنسين[81]».

أما الوطنيون الذين إلتمس منهم الحاخام الأكبر، وأعيان اليهود استخدام نفوذهم بهدف «الحافظ على حسن التفاهم القائم دائما بين اليهود والمسلمين»، فإنهم قاموا من جهتهم بتكليف خطباء بإلقاء مواعظ في المساجد يذكّرون فيها المؤمنين «بالتسامح وحسن الجوار اللذان سمحا لليهود بالعيش بين ظهرانيهم كإخوة منذ غابر الأزمان». كما دعوهم إلى الحفاظ على «الروابط القديمة التي تجمع بين الجنسين» مما يسمح بإظهار المغرب «في أعين الأجانب، بمثابة نموذج للحرية والمساواة»[82].

تجاوز صحفيو اليمين الفرنسي كل هذه المعطيات، إذ لم يروا في الأحداث التي وقعت في أماكن متفرقة، إلا دليلا على وجود مؤامرة واسعة، وخلصوا إلى القول بوجوب «قمع الحركة الوطنية بكيفية نهائية». وردت جريدتا «**عمل الشعب**» **(L'Action du Peuple)** و«**إرادة الشعب**» **(La Volonté du Peuple)** بالتنديد بـ«مرامي المحرضين المناهضين لليهود، الساعية إلى زرع الشقاق والحقد بين عنصرين (من السكان المغاربة) عاشا منذ قرون في وئام تام»[83].

4 ـ عنف الجدل والسعي نحو الإعتدال :

لم يكتف الوطنيون مع ذلك بالتنديد بالمناورات المناهضة لليهود، الرامية إلى إيقاظ «فتنة» ذات طابع «طائفي». ذلك أن التيارات النابذة التي كانت تخترق الجماعات اليهودية كانت لا تقل خطورة في نظرهم، عن التحريض الفاشي، فهاجموا الإندماجيين والصهاينة. وفي هذا السياق، اعتبروا العناصر المطالبة بالجنسية الفرنسية بمثابة عنصر شقاق يطالب بصلاحيات من شأنها أن تجعلهم في وضعية تمكنهم من «استغلال جماهير المسلمين واليهود على حدّ سواء»، وتقوية معسكر المعمرين[84].

(81) A.I. 31.7.1931, «L'amitié judéo-musulmane» افتتاحية تتوخى حسب محررها «الرد على محاولات نقل المشاحنات الخرقاء المعادية للسامية إلى عالم [المغرب] لم يعرفها أبداً».

(82) المرجع السابق.

(83) انظر : **La Presse Marocaine**, 12.5.1933.

(84) **L'Action du Peuple**, 31.8.1933 ; A.I. 4.7.1933.

«إن حملات التجنيس السابقة لأوانها... تؤدي بنا مباشرة نحو الهاوية».

لإفحام «المتنورين اليهود»، وتوضيح المفارقة التاريخية المتمثلة في إشارتهم المستمرة إلى وضعية «الذميين» ذكّر محمد الخلطي، المسؤول عن الدعاية في كتلة العمل الوطني، بالتقنينات التي يعاني منها المسلمون واليهود على حد سواء، وضرورة قيامهم بنضال مشترك حتى يتمكن الطرفان «من انتزاع حد أدنى من الحقوق السياسية». بل ذهب إلى حد التأكيد، وهو ما كان يتطلب جرأة كبيرة، على أن «الأفكار الدينية تبقى بمثابة عنصر تفكير شخصي خالص لا يجب أن يتقدم على رغبة الجميع في رؤية البلاد موحدة تحت راية تسامح متبادل وليبرالية متبصرة»[85]. غير أن مهاجمته للصهيونية لم تكن أقل حدة، على الرغم من قوله بأنه يتقبلها كـ«عاطفة اتحاد وتعاون بين أناس يجمعهم نفس الأصل، وتقارب الجنس الذي تم الحفاظ عليه بالرغم من تشتتهم عبر أصقاع العالم» ولذلك ندد بالصهيونية باعتبارها «خطرا عموميا»، و«عنصر فوضى»، و«فاشية عنصرية»، و«نزعة وطنية شوفينية وغازية»، يستخدمها «رجال أعمال جشعون يريدون استغلال الجماهير اليهودية وإخراج العرب من فلسطين». كما هاجمها باعتبارها مساسا خطيرا بـ«الشخصية المغربية ليهود البلاد، وبتقاليد كانوا متمسكين بها، كما هو الشأن بالنسبة لمواطنيهم المسلمين»[86].

هاجم الخلطي بكيفية مباشرة صحافة ماس (Mas) (وهي مجموعة صحفية فرنسية كانت تعتبر بمثابة الناطق باسم المعمرين ؛ ومن أهم جرائدها : **Le Petit Marocain** و**La Vigie Marocaine**، وانتقدها سواء من أجل تحمس جرائدها المبالغ فيه «للفكرة الخرقاء المساندة لمنح الجنسية الفرنسية لليهود المغاربة»، أو من أجل إعادة ترتيب مواقفها لفائدة «أقلية من النشطاء الصهاينة يشكلون خطرا على السلم المغربي»[87]. وللتعبير عن حسن نيتها، ذهبت جريدة **عمل الشعب** [بالفرنسية] إلى فتح أعمدتها «لأحد الصهاينة المقتنعين» وهو إسحاق بنديان. وقد ذكر هذا الأخير بأنه كان طرفا فاعلا في مشروع تأسيس اتحاد شباب المسلمين واليهود المغاربة سنة 1928، وتأسف لعدم إعطاء دروس في اللغة العربية بالمدارس اليهودية، كما شجب «الدعاية الإجرامية التي أدت إلى وقوع اضطرابات ماي 1933»[88].

(85) **La Volonté du Peuple**, 2.3.1934 ; **La Dépêche de Fès**, 4.2.1934.

(86) المرجع السابق، 1934.4.13 و1934.3.2.

(87) المرجع السابق، 1934.4.13 و**L'Action du Peuple**, 16.3.1934
انظر : الإحالة رقم 85.

(88) المرجع السابق، 1933.9.8، «رسالة مفتوحة إلى السيد الخلطي».

شدد بنديان على تهافت وعقم المحاولات التي كانت تسعى إلى تغييب «وجود أمة مغربية»، وركز على «عبثية المطالبة بمرسوم كريميو جديد» لفائدة المتنورين اليهود الحاصلين على شهادات جامعية الذين لم يجرؤوا أو لم يرغبوا في النضال من أجل إصلاح تنظيم العدالة في المغرب»، غير أنه لم يغفل مع ذلك التذكير بأن «اليهود الذين ينتمون للأجيال القديمة، كانوا يحتفظون بمرارة ذكرى 1912». وأضاف أنه «لا يوجد أمام إخوانهم في الدين الذين لا يشعرون بالإرتياح لمقامهم بالمغرب أي بديل منطقي آخر غير الخيار الفلسطيني»[89].

وبصفة أعم، فإن كتلة العمل الوطني كانت تعتبر بأن «معظم اليهود يتفهمون معنى وأهداف موقفها»، وواصل زعماؤها حثهم اليهود على «إبعاد كل فكرة وطنية شوفينية، وذلك لمصلحة القضية المغربية وتوحيد جهودهم مع جهود المسلمين حتى يضمنوا للبلاد المصير الذي يستجيب بكيفية أفضل لتطلعاتهم المشروعة، في جو يطبعه السلم والوئام»[90].

أفصح الوطنيون بتصرفهم على هذا النحو، وبإلحاحهم المستمر على «الوحدة الضرورية لكل المغاربة»، بهدف الحصول على الحقوق بدون تمييز ديني، عن استعدادهم لعلمنة حركتهم بشكل ما. غير أن النخب اليهودية تجنبت الرد عليهم بكيفية مباشرة، إذ لم يكن أنصار الرابطة قد يئسوا بعد من إقدام الإقامة العامة على الاحتذاء بالإسبان، الذين أعلنوا عن نيتهم في إضفاء مرونة أكبر على مسطرة تجنيس «العنصر العبري»، وهو عنصر اعتبره «أليخاندرو لورو» وزير خارجية الجمهورية «على قدر كبير من الأهمية لتعزيز منجزات التهدئة التي قامت بها إسبانيا في المغرب»[91].

غير أن سلطات الإقامة العامة تجنبت الاحتذاء بموقف الإسبان، الذين كانوا قد سارعوا بدورهم إلى «التراجع»، وأسسوا بالفعل جمعية إسبانية ـ إسلامية كان من المفروض فيها، على حد قول «لوس ريوس» الذي نادى سنوات 1931-1932 «برد الاعتبار لمن لحقهم عار 1492 والإعلان عن انتهاء عهد الطائفية والتعصب

(89) المرجع السابق.

(90) A.I., 15.3.1934، افتتاحية بعنوان «التضامن اليهودي الإسلامي».

(91) M. Martin, **El Colonialismo español en Marruecos, 1880-1956**, Paris, 1976, p. 111 ; C.C. Aronsfeld, op. cit., pp. 40-39.

الديني واللاتسامح المتصلب» [وإعادة ربط] «العرى الروحية والتقارب الأخلاقي والتعاطف العرقي التي تربط الشعب الإسباني بأبناء عمومته المسلمين». وقد كان الإسبان يأملون في أن يقوم شكيب أرسلان بدور مماثل للدور الذي لعبه الدكتور يهودا في حظيرة الجمعية الإسبانية السفردية[92].

اعتبر الصهاينة مستقبلهم «فلسطينيا». ولذلك تجاهلوا بدورهم الدعوة إلى الكفاح المشترك التي كانت كتلة العمل الوطني تدعو إليها «المواطنين اليهود»، خاصة وأن اتساع الإضطهاد الهتليري، سهل مهمة الصهيونيين في تحسيس الجماعات اليهودية بضرورة المساهمة المضطردة لفائدة «إيشوف» [الوطن القومي]. لكنهم حافظوا مع ذلك على خط «معتدل» مصرحين علانية بين الفينة والأخرى، بأن نشاطهم هو مجرد واجب يمليه عليهم «التضامن مع إخوة مضطهدين»، وأكدوا «أنهم لا يدعون إلى وحدة وطنية [يهودية]، وإن تطلع اليهود نحو فلسطين لايعني بتاتا تخليهم عن وفائهم لوطنهم كرعايا مغاربة، شأنهم في ذلك شأن المسلمين الذين لا يطعن تطلعهم لمملكة الحجاز في وفائهم [للمغرب]»[93].

حاول البعض منهم الذهاب إلى حد إرجاع الصهيونية إلى مجرد حركة مهدوية. فقد كان محاوروهم المسلمون، أكثر قابلية، في منظورهم، لتقبل حجج مبنية على الدين أكثر من تقبل استدلال قائم على «القانون الدولي» ووعد بلفور[94].

أما بالنسبة للإنتقادات المبنية على «تخليهم عن واجباتهم كمغاربة»، بل و«جبنهم» تجاه الإقامة العامة فقد رد عليها صهيونيو الدار البيضاء في صحافتهم قائلين إن «قضايا السياسة المغربية لا تهمهم سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة». أما فيما يتعلق بشجاعة اليهود «فإن الأمر لم يعد في حاجة إلى برهان، لأن عشرين قرنا من المعاناة المؤلمة قد طهرت اليهودية من عناصرها الضعيفة التي ذهبت، حتى في المغرب نفسه لتعزز صفوف غير اليهود»[95].

(92) A.F.-R.C., 12, janv. 1932, p. 709, «Les menées étrangères».
يوجد ضمن اللجنة المديرية للجمعية الإسبانية ـ الإسلامية كل من شكيب أرسلان، عبد السلام بنونة، محمد بن الحسن الوزاني، أحمد بلافريج، محمد الفاسي، عبد الخالق الطريس، ومحمد داوود.

(93) A.I. 15.30.1934, «La solidarité judéo-musulmane».

(94) D. Cohen, **Les nationalistes nord-africains**, op. cit., pp. 25-26.

(95) A.I., 31.3.1934.
«إن العناصر المتبقية [من اليهود الذين لم يعتنقوا الإسلام] قوية بما فيه الكفاية، وصامدة أمام كل المحن».

دفع عنف ردود الفعل هاته، وتصعيد حملات دعاية منشطي جريدة «المستقبل المصور» في الملاحات، واتساع حركة جمع الأموال، والتسرب إلى داخل جمعيات قدماء تلاميذ الرابطة الإسرائيلية العالمية بزعماء كتلة العمل الوطني ونظرائهم في منطقة الشمال إلى الشك في تواطؤ الإقامة العامة؛ فقد كانت تشجع حسب رأيهم النشاط اليهودي في الخفاء، و«تمارس مرة أخرى سياسة فرق تسد، ساعية إلى إثارة المسألة الصهيونية بعدما أثارت قضية البربر»[96].

كانت ضغوط الصهاينة ودعوتهم إلى إبراز مظاهر التضامن، سواء مع «إخوانهم» المتعرضين للعنف النازي أو مع «الهالوتزيم» [المهاجرين] الذين يواجهون العرب في فلسطين ضغوطا واضحة، خاصة بمدينة طنجة. وعلى الرغم من نصح الفرنسيين لهم بالتزام الحذر، فإن مسؤولي الشعبة الصهيونة المحلية واصلوا بالفعل، طيلة سنة 1934، دفع إخوانهم في الدين للإستعراض على نغمات «الهاتكفا» [النشيد الصهيوني الرسمي] في مواكب يتقدمها العلم الصهيوني[97].

اكتفى الوطنيون في طنجة، الذين كانوا حريصين على الحفاظ على مراقبتهم لجماهير المسلمين وعلى الإحتياط من التجاوزات التي قد يدفع إليها بعض المحرضين الذين يصعب تحديد هويتهم في مدينة متعددة الأجناس، بالقيام باستعراضين مضادين رمزيين يومي 3 و17 أبريل 1934، كما تقدموا أيضا بشكوى ضد نشر العلم الصهيوني لكن البعض منهم طردوا مع ذلك من هذه المدينة، بدعوى قيامهم بـ«تعكير النظام العام»[98].

انتقد وطنيو تطوان اعتدال زملائهم هذا، و«أقسموا على مهاجمة الملاح وكل ما هو يهودي، إذا تم رفع العلم الصهيوني من جديد. وأكداوا بأنه لا يوجد في المغرب مكان للصهيونية وإذا كان اليهود يريدون أن يصبحوا أجانب، فما عليهم إلا التصريح بذلك»[99].

---

(96) AEP, CPC, 448، تطوان 1934.5.8، من قنصل فرنسا إلى المقيم العام.

(97) جريدة **الحياة**، عدد 1934.4.5 «طنجة تتظاهر» و«عام بعد وصول هتلر إلى الحكم»، ثم عدد 1934.4.19 «طنجة تتظاهر ثانيا»، «ذيول المسألة الصهيونية بطنجة».

(98) **المرجع السابق**، عدد 1937.7.12، التنديد بطرد مثقفين مسلمين من طنجة وحل جمعية الهلال الثقافية. انظر كذلك AEP, CPC, 488، تطوان 1934.9.26.

(99) AEP, CPC, 488، تطوان 1934.4.23 من قنصل فرنسا إلى المقيم العام.

تخوف بعض أعيان اليهود من هذه التحذيرات، وكذلك من التهديدات التي خلفها صدى المواجهات الدامية بين المسلمين واليهود خلال شهر غشت 1934 بالجزائر ووصول عائلات فرت من قسنطينة على عجل إلى طنجة. ومن أجل التخفيف من ردود فعل الوطنيين، أكد هؤلاء الأعيان بأن الراية التي نشرها إخوانهم في الدين في طنجة، لم تكن صهيونية وإنما «مجرد راية أرجنتينية رفعها عرضاً أحد المهاجرين العائدين من أمريكا الجنوبية»؛ غير أن هذه التبريرات كانت بدون جدوى[100].

اعتبر الوطنيون ما قيل في هذا الشأن مجرد مناورات، كانت لا تتوخى سوى تهدئة الوضع، وتمكين القادة الصهاينة من تكثيف دعايتهم وحثّ إخوانهم في الدين على تقديم المزيد من التبرعات لفائدة «الوطن القومي» في ظرفية طغت عليها أصداء تصاعد الاِضطهاد النازي بألمانيا، وإدراك اليهود لضرورة التعبير عن تضامنهم مع أشقائهم[101].

كان ذلك بدون شك، أحد الأسباب التي دفعت علال الفاسي، الذي كان يسعى إلى تجنب «استعمال أموال المسلمين ضد الأشقاء العرب في فلسطين»، إلى استخدام بعض العبارات المناهضة لليهود. فحسب تقارير مصالح الاِستعلامات الفرنسية، يبدو أنه قد حذر المستمعين خلال درس ديني ألقاه بالقرويين حول السيرة النبوية من «غدر اليهود»[102].

(100) **الحياة**، عدد يوم 1934.8.16 «المسلمون واليهود بالجزائر».

- A. Merad, **Le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940,** Paris - La Haye, 1967, pp. 169-174.

- R. Ayoun et B. Cohen, **op. cit.**, pp. 160-167.

(101) **la Volonté du Peuple**, 16.3.1934.

«إن اليهود الصهيونيين يتحركون... إن لهم في المغرب صندوقا [مركزيا لتنسيق] جمع الهبات التي تدعو إليها الجمعيات أو يتبرع بها الخواص [مباشرة]... وهي هبات تغذّي علنياً معركة السلب والقهر التي يقومون بها في فلسطين تجاه 800.000 عربي يأملون السيطرة عليهم في نهاية الأمر».

(102) AMG, 3H 158، شتنبر 1934 : «حدث علال الفاسي المؤمنين في جامع القرويين عن أدوار الخداع التي لعبها اليهود في الصدر الأول للإسلام... ورد المخزن على ذلك بمنع هذه الدروس. وقد تملك الخوف بعض عناصر اليهود الذين سلحوا أنفسهم وطالبوا بمساعدتهم». انظر كذلك A.I., 31.8.1934 «إن نزعة معاداة السامية المزعومة لدى المسلمين لا وجود لها... في المغرب، ولم تحتل المرتبة التي وصلتها في الجزائر، ونحن نعرف (هنا) بأنه لن يحدث أبدا أي سوء تفاهم بين اليهود والمسلمين، باستثناء سوء التفاهم الذي يدفع إليه البعض بكيفية مفتعلة».

غير أن اليهود لم يشيروا بأي حال من الأحوال لهذا الموقف، ولم يسجلوا أي تغير في سلوك زبنائهم المسلمين، بينما واصلت جريدة «**إرادة الشعب**» (**La Volonté du Peuple**) دعوتها لصالح تعاون بين اليهود والمسلمين، على الرغم من حدّة حملاتها ضد الصهيونية. وقد كان لنشر بلاغات مفتي القدس الداعية إلى «تأسيس حكومة ديموقراطية تضمّ مسلمين ومسيحيين ويهود [في فلسطين] وتضمن لهم جميعاً المساواة السياسية والإدارية والاِقتصادية دون تمييز على أساس العرق أو العقيدة»، بمثابة بادرة أتاحت للوطنيين المغاربة فرصة لإبراز قناعاتهم الديموقراطية[103]

أضفت كتلة العمل الوطني على هذه القناعات طابعاً رسمياً بعد مرور بضعة أسابيع فقط على نشر الأوساط الفرنسية المعادية للسامية لإشاعات حول «نية العرب في الإجهاز على اليهود». وقد تضمن فعلا «دفتر مطالب الشعب المغربي» الذي رفعته الكتلة إلى كل من السلطان والمقيم العام ورئيس مجلس الوزراء الفرنسي بندا طالب من خلاله زعماؤها بـ«مشاركة المغاربة في ممارسة السلطة في مختلف دواليب الإدارة، وفصل السلطات التي راكمها القواد والباشوات، وإحداث بلديات ومجالس مقاطعات وغرف اقتصادية، وكذا إحداث مجلس وطني يتكون من ممثلي المسلمين واليهود المغاربة»[104].

II ـ مرحلة المعاناة الصعبة (1935ـ1939) :

1 ـ البحث عن مشاركة متزايدة للجماهير في العمل السياسي :

تعرض الاِعتدال النسبي للنخب و«العامة» ابتداء من سنة **1935** لامتحان عسير، أشد من كل ما تعرض له إلى حدود هذا التاريخ، بفعل تأثير عوامل متداخلة ناتجة عن الإفقار المتزايد للجماهير الحضرية والقروية، وتفكك عرى كتلة العمل الوطني، والإغراء الذي مارسه «النموذج الكتائبي الإسباني» على زعماء الحركة الوطنية بالمنطقة الشمالية، والحظوة المتزايدة لأتباع صليب النار (La Croix de Feu) في الأوساط الأوربية، والقمع الدامي الذي مارسه على الوطنيين المقيم العام الجديد الجنرال نوغيس (Général Noguès) الذي عينه في المغرب ليون بلوم (Léon Blum)، الرئيس الاِشتراكي لحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا.

(103) **المرجع السابق**، بلاغ المفتي متبوعا بتعليق هيأه التحرير.
(104) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 165ـ167.

ارتفعت حدة التوتر بين المسلمين واليهود، منذ ربيع 1936 في المنطقة الإسبانية إثر الضرب المبرح الذي تعرض له أحد المسلمين على يد أحد جباة الضرائب اليهود. وقد توعدت فئات من عامة المسلمين (ماسحو الأحذية، الحمالون... إلخ) بـ«قتل 20 يهوديا» إذا توفي الرجل الذي تعرض للضرب متأثرا بجروحه. وضاعف من ارتفاع حدة التوتر، وقوف الباشا الملولي إلى جانب الجابي اليهودي، وهو نفس الباشا الذي بقي محتفظا بمنصبه رغم ما أثاره «استبداده» سنة 1933 من احتجاجات[105].

لم يحاول الوطنيون استغلال هذه النازلة، إذ كانوا يسعون إلى تجنب كل ما من شأنه أن يعزز موقف عدوهم اللدود «فرناندو كاباز» (Fernando Capaz) مدير الشؤون الأهلية الذي رقي إلى رتبة جنرال، وأعيد تعيينه بتطوان بعد مدة تنحية قصيرة قضاها بمدريد. وقد كان هذا الجنرال يعلن دائما عزمه على «تلقين اليهود فضيلة الاعتدال»[106].

إلا أن الوطنيين، وبهدف التعبير عن استيائهم إزاء زعماء الجماعات اليهودية، الذين لم يقوموا بأي عمل يذكر «لنهي إخوانهم في الدين عن التمادي في غيهم»، قرروا عدم الظهور منذ ذلك التاريخ إلى جانب زعماء اليهود خلال الاحتفالات الرسمية التي كانوا يحضرونها سابقا كوفد واحد[107].

لم يكن بمقدور وطنيي المنطقة الفرنسية، الذين كانوا لا يستدعون للاحتفالات الرسمية إرسال هذا النوع من الإشارات لليهود ؛ بل أدى تنظيمهم لعدة تظاهرات

(105) AEP, CPC, 448، تطوان 1934.9.20 «راجت يوم 16... إشاعات تقول بأن يوم 19، الذي سيصادق يوم عيد كيبور [اليهودي] سيعرف انتفاض المسلمين في جميع أرجاء المغرب». انظر كذلك علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 165-167 ؛ وكذلك :

Y. Katan, «Oujda. Une Ville-frontière du Maroc (1907-1956)», **Musulmans, Juifs et Chrétiens en milieu colonial**, Paris, 1990, p. 539.

(106) AEP, CPC, 489، تطوان 1935.4.20 : «كانت قراءة اللطيف يتلوها توزيع المال والخبز والكسكس (على المحتاجين)... وقد قرر يهود (القصر الكبير) خوفا من تجدد الاضطرابات تكوين لجنة للتوجه إلى تطوان ومدريد للمطالبة بدعم السلطات العليا، غير أن المراقب الجهوي «سانشيزبول» أثناهم عن عزمهم».

(107) **المرجع نفسه**، 1935.3.25 «استقبل الخليفة الأعيان والوطنيين بمناسبة العيد. وللمرة الأولى تقدمت الجالية اليهودية كمجموعة منعزلة».

بمناسبة زيارة السلطان ـ الملك منذ ذلك التاريخ بالنسبة للحركة الوطنية ـ لفاس خلال شهر ماي 1934، إلى منع جريدة «**إرادة الشعب**» التي كانت تعتبر بمثابة لسان حالهم، وصلة وصل مع العناصر المتنورة في الملاحات ؛ غير أن فقدانها لم يثن عزمهم عن تحقيق هذا الهدف أو عن البحث عن سبل تنظيم أفضل لحركتهم، بل وتأسيس حزب سياسي وتوسيع قاعدة أنصارهم[108].

إلا أن ما أظهروه من قدرة متزايدة على حشد الأنصار، ومعارضتهم لمطالبة الفرنسيين الذين يعتبرون من الناحية القانونية مجرد قاطنين أجانب بحقوق سياسية، الأمر الذي كان من شأنه أن يحول الحماية إلى نظام سيادة مشتركة، حفز الاِندماجيين على ما يبدو على تحقيق برنامجهم الخاص. وأكد الناطق باسمهم من جديد على «التجنيس الجماعي لمختلف الفئات» كأمر لا رجعة فيه[109].

واصلت المجموعات اليهودية، التي كانت تتطلع بدورها إلى مطامح مماثلة في المنطقة الشمالية انتظارها لإصدار مرسوم إسباني مماثل لمرسوم كريميو (Crémieux) الذي وُعدت به مرات متعددة على الرغم من خيبة الأمل التي شعرت بها نتيجة للتعليق المفاجئ من طرف حكومة مدريد لمسطرة التجنيس التي تبنتها سنة 1931ـ 1932، والمماطلة في الإلغاء الرسمي لمرسوم الطرد من إسبانيا الذي صدر سنة 1492.

استفاد الصهاينة بدون شك أكثر من غيرهم من الهدوء الذي وفره لهم تركيز اهتمام الإقامة العامة على تطور انتشار وتجذر الحركة الوطنية بين صفوف البروليتاريا الحضرية وفي الوسط القروي. وهكذا، واصلوا مجهوداتهم الرامية إلى تنظيم صفوف حركتهم وتعزيزها، في الوقت الذي واصلوا فيه الإشارة إلى «التفاهم اليهودي ـ الإسلامي»، بل وحتى الدعوة إلى تعليم اللغة العربية في مدارس الرابطة[110].

---

(108) AEP, CPC, 488، تطوان 1934.5.25، من قنصل فرنسا إلى المقيم العام «إنهم يشعرون بالسرور هنا لازدياد حدة التوتر بين الإسلام وفرنسا، كما أن الدعاية (الوطنية) تتطور في الريف».

(109) A.I., 31.10.1934.

«يتحدث السيد ي.د. سماش عن مرسوم كريميو وعن فضائله».

(110) A.I., 15.1.1935, p. 17 ; **Ibid.**, juin 1935, p. 12.

«درس في اللغة العربية لفائدة تلامذة مدرسة نرسيس ليفن».

تجلت هذه المجهودات بصفة خاصة في حثهم الشباب اليهودي على التوجه نحو الفلاحة والصناعة، قصد تهييء الهجرة نحو فلسطين. وفَتحت لهذه الغاية مكاتب سرية بكل من الدار البيضاء ومكناس ومراكش[111]، وشددوا بهذا الصدد على التقاليد الزراعية والرعوية ليهود الأطلس الكبير، وعلى «جودة الخمور الكاشير [الحلال]، التي ينتجها المعمرون اليهود في المغرب». كما حرصوا على تشغيل شباب أشداء في ضيعات إخوانهم في الدين (بسايس والشاوية والحوز)، قصد تعلم الفلاحة، والإعداد بكيفية خاصة لـ«الإكثار من الحقول الخضراء في فلسطين بفضل العمل الجبار لرواد ياشوف (الوطن القومي)»[112].

أما على المستوى التنظيمي المحض، فقد انصبَّت جهود د.ج. تورز (J. Thursz) (الذي أصبح عضوا في مجلس الوكالة اليهودية باعتباره مندوبا يمثل كل يهود إفريقيا الشمالية)، وجهود أصدقائه على تعزيز الروابط مع المؤسسات الصهيونية ـ الأم. وتمثلت إحدى أولوياتهم في التعبئة من أجل تكثيف نشاط الفرع المغربي للمنظمة الدولية للمرأة الصهيونية (Women International Zionist Organization)، وهي جمعية يوجد مقرها الرئيسي في نيويورك تدعمها بصفة خاصة «السيدة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية»، إليونور روزفلت (Eleanor Roosevelt)؛ وتحت مسؤولية المحامية هيلين بنعطار (Héléne Benatar) عملت الشعبة المغربية، انطلاقا من الدار البيضاء، على نشر الإيديولوجيا الصهيونية بين النساء، وإشراكهن في وضع «صناديق» صغرى داخل المنازل لجمع الهبات بشكل منهجي ومنتظم[113].

تمت تعبئة جماهير اليهود كذلك عن طريق الاستعمال المتزايد للبيعات كمنابر للدعاية الصهيونية، والحفاظ على الخلط المقصود بين التطلعات المهدوية ومشروع

---

(111) **المرجع السابق**، يونيو ـ يوليوز 1935 ؛ وكذلك **المرجع السابق**، 1936.10.30، ص. 6.

(112) **المرجع السابق**،مارس 1935 و1936.6.30.

(113) **المرجع السابق**، شتنبر 1935، ص. 1 «هجرة وازدهار (في فلسطين)»، ص. 13 «ثم عرض فيلم وثائقي بعنوان «حلم يصبح حقيقة» في سينما «إدن» بفاس. ويتعلق الأمر برؤية مباشرة لإريتز ـ إسرائيل»، كذلك **المرجع السابق**، مارس 1936، ص. 12. راجع كذلك : **المرجع السابق**، 1934.10.31 «خطاب السيدة روزفلت خلال الجلسة الختامية للمؤتمر الأمريكي للنساء الصهيونيات». انظر كذلك : **المرجع السابق**، أكتوبر 1935.

دولة يتم في إطارها «تطبيع» وضعية اليهود، وجمع المساهمات والهبات لفائدة «الوطن القومي» خلال الاِحتفال بالأعياد الدينية (يوم كيبور، هيلولة، بوريم...)، والاِحتفالات العائلية التي تكتسي طابعا دينيا (الولادة والزواج)(114). وقد كان «احتضان» مشاهير الحاخامات، حتى بعد موتهم (ومن جملتهم رفاييل النقاوة 1848-1935) لهذه التظاهرات، أمرا مرغوبا فيه بكيفية منهجية(115).

قام منشطو الحركة الصهيونية لتوسيع صفوفهم وكسب المزيد من التأييد والدعم المادي، بحملات دعائية مباشرة ومشخصة حتى داخل الأوساط الاِندماجية المناهضة لإيديولوجيتهم وبرنامجهم السياسي. وهكذا استغل س.د. ليفي (S.D. Lévy) فرصة عقد أحد اجتماعات قدماء تلاميذ الرابطة الإسرائيلية العالمية، عقب عودته من زيارة قام بها لفلسطين لرسم صورة مشرقة ومتحمّسة لـ«المستوطنات والضيعات المنبثقة من قلب الصحراء بفضل العبقرية اليهودية، ساعياً من وراء ذلك إلى البرهنة على أن الصهيونية قادرة على تحقيق منجزات ملموسة عظمى، وأنها ليست ذلك الحلم «الطوباوي» الذي يدَّعيه مُعارضوها(116).

أفضت هذه الجهود المتعددة الأشكال ودهاء مسيّري الحركة ومساعيهم المتوالية لدى الإقامة العامة بالرباط، والحكومة الفرنسية بباريس في نهاية الأمر إلى مكسب أول كان له صدى واسع، تمثل في عقد مؤتمر صهيوني بالدار البيضاء ضم ممثلين عن مناطق المغرب الثلاث وأعطى دفعة قويّة للنشاط الصهيوني في البلاد(117).

2 ـ حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا : آمال وإحباطات :

أدت نجاحات الصهاينة، والاِضطهاد النازي، وفورة مناهضة السامية التي عمت الجزائر، ووجود مارسيل بيروتون على رأس الإقامة العامة منذ بداية 1936،

(114) **المرجع السابق**، 1936.3.7، ص. 10، خطاب A. Laredo، مندوب طنجة أمام المؤتمر الصهيوني الأول (الدار البيضاء) «لقد كانت البيعات دائما معقلا للشعب اليهودي».

(115) **المرجع السابق**، شتنبر ـ أكتوبر 1935.

(116) E. Sikiridji, **op. cit.**, p. 62, cit S.D. Levy :

«إن الصهيونية ليست حركة سياسية أحدثها بعض المتصوفين المتهيجين، بل هي ثمرة الاِضطهاد الذي عانينا منه منذ 2.000 سنة».

(117) A.I., 7.3.1936, p. 7, discours de J. Thursz :

«للمرة الأولى في المغرب، منذ ظهور الصهيونية ومنذ ظهور الوطن القومي اليهودي... يعقد تجمع للصهاينة... من مختلف مناطق المغرب».

وهو من مناهضي السامية المعروفين، الذي سيصبح فيما بعد وزيرا للداخلية في حكومة فيشي، إلى جعل الاندماجيين في حيرة من أمرهم، بل وأمام أزمة ضمير حادة. إلا أن انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا أتى في الوقت المناسب لإحياء آمالهم(118).

إلا أنه لم يكن في نية المعمرين الفرنسيين السماح لهذه الحكومة الجديدة بإدخال إصلاحات يكون من شأنها المساس بأي شكل من الأشكال بمصالحهم بالمغرب. وقد شجعهم وجود «بيرتون» في الرباط واحتياجهم الشديد سواء ضد الإشتراكيين والشيوعيين أو ضد اليهود والعرب. فاعتبروا بأن تمردا على شاكلة ما قام به فرانكو هو «الحل الوحيد لمواجهة التخريب الشيوعي والخطر اليهودي»(119).

كانت الأوساط الفرنسية المتطرفة بالمغرب تخشى ما كان يُمكن أن يتولد في حُسبانها، عن الإرث المعادي للإستعمار والمتمثل في مواقف الزعيم الإشتراكي جان جوريس (Jean Jaurès) المناهضة للتوسع الفرنسي بالمغرب (1904–1912)، وعن البرنامج الإجتماعي المحتمل للجبهة الشعبية والنضالية العالية التي أبان عنها «الأهالي» خلال إضرابات يونيو 1936، على الرغم من حرمانهم القانوني من الحق النقابي. كل هذه المخاوف ومشاعر الحقد والكراهية تمّ التعبير عنها على أعمدة الجرائد حيث شنّت الأقلام اليمينية حملات عنيفة ضد «اليهودي بلوم»، كما تم ترديد هُتافات مناهضة للسامية في الأماكن العمومية مثل «فرنسا للفرنسيين»، و«بلوم إلى المشنقة !»، و«الموت لليهود»، وذلك بكيفية مُوازية للدعوة لـ«مقاطعة إسرائيل في المغرب»، وتحريض «العرب» على اكتساح الملاحات(120). وأخذ ممثلو أوساط رجال الأعمال من أنصار الإبقاء على بيرتون في منصبه كمقيم عام زمام المبادرة، فحذروا الحكومة من «قرب اندلاع تمرد» في منطقة الحماية الفرنسية، وصوروا اليهود باعتبارهم في نفس الوقت طرفا في هذا التمرد المعلن عنه وضحية محتملة له(121).

---

(118) Ibid., 31.6.1936

(119) Ibid., 30.6.1936, p. 2, Lettre ouverte à Mr Peyrouton. B. Philippe, op. cit., p. 280

(120) Ibid., 31.10.1936

«كانت الجماهير (الأوربية) العمياء (بالمغرب) تصيح قائلة «الموت لليهود !» وكانت تهدد باجتياح الملاحات بعد أن حاولت، بدون جدوى، إثارة إخواننا المسلمين ضدنا».

(121) G. Oved, op. cit., p. 181

ساكنة المدن التي أصبحت بلديات

البلدية	المسلمون	اليهود	الأوربيون	المجموع
أگادير	3504	503	1819	5826
أزمور	8236	459	135	7830
الدارالبيضاء	146062	38608	72730	257400
الجديدة	19072	3525	1794	24391
الصويرة	8248	6151	789	16186
فاس	124294	10507	9623	144424
القنيطرة	11165	752	5684	17601
مراكش	157819	25646	6849	190314
مكناس	52871	9521	11310	74702
وزان	14299	1668	475	16442
وجدة	17208	2038	15277	34533
الرباط	50429	6698	26256	83379
آسفي	19694	3634	1831	25159
سلا	28133	2800	900	31823
صفرو	7298	4382	218	11898
سطات	16024	1454	670	18148
تازة	11571	194	3210	14975
المجموع	704.246	118734	61172	984152

المصدر: الإحصاء الرسمي، مارس 1936

دق اليهود الراغبون في إقدام الإقامة العامة على القيام بإصلاحات ناقوس الخطر بدورهم، فقد كانت مخاطر الانفجار متوفرة حسب تأكيداتهم في «الملاحات حيث لم يعد للبروليتاريين الساخطين على التعسف وتبذير أموال الجماعات أي شيء يخسرونه»، وهم يستعدون لمهاجمة اليهود «الميسورين والأغنياء»[122].

لم يكن من شأن نهاية «خنوع الملاحات» إلا أن يزيد من حدة كراهية اليهود، سواء من طرف عامة الأوربيين أو المعمرين. كما ساهم الإفصاح عن معاداة

(122) A.I., 30.1.1936

السامية بأكثر أشكاله عنفا داخل الأوساط الفرنسية بالمغرب في تأجيج الرغبة الملحة التي أظهرها أنصار الرابطة لتحقيق مشروعهم، بمناسبة الفرصة «التاريخية» التي مثلها تعيين يهودي ـ وهو ليون بلوم ـ على رأس الحكومة الفرنسية، وهو شخص كان يعلن عن تضامنه مع إخوانه في الدين وعن «فخره بالإنتماء إلى جنسه»(123).

لم يترك الصهاينة هذه الفرصة تمر دون استغلال ردود الفعل الحاقدة هاته. فعلى الرغم من ارتياحهم لما يجري في العاصمة الفرنسية، وتنديدهم القوي بالإهتياج الفاشي فإنهم لم يهادنوا الإندماجيين بل ذهبوا إلى حد تحميلهم جزءا من المسؤولية في إثارة غضب المعمرين(124).

أمام خطر التواطؤ بين مقيم عام «تكوّن» في الجزائر، وبرهن على «كفاءاته» في تونس، وبين ساكنة أوربية تعلن على رؤوس الملأ عن «مثلها الأعلى الفاشي»، قرر ليون بلوم قطع الطريق أمام أي «مؤامرة انقلابية»، وعوض بيرتون بأحد «قدماء المغرب» وهو الجنرال شارل نوجيس وباعتبار أن رؤساء الجماعات اليهودية كانوا لا يتعاطون نظريا للسياسة فإنهم لم يتوانوا مع ذلك عن الإعلان رسميا عن ترحيبهم الحار بالمقيم الجديد والتعبير عن ثقتهم في «المساعد الأمجد للمارشال ليوطي».

غير أنهم اضطروا، بالنظر إلى ما كان يعتمل في الملاحات من غضب جماهير اليهود، إلى استعجاله قصد إيجاد «حلول سريعة لحاجيات الفئات الشعبية الآنية وفي مقدمتها بناء مساكن رخيصة الثمن، وتشييد أقسام جديدة لفائدة الآلاف من الأطفال الذين يتسكعون في الشوارع، وتقديم مساعدات للحد من البطالة ومن البؤس اليومي العميق»(125).

---

(123) - L. Blum, **Souvenirs sur l'Affaire**, Paris, 1935 ;

- **Ibid., L'œuvre de Léon Blum**, Paris, 1963, 1963, pp. 441-442.

- A. Blumel, **Blum, juif et sioniste**, Paris, 1952.

- J. B. Duroselle, **Politique étrangère de la France. La décadence, 1932-1923**, Paris, 1983, p. 300.

من أقوال بلوم : «إن إحياء دولة إسرائيل هو معجزة من معجزات التاريخ. لقد كنت أجهل كل شيء عن الصهيونية عندما تعرفت على وايزمان (Weizmann)... هو الذي استقطبني منذ سنة 1923 لخدمة الأهداف التي كرّس حياته من أجلها» ؛ «إنني لست فرنسياً وحسب، بل أنا ماركسي، وأنا يهودي».

(124) A.I., 30.7.1936

(125) W. Hoisignton, **The Casablanca Connection. The French Colonial Policy, 1936-1943**, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, London, 1984, pp. 13-14.

أما المتنورون اليهود، فقد كان من الصعب عليهم الإطمئنان لتعيين أحد تلامذة ليوطي في الرباط، لأن تصورات وإصلاحات هذا الأخير كانت تعتبر بالفعل في نظرهم من جملة الأسباب الأساسية للإبقاء عليهم في وضعية الأهالي، وتحت رحمة حكم المسنين منهم واستمرار وجود تفاوتات ضريبية صارخة و«شلل الجماعات، وفتك بؤس متصاعد»[126].

كانت خيبة أمل الشبان المسلمين أكبر، إذ لم يكن «نوجيس» يجسد في نظرهم مجرد زعيم سياسي ـ عسكري متشبع بالفلسفة «الماكرة» لليوطي وأحد الضباط القلائل الذين صمدوا أمام زحف المقاتلين الريفيين أثناء ربيع سنة 1925 صوب تازة وفاس، بل كانوا يتذكرون أنه شغل أيضاً منصب مدير مصلحة الشؤون الأهلية وأشرف، بصفته مدير الديوان العسكري للمقيم العام لوسيان سان على مخطط قمع حركة الإحتجاج ضد الظهير البربري بتعاون مع مساعده الأيمن آنذاك، ألفونس جوان [127]. لذلك أصبح تكوين ما يشبه جبهة يهودية ـ إسلامية مشتركة أمراً يفرض نفسه على نخب كلتا الجماعتين، إذ كان الأمر يتعلق بالنسبة للطرفين بإقامة حاجز للوقوف في وجه مناورات اليمين الفرنسي المتطرف وممارسة ضغوط مشتركة على المقيم العام، لحمله على تطبيق الإصلاحات التي كانت كل جماعة تنتظر من جهتها إنجازها من طرف حكومة الجبهة الشعبية[128].

قدم مناضلون من اليسار الفرنسي إلى نخب المجموعتين كل أنواع التشجيع، وكان دافعهم إلى ذلك هو الرغبة في «قطع الطريق أمام الفاشية». وكان تأسيس الإتحاد المغربي للمسلمين واليهود من طرف مثقفي الجماعتين بفاس خلال شهر يوليوز 1936، بمثابة أحد الرموز الدالة على رغبتهم المشتركة في تجاوز الأحكام المسبقة، العرقية ـ الدينة وتحصين أنفسهم ضد الإهتياج الفاشي[129].

(126) A.I., 30.9.1936

(127) W. Hoisington, op. cit., p. 43

رسالة من الوزاني وبنعبد الجليل (1936.10.26) يذكر أن فيها فينو (Viénot) بـ«سوابق ممثل الجبهة الشعبية».

(128) **المرجع السابق**، ص. 7، (غشت 1936).

(129) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، ص. 207، «ولعل أهم ما قامت به [اللجنة التنفيذة للحزب الوطني] في هذا الميدان هو دعايتها القوية في الداخل والخارج لفائدة برنامج الإصلاحات المغربية، فقد استطاعت أن توحد حوله الأمة كلها، مسلميها ويهودها. واليهود بالمغرب لم يكونوا يميلون للحركات الوطنية، بل كانوا =

شكلت مكتسبات من هذا القبيل، بالإضافة إلى التواجد المشترك لليهود والمسلمين خلال تجمعات الفرنسيين الخطابية شاهدا على تصميم جميع الأطراف على التعاون رغم تشبع كل طرف على حدة بخصوصيات هويته الثقافية الخاصة(130).

سعت مصالح الإقامة العامة، التي ظلت متشبثة كل التشبث باستراتيجيتها الكلاسيكية المتمثلة في إشاعة الفرقة وتدبير المكائد لاستغلال الإختلافات العرقية ـ الدينية، إلى اجتثات الروح التي أشاعها تكوين حكومة الجبهة الشعبية واستاءت من حدوث مثل هذه التحالفات، ولهذا السبب ردت على التجمعات التي نظمت قصد المطالبة بتطبيق المطالب المستعجلة باعتقال وسجن كل من محمد بلحسن الوزاني وعلال الفاسي ومحمد اليزيدي(131).

ارتفعت أصوات بعض اليهود، مكسرة الصمت التقليدي للملاحات إزاء ما كان المسلمون يتعرضون له من قمع (خاصة سنوات 1930 و1934)، متجاوزة بذلك ضغوط أعيان الجماعات اليهودية التي كانت تدعو إلى «تهدئة إخوانهم في الدين». وقد ارتفعت هذه الأصوات لمساندة «المسلمين المعتقلين» وعضدت برقيات الإحتجاج التي وجهتها كتلة العمل الوطني إلى رئيس حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا(132).

كان هذا التأييد صادرا بصفة خاصة عن بعض الشباب اليهودي، الإشتراكي أو الشيوعي، الذين كانوا قد صنفوا وسجلوا بدورهم منذ بضعة شهور خلت باعتبارهم عناصر خطيرة، تزيد من تعقيد الوضعية التي خلقها «تواطؤ الأحزاب الفرنسية المتطرفة مع الحركة الوطنية الأهلية»(133).

= يتأثرون بمواقف يهود الجزائر وتونس، فيطالبون بالتجنس أو بغير ذلك من الإختصاصات التي تجعلهم خارج النطاق الأهلي وتحشرهم في الإعتبار مع الفرنسيين والأوربيين».

(130) B.I.P.Q. 4 et 7.11.1936

(131) R. Gallisot, **Le patronat européen au Maroc 1931-1942**, Rabat, 1964, p. 130.

(132) **Ibid.**, 26.11.1936 et 2.12.1936.

«اتخذ بعض اليهود موقفاً مؤيدا للمسلمين الذين تم اعتقالهم» ؛ «تهم كتلة العمل الوطني باستقطاب قدماء المهتمين بشؤون المغرب، وقد أرسلت لهم بهذا الصدد رسالة احتجاج سلمها كل من عبد القادر برادة وهو محمي إنجليزي، وعبد القادر لعلج وهو محمي أمريكي وبنعمر وهو محمي فرنسا، ووجهت هذه الرسالة إلى كل من ليون بلوم والسلطان والمقيم العام».

(133) **المرجع السابق**، 21.11.1936.

تبلورت حركة «التآخي» هاته على وجه التحديد على الجبهة الإجتماعية بواسطة المساهمة المشتركة في فاس على سبيل المثال، في الإضرابات التي شنها العمال المسلمون واليهود في مطاحن ليفي وباروك، وتبادلهم المشورة حول الإقتراحات التي تقدم بها المشغّلون. وقد حذا حذوهم في ذلك إخوان آخرون لهم في الدين، كانوا مهددين بالطرد من عملهم، بسبب انخراطهم في صفوف نقابة الكونفدرالية العامة للشغل (CGT)(134).

بالإضافة إلى ذلك، توجهت كتلة العمل الوطني ومناضلون من اليسار الفرنسي في مواجهة اشتداد البؤس وإعادة العمل بالمكوس البغيضة إلى أحد المحامين اليهود بالدار البيضاء، وهو ليون سلطان، وطلبوا منه «الدفاع عن مصالح الأهالي... والتوصل إلى مراجعة الرسوم» التي كانت قد فرضت على المنتوجات الأساسية، الأمر الذي ألحق ضررا فادحا بجماهير المسلمين والملاحات على حد سواء(135).

كان اختيار مثل هذا المحامي صائبا إلى حد كبير إذ كان من شأنه، حسب ما أوردته الجريدة الشيوعية **Clarté** في عددها الأول (1937.1.16)، فضح «العديد من صغار الطغاة الفاشيين أو المتعاطفين مع الفاشية الذين يعششون في الإدارة». ولقد كان فرض رسوم جديدة مسبوقا بالفعل بارتفاع تصاعدي للأسعار بشكل مهول، وكان مسبوقا بصفة خاصة بحدوث توتر حاد بين صغار التجار المسلمين وتجار الجملة ونصف الجملة والوسطاء اليهود. وكان كل طرف يتهم الآخر بالزيادة اللامشروعة في الأسعار. وزاد من توتر الأجواء بين الجماعتين المواقف التي اتخذتها جريدة **L'Action Française** لصالح «الأهالي الذين سحقتهم الضرائب». وصاحبت هذه المواقف كتابات «مجهولة المصدر» على جدران المدن من جملتها : «يسقط اليهود !» ورسم الصليب النازي المعقوف(136).

(134) **المرجع نفسه**، 1936.12.20.

(135) **المرجع نفسه**، 1936.12.23 «كتبت جريدة **Le Petit Casablancais** قائلة بأن الضرائب الجديدة تزيد من حدّة الصعوبات التي يعاني منها الأهالي». انظر كذلك :

- R. Baron et J. Mathieu, **Quelques budgets des travailleurs indigènes**, B.E.M., juillet, 1937, pp. 208-214;

- R. Baron et al., **Etude de l'alimentation au mellah de Rabat**, **B.I.H.M.**, 1938, pp. 271-274.

(136) B.I.P.Q., 16.10.1936 ; A.I., 28.2.1937. =

لمواجهة مخاطر «الإنزلاق» المرتبط بتفاقم الأزمة الإقتصادية والإهتياج المعادي للسامية واجه منشطو الإتحاد المغربي وجريدة «**المستقبل المصور**»، وكذا مندوبو العصبة الدولية لمناهضة الحركات المعادية السامية ذلك، بواسطة حملات لتحسيس جماهير المسلمين واليهود بـ«المشاكل الحقيقية»، وبمخاطر الإستفزازات الموجهة ضد مصالحهم المشتركة(137).

صارت جريدة «**المستقبل المصور**» بقوة في هذا الإتجاه، بقطعها الصلة مع المنظور الذي كان منشطوها، ويهود آخرين يتمثلون من خلاله ماضي الجالية اليهودية. وذهب أحد محرري هذه النشرة وهو س. هاريون أحد الصحافيين القلائل، الذي احتفظ بجنسيته المغربية، إلى حد الشروع في «إعادة كتابة» تاريخ الملاحات، وأفضى به الأمر إلى الإعتراف ضمنيا بفداحة التشويهات والمبالغات التي كان تاريخ الملاحات موضوعا لها بصفة متعمدة(138).

ضاعف الحزب الوطني لتحقيق المطالب بدوره، وهو الحزب الذي أسسه علال الفاسي عقب انقسام كتلة العمل الوطني في بداية سنة 1937، من المبادرات الخاصة به، القمينة بإبرار إرادته في العمل من أجل تقارب «بين المسلمين واليهود». ووضع هذا الحزب الجديد سياسة التقارب مع اليهود في إطار الكفاح ضد «سياسة التفرقة» التي تمارسها الإقامة العامة. وقد أفصح زعماء الحزب الوطني بهذا الصدد عن تعاطفهم مع برنارد لوكاش، رئيس العصبة الدولية لمناهضة الحركات المعادية للسامية، فاستقبلوه في كل من فاس ومكناس والرباط والدار البيضاء، وحرصوا أشد الحرص على حضور محاضراته والمشاركة في تجمعاته. ولم يكن هذا الموقف على الأرجح

= «خلق ارتفاع الأسعار بعض الإنفعالات في مراكش وآسفي والرباط وتازة. ويحتمل أن يكون تجار الجملة بالدار البيضاء وراء هذا الإرتفاع، غير أن التجار السوسيين في هذه المدينة احتجوا على هذه الإتهامات الموجهة لهم. إذ أن ارتفاع الأسعار لم يكن في نظرهم راجعاً لهم وإنما إلى الوسطاء اليهود» ؛ «كتبت شعارات مناهضة للسامية ورسمت صلبان معقوفة نازية على جدران الدار البيضاء».

(137) .A.I., 28.2.1937 ; **L'Union Marocaine**, 30.4.1937

ـ «إن الصداقة اليهودية ـ الإسلامية هي ثمرة عدة قرون من التعاون، وبالتالي فإنها لن تتأثر بأفعال حفنة من المناهضين للسامية، الذين لا وازع لهم» ؛ «إن التفاهم بين اليهود والمسلمين أمر ضروري» ؛ «أيها الشبان اليهود، لا تستغلوا أبداً ما يمكن أن تضعه بين أيديكم من سلطة وقوة صدفة عابرة... إدفعوا الناس لاحترامكم ولحبكم» ؛ «إن العربي المغربي، سواء كان مثقفاً أم لا ليس معادياً للسامية».

(138) A.I., 28.2.1937, p. 4.

بعيدا كذلك عن رغبة الوطنيين في التخفيف من الحذر والتخوف الذي كانت تثيره لدى اليهود ثقافتهم العربية ـ الإسلامية الخالصة، والتصريحات المعادية لليهود التي نسبت إلى زعمائهم سنة 1934[139].

كان من شأن هذه المبادرات أن تقنع، من منظور الزعماء الوطنيين مواطنيهم اليهود بحسن نيتهم، وأن تعوض عن طريق «المعاينة» ضعف تأثير تشديدهم على «التفاهم بين المسلمين واليهود» من خلال الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، التي لم تكن نظرا لذلك في متناول الجماهير المسلمة، الأمية في غالبيتها العظمى[140].

كان تفشّي الأمية بين صفوف المسلمين من جملة الأسباب التي حملت الدعاية الفاشية والنداءات الداعية إلى الحقد العرقي، إلى الإستعمال المتزايد لأمواج الإذاعة، الأمر الذي أصبح ينذر بتحوله إلى خطر متصاعد، خاصة وأن المغاربة المسلمين شرعوا في اقتناء أجهزة الراديو بوتيرة سريعة نسبيا، وأصبح بإمكانهم بالتالي التقاط البرامج العربية التي كانت تبثها إذعاتا برلين بألمانيا وباري بإيطاليا.

توزيع أجهزة الراديو (المصرح بها) في المنطقة الفرنسية

التاريخ	36.5.31	37.10.1	38.1.1	38.4.1	38.10.1	39.10.1
الأوربيون	؟	27.932	28.614	29.929	30.948	31.714
المسلمون	1.525	3.656	3.925	4.240	4.660	6.333
اليهود	؟	1.613	1.695	1.797	1.914	2.009
المجموع	؟	33.201	34.240	36.666	37.522	40.056

المصدر: AEP. CPC. 491 et 492

(139) **L'Action Populaire, 3.4.1937.**

(140) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، ص. 207 «واليهود المغاربة... كانوا يطالبون بالتجنيس... فبذلت [لجنتنا] جهودا جبارة لإقناعهم بأنهم مواطنون يجب ألا يفكروا في حل لمشاكلهم خارج الدائرة المغربية، وقط طلبت من [برنارد] لوكاش... أن يعقد مؤتمرا لعصبته بالمغرب الأقصى لدراسة حال اليهود المغاربة وتقرير مصيرهم النهائي».

أجهزة الراديو في المراكز الحضرية الكبرى، مؤشرات مقارنة

المدن	الأوربيون	المسلمون	اليهود
الدارالبيضاء	11.727	720	666
الرباط – سلا	5.051	1.007	365
القنيطرة	880	86	28
مكناس	2.278	312	128
فاس	1.857	930	218
صفرو	67	37	30
تازة	555	56	5
وجدة	1.311	88	20
مراكش	1.590	316	171
آسفي	317	72	54
الجديدة	383	115	75
تارودانت	22	4	1
قصر السوق	80	1	7
بني ملال	53	7	8

المصدر: المرجع السابق، توزيع الأجهزة بتاريخ 1938.4.1

شاركت إذاعات الدول الديموقراطية نفسها في تصعيد الموقف، إذ ساهمت هيئة الإذاعة البريطانية بالفعل، بإفساحها لحيز مهم من نشراتها الإخبارية للأحداث الدامية التي كانت فلسطين مسرحا لها، في إلغاء آثار الحملات التي كان الحزب الوطني لتحقيق المطالب، والمثقفون اليهود، وأعضاء العصبة الدولية لمناهضة الحركات المعادية للسامية (L.I.C.A.) (Ligue Internationale Contre l'Antisémitisme) يقومون بها من أجل تحقيق «تقارب يهودي – إسلامي» بالمغرب. وقد استمرت جميع الأطراف في بذل جهودها من أجل تحقيق مثل هذا التقارب.

من أجل التخفيف من الإنعكاسات «المغربية» للحرب الحقيقية، التي كانت تدور بين اليهود والمسلمين في فلسطين – التي شارك فيها بكيفية مباشرة بعض «المهاجرين» المغاربة، والذين انضم البعض منهم على ما يبدو إلى المجموعات الإرهابية «للهاجانا» (Hagana) و«شتيرن» (Stern) – حاولوا توجيه ردود فعل المدن

التقليدية والملاحات ضد إنجلترا، وألقوا مسؤولية تعدد المواجهات المسلحة على مخطط التقسيم الذي كانت الحكومة البريطانية تحضر له[141].

أدى البحث عن مخرج من هذا المأزق إلى تحرير عريضة احتجاج مشتركة ضد هذا المخطط. وندد الموقعون الإثنان والثلاثون (16 مسلما و16 يهوديا) على هذه الوثيقة، التي وُجهت إلى وزارة الخارجية البريطانية بخطر «إحياء روح الحروب الصليبية» المرتبطة بمشروع التقسيم الذي اعتُبر «ضارا بالعرب واليهود» على حد سواء. وطالب الموقعون بخلق دولة «فلسطينية مستقلة، متوفرة على مؤسسات ديموقراطية لتوفير حقوق متساوية للعرب واليهود»[142].

اعتقد علال الفاسي أنه سيتمكن من تحقيق تقدم للقضية الوطنية بتبنيه لنهج التريث بالنسبة لما كان يجري من أحداث في فلسطين، رغم تحذيرات مفتي القدس من مخاطر حدوث كارثة مماثلة لتلك التي تعرض لها الإسلام في أندونيسيا، ورغم الحملة التي كانت جريدة «**المستقبل المصوّر**» تقوم بها داخل المغرب لفائدة «صندوق الدعم» الذي أُحدث خصيصا لمواجهة «الإرهاب العربي». وقد اعتقد علال الفاسي بأن القضية المغربية ستستفيد من علاقات لوكاش مع ليون بلوم، وبالنظر إلى أن رئيس الوزراء الفرنسية كان «يفصح» عن هويته اليهودية وقناعاته الصهيونية، فقد بدا للزعيم المغربي بأن تقاربا للوطنيين مع اليهود، واعتدالا فيما يخص المسألة الفلسطينية سيؤديان بدون ريب إلى تهيىء رئيس الوزراء إيجابيا لتقبل المطالب المغربية[143].

ومن جهة أخرى، كان بإمكان العصبة الدولية لمناهضة الحركات المعادية للسامية أن تساهم بكيفية نشيطة، حسب منظور زعيم الحزب الوطني لتحقيق المطالب، في تحسيس اليهود المغاربة أنفسهم، والتخفيف من الأحكام المسبقة لليسار الفرنسي (خاصة المتواجد بالمغرب) إزاء حركة المطالب المغربية، التي كان هذا اليسار ينعتها بأنها «بورجوازية، كهنوتية، رجعية وعنصرية»[144].

---

(141) A.I., 31.8.1938, p. 13.

(142) DAR, DG، فاس، 1937.8.9، عريضة موجهة إلى وزير الخارجية البريطاني.

(143) A.I., 31.10.1936 «تطلب الوكالة اليهودية من يهود كل البلدان، إظهار تضامنهم مع الوطن القومي».

(144) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، ص. 207 «إنعقد مؤتمر [العصبة الدولية] بالرباط، وحضر، بصفة ملاحظ عن حزبنا الأستاذ أحمد بلافريج والأستاذ محمد اليزيدي. وأكد المؤتمرون قرارا يقضي بأن برنامج =

لم تكن الحركة القومية التي أسسها الوزاني تشاطر هذا الرأي. فقد كانت القناعات الصهيونية لـ«لوكاش»، والطلبات المقدمة إليه من طرف إخوانه في الدين قصد دعمهم في الإسراع بتجنيسهم، ستؤدي، حسب الوزاني، بالوطنيين إلى التشكك في نواياه واعتباره مدافعا عن «القضية المغربية»[145].

انضمت الحركة القومية بدورها مع ذلك، خاصة من خلال جريدتها «**عمل الشعب**» («**L'Action du Peuple**») إلى النداءات الداعية «إلى تفاهم يهودي ـ إسلامي»، وإلى إعادة التأكيد على «عدم وجود نزعة عنصرية لدى العرب»، مذكرة بأن «المغرب للمغاربة، أي للمسلمين واليهود». وحثت الحركة القومية اليهود على التعبير عن تضامنهم مع مواطنيهم المسلمين، وعلى ضرورة القيام بـ«واجبهم» باشتراكهم في «الدفاع عن الوطن والعمل التصحيحي الذي ينتظره المغرب من كل أبنائه»[146].

كانت هذه النداءات مصحوبة بانتقادات لاذعة ضد المرشحين للتجنيس والصهاينة و«تهاون» الحزب الوطني لتحقيق المطالب إزاء قضية فلسطين. ولم يتردد العلماء المنافسون لعلال الفاسي، المتواجدون بكثرة في الأجهزة القيادية للحركة القومية في اعتبار حذره اللفظي «إزاء القضية المقدسة للإسلام والعروبة» واتصالاته بـ«لوكاش» بمثابة دلائل إضافية على «تخاذله» و«انتهازيته»[147].

= الإصلاحات المغربية هو برنامج العصبة نفسها الذي تطالب به لفائدة اليهود المغاربة، وقرر الموجودون هناك تمسكهم الدائم بجنسية البلاد ورعوية جلالة الملك وتأييدهم لمطالب الشعب المغربي والحركة التي يقوم بها الحزب الوطني من أجل تحقيقها». انظر كذلك : A.I., 28.2.1937, p. 4 «من الضروري بالنسبة لشباب جماعتينا التعرف على بعضهم بكيفية أفضل والعمل يدا في يد... وحينئذ يمكنهم التعبير بصوت مرتفع عن مطالبهم المشروعة، وسيتم الإستماع لقضيتهم».

(145) محمد بن الحسن الوزاني، **مذكرات 1946**، ج 1، 1986، ص. 74‒77. حول مفهوم القومية، انظر :

G. von Grunebaum, **L'identié culturelle de l'Islam**, Paris, 1973, p. 177.

(146) **L'Action du Peuple**, 20.5.1937.

نداء موقع من طرف «المسكين» (محمد الخُلطي ؟) «أيها الرفاق اليهود... اعلموا بكيفية لا رجعة فيها بأن لكم وطنا (ليس هو الأرض الموعودة وإنما الوطن الذين تعيشون فيه). لقد عرفت هذه البلاد ميلادكم، ومنحتكم القوت وتنفسم هواءها وعشتم تحت سمائها الرائعة... ودفنت فيها رُفات أجدادكم... إنكم أبناء هذه الأرض المعطاء... إن ندائي هذا... ينبعث من أعماق أحشائي».

(147) محمد بن الحسن الوزاني، **مرجع مذكور**، ج 5، صص. 75‒76، «وفي ذلك الوقت كانت قضية فلسطين في أحرج أطوارها، فقرر العالم الإسلامي يوم تضامن معها، ولهذا دعت الحركة القومية وحدها =

لم يكتف الحزب الوطني لتحقيق المطالب، في هجومه المضاد، بحملة كبرى للتضامن لفائدة فلسطين. فحتى إذا كان زعيمه يردد دائما بأن «كل من يعادي اليهود فإنه يعادي العرب» فإنه لم يتمكن من تجنب المزايدات، فقد كانت تعليقاته وردوده تصل إلى حد التناقض مع تصريحاته الرسمية. وقد انتشر أتباعه بالفعل في أحياء مدينة فاس مرددين شعارات تشهر بالقوميين، «وتلعنهم كما لُعن أصحاب السبت»[148].

اعتبرت العناصر الداعية إلى «العودة إلى وحدة العمل» أن بإمكانها مصالحة الوزاني والفاسي، مستغلة روح التقوى الدينية التي خلفتها حملات الإحتجاج ضد مخطط التقسيم في فلسطين، وجمع الأموال الذي نظم لصالح الضحايا العرب الذين سقطوا أثناء المواجهات، والصلوات التي أقيمت في المساجد ترحما على الشهداء، لكن محاولات التوفيق والتصالح هاته كانت بدون جدوى[149].

إن استعراض خلافات زعيمي الحزبين، وميلهما إلى تحويل «التضامن لفائدة فلسطين» إلى رهانات تخدم رغبتهما في الهيمنة، وكذا ردود الفعل التي خلفها مثل هذا الوضع في الملاحات، حيث بقيت الفئات المستعدة للتعاون معهم بمثابة أقلية، والإستنكار الذي أثاره لدى المسلمين الإفتخار الذي عبر عنه اليهود منذ اختيار بلوم

= إلى مشاركة المغرب في هذا اليوم، ولكن أشياع الحزب [الوطني] قاموا بدعاية مضادة... وحجتهم أنه لا ينبغي للمغاربة أن يشاركوا إخوانهم المسلمين، لأن رئيس الحكومة الفرنسية يهودي، ليون بلوم، فمن شأن المشاركة المغربية في زعمهم، أن تفسد الجو على الملف المغربي الذي كان تحت الدرس في باريس. وفي يوم التضامن الذي كان يوم سبت، كانوا يجوبون الشوارع في فاس ويرددون، محرفين الكلم عن مواضعه، إنا لعناهم كما لعنا أصحاب السبت، قاصدين بهذا أنصار فلسطين العربية المسلمة من القوميين المغاربة».

(148) **المصدر نفسه**، AEP, NS, 490، الرباط 1937.8.20 رقم 1073 من نوجيس إلى وزارة الخارجية «وزعت يوم 6 غشت منشورات مطبوعة باللغة العربية في عدة مدن مغربية من طرف اللجنة الوطنية للدفاع عن فلسطين».

(149) AEP, CPC, 490، الرباط، 1937.8.31، رقم 1787، من المقيم العام إلى رئيس الحكومة الفرنسية «إقتصرت مظاهر التضامن مع مسلمي فلسطين على تسليم عرائض تحمل عدة توقيعات إلى القنصليات البريطانية بالرباط والدار البيضاء وفاس ومراكش... وتم جمع ما يناهز 10000 فرنك من التبرعات من طرف علال الفاسي... وتم تشكيل لجنة مصغرة بفاس تحت رئاسة عبد القادر برادة لمحاولة عقد صلح بين م.ح. الوزاني وع. الفاسي.

على رأس الحكومة الفرنسية، كل ذلك لم يخدم في نهاية الأمر سوى مصالح أنصار «الجمود»[150].

آستفاد أنصار هذه النزعة بالإضافة إلى ذلك، من تردد ليون بلوم في الحسم إزاء جسامة التناقضات والرهانات التي وجد نفسه في مواجهتها ومن جملتها : ضرورة منح حد أدنى من التنازلات إلى كل الذين علقوا آمالهم عليه، وعدم رغبته في المس بالمعمرين وبـ«مصالحهم الِاستغلالية الصغرى» (على حد تعبير P. Viénot). فاختار بلوم أن يترك للجنرال نوجيس مهمة تبني «السياسة الأهلية» الأكثر تطابقا مع «المصالح العليا لفرنسا»[151].

لم يترك التردد المعلن للحكومة الجديدة، وتصميم المقيم العام على الِاقتصار في أحسن الحالات على إخضاع مطالب الإصلاحات للدراسة، للحركة الوطنية من بديل آخر سوى التصعيد، إذ ضاعف من بؤس الجماهير إعادة العمل بحقوق الأسواق التي ألغيت قبل 1936، وسن رسوم جديدة على المنتوجات الأساسية، والزيادة القوية في الأسعار التي بلغت 50% خلال سنة واحدة والمجاعة ووباء التيفوس، وعُقم وتعدد صلوات الِاستسقاء، والمواكب الطقوسية لاستنزال المطر، وقد أدت هذه العوامل مشتركة إلى تفاقم البؤس لاسيما خلال «السنة الرهيبة» (1937)، وجعلت تجنب المواجهة المباشرة مع السلطات أمرا شبه مستحيل[152].

أنفجر التذمر الشعبي بالفعل نتيجة لهذه الظروف، فقد اندلعت اضطرابات خطيرة، خاصة بمدينة مكناس (2–9–1937) وفي قبيلة بني يازغة. وكان تحويل الماء لفائدة المعمرين الفرنسيين بالنسبة للحالة الأولى، ولفائدة الفرنسيين واليهود المغاربة في الحالة الثانية بمثابة أحد الأسباب المباشرة لاندلاع هذه الِاضطرابات[153].

---

(150) **المرجع السابق**، الرباط 1937.9.7، رقم 1848.

(151) Ch.-A. Julien, **Le Maroc face aux impérialismes, op. cit.**, p. 179.

(152) B.R.Q.M., 14.10.1937.

«يساهم الِارتفاع المتزايد للأسعار والبطالة في خلق حالة قابلة لحدوث اضطرابات في التجمعات السكانية الأهلية».

(153) **علال الفاسي، الحركات...، مرجع مذكور، ص. 203، «وكثر استبداد الإدارة بقبيلة بني يازغة من أحواز مدينة صفرو بناحية فاس، واستطاع بعض المعمرين وبعض أغنياء اليهود أن يستولوا على الوادي الذي يسقي القبيلة كلها من أعلاه فأخذوا يقبضونه عن القبيلة كلما شاءوا».**

لم تكف حتى الإقامة العامة نفسها عن القول منذ بداية الحماية تقريبا بأن الأهالي «سيهاجمون الملاحات أولا في حالة وقوع أحداث خطيرة»، غير أن هذه الأحياء لم تتعرض عمليا لأي سوء خلال المظاهرات التي اندلعت في مدن مختلفة، تعبيرا عن التضامن مع المكناسيين ضحايا القمع، الذين كان أول شهيد سقط من بينهم يهودي حديث عهد بالإسلام. وفي مدينة مكناس نفسها لم تتعرض إلا بعض المتاجر في ملك اليهود لأضرار، كما هو الشأن بالنسبة لمتاجر المسلمين خلال التراجع غير المنظم للمتظاهرين أمام هجوم قوات الجيش التي أخذت في إطلاق النار بدون سابق إنذار[154].

تم سحق الإنتفاضة وسط حمام دم جارف، وأبعد محمد بلحسن الوزاني إلى الجنوب ونُفي علال الفاسي إلى الغابون. وقد كان سجن العديد من الوطنيين ووضعهم تحت الإقامة الجبرية شاهدا على إرادة الإقامة العامة في التمسك بأساليب كان وجود حكومة للجبهة الشعبية في فرنسا يمنع من حيث المبدأ اللجوء المنهجي إليها.

كما أن روح الإستمرارية نفسها هي التي وسمت المحاولات التي قام بها نوجيس لإحياء التنظيم الحرفي بهدف التخفيف من حدة الأزمة الإجتماعية والسياسية[155].

أدت رغبة المقيم العام في صرف الأهالي عن النقابات، والمبادرات التي قام بها في هذا الصدد، إلى تقويض المساهمة التي كان بإمكان الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) أن تقدمها في مجال التخفيف من الفروق والإنفصالات العرقية ـ الدينية في صفوف العمال المسلمين واليهود[156].

(154) AEP, CPC, 490، 1937.10.11، من المقيم العام إلى وزير الخارجية حول «أحداث مكناس»، ولا يشير هذا التقرير إلى أي اعتداء ضد اليهود. انظر كذلك A. Guigi, op. cit., p. 42 لائحة تضم أسماء 42 يهودي تعرضوا لأضرار، وكذا مبلغ التعويضات التي طالبوا بها (200.000 فرنك في المجموع) غير أن المؤلف لم يشر إلى المصادر التي اعتمد عليها. انظر كذلك : محمد العرايشي، «معركة بوفكران التاريخية»، مجلة **دعوة الحق**، دجنبر 1982، ص. 80.

(155) **A. Massonaud, L'évolution des corporations depuis notre installation au Maroc, B.E.M., janv. 1937, p. 83.**

(156) AEP, NS, 490، 1938.4.15، رقم 798، من الجنرال نوجيس إلى وزارة الخارجية «تم منح قروض للصناع... وتمثلت نتيجة كل هذه الإجراءات في فك التضامن بين الصناع الحرفيين والمحرضين الوطنيين» انظر كذلك : =

ساهم الاشتراكيون الفرنسيون بالمغرب بفعالية، بواسطة موافقتهم الضمنية أو الصريحة المؤيدة لتشدد المقيم العام، وسكوتهم عن الإجراءات «الغادرة» التي عمل من خلالها على كبح حظوظ نمو بذرة دينامية جديدة فيما بين الجماعتين المسلمة واليهودية. وقد قرر هؤلاء الاشتراكيون بكيفية مفاجئة بأنه ليس عليهم «احتلال موقع ذيلي وراء حزب وطني بورجوازي، وحفنة من المستفيدين الذين يسعون إلى تعويض الاستغلال الإمبريالي باستغلالهم الخاص». وعندما قرروا التموقع بكيفية واضحة خارج المطالب التي كانت على حد قولهم «تكاد أن تكون كهنوتية وعنصرية» بدعوى ضرورة عدم «الخلط بين الدفاع عن البروليتاريا ومساندة الوحدة العربية والوحدة الإسلامية»؛ وساهموا بمثل هذه المواقف في التنفير من الإيديولوجيا التي كانوا ينتسبون إليها، ووجهوا بذلك ضربة موجعة لصيغ التقارب اليهودي ـ الإسلامي التي سبق أن اشتركوا فيها أو رعوها[157].

سهلت هذا التراجع في مواقف الاشتراكيين عدة عوامل، منها النفور الذي أبداه العديد من منشطي كتلة العمل الوطني، حتى قبل خريف 1937، من التعاون مع أحزاب فرنسية تنادي بصراع الطبقات ؛ كما ساهم في ذلك أيضا ميلهم إلى «المحافظة على طابع اقتصادي وديني بالنسبة لمطالب المسلمين»، والتملص بهذه الكيفية من تهمة الإلحاد المنسوبة لهم نظرا لتقاربهم مع بعض شخصيات اليسار. وهكذا حرص الوزاني على التصريح، بضعة أسابيع فقط قبل اعتقاله، بأن العقيدة الإسلامية والوطنية هما وحدهما ما يحرك أتباعه، إذ أنهم كانوا محصنين حسب قوله سواء ضد «الوهم الاشتراكي أو الإغراء الفاشي»[158].

سار على هذا النهج أيضا اليهود المغاربة المتعاطفين مع المنظمات الاشتراكية والشيوعية والمتشبعين بشعاراتها بالنظر إلى انتماء معظمهم إلى أصول بروليتارية،

= - **R. Montagne, Naissance du Prolétariat marocain. Enquête collective, C.A.A., n° III, Paris, 1951, p. 220.**

(157) **L'Action Populaire, 1.5.1937.**

(158) B.Q.I.P., 4.1.1937 ; G. Oved, **op. cit.**, pp. 138-142 ؛ وكذلك جريدة **الدفاع**، عدد يوم 1937.10.5 ؛ وعلال الفاسي، **الحركات...**، **مرجع مذكور**، صص. 185–214 «فالعيب الكبير الذي عرفناه [في نوجيس]... هو أنه رجل... سقيم الوجدان...، شديد الأنانية... ولما دخل فاس دخول الفاتحين خطب فيها منددا بالوطنيين المغاربة، مشبها لهم بالفراخ التي تريد مغادرة الأعشاش قبل أن تكتسي بالأجنحة فيكون حظها السقوط والإنكسار».

ومواقفهم المبدئية تجاه تحركات وتطلعات «البورجوازية المسلمة» ؛ وبتبنيهم لتصورات وردود فعل رفاقهم الفرنسيين فإنهم ساهموا في إرجاع العلاقات بين الجماعتين إلى الوراء. وتناسوا بذلك التزامهم العلني بـ«البقاء ملتحمين مع إخوانهم المسلمين»، والتهديدات المترتبة عن مرامي الأوربيين المعادين للسامية الراغبين في دفع الأهالي إلى تخريب الملاحات. وقد كانت مواقف هؤلاء اليهود بمثابة تراجع يتناقض بكيفية صارخة مع احتجاجاتهم لصالح الوطنيين المعتقلين خلال سنة 1936[159].

كان رد فعل مسؤولي فرع مكناس للعصبة الدولية لمناهضة الحركات المعادية للسامية مثقلا بدوره بنتائج وخيمة ؛ ففي هذه المدينة التي تعتبر معقلا لنزعة معاداة السامية الأوربية، وللمعمرين الخبراء في فن «تسخير أصحاب الجلابيب»، تناسى هؤلاء المسؤولون أن السكان المسلمين في هذه المدينة، كانوا هم تقريبا أول من استقبل بحماس لوكاش، و«تجاهلوا» بأن هذه الساكنة كانت لا تزال منهمكة في رثاء موتاها وتضميد جروحها، فجندوا أنفسهم لمسألة أخرى لا علاقة لها إطلاقا بهموم المسلمين، ويتعلق الأمر بالميز الذي لحق اليهود الراغبين في ولوج المسبح البلدي، وأصدروا بهذا الصدد منشورا للرد على نص (معاد للسامية) كاتبه مجهول، أصدرته بعض العناصر الفرنسية[160].

ألتزم الصهاينة بدورهم الصمت المطبق حول القمع الذي تعرض له المسلمون، كما هو الشأن بالنسبة لسنة 1930، على الرغم من إشادتهم قبل بضعة أسابيع فقط بـ«التفاهم اليهودي ـ الإسلامي»، وإنحائهم باللائمة على إخوانهم في الدين «الذين لم يكن أفقهم السياسي يتجاوز مغازلة الإقامة العامة»، وتنديدهم بـ«نزعة معاداة السامية الأوربية بالمغرب»[161].

تبنى ج. تورز وجهة النظر الرسمية، ونعت الوطنيين بـ«الكافرين بالنعمة»، والرافضين الاعتراف «بكل ما قامت به فرنسا من أجل بلدهم»، إذ كانت دوافعهم، حسب وجهة نظره، تنحصر فقط في الرغبة في إرغام فرنسا على التخلي عن

---

(159) Le Maroc Socialiste, 27.11.1937.

(160) AEP, CPC., 490، الرباط 1937.9.7، من المقيم العام إلى رئيس مجلس الوزراء.

(161) ASJ, S25/3496، الدار البيضاء 1937.12.8 مراسلة سرية من ج. تورز إلى إ.أبشتاين، مسؤول في الوكالة اليهودية بالقدس، حول «الحركة العربية في المغرب».

«مهمتها»، مستعملين في ذلك ـ حسب تأكيداته ـ «بدون حياء أحط أساليب المتسيسين الفرنسيين» وكذا الحساسية الدينية لمواطنيهم المسلمين[162].

في هذا الجو المشحون، كان من الطبيعي أن يُولي الصهاينة اهتماما خاصا لأصداء النداءات الصادرة عن مؤتمر بلودان (سوريا) الذي انعقد بتاريخ 4 أكتوبر 1937 لفائدة فلسطين، وأن يشرعوا في التلويح بمخاطر ما قد يترتب عن تخل محتمل لفرنسا عن المغرب، الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي، حسب قولهم، إلى «سقوط المغرب من جديد في نظام ستتعرض فيه الحرية الداخلية والعدالة إلى محن قاسية»[163].

لذلك كله أصبح الحفاظ على توازن الوضع القائم صعبا بالتدريج. فإذا كان هذا الوضع يتميز، كما أشار إلى ذلك تقرير مصالح الإستعلامات، بأن «للحركة الوطنية جذورا ضاربة في العمق، بحيث لا يمكن [للإقامة العامة] القول بأنه قد تم اجتثاثها»، فإن السلطات الفرنسية باعتقالها لزعماء هذه الحركة خلقت على مستوى العلاقات بين المسلمين واليهود «فراغا» سهل من حيث المبدأ، استشراء تأثير الحملات المعادية لليهود، الصادرة عن الفاشيين الأوربيين[164].

3 ـ تأثير الحرب الأهلية الإسبانية على العلاقات بين المجموعتين :

أصبحت هذه الحملات تتجه نحو منحى خطير، خاصة وأن المندوب السامي الإسباني الجديد في تطوان، الكولونيل خوان بايجبدر (Juan Beigbeder)، وهو من المعجبين بليوطي، وأحد القادة المهرة في استعمال «سياسة الوئام والتفرقة»، قد سمح للوطنيين بحرية لفظية كبرى، كما أن نداءات بعض هؤلاء الزعماء «للجهاد ضد الفرنسيين»، لم تكن خالية من نكهة معادية لليهود[165].

---

(162) المرجع السابق.

(163) المرجع السابق.

(164) انظر : **الدفاع**، 1937.10.5.

(165) **L'Action Populaire**, 20.10.1937.

تصريح عمر بنعبد الجليل : «لقد وقع مواطنونا في المنطقة المجاورة في المصيدة، ووافقوا على التعاون الفاشستيين مع إننا لم نكن أبدا من أنصار مثل هذا التعاون، كما صرحنا على رؤوس الأشهاد بأننا لا ننتظر أي شي من الأنظمة الكليانية».

أظهر الوطنيون التطوانيون بالفعل عداء خاصا لـ«ليون بلوم»، بسبب مسؤوليته المزدوجة عن سياسة القمع التي انتهجتها الإقامة العامة، وتأثير موقفه على الرفض الذي واجههم به الجمهوريون الإسبان. وزودتهم الامتيازات التي سارع الجنرال فرانكو بمنحهم إياها، بحجج إضافية في هذا الصدد بعدما كان «دو لوس ريوس» (De Los Rios) وغيره من وزراء الجبهة الشعبية الإسبانية قد اكتفوا بتقديم أجوبة تسويفية للمندوبين الذين أرسلهم وطنيو الشمال للتفاوض في شأن تقديم دعمهم ضد التمرد الفرانكوي(166).

لم يغير توافق الوطنيين مع فرانكو من الناحية المبدئية في شيء من موقفهم تجاه اليهود، ما دام هدفهم يكمن بالدرجة الأولى في انتزاع استقلال ذاتي، كان من المفروض فيه أن يحول المنطقة الشمالية إلى قاعدة خلفية للنضال من أجل تحرير بقية البلاد. كما أن فرانكو الذي كان يسعى للحصول على دعم مالي من طرف أغنياء اليهود، لم يحاول من جهته أن يفرض على الطريس أو الناصري الخضوع لتصورات حلفائه النازيين. وكان موقفه غير المتشدد فيما يتعلق بالمسألة العرقية، من بين الأسباب التي أدت بهتلر إلى اعتباره، بعد اللقاء الذي تم بينهما في مدينة هنداي على الحدود الفرنسية ـ الإسبانية يوم 23 أكتوبر 1940، بمثابة شخصية باهتة وكمجرد «تاجر زرابي مغربي يتصرف كيهودي»(167).

كان الجنرال المتمرد يتمتع من جهة أخرى منذ عدة سنوات ببعض الجاه لدى اليهود التطوانيين والطنجيين. ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى الإهتمام الذي كان قد أولاه خلال حرب الريف لإخوانهم في الدين الذين كانوا يقيمون في مناطق القتال، وللدور الذي يُفترض أنه قد لعبه سنة 1924 فيما يتعلق بسن القانون المعروف بقانون بريمو دي ريفيرا(168).

(166) S. Weil, **Ecrits historiques et politiques**, Paris, 1960, pp. 339-43.

(167) E. Fleming, «Spanish Morocco and the Alzamiento nacional, 1936-1939. The Military, Economic and Political Mobilization of a Protectorate», **J.C.H.**, 18, 1983, pp. 27-42, C.C. Aronsfeld, **op. cit.**, p. 47. C.U. Lipschitz, **Franco, Spain, the Jews and the Holocaust**, New-York, 1984, p. 22, cit. Sir Samuel Hoare, ambassadeur à l'époque de Grande-Bretagne à Madrid.

(168) - C.U. Lipschitz, **op. cit**, pp. 1-16.

في مثل هذه الظروف، لم يجد أغنياء التجار والبنكيون اليهود في تطوان وطنجة وسبتة، الذين كان أحد إخوانهم في الدين يصفهم على أعمدة «Le Maroc Socialiste» بـ«اليهود القذرين»، حرجا في منح رئيس «الإنبعاث الوطني» التسبيقات من المال والتزويد بالأسلحة التي كان يطلبها منهم[169].

احتدى بعض التجار المسلمين، خاصة منهم المتجنسون أو المحميون الإسبان سابقا، الذين كانوا على صلة عمل مع رجلي الأبناك سلفادور حسان وأبناؤه، وإسحاق توليدانو، وعناصر أخرى ممن كان الجنرال نوجيس يسميهم بـ«أوساط كبار أصحاب المال المساندين للمتمردين الإسبان وللدول الكليانية» حدو «أصحابهم» اليهود، وساهموا حتى في نشر الدعاية ضد «الحمر وحكومتهم الملحدة»[170].

كان هؤلاء التجار يمارسون أعمالهم انطلاقا من تطوان ومليلية ـ وهي الجيب الذي استقر به تجار فاسيون، اضطروا للهجرة إليه حوالي سنة 1920-1921 بفعل الكساد الذي دفع بعض مواطنيهم اليهود للهجرة نحو فلسطين ـ بل كان منهم من مارس أعماله انطلاقا من فاس، وقد عملوا بصفة خاصة على أن ترسى عليهم «الصفقات» المخصصة لتزويد الريفيين المجندين في صفوف القوات المتمردة بالجلابيب والشاشيات. وكان تجنيدهم يتم تحت التهديد في غالب الأحيان، وكذا بفعل البؤس الذي أحدثه الجفاف، وإغلاق الحدود الجزائرية في وجه هجرتهم الموسمية (جني العنب)[171].

كان الصناع التقليديون، وخاصة «الدرازون» يعانون أزمة قوية بفعل المنافسة الحادة من طرف المنسوجات الإصطناعية اليابانية والبلجيكية، وكانوا مسحوقين بالضرائب وبتجاوزات «الأمناء» المكلفين بتوزيع الإعانات الهزيلة التي منحتها الإقامة العامة للحرف. وقد سهلت هذه الوضعية عمليات هؤلاء التجار المغاربة في الحصول

---

(169) B.Q.I.P., 19.1.1937.

«يتم تمويل حملة دعاية نشطة لفائدة فرانكو من طرف رجل الأبناك سلفادور حسان ومسعود بندراو. وقد منح هذا الأخير لفرانكو هبة بمبلغ 100.000 بسيطة. انظر: **المرجع السابق** بتاريخ 1937.12.23 «يشتري ابن رجل الأبناك التطواني طوليدانو إسحاق سيارات مستعملة من الدار البيضاء ويرسلها إلى مليلية.

(170) AEP, CPC. 490، 1938.5.16 رقم 944، من المقيم العام نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(171) B.Q.I.P., 13.12.1936.

=

على صفقات بل أضفت على أعمالهم بكيفية ما، طابع «خدمات ذات مصلحة وطنية».

سهلت موجة التعاطف التي حصل عليها فرانكو بكيفية غير مباشرة حملات دعاية حلفائه الألمان والإيطاليين، خاصة وأن أعضاء من قيادته العليا الخاصة، وعلى وجه التحديد الجنرالين إيمليو مولا ولوبث بينتو (Emilio Mola, Lopez Pinto) اشتركوا في هاته الحملات الدعائية على الرغم من تحفظات فرانكو فيما يتعلق بالقضايا العرقية. وقد وجه هذان الجنرالان بدورهما نداءات ملتهبة لـ«القضاء بدون شفقة على أعداء المسيح من اليهود، واليهود المقنَّعين»[172].

انخرطت بعض اليوميات (**«Arriba España» ; «Correo Española»**) والصحف الصادرة في المنطقة الشمالية في حملة عنيفة ضد «اليهودية الدولية والماسونية والماركسية»، وألقوا مسؤولية «التآمر على الصعيد العالمي» والحرب الأهلية، على «المال اليهودي»، وعلى «مجلس يهودي سري» [الكهال]، ونادوا بإعادة العمل بمحاكم التفتيش، وإحداث مفوضيات تابعة لها بشمال المغرب[173].

لم تكن حملات محطات إذاعات إشبيليا وبورغوس التشهيرية المعادية لليهود أقل حدة من حملات الصحف، وقد سكتت كلها عن الجروح التي خلفتها في الذاكرة الجماعية لمستمعيها من المسلمين التطوانيين، حملات طرد أجدادهم من الأندلس. وكان المذيعون يشيدون بـ«التطهير» الذي أقرَّه الملوك الكاثوليك، وجعلوا من ضمن واجباتهم تعريف سكان المنطقة الشمالية بـ«بروتوكولات حكماء صهيون»، وكتاب هتلر «كفاحي»، وصيغ مختلفة من «إسبانيا اليهودية»، وغيرهما من النصوص المشابهة[174].

«حاول العديد من الريفيين الدخول إلى الجزائر فرارا من تجنيدهم في صفوف مخازنية الأرمادا... وقد كُلف الرائد أمزيان بتجنيد قوات أهلية (حتى) داخل المنطقة الفرنسية». انظر : **المرجع السابق،** 1937.1.28 «كان على كل شيخ أن يزود الجيش بثلث الرجال سليمي البنية الذين يتراوح عمرهم ما بين 15 و50 سنة للخدمة في قوات «الطابور» والروجيلارس. وكان هذا التجنيد يتم تحت طائلة الإعدام لمن رفض ذلك». انظر : S.E. Fleming، **مرجع مذكور**، ص. 30 ؛ كان 60.000 مغربي الذين جندهم فرانكو يمثلون حوالي 6% من المجموع الكلي لقوات حكومة بورغوس.

(172) C.C. Aronsfeld, **op. cit.**, p. 45 ; M. Abitbol, **Les Juifs d'Afrique du Nord sous Vichy**, Paris, 1983, p. 37.

(173) **المرجع السابق.**

(174) **المرجع نفسه.**

بالإضافة للكمية الهائلة من المنشورات المعادية للسامية باللغتين الإسبانية والعربية، كان فرض الكتائبيين للأتاوات على التجار اليهود، والعنف الذي كانوا يمارسونه عليهم في شوارع سبتة وتطوان والقصر الكبير، وغيرها من مدن الشمال بمثابة «قدوة» ليحتذي بها المسلمون إزاء اليهود[175].

انعكس جو التصعيد هذا على نبرة الخطابات الوطنية لبعض الزعماء الوطنيين. الذين كانوا مصممين العزم على الاستفادة من الظرفية الدولية للإسراع بتحرير البلاد. وقد امتنعوا بالتأكيد عن أي تصعيد مباشر إزاء اليهود، لكن انتقاداتهم لفرنسا أدت بهم إلى تجاوزات لفظية ذات نبرة قوية معادية لليهود[176].

في هذا السياق، أعلن المكي الناصري ـ مؤسس حزب الوحدة المغربية الذي كان يُصدر جريدة بالإسم نفسه، وهو وطني التجأ من المنطقة الفرنسية إلى تطوان، حاول المندوب السامي «إثارته» على الطريس ـ عن «كراهيته لحكومة ليون بلوم» وحث مواطنيه في الداخل على «طرد الفرنسيين من المغرب، كما طرد هتلر اليهود من ألمانيا». غير أن ميله لترصيع خطبه وكتاباته بأقوال ذات نبرة كارهة لليهود، لم يكن مرتبطا فقط بمعارضته لفرنسا، بل كان هذا المنحى يحتد لديه نظرا لإحساسه بـ«تحديات» الصهيونية ورغبة منه في تحقيق «تقدم» لحزبه فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية والنضال ضد «الدسائس الصهيونية» داخل المغرب نفسه[177].

دعا الناصري اليهود المغاربة أنفسهم، وإخوانهم في الدين الذين يعيشون في بلاد إسلامية أخرى، إلى التأمل في مسألة طرد اليهود من أوربا، وإلى تقدير تسامح المسلمين حق قدره؛ إذ أن بلاد الإسلام وحدها هي التي استمرت في ممارسة هذا التسامح إزاء «جنسهم»، وطلب منهم الانخراط في نضال العرب ضد الصهيونية[178].

لم يكن من شأن تنافس الناصري مع عبد الخالق الطريس، زعيم الحزب الوطني للإصلاحات، وما يترتب عن ذلك من بعض المزايدات، إلا أن يزيد من حدة ميله

---

(175) AEP, NS, 489، تطوان 1937.10.27 من J.C. Serres قنصل فرنسا إلى المقيم العام، انظر كذلك : **المرجع السابق**، الرباط 1937.8.31، رقم 1787 من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(176) **المرجع السابق**، 1938.6.16 من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(177) أمين الريحاني، **المغرب الأقصى**، بيروت، 1975، ص. 215.

(178) **الوحدة المغربية**، **فلسطين للمسلمين والعرب** (1937.8.20) ؛ يوم فلسطين العربية (1937.10.1).

إلى إبراز البعد الديني للثورة الفلسطينية وتقديم منشطيها في صورة «مجاهدين»، الأمر الذي دفع به في الغالب إلى إلغاء الفرق الاِصطلاحي والمفاهيمي بين «الصهاينة» و«اليهود»[179].

كان إبراهيم الوزاني أكثر حدة في مواقفه، وكان بدوره «لاجئاً» من المنطقة الفرنسية سبق أن أصدر الفرنسيون في حقه حكماً غيابياً بالإعدام. إذ استقر بتطوان بعد اضطراره لمغادرة فاس، وأسس «مكتب الدفاع الوطني» وأصدر جريدة أسبوعية بعنوان «**الدفاع**». غير أن شراسة هجوماته على «إرادة فرنسا الرامية إلى مساواة الجنس (المغربي) الحر والخالص، بمجموعة عرقية فرنسية مختلطة بدم يهودي كريه»، أثارت حفيظة السلطات الإسبانية نفسها[180]. إلا أن إفصاح الوزاني عن هذه الأحكام القبلية التي يمكن أن تُنسب إلى كل مكونات الحركة الوطنية، من طرف أولائك الذين سبق وأن اتهموا زعماء كتلة العمل الوطني بـ«المنحى الكهنوتي والعنصرية»، لم يمنعه مع ذلك من دعوة التجار اليهود في تطوان للمساهمة في اكتتاب، قصد تمويل حركة، كان القصد منها «توحيد المجموعتين المتنافستين للناصري والطريس»[181].

اتخذ زعيم الحزب الوطني للإصلاح عبد الخالق الطريس من جهته موقفا أكثر تحفظا : فباعتباره سليل عائلة أندلسية عريقة، كان التعايش بالنسبة لها بين الملاح وأحياء المسلمين يشكل أحد دعائم نظام المدينة وإشعاعها التجاري، حاول «الحفاظ» على التفاهم بين اليهود والمسلمين، وأوصى في هذا الصدد اليهود بصفة خاصة، بالاِمتناع عن كل ما من شأنه أن يظهر بمثابة استفزاز في أعين المسلمين، وذلك على الرغم من إطرائه على الحركة الفرانكوية، والمظهر الكتائبي الذي أضفاه على شبيبة حركته[182].

(179) الوحدة المغربية، مؤتمر إسلامي وتجمع عام بالمغرب دعت إلى عقده حركة الوحدة المغربية (1938.9.9). يوم 27 رجب يوم فلسطين الشهيدة (1938.9.20) ؛ عدد خاص بفلسطين الشقيقة (1938.11.4) ؛ صوت المغرب يرتفع بالتهليل والتكبير في جنبات مؤتمر القاهرة (1938.11.4) ؛ حول فلسطين والمغرب الأقصى (1938.11.11).

(180) AEP, NS, 490، الرباط 1938.2.12 رقم 296، من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(181) **المرجع السابق**، الرباط 1938.3.2، رقم 125.

(182) Ch.A. Julien, **Le Maroc face aux impérialismes, op. cit.**, p. 174.

كانت هذه الرغبة في تفادي تدهور العلاقات بين الجنسين، ترجع كذلك إلى وجود محميين أنجليز وأمريكيين في صفوف حزب الإصلاح الوطني، وهم وطنيون كانوا يضعون الِامتيازات التي تمنحها إياهم علاقاتهم بالقوى الديموقراطية في خدمة القضية الوطنية. كما أن هذه الرغبة يمكن أن تُفسر بواسطة الِاتصالات التي كانت للطريس مع الصحافيين الأمريكيين، وكذلك الوعي المترتب عن التجربة العائلية في إطار دار النيابة بـ«موقع» اليهود في الولايات المتحدة. كما كان من الأهمية بمكان كذلك الحجة الثمينة لفائدة الحركة الوطنية، المتمثلة في تمسك حكومة واشنطون على وجه التحديد بمبادئ «سيادة واستقلال المغرب» التي نصت عليها اتفاقية الجزيرة الخضراء[183].

4 ـ أصداء القضية الفلسطينية ووضعية العلاقات بين الجماعتين قبيل الحرب العالمية الثانية :

آستغلت الإقامة العامة النبرة المعادية لليهود، الواردة في خطب الناصري والوزاني للتقليل من شأنهما، وقدمتها إلى جانب الطريس نفسه، باعتبارهم متبنين للإيديولوجيا الفاشية، يساعدون بكيفية نشيطة الفرانكاويين وألمانيا وإيطاليا. واعتبرت بأن الإذاعة والِاتصالات مع وطنيي فاس وسلا والرباط والدار البيضاء بمثابة الوسائل التي كانوا يستعملونها لتحريض مواطنيهم في المنطقة الفرنسية على التمرد[184].

كانت هذه «الِاتصالات» المشار إليها، تعني بصفة خاصة محميين بريطانيين وأمريكيين، وكذا «رعايا إيطاليين»؛ ويتعلق الأمر بوطنيين لم يطلهم القمع نتيجة الحصانة القنصلية التي كانوا يتمتعون بها، حاولوا مدَّ يد المساعدة لعائلات المناضلين المعتقلين وتكوين لجنة وطنية جديدة، وتأمين الِاتصال مع نظرائهم التطوانيين والطنجيين وكذا مع الشرق الأوسط[185].

مارست الإقامة العامة الضغط على الحكومة الفرنسية، بهدف إبطال دور تطوان كمحطة تؤمِّن توزيع المنشورات والنشرات الواردة من مصر وفلسطين، بتنشيط

---

(183) AEP, CPC, 489، تطوان 1936.6.22 من قنصل فرنسا إلى المقيم العام ؛ انظر كذلك **المرجع نفسه**، 1936.7.9.

(184) B.Q.I.P., 12.2.1938، «يقوم المدعو المهدي بنكيران (وهو محمي أنجليزي سابق) سبق له أن أقام مؤخرا باليابان كممثل لشركة السبتي إخوان بفاس، بدعاية نشطة لفائدة اليابان وإيطاليا وألمانيا».

(185) **المرجع السابق**، 1938.2.11.

المفاوضات الجارية مع بريطانيا العظمى، بهدف حملها على التخلي عن امتيازاتها القنصلية وحصانة بريدها بالمغرب. واستغلت الإقامة فرصة نجاح هذه المفاوضات (معاهدة لندن، 20 يوليوز 1937) للمطالبة باستئناف المحادثات التي بدأت مع الولايات المتحدة لنفس الهدف[186].

أدت مقتضيات معاهدة لندن، التي دخلت حيز التطبيق خلال شهر يناير 1938، إلى تقليص حرية حركة الزعماء والمناضلين الوطنيين الذين كانوا يتمتعون بالحماية الإنجليزية. غير أن تطبيع وضعيتهم سمح لهم في المقابل بالتخلص من امتيازات قانونية بقيت مرتبطة على الرغم من كل شيء في الذاكرة الجماعية بالتواطؤ مع الأوربيين[187].

كانت هذه الوضعية الجديدة التي خلقتها معاهدة لندن ملائمة للزعماء الوطنيين، إذ أن الصعوبات التي واجهتهم لمواصلة النضال على الجبهة الداخلية الخالصة، دفعتهم إلى البحث عن نوع من التثمين للقضية الفلسطينية كإحدى الإمكانيات التي تسمح لهم بالمحافظة على مستوى تجنيد الجماهير[188].

كان من بين الوسائل التي تم تبنيها في هذا الصدد، صلوات الجماعة من أجل «نصرة قضية الإسلام في فلسطين»، وتوزيع أعداد متزايدة من المنشورات السرية التي تتحدث عن «النار والدمار بفلسطين الشهيدة»، وكذا توزيع نشرات مصورة تظهر مناظر «مسلمين شوهت جثثهم وبنايات عمومية محروقة»، وكذا نداءات زعماء فلسطينيين؛ على الرغم من خطورة انعكاس مثل هذه المنشورات على العلاقات بين المسلمين واليهود، وبصفة خاصة خطر «الخلط» بين كل اليهود مع الصهيونيين[189].

إلا أن هذا الخطر كان أخف قليلا في الأوساط العمالية نظرا للدور النشيط لليهود داخل النقابات، وتعود العمال المسلمين على التوجه إليهم قصد تحقيق مطالبهم، (خاصة خلال الإضرابات الكبرى لسنة 1938)، ومع ذلك فإن هذا الخطر قد

(186) AEP, NS, 563، باريس 1937.8.17 من وزير الشؤون الخارجية إلى المكلف بأعمال فرنسا في الولايات المتحدة.

(187) الإقامة العامة، خطاب الجنرال نوجيس أمام الشعبة المغربية لمجلس شورى الحكومة [بدون تاريخ، الرباط].

(188) B.Q.I.P., 17.1.1938 ; Ibid., 3 et 9.8.1938.

(189) AEP, NS, 491، الرباط 1938.8.31 من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

اشتد من جهة أخرى بواسطة إرغام المسلمين الأعضاء، أو المتعاطفين مع عصبة حقوق الإنسان، والعصبة الدولية المناهضة لمعاداة السامية على الصمت واعتقال عدد من بينهم وكذا الشكوك في «التواطؤ مع الإستعمار» التي بدأ المسلمون يشعرون بها إزاء هذه الجمعيات[190].

سهل اعتقال بعض محرري المنشورات والكتابات الحائطية «التحريضية» تأسيس تناظر بين نضال المغاربة وما يقوم به العرب في فلسطين، وجعلهم مشتركين في الواقع «في نفس المعركة». وهكذا أصبحت معاداة الإستعمار ومعاداة الصهيونية تصبان في خندق واحد.

من أجل صرف عناصر اليسار الفرنسي واليهود المغاربة عن كل بادرة لاستئناف الحوار مع الوطنيين، سارعت السلطات الفرنسية إلى تشويه المنشورات الداعية للتضامن العربي ـ الإسلامي مؤكدة أنها تعبير عن مشاعر معادية للسامية[191].

تحركت دعايتها في هذا الإتجاه، «متجاهلة» ما ورد في بعض هذه المنشورات من تحذير الشعوب العربية، وإثارة انتباهها إلى مخاطر الإديولوجيا العرقية، وديماغوجية «دِعَاية البلدان الكليانية كألمانيا وإيطاليا وإسبانيا المتمردة». وهذا ما ورد بالذات في منشور صادر عن «اللجنة العليا لمساعدة الضحايا الفلسطينيين» (التي يوجد مقرها بالقاهرة) ويحمل عنوان «كشف الستار عن نظرية امتياز بعض الأجناس» حجزته مصالح الرقابة الفرنسية[192].

لم تكن السلطات الفرنسية تجهل كذلك الجهود التي كان الوطنيون يقومون بها للتخفيف من تأثير الدعاية الألمانية، والعمل على أن لا ينخدع مواطنوهم بها، إذ كتبت جريدة **التقدم** الصادرة بسلا قائلة «ليس للرايش الألماني إلا هدف واحد هو السيطرة على الشعوب المستضعفة وتسخيرها لمصالحه دون الإعتراف بحقوق الأفراد. إن هذا التصور ينطبق حاليا على اليهود والمسيحيين الذين تُغلق بيعهم وكنائسهم. فكيف سيكون موقفها إزاء المسلمين ؟»[193].

(190) R. Gallisot, **op. cit.**, pp. 185-186.

(191) B.Q.I.P., 14.9.1938.

(192) **المرجع السابق**، 1938.9.7.

(193) AEP, NS, 491، الرباط 1938.11.18، رقم 2204، من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

كما لم يكن يغيب عن بال الإقامة العامة بأن الأيادي المجهولة التي كانت تخط بالفحم على جدران المدن التقليدية عبارات «عاش هتلر»، و«عاش موسوليني»، و«الموت للباشا»، و«أيها الشعب آن الأوان للتعبير عن إرادتك»، لم تكن تضيف عبارة «الموت لليهود»[194]. فقد كان من الواضح أن هذه الكتابات تعبر بالأحرى عن معارضة فرنسا أكثر مما تعتبر تأييدا للإيديولوجية الفاشية.

ذهبت بعض العناصر المقاومة للفاشية، التي كانت تخشى التوسع الألماني إلى إظهار استعدادها للتعاون مع الإقامة العامة، كما هو الأمر بالنسبة لسعيد حجي وهو من الشباب الوطني بسلا، كان يلح على دور الإسلام في الحفاظ على الهوية المغربية، ويؤكد تأييده للقضية الفلسطينية، ويستشهد في نفس الوقت على أعمدة جريدته **المغرب** بمبادئ الثورة الفرنسية، إذ طالب الإقامة العامة بالحفاظ على المستقبل، وتبني موقف أكثر انسجاما مع تقاليد فرنسا.

امتنع وطنيون آخرون، كانوا ـ على حد قول نوجيس ـ «واعين بخطورة الأحداث التي تهز المسرح الأوربي» عن كل تظاهرة في غير محلها. غير أنهم وزعوا مع ذلك «منشورات ذات طابع غير تخريبي» تدعو المسلمين إلى تخصيص يوم 23 شتنبر 1938 للصيام والصلاة من أجل الإخوان الشهداء الفلسطينيين[195].

استجاب اليهود المغاربة من جهتهم، لنداء الحبر الأكبر لباريس الموجه للجماعات اليهودية في فرنسا وبريطانيا العظمى وبولونيا وفلسطين والمغرب، من أجل تخصيص «يوم استثنائي للصوم والصلوات من أجل سلام العالم»[196].

لم يغير الخضوع للأمر الواقع الذي تبناه معظم اليهود، أمام خطر اندلاع صراع دولي ذي نتائج غير مضبوطة، من شيء في التطلعات والبرامج السياسية للنخب. بل رأى أنصار الرابطة في تهديد الحرب مناسبة للإسراع بتحقيق آمالهم، وأعادوا تأكيد ارتباطهم بفرنسا غداة أزمة ميونيخ (1938)، وعبروا عن «اشمئزازهم من السياسة

---

(194) B.Q.I.P, 10.9.1938.

(195) K. Brown, «Une ville et son mellah : Salé 1880-1930», in **Les Juifs du Maroc, op. cit.**, pp. 192-93.

انظر كذلك : AEP, NS, 491، الرباط 1938.10.11 رقم 1959.

(196) **المرجع السابق.**

العنصرية للدول الكليانية [وعبر بعضهم] عن رغبتهم في الاِنخراط طوعا في الخدمة العسكرية في حالة اندلاع الحرب، لكن دون إخفاء أملهم في الحصول فيما بعد على الجنسية الفرنسية(197). غير أن تبني مثل هذه المواقف زاد من إبعادهم عن الوطنيين بمن فيهم المعتدلون منهم، وعبر هؤلاء بدورهم عن «وفائهم» لفرنسا آملين أن تحثها على هذه «البادرة» تطبيق الإصلاحات التي طالبت بها كتلة العمل الوطني.

أما الصهاينة، فواصلوا نشر مقالات حول «الصداقة اليهودية الإسلامية»؛ غير أنهم لم يعتبروا أنفسهم ملزمين بنفس التحفظ، كما لم يترددوا في اختيار الوسائل المناسبة لهم للتذكير بفشل الاِندماج في أوربا، والبرهنة على الوهم الذي تُمثله في المغرب نفسه التطلعات للتجنيس. وكان اضطهاد اليهود في ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا في بؤرة دعايتهم المتمحورة حول «عالمية الحقد الذي تتعرض له إسرائيل بين الأمم». ومن أجل إشعار إخوانهم في الدين المغاربة بالذنب والتهديد، قاموا بخلط جريء بين العنف النازي و«الإرهاب العربي» في «أرض إسرائيل» و«تخريب الملاحات ونهبها»(198).

ذهب البحث عن نقط التقابل من أجل التأثير على ساكنة الملاحات إلى حد أن الصهاينة أعطوا الاِنطباع بأن نزول العديد من العائلات اليهودية المطرودة من ألمانيا والنمسا في المغرب على وجه التحديد، لا يكتسي أية دلالة خاصة وبأن غياب الاِحتجاج على ذلك في أوساط الوطنيين في المنطقة الفرنسية ضد هذه الهجرة، بل وحتى على تعاطفهم كان أمرا طبيعيا. وبالفعل، فإن هؤلاء الوطنيين لم يسعوا إلى معارضة استقرار لاجئين يهود في مدن ساحلية مختلفة، خاصة بالدار البيضاء، كما لم يحاولوا استغلال هذه النازلة ضد الإقامة العامة. وقد تميزوا في ذلك عن ردود الفعل التي صدرت عن بعض نظرائهم في المنطقة الشمالية، الذين كانوا أكثر حساسية إزاء هذه الظاهرة ولم يترددوا في الإعلان عن معارضتهم علانية، واحتجوا في صحفهم على «هذه الموجة التي تسعى إلى جعل المغرب يتحمل تبعات اضطهاد اليهود في أوربا»(199).

---

(197) المرجع السابق.

(198) A.I., 31.5.1938 ; 31.8.1938.

(199) AEP, NS, 491، الرباط 1939.1.16 من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

وقد قدمت لهم إذاعة «باري» الإيطالية نموذج إغلاق ليبيا في وجه اليهود المطرودين من ألمانيا، ومنع جمع الأموال لفائدتهم ابتداء من سنة 1933، وطرد اليهود الفرنسيين من طرابلس كمثال يجب الاحتذاء به. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى داخل الجماعة اليهودية الطنجية، لم يمنع التضامن العرقي ـ الديني من بروز مختلف أنواع العداء تجاه هؤلاء الوافدين الجدد.

لم تكن الظروف الاِجتماعية ـ الاِقتصادية ولا الاِعتبارات الإثنية والاِختلافات الثقافية وحدها الأسباب الوحيدة الكامنة وراء موقف وطنيي الشمال، فقد اعتبر كل من الطريس والناصري بالفعل، أن التساهل الذي أظهرته الإقامة العامة تجاه اللاجئين يفتح ملفا جديدا للدعاية ضد فرنسا؛ وألقيا عليها المسؤولية المطلقة فيما يتعلق بالتسهيلات التي أدت إلى مثل هذا التدفق للاجئين، وتوقفوا عند هذا الأمر طويلا، خاصة وأن سياسة التوافق التي قام بها «بايخدير» وخلق أحزاب صغرى جديدة بتطوان لهذا الغرض، على أساس قبلي أو الاِنتماء لطائفة دينية، قلصت من إمكانية استغلال «الحرية اللفظية» التي تركها لهم المندوب السامي داخل المنطقة الشمالية[200].

أما في المنطقة الفرنسية فإن عبد اللطيف الصبيحي، الذي اعتُبر سنة 1930 واحداً من الاِستراتيجيين الرئيسيين في عملية الاِستثمار السياسي للظهير البربري، والذي انحاز إلى صَف نوجيس، حرص على تجنُّب كل إشارة للاجئين، وتميز منذ سنة 1938 بخطاب عنيف معاد لليهود[201].

غير أن المزايدات التي كان يقوم بها من خلال جريدته **La Voix Nationale** اصطدمت مع ذلك بعراقيل كبرى، من جملتها سمعته السابقة كمناهض لسياسة التفرقة، وفقدان الثقة به المترتب عن دخوله كملحق في ديوان نوجيس، وانتماؤه إلى مدينة جعلت بحكم الموقع الذي تحتله في الحركة الوطنية، تورطه مع نظام الحماية يظهر بكيفية صارخة، وأخيرا جهل الغالبية المطلقة من ساكنة المدن والبوادي اللغة

---

(200) AEP, NS, 491، من نوجيس إلى وزارة الخارجية. انظر كذلك :
.D.M., Hart, op. cit., 416

(201) Cf., V.N, 25.11.1940 «أمام المطامع المبالغ فيها لليهود... في المغرب، ارتفع صوت واحد مخالف للإجماع وهو صوت جريدة **La Voix Nationale**... التي ندّدت بالخطر اليهودي».

الفرنسية التي كان يستعملها لترديد صدى الدعاية المناهضة للسامية. وعلى عكس ذلك ففي مدينة سلا نفسها، كانت تصدر جريدة **التقدم**، التي كانت تندد بالديماغوجية وبالعنصرية النازية بواسطة مقالات صادرة باللغة العربية، وذلك أمر بالغ الدلالة من الناحية الرمزية.

لم يكن خروج الصبيحي عن الخط الذي تبناه رفاقه في كتلة العمل الوطني إزاء اليهود بدون عواقب، إذ لم يتوان الصهاينة عن استخراج حجج جديدة من خطابه وظفوها في دعايتهم وتحذيرهم من «كراهية اليهود التقليدية لدى المسلمين، وانفتاحهم لنزعة معاداة السامية الأوروبية»[202].

لتعزيز هذه المكتسبات وتطويرها، تجنب الصهاينة كل ما من شأنه أن يحرج الإقامة العامة. ولتحقيق هذا الهدف، امتنعوا أكثر من السابق عن كل مواجهة مباشرة مع السلطات. وكان يطيب لهم التذكير بـ«امتنان اليهودية المغربية» تجاه المقيمين العامين ليوطي وستيغ وسان وبييرتون ثم نوجيس، واستمروا في إرجاع كل ما تعانيه جماعاتهم من خطوب إلى «أنانية البلوتوقراطية اليهودية»[203].

أفادهم عطف الإقامة العامة حتى في منطقة طنجة الدولية. ففي هذه المدينة، كان المندوب السلطاني يقتصر عمليا على تنفيذ أوامر الرباط والمراقب الفرنسي. وكان كلاهما [المندوب والمراقب] يهتم بصفة خاصة برصد تحركات الوطنيين المسلمين. وكان الصهاينة يستفيدون من التسهيلات المرتبطة بتكاثر عدد إخوانهم في الدين المتجنسين، وبأغلبية تمثيلهم داخل المجلس التشريعي، ومن جاه عائلات مندوبيهم الرئيسيين في مدينة البوغاز. كما استفادوا كذلك من التنافس الذي كان قائما بين ممثلي القوى الفاشية، وخصومهم الديموقراطيين قصد استمالة كبار أثرياء اليهود، وكذا من «العبر» التي أوحى بها لإخوانهم في الدين نزول أكثر من ألف أشكينازي بطنجة سنوات 1938- 1939[204].

---

(202) J. Berque, Le Maghreb entre les deux guerres, op. cit., p. 422.
انظر كذلك : ASJ, S 25/3. 496، الدار البيضاء 1938.3.10، مراسلة سرية من ج. تورز إلى الوكالة اليهودية بصدد المؤتمرات الفلسطينية التي انعقدت بالدار البيضاء سنوات 1936، 1937، 1938.

(203) A.I., 31.3.1938.

(204) C.de Nesry, op. cit., p. 109.

سمح تخلي الصهاينة عن الاستعراض بالشوارع وتبني طرق عمل أقل ظهورا، بتنظيم استقبال اللاجئين في عين المكان، دون أن يصدر عن الساكنة المسلمة المحلية أي رد فعل على هذا «الغزو» الذي كان زعيم حزب الوحدة المغربية ينتقده، إذ كان المكي الناصري يندد بـ«تدفق هذه الموجة العارمة من اللاجئين واستحواذ اليهود بصفة شبه كلية على جميع فروع النشاط الِاقتصادي والعقارات داخل طنجة، المناطق المجاورة لها، «فبيدهم البنوك ودور السينما والتجارة بكل أنواعها وسائر فروعها... والجرائد والمطابع وتموين المدينة [طنجة] بكل ما يلزم من الدقيق والزيت واللحم وغير ذلك، والمقاهي والفنادق والمطاعم». ولم يكفَ هذا الزعيم عن دعوة إخوانه في الدين إلى الِاستيقاظ من غفلتهم، بل كان يهدد بكيفية علنية «السماسرة الأشقياء من المسلمين [الذين سيساعدون اليهود] على انتزاع أراضي الفلاح... وتمليكها لأعداء الوطن وخصوم الإسلام، ليقيم فيها اليهود بعد أن يطردوا إخواننا المسلمين ويشردوهم... هؤلاء الأشقياء، لنا معهم كلمة سوف لن تكون بعيدة». وهاجم على سبيل المثال ناظر حبوس طنجة، واتهمه بأنه يريد أن يفرِّط بالبيع في جميع أملاك الأحباس بما فيها المسجد الأعظم ![205].

أما في المنطقة الإسبانية فبدل أن تضعف الحركة الصهيونية، فإنها تقوت على العكس من ذلك، مستفيدة من النزعة المعادية للسامية المعلنة من طرف حكومة بورغوس. وهكذا بدأ «سيفارديو» المنطقة يعتبرون بأن الِانخراط المباشر في هذه الحركة ــ وليس مجرد تقديم دعم معنوي أو مادي «للوطن القومي» ــ هو البديل الوحيد المتبقي لهم، وذلك نظرا لخيبة أملهم لانهيار حلم التجنيس الذي كانت الحكومات الإسبانية المتعاقبة تذكيه بينهم، وكذلك للِاعتبار القليل الذي يظهر أن فرانكو كان يوليه للدعم المالي الذي كان إخوانهم في الدين الميسورين يقدمونه له، بالإضافة إلى إصابتهم بالهلع نتيجة للمواقف التي اتخذها الوطنيون المسلمون.

كان يهود تطوان سباقين إلى آعتناق الصهيونية السياسية، واحتفظوا بـ«سبقهم» هذا بفضل س.د. ليفي ــ وهو يهودي تطواني كان يرأس كل المجموعات الصهيونية في المغرب ــ واتسع إقبال اليهود على الصهيونية نتيجة عدة عوامل، منها

(205) **الوحدة المغربية**، «طنجة بين براثين الصهيونية» (18.11.1938)، «الصهيونية بطنجة وموقفنا بصددها» (1.9.1939).

الرغبة في المنافسة التي كان يثيرها التضامن المتزايد لجيرانهم المسلمين مع عرب فلسطين. وكانت حملات جمع التبرعات من القبائل المجاورة لفائدة الفلسطينيين، وتوجه الوطنيين إلى المشرق، واستقبال العديد من السوريين واللبنانيين والمصريين في تطوان من جملة الدلائل البارزة على هذا التضامن(206).

كما لعبت أيضا لفائدة الصهيونية، مظاهر الحفاوة والاحترام التي كانت تُخصص من طرف المندوب السامي الكولونيل «بايخبدر» ـ تنفيذا «للسياسة العربية» لفرانكو ـ لمشاهير الزوار العرب، ومن بينهم أمين الريحاني (1876ـ 1940) وهو كاتب لبناني هاجر إلى الولايات المتحدة، شهير لم يكن يخفي بتاتا آراءه حول «عيوب» الديمقراطيات، و«الخطر الذي تشكله القوة المالية لليهود». وكانت تصريحاته هاته تضفي كذلك مصداقية على الطبعة الإسبانية من كتاب **بروتوكولات حكماء صهيون**(207). وقد أثار الاستقبال الذي خصه به فرانكو، ومظاهر التشريف الرسمية التي أحيط بها عند وصوله إلى تطوان، حفيظة يهود المنطقة الشمالية، خاصة وأنهم كانوا يظنونه «سكرتير مفتي القدس»(208).

اعتبر اليهود تصريحات أمين الريحاني «ضارة»، حتى فيما يتعلق بانتقاداته لـ«خمول العرب» ولـ«وجود أحزاب متنافسة داخل تطوان نفسها» بينما يكون الاندماج في إطار حزب وحيد بمثابة قوة إضافية لها». كما أن هذه الانتقادات كانت تشجع على تشكيل جبهة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في نظرهم إلى المزيد من المواقف المتطرفة إزاءهم. وكان هذا الاحتمال الأخير مثيرا للقلق بصورة جدية، بالنظر إلى الدعم الذي قدمه النازيون لفرانكو، الأمر الذي يفترض بأن منطقة الشمال ستصبح

(206) **الوحدة المغربية**، 1939.1.19 و1939.6.16، أصيلا: نفوذ اليهود، لجنة أصيلا؛ 6.28. 1939 قائمة بأسماء المتبرعين [لفائدة فلسطين] ؛ 1939.8.4 قبائل الناحية المغربية تتبرع بسخاء، قائمة المتبرعين بتطوان. انظر كذلك، AEP, NS, 491، 1939.2.14 و1939.3.14، من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(207) **المرجع السابق**، 490، 1938.4.15، وكذلك أمين الريحاني، **المغرب الأقصى**، بيروت 1975، صص. 9ـ10 «على أن... نكبة فلسطين بالصهيونية نقلتني من التعميم إلى التخصيص، دفاعا عن إخواني العرب في وطنهم الذي يريده اليهود وطنا قوميا لهم. واليهود في أمريكا مثل الرومان في روما قديما... يملكون قسطا وافرا من ثروة البلاد، ويسيطرون بعبقريتهم المالية والقومية على العوامل السياسية... وإن عاصمة تلك السيطرة اليهودية نيويورك».

(208) **المرجع السابق**، ص. 74 ؛ **المرجع نفسه**، ص. 9.

تحت تصرفهم في حالة اندلاع الحرب. وقد جعلت تظاهرات القوة والجاه التي قامت بها السفن الحربية الألمانية والإيطالية في عرض شاطئ سبتة وتطوان وطنجة والعرائش، بالإضافة إلى حملات إذاعة باري وإذاعة برلين هذا الاِحتمال مرعبا[209].

كان من الصعب أيضا على اليهود عدم الاِنتباه إلى المنشورات التي كانت مصالح الدعاية الإسبانية تصوغها وتوجهها إلى المسلمين لإبراز «محاسن» نظام فرانكو، وضرورة التضامن بين المسلمين والمسيحيين، وقد ورد في أحد المنشورات الموزعة في صيف 1939 بتطوان مايلي :

«أيها المسلمون [إن اليهودي] هو أصل الشر وسبب كل الحروب وكل المصائب التي يتألم منها العالم... أما خطط [اليهود] للسيطرة على العالم فقد اكتشفت ونشرت في مقررات حكماء صهيون... [لقد] فتحت فرنسا المغرب والجزائر وتونس لليهود... والظهير البربري الشهير، وهو أكبر صدمة تلقاها الدين الإسلامي في إفريقيا دلالة واضحة على اتفاق فرنسا مع حكماء صهيون... وحسب تعديل حكماء صهيون يصبح العالم يهوديا حيثما يبلغ رأس الحية اليهودية التي تطوق العالم بذنبها في مضيق جبل طارق، فيكون الرأس في فرنسا والذنب في المغرب، فلم يكن ينقصها إلا الاِستيلاء على إسبانيا، وحينئذ تطوق الحية اليهودية العالم كالخاتم... ولكن الخنرال فرانكو مع نخبة من العرب والكاثوليك قام موحدا لأول مرة في التاريخ بين **الصليب والهلال**، ليحارب من لا إله لهم ولا وطن ولا ملك... فكل... الخطط التي رسمتها الديمقراطيات الصهيونية [أحبطت] بانتصار فرانكو، وجميع شعوب الأرض ترى في تحرير إسبانيا يد العناية الإلهية، وتنتظر بفارغ الصبر أن تدق ساعة العدل الإلهي الذي يعطي للعالم ولجميع أمم الأرض الحرية والمساواة والأخوة، الطريق الوحيد للوصول إلى السلم الدولي».

أمام هذه الآفاق المظلمة، قام بعض أعيان اليهود ببادرة تقرُّب من الوطنيين تمثلت في الاِستجابة للنداءات التي كانت تدعوهم ليس فقط إلى وقف دعمهم للصهيونية، ولكن «للوقوف إلى جانب الحق» كذلك. وهكذا شارك بعضهم في الاِكتتابات التي نظمت لفائدة الفلسطينيين العرب[210].

(209) AEP, NS, 490, 491، 1938.4.15 و1938.11.18 و1939.3.14، من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(210) **الوحدة المغربية**، 4 و1939.8.10 تضمنت «قائمة المتبرعين لفلسطين بتطوان أسماء تجار يهود وهم إليهو بن حكو، ليون ناهون، يوسف التدغي، داويد بننو، شلومن سانان، إلياها برّكين، مسعود برّكين، صمويل يودي، كما تضمنت القائمة أسماء أهم الأثرياء المسلمين ومتبرعين لم يكشف عن أسمائهم، بالإضافة لبعض الإسبانيين.

أما بالنسبة للمنطقة الفرنسية، فقد كانت تصريحات ولاء السلطان لفرنسا مدعاة لاطمئنان نسبي، وكذا الإنصراف المؤقت للوطنيين عن الشؤون الداخلية وانتقاداتهم لقرار موسوليني القاضي بضم ليبيا إلى مملكة إيطاليا، وتطلعاته نحو تونس. وقد كانت ردود فعل غالبية السكان المسلمين تسير كذلك في هذا الإتجاه وتظهر مدى تأثر الناس بالحملات التي كانت تتوخى الكشف عن «الأساليب التي كان الألمان يزمعون تطبيقها بالنسبة للأهالي»(211).

كان يهود هذه المنطقة ـ على ما يبدو ـ مهتمين أكثر بما أصاب إخوانهم في الدين في أوربا من مصائب أكثر من اهتمامهم بمصيرهم الخاص، وذلك ما كان يفصح عنه على كل حال تصاعد دعاويهم لمقاطعة السلع ذات الأصل الألماني، والإحتجاج سياسة موسوليني المعادية للسامية، ومحاولة نهب وتخريب ممتلكات رعايا إيطاليين، وتركيز جهود الفرع الجهوي للمنظمة العالمية للنساء الصهيونيات حول تقديم العون للاجئين(212).

أولى الصهاينة عنايةخاصة لرصد حركة الرأي العام داخل أحياء المسلمين، إذ كانوا يعرفون بأنه من بين الأنباء الواردة من الخارج، تبقى الأخبار المتعلقة بالقضية الفلسطينية بمثابة الموضوع الحاسم والمؤثر على مواقف المسلمين تجاه اليهود، خاصة وأن الوطنيين ركزوا بعد اعتقال زعمائهم في نهاية سنة **1937** اهتمامهم على فلسطين، ولذلك راقب ج. تورز، وس.د. ليقي وأصدقاؤهم ردود الفعل إزاء **الكتاب الأبيض** البريطاني الجديد والإنتقادات التي أثارها(213).

جعل منع الصحافة الوطنية من المتعذر عليهم القيام بأي تقويم للحالة الذهنية لساكنة المدن التقليدية، غير أن ذلك لم يمنعهم من القيام بتراجع نسبي على مستوى

(211) AEP, NS, 491، الرباط 1938.10.11، 1938.12.10 و1939.2.14، من نوجيس إلى وزارة الخارجية، انظر كذلك BQIP، 4 و1938.12.13، راجع كذلك De Felice, **op. cit.**, p. 357, n°5.

(212) **المرجع السابق**، 491، 1939.1.1.16 و1939.2.14 من نوجيس إلى وزارة الخارجية.

(213) الوحدة المغربية 1939.3.17 من أجل مؤتمر فلسطين، التفاؤل والتشاؤم في كفتي الميزان، اليهود يقاطعون المؤتمر وتنتابهم نوبة جنونية في فلسطين ؛ 1939.6.9 الكتاب الأبيض البريطاني، كتاب **العرب الأبيض** بعد نشر **الكتاب الأبيض** عن فلسطين اليهود يذهلهم فقدان الوطن القومي والعرب لا يرضيهم إلا تحقيق مطالبهم كلها، 1939.6.28. ما لبلفور في فلسطين حق، كيف يعطي بلادنا من يشاء، شعر إدريس الكتاني.

دعايتهم منذ بداية سنة 1939، إذ أصبحوا يتجنبون الإشارة المتكررة إلى وعد بلفور، أو مقارنة الاضطهاد النازي بـ«نهب الملاحات»، واتجهوا إلى التركيز على مسؤولية ألمانيا في ارتفاع وثيرة وحجم الهجرة اليهودية وفي اتساع المواجهات في فلسطين وضرورة تحقيق تفاهم بين اليهود و«المسلمين الحقيقيين، حتى يتم وضع حد للاضطرابات التي لا تسعى لاستمرارها إلا الدول المهتمة باستمرار الصراع خدمة لمصالحها الخاصة»، بل وصل بهم الأمر إلى حد الإشارة إلى فرضية تأسيس «فيدرالية سامية يجد فيها إسرائيل وإسماعيل نفسهما في حظيرة جدٍّ واحد»(214).

غير أن هذه المرونة في الموقف، التي صاحبتها في نفس الوقت تصريحات حول «ارتفاع موجة معاداة السامية في البلاد العربية منذ تصريح بلفور»، بقيت بدون جدوى، إذ ظلت مجهولة تماما من طرف غالبية السكان المسلمين، كما كان من الصعب على الوطنيين اعتبارها إلا بمثابة تراجع تاكتيكي(215).

بدت الحركة الوطنية من وجهة نظر اليهود، «إسلامية» أكثر مما هي «مغربية». واتسع هذا المنظور بفعل إحكام الصهيونية لقبضتها على الجماعات اليهودية ونخبها. وتمثل أكبر تجليات هذه الهيمنة وضوحا في «مغربة» الهيئات المسيرة لهذه الحركة في منطقتي الحماية الفرنسية والإسبانية وطنجة، وفي التجاوب المتزايد لأنصار الرابطة مع شعاراتها.

في ظل هذه الوضعية التي اتسمت في أعماقها بهشاشة وتفكك القاعدة المادية التقليدية التي كانت تنبني عليها العلاقات بين الجماعتين المسلمة واليهودية، والتلاشي شبه التام لتكاملها، وتمحور مواقف نخبهما حول قضايا متضاربة، بالإضافة إلى ما تعرضت له البلاد من هزات ما بين 1930 و1939، اندلعت الحرب العالمية الثانية، التي أدخلت العالم بأسره في مرحلة اضطراب شامل ما بين 1939 و1945.

---

(214) A.I., éd, «Vers la Paix créatrice»

(215) V.N. 15.I.1939

الفصل الخامس
العلاقات بين المسلمين واليهود خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945

لاحت في الأفق بوادر مراجعة جذرية لمواقف اليهود تجاه الوطنيين، كان من المفروض أن تسهلها ردود الفعل الإيجابية التي أثارتها داخل الجماعة اليهودية، لا مبالاة المسلمين بالتحريض على التقتيل الجماعي لليهود، الصادرة سواء عن الفاشيين أو عن راديو برلين ؛ وتشديد أعيان اليهود على واجب الحماية الشرعي الذي في عنق السلطان تجاه أهل الذمة.

تقلّصت احتمالات مراجعة المواقف هاته، بفعل الإنزال الأمريكي بالمغرب خلال شهر نوفمبر 1942، والاهتمام المتزايد للمنظمات الصهيونية المتواجدة بالولايات المتحدة بساكنة الملاحات، والعمل الذي قام به المجلس الوطني [الفرنسي] للتحرير، من أجل إعادة الثقة داخل أوساط اليهود، في مصداقية «فرنسا الحقيقية» ومعارضة دوغول لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى إعادة نظر جذرية في معاهدة الحماية. وقد ساهمت هذه المعطيات متظافرة في توسيع الهوة بين الجماعتين الذي بدأ قبل آندلاع الحرب العالمية الثانية.

I ـ العلاقات بين المسلمين واليهود من بداية الحرب إلى النزول الأمريكي يوم 8 نوفمبر 1942

1 ـ صدمة هزيمة فرنسا النكراء سنة 1940

ركزت الدعاية الألمانية بصفة خاصة، على محاولة إبراز «التواطؤ بين الفرنسيين واليهود»، إلا أنها كانت عديمة التأثير قبل الحرب، نظراً للحذر الذي كانت تبعثه في

نفوس المسلمين، الإيديولوجيا النازية العنصرية، وتطلع الرايش الثالث للهيمنة، وحرص زعيمه هتلر على التخلص من الارتباط بأي شكل من أشكال الالتزام ـ حتى ولو كان لفظيا فقط ـ لصالح العرب[1].

لم تفلح تلك الدعاية في فرض صورة «ألمانية التي لا تقهر»، أو في زعزعة الاعتقاد في تفوق القوة العسكرية الفرنسية الذي كان مترسخا لدى السكان. وصرح المقيم العام بهذا الشأن أن معنويات الساكنة المسلمة جيدة، غير أنه أضاف أنه بدأ يشعر داخل المدن التقليدية بـ «بوادر تصاعد نزعة معاداة السامية»[2]، وآلتزم الصمت المطبق فيما يتعلق بحدة الشعور المعادي لليهود، المتفشي داخل أوساط فرنسيي المغرب.

بالإضافة لتصريحات الوفاء لفرنسا في محنتها، الصادرة عن السلطان وأعيان الحواضر والبوادي، اطلع المقيم بارتياح على موقف الزعماء الوطنيين الداعي للوقوف إلى جانب «الدولة الحامية»، وذلك من خلال البرقيات التي وجهتها إليه جمعيات ثقافية معروفة بخطها الوطني، أعلن مسيروها من خلالها «تعاطفهم مع فرنسا» وأعادوا إلى الأذهان «تمسكهم بفرنسا الثورة (1789)» «الأبطال المغاربة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى». وفي خضم الاستعداد للمواجهة العسكرية، تم تجنيد وتدريب عدة آلاف من المغاربة بعد نشوب الأزمة التشيكوسلوفاكية، وبدأ الشروع في إرسالهم لفرنسا مباشرة بعد اندلاع الحرب في شتنبر 1939، وتجاوز عددهم في شهر أبريل 1940، 150.000 رجل[3].

---

(1) **الوداد**، عدد يوم 1939.1.10، ألمانيا ونظرياتها الإستعمارية، تأكيد مكتب الأبحاث العرقية التابع للحزب النازي : «إذا أصبحت ألمانيا دولة استعمارية من جديد فلا تعمل لتنصير الأهالي، ولا تسمح بقبولها في أوربا [كذا] بصفتهم تلاميذ ولا عملة ولا خداما ولا جنودا، ولا تسمح لهم باعتناق الجنسية الألمانية، ولا يسمح لهم مطلقا بالزواج من البيض ولا بالإختلاط بهم»، تعليق «**الوداد**»: «[هذه] نظرية كما ترى الجنون العرقي الذي يفصل بين عناصر البشر، وترى الميزة والتفوق للعنصر الآري وللأمة الألمانية التي ستسخر الحيوان العربي الذي هو أحقر من البغل، كما يصرح بذلك عاهل ألمانيا في كتابه. فللأمم التي ستستعمرها ألمانيا أن تعيش كما يعيش الحيوان لا أقل ولا أكثر».

(2) **Ch.-A. Julien, L'Afrique du Nord en marche. Nationalismes musulmans et souveraineté française, Paris, 1952, p. 158 ; J. Baïda, «Le Maroc et la propagande du IIIème Reich», H.I., 28, 1990, pp. 106-91.**

(3) **الوداد**، 1940.5.29، «غرائب المتناقضات عند الألمان»، يقول هتلر في كتابه [**كفاحي**] «إن الحركة العنصرية ليس عليها أن تتولى الدفاع عن الشعوب الأخرى»، ومع ذلك فإن محطة الإذاعة الألمانية =

ساد لدى اليهود شعور عارم بأنهم معنيون أكثر من غيرهم بالمساهمة في المجهود الحربي، لعوامل عدة من جملتها ميلهم لفرنسا، والشعور الكبير بالأمن الذي منحه لهم الوجود الفرنسي بالمغرب، والتهديد النازي الذي يلاحق اليهود في كل أرجاء المعمور، والدعوات الملحة الموجهة للمسلمين قصد حثهم على ارتكاب مذابح في حقهم، فعملوا تبعا لذلك على المساهمة بدورهم في المجهود الحربي الفرنسي[4].

حاول الصهاينة على هذا النحو، لعب دور وازن في تجنيد إخوانهم في الدين، فحثوهم على عدم التزام جانب «الحياد في حرب... فرعون جديد ضد اسرائيل» وإلى مساندة النضال الذي «تخوضه الدول العظمى، التي يرتبط مصير إسرائيل بمصيرها من أجل تحقيق النصر على الكابوس الهتليري»[5].

تمت مواكبة تلك النداءات، وإبراز طابعها الاستعجالي، بواسطة نشر أخبار المذابح التي ارتكبها النازيون في بولونيا، والقوافل الأولى للمنفيِّين المبعدين و«التصفيات الجسدية التي تمت على نطاق واسع داخل معتقل بوسنوالد». كما تم التذكير بهذا الصدد بالنموذج المحمود لما قام به يهود فرنسا والجزائر من أعمال خلال الحرب العالمية الأولى، والأصول الصويرية لوزير الحرب البريطاني «هور بليشا» (Hore Belisha)، والفخر الذي يجب أن يشعر به كافة اليهود المغاربة تجاه صعود نجم واحد من بينهم يشغل منصبا على مثل ذلك القدر من الأهمية[6].

عزز بعض الحاخامات وكتاب كلمات الأغاني، بواسطة مؤلفات هجائية وقدحية مكتوبة بالدارجة المغربية ـ اليهودية أو بالفرنسية، جهود كل أولئك الذين كانوا يوجهون نداءات لصالح القوى الديموقراطية[7]. ومن جملة هؤلاء الكتاب م.إ.

= لا تتورع عن الإدعاء بأن الرايخ إنما يكافح ويناضل لأجل هذه الشعوب التي لا تجهل ما يضمره الريخ نحوها من المقاصد ولن تجوز عليها اللعبة بحال».

(4) **La voix Nationale**، عدد 1939.9.11، **المرجع السابق**، «تصريح الجمعية السلاوية الإسلامية الأدبية»، **المرجع السابق**، «زيارة الفقيه غازي (فاس)، الحاج الشرقاوي (الرباط) وسعيد حجي (سلا) للإقامة العامة»، **المرجع السابق**، عدد 1939.9.22 «أحوة الحرب : توجه السي التازي، باشا فاس على رأس وفد مهم ليقدم للسيدة نوغيس حصيلة الإكتتاب الذي تم تنظيمه في المدينة (وأسفر عن جمع 50.000 فرنكا)».

(5) **L'Avenir Illustré**, 15.2.1940.

(6) **المرجع السابق**، عدد يوم 1940.1.15.

(7) I. Ben Ami, **Le Judaïsme au Maroc**, Jérusalem, éd. R. Mass, 1975, p. 109 «قصيد دْي هتلر»، نظمها م. بن سمحون من الصويرة، نشرت بتدخل من المخزن.

كنافو (M.I. Knafo)، ابن الحاخام الأكبر للصويرة مؤلف كتاب «**هستيريا هتليرية**» الذي نشر بالدار البيضاء.

تم استدعاء بضع عشرات من المتجنسين للخدمة العسكرية، باعتبارهم مواطنين فرنسيين، وأرسلوا إلى الجبهة بالفعل. أما الشباب اليهودي المغربي، فقد وضع العديد منهم أنفسهم على وجه التطوع، بكيفية فردية أو جماعية، تحت تصرف السلطات الفرنسية. وكان عدد المتطوعين مرتفعا بصفة خاصة بين يهود الجنوب، وهي منطقة كانوا يتقاسمون فيها شظف العيش الذي كان يعيشه سكان الجبال المسلمين، واستمروا في أماكن متفرقة إلى حدود سنة 1912 في حمل السلاح واستخدامه[8].

أثار تجنيد هؤلاء المتطوعين في صفوف الجيش بالنسبة للسلطات الفرنسية مشاكل جمة على عدة أصعدة : فعلى العكس من المسلمين الذين كانت غالبيّتهم العظمى أمية، ولم يكونو يعرفون سوى أنهم «يتجندون» للذهاب لمحاربة الألمان، كان من بين المتطوعين اليهود عدد من «المتطورين» الحضريين، وكانوا على بينة بالرهانات الكبرى للحرب، ويقترحون أنفسهم لحمل السلاح للمساهمة في تحقيق انتصار الديموقراطيات، إلّا أنهم كانوا يتطلعون في نفس الآن كذلك لـ «منحهم الجنسية الفرنسية»[9]، وهو مطلب عبروا عنه صراحة غداة أزمة ميونيخ.

أثار هذا التحمس لتحقيق آمالهم، حتى ولو أدى بهم الأمر إلى التضحية بحياتهم تعاليق لاذعة من طرف الصهاينة، إلا أن الاندماجيين المتعودين على مثل هذا النوع من الانتقادات كانوا قادرين على تجاهلها. غير أنه كان من الصعب عليهم بالمقابل، فهم أسباب التحفظ الحقيقية الكامنة وراء عدم قبولهم من طرف سلطات الحماية في صفوف الجيش ؛ إذ كانت الإقامة العامة لا تزال بالفعل متشبثة بالخط الذي سار عليه ليوطي منذ سنة 1912، والحجج التي قدمها عندما جست الحكومة الفرنسية نبضه سنة 1918، فيما يتعلق باحتمال تجنيد عناصر لفيف يهودي للتوجه لفلسطين من المغرب. ومنذ ذلك التاريخ، بقي من الصعب على الإقامة قبول فكرة تجنيد مقاتلين من بين ساكنة الملاحات، مستندة في رفضها هذا إلى تحريم

(8) **.L'Avenir Illustré**, 31.10.1930.

(9) AEP, NS, 491 بتاريخ 1938.10.11، من نوغيس إلى وزارة الخارجية «عبر يهود في بعض الجماعات اليهودية عن رغبتهم في التطوع عسكريا في حالة نشوب حرب، لكن دون إخفاء أملهم في أن تمنح لهم فيما بعد، الجنسية الفرنسية».

حملهم للسلاح من وجهة نظر الشرع باعتبارهم أهل ذمة، واعتبرت أن تجنيدهم في صفوف قواتها سيلحق ضررا بالغا بجاه فرنسا بالمغرب[10].

لم تكن الإهانة التي لحقت «بالمتطورين»، نتيجة اعتبار المتطوعين اليهود من جنوب المغرب، الذين وجهوا بالفعل للعمل في فرنسا كـ «عمال مستعمرات» فقط، إلا بداية للشعور بالتمزق و«خيبة الأمل» التي ستكتنف نفوس الاندماجيين بفعل الحرب، وسيزيد من حدة حيرتهم وقلقهم آندحار «الوطن بالتبني» وإعلان الهدنة، وما رافق ذلك من خطر تقاطر الجيوش الألمانية على منطقة الحماية الفرنسية بالمغرب[11].

زاد من مضاعفة حدة هذه التخوفات، الرجوع على وجه الاستعجال إلى مناطق مختلفة في المغرب لإخوان لهم في الدين، سبق أن استقروا بالجزائر، هربا مما خلفه انفلات القوى الفرنسية المناهضة للسامية من عقالها. وللنجاة من هذه الزوبعة، هاجرت العائلات الأكثر غنى في الدار البيضاء ومدن أخرى لأمريكا، وكان مدير جريدة «المستقبل المصور» من بين الأوائل الذين أبحروا باتجاه الولايات المتحدة، وكما هو الشأن بالنسبة لأزمنة وأخطار أخرى، لم يجد المستضعفون من متنفس لمواجهة الخطر، سوى «الصلاة في البيع من أجل انتصار الحلفاء»[12].

سرعان ما أصبحت هذه الصلوات بدورها مصدرا للإزعاج، رغم التكتم الذي أحيطت به الاجتماعات داخل البيع منذ يونيو 1940. وإذا كانت السلطات الفرنسية قد بادرت منذ اندلاع الحرب إلى استدعاء يحيى زاكوري للعودة لاستئناف مهامه كمفتش للمؤسسات الإسرائيلية (بعد إحالته على التقاعد قبل ستة أشهر)، إلا أنها لم تفلح في الوقوف بسرعة على طبيعة الميل الحقيقي لأولئك الذين كانوا يحضرون تلك الاجتماعات. غير أن السلطات لم تكن مع ذلك غافلة في شيء عن الدعم المالي

(10) AEP, V.M., 3140 DAP, Circulaire 17-23.9.1939.

(11) P. Flamand, **Les communautés israélites, op. cit.**, p. 246.

(12) AMG. 3H 159، 8 يونيو 7 يوليوز 1940، بصدد عودة يهود من تافيلالت لأرفود سبق لهم أن استقروا بوهران، وحول إخوان لهم في الدين كانوا يستعدون للذهاب لأمريكا». وكذلك :
La Presse Marocaine, 30.8.1940.

الذي كان البعض منهم يوفرونه للشبان الفرنسيين الذين كانوا يحاولون الالتحاق بدوغول[13].

لم تكن الإقامة العامة مشغولة البال بالنظر إلى دور اليهود كمحطة «التمرد الديغولي» فحسب، بل كانت تتوجس من انعكاسات موقفهم المباشر على السكان المسلمين. لكن إذا لم يكن المشكل يكمن في التخوف من انحياز المسلمين لصف أنجلترا، لأن هذا الاحتمال غير وارد بالنظر لدور بريطانيا في فلسطين واعتدائها على العراق سنة 1941، فإن ذلك التخوف كان يكمن بصفة خاصة في عودة المسلمين بقوة أكثر من السابق للمناداة بتحقيق مطالبهم الوطنية، التي تم قمعها سنة 1937[14].

2 ـ تصاعد موجة المعاداة للسامية :

كانت المخاوف من هذا القبيل أشد وضوحا في المراكز الحضرية الكبرى، إذ كان المشكل اليهودي بالنسبة لرئيس منطقة الدار البيضاء «من ضمن المشاكل السياسية الهامة المطروحة في المنطقة، بالنظر لأهمية اليهود العددية والاقتصادية، والتأثير الذي يمارسونه على المسلمين». وعبرت مديرية التعليم العمومي من جهتها عن

---

(13) المرجع السابق، 1940.7.13.

AEP, V.M., 3145, 6.3.1941. n°349, Gl Noguès à l'Amiral Darlan, internement de sujets britanniques à Oulmès et Settat ; W. Hoisington, op. cit., p. 94.

وكذلك : AEP, VM, 3145، الرباط بتاريخ 1940.7.23، برقية رقم 502، الجزائر 1940.7.14 من الجنرال نوغيس إلى رئيس مسرح العلميات في إفريقيا الشمالية بوزارة الدفاع بفيشي «حلقت في سماء الدار البيضاء وبور ليوطي [القنيطرة] طائرات إنجليزية ألقت بمنشورات»، الرباط 1940.6.27، **المرجع السابق** «تتضمن المنشورات التي ألقتها الطائرات الإنجليزية فوق الرباط نص خطاب 18 يونيو الذي ألقاه دوغول».

(14) **المرجع السابق**، من نوغيس إلى بودوان (Baudouin) «بقي الرأي العام الأهلي وفيا لنا حسب تأكيد الصدر الأعظم. ويرجع ذلك في أحد أسبابه إلى عداء المسلمين تجاه إنجلترا، التي يأخذون عليها سياسة طرد العرب من فلسطين. إن [شعوب] الإسلام ممتنة لأننا عرقلنا دائما مساعي إسرائيل في هذا الصدد. أما الجالية الفرنسية فإنها منحازة بصورة علنية، في غالبيتها العظمى، لصف الإنجليز»، **المرجع السابق**، DAP، 3ـ1941.5.9، «يتابع المسلمون باهتمام تطور الأزمة الإنجليزية ـ العراقية، ويعيشون تحت رحمة شبح قصف بغداد، بل ويروج الحديث عن إرسال مساعدات مالية للعراقيين، ومن غير المستبعد أن تكون بعض الاكتتابات قد نظمت بالفعل. وإذا تدخل الألمان في العراق فإنهم سيعتبرون كمدافعين عن الإسلام».

توجسها من «التحريض الماكر»، والتواطؤ بين محرضين يحتمل ظهورهم بين صفوف المسلمين واليهود، ومن بين حملة الشهادات العاطلين، الذين تزيد بطالتهم من حدة شعورهم بالمرارة»[15].

حدث تحول هام في سلوك بعض المسلمين ابتداء من يونيو 1940، إذ بدأ البعض منهم تلقائيا (ويتعلق الأمر بالمطَّلعين على مجريات الأحداث)، وبإيعاز من اليهود بالنسبة لآخرين، في إيلاء أهمية خاصة لموقف الولايات المتحدة، فحسب تقارير مديرية الشؤون السياسية «يعتبر هؤلاء أمريكا بمثابة الدولة التي ستحسم بكيفية نهائية في مصير الحرب»[16].

تلقت هيبة فرنسا بالفعل ضربة قاضية، بسبب الهزيمة التي منيت بها وتسريح آلاف المقاتلين المغاربة، والروايات التي نقلها الأسرى لمواطنيهم، بعدما سارع الألمان لإطلاق سراحهم لأغراض دعائية واضحة، بالإضافة لسياسة العمالة والتواطؤ التي دخل فيها نظام فيشي، وكانت تلك جملة عوامل أدت إلى «إثارة البلبلة في نفوس الأهالي» حسب تعبير تقارير مصالح المخابرات[17].

ساهمت صعوبات التموين، وندرة مواد التغذية الأساسية الضرورية لسكان البوادي والجماهير المتكدسة في مدن القصدير، وارتفاع أسعار الأثواب، إلى درجة أصبح معها أقرباء الموتى بفعل الجوع أو بسبب الطاعون الذي انتشر في الجنوب، عاجزين عن احترام شعائر دفن موتاهم، إذ كانوا يوارونهم التراب ملفوفين في أسمالهم، وهي عوامل ساهمت مجتمعة في تزايد تردي الأوضاع[18]. وللتخفيف من حدة التوتر،

---

(15) **المرجع السابق**، الدار البيضاء، -1942.1.1، **نشرة الإستعلامات**، رقم 5 ؛ Y. Katan, op. cit., p. 550، دورية من حكومة فيشي حررت استناداً إلى مذكرات مديرية التعليم العمومي.

(16) **المرجع السابق**، نشرة يوم 13—1941.4.19 «كان رئيس مديرية الشؤون السياسية آنذاك هو الكولونيل أوغستان غيوم، الذي سيصبح مقيما عاما وسيخطط، بمساعدة الكَلاوي والكتاني لخلع السلطان محمد بن يوسف (1953.8.20).

(17) **المرجع السابق**، 23، الرباط بتاريخ 1940.9.25، تقرير بعثه المراقب العام De Mesnay إلى المغرب، «إن انهزام فرنسا أذهل الأهالي... إلا أن الأغلبية الساحقة تتفادى التشفي وتلتزم بالولاء باحتشام مؤثر (وكأنها) تشارك فرنسا عزاءها... وذلك ما لم يلتزم به حتى بعض الفرنسيين، إذ أنهم أبانوا عن سلوك غير لائق (إطلاقا)».

(18) **المرجع السابق**، 1941.3.1، رقم 328، من نوجيس إلى دارلان «نظرا لافتقاد الأكفان، يدفن الموتى بخرق مفصلة من ثيابهم، الأمر الذي يثير هلع السكان». مديرية الشؤون السياسية، سري «يعاني ضعاف

اقترح نوجيس على حكومة فيشي منذ 22 يونيو 1940 خلق «صدمة مضادة» لدى السكان، بالإعلان عن وضع حد لنفي محمد بن عبد الكريم الخطابي، وترتيب إجراءات عودته للمغرب. غير أن المارشان فليب بيتان (Philippe Pétain) اعتبر الإقدام على إطلاق سراح الرجل الذي حاربه شخصيا سنتي 1925 و1926 بمثابة إجراء في غير محله. وتبعا لذلك، اكتفى المقيم العام بالإفراج عن الزعماء السياسيين المنفيين في جنوب المغرب منذ سنة 1937 ؛ إلا أنه حرص مع ذلك على تفسير هذا الإجراء باعتباره إجراء عفو قرره السلطان[19].

أصبحت الهزيمة الألمانية بادية للعيان بكيفية صارخة، غداة وصول بعثة الهدنة الألمانية إلى الدار البيضاء، إذ لم يخف رئيسها تيودور أوير (Theodor Auer) أنه يعتبر المغرب بمثابة «كنز يتوفر على إمكانيات لا تنضب»، ووجه الدعوة لهتلر، عن طريق الجنرالين غورينغ (Goering) وجيديران (Guderan) إلى المزيد من الاهتمام بشمال افريقيا. وقد أصبحت حيوية أوير (Auer) هذه مدعاة للمزيد من القلق بالنظر لانتقاداته لـ«تسيُّب» مواقف السلطات الفرنسية «تجاه اليهود، خاصة المهاجرين الأغنياء منهم الذين كان يصادفهم في ردهات الفنادق الكبرى»، وكذا تصاعد نشاط العملاء النازيين الناطقين باللغة العربية، ومسارعة بعض قدماء المحميين الألمان للقدوم لتحيته، والدعاية القوية الرائجة بصدد الدعم الذي سوف يقدمه الرايش الثالث للعرب بتعاون مع الحاج أمين الحسيني[20].

= الحال من ساكنة المدن من صعوبات جمة في التموين بالمواد الغذائية، ومن ارتفاع حاد في الأثمان. ووصلت الوفيات بسبب الجوع في الريف والمغرب الشرقي إلى أعداد مهولة»، المرجع السابق، 13–4.19. 1941 «لم يسجل وباء الطاعون أي تراجع في الجنوب على الرغم (من مجهودات) المصالح الصحية، وبقظة الأحزمة الأمنية التي أقامتها قوات «الكوم»».

(19) **المرجع السابق**، الرباط بتاريخ 1940.6.22، وفيشي بتاريخ 1940.7.2، برقيات تتعلق بابن عبد الكريم (انظر: **المرجع السابق**، الرباط 1940.10.5، برقية تتعلق «بضرورة تقديم أخبار حول أحوال علال الفاسي لعائلته وللوطنيين بفاس (...) لقطع الطريق أمام الشائعات الرائجة بصدد نقله إلى إنجلترا بهدف استغلاله المحتمل في شمال إفريقيا»).

(20) **المرجع السابق**، مديرية الشؤون السياسية، 1941.3.1 «يتعاطف بعض المحميين الألمان السابقين بالدار البيضاء علانية مع الألمان» ؛ **المرجع السابق**، 1941.3.13 «التقى Auer بفاس بعض قدماء المحميين الألمان. حول تشكيل الألمان سنة 1941–1942 لـ«ـالقوة العربية – الألمانية» «Deutsch- Arabische Lehrabteilung» مكون بصفة خاصة من أسرى الحرب الشمال إفريقيون، وإرسالهم للجبهة الشرقية على الرغم من معارضة أمين الحسيني مفتي القدس، الذي كان يعتبر أنه من الأولى أن تحارب «المفرزة العربية الحرة» على الأرض العربية.

اعتبر المقيم العام مع ذلك بأنه «لا يبدو أن الدعاية الألمانية توفقت في إقناع الأوساط الوطنية أو استمالتها». واعتبر أن الاتصالات مع «أوير» «لا تعكس أي شعور عميق بالتعاطف مع ألمانيا أو محبتها». فالوطنيون يخشون ـ حسب رأيه ـ «ما قد يترتب من عواقب وخيمة وأضرار محتملة في شمال أفريقيا في حالة خرق الهدنة». غير أنه لم يتوان مع ذلك عن اتخاذ اجراءات زجرية بما في ذلك وضع «العناصر التي تسعى للدخول في علاقة مع لجنة الهدنة» رهن الاعتقال الاحتياطي، ودعى رؤساء النواحي ورجال السلطة المحليون من جهة أخرى إلى أخذ احتمال قيام انتفاضة مأخذ الجد، وتأمين أمر الدفاع عن مكاتب المراقبة المدنية والشؤون الأهلية، والدفاع عن المعمرين[21].

كانت تلك هي نفس توصيات مفتشي نظام فيشي، الذين أرسلوا إلى عين المكان قصد التحقيق في «المرامي اللاوطنية والإنفصالية» والتأكد مما إذا كان قد تم بالفعل تطهير الإدارة من «الماسونيين واليهود والشيوعيين والديغوليين». لكن رغم مشاطرة أعضاء اللجنة بصفة عامة لرأي المقيم العام فيما يتعلق ب «وفاء السكان الأهالي» القرويين، فإنهم شددوا بالمقابل على ضرورة التحلي بالمزيد من الحذر، حتى إزاء القبائل نفسها[22].

اعتبر المفتشون من الأهمية بمكان كذلك ممارسة رقابة مشددة على اليهود الموالين لأنجلترا، بل وربما وضعهم رهن الاعتقال، والشروع في تنفيذ المقتضيات الكفيلة بمنع اندلاع مواجهات بين المسلمين واليهود، وهي أحداث يمكن أن تتحول إلى «موجة» يركبها تيار التحريض المناهض لفرنسا[23]. غير أن إثارة القلاقل، كان هو ما تسعى إليه على وجه التحديد الساكنة الأوربية فيما يبدو، ففي إطار تحمسها

(21) **المرجع السابق**، 13ـ1941.4.19 «اعتقال عبد السلام الديوري، من الرعايا الإيطاليين» ؛ **المصدر السابق** «يتنقل الألماني ريشتر المدعو بعبد الله الإسلامي بين القبائل وينشر إشاعات حول هجوم (وشيك) على المنطقة الفرنسية»، دورية حررها ديوان المقيم العام تحمل تاريخ 1941.7.4، رقم n°422 D.M، سرية، أوردها :

.D. Eickelman, **Knowledge and Power in Morocco, op. cit.**, p. 141

(22) **المصدر نفسه**، الرباط، 1940.9.25.

(23) **المصدر نفسه**، 23، فيشي بتاريخ 1940.9.17، تقرير حول بعثة الكولونيلين دوبوسنجي وكَيوستزو (De Boisanger و Goïstazu) إلى المغرب «يجب تجنب كل صراع بين اليهود والمسلمين، ووضع بعض يهود الدار البيضاء الذين يظهرون تعاطفا كبيرا مع إنجلترا تحت الإقامة الجبرية».

المحموم لنظام الماريشال «بيتان» وتسرعها لوضع حد نهائي للمنافسة اليهودية، ضاعفت هذه الساكنة من دعواتها المقاطعة التجار اليهود، وألصقوا على واجهات متاجرهم منشورات ذات منحى نازي تتضمن شعارات من بينها : «هنا توجد مؤسسة يهودية أي مؤسسة استغلاليين»، «التبضع من متاجر اليهود تخريب للتجارة الفرنسية»، «أيها العامل، إن عدوك هو اليهودي الذي يستنزفك ويبني ثروته المغتصبة على بؤسك». ويبدو أن تلك الأوساط من بين السكان الفرنسيين كانت تذهب إلى حد التطلع لنشوب «حرب أهلية» للانتهاء من أمر اليهود، بمساهمة محتملة من طرف أولئك الذين كان الديماغوجيون الفرنسيون يسمونهم بـ«إخواننا المسلمين»[24]. وفي انتظار اندلاع أحداث من هذا القبيل، طالب الفرنسيون باتخاذ إجراءات أشد صرامة في حق من كانوا ينعتونهم بـ«الحثالة الديغولية» و«الفرنسيون المشكوك في أمرهم» و«اليهود والخلاسيون واللاجئون»[25].

إرتفعت أصوات بعض غلاتهم للتنديد بصفة خاصة بالإبقاء على بعض الموظفين المعروفين بتعاطفهم مع دوغول في مناصبهم، وبإجراءات العفو المتخذة في حق الزعماء الوطنيين. وتوجه زعماؤهم مباشرة بالخطاب إلى الماريشال «بيتان» لاتخاذ إجراءات الطرد في حق «الماسونيين الذين نصبهم ليون بلوم» والتعجيل بوضع «برنامج الثورة الوطنية» موضع تنفيذ[26].

تقرر تجميع أغلبية 7700 لاجئ أغلبهم من اليهود، تم إقصاؤهم ما بين يونيو 1940 وبراير 1941 من المنطقة الفرنسية في إقامات إجبارية، ومراكز تبعد عن المدن، وكان ضغط العناصر المتطرفة من جملة الأسباب التي أدت إلى التطبيق الجزئي لهذه الإجراءات وتم الترخيص لهم بالإقامة مؤقتا في أراضي المحمية في انتظار هجرتهم نحو أمريكا أو فلسطين[27].

---

(24) Y. Katan, op. cit., pp. 545-46.

(25) **المرجع السابق**، AEP, VM بتاريخ 1941.7.21 «تقرير حول الوضعية بمكناس محرر من طرف أندري فورستيي (André Forestier)».

(26) المرجع السابق، فيشي بتاريخ 1940.8.27، سري، من الديوان المدني لرئيس الدولة الفرنسية إلى وزير الشؤون الخارجية.

(27) **المرجع السابق**، بتاريخ 1940.9.17، ثم 1189 من الجنرال نوغيس إلى ب. بودوان (P. Baudouin).

اعتبر «هنري كيرات» (Henri Queyrat) تجميع هؤلاء اللاجئين بمثابة إجراء غير كاف، وحمَّل في مقال بجريدة **L'Emancipation Nationale** وهي أسبوعية يمينية تتلقى الدعم مباشرة من طرف ديوان الماريشال «بيتان» نفسه، المسؤولية مباشرة للمقيم العام، وهاجم بحدة «تساهله» تجاه اليهود، مضخما إلى حد التهويل المخاطرة التي افترض أن المحمية سوف تتعرض لها في حالة ربط اتصال بين اللاجئين و«الأهالي»(28).

اقترح الجنرال نوجيس، في مواجهة حدة هذه الحملات، وخطر إقدام اللاجئين الذين لم يتم ترحيلهم بعد على القيام بـ«أنشطة مناهضة لفرنسا» إرسالهم إلى فرنسا، وشدد من أجل تعزيز هذا الاقتراح على أن «وجود عدد هام من الأجانب، لسنا متأكدين من ولائهم في بلد يتوفرون فيه على صلات تربطهم بالسكان بحكم (وحدة) الجنس والدين، هي أمور تبدو لي غير مرغوب فيها»(29).

كانت مثل هذه الاقتراحات غير قابلة للتنفيذ، لكن المقيم العام ألح عليها لاعتبارات شتى من ضمنها رغبته في إيقاف الحملات التي كانت تستهدفه شخصيا، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الكشف على رؤوس الإشهاد عن الأصول اليهودية لزوجته، ولذلك قرر ترحيل العناصر المشتبه في أمرها نحو معسكرات الاعتقال والأشغال الشاقة، وكان عددها آنذاك إثني عشر مركزا في المجموع، يوجد بعضها في مناطق نائية عن المركز مثل بوذنيب وإكذز. وتمت مواكبة هذه الإجراءات بواسطة مصادرة عدة صحف تنتسب لليمين المتطرف، نظرا «لخرقها لتعليمات الرقابة، ونشرها لمقالات تعمل على إثارة قلاقل خطيرة مناهضة للسامية»(30).

---

(28) **المرجع السابق**، 1941.9.2، تكذيب لـ«ادعاءات **L'Emancipation Nationale**»، «إنه من قبيل المجازفة تحديد أهمية الجالية اليهودية المستقرة بالمغرب. (فهي) تشمل عناصر يهودية فرنسية وأخرى أجنبية وصلت للبلاد منذ عهد قريب، غير أن أغلبية 200.000 يهودي المستقرين (هنا) خاضعون للسلطان ومحميون تقليديا من طرف المخزن... أما بالنسبة لبضع مئات من اليهود الذين نزلوا في المغرب خلال شهر يونيو 1940... فقد تم تجميعهم في مراكز استقبال، وحرموا من كل اتصال بالسكان المغاربة (ويظهر هذا الإجراء) كانتقام من طرف العناصر المشوشة التي لا تفوت الفرصة للقيام داخل منطقة الحماية بكيفية خفية بانتهاج سياسة تعارض الحكومة الفرنسية».

(29) **المرجع السابق**، p. 2875، 1940.9.17، رقم 1189 من نوجيس إلى بودوان.

(30) **المرجع السابق**، 1942.6.11، برقية من نوجيس ب. لافال (P. Laval) «إن جريدة **La Voix Française** تخرق بكيفية متعمدة (تعليمات) الرقابة ؛ **المرجع السابق**، 1942.7.6، برقية، حجز العدد 304، من جريدة **L'Emancipation Nationale**. =

لم تكن الدعاية المناهضة للسامية صادرة عن فرنسيي المغرب وحدهم، إذ بالإضافة لبرامج إذاعة برلين والإذاعة العالمية (باريس) لم تكن برامج إذاعة مدريد تخلو بدورها من مثل تلك الدعاية، فحتى إذا كان فرانكو قد تملَّص من مطالب هتلر بهذا الشأن، فإن الإذاعة والصحافة الإسبانيتين واصلتا لردح من الزمن، مزج هجوماتهما ضد فرنسا بعبارات معادية للسامية[31].

اعتبرت الدعاية الإسبانية المحن التي تجتازها فرنسا بمثابة «عقاب إلـٰهي على أخطائها الفادحة وتصرفاتها القاسية في الجزائر والمغرب»، كما جعلت من «التمييز الملاحظ (من طرف الفرنسيين) لصالح اليهود، الذين لم يجشم أي واحد منهم نفسه عناء أخذ فأس لتمهيد الأرض أو حتى زراعة حبة خردل» أحد مواضيعها الأساسية[32]. لكن رغم قوة التأثير المحتمل لمثل هذه الدعاية، لارتكازها على معطيات مستقاة من الواقع الاجتماعي ــ الاقتصادي المغربي، والوضعية التي خلقتها ظروف الندرة، فقد شابها مأخذ هام عمل على الحد من تأثيرها، وتمثل في الدعوة الضمنية للمسلمين لاستبدال «الحماية» الفرنسية بالإسبانية. وللتمهيد لذلك، تم تصوير احتلال طنجة من خلال هذه الدعاية، بمثابة «تصحيح لوضع ظالم»، وكان ذلك مؤشرا دالا بالنسبة للمسلمين على طبيعة المطامع الإسبانية[33].

لكن كيفما كانت حدود وثغرات دعاية إذاعة مدريد، التي كانت تردد صداها إذاعة تطوان، فإنهما أفلحتا مع ذلك في تعقيد مأمورية سلطات الإقامة العامة، التي كانت تقوم من جهتها باتخاذ إجراءات أو «تلتزم الصمت» إزاء قرارات من شأنها تصعيد التوتر في أوساط السكان، وتجلى ذلك على سبيل المثال، في مباركتها

= A. Moinie, **Déportation et résistance en Afrique du Nord**, Paris, éd. Sociales, 1972, pp. 16-17 ; H. Hirschberg, **op. cit.**, p. 322.

(31) **المرجع السابق**، مالقة 1940.9.17، من قنصل فرنسا إلى بودوان، «إذا خرجت إسبانيا من حيادها، فإنها ستطالب (ألمانيا) بالمغرب بكامله نظير تحالفها».

(32) **المرجع السابق**، مدريد، 1941.3.12 و1941.8.3، من القائم بأعمال فرنسا إلى دارلان، الجرد الأسبوعي للصحافة الفرنسية.

(33) **المرجع السابق**، مجموعة الإستماع الراديو ــ كهربائي (الرباط)، 1940.9.4، أذاع راديو مدريد بالعربية مقالا سبق نشره [بالإسبانية] بجريدة **Informaciones** بعنوان «المغرب العربي : الإمبراطورية الفرنسية على وشك الإنهيار».

للإجراءات المعادية لليهود التي اتخذها بعض الباشوات الحريصين على إرضاء عواطف المسلمين بأساليب رخيصة[34].

تكفل الكَلاوي باشا مراكش، أحد ركائز نظام الحماية، بمهمة اضطهاد اليهود فعمل على نشر إشاعات حول منع تشغيل الخادمات المسلمات في منازل اليهود، وضرورة ارتداء أعيانهم لـ«الزي [التمييزي] التقليدي اليهودي المتمثل في الجلباب والبلغة الأسودين والخرقة»[35].

قرر باشا سلا محمد الصبيحي بدوره منع اليهود من تشغيل مسلمات كخادمات، وحظر على المسلمين ارتياد الملاح. ومن المؤكد أن هذا الباشا الذي لم يكن يتمتع بوزن أو خصائص مماثلة ل «سيد مراكش»[36] قد وقع إلى حد ما ـ وهو أمر غير مستبعد تماما ـ تحت تأثير عبد اللطيف الصبيحي، الذي تميز بعنفه اللفظي ضد اليهود خلال تلك الحقبة[37].

قام كل من باشا مراكش وسلا بما كانت الإقامة العامة تنتظره منهما، كما شرعت بدورها في فرض قيود مختلفة على تنقلات اليهود، وأصدرت قرارا يقضي «بالبحث عن المضاربين» من بينهم، ومنع شبابهم من التفسح في أمكان مختلفة، ومنع المعوزين منهم من تعاطي التسول. وتوضح هذه الإجراءات بكيفية جلية أن القيود التي فرضها هؤلاء الباشوات تنخرط بالفعل ضمن استراتيجية نهجتها الإقامة العامة، تجتمع فيها في نفس الآن، اعتبارات تتعلق بالحرص على المحافظة على النظام مع الرغبة في العودة للتحكم في الجماعات اليهودية، بواسطة إقامة خلط متعمد بين وضعية أهل الذمة و«قوانين فيشي»[38].

(34) **المرجع السابق**، «[إن] باشا مكناس... يلح على ضرورة إدخال إصلاحات، لكن باحتراس شديد وبالتدريج، لأن كل تسرع من شأنه (الطعن) في كفاءة الإدارة (الفرنسية) السابقة وإعطاء الانطباع بأنها لا تتحكم في الوضع».

(35) كتابات تحريضية على جدران مدرسة ابن يوسف.

(36) V. N.، 1939.10.10 ؛ وAMG 3H 159، 22–1942.5.28.

(37) AMG, 3H 158، 26 ماي 1 يونيو 1940 ؛ V.N، عدد يوم 1939.12.23، «موقف المغرب إلى جانب الديموقراطيات، محاضرة ألقاها سيدي محمد الصبيحي، باشا سلا».

(38) AMG, 3H 159، 1940.7.7، إجراءات وقائية تم اتخاذها بوجدة.

حاول عبد اللطيف الصبيحي من جهة أخرى تقديم ظهير 29 رمضان 1359 (31 أكتوبر 1940)، الذي حضرته الإقامة العامة طبقا لمقتضيات قانون 3 أكتوبر 1940 المحدد لوضعية اليهود بفرنسا، كتمهيد «لإعادة اليهود إلى مكانهم [الطبيعي]» وهو أمر كان هو الداعية الوحيد له على حد قوله[39].

كان من باب التضليل مع ذلك المماثلة بين «العودة إلى القواعد الشرعية» وبين ظهير يكرس الميز العنصري ويحدد النسب المائوية التي لا يجب تجاوزها بالنسبة لممارسي المهن الحرة (2% من مجموع عدد الأطباء والمحامين) والتعليم (10% من عدد تلاميذ الثانوي)، وهي إجراءات غريبة عن الشريعة الإسلامية، الأمر الذي حدا بالصبيحي إلى محاولة جعل هذه الأفكار مقبولة بواسطة تشديده على «ضرورة إدخال مقتضيات تشريعية تحديدية جديدة على وضعية اليهود، تنسجم مع تقاليدنا وتاريخنا»[40].

قام الصبيحي وبعض الصحفيين الفرنسيين بـ«التنديد» المنهجي بالمكانة الأساسية التي كان اليهود لا يزالون يحتلونها في تجارة المواد الأساسية كالسكر والشاي، وكان إلقاء اللائمة على اليهود فيما يتعلق بندرة هذه المواد أمرا مغريا، خاصة وأن الظرف كان يتطلب إيجاد تفسيرات أخرى، بالنظر للصعوبات المتزايدة فيما يتعلق بتموين الآهالي لصرف الأنظار عن أمر حشد جميع موارد البلاد لفائدة «المتربول» وعجز الإقامة العامة على مواجهة الحصار الإنجليزي[41].

وبالنظر إلى أنه سبق للصبيحي إثارة إنتباه الملاحظين سنة 1938 بتنديده بـ«الاستحواذ اليهودي على خيرات البلاد» فقد عاد من جديد للتشهير بـ«اليهود الذين يسكنهم شيطان الربح» مستعملا في ذلك القاموس الحيواني الذي كان أصدقاؤه في الأوساط اليمينية الفرنسية المتطرفة يستخدمونه في حق اليهود، وكتب بهذا الصدد مستعيرا مقتضيات تشبيه ابن خلدون في معرض حديثه عن دخول بني هلال

---

(39) V.N.، عدد 1940.11.25، انظر :
AEP, VM, P. 3140, DAP, n°250، سري.

(40) V.N، 1940.11.25، R. Thabault, «Le Maroc à l'heure du Vichysme», N.C., 1975-76, 43, p. 18.

(41) P. Flamand, op. cit, pp. 220-21.

لإفريقية «نزلوا عليها (فرنسا) نزول الجراد وجعلوا منها أرضهم الموعودة»[42]، وذهب في نهاية الأمر إلى بلورة اقتراح ينسجم مع منطق تفكيره، يتعلق بإحداث مندوبية شريفية للشؤون اليهودية[43].

من الأمور الدالة في هذا المجال، خلو هذه الحملات من كل إشارة أو انتقاد للجوء الإدارة لخدمات تجار الجملة اليهود، أو الحيف البين فيما يتعلق بتوزيع المواد المقننة، بين الأهالي المسلمين واليهود من جهة والأوربيين من جهة أخرى، الذين كانوا يتمتعون بحصة أكبر من السكر والقهوة والدقيق والمواد الدهنية والصابون، وتم «تبرير» ذلك الحيف بحجة واهية تتعلق باختلاف نمط عيش الأوربيين عن الأهالي، وبالتالي كان من الصعب أن تقنع مثل تلك الحملات المسلمين بأن الخصاص في المواد الأساسية وندرتها يرجع لليهود من جهة، وإن الحل الكفيل برفع معاناتهم يكمن من جهة أخرى في تطبيق مقتضيات القانون الفرنسي المؤرخ ب 3 يونيو 1941، أو على الأقل نسخته المغربية (ظهير 5 غشت 1941) على اليهود.

(42) 3146، VM، AEP، ص. 40 «الإتحاد الفرنسي من أجل الدفاع عن الإمبراطورية».

(43) **المرجع السابق**، مديرية الشؤون السياسية، سري. انظر كذلك، V.N، أعداد 1940.11.25 و1941.3.1 و1941.4.1 و1942.8.31.

ساكنة المدن التي تحولت إلى بلديات حسب إحصاء بطاقات تقنين التموين (مارس 1941)

البلدية	المسلمون	اليهود	الأوربيون	المجموع
أگادير	4.800	755	2.610	8.165
أزمور	9.884	467	23	10.374
الدارالبيضاء	270.500	52.000	131.800	454.300
الجديدة	26.500	3.700	2.000	32.000
الصويرة	16.872	6.994	1.200	25.066
فضالة [المحمدية]	11.031	250	1.000	12.281
فاس	153.725	12.500	12.981	179.211
القنيطرة	18.729	980	6.024	25.733
مراكش	155.800	26.000	7.600	189.400
مكناس	84.000	10.500	19.400	113.900
وزان	17.129	2.038	550	19.780
وجدة	45.027	3.392	15.412	63.831
الرباط	79.453	8.965	33.598	122.016
آسفي	29.000	3.710	2.864	35.574
سلا	40.150	2.900	1.400	44.450
صفرو	9.095	5.474	339	14.908
سطات	22.050	1.757	726	24.533
تازة	17.000	300	4.500	21.800
المجموع	1.010.758	142.687	245.917	1.339.362

المصدر: Vichy- Maroc, p. 3140.

كانت الامتيازات الممنوحة للأوربين والأعوان المحليين لنظام الحماية، تثير مختلف أصناف الانتقادات لدى جماهير المسلمين. وقد عرفت بهذا الصدد أغنيه الحسين السلاوي الشهيرة «أحضي راسك يا فلان» انتشاراً واسعا، حيث ندد

بعبارات صريحة بسياسة المحسوبية «أعطي لفلان وفلان» والإيهام بتوزيع بطائق التموين [البون] على الجميع، والصفوف التي لا تنتهي بالنسبة للفقراء الذين يرجعون في نهاية الأمر بـ «القفة خاوية» معرضين أنفسهم لسخرية زوجاتهم. نددت بعض الصحف الدورية من جهتها كجريدة المغرب (سعيد حجي) والوداد (محمد شماعو) بكيفية صريحة بالمضاربين المسلمين، وتخزينهم اللامشروع للمواد الأساسية والأرباح الطائلة التي جنوها، وكذلك بجشعهم وشرائهم لقعارات الأسر التي اضطرت لبيع ما كانت تملكه بأبخس الأثمان من أجل ضمان لقمة العيش[44].

تجلى ذلك التوجه في قصيدة «صلاة التاجر» الساخرة التي شدد فيها مؤلفها، سعيد حجي، على التقزز الذي يثيره في نفسه التجار الجشعون، الذين يتمنون في قرارة أنفسهم دوام الحرب إلى الأبد[45]. دخل كبار تجار المسلمين، الذين ازدهرت أعمالهم منذ منتصف الثلاثينات نتيجة توسع مبادلاتهم التجارية مع اليابان، وطلبيات فرانكو، في مضاربات في السلع نتيجة ندرة المواد، وكانوا يتعاطون لكل أنواع الممارسات المحظورة، بكيفية أدى معها تكالبهم على الربح إلى إرغام الناس على التضحية بممتلكاتهم من أجل «حفنة قمح»، غير أن هذا الأمر لم يمنعهم مع ذلك من الادعاء بأن التجار «اليهود هم وحدهم المستفيدون من الحرب»[46].

(44) **الوداد**، 1941.1.1، «عادة الإدخار تعود، فهل من وسيلة لمكافحة الغلاء ؟» «إن الحرب ترجع بالحياة الإجتماعية إلى الوراء، وتقف دون التقدم الذي رسمت خطاه، فترتبت عن ذلك مشاكل عدة ترجع إلى تبلبل الأفكار وعدم تقديرها للمصالح العامة، ولا يبقى إلا ما تمليه الفردية والأنانية القاتلة، فأصبح الإحتكار لا تحدده دائرة، ولا يقف إلا عند الطبقة الفقيرة العاجزة عن الإدخار... وهكذا أصبحنا نرى جميع المواد في كل يوم في زيادة».

(45) **الوداد**، 1941.12.12 «هؤلاء رجال المال، فأين رجال الأعمال ؟ لقد جاءت الحرب العالمية الثانية وقلبت كل شيء رأساً على عقب، وجني بعض الناس أرباحا جسيمة، وثروات هائلة حتى رأينا تزحزحا في معنويات الأمة وانحرافا عن الأخلاق والمثل العليا، واتجه العموم متشوقين إلى الثروة وإلى أصحاب الثروة، وتبدل الناس غير الناس، وافتتن قوم وطاشت عقول آخرين، فما يرون في الحياة إلا المال ولا يعتبرون إلا رجاله، ولكنها زوبعة سوف تسكن»؛ **المغرب**، 1941.6.19 «جنى بعض الناس أرباحا جسيمة وثروات هائلة... واتجه العموم متشوقين إلى الثروة».

(46) AMG 3H 159، 5–11 ماي 1940 «تصاعد التوتر بين المسلمين واليهود في تجارة الجملة، وتنتشر فكرة في أوساط المسلمين المتطورين مفادها أن اليهود هم وحدهم المستفيدون من الحرب».

أدى الوقوف على مثل هذه الممارسات وذيوع أمرها إلى افشال المحاولات الهادفة إلى تحويل تيار الاستياء الشعبي نحو «الجشع اليهودي»، الأمر الذي زاد من تعميق موقف اللامبالاة شبه التامة لجماهير المسلمين إزاء الدعاية التي رافقت الإجراءات المعادية لليهود؛ ومن جملتها إعادة تجميع اليهود القاطنين بالأحياء الأوربية في الملاحات وإقصاء رجال الأعمال والوسطاء اليهود من مختلف التجمعات المهنية، والحظر الكامل لمنح قروض مالية لـ «الأهالي» وطرد عمال ومستخدمين يهود من المقاولات التجارية والصناعية الأوربية، وإرغامهم على التصريح بممتلكاتهم العقارية والمنقولة وتفتيش المتاجر التي يمتلكونها أو يكترونها وتفتيش منازلهم[47].

استفاد بعض الفلاحين بالتأكيد في جهات مختلفة من منع التسبيقات «التي يتم تسديدها على شكل أقساط مجدولة كانت الدولة تضعها تحت تصرفهم لاسترجاع الأراضي المرهونة منذ عدة سنوات وكانت تعتبر من طرف دائنيهم اليهود جزءا من ممتلكاتهم، وحاول بعض رجال الإدارة الفرنسيين، الحريصون على المحافظة على «ولاء البادية» بأرخص التكاليف، تأويل التقنينات الجديدة بصدد القروض بكيفية متعسفة في بعض الأحيان، لكن تحقيقات لاحقة بينت أن الفلاحين كانوا يفضلون مع ذلك «التفاهم بكيفية ودية» مع دائنيهم القدماء[48].

كان لديماغوجية المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية تأثير محدود، خصوصا وأن البعض منهم كان قد أبان عن جشع كبير، وتورطوا في المتاجرة في السوق السوداء، كما إستخدم البعض منهم بطائق تقنين التموين كوسيلة لتصفية حسابات شخصية مع بعض أعيان المسلمين، ولذلك فإن العون الذي قدمه اليهود لهؤلاء الأعيان لعب دورا لا يستهان به في محو الأثار السيكولوجية المحتملة وغيرها من الإنعكاسات التي كان واضعوا الإجراءات المناهضة لليهود يتوقعونها على مستوى السياسة الأهلية[49].

شددت الإذاعة الإسبانية من جهتها، في برامجها المبثوثة باللغة العربية، على المسؤولية المباشرة للفرنسيين في تفاقم ندرة المواد الأساسية وتزايد بؤس جماهير

---

(47) Y. Katan, op. cit., p. 549.

(48) P. Flamand, op. cit., p. 88.

(49) D. Eickelman, op. cit., p. 142.

المسلمين وإعتبرت الإجراءات المعادية لليهود التي اتخذتها حكومة فيشي إيجابية، خاصة منها ما يتعلق بـ«تنحية اليهود عن المناصب الإدارية الهامة التي كانوا يستحوذون عليها (في الجزائر)» غير أنها أشارت مع ذلك إلى أن إرضاء الساكنة المسلمة على هذا النحو، لم يكن يهدف في الواقع إلا إلى «تهيئتها لبذل تضحيات دموية جديدة»[50].

إنتقد وطنيو تطوان بدورهم، على أعمدة جرائدهم «ديماغوجية» الإجراءات المناهضة لليهود، وسياسة ذر الرماد في العيون التي كانت الإقامة العامة تنهجها[51] إلا أن التعبيرات المناهضة لليهود أصبحت رائجة في تلك المدينة. كما حاول الوطنيون ربط اتصالات متعددة الأشكال مع ألمانيا تمثلت في زيارة الطريس لبرلين وتحركات الألماني رشتر الملقب بـ«عبد الله الإسلامي» في شمال المغرب وتواجد تقي الدين الهلالي، المذيع السابق ببرلين في عين المكان.

عاد الطريس من جديد إلى التطرق إلى نفس المواضيع التي سبق له أن تناولها سنة 1933–1934 على أعمدة جريدة الحرية، الناطقة بإسم حزبه[52] وكتب في هذا الصدد قائلا : «اختلقت الحماية كلية المسألة اليهودية إذ كان اليهودي قبل التدخل الفرنسي في مكانه المناسب داخل الدولة المغربية، لكن بما أن الأوربيين، وخاصة الفرنسيين، كانوا في حاجة إليه فقد أخرجوه من الملاح وبسطوا عليه حمايتهم وذهبوا إلى حد تجنيسه : أنظروا الآن كيف يتصرف إزاءهم»[53].

---

(50) AEP ،VM ،P 3145، مجموعة الإستماع الراديو – كهرباني، 1940.9.4، مشار إليه أعلاه.

(51) **المرجع السابق**، مديرية الشؤون السياسية بتاريخ 1940.12.3، «خصصت جريدة الوحدة المغربية مقالا تقريضيا للدكتور زكي حشمت كرمان، وهو ضابط سابق بالقيادة العليا التركية، أتى من برلين حيث يقيم حاليا بتطوان».

J. Baïda, **Le Maroc et la propagande du III Reich, op. cit., p. 100.**

(52) **المرجع السابق**، من نوجيس إلى الأميرال دارلان (Amiral Darlan) حيث يورد هذا المقتطف من جريدة **الحرية** الصادرة بتاريخ 1942.2.12 «ليس هنالك إلا حل واحد (ضد فرنسا)، فألمانيا هي وحدها القادرة على فرضه، ويتمثل في انتزاع شمال إفريقيا من أيدي الفرنسيين وإرجاعها إلى أصحابها الشرعيين الذين... اعتبروا الألمان دائما بمثابة محررين لهم».

(53) AMG، 3H 159، 23–29 غشت 1941، ومديرية الشؤون السياسية 6–1941.4.12 «يبدو الطريس مترددا في النضال بشكل مكشوف ضد المندوب السامي ومبدأ الحماية الإسبانية في المغرب»، انظر كذلك **المرجع السابق**، 3–1941.5.9، «يعتزم الوطنيون التظاهر بشكل ملفت للنظر يوم 16 ماي ضد الظهير البربري... ويحرص الفرع المحلي لحزب الطريس على فتح مدرسة مهنية، ويسعى إلى دفع =

أما التهامي الوزاني فقد ندد من جهته على أعمدة جريدة «**الريف**» الأسبوعية الصادرة بتطوان، سواء بمبدأ القوانين العنصرية نفسها أو بالنظام الألماني الذي يسمح «بتصنيف الناس كما تصنف الخيول إلى حيوانات جر وركوب وسباق»[54].

بقي المكي الناصري، زعيم حزب الوحدة المغربية، بدوره وفيا بصفة عامة لخطابه لما قبل الحرب المتمحورحول التواطؤ الفرنسي ـ اليهودي كما حافظ، حسب مصالح المخابرات الفرنسية، على اتصالاته بعملاء نازيين قصد تحقيق نوع من التوازن مع الطريس وسمح لهم بتوزيع كراسة بعنوان «الإسلام واليهود» على تلامذة مدرسة تابعة لحزبه، إلا أنه لم يتبن كلية الأطروحات العنصرية الهتليرية[55].

غير أن تحفظه الإديولوجي تجاه النازية لم يمنعه من انتقاد التجار اليهود خصوصا منهم مهربي العملة الذين كانوا، على حد قوله، يقتطعون بفاس عمولة تتراوح بين 30ـ40% من الأوراق النقدية التي يشترونها من المسلمين، وألقى بالأساس مسؤولية هذه التجاوزات على الإقامة العامة التي كانت تفرض على المتعاملين أسعاراً للعملة لم تعد الأبناك نفسها تقبلها، ووظف ذلك في هجوماته ضد الأمبريالية الفرنسية وندد بها بصفتها المسؤول الأول عن غلاء المعيشة الباهض والمجاعة وتفاقم الظلم، والاستمرار في «احتجاز السلطان»[56].

3 ـ البحث عن وسيلة لمواجهة قوانين فيشي :

أ ـ استغلال الإرث السفردي :

أدى غياب أي تغيير يذكر في مواقف الأغلبية الساحقة من السكان المسلمين إزاء اليهود وحرص الإقامة العامة، على الرغم من كل شيء، على محاصرة مخاطر التجاوزات المناهضة للسامية من طرف أعضاء أحزاب اليمين الفرنسي المتطرف، والدرع العسكري المتمثل في «مصلحة الأمن» المنبثقة عن اللفيف الأجنبي إلى المساهمة في التخفيف من المحن التي وجد اليهود أنفسهم عرضة لها[57].

= الإسبان لطرد سكان يهود من عمارة في ملك أحد المسلمين»، (انظر **المرجع السابق**، 488، NS، تطوان بتاريخ 1934.5.8).

(54) **المرجع السابق**.

(55) **المرجع نفسه**، تطوان بتاريخ 1942.5.11، تقرير قنصل فرنسا.

(56) **المرجع نفسه**، P. 3145، بتاريخ 1941.3.12، من نوجيس إلى دارلان.

(57) R. Aron, **Histoire de Vichy, 1940-1944**, Paris, 1956, p. 300.

استغل اليهود بكيفية منهجية، كل الإمكانيات المتاحة لهم لاجتياز هذه المحنة بأقل الأضرار، محاولين العيش في الظل وعدم لفت الأنظار إليهم مع شعورهم بالإرتياح بالنظر إلى أن الإجراءات التمييزية المتعلقة بالتعليم، لم تشمل إلا عدداً محدودا من أطفالهم، ويرجع السبب في ذلك إلى أن السواد الأعظم منهم كانوا متمدرسين في مؤسسات الرابطة الإسرائيلية العالمية، أما العناصر التي تنتمي للأقلية الضئيلة من المتجنسين، المتضررين من جراء إلغاء مرسوم كريميو (7 أكتوبر 1944)، فحاولوا البحث عن وسيلة تمكنهم من الحفاظ على وضعيتهم كمواطنين فرنسيين، وعمل البعض منهم على إبراز «الخدمات المقدمة» من طرف عائلاتهم لفرنسا قبل 1912 بينما طالب أخرون بالتمتع بالإستثناءات المنصوص عليها لفائدة «الفرنسيين الذين ولدوا فوق أرض فرنسية من أبوين أجنبيين»[58].

أصبحت هذه المحاولات متعذرة بشكل كبير نظرا لتحذيرات المندوب العام المكلف بالقضايا اليهودية، كزافيي فالات (Xavier Vallat) الذي قام بزيارة للرباط خلال غشت 1941 إستنكر على إثرها «الممارسات الرامية إلى التحايل على القانون» ومن جملتها على سبيل المثال (الزواج المختلط) ونادى بالإلتزام بالصرامة حتى إزاء اليهود الذين يمكنهم المطالبة بالحفاظ على وضعيتهم كمواطنين فرنسيين معتبرا أنه يجب أن تنزع عنهم هذه الصفة نظرا «لفقرهم أو إندماجهم غير الكافي»[59].

لم يكن اليهود ذووا الأصول المغربية، الذين مسهم قرار إلغاء مرسوم 1870 يشكلون في الواقع إلا أقلية ضئيلة، وتمكنوا جميعهم تقريبا من الحفاظ على وضعيتهم القانونية، بل إن المقيم العام رفع إلى حكومة فيشي طلبات جديدة بشأن «الحصول على الجنسية الفرنسية». أما إقتراحات إسقاط الجنسية التي تقدم بها، فكانت تمس على وجه الخصوص عناصر من أصول نمساوية أو رومانية «كان ولاؤها لفرنسا موضع شك» على حد قوله[60].

(58) AMG ،3H 159 بتاريخ 19-1941.7.25، وكذلك 102، 2877، VM، AEP بتاريخ 1941.2.26 من نوجيس إلى وزير العدل الفرنسي.

(59) المرجع السابق، 1942.6.4، من نوجيس إلى وزير العدل، وكذلك :

R. Berg et M. Ubrach-Bornstein, «Les Juifs devant le droit français», Législation et Jurisprudence, Paris, 1984, p. 107.

(60) VM، AEP، Vichy 7, 14, 25.1.1940 و1940.10.28 و1940.11.15 و1931.3.17 وهي طلبات موجهة على التوالي من فلاندران وبودوان (Baudouin ،Flandrin) ثم دارلان إلى وزير العدل بشأن الحصول على الجنسية الفرنسية، نقلها المقيم العام إلى حكومة فيشي.

إنشغلت الجماعات اليهودية في الواقع بصفة خاصة بالإجراءات العامة المتعلقة بالسكن وتحديد عدد التلاميذ اليهود في المدارس وإحصاء الممتلكات، وتجندت من أجل تأخير تنفيذها والتخفيف من وطأة وقع الإجراءات التطبيقية المرتبطة بها، وحاول الأعيان بهذا الصدد البحث عن مختلف أنواع الدعم من خارج البلاد أو من داخلها.(61) وهكذا إتجه البعض منهم نحو فكرة إستثمار الدعم المالي وغيره من ضروب المساندة التي وفروها لفرانكو ما بين 1936 و1939(62).

وقعت مهمة الإتصال بالإسبان وكسب مساندتهم على عاتق يهود طنجة على وجه الخصوص، وهي المدينة التي أفلح فيها وسطاء مختلفون في شراء 15000 بندقية من نوع موزير (Mauser) مهربة لحساب الجنرال نوجيس خلال شهر يونيو 1940.(63) وكان من بين الشخصيات التي بذلت مجهودات كبرى في هذا المجال رجل الأعمال جوحسان، القنصل الشرفي للبرتغال، وهو شخصية كانت تربطها روابط قوية مع عائلات بند حان وأتياس وبنعزراف البيضاوية وهي أسر تتمتع بنفوذ قوي داخل الأوساط المحلية(64).

تم اللجوء كذلك لصداقات بشبه الجزيرة الإيبرية بواسطة شبكات أخرى، فحاول بعض اليهود المغاربة المنخرطين في مجمَّع مدريد الشرقي عن طريق مجمع مورايا طا (Morayata) الإسباني بطنجة، وبواسطة ساموبل غيطة وهو تطواني متجنس بالجنسية الإسبانية، وأحد مؤسسي الجمعة الإسبانية السفردية خلال عقد العشرينات، الدعوة إلى مساندة ماسونيي شبه الجزيرة، الذين نجحوا في حماية أنفسهم من الكتائبيين(65).

استقبلت السلطات الإسبانية هذه الدعوات بالترحاب، خصوصا وأنه قد أصبحت لها منذ يونيو 1940 مطامع واضحة في المنطقة الفرنسية، وإعتبرت إعادة

(61) D. Bensimon, op. cit., p. 109 «كان خمس السكان اليهود في ذلك الوقت يقطنون في بعض المدن الأحياء الأوربية»، ويورد بهذا الصدد «تقرير يبراير 1943 الأرقام التالية، الدار البيضاء : 10000 يهودي من بين 50000، 2000 من بين 14.000، الرباط ـ سلا، 1800 من بين 8.000».

(62) **المرجع السابق**، 1941.12.4، من نوجيس إلى دارلان.

(63) **المرجع نفسه**، الدار البيضاء، 1942.17.

(64) P 3145، الدار البيضاء 1942.1.17، تقرير رئيس الجهة «إن عيون (اليهود) شاخصة نحو بندراعو... ويسود الإعتقاد في الدار البيضاء بأنه سيعرف بفضل نفوذه كيفية تجنيبهم كل المتاعب الخطيرة».

(65) **المرجع السابق**، «يتوفر مجمع مورايتا (Morayta) الإسباني على فرع بالدار البيضاء يضم حوالي 100 عضو من بينهم العديد من اليهود».

تنشيط السياسة السفردية من جملة السبل الكفيلة بتيسير تحقيق أطماعها الترابية بالمغرب، كما أدى تقلص صدى خطاباتها داخل أوساط المسلمين بصدد «الميل للمغاربة والأخوة الإسبانية العربية والدماء المبذولة في سبيل النضال ضد الإلحاد ووحدة المصير المشترك»، كما كانت تردد ذلك الدعاية الفرنكاوية، إلى دفعهم نحو تكثيف جهودهم تجاه اليهود[66].

لم ينظر المسلمون بعين الرضى إلى توجه من هذا القبيل، وحذروا اليهود من مغبة انسياق البعض منهم وراء تجاوزات كلامية أو غيرها بسبب ازدياد إهتمام الإسبان بهم، خصوصا وأنهم آستاءوا من مماطلة فرانكوا فيما يتعلق بتحقيق وعده بمنح الإستقلال الذاتي للمنطقة الشمالية، ومحاولاته الرامية إلى بسط الهيمنة الإسبانية على بقية ربوع البلاد. وكان بعض وطنيي الشمال سباقون إلى تذكير فرانكو بما كان قد قطع على نفسه من عهود سنة 1936، كما حاولوا التعامل مباشرة مع الألمان والإيطاليين[67] وإثارة إنتباه حكومة مدريد إلى أن «تزكيتهم» للدعاية الإسبانية المناهضة لفرنسا كانت لا تحجب عنهم مخاطر الشعارات المرددة حول «المغرب وطن الإسبان» والمناورات التي كان يقوم بها «الكوديو» لكسب دعم الرايش الثالث بهدف غزو المنطقة الفرنسية[68].

فرض إنعاش سياسة «الميل للسفرديين» نفسه إذن على إسبانيا كبديل خصب، وكان هذا البديل على الرغم من تعقيده بالنظر إلى ما كانت تدعيه حكومتها من توجه عربي وإسلامي وسعي لـ«نهضة شعوب الإسلام»، غير محفوف بأي نوع من أنواع المخاطر على المدى القريب، وتمت ترجمة ذلك على أرض الواقع على شكل مبادرات من بينها الإفتتاح المتزامن لمعهد الجنرال فرانكو للدراسات الإسبانية العربية ولمدرسة للدراسات العبرية بمدريد. كما إتسمت هذه السياسة كذلك بأنشطة دعائية في عين المكان، تمحورت بصفة خاصة حول تقديم الوعود بصدد «بسط الحماية على

---

(66) **المرجع نفسه**، مدريد بتاريخ 1942.4.15، مذكرة من القائم بأعمال فرنسا حول تجند مختصين في الشؤون المغربية والشرق أوسطية، تتضمن تحليل المنشورات الحديثة، وحججهم، ودعواتهم للتحرك سواء بدعم من برلين أو بدونه.

(67) **المرجع نفسه**، مدريد بتاريخ 1942.4.27.

(68) **المرجع نفسه**، 1940.9.14 و1941.7.9 تلغرام رقم 770 و745، من نوجيس إلى بودوان ودارلان، انظر كذلك **المرجع نفسه**، 1940.10.18.

اليهود وممتلكاتهم، حتى داخل المنطقة الفرنسية نفسها» وكان القنصل العام لإسبانيا بالدار البيضاء، م. خورو (M. Jorro) بالغ النشاط في هذا المجال حيث نظم حملة أعادت للأذهان ما قام به أحد أسلافه ما بين سنتي 1907 و1912، وحث كل أولئك الذين بإمكانهم إثبات إنحدارهم من نسب إسباني مهما كان بعيدا على المطالبة بالجنسية الإسبانية[69] وقد تم بالفعل تسليم شهادات التجنيس لبعض التجار اليهود[70].

اعتبرت الإقامة العامة أن المرامي الإسبانية لا تخلو مع ذلك من إيجابيات مادامت تعمل هي الأخرى على عرقلة إنتشار «التأثير الإنجليزي النشيط على الدوام داخل الأوساط اليهودية». إلا أنها جندت نفسها لإفشال مخططات حكومة مدريد ومنع اليهود من التملص من وضعيتهم القانونية الأصلية،[71] فرفضت الإعتراف بصلاحية شهادات التجنيس الإسبانية الجديدة وصادرتها في بعض الحالات رغم إحتجاجات حكومة مدريد لدى فيشي. كما ألقت القبض وسجنت بعض الإسبان واليهود المشتبه في أمرهم بناحية بوعرفة وتجاهلت الاحتجاجات المثارة حول هذا الموضوع، وطعنت أيضا في وضعية المسلمين المتجنسين منذ عدة سنوات، مذكرة في هذا الشأن بمبدأ «الولاء الدائم» و«الموافقة القبلية لصاحب الجلالة الشريفة» المنصوص عليها في معاهدة مدريد الدولية (1880) الخاصة بمسألة الحماية الشخصية والتجنيس[72].

---

(69) **المرجع نفسه**، P. 3140، 13–1941.4.19.

(70) **المرجع نفسه**، 1941.1.26 من نوجيس إلى فلاندران (Flandrin) ؛ وكذلك المرجع نفسه من نوجيس إلى لافال بتاريخ 19.2.11 «يدعي الإسبان (سريان مفعول) جنسيتهم على ما يناهز 20.000 فرد».

(71) فيشي بتاريخ 1942.2.25، رقم MA/B 1267، سري، من دارلان إلى نوجيس بصدد «اكتشاف قضية تجسس خطيرة في وجدة تورط فيها عملاء إسبان».

(72) **المرجع السابق**، 1941.12.4، رقم 1917 من نوجيس إلى دارلان «تجنيس مخالف للقانون»، وكذلك **المرجع نفسه**، 1941.2.11 مذكرة (صادرة عن الإقامة العامة) حول المحميين والمتجنسين الإسبان في المغرب. انظر كذلك **المرجع نفسه**، الدار البيضاء 1942.1.17، مصدر مذكور أعلاه ؛ الرباط 1942.2.11، مذكرة حول سياسة إسبانيا تجاه اليهود ؛ **المرجع السابق**، مدريد 1942.6.15، مذكرة إ. ليفي بروفنسال (E. Lévi-Provençal) (أستاذ بجامعة الجزائر العاصمة في مهمة بمدريد) حول الدراسات العربية العبرية بإسبانيا. راجع أيضا **المرجع السابق**، الدار البيضاء 1942.1.17.

ب ـ اللجوء إلى الأمريكيين :

لم يكتف اليهود الذين كانوا يتوفرون على الإمكانيات اللازمة بالرد إيجابيا على مساعي إسبانيا الموالية لهم قصد التخفيف من أثار الإجراءات التمييزية التي كانت جماعاتهم موضوعا لها، بل توجهوا كذلك نحو إقامة تعاون فعال مع عملاء الولايات المتحدة بآعتبارها القوة التي كانوا يرون فيها، حتى قبل هجوم اليابان على ميناء بيرل هربور (Peral Harbor) وتدميره، «القوة التي سوف تتمكن من الحسم بكيفية نهائية في مصير الحرب».

كان المسلمون يتقاسمون مع اليهود نفس المنظور بصدد دور الولايات المتحدة، إلا أن الأمر كان أكثر وضوحا لدى اليهود حيث كانت ترد عليهم معلومات وأخبار من أمريكا تشير إلى الضغوط التي تمارسها على الحكومة الفيديرالية وسائل الإعلام، ورئيس المؤتمر اليهودي الأمريكي ستيفان وايز (Stephen Wise) ومنظمات غوث اللاجئين، وكاتب الدولة في الخزينة هنري مورجينطو (Henri Morgentau)، وبدرجة أقل حدة، وزير الخارجية سومر وليس (Summer Welles) من أجل حمل الرئيس فرانكلين روزفلت (F.D. Roosevelt) على تبني سياسية أكثر فعالية من أجل إنقاذ يهود أوربا، بل ومن أجل الدخول في الحرب بجانب الحلفاء.

أولى اليهود المغاربة إهتماما خاصا لأصداء المساعي التي قام بها في هذا الصدد سفير الولايات المتحدة لدى حكومة فيشي الأميرال ويليام ليهي (William Leahy) وألحوا على أهمية المغرب، بإعتباره قاعدة عبور بالنسبة للاجئين الراغبين في الذهاب إلى أمريكا، الذين لم يتمكنوا من المرور عبر إسبانيا أو البرتغال، وعقدوا آمالا إضافية على تدخل أمريكي مباشر لفائدتهم، وكانت هذه الأمال تنبني على إعتبارات ملموسة، من بينها :

ـ علاقات اليهود المغاربة مع المنظمات اليهودية في أمريكا[73].

ـ تقاليد تدخل حكومة واشنطن لصالحهم قبل 1912[74].

---

(73) A.I.، 1939.4.30.

(74) VI، 1939، FRUS، طنجة بتاريخ 1939.6.16، برقية من M. Blake إلى وزارة الخارجية الأمريكية بصدد رد الإقامة العامة على الشكاوي المعلقة المقدمة من طرف محميين ومتجنسين أمريكيين.

ـ العطف الخاص الذي كان يوليه لهم الديبلوماسي ماكسويل بلاك (Maxwell Blake) المقيم بطنجة وخلفه هنري وايت (Henry White)(75).

ـ حيوية وتحركات القنصل العام الأمريكي بالدار البيضاء هربيرت كولد (Herbert Goold) ونائب القنصل إرنست دووايل ماير (Ernest de Wael Mayer) والمستشار لسكي (Lasky) وهو يهودي متجنس وأخوه في الدين الخزان (Khazen) الذي أرسل من البعثة الأمريكية بطنجة لتعزيز صفوفهم بعاصمة المغرب الإقتصادية، وكلهم على حد قول الجنرال نوجيس «متواطئون في الدعاية الموالية لإنجلترا، ويسهلون أمر ذهاب المتطوعين الفرنسيين الراغبين في الإلتحاق بالقوات الديغولية بما في ذلك تغطية مصاريف سفرهم»(76).

ـ شبه إحتكار اليهود لتمثيلية الشركات الأمريكية في المغرب (على سبيل المثال المنتوجات البيترولية والآلات، الأدوات والشاحنات والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنسوجات القطنية والزيتية والتبغ...)(77).

ـ الوزن الذي أضفاه إتفاق ويغاند ـ مورفي (Weygand Murphy)، (يبراير ـ مارس 1941) على حضور الولايات المتحدة في مجموع شمال إفريقيا ووصول نواب قناصلة إلى المغرب حسب هذا الإتفاق ؛ كانوا مكلفين مبدئيا بالتأكد من أن الشحنات من المواد القادمة من أمريكا كانت توزع بالفعل داخل البلاد ولم يكن يتم إعادة تصديرها نحو فرنسا أو ألمانيا، إلا أنهم كانوا في واقع الأمر ينتمون إلى مصالح المخابرات (Coordinator of Information) التي أسندت لهم مهمة مراقبة أحوال البلاد والقيام بالتحريات اللازمة للإعداد لإنزال مرتقب بالسواحل المغربية في حالة إقدام أمريكا على الدخول في الحرب ضد قوى المحور(78).

---

(75) الرباط بتاريخ 1940.12.10، برقية من نوجيس إلى فلندران «خلال المقابلة التي خص بها السلطان السيد وايت، قال هذا الأخير بأنه سبق له القدوم للمغرب سنة 1905... استبقاه سيدي محمد لتناول الشاي في جلسة خاصة... وعبر عن أمله في استئناف التجارة بين الولايات المتحدة والمغرب. كما قام وايت كذلك بزيارة خاصة للصدر الأعظم (المقري)».

(76) VM ،p. 3140، 1940.12.9، برقية رقم 1283.

(77) FRUS ،1939، واشنطون بتاريخ 1939.7.25 من بول هـ. ألينغ (Paul H. Alling)، رئيس قسم شؤون الشرق الأوسط إلى سومرولس (Summer Welles).

(78) **المرجع السابق**، الدار البيضاء، 1942.1.17.

ساهم تزايد نفوذ الولايات المتحدة الناجم عن الإمدادات الغذائية التي سلمتها للمغرب، وحق مراقبة ممثليها لتوزيع السلع والبضائع الأمريكية في التخفيف بالفعل بكيفية كبيرة من معانات اليهود[79] وكانت إحدى النقط الأساسية التي شدد عليها نواب القناصلة الأمريكيين هي «ضرورة توصل اليهود كما هو الشأن بالنسبة لبقية سكان المغرب بحصتهم من التموين»[80].

ج ـ الإستنجاد بمقتضيات الشريعة الإسلامية :

دفعت الإتصالات الفعلية التي قام بها الأمريكيون على مختلف الأصعدة والوعد بتقديم معونة إقتصادية متزايدة للمغرب شخصيات المخزن على أعلى المستويات للتفكير في مستقبل البلاد. وكانت هذه الشخصيات هي التي لجأ إليها أعيان اليهود، لتذكيرها بمقتضيات الشريعة الإسلامية الخاصة بأهل الذمة[81].

توقع اليهود بالفعل منذ البداية، معارضة المخزن لقوانين فيشي العنصرية على الرغم من هامش المناورة الضيق الذي كان يتمتع به، والسابقة التي تمثلت في التوقيع على ظهير 16 ماي 1930. لكن بما أنه رضخ للإقامة العامة ووقع على ظهير 30 أكتوبر 1940، فقد حاولوا إقناعه بعدم تبني النص الموالي الذي حُضر بالإستناد كذلك إلى القانون الفرنسي الصادر بتاريخ 3 يونيو 1941[82] وأكدوا بهذا الصدد حد تعبير مصالح الإستعلامات العامة، «أن صاحب الجلالة الشريفة سوف يخرق القوانين الشرعية إذا صادق بواسطة ظهير على إجراءات منافية لروح النص القرآني ولفظه، التي تبيح لأهل الذمة من النصارى واليهود، العيش في دار الإسلام، وممارسة

(79) P. Guillemot, **Les Douze vice-consuls**, Afrique du Nord, 1942, Paris, Olivier Orban, 1977, p. 147 ; W. Hoisington, **op. cit.**, p. 221.

(80) P. 3140، VM، AEP، مذكرة استعلامات من المكتب الثاني بتاريخ 1941.9.27.

(81) W. Hoisington، **مرجع مذكور**، ص. 220، في مذكرة (أكتوبر 1941) رفعها إلى المقيم العام، أثار دولوستال (De Loustal)، وهو أقرب مساعديه في الشؤون الأهلية، انتباه الجنرال نوجيس إلى التحركات «المشبوهة» لأعضاء الطاقم القنصلي الأمريكي، وإلى الإشاعات التي كانت تروج في الأسواق والمدن حول احتمال إخضاع المغرب لحماية أمريكية بمساعدة شخصيات مغربية متعاطفة مع هذه الاشادة.

(82) H. Hirschberg, **op. cit.**, II, p. 325, «(The Sultan) was probably not consulted before the decree was issued and not given a chance to protest against its publication».

كـل الحرف الصنائع غيـر الشرعية شريطـة دفعهـم الجزية، واحتـرام الدين الإسلامي»[83].

أضفى اللجوء إلى الطقوس التي تصاحب تقليديا طلبات الحماية (الزواك، العار) والإقدام عن نحر الثيران التي يتطلبه مثل هذا الظرف إلى إضفاء طابع رمزي أكثر وقعا من مجرد التذكير بالمقتضيات الشرعية، وعلى الرغم من أن زعماء الجماعات اليهودية لم يرضحوا إلى اللجوء إلى مثل هذه المساعي إلا بعد فشل تدخلاتهم لدى المقيم العام[84].

تم الإستنجاد بالسلطان، في الوقت الذي كان فيه المبعوث الخاص للرئيس روزفيلت، روبير مورفي، يزور البيع لشرح تعاطف الحكومة الأمريكية مع اليهود، وكانت التوسلات المرفوعة للسطان والوفود التي تتقاطر على القصر للمطالبة بحمايته تتكاثر، وأخذ الباشوات وكبار رجال المخزن يتدخلون لفائدة أصدقائهم اليهود بدون انقطاع، وهي أمور جعلت سيدي محمد بن يوسف في موقع بالغ الحساسية[85].

وانطلاقا من كل هذه الإعتبارات الدينية السياسية والدبلوماسية، حرص السلطان، طبقا للتقاليد وسلوك أسلافه تجاه أهل الذمة من رعاياهم، على إبراز عطفه تجاه اليهود بإستقباله في رحاب القصر، خاصة خلال شهور ماي ويونيو وغشت 1942، لوفود قدمت لعرض مطالب جماعات مختلفة وأكد بمناسبة هذه الإستقبالات، على حق هذه الفئة من رعاياه بالتمتع بالحماية الملكية مشددا على المساواة في التعامل التي يجب أن توفر لهم إسوة بمواطنيهم المسلمين، وقد سار استدعاء أعيان يهود لحضور حفلات رسمية وتقديم التهاني بمناسبة الأعياد الدينية وعيد العرش في نفس هذا الاتجاه[86].

(83) 3H 159، AMG بتاريخ 5-11.7.1941.

(84) المرجع السابق، 2-29 غشت و4 شتنبر 1941.

(85) A. Guigui, **op. cit.**, p. 40.

(86) A.F.I (Agence Française d'Information et de Presse), Dépêche du 24.5.1941 : «Nous apprenons de source sûre que les rapports entre le Sultan du Maroc et les autorités françaises se sont sensiblement tendus, depuis le jour où la Résidence appliqua «les mesures contre les Juifs». (Le souverain) s'était refusé à faire la différence entre ses sujets, tous, disait-il, «loyaux»... Les officiels français ayant montré leur étonnement, (il) leur déclara : «les Israélites restent sous ma pretection, (et je) refuse qu'aucune distinction soit =

كان لهذا الموقف إنعكاسات إيجابية حتى بين يهود فرنسا، وقد أشار تقرير لمصالح الإستعلامات العامة التابع لحكومة فيشي 29 ماي 1941 في هذا الشأن بأنه «يسود الإدعاء داخل الأوساط اليهودية ـ في المنطقة الحرة بفرنسا ـ بأن سلطان المغرب رفض تطبيق القوانين الفرنسية المناهضة لليهود، ويصرحون علنا بأنه على حكومة فرنسا أن تطلب منه أن يقدم لها دروسا في التسامح»(87).

اضطرت الإقامة على ضوء موقف السلطان، ولا شعبية الإجراءات المناهضة لليهود بين السكان المسلمين إلى التخفيف من وتيرة تطبيق الإجراءات المستلهمة من «قوانين فيشي». وهكذا استمرت مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية في العمل بشكل طبيعي، الأمر الذي سمح للمدرسين اليهود المطرودين من الثانويات الفرنسية بالإلتحاق بها ومزاولة عملهم بشكل عادي. أما فيما يتعلق بإجراءات طرد اليهود من الأحياء الأوربية، فقد إقتصرت على العائلات التي حازت منازل في هذه الأحياء بعد الفاتح من شهر شتنبر 1939 كما لم تطبق إجراءات التصريح بالممتلكات المنصوص عليها في ظهير 5 غشت 1941 إلا على الممتلكات التي تتجاوز قيمتها 5000 فرنك، أما الأثاث والحلي والأغراض الشخصية فقد استثنيت من ذلك(88).

تعزز موقف السلطان، بشكل غير مباشر، بالدعم الذي وفره بعض المسلمين ليهود يرغبون في تحصين أنفسهم ضد إجراءات الحجز والمصادرة أو تعويض خسارة عمل أو منصب؛ وكان هذا الدعم بمثابة معاملة بالمثل وإحياء لتقاليد سمحت في الماضي لبعض المسلمين بالتملص من إداء الضرائب أو إستثمار أموالهم في عمليات تجارية محرمة شرعا كما أنها مكنت اليهود في المقابل من إخفاء الممتلكات التي كانوا

= faite entre mes sujets». Cette sensationnelle déclaration a été vivement commentée par toute la population française et indigène».

(87) M. Abitbol, op. cit., p. 84, n° 119.

(88) 3H 159، AMG، 29 غشت ـ 4 شتنبر 1941، M. Laskier، **مرجع مذكور**، ص. 181، التلاميذ المسجلون في مدارس الرابطة الإسرائيلية، سنة 1940 : 13.400 تلميذ، سنة 1941 : 14.011 تلميذ، سنة 1942 : 13.872 تلميذ، سنة 1943 : 13.483 تلميذ، سنة 1945 : 15.140 تلميذ، انظر : V. Monteil, op. cit., p. 127، كان 25.705 تلميذ مسلم، من بين 1.300.000 طفل متمدرس يرتادون المدارس العمومية سنة 1939.

يخشون تعرضها للنهب والتخريب أيام الإضطرابات. ولم تكن تلك الصفقات تحتاج عموما إلى أي إجراء قانوني باستثناء الإلتزام الشفوي «الكلمة»[89].

كانت درجة التفاهم بين المسلمين واليهود واحتمال تأرجحها في إتجاه سلبي، وبالتالي وقوع اضطرابات ذات طابع طائفي، أحد أهم الإنشغالات الرئيسية للعملاء الأمريكيين بالمغرب، خاصة وأن الإقامة العامة التي كانت تتجاوز السلوك السافر للعمالة لصالح ألمانيا الذي أفصح عنه عدد لا يستهان به من رؤساء الجهات والمراقبين المدنيين حيث اقتنع بعضهم بسياسة التعامل مع المحتل الألماني ووضعوا فوق مكاتبهم، كلمه رئيس حكومة فيشي بيير لافال (Pierre Laval) الرهيبة «أتمنى النصر لألمانيا» كما كانت تتهم المسلمين بـ«الميل لألمانيا» ومعاداة السامية لذا عمل كنيث باندار Kenneth Pendar ونوابه من القناصلة على الفحص المنهجي لمدى مصداقية تلك الإدعاءات خلال النقاشات التي كانوا يدخلون فيها مع «المتطورين المسلمين» ومع أشخاص ينتمون لفئات اجتماعية مختلفة في قيساريات المدن أو أسواق البوادي[90].

خلص كينيت باندار بهذا الصدد، إلى أن المغاربة «يستمعون بقلق إلى خطابات عملاء المحور، ويناقشونها بكيفية لا تكاد تنتهي، وفي نهاية الأمر لا يقتنعون بها إلا قليلا، أو لا يقتنعون بها بالمرة» وبأن مخبريه، على العكس من مخبري الألمان، كانوا كلهم متطوعين[91].

II – ردود الفعل الأولى للمسلمين واليهود على النزول الأمريكي

كان لمجموعة من العوامل دور حاسم في تهيىء المسلمين لإنزال محتمل من طرف الحلفاء بالمغرب، منها بشكل خاص المساعدات الغذائية الأمريكية (السكر،

---

(89) المرجع السابق، 19–1941.6.25 «خلال حملة تهدئة تافيلالت، اشترى يهود الأراضي بأثمان بخسة، وهم يبحثون الآن لبيعها لملاكيها الأصليين».

(90) 3H 159، AMG بتاريخ 5–1941.7.11.

(91) K. Pendar, **Le dilemme France-Etats-Unis, une aventure diplomatique**, Paris, 1948, p. 122 ; P. Guillemot, **op. cit.**, p. 147.

«تعرف (الإقامة العامة) جيدا... أن الدعاية الألمانية... بقيت بدون أصداء في المغرب، على الرغم من أنها تقدم نفسها كنصير للإسلام وكعدو لليهود، وتأيدها لقضية مفتي القدس، فإن النازيين لم يصلوا إلى أية نتيجة حاسمة (بين المسلمين)».

البن، الشاي، الزيتون...) وهي إمدادات خففت من حدة «الخصاص» وما واكبها من سوء تغذية ومجاعة، وانضاف إلى ذلك تأثير الدعاية النشيطة لنواب القناصلة التي وقف إزاءها المقيم العام ورئيس بعثة الهدنة الألمانية موقف العاجز[92].

ساهم يهود معروفين بميلهم للإنجليز، وبالمساعدات التي قدموها للفرنسيين الراغبين في الإلتحاق بدوغول بكيفية فعالـة في هذا التهييء، ويمكن اعتبار الإشاعات التي راجت في الأسواق حول العودة بعد الحرب لنظام الامتيازات القنصلية والحمايات بمثابة مؤشرات هامة بهذا الصدد[93].

حاول الألمان مواجهة موجة الميل للأمريكيين التي أكتسحت البلاد، فإذا كان الماريشال بيتان نفسه قد صرح بأنه من غير الممكن تلافي نزول الحلفاء بإفريقيا الشمالية، فإن مصالح الاستعلامات الألمانية عملت على تقديم المجهود الحربي الأمريكي ـ الإنجليزي للسكان باعتباره يندرج ضمن خطة وضعت بإيحاء من اليهود وإنها لا تستهدف في نهاية الأمر سوى تنفيد «إرادة اليهود الراغبين في استرجاع مكانتهم السابقة والإبقاء على العرب تحت نيرهم»[94].

أما داخل المغرب نفسه فلم تكتف العناصر الفرنسية المتطرفة والميالة للفاشية والميز العرقي، ومن ضمنها أنصار دوريو Doriot، بتبني هذه الأطروحة وترويجها على نطاق واسع بواسطة الملصقات والمنشورات، بل صمم منشطوها على زعزعة المقيم العام نفسه الذي كان قد أفلح إلى ذلك الحين بدرجات نجاح متفاوته في ثنيهم على ممارسة العنف ضد سكان الملاحات، فلم يعودوا يخفون استعدادهم لتنظيم مذابح ضد اليهود، وحالوا إشراك من كان البعض منهم يغامرون بنعتهم بـ «إخواننا المسلمين» في الاعتداءات على الأرواح والممتلكات داخل الملاحات. لكن بما أن هذه «الأخوة» تكتسي طابعا ديماغوجيا سافرا، فإنها لم تفلح إلا في إثارة الحذر وبقيت بدون أي تأثير.

(92) AEP ،VM ،P. 3140، باريس بتاريخ 1942.6.1، من السفير الألماني أوطو أبتز (Otto Abetz) إلى لافال «ترى حكومة الرايش بأنه من الضروري أن تطلب الحكومة الفرنسية بقوة من حكومة الولايات المتحدة، تحديد عدد القناصلة الأمريكيين في المغرب» L.J. Hall, **op. cit.**, p. 893.

(93) W. Horsington, **op. cit.**, pp. 220-21 . A. I. Laredo, **op. cit.**, p. 367.

(94) AEP ،VM ،P. 3140، بتاريخ 1942.10.24، من نوغيس إلى لافال.

ومما زاد في حيطة المسلمين وحذرهم وتقززهم من الدعاية الألمانية، عجز النظام النازي عن الوفاء بالتزاماته الأصلية المتعلقة بالتموين، ومساهمته الفعلية في المحافظة على استقرار الوضع القائم في البلاد. أما على مستوى أعم، فقد أخذوا عليه رفضه القيام بأي إعلان رسمي لمساندة القضية العربية واقتصاره على موقف انتظاري عند ما شرع الإنجليز في شن هجومهم على العراق[95].

ساهمت كل هذه المعطيات في إذكاء تخوفات المقيم العام وانشغاله بخطر إنزال قوات الحلفاء بالسواحل المغربية، الأمر الذي دفعه إلى التصريح، حينما طرح أمامه روبيرت مورفي فرضية توسيع مسرح العمليات العسكرية، أنه يعارض بحزم كل فكرة تدعو لاستعمال التراب المغربي أو إدماجه في إطار المواجهة الدائرة بين الحلفاء وقوى المحور، إذ كان يعتبر تمديد الحرب إلى هذا القطر يعني «فقدان فرنسا لهذه البلاد» ونهاية تواجدها بها[96].

لقي الإنزال الذي قام به الأمريكيون في فجر يوم 8 نونبر 1942، في إطار عملية طورش (Torch) بقيادة الجنرال جورج س. باطون (George S. Patton) مقاومة عنيفة فعلا، حيث أمر المقيم العام قواته بالتصدي لمن نعتهم بـ«المعتدين الأنكلو ـ سكسونيين» وحثهم على «إفشال» هجوم «قوة الضرب الغربية» (Western Task Force) على أسفي، المحمدية والقنيطرة، كما حاول إقناع السلطان بالتراجع معه نحو فاس بغية إضفاء المشروعية على رد فعله. ولحث سيدي محمد بن يوسف على ذلك «نسي» أن يرفع إليه رسالة من الرئيس روزفيلت يشرح له فيها بأعتباره «عاهل دولة مستقلة تربطها مع الولايات المتحدة علاقات ودية» الاعتبارات الاستراتيجية التي دفعت الحلفاء إلى القيام بعملية من هذا القبيل[97].

(95) A. De Luca, «Der Grossmufti» in Berlin : The Politics of Collaboration, **Ijmes**, 19, 1979, p. 128 The decision (of Berlin officials) to send aid to the pro-Axis faction in Iraq occurred only after hostilities had already begun. Moreover... the amount of German aid was insignificant... (The prime minister) Rashid Ali and the Mufti (of jerusalem) were forced to flee Baghdad».

(96) G. Oved, **op. cit.**, p. 198 ; R. Murphy, **op. cit.**, p. 111.

(97) G.F. Howe, **U.S. Army in World War II. The Mediterranean Theater of Operations Northwest Africa : Seizing the Initiative in the West**, Washington D.C., 1957, pp. 89-181 ; R. H. Bahsen, **Diplomatic Relations between the United States and Morocco**, Ph. D (inédit), College of the Pacific, Juin 1958, p. 8.

أما فيما يتعلق بالسكان، فقد حاول الحلفاء إعطاء حظوظ وافرة للإنزال وكسب تأييد «الأهالي» أو على الأقل حيادهم، ولذلك أخذوا بعين الاعتبار تذمر المسلمين من السياسة الإنجليزية في فلسطين ونداءات ونستون تشرسل (Winston Churchill) من أجل إلغاء «**الكتاب الأبيض**»، ولم يغب عنهم أيضا العداء الشديد الذي كان عدد لا يستهان به من الفرنسيين يكنونه للإنجليز منذ موقعة «المرسى الكبير» وهو ما دفعهم إلى الاكتفاء بإنزال القوات الأمريكية وحدها وشن حملة دعائية واسعة لتفسير نواياهم وأهدافهم العسكرية والاستراتيجية في شمال إفريقيا.

تمت صبيحة يوم 8 نونبر، إذاعة خطاب للرئيس ف. د. روزفليت مترجم إلى اللهجة الدارجة والريفية والأمازيغية اِنطلاقا من جبل طارق يشرح لـ«**أبناء المغرب العربي**» أهداف حرب الحلفاء، والحرية التي يحملها لهم معهم «**المجاهدون الأمريكيون**» و«**الاستقبال الأخوي**» الذي يتعين على المغاربة تخصيصه لهم[98]. كما تم، بواسطة الطائرات، إلقاء منشورات فوق أهم مدن الساحل الأطلسي تتضمن الفقرات الهامة من هذين الندائين[99].

لم يكن من شأن المقاومة التي أمر بها المقيم العام ضد «الغزاة الأنجلو ساكسونيين» و«التمرد الديغولي» أن تمنع اليهود مع ذلك من التعبير بصفة متميزة عن مظاهر فرحهم عند سماعهم لأنباء تقدم القوات الأمريكية في نقط مختلفة من الساحل الأطلسي[100].

---

(98) النص الأصلي بحذافره : «إنا نجيء بينكم لننقذكم من قاهرين مقصودهم إبادة حقوقكم للحكومة الذاتية وحقوقكم للحرية الدينية وحقوقكم لحياة مطمئنة تعيشونها لأنفسكم إبادة مطلقة أبدية... نجيء بينكم ليس لنضربكم، بل لكي نهلك أعداءكم فقط، نجيء بينكم ونحن نؤكد لكم أننا سننسحب فورا بعدما أزيل عنكم ما يهددكم من ألمانيا وإيطاليا».

(99) **الوداد**، 1942.12.11، نداء الجنرال إزنهاور، القائد الأعلى لقوات الحلفاء، إلى سكان شمال إفريقيا : «أقدم تهانئي إلى سكان شمال إفريقيا الفرنسية... إن التضحيات التي [تتحملونها] اليوم ستعقبها الحرية والعمران، إذ ليست سوى مقدمة للسلم الذي سيعقب [انتصار الحلفاء]».

(100) A.C. Brown, **The Last Heor, Wild Bill Donavan of the Oss and father of CIA**, Londres, 1982, pp. 252-53؛ وكذلك : Général Billota, **Le temps des armes**, Paris, 1972, p. 239.
G. Spillman, **op. cit.**, p. 154, «Les notables musulmans de Meknès ne comprenaient pas pourquoi nous combattions les Américains alors que les Allemands, nos ennemis communs, occupaient la France».

ردت السلطات الفرنسية بحزم على هذه المظاهرات التي اعتبرتها مسا إضافيا بجاهها الذي تعرض لهزة قوية، في أعقاب اندحارها أمام الألمان خلال شهر يونيو 1940. خصوصا وأنها كانت تتخوف من اشتراك المسلمين في هذه التظاهرات أو استلهامهم لها[101] بفعل نشاط الجبهة الوطنية المغربية التي تأسست في المنطقة الشمالية من طرف حزب الوحدة المغربية والحزب الوطني للإصلاح وهما حزبان أعلنا عن نيتهما في انتزاع استقلال المغرب وإعادة بناء وحدته الترابية وطالبا بذلك رسميا في شهر دجنبر 1942.

كان حصار الملاحات أحد أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفرنسية ابتداء من 12 نونبر لقطع «دابر الشر». إذ أرغم اليهود في كل من الرباط ومكناس وفاس على سبيل المثال، على البقاء داخل أحيائهم وتعرضوا للتفتيش والعنف. ففي هذه المدن وغيرها لم تترك العقوبات المتخذة في حق كل من يستقبل بالترحاب أنباء تقدم الجيش الأمريكي (السجن، الأشغال الشاقة) أيه إمكانية أخرى سوى الخضوع مؤقتا لأوامر الإدارة[102].

عملت الإذاعة الألمانية من جهتها على الرفع من مدة وعدد برامجها المبثوثة باللغة العربية والأمازيغية بهدف تحريض المسلمين على القيام بأعمال عنف ضد اليهود ومقاومة القوات الأمريكية، وضاعف مذيعوها من انتقاداتهم لليهود والدعم الذي يحصلون عليه من طرف الأنجلوساكسونيين والروابط التي «تجمعهم مع البلشفيين» كما حاولوا استغلال فقر السواد الأعظم من المسلمين داعين إياهم إلى نهب الملاحات لـ«إعادة توزيع ثروات اليهود»[103].

بعد إدراكه لنجاح عملية الإنزال، اضطر الجنرال نوجيس إلى الخضوع للأمر الواقع، فأعلن عن وقف إطلاق النار، ودخل في مفاوضات مع الأمريكيين، وكان أحد انشغالاته الأساسية يتمثل في محاولة صرف نظرهم عن التدخل لفائدة اليهود، متهما إياهم بإثارة القلاقل وشدد على ذلك مؤكدا في أحد لقاءاته مع الجنرال باطون، على

(101) AMG 3H 159, 2-8.11.1942 ; G.F. Howe, **op. cit.**, p. 179.

(102) M. Abitbol, **op. cit.**, p. 154.

(103) A. Chaumet, **Juifs et Americains. Rois de L'Afrique du Nord**, Paris, 1943, pp. 36-46.
P. Ory, **Les Collaborateurs, 1940-1945**, Paris, Seuil, 1976, pp. 57, 142, 153.
Ch.-R. Ageron, **op. cit.**, p. 28.

أن «البلاد بقيت هادئة تماما باستثناء حالة الغليان التي خلقها السكان اليهود (وأشار إلى أن) اليهود يشكلون في المغرب الفئة المنحطة... وهم يأملون في الاستيلاء على البلاد... (غير أنهم الآن) يتمردون... على السلطات الفرنسية»[104].

لكن بالنظر للاهتمام الذي أولاه المنتصرون لليهود في محادثاتهم مع السلطان ومع الصدر الأعظم، سارع المقيم إلى تغيير موقفه إلى نقيضه، إذ أصبح يلح على خطر اندلاع مواجهات ذات طابع طائفي، ووضع نفسه بمثابة حام لليهود، واعتبر مقاومة القوات الأمريكية أثناء نزولها ما بين 8 و11 نوفمبر بمثابة دفاع عن الشرف يهدف فقط إلى الحفاظ على ماء وجه الفرنسيين تجاه الأهالي[105].

أعطت هاته المناورات ثمارها حيث أثرت على الجنرال باطون وحثته على التقرب من المقيم العام والتخلي عن المعارضة التي أبداها في بداية الأمر تجاهه وتجاه اتصالات الجنرال مارك كلارك (Mark Clark) معه وأبان بذلك عن حس براغماتي لا يقل عن حس نوجيس، فنصب نفسه كمدافع عنه لدى الجنرال أيزنهاور، بالغ في وصف هشاشة الوضع العام مقترحا تجنب كل ما من شأنه المس بـ «الجاه الفرنسي»، وكان ذلك حسب وجهة نظره بمثابة الوسيلة الوحيدة للمحافظة على «تهدئة القبائل» وضمان أمن المواقع الخلفية للقوات الأمريكية[106].

ولتتبع الأمور بدقة عين الجنرال إيزنهاور الماجور بول واربورغ (Paul Warburg) المنتمي لعائلة يهودية تعمل في مجال البنوك، مستشارا خاصا مكلفا بالشؤون اليهودية وألحقه بالمصالح التي كان يشرف عليها روبيرت مورفي. وقد كان الممثل الخاص للرئيس روزفلت يلح على ضرورة تجنب التدخل لصالح اليهود بكيفية ملفتة للأنظار لأن الدعاية الألمانية كانت تعمل، كما شرح ذلك، على دفع المسلمين إلى التمرد بتركيزها على «هيمنة اليهود على مراكز القرار في واشنطن»، وتنسب للحفاء نية إسناد السلطة العليا لهم في إفريقيا الشمالية بعد النصر. وبالتالي فإن التسرع في الإقدام على إلغاء قوانين فيشي كان يعني حسب ر. مورفي وحتى ب. واربورغ، إضفاء مصداقية على مثل هذه الإدعاءات وتعريض البلاد لـ«تمردات عرقية يمكن أن تضر بالمجهود الحربي للحفاء»[107].

(104) M. Blumenson, **The Patton Papers, 1940-1945**, Boston, H. Mifflin CY., 1974, p. 118.

(105) المرجع السابق، ص. 127.

(106) المرجع السابق، ص. 98.

(107) المرجع السابق، ص. 147.

تبنت وزارة الخارجية الأمريكية هذه التحذيرات. ففي مواجهة انتقادات المؤتمر اليهودي الأمريكي، الذي كانت تحاول عبثا إقناعه بغياب قاعدة شرعية يمكن أن يستند عليها التدخل لصالح يهود المغرب المطرودين من المصالح العمومية الذين لا يزالون ممنوعين (رغم الإنزال والتواجد العسكري الأمريكي بالبلاد) من استئناف أنشطتهم في السينما والإذاعة ومجالات أخرى، ألحت كتابة الدولة على السهولة التي يمكن بواسطتها أن تدفع الدعاية النازية السكان المسلمين... إلى الاعتقاد بأن المجهود الحربي للولايات المتحدة بكامله يتم بإيعاز من اليهود وتحت إمرتهم.(108).

عارض هنري مورينجيتو بقوة في بداية الأمر هذا الموقف، الذي كان يرجع في نظره إلى موجة معاداة السامية المتفشية بين كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، لكنه عاد بدوره، بعد جولة عمل قام بها للجزائر، إلى المصادقة على السياسة التي خطط لها روبرت مورفي، فأصبحت الإجراءات العنصرية والتجاوزات التي كان اليهود يشتكون منها تبدو في نظره، هامشية مقارنة بالمجازر والإبادة المرتكبة في البلدان المحتلة في أوربا(109).

سار على المنوال الجنود اليهود الأمريكيون المتواجدون بالمغرب، فبعد مضي بضعة أيام فقط على عملية الإنزال، وتحت صدمة بؤس الملاحات وما كان يروج بهاته الأحياء حول تذمر اليهود من جراء قوانين فيشي العنصرية، احتج هؤلاء الجنود وطالبوا باتخاذ إجراءات فورية لصالح إخوانهم في الدين، إلا أنهم اضطروا فيما بعد للامتثال للأوامر التي ألزمتهم بالتحلي بالاعتدال وبأخذ ردود فعل المسلمين المحتملة بعين الاعتبار(110).

إلا أن المبادرات المتعددة التي قام بها من جهة الجنرال باطون، كالوقوف أمام قبر المرشال ليوطي، وتفاديه لكل ما من شأنه وضع السلطة الفرنسية موضع سؤال، والإجراءات التي اتخذتها من جهة ثانية الإقامة العامة نفسها لقمع وشل حركة التعاطف مع الأمريكيين التي اعتبرتها مفرطة، لم تفلح مع ذلك في التخفيف من آثار

---

(108) A.J.C, **Annual Report**, New York, 1943, pp. 54-55, «Report on the Ocerseas Committee»; C.U. Lipschitz, **op. cit.**, p. 116, extraits du «Journal de guerre» du Secrétaire d'Etat adjoint, Breckinridge Long, «April 20, 1943...».

(109) من مورغناطو إلى لونغ.

(110) R. Murphy, **op. cit.**, p. 147.

الصدمة النفسية الهائلة التي شعر بها المغاربة أمام استعراض القوة العسكرية للولايات المتحدة. وساهم في ترسيخ تلك الصورة توزيع الأمريكيين للمواد الغذائية الضرورية وما تحلى به سلوك جنودهم تجاه السكان. وذلك ما خلده المغني الشعبي الحسين السلاوي من خلال أغنيته الشهيرة «دخلة المركان»[111].

* * *

سجل هذا المغني بكيفية حية ومباشرة[°]، كما فعل بعض نظرائه اليهود، ردود فعل مواطنيه إزاء تواجد القوات الأمريكية في المغرب، والمشاكل الأخلاقية، الناجمة عن احتكاك عدة آلاف من جنود دوله غنية مع ساكنة تواجه منذ أزيد من سنتين الخصاص وندرة المواد الغذائية، بل والمجاعة في أماكن متفرقة من البلاد[112].

أدمج السلاوي في أغنيته كلمات باللغة الإنجليزية، كانت شائعة على أرصفة المدن التي يتواجد فيها جنود أمريكيين مثل "Give me dollar", "Bye Bye", "Ok, Ok" "Come on" وجعل جوقة النساء ترددها أثناء أدائه للأغنية، وسخر من تصرف ملاحقة النساء للجنود الأمريكيين، وغنج العجائز اللواتي أصبحن «يمضغوا شوينغوم ويشربوا الروم»، وتمرد النساء على أزواجهم، قائلا : «النساء على رجالهمْ ثاروا» وصار على هذا النهج كاتب كلمات يهودي مجهول الهوية تحدث بدوره عن النساء اللواتي قال عنهن بأنهن يتربصن بالأمريكيين في الفنادق، «يغمزونهم» ويقولون لهم "Come on" «ويحددون لهم الأسعار»[113].

---

(111) DSB, 7-8.11.1942, vol. II, 176 et 177, Roosevelt à Pétain, «(Notre) débarquement n'a de but autre que de faire échouer les visées hégémoniques de l'Allemagne et de l'Italie. Mon objectif est clair: aider les autorités françaises et appuyer leurs administrations»; G.F. Howe, **op. cit.**, p. 178 ; V.N., 20.4.1943.

(°) غنى الحسين السلاوي قائلا : «دخلات المركان، الناس تقوات والنسا علينا جارو، حتى من العكَيزات دارو نكَاب على الشوينغوم سارو لمزوجات داروا صحاب على رجالهم عابو الزين والعين الزرقاء جانا بكل خير ما تسمع غير أوكي باي باي».

(112) M. Blumenson, **op. cit.**, p. 121, «The Sultan said (to Patton) he hoped the American soldiers would show proper repect for Mohammedan institutions», V.N. 10.1.1943, «Chewing gum».

(113) V.A. Walters, **Silent Missions**, New York, Double day and cy, p. 50 ؛ وكذلك : M. Blumenson, **op. cit**, p. 140.
I. Ben Ami, **op. cit.**, p. 110.

أثارت هذه التصرفات، وتردي السلوك الأخلاقي المترتب عنها، وتخلي العناصر التي كانت تخالط الأمريكيين عن القواعد التقليدية للتستر ردود فعل قوية لدى السكان، فانتهزت الدعاية الألمانية الفرصة لتحريف الأمور وجعلت من هذه التصرفات أحد مواضيعها المفضلة إذ حاولت أن تستغل ضد الحلفاء ما سمته بـ «المعاملة السيئة المخصصة للنساء المغربيات من طرف الجنود الأمريكيين»[114].

III ـ محاولة إشراك اليهود في المطالبة بالاستقلال

أذكت التصريحات التي أدلى بها الرئيس روزفلت للسلطان، على هامش مؤتمر الدار البيضاء (22ـ23 يناير 1997) الآمال في الاستقلال بين الساكنة المسلمة، كما أعطت الاتصالات التي تمت من طرف بعض الوطنيين مع ضباط أمريكيين غداة النزول الانطباع بأن دعم الولايات المتحدة لـ«القضية المغربية» أمر شبه مضمون[115].

راود اليهود من جهتهم الأمل في رؤية الرئيس الأمريكي وهو يرغم المقيم نوجيس على الإلغاء الفوري لكل المقتضيات المناهضة لهم، خاصة بعد «إرجاعهم إلى جادة الصواب» بكيفية عنيفة من طرف السلطات الفرنسية وتهديدهم بإتخاذ إجراءات انتقامية في حالة مساهمتهم في مظاهرات مساندة للديغوليين، غير أن ذلك لم يمنع بعض الفئات من جماعات الرباط ومكناس وفاس وصفرو من ارتكاب تجاوزات لفظية تجاه الإقامة العامة، والتفاخر بـ«الدور المهم الذي كان يحتمل أن يلعبه اليهود في البلاد بدعم من الأمريكيين»[116].

كان من السهل في هذه الأجواء على مصالح الدعاية الألمانية أن تعمل من خلال أمواج الإذاعة والمنشورات، على إبراز وإذكاء التعارض بين تطلعات الوطنيين التي ربطتها في بعض الأحيان بـ«نضال المسلمين بفلسطين» وتطلعات اليهود. ولإبراز

(114) FRUS، 1942، طنجة بتاريخ 1942.1.4، من شايلد إلى وزارة الخارجية الأمريكية حول لقاء في «عرباوة» بين الجنرال باطون والمندوب السامي الإسباني الجنرال أورغاز (Orgaz).

(115) V.N., 10.1.1943, **Le Maroc et les Americains**, Cf. Frus, 1948, III, Memorandum (Departement of State) March 22, 1948.

(116) H. Hirschberg, **op. cit.**, p. 326.

- H. Zafrani, **Mille ans de vie juive au Maroc, op. cit.**, p. 266.

هذه الادعاءات وزعت رسوما كاريكاتورية تبين الجنرال جيرو (Giraud) والأمريكيين واليهود وهم يقومون بنهب منزل مغربي (مسلم)[117].

كانت الضجة المثارة حول تطلعات اليهود كبيرة، إلى درجة أن السلطان أمر الصدر الأعضم محمد المقري والحاجب محمد المعمري بطلب توضيحات من الأمريكيين، الأمر الذي نفذاه خلال محادثات سرية (23 يناير 1943) تمحورت حول موقف الولايات المتحدة إزاء مستقبل المغرب مع هاري هوبكينس (Harry Hopkins) المستشار الخاص لروزفلت والجنرال فيلبر (Wilbur) أحد الضباط السامين المنتمين لحاشية الرئيس[118].

ذكّر المبعوثان المغربيان محاوريهما بمواقف السلطان السابقة (1940–1942) ومقاومته للضغوط التي مارستها بعثة الهدنة الألمانية بالدار البيضاء ؛ قصد إخضاع اليهود المغاربة لمعاملة مماثلة لما كان إخوانهم في الدين يعانون من جرائه بألمانيا والأقطار الأوربية المحتلة. وأشار المقري والمعمري إلى وضعية الرعايا اليهود التقليدية، ونددا بتحركات البعض منهم في أعقاب الإنزال، وما يمكن أن تحدثه هذه التصرفات من قلاقل في حالة عدم وضع فوري لها، وأكدا بهذا الصدد :

«إن اليهود لا يحتلون الصفوف الأمامية في المغرب، لقد كانوا دائما... ثانويين عددا ونفودا.. وكان المسلمون يعاملونهم معاملة حسنة، ولما حلت لجنة الهدنة الألمانية بالمغرب، ألح أعضاؤها أول الأمر على ضرورة معاملتهم (طبقا لما تقتضيه الإديولوجية النازية)، فرفض السلطان الإستجابة لذلك بقوة (مؤكدا) بأن علاقات اليهود بالمسلمين تنبني على قرون طويلة من التعايش، وأن المسلمين محتاجون إلى اليهود، كما أن اليهود محتاجون إلى المسلمين ولا توجد مشكلة يهودية في المغرب، ولن تكون في المستقبل إذا بقي هذا الموضوع كما هو الآن. وقد ظن بعض اليهود أن مجيء الجيوش الأمريكية يعني أنه أصبح بإمكانهم احتلال مراكز قوة ونفوذ بالنسبة للمسلمين، وهذا ما لايجب ألا يقع»[119].

---

(117) Ch.-R. Ageron, **op. cit.**, pp. 28-31.

(118) R. Murphy, **op. cit.**, p. 173.

M. Blumenson, **op. cit.**, p. 158.

(119) محمد بن الحسن الوزاني، «**مذكرات حياة وجهاد، التاريخ السياسي للحركة التحريرية المغربية، ظهور الأحزاب والمطالبة بالإستقلال 1937–1946**»، ط. 2، الرباط، 1986.

انضافت إلى الشكوك المرتبطة بما عُزي لليهود من نية في الإستفادة من تصاعد النفود الأمريكي بالمغرب لفرض هيمنتهم تخوفات أخرى ارتبطت بوجود شخصيات يهودية داخل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني وتعاطفهم مع الحركة الديغولية الذي ما انفكوا يعبرون عنه منذ يونيو 1940[120].

كان اليهود المغاربة يتمثلون بالفعل دوغول «رجل 18 يونيو» كرمز «لفرنسا الحقيقية». وكان عزمه المعلن على إلغاء الإجراءات المناهضة لليهود التي سنتها حكومة فيشي تخفف من وقع الصدمة الهائلة التي تسبب لهم فيها «وضع اليهود»، وهذا ما سمح لهم بكيفية ما باسترجاع الصورة المثالية التي سبق وأن كونوها عن «الوطن بالتبني» (La patrie adoptée). كما ساهم في تحسين متزايد لصورة الجنرال دغول في أعينهم آستعداده للاستماع لنداءات المنظمات اليهودية الأمريكية التي مارست ضغوطا لصالحه في واشنطن وكذا تواجد يهود بجانبه، كانوا حريصين على الاسراع بإلغاء القوانين العنصرية (ومن جملتهم على سبيل الذكر رجل القانون روني كاسان (René Cassin) المكلف بالعدل والدفاع عن اللغة الفرنسية في حظيرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، ورئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية ما بين (1942– 1975)[121].

شاطر حتى اليهود المغاربة الذين كانوا يناضلون في صفوف الحزب الشيوعي الذي تأسس سنة 1943 تعاطف إخوانهم في الدين مع الديغوليين، إذ إنخرطوا في صف المعارضة المنهجية التي أبداها رئيس فرنسا الحرة لفكرة إعادة النظر في الوضع القائم في المغرب، واعتبروا بدورهم بأنه «على الشعب المغربي أن يبقي مرتبطا بكيفية لا يمكن فك عراها مع المجموعة الفرنسية الكبرى» وهكذا دعت المنشورات التي وزعها هذا الحزب المسلمين للإستمرار في النضال الذي تقوده «فرنسا الجديدة» ضد النازية وحذروهم من «الوطنيين المزيفين، خاصة الأغنياء منهم على شاكلة أسرة السبتي التي احتفلت بجمعها لمليار فرنك على حساب الشعب المغربي». ولتقديم المثال،

(120) J. Bessis, «La politique américaine en Afrique du Nord pendant la Deuxième guerre mondiale», R.O.M.M, 1983. 36, 2, p. 50.

(121) Ch. de Gaulle, **Mémoires de guerre**, Paris, Plan, 1954, p. 84 ; G. Israél, René Cassin, **La guerre hors-la-loi, Avec de Gaulle**, Paris, 1990, pp. 5-6 ; p. 107; D. Schnapper, «De Gaulle vu par les juifs, Actes du collogue **De Gaulle en son siècle**».

تطوع ليون سلطان، الكاتب العام للحزب الشيوعي المغربي، في صفوف فيلق الرماة المغاربة، باعتباره مواطنا فرنسيا وتوجه نحو الجبهة[122].

أما إخوانه في الدين من الأهالي فإنهم إمتنعوا من جهتهم عن التطوع ورفضوا تكرار ما حدث سنة 1939، حيث سدت السلطات الفرنسية باب التجنيد في وجوههم بدعوى أن حملهم للسلاح من شأنه أن يسيء لسمعتها، وفضلوا الإكتفاء بتشجيع المسلمين على الذهاب لمهاجمة الألمان[123] وهكذا، أشاد أحد كتاب الأغاني اليهود (مجهول الهوية) بالقوة العسكرية للولايات المتحدة.

كانت التحيات الحارة الواردة في هاته الأغنية والإشادة بنزاهة العدالة الفرنسية والمساواة[124] وعدم التميز الذي تعامل به الغني والفقير على حد سواء والتهليل لمقدم المقيم العام الجديد غبريال بيو (Gabriel Puaux) (يونيو 1943) الذي يحبه اليهود والفرنسيون، ومدح السلطان أمور ذات دلالة أعمق. وكان كاتب كلمات الأغاني هذا يزاوج بين الإشادة، والدعوات الموجهة «للعرب» لحثهم على الذهاب لمهاجمة «الألماني الجائع وحليفه الإيطالي الذي يعيش في بؤس دائم»[125].

تم بالفعل تجنيد عدة آلاف من المغاربة (30% من عدد الجنود الذي زج به الحلفاء في المعارك في بداية حملة إيطاليا) وشاركوا في معارك حاسمة في تونس وكورسيكا وصقلية وإيطاليا. وهكذا، فبالإضافة للمبادئ التي وقف على أساسها «رجل 18 يونيو» في وجه حكومة فيشي والمحتل الألماني والإعتراف له بأنه يمثل فعلا فرنسا الحقيقية، وجد الوطنيون في التضحيات الجسام التي قدمها مواطنوهم على مختلف الجبهات حججا قوية لفائدة الدعوة للإستقلال. كما أن علال الفاسي سبق وأن اشترط على روني كاسان، الذي أتى إلى برازافيل ليطلب منه الإعلان عن دعمه لفرنسا الحرة، أن يلتزم الجنرال دوغول بالإعتراف رسميا بمبدإ الإستقلال[126].

---

(122) H. Bleuchot, **op. cit.**, pp. 228-29.

(123) J. La couture, **Cinq hommes et la France**, Paris 1961, p. 194.

(124) Papiers G.S. Colin, Bibliothèque de l'Institut d'Arabisation, Rabat، نص بالعربية الدارجة مكتوب بالحروف اللاتينية والعبرية، بدون تاريخ.

(125) **المرجع نفسه.**

(126) علال الفاسي، **الحركات**...، صص. 235-242 :
«إن المغرب الأقصى المرغم على استمراره في نظام العصور الوسطى، والذي يرغب في تطور شبيه بما وصلت إليه مصر والعراق لا يمكنه أن يقبل تجديد الإحتلال من ألمانيا وإيطاليا، وهو يعتقد أن حكومة حقيقية لفرنسا الحقيقية جديرة بأن ترضيه بتحقيق أمانيه القديمة».

تطورت الأمور بسرعة في اتجاه مراجعة أسس ونوعية العلاقات الفرنسية ـ المغربية بعد دجنبر 1943، تاريخ ميلاد حزب الإستقلال. ذلك أن مؤسسي هذا الحزب ووطنيين آخرين قدموا للسلطان والمقيم العام وممثلي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى عريضة المطالبة بالإستقلال (11 يناير 1944). وبما أن هؤلاء الزعماء كانوا يتحدثون بإسم كل المغاربة بدون تميز في الإنتماء الديني أو العرقي، فقد شددوا في العريضة على «أن الأمة المغربية التي تكون وحدة متناسقة الأجزاء، تشعر بما لها وما عليها من واجبات داخل البلاد وخارجها، تحت رعاية ملكها المحبوب وتقدر حق تقديرها الحريات الديموقراطية التي توافق في جوهرها مبادئ الدين الإسلامي الحنيف».

حاول الموقعون على هذه الوثيقة الحصول على الإلتزام الرسمي لأعيان اليهود بمطالبهم، خاصة وأنهم كانوا يعتبرون بأن الصدمة التي خلفتها في الملاحات قوانين فيشي قد زعزعت ميلهم للفرنسيين وافترضوا بأن انضمام مواطنيهم اليهود لبرنامجهم من شأنه أن يعزز مواقفهم تجاه الحلفاء واللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. وكان ذلك بالضبط ما انتهت إليه مصالح الإستعمالات الفرنسية، حيث أشارت في تقرير لها حول هذا الموضوع إلى أن «الوطنيين يريدون جذب اليهود لمساندة مطالبهم، وقد سبق لهم أن قاموا بمحاولات في هذا الإتجاه سنة 1937، لكن اليهود يخشون التطور السريع للأوضاع واحتمال وصول البلاد إلى مرحلة سيجدون أنفسهم فيها وجها لوجه مع المسلمين إذا ما غادر الفرنسيون المغرب. وقد دفع البعض منهم مبالغ مالية للصندوق الوطني إلا أنهم امتنعوا عن التوقيع على عريضة الإستقلال»[127].

وضعت المطالبة بإلغاء معاهدة الحماية اليهود في موقع دقيق للغاية، إذ لم يعد الأمر بالفعل يتعلق بدعوتهم للمشاركة فقط، كما كان عليه الشأن سنوات 1936 ـ 1937 في تصريحات بصدد «التفاهم بين المسلمن واليهود» أو مجرد التعبير عن أمل مشترك في رؤية الإقامة العامة وهي تنهج طريق الإصلاحات، بل أصبحت الأمور تتمحور حول المطالبة بالإستقلال، وذلك في وقت كانت فرنسا لا تزال محتلة وحيث كان الجنرال دوغول يستبعد، كما عبر عن ذلك بعد بضعة أسابيع في مؤتمر برازافيل، حتى مبدأ استقلال ذاتي محدود للممتلكات الفرنسية[128].

---

(127) 3H 159، AMG، يناير 1944.

(128) Ch.-R. Ageron, «La préparation de la Conférence de Brazzaville et ses enseignements», in **Brazzaville (janvier-février), Aux sources de la décolonisation**, Paris, Plon, 1988, pp. 29-41.

تمثل الرد الفعلي لرئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بمجرد وصول نبأ تقديم العريضة إلى الجزائر في التوجه فوراً إلى مراكش (12-1-1944) للتباحث مع ونستون شرشل ـ المتواجد آنذاك بمراكش حيث كان يقضي عطلة قصيرة ـ وللتأكد ومن «ولاء» الباشا التهامي الكَلاوي الذي وشحه بالمناسبة بوسام صليب اللورين. كما أرسل مندوبه في الشؤون الخارجية روني ما سيغلي (René Massigili) إلى الرباط حيث كلفه بإبلاغ السلطان بأن معاهدة 1912 غير قابلة للحل أو الإلغاء وأن «كلمة الإستقلال يجب أن تختفي من القلوب والأفواه».

كان من الصعب على الوطنيين، انطلاقا من هذه الحيثيات، الإتفاق مع اليهود حول الصورة التي كانوا يرسمونها لدوغول أو نسيان أنه عارض بكيفية صارمة إبان سنوات 1941-1942 إطلاق سراح علال الفاسي وإنهاء منفاه بالغابون، على الرغم من تدخل الإنجليز والأمريكيين لصالحه، وبالتالي فان دوغول لم يكن من هذا المنظور في اعتقادهم، سوى استعماري ضيق الأفق، وحتى الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية البسيطة التي اقترحها في إطار الحماية بدت لهم متجاوزة، وكانت المقارنة مع الإقتراحات التي تقدم بها الجنرال ليوطي في هذا الإطار في سنتي 1921-1922 تجعل الخطاطات الفضفاضة التي رسمها دوغول في برازافيل سنة 1944 تبدو بمثابة إقتراحات متقادمة عفى عنها النسيان.

إزداد الإختلاف في التصور المعارض لدوغول من قبل كل من الوطنيين واليهود عمقا بفعل القمع الدموي، والإعدامات بدون محاكمة والإعتقالات الجماعية وعمليات التفتيش الوحشية التي ردت بها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، وفيلق الجنرال لوكليرك (Leclerc) والإقامة العامة على احتجاجات المسلمين (29 يناير - 15 يبراير 1944) على إعتقال زعماء حزب الاستقلال المتهمين «بالتواطؤ مع العدو»[129].

---

(129) VM، AEP، طنجة بتاريخ 1944.2.21، برقية جاك جنتري (Jacques Gentry)، القنصل العام لفيشي بطنجة إلى لافال : «كان القمع الذي أمرت به الجزائر المقيم بيو... على درجة عالية من الوحشية... ونتج عنه حقد شرس ضد الفرنسيين من طرف الأهالي المستائين من الإعدامات... وموت العديد من النساء والأطفال الذين قتلوا انتقاما... واعتقد المقيم العام أن من واجبه تهديد السلطان بالعزل».

= Ch.-A. Julien, **Le Maroc face aux impérialismes...**, op. cit., p. 191.

تجلى هذا الاختلاف على أرض الواقع في تحصن الجماعات اليهودية وراء جدار من الصمت تجاه القمع والاعتقالات والمداهمات والتعذيب، وتجميع آلاف الأشخاص داخل معسكرات الاعتقال. فعلى الرغم من المنشورات التي وزعها الوطنيون (الحضارة أو الوحشية) للتنديد باسم مبادئ الثورة الفرنسية بوحشية الأساليب المستعملة ضد المتظاهرين وأثناء حملات التفتيش (التي قارنها علال الفاسي بحملات الجستابو) فإنهم التزموا جانب الترقب الحذر(130).

كان هذا الموقف مرتبطا على الأرجح بذكريات الانتهاكات التي تعرضت لها الملاحات من طرف السلطات الفرنسية خلال شهري نوفمبر ودجنبر **1942** بل وحتى قبل ذلك التاريخ، والخوف من أن يستغل الموظفون والضباط الفرنسيون المعادون للسامية فرصة اندلاع القلاقل لتنظيم عمليات إرهابية في هذه الأحياء، كما ارتبط أيضا موقف اليهود بالتزكية التي منحها الإنجليز لخطة القمع التي اتبعها دوغول ضد المتظاهرين تعبيرا له عن تضامن بريطانيا العظمى مع حليفها الفرنسي، وربما أيضا للانتقام من المسلمين المغاربة بالنظر للعداء الصارخ الذي أثارته لديهم، سياسة أنجلترا في فلسطين وهجومها على العراق. ولا يستبعد أن يكون اليهود قد تأثروا كذلك بمباركة الأمريكيين الفعلي للرد الدموي الفرنسي حيث كانوا يعتبرون المطالبة بالاستقلال قبل نهاية الحرب أمر غير ملائم(131).

رغم تحفظ الأعيان اليهود تجاه عريضة الاستقلال، وصمتهم في أعقاب المظاهرات التي اندلعت بالرباط وفاس وغيرهما من المدن، استمرت السلطات في التزام جانب الحذر إزاءهم، فاتخذت طيلة الأسبوعين اللذين تواصلت فيهما «القلاقل» إجراءات للوقوف في وجه أي «تواطؤ» بين الجماعتين، وتحركت لإبراز خطة تفضيلية لصالح اليهود ولكسب تأييد إنجليزي وأمريكي إضافي. وهكذا، ففي الوقت الذي كانت فيه المدن التقليدية محرومة من الماء والكهرباء والطعام، وتتعرض

= R. Le Tourneau, **Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane (1920-1961)**, Paris, 1962, p. 213.

(راجع كذلك : علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 275-275).

(130) محمد بن الحسن الوزاني، **مرجع مذكور**، II، صص. 147-148 ؛ علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 275-277.

(131) P. 3145، VM، AEP، طنجة بتاريخ 1944.2.18، برقية من جانتري إلى لاڤال.

لعمليات تمشيط أعتمد فيها على الجنود السينيغاليين، وتقف دبابات الجنرال لوكليرك حتى في المقابر، كانت الملاحات تتوفر بالمقابل على حماية من طرف رجال «الكَوم» الذين أطلقت أيديهم في وقت سابق في السكان (نوفمبر 1942) وتلقت هذه القوات الاحتياطية أوامر صارمة بالبقاء خارج هذه الأحياء وعدم الدخول إليها حتى لاقتناء أبسط الأشياء(132).

ومن جهة أخرى، فإن راديو برلين ومقالات «الرشيد» «وأسبوعية الكفاح ضد الإستعمار المتهود» خدمت بشكل غير مباشر برامج مصالح الإقامة العامة واللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، إذ ساهمت في تعميق مخاوف اليهود تجاه الأحداث التي كانت البلاد مسرحا لها. وذلك من خلال النداءات الموجهة للمسلمين «بعدم الاستسلام والذهاب إلى مجازر أعدها لهم الأمريكيون والإنجليز في إطار حرب تسبب فيها الرأسمال اليهودي ويوجهها خدمة لمصالحه». روّجت الدعاية النازية أيضا أنباء تشير إلى مقاومة الوطنيين في المغرب «لقوات الاحتلال» المتحالفة وظهور حركة واسعة مناهضة لليهود نتجت عن «أعمال الجاسوسية المقترفة من طرفهم على حساب العرب»، كما أن إذاعة برلين ذكرت كذلك بمعارضة مسلمي الجزائر لإعادة العمل بمرسوم كريميو(133).

آتسع مجال الريبة والتوجس بين الجماعتين، وسهل ذلك عدة عقود من تماهي اليهود مع فرنسا، والحالة الذهنية التي خلقتها سنتين من المعاناة (1940– 1942)، وتعمق هذا المنحى بالنظر إلى تدهور العلاقات «الطائفية» التي آتسمت منذ نوفمبر 1942 بوقوع مشادات في أماكن متفرقة بين يهود ومسلمين، بل أبان بعض اليهود عن غطرسة أقوى مما اتسموا به إبان حكم الجبهة الشعبية، إذ كانوا يتباهون بالاهتمام الخاص الذي توليه حكومة واشنطن لليهود، ويرددون أنهم أصبحوا معززين ومحصنين بفضل وجود القوات الأمريكية بالمغرب ووجود إخوان لهم في الدين ضمن صفوفها(134).

---

(132) AEP ،VM ،P 3.146، طنجة بتاريخ 1944.3.31، من جانتري إلى لاڤال.

(133) المرجع السابق، 15–1944.2.29 «كانت مراكش ومكناس مسرحا لتمرد دموي، وتم يوم 22 فبراير اعتقال 2000 عربي، وتستمر المواجهات بين الأهالي وقوات الإحتلال بشكل يومي، وأعلن راديو برلين يوم 21 أن خط السكة الحديدية الرابط بين الدار البيضاء ومراكش تعرض للتخريب من طرف الوطنيين العرب» Ch.-R. Ageron, op. cit., p. 30.

(134) المرجع السابق، 1944.1.24.

وفي الإتجاه المعاكس، كان من شأن إنخراط عدد هام من الشباب المسلم في صفوف الحزب الشيوعي المغربي غداة أحداث يناير - فبراير 1944 أن يسهل من حيث المبدأ التقارب بين الجماعتين. وذلك ما كان يدفع نحوه أيضا إلحاح هذا الحزب (والنقابة العامة للشغل (CGT) على ضرورة الإعتراف بالحق النقابي للمغاربة (وهو الأمر الذي رفضته الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية)، وتعود المسلمين على اللجوء إلى مناضلين يهود للتعبير عن مطالبهم والاحتجاج لديهم على مختلف أنواع الابتزاز التي كانوا عرضة لها[135].

كان الأمر يتعلق بالنسبة لهؤلاء الشبان أولا وقبل كل شيء، بتحدى الإقامة العامة أكثر مما يتعلق بالالتزام بتعاليم الماركسية أو التخلي عن المطالبة بالاستقلال، إلا أن عددهم كان قليلا جدا شأنهم في هذا الباب شأن رفاقهم من اليهود، وذلك ما أعاق تأثيرهم على إخوانهم في الدين، وقد كان هؤلاء سواء منهم المسلمون أو اليهود يعتبرونهم مجرد ملحدين تخلوا عن إيمانهم وتخلوا عن تقاليدهم[136].

IV - مؤتمر أطلانتيك سيتي ويهود المغرب

يعزى أيضا تعثر دينامية التقارب وقيامها على أسس جديدة إلى آنكباب الجماعات اليهودية على آنشغالات وأولويات لا علاقة لها بأوضاع المغرب، ذلك أن هاته الجماعات بدأت تتلقى منذ دجنبر 1942، وهو التاريخ الذي إتخذت فيه الولايات المتحدة قرار التنديد بالإبادة النازية، أخبار مرعبة عن التقتيل والتصفية الجماعية لليهود في أوربا، الأمر الذي دفعها إلى تركيز اهتمامها على مسألة أكثر إستعجالية تمثلت في الحسم في مسألة إختيار مندوبين لحضور اللقاء الاستثنائي للمؤتمر اليهودي العالمي المزمع انعقاده في الولايات المتحدة الأمريكية للتدارس في عدة قضايا، في طليعتها العون الواجب تقديمه للاجئين ومن جملتهم أولائك الذين كانوا يتقاطرون على المغرب عبر إسبانيا، حيث تم فتح مخيم لصالحهم بمدينة المحمدية. كما أن جدول أعمال المؤتمر كان يتضمن المطالبة برفع القيود الإنجليزية التي تحد من الهجرة نحو فلسطين، وتنشيط مساعي تأسيس دولة يهودية[137].

(135) René Gallissot, op. cit., pp. 185-186.

(136) G. Oued, op. cit., pp. 223-25.

(137) 3H 159، AMG، 20 يبراير - 20 مارس 1944 «تم عقد اجتماعات تحضيرية بهدف تعيين مندوبي

بدأت هذه الاستعدادات أسبوعا واحدا بعد نهاية موجة الاضطرابات التي هزت الرباط وغيرها من المدن المغربية (يناير – فبراير 1944)، ومرت دون أن تثير إنتباه المسلمين تقريبا. وذلك رغم المحاولات التي قام بها وطنيون من تطوان لإثارة الاهتمام حول ميل الصهاينة للاعتماد أكثر فأكثر على حكومة الولايات المتحدة، وحول الضغوط التي كان الكونغرس الأمريكي يمارسها من أجل فتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية. كما ندد الوطنيون بالهجمات التي كانت تقوم بها «العصابات الصهيونية بهدف فرض إرادتها عن طريق العنف والإرهاب». غير أن محاولات وطنيي الشمال هاته اصدمت بحالة الذهول التي كان يعيشها المسلمون في المنطقة الفرنسية، حيث آنشغلوا بتضميد جراحهم والتعرف على أماكن السجون والمعتقلات التي زُج فيها بأقاربهم وذويهم[138].

ساد إجماع لدى الأوساط اليهودية المغربية حول ضرورة تكثيف التعامل مع المنظمات الأمريكية والاستفادة من طاقاتها المادية الهائلة لإشباع حاجيات الملاحات والتخفيف من معاناة سكانها، لاسيما سواد العاطلين والحرفيين والبقالين وصغار المرابين، والعناصر الأخرى التي كانت تعاني من سوء التغذية وتفشي الأمراض المعدية وشتى أنواع البؤس والحرمان. إلا أن وجهات نظر الأعيان والنخب الجديد كانت مختلفة فيما يتعلق بالبرنامج السياسي الذي يتعين على مندوبيهم الدفاع عنه أمام المؤتمر العالمي الاستثنائي الذي تقرر عقده خلال شهر ماي بنيويورك في بداية الأمر وحدد تاريخ آنعقاده النهائي، في فترة لاحقة بأتلانتيك سيتي خلال شهر نوفمبر[139].

آشتد الصراع داخل الجماعات اليهودية حول مسألة انتخاب ممثلين للمشاركة في أعمال المؤتمر والتأثير على قرارته. وحاول أنصار الرابطة الإسرائيلية فرض حضورهم والدفاع عن برنامجهم إلا أنه كان من الصعب عليهم إقناع مخاطبيهم بسبب الصدمة النفسية الهائلة التي خلقتها سنتين من قوانين فيشي التي عاشت الجماعات اليهودية –

= المغرب في المؤتمر اليهودي العالمي المزمع عقده ما بين 8 و20 مارس 1944 (راجع كذلك : 1944، FRUS، واشنطون بتاريخ 1944.2.18، برقية من كتابة الدولة إلى سفير الولايات المتحدة بمدريد).

(138) الوحدة المغربية، 1944.2.31، الإتحاد العربي وقضية فلسطين والشيوخ والنواب الأمريكيين ؛ 1944.4.30، انتهاء أجل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، العصابات الصهيونية تريد فرض إرادتها عن طريق العنف والإرهاب.

هامش5علاقات

(139) AMG، **المرجع السابق**، 20 مارس – 20 أبريل 1944 «تخشى الأوساط اليهودية أن يورطها المندوبون في المؤتمر في سياسة مُغامِرة» ؛ **المرجع السابق**، 20 أبريل – 5 ماي 1944.

إلى حد ما ـ تحت وطأتها[140]. وهذا ما سهل عمل منافسيهم الصهيونيون ورغبتهم في إحتكار تمثيلية يهود المغرب بأطلنتيك سيتي، ولعبت لصالحهم أيضا الروابط الوثيقة التي كانت لهم مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ومع اللجنة المشتركة لتوزيع المساعدات (Joint Distribution Committee) ومنظمات أمريكية أخرى. كما استفادوا من موقعهم الاستراتيجي على مستوى توزيع الإعانات الغذائية والملابس والأدوية التي كانت تلك المنظمات ترسلها للملاحات منذ 1942. بالنظر لكل هذه المعطيات أرغم أنصار الرابطة إلى التنحي أمام س.د. ليفي ومسيرين آخرين هما بروسبير كوهن وموشي مارسيانو الذي كان يمثل المنطقة الإسبانية[141].

ألتحق بهذه الشخصيات الثلاث عند وصولها إلى الولايات المتحدة يهوديان طنجيان مستقران بنيويورك ومخلصان لـ« لقضية» هما حايم طوليدانو ـ أحد مؤسسي جمعية قدماء تلاميذ الرابطة الإسرائيلة العالمية سنة 1893 ـ وجاك بنتو، وهو تاجر غني ومالك عقاري ورجل أبناك شغل فيما سبق منصب القنصل الشرفي لليابان بطنجة، وكونوا في عين المكان لجنة أمريكية ليهود المغرب (American Committee for Moroccan Jews)[142].

أبان س.د. ليفي في أتلانتيك سيتي عن دينامية كبرى، حيث انتخب كنائب لرئيس للجنة السياسية للمؤتمر. وركز تدخلاته على شعار «بنو إسرائيل في أرض إسرائيل» وعلى الأهمية الحيوية التي أصبحت تكتسيها الجماعات اليهودية بالمغرب بعد إبادة «خمسة ملايين يهودي في أوربا»[143]. وشدد بهذا الصدد على إمكانيات الملاحات وضرورة العمل على الرفع من شأن سكانها، خاصة وأنها كانت تعاني من بداية الجفاف الرهيب والمجاعة اللذين اجتاحا المغرب خلال سنة 1945.

(140) **المرجع السابق**، 20 يبراير ـ 20 مارس، 20 أبريل ـ 5 ماي، تم توزيع منشور بعنوان «نداء للشبيبة اليهودية من أجل تأسيس دولة يهودية في فلسطين» وضع في صناديق البريد بالرباط؛ **المرجع السابق**، 20 يوليوز ـ 5 غشت 1944 «في الرباط، تحارب الرابطة الإسرائيلية الحركة الصهيونية».

(141) E. Skiridji, **op. cit.**, p. 66، اضطر س. د. ليفي مع ذلك في خطابه الرسمي في أطلانتيك سيتي للإشادة «بما قامت به فرنسا في المغرب» ودور الرابطة الإسرائيلية العالمية.

(142) P. Cohen, Congrès Juifs Mondial : Conférence extraordinaire de gueree du CJM à Atlantic City, 26-30 novembre 1944, Casablanca, 1945, A.I. Laredo, **op. cit.**, pp. 618-19 et 1002.

(143) E. Sikiridji, **op. cit.**, p. 66.

تجلى تأثير الرفع الفعلي في حجم ومبلغ المساعدات في إزدياد تقبل جماهير اليهود للبرنامج الصهيوني، والأفكار التي تحملها وتنشرها «الجمعيات الثقافية» التي عملت على توسيع مجال نشاطها، بفضل الأموال التي تلقتها من المنظمات المتمركز بالولايات المتحدة[144].

رغم ذلك ساد كثير من الغموض مرامي برامج محاربة الأمراض المعدية بالملاحات والسكن غير اللائق وتنمية التعليم المهني وتكثيف دروس اللغة العبرية، ذلك أنها قدمت للسكان بإعتبارها مجرد تجسيد للتضامن الديني - الإثني والأخوة التي تجمع بين اليهود أينما كانوا، وقد تفادى المشرفون على هذه البرامج ومنفذوها الإشارة العلنية إلا أنها تدخل في باب الإعداد للهجرة نحو فلسطين والتغطية المسبقة لحاجيات الدولة اليهودية المزمع إحداثها بـ«أرض الميعاد»[145].

طلب الصهاينة من الإقامة العامة في شهر مارس 1945 الاعتراف الرسمي بمجموعاتهم وبـ«أعمالهم» في المغرب، قصد التوفر على هامش أوسع من حرية الحركة والقضاء بكيفية نهائية على مشروع أنصار الرابطة. كما شددوا على الطابع الاستعجالي المتعلق بضرورة منح الجماعة الإسرائيلية وضعية خاصة بإعتبارها على حد تعبيرهم «أقلية دينية - عرقية متميزة»، مضيفين أن ذلك «سيمكن اليهود المغاربة من

---

(144) AMG ،3H 159، يبراير 1945 «المندوبون اليهود يقدمون تقارير عن مشاركتهم في المؤتمر في اجتماعات خاصة (في الولايات المتحدة)» انظر كذلك :
E. Skiridji, op. cit., p. 69 «قدم س. د. ليفي يوم 20 يبراير 1945 (بالدار البيضاء) ... تقريرا عن مهمته في أمريكا...؛ فبالنسبة لهم (باستثناء الصهيونية) كل الحلول ليست إلا عابرة أو مؤقتة».
D. Eickelman. **Knowledge and Power, p. 144**، ارتفاع الأسعار ما بين 1942 و1944 : ارتفع ثمن الشعير (مكيال 12 كلغ) بـ10.000% والسكر (1 كلغ) 28.571%، المنسوجات الصناعية والقطن (المتر الواحد) عرف على التوالي ارتفاعات 7.500 و175.000%، الشمع (الشمعة الواحدة) 3.333%، البلغة التقليدية بـ2.500%.

(145) AMG ،3H 159، يبراير 1945، «يتم تشجيع فكرة الهجرة نحو فلسطين... وقد تم الإعلان عن الإجراءات (يتم التفكير فيها) لتطهير و«توسيع» الملاح خارج أسواره. انظر كذلك، **المرجع نفسه**، مارس 1945 «حصل يهود المغرب على هبة أمريكية قدرها 2,5 مليون فرنك لفائدة تنمية التعليم المهني اليهودي. ويضاف هذا المبلغ إلى 2 مليون أخرى قدمها كل من طوليدانو وبنتو وهما مواطنان أمريكيان من أجل بناء مدرسة مهنية يهودية، وقد منح الأمريكيون مواد البناء. وسيتم تكثيف دروس اللغة العبرية».

التخلص من التبعية للقضاء المخزني والارتباط فقط بالتشريع والمحاكم الفرنسية كما هو الشأن بالنسبة للأجانب»[146].

لم تصطدم هذه المحاولات عمليا إلا بمقاومة السلطان. فعشية إنعقاد المؤتمر اليهودي الدولي، وكرد فعل على الدعاية التي قام بها الصهاينة لاحتكار تمثيلية الجماعات اليهودية المغربية في أتلنتيك سيتي، إستغل العاهل بالفعل فرصة عيد العرش (18 نوفمبر 1944) ليذكر اليهود بواجباتهم بإعتبارهم من جملة رعاياه.

كان العرف السائد في البلاط الملكي، في مثل هذه المناسبات يقتصر على مرور الوفد اليهودي أمام العاهل. لكن، وكما أشار إلى ذلك تقرير لمصالح الإقامة العامة بتاريخ 20 نوفمبر 1944، «طُلب في هذه السنة من الوفد الاقتراب من السلطان، الذي نهض من مجلسه واقترب منهم وعبر عن ارتياحه لاستقبالهم، وصرح لهم قائلا : إنكم رعايانا الأوفياء، مثلكم في ذلك مثل المسلمين...، إنني أحميكم وأحبكم... لقد كان المسلمون ولا يزالون إخوةً وأصدقاء لكم، إسألوا شيوخكم والمسنين منكم، فستعرفون بأن جدنا المنعم مولاي الحسن كان صديقا حقيقيا لليهود، وأفصح في مناسبات عدة عن اهتمام واضح وعناية بهم. وقد عرفه أجدادكم بهذه الصفة وأحبوه بصدق. ويمكنني أو أؤكدلكم من جانبي بأنني أعمل على الحفاظ إزاءكم وإزاء إخوانكم في الدين على نفس التقدير... ونفس الإهتمام. فهذا العيد هو كذلك عيدكم»[147].

لم تكن مثل هذه الدعوات للوحدة مما يحمل المقيم العام غابربيل بيو والمدير الجديد للشؤون السياسية فيليب بونيفاس (Philippe Boniface) على الارتياح، فقد كانا منشغلين بتحضير «إصلاحات» يتوخى منها صرف أنظار المسلمين عن فكرة

(146) **المرجع نفسه**، يراير 1945 «طلب مؤتمر (أتلانتيك سيتي) التدخل لدى الحكومة الفرنسية لإرضاء المطالب، والإعتراف بالمنظمات الصهيونية في المغرب» ؛ **المرجع نفسه**، مارس 1945 «يحتمل أنه تم تنظيم مراقبة لجمع المعلومات حول موقف الموظفين وسلطات الحماية لمعرفة موقف كل واحد منهم تجاه اليهود ؛ **المرجع نفسه**، أبريل 1945 «تم المطالبة بالإعتراف الرسمي بالحركة الصهيونية في المغرب من طرف سلطات الحماية».

(147) يضيف محرر هذه الوثيقة بأن «السي المعمري» (الحاجب الملكي) توجه بالخطاب لأعضاء الوفد وهم في طريقهم للقاء وذكرهم بأن صاحب الجلالة السلطان هو الوحيد الذي اعترض على تطبيق قوانين فيشي في المغرب».

الاستقلال، ولتحقيق هذه المرامي عملا على فحص الوسائل الكفيلة بإثارة «البربر ضد العرب»، ولذلك فإنهما لم يضعا أي عائق أمام الجهود التي كان الصهاينة وعلى رأسهم س.د. ليفي وأصدقاؤه يبذ لونها من أجل تنظيم الحركة الصهيونية في مجموع التراب المغربي بكيفية أكثر منهجية»[148].

رغم حذر غابرييل بيو تجاه اليهود شأنه في ذلك شأن سابقيه فإنه حاول بشكل مباشر إرضاء جزء من المطالب التي كان الصهيانة يتبنونها. ويندرج في هذا السياق ظهير 7 ماي 1945 الذي أعاد تنظيم مجالس الجماعات وأذن لرؤسائها «بالاجتماع في مؤتمر مرة بالسنة وإبداء آراء مبررة... حول كل الأمور التي تهم إخوانهم في الدين»[149].

لم تعر الغالبية العظمى من الساكنة المسلمة، التي كانت عرضة للجفاف وغزو الجراد وحمى التفويد ومضاربات التجار الأغنياء وأعيان البوادي الذين ضاعفوا من رصيدهم العقاري بسبب إستغلالهم لجوع الفلاحيين، أية أهمية تذكر آنذاك للتحولات العميقة والسريعة التي كانت الملاحات تعرفها، ولم تر في «مطاعم الإحسان الشعبية» ووصول كميات هائلة من أكياس الملابس المستعملة لفائدة اليهود حتى في أبعد المناطق النائية إلا مظهرا من مظاهر شفقة وإحسان اليهود الأمريكيين تجاه فقر إخوانهم المدقع[150].

جعل توزيع هذه المواد والسلع لفائدة اليهود الفقراء بؤس جماهير المسلمين يبدو صارخا، حيث كانوا محرومين من جهتهم من كل عون أو إغاثة، مما قوى تقبلهم لشعارات الوطنيين، ورسخ في نفوسهم تدريجيا الشعور بأن تحقيق الاستقلال يشكل المفتاح الوحيد لحل جميع مشاكلهم، وقد أذكى هذه القناعة دور المغاربة أثناء الحرب وتضحياتهم في معارك كبرى ضد قوات الرايش الثالث وحليفه الإيطالي، توجت بتحرير فرنسا.

تزامن ظهور هذا الشعور مع «مجهود الرفعة» الذي بدأ داخل الجماعات اليهودية، الذي وضع كهدف أسمى له التهجير الكثيف في أقرب الآجال نحو فلسطين

(148) المرجع السابق، أبريل 1945 «تم تنظيم جولة محاضرات صهيونية في المغرب».

(149) D. Bensimon - Donah, Evolution du judaïsme marocain, op. cit., p. 112.

(150) D. Eickelman, Knowledge and Power, op. cit., pp. 144-45.

وأدى إلى الإسراع في حدوث تطور «غير متوازن» للمكونين المسلم واليهودي للمجتمع المغربي. ويمكن اعتبار ما وقع خلال شهر ماي 1945 بمثابة دليل رمزي على هذا الإختلاف : فهي الوقت الذي كانت فيه الملاحات تحتفل فيما يشبه «الهذيان» بسقوط برلين وإعلان استسلام الرايش الثالث بدون شروط، كانت الجماهير المسلمة التي خرجت للتظاهر ضد مذابح ستيف بالجزائر تتعرض لقمع وحشي من طرف قوات الشرطة والجيش[151].

---

(151) 3H 159، AMG، ماي 1945، حول مظاهرات الفرح في الملاحات بعد سقوط برلين.

الفصل السادس
بداية اجتثاث جذور الجاليات اليهودية المغربية

تسارعت وتيرة اجتثاث جذور الجماعات اليهودية المغربية بفعل الدفعة القوية التي استفادتها الصهيونية من الحرب، وبفعل خلق دولة إسرائيل، وتصميم المسيرين الصهاينة على «التهويد» السريع للمناطق التي كانوا يطردون منها العرب الفلسطينيين، وعلى تعويض النقص الحاصل في الهجرة الاشكنازية باستقدام مكثف لليهود الملقبين بالشرقيين، والإهتمام الذي كانوا يولونه للـ«ـخزان البشري» الحقيقي المتمثل في حوالي 250.000 من ساكنة ملاحات المغرب.

كان النقل السري لليهود المغاربة، الذي تم التحضير له بكيفية ممنهجة فور انعقاد مؤتمر أتلانتيك سيتي (1944)، وترحيل مجموعات منهم تكاثر عددها بكيفية تدريجية ابتداء من سنة 1947، عملية سهلة إلى درجة تكونت معها استعدادات مسبقة لدى السواد الأعظم منهم لصالح هجرة صُوِّرت لهم باعتبارها عملا محمودا وتحقيقا للـ« وعد التوراتي».

وقد تم ذلك بفعل ترابط عدة عوامل، منها الوسائل الهائلة التي كانت تتوفر عليها التنظيمات الصهيونية، وحرية العمل التي كانت الإقامة تمكن هذه المنظمات منها، وبؤس السواد الأعظم من ساكنة الملاحات، وانهيار الآمال المعقودة على إدماج «المتطورين» في «الحاضرة» الفرنسية، والقلق الذي أثارته في نفوس بعض الفئات من اليهود إمكانية استقلال المغرب حيث اعتبرها أحد مثقفيهم بمثابة «نهاية العالم» (C. Nesry).

ولمّا كانت جهود القادة الوطنيين مركزة على مقاومة مشروع نظام السيادة المشتركة التي كانت فرنسا تحاول إحلاله محل نظام الحماية، فقد استغلّ الصهاينة

ذلك، واستفادوا من تمحور انتباه حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال حول مناورات الجنرال جوان، كما استغلوا تعبير هذين الحزبين عن تضامنهما مع جامعة الدول العربية، والتصريحات المعادية لليهود التي صدرت عن بعض زعمائهما خلال الحرب الإسرائيلية العربية الأولى (ماي – يونيو 1948).

I – التدخل المكثف للمنظمات الصهيونية في المغرب انطلاقاً من سنة 1945

1 – «العمل الإحساني»، «حب الخير للبشرية» و«العودة إلى التقاليد اليهودية» والصهيونية

ساهمت فداحة المأساة التي حلت بيهود أوربا، وشهادات الناجين من معسكرات الموت – الذين لجأ بعضهم إلى المغرب مرورا بإسبانيا – والكشف عن وجود أفران حرق الجثث في المعتقلات، بالإضافة إلى أصداء محاكات نورنبرغ (Nuremberg)، في الرفع من تقبل ساكنة الملاحات للدعاية الصهيونية، التي لم يعد منشطوها يكتفون بمطالبة ساكنة هذه الأحياء بالمساهمة في «ضريبة الشيكل» بل أصبحوا يحثونها على الإلتحاق «بأرض إسرائيل».

كانت الشعارات التي تمت بلورتها بهذا الصدد، شعارات ناجحة إلى درجة نسيت معها تقريبا الجماعات اليهودية أن تلك الخطوب لم تصبها بأذى، وبأن سنتي المحنة التي عانت منها بسبب قوانين ڤيشي كانت عديمة الأثر تقريبا حتى بالمقارنة مع ما عاناه منها إخوانهم في الدين بكل من الجزائر وتونس. بل وأصبح مجرد ذكرى طواها النسيان بالرغم من الموقف الذي اتخذه منهم مواطنون هم المسلمون والذي اتسم إجمالا بمراعاتهم بالرغم من هشاشة الوضعية العامة وعدم استقرارها، وكل النداءات الداعية إلى تقتيل اليهود وإبادتهم، و«سلبيات» سنوات ما قبل الحرب[1].

(1) FRUS, 1944, p. 1091. Madrid, 10.7.1944, US chargé d'affaires, in **Spain to the Departement** : «Spanish Government has instructed his consular agents in German occupied territories to give assistance to Jews (facing) imminent danger of death. It is also cooperating with representatives of Jewish organizations in Tangier in effort to bring 500 Jewish children out of Hungray to temporary haven in Spanish Morocco».

كان أنصار الرابطة يشكلون المجموعة التي كانت على بينة تامة بطبيعة الصهيونية، إذ سبق أن قاوموها قبل الحرب العالمية الثانية، ووصفوها بأنها حركة «تحمل بذور التفرقة، وغير ملائمة لوضعية يهود المغرب»، وكانوا يرون بالفعل أن النازية ونظام فيشي وجها ضربة قاضية لمبدأ «الإدماج» نفسه. وكانوا من جهة أخرى مناوئين لحزب الإستقلال، ومتوجسين خيفة من الأواصر التي كان هذا الحزب يسعى لإقامتها مع جامعة الدول العربية (التي تأسست في مارس 1945). غير أنهم تركوا المجال مفتوحاً تماماً مع ذلك للمنظات التي كانت تهيئ لـ«اجتثاث» ساكنة الملاحات وترحيلها إلى فلسطين[2].

ووصل الأمر بأنصار الرابطة إلى درجة استقر معها رأي بعضهم على الإنضمام إلى صف أولئك الذين كانوا يعتبرونهم في الماضي «طوباويين». وقد كان انضمامهم نتيجة لـ«ـمراجعات مؤلمة» سبقتهم إليها قيادة الرابطة الإسرائيلية العالمية، حيث تخلت بالفعل عن استراتيجية الإدماج التي تبنتها منذ تأسيسها، وشرعت في التعاون مع المنظمات الصهيونية التي تمحورت برامجها بالضبط حول «تحضير» الترحيل المكثف لليهود المغاربة نحو فلسطين.

ساهم في إعادة التموقع هذا أيضاً وجود روني كاسان (René Cassin) أحد رجال القانون الذي أبدع مفهوم «الإجرام الشامل» على رأس الرابطة إلى جانب ج. برانشفيك (Jules Braunschvig)، وهو سليل أسرة من التجار، راكمت ثروة هائلة بالمغرب، وصهر حاييم طوليدانو، الذي كان يمثل العنصر الأساسي في تحسيس يهود أمريكا بأهمية الطاقات التي تمثلها ساكنة الملاحات. فعلاوة على الرفع من عدد الساعات المخصصة لتدريس العبرية والتربية الدينية، تم وضع البنية التحتية للرابطة الإسرائيلية العالمية بالمغرب رهن إشارة المنظمات الصهيونية، وكان ذلك بمثابة أحد أهم التجليات الرئيسة التي جسدت على أرض الواقع إعادة النظر في مواقف الرابطة[3].

كانت منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل ORT (التي أسست سنة 1880 بروسيا، وتم نقل مقرها إلى برلين سنة 1920 ثم إلى جنيف) ومؤسسة غوث الأطفال

(2) S. Levy, **op. cit.**, p. 126, Cf D. Ben Gourion, Israël, années de lutte, Paris, Flammarion, 1964, pp. 26-28.

(3) M. Laskier, **op. cit.**, pp. 257-278.

OSE (التي تأسست بدورها في روسيا في نهاية القرن التاسع عشر، وتم نقل مقرها إلى ألمانيا ثم إلى باريس) أول من استفاد من «مراجعات المواقف» هاته التي قامت بها الرابطة، كما حظيتا باستعداد أثرياء يهود مغاربة لدعمها. وقد بلغ الأمر بجول سنوف (J. Senouf)، رجل الأعمال البيضاوي، إلى تقلد منصب رئاسة فرع منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل بالمغرب، أما جو حسان (Jo Hassan) البنكي الطنجي، فقد تقلد منصب رئاسة فرع مؤسسة غوث الأطفال بالمنطقة الشمالية[4].

اكتسبت هاتان المنظمتان تجربة طويلة في تأطير ساكنة «غيطوهات» أوربا الشرقية، فصارت تلك الخبرة، بالإضافة إلى توزيع الأموال ومخزونات المواد الغذائية والألبسة المستعملة التي تبرع بها بصفة خاصة يهود الولايات المتحدة، عاملا حاسما في الإسراع بوتيرة صهينة الملاحات[5].

لم تبد الجماعات عمليا أية مقاومة إزاء عملية التكييف التي أخضعت لها، فـ«التكفل» بأمورها بكيفية ممنهجة بدأ بالفعل في الوقت الذي كانت ما تزال فيه تحت هول تأثير صدمة الحرب. وكان قلق هذه الجماعات، واضطراب أحوالها، والجوع الذي عانى منه المسلمون الذين كانوا بدون سند أو نصير، والبطالة التي نجمت عن إملاق أولئك الجيران الذين كانوا يعتبرون زبناء اليهود التقليديين، بمثابة عوامل ساهمت مجتمعة في تحول تلك الجماعات إلى ساكنة طيِّعة يمكن تكييفها بسهولة.

وبالجنوب، كان الخراب الذي عمَّ البوادي علاوة على ذلك، واحدا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تسريع هجرة اليهود نحو مدن الشمال. ولم يتم ذلك وفق الخطاطة الكلاسيكية المتمثلة في الهجرة التقليدية عبر مراحل ومحطات متدرجة، وإنما مباشرة من الملاحات النائية والمعزولة بالأطلس الكبير، نحو المراكز الحضرية الكبرى كالدار البيضاء. وقد لعبت الصعوبات التي واجهها المهاجرون القرويون مع وسطهم الجديد، و«النموذج» الذي كان يمثله بالنسبة لجيرانهم أولئك الذين كانوا يرحلون باتجاه فلسطين والإنخفاض المهول في «النِدابوت» [الصدقات التي كانت

(4) AMG, 3H159, août 1945.

(5) S. Levy, op. cit., p. 137.

تجمع لفائدة الفقراء] نتيجة رحيل العناصر الرئيسية التي كانت تساهم فيها وتغذيها، دورا أساسياً في خلق ظروف إضافية لصالح الحركة الصهيونية(6).

تم تقديم توزيع المعونات بواسطة المنظمات الصهيونية الكبرى (منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل، مؤسسة غوث الأطفال، واللجنة المشتركة لتوزيع الإعانة (Joint Distribution Committee) كتعبير عن «التضامن اليهودي». وبموازاة مع ذلك سارت الأمور على نفس المنوال، برعاية من لدن منظمات «أرثودوكسية» لم يكن قد مضى على تأسيسها سوى زمن يسير (من جملتها Ozar Ha Torah) «غنى التوراة» التي تم تأسيسها بنيويورك من لدن سفرديين ومن ضمنهم يهود مغاربة، وأشخاص آخرون) وحركات «ثقافية» تمحور نشاطها بصفة كلية حول «العودة إلى القيم اليهودية» و«إحياء اللغة العبرية»(7).

هنالك دور حاسم بهذا الصدد، لعبه س. د. ليفي، الذي كان رئيسا لـ«غنى التوراة» و«أعمال مدرسية» مختلفة، ورئيس الفرع المغربي لـ«الفيدرالية الصهيونية لفرنسا» (Fédération Sioniste de France) ورئيسا للجنة الجهوية لـ«لصندوق الوطني اليهودي» (Keren Kayemet Leisrael) ومنسقا للأنشطة «المغربية» لمنظمات مختلفة. وقد استعمل ليفي، الذي كان متشبعا بمبادئ الصهيونية منذ أزيد من خمسين سنة، سلطته وجاهه الشخصي بكيفية ممنهجة لتحفيز إخوانه في الدين على التمسك بخصوصياتهم وإبرازها، بل ودفعهم إلى حد التعصب في هذا المجال. وكانت الحملات التي قادها في هذا الشأن تتمحور حول موضوع «تفوق إسرائيل» على المسيحيين والمسلمين، وحول «الشعب اليهودي بأرض إسرائيل» وغزو فلسطين «بالإعتماد على القوة» و«تحويل العرب إلى أقلية يتعين عليها الخضوع لقانون إسرائيل»(8).

---

(6) P. Flamand, op. cit., pp. 245-242.

(7) S. Levy, op. cit., p. 126.

(8) M. Laskier, op. cit., p. 221، محاضرة س. د. ليفي بالدار البيضاء يوم 1945.11.2 بمناسبة الذكرى 28 لوعد بلفور، «ستكون لنا أرض إسرائيل، وستكون لنا في المستقبل المنظور». E. Sikiridji, op. cit.، محاضرة بتاريخ 1945.2.20 سبقت الإشارة إليها : «إن الحل الوحيد المفروض علينا، والذي سيخرج إسرائيل من الجحيم الذي تعيش فيه هو... الحل الذي أعلنت عنه في أطلانتيك سيتي، أي «شعب إسرائيل بأرض إسرائيل».

ولم يفتأ س. د. ليفي في سبيل تحقيق مراميه، عن التذكير بأشد الصفحات إظلاما في تاريخ يهود المغرب، في خطبه حول «ضحايا اليهود الأبرياء الذين قام هتلر بتقتيلهم بأشكال متنوعة، في مجازر بولونيا وغيرها». وكان يؤكد كذلك باستمرار على عزم «إسرائيل بأن لا تكون أبدا ضحية تكفير يقوم به عالَم مسَّه الجنون». وكان أحد أهم أهدافه هو دفع إخوانه في الدين المغاربة إلى التماهي تماما مع ضحايا النازية، وربط مصيرهم بمصير الناجين من معسكرات الإعتقال والإبادة[9].

كان نشر مثل هذه الأفكار يتم بكيفية خاصة عن طريق المحاضرات، وبواسطة المجلة الشهرية «**نوار**» (**Noar**) التي حلت منذ سنة 1945 محل «**المستقبل المصور**» التي اختفت في غمرة أحداث يونيو 1940. وكان محررو المقالات يعملون على ألا يبدو الأمر مجرد استحضار للماضي، فكانوا يمزجون كتاباتهم بالحديث عن القلاقل المعادية لليهود، التي وقعت بليبيا في نوفمبر 1945، مستغلين فرصتها للتلميح لـ«الأعمال الإنتقامية» التي قد يتعرض لها ساكنة الملاح من جراء الإعلان «الوشيك» عن تأسيس دولة يهودية وطرد العرب من فلسطين. وقد تم الإعلان عن هذا الإختيار منذ مؤتمر زوريخ (1937) من لدن رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية، دافيد بن غوريون، كما تم الدفاع بقوة عن هذه الفكرة من طرف رئيس «الأرغون» ميناحيم بيغين. كما حظي هذا المشروع كذلك بالمساندة من خلال توصية تم التصويت عليها سنة 1944 من طرف حزب العمال البريطاني الذي وصل إلى الحكم منذ شهر يونيو 1945[10].

كان محررو هذه التحذيرات يقتبسون حججا إضافية من المذكرة التي وجهتها اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال في الثامن من شهر مارس 1945 إلى الحكومات الفرنسية والأمريكية والإنجليزية والسوفياتية والصينية، التي طالب فيها الزعماء الوطنيون «بحقوق المغرب باسم آلاف المغاربة الذين ذهبوا ضحية في سبيل الحرية... وباسم الآلام المتنوعة التي تكبدها الشعب المغربي، وباسم مبادئ الحق والعدالة التي هي

---

(9) E. Sikiridji, **op. cit.**, p. 69. Cf P. Vidal-Naquet, **Les Juifs, la mémoire et le présent**, Paris, 1981, pp. 43-72.

(10) R. De Felice, **op. cit.**, pp. 185-209 ؛ محمد الحبيب بلخوجة، **يهود المغرب العربي**، (القاهرة ؟)، 1973، ص. 167.

الغاية السامية للديموقراطية المُحاربة». وشددوا كذلك «على ضرورة منح المغرب [حق] العضوية في الأمم المتحدة والاستماع [إليه] في الشؤون المعروضة، والتي لها علاقة [به] من قريب أو بعيد [كقضية] فلسطين وليبيا، نظرا لما لهذه الأقطار من مصالح مشتركة مع الدولة المراكشية التي خاضت غمار الحرب، وضحت فيها بصفة مستقلة، لا بصفة تابعة»(11).

لـم يكن من شأن مثل هذا الطرح سوى تسهيـل انتشار كافة أشكال التخمينات والمزايدات بصدد ردود فعل جماهير المسلمين تجاه تطور الوضعية بفلسطين. وعلى الرغم من أن حزب الإستقلال كان يُصوَّر من طرف الدعاة الصهاينة للجماعات اليهودية كـ«فزاعة مخيفة»، فإنه اهتم قبل كل شيء بمعالجة القضايا المستعجلة، المتمثلة في التنديد باحتجاز الوطنيين بالسجون أو بالإقامة الجبرية أو بالمنفى، وفي مواجهة مناورات فرنسا لإبطال مفعول مساعيه لدى الحلفاء. ولذلك لم يعمل على التصدي مباشرة للنشاط الذي كانت تقوم به المنظمات الصهيونية، خاصة بالمناطق القروية في الجنوب وهي مناطق لم يكن الحزب نفسه قد تمكن بعد من «تغطيتها»(12).

ذكّر زعماء الحزب منذ سنة 1945، ردا على اتهامهم بالتعصب الديني والنزعة الكهنوتية بما عرفه المغرب من تقاليد التسامح منذ القديم(13)، وأكدوا بأن «المسألة اليهودية لا وجود لها بالمغرب، لأن يهود البلاد أعضاء في العائلة المغربية على غرار الأقباط المصريين. وسيبقون متمتعين مثل ما كانوا، بحريتهم الدينية، وخصوصا ما يرجع للعدلية الدينية في الحالات المعتادة كسائر المغاربة» فالكفاح الوطني ينبغي أن يفضي إلى نظام ديموقراطي «يعتبر سائر المغاربة متساويين أمام القانون، يتمتعون

---

(11) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، حول «المذكرة التي رفعتها اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال يوم 8 مارس 1945، على إثر انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، لسفراء الدول المتحالفة، وهي ترمي إلى التذكير بالمجهود الحربي الذي قامت به مراكش في سبيل قضية الحلفاء، وتطالب بحق الدولة الشريفة في أن تُسمع صوتها أمام مؤتمرات الصلح»، ص. 423.

(12) علال الفاسي، **الحركات الإستقلالية**...، احتجاج حزب الإستقلال، 1945.9.18، ومطالبة الحكومة الفرنسية «بإلغاء التدابير المتخذة... والتي تُذكّر من قريب أو بعيد بسياسة التجنس والإدماج، ص. 282.

(13) **المرجع نفسه**.

بحقوق واحدة، ويؤدون واجبات واحدة من غير امتياز ديني أو عنصري»[14] لكنهم كانوا يعانون من عائق أساسي، تمثل في رفض طلباتهم المتعلقة بإصدار جرائد «**العلم**» كيومية بالعربية و«**رأي الشعب**» (**L'Opinion du Peuple**) كأسبوعية باللغة الفرنسية، اللتان لم ترخص لهما السلطات بالصدور إلا في شهر شتنبر 1946 بالنسبة للأولى ومارس 1947 بالنسبة للثانية، ولذلك لم يقوموا بأية حملة خاصة باتجاه اليهود.

إزدادت حدة تخوف اليهود، والشكوك التي كانوا يغذونها فيما يتعلق بصدق تمسك حزب الإستقلال بالمثل الديموقراطية، من جراء معاداته للحزب الشيوعي المغربي الذي كان يمثل منذ 1945، التشكيلة الوحيدة تقريبا التي كانت تضم بين صفوفها مسلمين ويهود ومسيحيين[15].

كان اليهود يحتكون عموما بالمسلمين، إن على مستوى الخلايا أو في الميدان النقابي، وكانت لهم بالإضافة إلى ذلك إمكانية عرض أفكارهم على أعمدة جريدتي «**العمل النقابي**» و«**الأمل**» (**L'Espoir و L'Action Syndicale**) (وهما أسبوعيتان تأسستا سنة 1945 من طرف الكونفدرالية العامة للشغل CGT والحزب الشيوعي المغربي). وكانت هذه الوضعية تهيؤهم مبدئيا للعب دور في استئناف «الحوار» بين إخوانهم في الدين وبين الوطنيين، بيد أنهم كانوا يجدون أنفسهم في واقع الأمر حبيسي مجموعة من التناقضات في آن واحد باعتبارهم يهودا ومغاربة وماركسيين و«متطورين» ميالين ثقافياً لفرنسا.

وقد زاد من حدة تمزقهم النقاش الدائر على مستوى قيادة الحزب الشيوعي المغربي حول تصحيح استراتيجية الحزب، وإلحاح الحزب الشيوعي الفرنسي على ضرورة أولوية الحفاظ على «خط» مستنسخ حرفيا من خطه الخاص، والإشكالية الناجمة عن اختيار الرفاق المسلمين للنضال من أجل الإستقلال؛ كما ساهم في تفاقم هذه الوضعية كذلك، ما خلفته في نفوسهم الإبادة التي تعرض لها إخوانهم في الدين في ظل النازية، ونموذج الموقف الموالي للصهيونية الذي تميز به ليون سلطان،

---

(14) S. Levy, Les Juifs et la libération nationale du Maroc, **New Outlook**, (Tel-Aviv), 1981, n° spécial «Sépharades et la Paix», p. 89.

(15) المرجع السابق.

الأمين العام لحزبهم، وبداية تمركز «هاشومر حاتزاير» (الحركة الكيبوتزية الإشتراكية ـ الصهيونية)، و«البديل» الذي خيل إليهم بأنها توفره لهم. وفي النهاية، حُسم الأمر على أرض الواقع لفائدة الصهاينة بفعل تأخر الحزب الشيوعي المغربي في اختياره العلني لفائدة الإستقلال، والحذر الذي كان يثيره منذ بداية الثلاثينات في نفوس اليهود الشيوعيين والإشتراكيين الإنتماء البورجوازي للزعماء الوطنيين، والتكوين العربي ـ الإسلامي الواضح للبعض منهم[16].

2 ـ انقسامات الوطنيين وحدود التحذير من الصهيونية، 1946 ـ 1947 :

تمكنت المنظمات الصهيونية بفضل التعاون الذي شرعت فيه مع الرابطة الإسرائيلية العالمية، وإحداث «أعمال اجتماعية» وتهييء مشاريع تتعلق بإنشاء مدارس جديدة بالجنوب، من كسب رهانات حاسمة منذ سنة 1945، وجعلت بذلك مسألة وضع هيمنتها التي كانت في طريق فرضها على الملاحات موضع سؤال أمرا مستعصيا، سواء من طرف اليهود المناضلين في الحزب الشيوعي المغربي، أو من بعض إخوانهم في الدين الذين تبنوا فكرة الإستقلال، أو من طرف الوطنيين المسلمين[17].

تمكنت تلك المنظمات من الإستمرار في انطلاقتها خلال سنة 1946، وهي السنة التي عقد خلالها الفرع المغربي للفيدرالية الصهيونية الفرنسية مؤتمره الأول لما بعد الحرب بالدار البيضاء، وتقرر خلاله، بدعوى بداية عودة الإنتعاش لاقتصاد البلاد، استئناف الحملات الخاصة بـ«جمع الأموال لشراء الأراضي بفلسطين»، ولم يقم الوطنيون عمليا بأية مبادرة خاصة لمعارضة هذا المشروع، واكتفوا، في الوقت الذي كانوا لا يزالون يسترجعون فيه أنفاسهم بصعوبة من الضربة التي تلقوها سنة 1944، بتركيز جهدهم للعمل على إفشال نظام السيّادة المشتركة الذي كان الفرنسيون يسعون لإقراره بالمغرب[18].

---

(16) S. Lévy, **La communauté juive, op. cit.**, p. 135.

(17) Lévy, «Témoignage d'un militant juif marocain», in **Juifs du Maroc, op. cit.**, p. 280.

(18) 1-15.12.1946, AMG, 3H 159 «الصهاينة ينظمون اكتتابات». مذكرتا احتجاج حزب الإستقلال (1945.10.13 و1956.5.10) ضد مشاركة فرنسيي المغرب في انتخاب المجلس التأسيسي الفرنسي. انظر كذلك :

=

كانت مع ذلك أمام الوطنيين فرص عديدة لتوجيه نداءات مفتوحة لمشاركة اليهود في الكفاح من أجل الإستقلال غداة وصول المقيم العام الجديد إيريك لابون (Eirik Labonne) إلى الرباط بوجه خاص، خلفا لـ«جبريال بيو» (Gabriel Puaux). فبعد عودة علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني من المنفى بقرار من المقيم العام الجديد تعبيرا عن حسن نيته، انضم يهود من فاس إلى الوفود التي قدمت من كافة المناطق لتحيتهما[19].

لم تتخذ أية مبادرة هامة لاستثمار تلك «الخطوة» التي قام بها أولئك اليهود، سواء أكان تصرفهم نابعا من مجرد مجاملة في إطار تقاليد الصداقة التي كانت تجمع أعيان الملاح بأعيان المدينة القديمة، أو كانوا قد تصرفوا على ذلك النحو لاعتبارات أخرى، فإن ظرفية تلك الحقبة، وأهمية مكانة علال الفاسي بوجه خاص، كانت تضفي على حضورهم ضمن الأشخاص الذين قدموا لتجديد تأكيد عزمهم على مواصلة الكفاح دلالة سياسية عميقة. خاصة وأنهم كانوا يتذكرون بكل تأكيد، العبارات «المعادية للسامية» التي نسبت إليه سنة 1934، وكذلك الصورة «الرجعية» التي كان عدد هام من إخوانهم في الدين «المتطورين» يتمثلونه من خلالها.

أضاع حزب الإستقلال فرصة سانحة أخرى، إذ لم يسع إلى الإشادة لدى اليهود المغاربة بالدعم الذي قدمه يهود فرنسيون للبيان الذي بعثه الحزب (13 يبراير) للحكومة الفرنسية، قصد حثها على الإسراع باتخاذ القرارات المستعجلة الضرورية لاستئناف «العمل المشترك» لتهييء التنظيم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للمغرب، وفق ما تقتضيه مبادئ الديموقراطية[20]. غير أنه يجب التأكيد مع ذلك، على أن سعي عبد الرحيم بوعبيد، الشخصية الرئيسية التي كانت وراء إعداد ذلك البيان، في الحصول على دعم من ذلك القبيل في باريس، كان يقوم كشاهد على أن قيادة الحزب كانت تضم عناصر ديناميكية متفتحة، ومستعدة لإشراك اليهود في

M. Laskier, op. cit., p. 218, Casablanca 14.2.1946. P. Calamero, secrétaire général de la section marocaine de la FSF à l'OSM. =

(19) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 283–284.

(20) Ch. A. Julien, op. cit., pp. 196-197 ; H. Bleuchot, op. cit., p. 37.

حركتها. ولربما كان ذلك مرتبطا فيما يخص بوعبيد على وجه التحديد بأنتمائه إلى وسط شعبي وإحساسه (خلال مرحلة تمدرسه) «بالتباين الإجتماعي من خلال احتكاكه بـ(أبناء) العائلات البورجوازية الكبرى» ومُيُوله في بداية الأمر للانخراط في الحزب الشيوعي المغربي. وذلك ماسهَّل تعامله مع جان دريش (Jean Dresch)، الجغرافي الشيوعي، الذي قام بتحرير نص البيان الذي سُلم لوزارة الخارجية الفرنسية. وتزامن ذلك مع قيام منظمات صهيونية، بل وحتى إرهابية (الإرغون على سبيل المثال)، بنشاط مكثف في العاصمة الفرنسية، بهدف ضمان انخراط شخصيات يهودية فاعلة في «العصبة الفرنسية من أجل فلسطين حرة» (التي تأسست سنة 1946، وكان يرأسها ليون جوهو (Leon Jouhaux) الكاتب العام للكونفدرالية العامة للشغل (CGT)[21].

لم يقم حزب الشورى والإستقلال، الذي تأسس سنة 1946 هو الآخر ببذل أية مساعٍ نوعية بهذا الصدد، على الرغم من توفره على توجه يدعو للإخاء بين الجماعات، من خلال وجود مثقفين مسلمين متشبعين بالحداثة بين صفوف مناضليه، وقبوله لأعضاء جدد، بدون إلزامهم بضرورة أداء القسم على المصحف على غرار ما كان يشترطه حزب الإستقلال. ومن خلال استحضار زعيمه محمد بن الحسن الوزاني باستمرار لكتاب «روح القوانين» لمونتيسكيو (Montesquieu) والإحالة عليه، والأولوية التي كان يوليها للديموقراطية، وهاجس العمل على الإحتراز من الوقوع في إطار المغرب المستقل، في نظام الحزب الوحيد القائم على تحالف بين حزب الإستقلال والسلطان[22].

بدلا من أن يفتح حزب الشورى والإستقلال صفوفه لليهود، وأن يسعى لضمهم إليه، سواء من أجل تعزيز الطابع الديموقراطي الذي كان يريد أن يتميز به على الساحة السياسية أو من أجل تحسين وضعيته (الكمية) كـ«حزب صغير»، فإنه اتجه نحو التقارب مع حزب الوحدة المغربية (تطوان)، محاولا بذلك التخفيف من رجحان كفة حزب الإستقلال، وكرد على تحالفه مع الحزب الوطني للإصلاح بزعامة عبد الخالق الطريس. وكانت نتيجة توجه من هذا القبيل، والموقف المعروف للناصري

(21) D. Lazar, **l'Opinion française et la naissance de l'Etat d'Israël 1945-1949**, Paris, Calman-Lévy, 1972, pp. 130-144.

(22) R. Le Tourneau, **Evolution politique**, **op. cit.**, p. 217 ; Ch-A. Julien, **op. cit.**, p. 196.

تجاه اليهود وحول القضية الفلسطينية، وتبني الوزاني نفسه للموقف الراديكالي المتخذ تجاه «العصبة الدولية لمحاربة مناهضة السامية» سنة 1937، بمثابة عوامل أدت إلى وضع إمكانيات «التعايش بين الأديان» التي كان الحزب مهيئا لها موضع شك[23].

اقتصرت جهود حزب الشورى والاستقلال في ميدان الصحافة، على إصدار جريدة أسبوعية في شهر أبريل 1947 باللغة العربية فقط «**الرأي العام**» في حين أن زعيمه محمد بن الحسن الوزاني كان يشرف قبل سنة 1937 على جريدتين باللغة الفرنسية ـ «**عمل الشعب**» و«**إرادة الشعب**» ـ ويشارك في تحرير المقالات والافتتاحيات المنشورة على أعمدتهما واللتان خصصتا حيّزاً هاماً منها لـ«التوافق اليهودي ـ الإسلامي». وغداة الحرب العالمية، أصبح الاقتصار على إصدار جريدة واحدة باللغة العربية بمثابة نوع من «النكوص». وقد انضاف تأثير ذلك للعواقب المترتبة عن تبني هذا الحزب للموقف الذي اتخذه حزب الاستقلال تجاه الحزب الشيوعي المغربي، وانخراطه لاحقا في «حلف» التزم الحزبان حسب مقتضياته برفض مقترحات تشكيل «جبهة» تقدم به خصمهما المشترك.

كان ذلك «الإقصاء» ضروريا في نظر زعيمي الحزبين الوطنيين، بسبب مفهوم «صراع الطبقات» الذي تقوم عليه الإيديولوجيا الماركسية، والمخاطر الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تنتج عن توسع حظوة الحزب الشيوعي المغربي في أوساط الجماهير نتيجة التحاقه بالمؤيدين لمبدأ الاستقلال. كما أصبح هذا الإقصاء في منظورهما مسألة حيوية إذ كانا يأملان، في سياق الحرب الباردة، أن تأخذ الولايات المتحدة بعين الاعتبار معاداتهما للشيوعية، وأن تدعم مطالبهما[24].

ما كان لليهود الشيوعيين وغيرهم، حتى ولو كانوا على بينة تامة بالاعتبارات السياسية ـ الاجتماعية والاستراتيجية للحزبين «البورجوازيين» إلا أن يروا في محاولات تهميش الحزب الشيوعي المغربي، أحد مظاهر «عدم التسامح» وهو أمر لم يكن مقبولا في نظرهم، خاصة وأن الأمر يتعلق بحزب اختار هو الآخر طريق الاستقلال، وتمت

---

(23) **الوحدة المغربية**، عدد يوم 1946.6.16، «نحن نرفض تقرير لجنة بيل رفضا باتا ونعلن تضامننا مع جامعة الدولة العربية».

(24) FRUS, 1948, III, pp. 683, **US Policy with Regard to French North Africa**, Memorandum By the Policy Planning Staff, Washington March 22, 1948, Top secret, PPS-25.

«مباركته» إثر المقابلة التي خص بها السلطان زعماءه خلال شهر غشت 1946. كما أن هذا الحزب كان يشكل بالنظر إلى تعايش مسلمين ويهود ومسيحيين بين صفوفه، نوعا من «المجال النموذجي» للتعاون السياسي فيما بين مختلف الجماعات الدينية[25].

أكيد أن حزب الإستقلال وحزب الشورى والإستقلال، وضعا في ميثاقهما بندا ينص على أنهما يعتبران «اليهود المحليين، الذين لم تكن لهم جنسية أجنبية، وليسوا أعضاء في الحركة الصهيونية كرعايا لصاحب الجلالة السلطان». لكن بندا من هذا القبيل لم يكن من شأنه أن يغير في شيء من صورة «الحزبين الإسلاميين» بل و«المتعصبين» التي كانت شرائح مختلفة من الجماعات اليهودية قد كونتهما عنهما. وهكذا تفاقمت السلبية الفعلية التي كان الوطنيون يغذونها تجاه الملاحات، في ذات الوقت الذي كانت فيه المنظمات الصهيونية تعمل ليل نهار من أجل قطع صلة اليهود ببيئتهم المغربية[26].

كان بإمكان أكثر التجليات وضوحا لنشاط «منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل» و«مؤسسة إغاثة الأطفال» و«غنى التوراة» ومظاهره الإحسانية، والعون الذي كانت الرابطة الإسرائيلية العالمية تقدمه لهما، أن تخلف لدى الملاحظ انطباعا بأن الأمر يتعلق أساسا بأعمال تتمحور حول أعمال خيرية تهم فقط بتقديم العون للمعوزين لا غير. فتشييد المدارس المهنية وغيرها، وبناء أجنحة خاصة في المستشفيات، ومركز مهم للوقاية ولمعالجة المصابين بداء السلّ من جهة، ومكافحة السكن غير اللائق، والحملات من أجل هدم المساكن القذرة الشبيهة بالأكواخ، وتمكين اليهود من الحصول على تجزئات سكنية من جهة أخرى، كانت كلها أمور تبدو وكأنها تصب في اتجاه استمرارية التجذر والتواجد اليهودي بالمغرب.

---

(25) **Ibid**, pp. 611, North Africa Conference (of U.S. Diplomatic and Consular Missions in North Africa and Egypt), Paris, May, 24, 1948 ; R. Rezette, **Les partis politiques marocains**, Paris, 1955, p. 339.

كان عدد المنخرطين في الحزب الشيوعي المغربي سنة 1948 يقدر بـ2500 أوربي و3500 مغربي (3000 مسلم و500 يهودي). ويقدر أعضاء حزب الإستقلال في نفس الفترة بما يتراوح بين 15 و20 ألف منخرط.

(26) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 413-414.

اعتبرت جريدة «**الرأي العام**»، أن مثل هذه الإنجازات، ومساهمة اليهود المغاربة الميسورين فيها، والتكوين المهني الذي كانت تؤمنه «منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل» للشباب اليهودي بمثابة «نموذج» على أغنياء المسلمين الإقتداء به لمساعدة إخوانهم في الدين الفقراء، ولتغطية جزء من حاجيات البلاد من العمال المؤهلين والمتخصصين. كما استغلت الصحفية تلك المنجزات كذلك لانتقاد قصور الحماية في مجال «التعليم الصناعي» وللمطالبة ببذل جهوذ إضافية في هذا المجال لصالح الشباب المسلم(27).

وقفت عامة المسلمين بالملموس على مدى تأثير مثل تلك التدخلات، إذ لاحظت مثلا، تسارع وتيرة تغيير الزي اليهودي وتبني اللباس الأوربي حتى بالنسبة للمناطق النائية، وكانت دينامية الجمعيات «الثقافية» ومجموعات الكشافة أكثر تجليات تلك التدخلات، لكن يبدو أن عامة المسلمين بدورهم، وبالنظر إلى استئناسهم بمفهوم «التآزر اليهودي»، وتحسرهم على عدم تشبع إخوانهم في الدين بسلوك تضامني مماثل، لم يروا في تلك المنجزات إلا تجليا للبعد الإحساني لأنشطة المنظمات الصهيونية(28).

أكيد أن عددا من اليهود كانوا «يختفون» عن الأنظار بين عشية وضحاها، خاصة بملاحات الجنوب حيث جعلت هشاشة الظروف الإقتصادية وتدني مستواها الساكنة اليهودية مهيأة لتقبل الدعاية الصهيونية، التي كانت تدفعها إلى الإلتحاق بمجموعات، كان عملاء متخصصون في الهجرة السرية ينظمون عبورهم للحدود المغربية ـ الجزائرية(29).

---

(27) **الرأي العام**، عدد 1948.6.16 : «يهود المغرب جادون في طريقهم. ماذا فعل أثرياء المغرب [المسلمون] ؟».

(28) P. Flamand, op. cit., p. 274.

(29) AMG, 3H 159, mai 1947 «تزايد وتيرة هجرة اليهود تحت تأثير الدعاية الصهيونية». انظر كذلك :
J. Jacques-Meunié, Les oasis des Lektaoua et des Mehamid, H, 1949, 34, p.414.

ساكنة المدن التي تحولت إلى بلديات

المدينة	المسلمون (9.088.551م.ع)	اليهود (203.839م.ع)
الدار البيضاء	365.570	64.990
مراكش	207.144	18.311
الرباط	109.281	12.350
مكناس	122.522	13.670
فاس	170.868	14.140
وجدة	59.124	3.345
بلديات أخرى	317.442	29.587
المجموع	1351.951	156.093

المصدر: الإحصاء العام لساكنة المنطقة الفرنسية، مارس 1947 (م.ع = المجموع العام).

على الرغم من رواج العديد من الشائعات بين المسلمين حول «الرحيل باتجاه فلسطين» فإن إرجاع ذلك لعمل المنظمات الصهيونية لم يكن أمرا بديهيا، لأنها كانت تعمل في واضحة النهار، ويقتصر عملها رسميا على الإحسان و«العمل الاجتماعي» لا غير. ويبدو عمليا أن السلطان وحده كان قد أدرك مدى اتساع نشاط تلك المنظمات، إذ كان بالفعل يتوفر على معلومات أوفر، وكان يتابع أحداث المشرق عن كثب، ولم يكن يجهل في الراجح من الأمر، الاهتمام الذي أبداه الأمريكيون خاصة خلال سنتي 1942-1943 تجاه يهود المغرب. كما أنه تلقى كذلك بدون ريب تحذيرات من بعض أعيان اليهود من «الدسائس الصهيونية»، وأبلغوه عدم تضامنهم معها، وهو الأمر الذي حذا به إلى أن يحاول، على غرار ما كان قد فعله بكيفية خاصة خلال شهر نوفمبر من سنة 1944، إظهار اهتمامه بمشاكل اليهود وحرصه على أن يبقوا مغاربة[30].

(30) AMG, 3H 159، يناير 1947 «أخبر السلطان الجماعات اليهودية بأن عليهم أن يبعثوا إليه مباشرة بمطالبهم، دون المرور من خلال مصالح الحماية». انظر كذلك :
FRUS, 1948, III, p. 684, Washington, Marsh 22, 1948, cit. supra.

كانت مبادرة السلطان هاته ناجمة عن إرادته في التعالي بصفة عامة عن الإختلافات المتعلقة بالإنتماء العرقي ـ الديني والسياسي لرعاياه، وفي تأكيد موقعه كـ«موحِّد للأمة المغربية» ـ وقد كان الإستقبال الذي خص به في بالقصر الملكي وفدا عن الحزب الشيوعي المغربي، أمرا بالغ الدلالة بهذا الصدد ـ وكانت المبادرات التي اتخذها باتجاه اليهود تفرض نفسها، لأنها تسمح في نفس الوقت بتهدئة القلق الذي أثاره لديهم آلتزامه المتصاعد والواضح بالنضال من أجل الإستقلال أو استعداده لفائدة الإنضمام للجامعة العربية[31]. كن4فصل6

كان لهذا الإهتمام من طرف السلطان وقع حسن لدى اليهود الذين كانوا قد بدأوا في تركيز مشاعر الإمتنان حول شخصه بمفرده، والعرفان بالجميل تجاه التفهم الذي أفصح عنه عدد من المسلمين حيال محنتهم أثناء الحرب. فخلال الزيارة التي قام بها سيدي محمد بن يوسف لطنجة، والتي تمت في جو مشحون بالتوتر من جراء تقتيل المسلمين بالدار البيضاء من طرف جنود الأفارقة بمباركة من ضباطهم الفرنسيين وتواطؤهم (7 أبريل 1947)، حرص يهود تلك المدينة «الدولية» على تأكيد ولائهم وبيعتهم له[32].

شكل الخطاب الذي ألقاه العاهل بهذه المناسبة يوم 10 أبريل منعطفا حاسما في تطور العلاقات الفرنسية المغربية إذ ألح على التذكير بهوية المغرب العربية ـ الإسلامية، وعبر عن رغبته في تحقيق استقلال البلاد، وعن تعاطفه مع جامعة الدول العربية التي طالبت سنة 1946 على لسان أمينها العام عزام باشا بـ«جلاء فرنسا عن شمال إفريقيا»[33].

---

(31) Cf. FRUS, 1948, III, p. 684. Memorandum by the PPS, cit. supra, «The Sultan (of Morocco), capitalizing on the political events of the past few years, on the ferment and ambitions of the Moslem intelligentsia, on the prevailing discontent, and on the hardships suffered by the masses, has succeeded in making his person the living symbol of the new aspirations of his people».

(32) علال الفاسي، **مرجع مذكور**، راجع كذلك **المرجع المذكور** سابق :

S. Lévy, **Les Juifs et la libération nationale du Maroc**, p. 89.

«شعر اليهود بالوحدة العربية كتهديد، وكانا يخشون انضمام المغرب إلى جامعة الدولة العربية».

(33) D. Bensimon, op. cit., p. 114.

عندما عاد العاهل للرباط، أبدى اهتمامه بصفة خاصة بما قد يحدث من مواجهات أو اضطرابات بين المسلمين واليهود نتيجة تطور الأوضاع بفلسطين، وهو الأمر الذي يمكن أن تتسبب فيه نداءات الفرع المغربي للفيدرالية الصهيونية الفرنسية. فمن مدينة الدار البيضاء، كانت تلك الفيدرالية تحث «الإسرائيليين المغاربة على المشاركة في تحرير فلسطين (قصد تأمين) عودة اليهود إلى موطن أسلافهم». ولكي تبرز قدراتها القتالية، فإنها أحييت انتفاضة «غيطو» فارسوفيا (بولونيا) بكثير من الصخب والبهرجة ــ. ولتجنب مثل هذه المخاطر، استدعى سيدي محمد بن يوسف ممثلي الجماعات اليهودية إلى القصر الملكي، ودعاهم إلى ثني عزم إخوانهم في الدين عن الإنخراط في الحركة الصهيونية، وحثهم على البقاء متشبثين بمغربيتهم[34].

استمر السلطان في السير على نفس هذا النهج، رغم التهديدات الخطيرة التي كانت تواجهه شخصيا، بفعل رد الفعل العنيف للحكومة الفرنسية على «خطاب طنجة» وتعيين الجنرال ألفونس جوان كمقيم عام خلفا لإريك لابون الذي تمت تنحيته (23 ماي 1948)[35].

II ـ 1948 : السنة الحاسمة

1 ـ تهديدات الإقامة العامة، أصداء فلسطين والتوترات بين الجماعتين المسلمة واليهودية :

لمح الجنرال جوان للعاهل المغربي بمجرد استلامه لمهامه بالرباط بأن التعليمات التي تلقاها من باريس تفوض له، في حالة تمسكه بمواقفه، أمر عزله وتنحيته إذا اقتضى الأمر ذلك. وقد دفعت هاته التهديدات بالسلطان والوطنيين إلى أن يجعلوا من مقاومة المقيم العام الجديد ونظام السيادة المشتركة الذي كان يعتزم فرضه بالقوة أولوية الأولويات، وذلك ما حتم عليهم وضع مسألة البحث عن وسائل خاصة لتعطيل، بل

(34) AMH 3H 159 «استقبل السلطان أعيان اليهود، ونصحهم بالإبتعاد عن الصهيونية واعتبار أنفسهم (قبل كل شيء) بمثابة رعاياه الأوفياء». انظر كذلك : **المرجع السابق**، مارس 1947، "قرارات المتحدة من طرف الفيدرالية الصهيونية بعد اجتماع 2 مارس بالدار البيضاء.

(35) **المرجع السابق**.

وإيقاف آلية صهيونة الملاحات والحد من أخطار إثارة قلاقل بين المسلمين واليهود في الدرجة الثانية من اهتماماتهم(36).

وفي إطار امتحان القوة الذي بدأت تتضح معالمه، توجه الوطنيون نحو المشرق بحثا عن الدعم الذي يمكنهم من عرض قضية المغرب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد أدت إقامة علال الفاسي بالقاهرة، ومنح الملك فاروق حق اللجوء السياسي لمحمد بن عبد الكريم الخطابي، وتشكيل «لجنة تحرير المغرب العربي» تحت رئاسة بطل الريف، التي شغل منصب كاتبها العام الحبيب بورقيبة، والنداء الذي وجهته هذه اللجنة بخصوص وحدة العمل، إلى تركيز اهتمام جماهير المسلمين على المشرق، وما يدور فيه من أحداث. وعلى الرغم من صعوبة تقويم مدى قوة هذا الإهتمام، فإن استعداد الجماهير لتقبل فكرة «وحدة المصير المشترك للأمة العربية» كان يبدو استعدادا متناميا ومتصاعدا(37).

في خضم حملة «التآزر» هاته، أعلن مجلس جامعة الدول العربية، قبيل تصويت منظمة الأمم المتحدة على مخطط تقسيم فلسطين (29 نوفمبر 1947) عن إحداث «جيش التحرير العربي». وكانت صفوفه مفتوحة في وجه المتطوعين من جميع البلاد العربية، وبما أن الريفيين كانوا يتمتعون بنوع من حرية الحركة، ودأبوا على الرحيل إلى منطقة وهران إبان موسم جني العنب، فقد كانوا أول من حاول الإلتحاق بمصر، عن طريق الجزائر وتونس(38).

كان التوجه العام للصحافة الوطنية، خاصة منها صحافة حزب الشورى والإستقلال وحزب الوحدة المغربية بالمنطقة الشمالية، يسعى إلى شحذ الهمم لـ«التضحية من أجل فلسطين العربية» والإنضمام اللامشروط للمواقف التي اتخذتها حكومات الشرق الأوسط(39). كما اتَّسَمَ هذا التوجه بالسكوت عن الخلافات العميقة بين أنظمة مصر والعراق وشرق الأردن ـ حيث كان اللفيف العربي للملك عبد الله، تحت قيادة ضابط إنجليزي هو غلوب باشا ـ وأمين الحسيني، مفتي القدس، الذي

(36) حول دور الوزير جورج بيدو (G. Bidault) في تعيين الجنرال جوان، انظر : Ch.-A. Julien, op. cit., pp. 203-205.

(37) FRUS, 1948, III, pp. 684-85, Memorandum by the PPS, Washington, March 22, 1948.

(38) AMH 3H 159, août 1947. انظر كذلك : M. Rodinson, op. cit., p. 206.

(39) الرأي العام، عدد 1947.6.7، «وجهة نظر **الرأي العام** تجاه المشكلة الفلسطينية»، وعدد 1947.8.4 «ما لهؤلاء القادة ظلوا السبيل، اليهود لم يكونوا يوماً ما أصحاب فلسطين» ؛ وعدد 1947.10.18 «نحن لك فداء يا فلسطين العربية».

تدخل السلطان محمد بن يوسف لصالحه لدى دغول سنة 1945، حتى يتجنب تسليمه للإنجليز الذين كانوا يريدون محاكمته كـ«مجرم حرب»(40).

قدمت هذه الصحافة، في إطار شحذها للهمم من أجل الإختيار العسكري، انتصار الجيوش العربية كما لو كان أمراً مؤكداً، وأغفلت أن تشير من جراء جهلها أو تجاهلها لطبيعة الأحداث، إلى أن القوات اليهودية كانت تستعد للحرب بكيفية مكثفة منذ سنة 1945 (بل ربما تعود بداية استعدادها لسنة 1942)، وإلى أنها كانت تتوفر بالإضافة للأسلحة والذخيرة التي كانت تنتجها في عين المكان في ورشات سرية، على عتاد حديث زودتها به كل من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا. وفي تقدير حكومة باريس فإن جامعة الدول العربية كانت ستفقد مصداقيتها في أعين الثلاثين مليون من الساكنة المسلمة التي توجد تحت سلطتها في كل من تونس والجزائر والمغرب، من جراء الضربة التي قد تتلقاها في فلسطين، والتي من شأنها أن تثنيها عن «تحقيق مراميها بإفريقيا الشمالية الفرنسية»(41).

أما السلطان، فقد كان يخشى من جانبه ما عسى أن تتمخض عنه الأحداث من وضعية تنفلت عن المراقبة داخل البلاد، وما قد ينشأ عن ذلك من قلاقل في سياق تزيد من هشاشته استمرار ندرة المواد الإستهلاكية الأولية الضرورية للعيش وارتفاع أسعارها. وكان يعتبر أن من شأن الإضطراب والعنف أن يؤديا إلى فقدان المغرب للحظوة والإحترام لدى الرأي العام الغربي بصفة عامة والأمريكي بوجه خاص. أما الإقامة العامة، فقد تغريها مثل هذه الأحداث باستغلال الفرصة لتبرير «إجراء» ما، وقد دفعت هذه الإعتبارات إلى حد ما بالسلطان إلى محاولة «تقديم المثال» باستقباله لشخصيات مسلمة بالقصر الملكي، في نفس الوقت الذي كان يستقبل فيه مندوبين عن الجماعات اليهودية، الذين دعاهم علانية إلى «الإستمرار على نفس

(40) T. Jbara, **op. cit.**, pp. 186-188 «After (1945) Haj Amine left for Berlin,... the mufti was arrested by the French authorities when he tried to enter France. They retained him at the request of King Farouk and King Mohamed Ben Youssef of Morocco. He arrived in Cairo on May 29, 1946».

(41) D. Lazar, **op. cit.**, p. 147 ; C. Nicault, **La France et le sionisme, 1897-1848. Un rencontre manquée ?**, Paris, Calman Levy, 1992 ; M. Rodinson, **op. cit.**, p. 202.

النهج الذي سار عليه أسلافهم، بالعمل يدا في يد مع إخوانهم المسلمين» واستغل الفرصة لكي يؤكد من جديد على أنه «لا يقيم أي تمييز بين رعاياه الأوفياء»[42].

قام مسيرو حزب الإستقلال الذين كانوا يتعاونون بكيفية وثيقة مع عاهل البلاد، ويأملون بدورهم أن تقوم الولايات المتحدة، مراعاة منها للمصالح الإستراتيجية لـ«العلم الحر»، بالضغط على فرنسا، بربط اتصالات مع بعض أعيان اليهود. وكان هدفهم المباشر من وراء ذلك مزدوجا، يكمن في إيجاد الوسائل القمينة بـ«تسهيل فصل قضية فلسطين عن مسألة العلاقات اليومية (بين اليهود والمسلمين) بالمغرب»، وفي طمأنة محاوريهم فيما يتعلق بحدود «التجليات والتظاهرات اللفظية لصالح فلسطين»[43].

وزع الحزب بهذا الصدد منشورا ندّد فيه بقوة بمخطط تقسيم فلسطين الذي أقرته الأمم المتحدة، وبالعراقيل التي وضعتها الإقامة العامة أمام «مشاركة الشعب المغربي في الكفاح المشترك من أجل فلسطين»، لكنه دعا السكان مع ذلك إلى التحلي باليقظة والحذر «تجاه أولئك الذين لهم مصلحة في تأليب العرب واليهود المغاربة، بعضهم ضد البعض الآخر». وأكد المنشور، وهو يتوجه بالخطاب لليهود بصفة خاصة : «أن هدفنا الأوحد هو الكفاح ضد الصهيونية، بغض النظر عن أي شعور بالعداء تجاه (مواطنينا اليهود)، الذين يحملون الجنسية المغربية، كما هو الشأن بالنسبة لنا، والذين يخضعون مثلنا لسلطة السلطان»[44].

---

(42) AMG, 3H 159, décembre 1947. Memorandum by the PPS, Washington, March 22, 1948, cit. supra «Notwisthstanding the desire of responsible native leaders to refrain from violence..., a single outbreak accompanied by severe repression measures could result in a widespread rebellion that both the nationalist leaders and the French Government would find difficult to control». J. Le Coz, **op. cit.**, p. 437.

(43) AMG, 3H159, décembre 1947. Frus, Memorandum by the PPS, cit. supra, «French North Africa is important to the security of the United States primarity beacause of its strategic geographical position flanking US routes to the eastern Miditerranean and the Middle East as well as Britain's Mediterranean lifeline. French Morocco is particularly important because it serves as the keystone of a bridge between the Atlantic and the Mediterranean».

(44) AMG, 3H 159, décembre 1947. Cf. FRUS 1948, V, Report by the PPS on the position of the (U.S.) with Respect to Palestine, January 19, 1948, Top Secret, PPS/19, «in the case of open conflict, major massacres of Jews in Moslem countries would seembeinevitable, despite efforts of the governments of those countries to control popular feeling».

حرص بعض اليهود على إبلاغ المسلمين بمعاداتهم للصهيونية، وكان ذلك بصفة خاصة موقف أحد أعيان فاس، العلوف، عضو الغرفة التجارية بتلك المدينة ومرشحها لمجلس شورى الحكومة، الذي كان عبارة عن مؤسسة استشارية، بدأت تقبل بين صفوفها، في فرعها المغربي منذ دجنبر 1947 ستة مندوبين يهود، تختارهم جماعات الدار البيضاء والرباط ومكناس وفاس ووجدة ومراكش. وقد قام العلوف، على غرار أحد إخوانه في الدين من مدينة الدار البيضاء، وكان يدعى م.صيبوني نشر مقال بجريدة **العلم** ذكر فيه بأنه «مغربي ولم يحدث قط أن اهتم بالصهيونية»[45].

غير أن اتخاذ مثل هذه المواقف لم يكن بالأمر الهين، لأن أولئك الذين كانوا يتبنونها علانية، لم يكونوا يصطدمون بضغوط إخوانهم في الدين وحسب، بل كانوا عرضة لشكوك المسلمين أيضا. وهكذا عبر حزب الشورى والإستقلال عن شكوكه على أعمدة **الرأي العام** فيما يتعلق بوفاء أولئك الذين كان خصومه من الإستقلاليين يمكنونهم ــ على حدٍّ قوله ــ من «صكوك بعدم الإنتماء للصهيونية» عن طريق نشر جريدة **العلم** لمثل تلك التصريحات. ووصل الأمر بحزب الشورى، في إطار مقاربة مطبوعةٍ بشكل جلي بروح المزايدة إلى حد الإعلان أن ارتياد متاجر اليهود، أو الدخول إلى دور السينما التي هي في ملكهم، كان بمثابة «تسليح (الصهاينة) بالإمكانيات المادية على حساب فلسطين العربية»، ووجه بناء على ذلك نداء إلى المسلمين للتصرف إزاءهم بما يفرضه «الموقف الوطني ويقتضيه الإيمان والواجب والشرف»[46].

أدت العراقيل الموضوعة في وجه التجار اليهود، بفعل تناقص عدد زبنائهم من المسلمين إلى جعل موقف غير الصهاينة منهم لا يطاق. وأدى تنازل البعض منهم عن حقوق الإستغلال التجاري لمتاجرهم، والبؤس الذي استمرت في التخبط فيه جماهيرهم المكدسة بالملاحات الآهلة بساكنتها إلى حد من الإختناق لم تعرف له مثيلا من قبل، إلى الرفع من تأثير الشعارات التي كانت تؤكد بأن لا مستقبل لليهود بالمغرب، وبأن الحل الجذري لمشاكلهم يكمن في الهجرة صوب «اليشوف» الذي

---

(45) **المرجع السابق**، 12-26 يناير 1948.

(46) **المرجع نفسه**، انتقادات حول إدراج جريدة **العلم** لـ«إشهار» لفائدة شركات يهودية A.R., 12.5.1948.

اعتبره البعض منهم بمثابة «أرض النعيم» التي يتوفر فيها «الشغل لكل السواعد والخبز لكل الأفواه»[47].

ولذلك كله، انضافت الإضرابات القاسية التي دخل فيها العمال المسلمون خلال شهري مارس وأبريل 1948 بمناجم الفوسفاط بخريبكة، ومناجم الفحم الحجري بجرادة، وقطاعي السكك الحديدية وتفريغ البضائع بالموانئ وقطاع الصناعة، وآلاف الإعتقالات التي تمت في صفوفهم، والأحكام التي صدرت في حقهم بالأشغال الشاقة، وتسريح عدة مئات من العمال، إلى العوامل التي كانت تيسير مهمة العملاء الذين كانوا يسعون إلى خلق موجة فزع بين صفوف اليهود، والرفع من وتيرة الهجرة نحو فلسطين[48].

توزيع الساكنة النشيطة سنة 1947

القطاع	المسلمون	اليهود
الفلاحة، الغابات والصيد	1.521.000	2.400
المناجم	22.000	—
الصناعات التحويلية	223.000	20.900
النقل، تفريغ البضائع التجارة	142.000	28.500
المصالح العمومية والمهن الحرة	45.000	2.300
مهن صغرى ومختلفات	124.000	5.900
المجموع	2.107.000	61.000

المصدر إحصاء السكان (1947)

(47) **Noar**، يونيو 1947، تهنئة الجماعات اليهودية للجنرال جوان، وكذلك :

D. Benharroche, «La révolte de Wadi Salib», **New outbouk**, (Tel Aviv), n° spécial, p. 67

شهادة الكاتب، وهو يهودي مغربي، هاجر إلى فلسطين سنة 1947 ومن معطوبي حرب 1948 «لم يتردد المندوبون الإشكنازيون للوكالة اليهودية (في المغرب)... أمام أي نوع من الأكاذيب، سواء تعلق الأمر بمساكن جميلة مزعومة، أو التربية الجيدة لأبنائنا، وبطبيعة الحال بالعمل للجميع. إن الأمر يتعلق طبعا ببلد النعيم !».

(48) «ندذت» صحافة ماص [التي كانت تصدر يوميتين مقربتين من الأوساط الإستعمارية هما **La Vigie Marocaine** و **Le Petit Marocain**] بالطابع «السياسي» لتلك الإضرابات.

كان ارتفاع عدد المهاجرين السريين، ليس من الملاحات القروية فحسب، ولكن من مدن كبرى كالدار البيضاء هو النتيجة الأكثر وضوحا بالفعل لتخوفات اليهود تجاه المستقبل. وقد ساهمت في ذلك حالة التوتر شبه ـ المهدوية التي كانت متفشية بين الجماعات، والتساهل الذي أظهرته الإقامة العامة تجاه الشبكات التي كانت تنظم خروج مجموعات بأكملها[49].

بسبب اقتراب التاريخ الحاسم الذي حددته بريطانيا موعدا لانسحابها من فلسطين (15 ماي 1948)، والنداءات الحارة التي وجهها أمين الحسيني مفتي القدس، ومنع السلطات الفرنسية لتوجه المتطوعين للإلتحاق بـ«جيش التحرير العربي»، والتواطؤ الفعلي لمصالح الإقامة العامة مع الصهاينة، والدعم الديبلوماسي والعسكري الذي كانت الحكومة الفرنسية تقدمه للوكالة اليهودية.[50]. تأزمت الأوضاع بشكل ملموس وبدأت الاستعدادات للهجرة المكثفة تتقوى في أواخر شهر مارس وبداية أبريل.

زاد من حدة الهوس الذي كان يطبع الجو العام، انتشار الأصداء الأولى في المدن المغربية عن المذابح التي ارتكبها إرهابيو الإيرغون وشترن في ليلة 19 أبريل 1948، التي ذهب ضحيتها أزيد من 250 عربي بدير ياسين، وهي قرية تقع في القطاع الدولي كما نص على ذلك مخطط التقسيم. وقد حاولت عناصر من المجموعتين المتعلقتين باستمرار التعايش بين الجماعتين المسلمة واليهودية، وتجمعها في غالب الأحيان علاقات تجارية و/أو أواصر صداقة، وتخشى ردود الفعل غير المضبوطة من طرف الجمهور، أن تقدم مثال التعقل والمواقف المعتدلة. وكان الحفاظ على علاقات

(49) **المرجع السابق**، دجنبر 1947، «أصبحت الهجرة صعبة عن طريق الجزائر»، I. Halévi, op. cit., p. 242.

(50) **الرأي العام**، عدد 1948.5.26، مقال خاص بتطوع 2000 من التونسيين والمغاربة ـ خصوصا من الريف ـ للمشاركة في القتال إلى جانب الفلسطينيين، «طنجة يوم 15 ماي : تعلقت أنفاس الناس بيوم 15 ماي، لأنه اليوم الذي سيريح الأعصاب من حرب شنها على الناس أشياع صهيون ولأنه اليوم الذي تُحل فيه عقدة من لسان العرب لينطقوا باللغة التي قيل إن العالم لا يعرف سواها ـ لغة الحديد والنار ـ ولأنه اليوم الذي يذكر أبناء إسرائيل بالذلة الخالدة التي ضربت عليهم وطبعوا عليها... وطنجة أرض ابتلاها الله بشرذمة من هؤلاء، امتصوا دماءها وامتلكوا خيراتها وأفقروا أهلها وسيطروا على الصغيرة والكبيرة من أمورها وهيمنوا على كل مصدر من مصادر الحياة فيها، وشنوا على أهلها حربا اقتصادية... ولكن محنة فلسطين أنست الطنجيين ما ألحقه ويلحقهم يهود طنجة بهم».

ودية «بادية للعيان» بمثابة سلوك كانوا يعتقدون بأنه يمكن أن يتخذ كوسيلة لحث المسلمين واليهود على نهج خطة الاعتدال إزاء بعضهم البعض[51].

أدى نشوب الحرب غداة إعلان بن غريون عن قيام دولة إسرائيل (14 ماي 1948) وانتشار شائعات عن وجود «أبطال مغاربة في ساحة المعركة تحت قيادة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي» إلى إثارة النفوس[52]. وتمثل رد فعل المسلمين تجاه الأحداث في الإكثار من إقامة الصلوات في المساجد «من أجل خلاص فلسطين العربية وانتصار الإسلام» وجمع التبرعات لفائدة المجاهدين، وتشجيع ذهاب المتطوعين «للتضحية في ساحة الشرف» والزيادة في حدة مقاطعة التجار اليهود. أما اليهود، فضاعفوا أيضا من صلواتهم داخل بيعهم، ومن جمعهم للتبرعات، ومن المحاضرات حول الصهيونية. فتسارعت بذلك وتيرة رحيل مجموعات كاملة منهم باتجاه فلسطين[53].

ولمواجهة أخطار الإصطدامات والحدِّ من تأثير الاتهامات المتبادلة حول مكائد هؤلاء وأولئك، وانتشار شائعات تتحدث عن «تسميم اليهود لآبار، ومشروبات (غازية) وللخبز»، أمر السلطان بنشر بيان بتاريخ 23 ماي 1948، دعا من خلاله السكان للهدوء، وأكد فيه «أن العرب (في الحرب التي اندلعت في فلسطين) لا يحقدون على اليهود باعتبارهم يهودا، وأنهم لم يكونوا يغذون أية كراهية تجاههم، وأن

---

(51) الرأي العام، 1948.5.12 :
«بلاد الغرائب : إذا كان لابد من مطابقة الإسم للمسمى فإن مادة «المغرب» تتفق في جوهرها مع الغرابة وقد نستطيع أن نقول إن كل شيء في هذا البلد غريب عديم التناسق والإنسجام... الذي يعنينا [هنا] ويزعج كافة السكان المغاربة ويستنزل اللعنات والخزي والعار على مرتكبي هذه الجريمة هو قيام طائفة من المغاربة معروفة لدى الخاص والعام في كثير من مدن المغرب وخصوصاً في فاس بتقديم الهدايا الثمينة والأطعمة والأزهار النفيسة بمناسبة عيد الفصح «ميمونة» للبرهنة والتدليل على خالص المودة والصفاء الذي تجمعهم بإخوانهم اليهود في وقت تقوم فيه الحرب بين الفريقين في فلسطين على قدم وساق وتبلغ المعارك أشدها هولا وشناعة».

(52) C. A. Julien, op. cit., pp. 153, 310, 362، كان الشيخ محمد بن العربي العلوي (1880–1964)، عالم سلفي، ووزير سابق للعدلية نحي من منصبه سنة 1944، من أهم الدعاة لإرسال متطوعين مغاربة إلى فلسطين.

(53) Y. Katan, op. cit., p. 608, AMG, 3H 159, juin 1948.

هدفهم الأول والأخير هو الدفاع عن أولى القبلتين، وأنهم لم يكونوا يرغبون سوى في تعزيز السلام والعدالة بالأرض المقدسة»(54).

تم من خلال هذا البيان، تحذير المسلمين من خطر إحلال «جو من الفوضى والإخلال بالأمن العام». وأمروا بـ«عدم الإساءة إلى اليهود المغاربة حتى إذا كان الصهاينة قد قاموا بمهاجمة الأشقاء (العرب) بفلسطين». وأكد السلطان بهذا الصدد أن رعاياه اليهود «مختلفون عن أولئك اليهود التائهين الذين قدموا من بلدان مختلفة وتقاطروا على فلسطين [سعياً منهم] للإستيلاء عليها بدون وجه حق»(55).

بعدما حدد العاهل ذلك التمييز وحث المسلمين على ضرورة التفريق بين مواطنيهم اليهود وبين الصهاينة (الذين تم اعتبارهم بدون وطن)، أمر كذلك رعاياه اليهود «ألا ينسوا من جهتهم أنهم مغاربة، وأن لهم الحق في رعايته لهم، وأنهم قد وجدوا فيه دائما خير مدافع عن حقوقهم في مختلف الظروف والأحوال». وشدد على أنهم ملزمون، بسبب انتمائهم المغربي وبالنظر إلى «التضامن الكامل (الذي عبر عنه سلطانهم) للملوك والرؤساء العرب» بالإمتناع عن الإقدام عن «أي عمل يهدف إلى مساعدة الصهاينة المعتدين» وإلا تعرضوا لطائلة «إعادة النظر في وضعيتهم وفي جنسيتهم المغربية»(56).

(54) **Le Jeune Maghrébin**, 4.6.1948. Cf. North African Conference, cit. supra, «The situation in the Holy Land could at any time be effectively exploited by North African Leaders, particularly should Arab resentment reach the proportions of a «Jihad».

(55) FRUS, 1948, III, p. 701, North Africa Conference (of U.S. Diplomatic and Consular Missions in the area), Paris, May 24, 1948. Agreed Findings and Recommendations. «The Conference considered the influence of Palestine developments in Morocco and elsewhere in French North Africa... Il was noted that Moslem leaders... seemed anxious at the present stage to prevent progroms and anti-Jewish agitation. However, in view of the high potential disturbing aspects of the Palestine situation, the Conference agreed that developments in the Holy Land should be closely watched in connection with the Moghreb as an important possible over-all factor».

(56) **جريدة العلم**، المقال المشار إليه أعلاه. انظر كذلك : D. Lazar, **op. cit.**, p. 131.

2 ـ «أحداث وجدة وجرادة» :

كانت الإقامة العامة تشاطر جزئيا تقديرات الحكومة الفرنسية بصدد ما قد يكون من انعكاسات لحرب فلسطين على شمال إفريقيا. ولكي تتجنب أن تتخذ هذه الإنعكاسات بعدا معاديا لفرنسا بصورة صريحة، كانت حكومة باريس مضطرة إلى التفكير في احتمال الإمتناع عن التصويت على مخطط الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين. كما أخّرت كذلك الإعتراف بالدولة الجديدة (وقد أجل ذلك الإعتراف بالفعل إلى غاية 1949). أما في الرباط، فإن سلطات الإقامة العامة، رأت في قراءة اللطيف في المساجد إثر الإعلان عن ميلاد دولة إسرائيل دليلا قاطعا على وجود حالة غليان قصوى.

لم ينس الجنرال جوان نوعية وعواقب توظيف الوطنيين لتلاوة اللطيف غداة إصدار «الظهير البربري» سنة 1930 ـ وهي الفترة التي كان فيها رئيسا للديوان العسكري للمقيم لوسيان سان ـ. وللإستعداد لمواجهة أي احتمال، قام بنشر أحزمة أمنية من الجنود في مداخل الملاحات الرئيسية. كما قرّر كذلك منع «الزيارات» التي اعتاد اليهود تنظيمها في هذه الفترة من السنة لقبور صلحائهم[57].

بدت هذه الإجراءات، وإذاعة البيان الملكي على أمواج راديو المغرب كما لو أن المقيم قد تصرف بتنسيق وتعاون وثيق مع القصر. إلا أن جوان اعتبر في الواقع تأكيد السلطان على «التضامن التام للمغرب مع الدول العربية» التي توجد في حالة حرب مع إسرائيل بمثابة تحد حقيقي. خاصة وأن سيدي محمد بن يوسف كان قد «أُنذِر» غداة خطاب طنجة، وأنه كان على علم بالتوجه الموالي لدولة إسرائيل الذي كانت تسير عليه الحكومة الفرنسية «حاميته» الرسمية. وكان السلطان يرمي من وراء هذا الموقف إلى إظهار أنه يريد فعليا التصرف كرئيس دولة حر، وليس كرئيس شرعي فقط[58].

---

(57) AMG, 3H 159، ماي 1948. R.A., 9.6.1948 «إن حرب فلسطين هي محور كل المذاكرات بين الناس في منازلهم، وفي المقاهي والشارع والحوانيت ؛ وتتحدث النساء عن محنة فلسطين، بينما يذكر الأطفال في المدارس بطولات العرب (في فلسطين)، وبمناسبة أداء الصلاة، تم قراءة اللطيف من أجل خلاص فلسطين».

(58) انظر : L'Humanité، عدد يوم 1948.6.9 «تمت إذاعة (هذا البلاغ) بإلحاح على أمواج راديو المغرب. لقد كان هذا البلاغ يدعو المسلمين واليهود إلى التزام الهدوء، لكن هذه الدعوة للهدوء يمكن أن تم بطريقة غريبة إلى درجة يفهم منها المستمع أن المطلوب منه هو القيام بعكس ما يدعو إليه البلاغ».

سرعان ما تمت ترجمة هذا الموقف إلى إجراءات عملية، تمثل أولها في امتناع السلطان عن توقيع ظهائر متعلقة بـ«الإصلاحات»، وهو الأمر الذي زاد من «عداء» جوان، وصديقه بونيفاس، الذي عين رئيسا لمنطقة الدار البيضاء، بعد حذف مديرية الشؤون السياسية سنة 1946. وقد شرعا معاً في دراسة الوسائل القمينة بالحط من شأن سيدي محمد بن يوسف في أعين الرأي العام الفرنسي ولدى رعاياه المغاربة، وكذلك السبل الكفيلة بـ«تحييد» حلفائه في حزب الاستقلال(59).

تم التفكير في عدة احتمالات بهذا الشأن من طرف مصالح الإقامة العامة، تراوحت الاختيارات بين إعادة إحياء التعاون مع رؤساء الزوايا الأكثر رجعية (وفي مقدمتهم عبد الحي الكتاني) وإعادة استغلال مشاريع الاتفاقيات حول القواعد الأمريكية بالمغرب، كوسيلة ضغط لثني عزم الولايات المتحدة عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للوطنيين. كما تضمنت هذه الاختيارات كذلك، إعادة تنشيط قنوات التشاور مع الإسبانيين.

انشغل فعلا هؤلاء بتشدد مواقف الحركة الوطنية في المنطقة الشمالية، وقيام مسيِّريها بمجهودات متوالية ومكثفة قصد عرض القضية المغربية على أنظار منظمة الأمم المتحدة. وغداة لقاء الجنرال جوان بالمندوب السامي الإسباني الجنرال فاريلا (Varela)، تحولت فعلا خطة إسبانيا تجاه الحزب الوطني للإصلاح بشكل ملموس. وهكذا تمت مواجهة المظاهرات التي اندلعت للاحتجاج على منع دخول بعض الزعماء الوطنيين العائدين من نيويورك (المهدي بنونة) والقاهرة (عبد الخالق الطريس والمهدي بنعبود) بواسطة قمع دموي.

مما لا شك فيه أن جوان وبونيفاس لم يغفلا دراسة «فرضية عمل» أخرى تتمثل في استغلال ما قد يقع من مواجهات بين الجماعتين المسلمة واليهودية بسبب الصراع القائم في فلسطين، ولم يكن أي احتمال من هذا القبيل يقلقهم على أرجح الظن، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى أن الرجلين، كما هو الشأن بالنسبة لبقية أعضاء «فريق قسنطينة» (ش. أندري جوليان)، قد احتفظا من فترة إقامتهما بالجزائر بأحكام مسبقة قوية، مناهضة للعرب واليهود على حد سواء(60).

(59) .FRUS, 1948, III, p. 685, Memorandum by the PPS, 22.3.1948, cit. supra

(60) H. Blenchot, op. cit., p. 52.

تعددت المؤشرات الدالة على الوسائل المحببة لديهم، ومن ضمنها حملة التشهير الموجهة ضد شخص السلطان في بداية سنة 1948، تحت إشراف رئيس مديرية الداخلية الكولونيل جان لوكونت (Jean Lecomte). وقد تمت إقالته من منصبه من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية جورج بيدو (Georges Bidault) بعدما اعترف محرر عدد من المنشورات غير الموقعة، أمام قاضٍ فرنسي بالنيابة العامة بالرباط، الذي كان يحقق في شكوى تقدم بها القصر الملكي، أنه كان يكتب تلك المنشورات بأمر من مدير الداخلية[61].

لم يكن من المستبعد في مثل هذه الظروف تورط مصالح الإقامة العامة بشكل أو بآخر، في المؤامرات التي أدت إلى اندلاع أحداث وجدة. فقد كانت هذه المدينة مهيأة بالفعل لكل أنواع الإستفزاز، وهو أمر كان معروفا لدى السلطات، خاصة بعد التقرير الذي أنجزته مصالح الإستعلامات، وأوضحت فيه بأن هذه المدينة كانت في الوقت نفسه «مكاناً لتجمع المهاجرين الصهاينة الذين كانوا يعتزمون التوجه للقتال في فلسطين، ولعبور فلاحي المغرب الشرقي الذين يبحثون عن عمل خلال موسم الحصاد بالغرب الجزائري و(يشكلون)، باعتبار هشاشة وضعهم الاجتماعي، مجموعة سهلة الإستثارة»[62].

بدأت المواجهات التي كانت هذه المدينة مسرحا لها صبيحة يوم 7 يونيو 1948 بحادث منعزل، تمثل في شجار بين يهودي ومسلم، انتهى بطعن المسلم بسكين. غير أن الأمر سرعان ما اتسع وتطور بسرعة ليتحول إلى اصطدام بين الجماعتين المسلمة واليهودية. بيد أن سبب اندلاع المواجهات لا يرجع فقط إلى جو التوتر المخيم، بسبب الحرب العربية الإسرائيلية، ولكن كذلك إلى موقف رئيس الجهة جان برونيل (Jean Brunel) بصفة خاصة[63].

---

(61) FRUS, **ibid.**, «Officials of the French Residence Generale at Rabat are believed to be well disposed to the U.S.» ; Ch. A. Julien, **op. cit.**, p. 208.

(62) AMG, 3H 159, juin 1948, A. Chouragui, **Histoire des Juifs en Afrique du Nord**, **op. cit.**, p. 439 :

«بدأت منذ يوم 28 ماي دعاية نشيطة، ذات أصل أجنبي فيما يحتمل، تحرض وتثير مسلمي وجدة ضد اليهود».

(63) Y. Katan, **op. cit.**, p. 602، يستشهد بتقرير موجه من الجزائر بتاريخ 1944.5.2.

كان هذا الشخص «يجر وراءه ماضيا مناهضا للسامية، وهي سمعة اكتسبها غداة نزول الأمريكيين بالمغرب» ـ على حد تعبير ش.أ. جوليان ـ، فقد كان من المفروض أنه اتخذ الإجراءات الوقائية التي كانت تفرض نفسها، ليس فقط بالنظر لجو التوتر الذي خلقته أحداث فلسطين والهجرة السرية لليهود، وإنما أيضا بسبب إضراب عمال مناجم جرادة، ونشاط الحزب الشيوعي المغربي في عين المكان ـ الذين كان عدد لا يستهان به من مناضليه المحليين يهود فرنسيين (من الجزائر) ومغاربة ـ وبسبب اتصالات مناضلين من حزب الاستقلال مع قبائل بني يزناسن، والتنقل الدائب عبر الحدود لوطنيين جزائريين، ولمهربين كانوا يتنقلون بين مليلية ووجدة والغرب الجزائري[64].

غير أن برونيل اهتم على ما يبدو، وبالأساس بمضاعفة الاستفزازات الكفيلة بمنحه فرصة سانحة لتوجيه ضربة للوطنيين والنقابيين في نفس الوقت، وذلك على الأرجح بتواطؤ مع كل من المقيم العام، ومدير الداخلية الجديد جاك دوبلوسون (Jacques de Blesson)، وهو بدوره «جزائري» من الأوفياء لبونيفاس، الذي كان يعتبره «رب المغرب بعد الله» (ش. أندري جوليان) وجان دوتوي (Jean Dutheil)، وهو «مناهض فظ للسامية». وكان اهتمام هذا الفريق ينصب بكيفية متزايدة على صلابة الاضطرابات التي كانوا يعتبرونها «سياسية» بالنظر إلى الهيمنة المتزايدة لحزب الاستقلال على الدواليب الرئيسية للاتحاد العام للنقابات المغربية المتحدة (الفرع المغربي للكونفدرالية العامة للشغل CGT الذي أعيد تأسيسه سنة 1946)[65].

بالنظر إلى هذه المعطيات، يصبح من الممكن اعتبار الضجة التي أثيرت فجأة حول اعتقال شبان يهود من الدار البيضاء أثناء عبورهم للحدود نحو الجزائر لم يكن محض صدفة، كما أن الاستخفاف الذي قابل به برونيل تحذيرات الأعيان اليهود، الذين أبلغوه بالشائعات الرائجة حول قرب حدوث اضطرابات خطيرة كان بدوره

(64) كانت الإقامة العامة قد أصدرت على التو قرارا بحل فيدرالية نقابات عمال المناجم تحت ضغط الكونفدرالية العامة لأرباب العمل التي كانت تصرح بأن الاضطرابات ذات طابع سياسي، وكانت تطالب بمنع الحزب الشيوعي المغربي، الذي كان يسيطر على مكتب «الاتحاد العام للنقابات المغربية المتحدة» UGSCM.

(65) T. Ben Bouazza, **La naissance du syndicalisme ouvrier libre au Maroc**, Casablanca 1992, pp. 41-42.

أمراً مشبوهاً ؛ وأخيرا فبدل بقائه في مقر عمله غاب عنه صبيحة يوم 7 يونيو، بدعوى حضور زفاف بنت أحد معمري تاوريرت[66].

لم تحجم جريدة **الأمل** (**L'Espoir**)، غداة الأحداث، على التأكيد ـ في مقال حذفته الرقابة ـ على أن «مذابح المغرب الشرقي ناجمة عن استفزازات كانت الإدارة من ورائها». وبدوره كتب أحد عملاء المصالح السرية الإسرائيلية الذي كان موجوداً في عين المكان قائلا : «كان الفرنسي جان برونيل، يبحث عن وسيلة لصرف اهتمام عرب المغرب عن نضالهم من أجل الإستقلال، وكان يستغل في سبيل ذلك دعاية عناصر مناهضة للسامية، وأخرى متعاطفة مع الجامعة العربية، كما كان يرشي في الخفاء عددا من العرب قصد القيام بأعمال عنف ضد اليهود»[67].

أكد صاحب هذا التقرير على أن العناصر المتورطة في الأحداث، كانت تعمل بكيفية منهجية بتحريض من محركيها، إذ قام «المرتزقة العرب العاملون لحساب برونيل في اليوم السابق للقلاقل (6 يونيو) بوضع علامات بالطباشير على أبواب متاجر اليهود المغاربة فقط». لكن، سواء كان المخطط الأصلي يسعى فقط إلى نهب المتاجر، أو أنه لم يستبعد من حسابه خطر نشوب مواجهات دامية، فإن الأمر انتقل على كل حال صبيحة يوم 7 يونيو، من طعنات سكين وجهها يهودي إلى مسلم إلى شرارة ألهبت جماهير المسلمين، وكانوا في جلهم من سكان الدواوير المحيطة بالمدينة أخبرتهم عناصر كانت تتنقل بواسطة الدراجات بالجريمة المرتكبة في حق أحد إخوانهم[68].

---

(66) AMG, 3H 159، يونيو 1948 «تم خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو اعتقال أزيد من 60 يهوديا كانوا يهمون بعبور الحدود».

(67) Hotam (تل أبيب، ملحق أسبوعي ليومية «الهاميشار») عدد 447، بتاريخ 1978.12.20 شهادة هذا العميل (الذي طلب عدم ذكر اسمه)، أورده شلومو براد (Shlomb Barad) في مقال بعنوان «Juif partout».

(68) **الرأي العام**، بتاريخ 1948.6.16 «حول حوادث وجدة جرادة : أنه وقع شجار بوجدة بين مسلم ويهودي، فلم يكن من هذا الأخير إلا أن حمل سكينا وطعن به المسلم في بطنه، وحينئذ بلغ صبر المسلمين حده واضطروا للدفاع عن أنفسهم واشتبك الفريقان في مناوشات ومعارك كانت نتيجتها قتل خمسة من اليهود وأوربي كان مارا في الطريق... وبلغ عدد الجرحى حوالي 75. واختل النظام وانقلبت طائفة من الناس الذين يريدون استغلال الفوضى والقلاقل إلى الدكاكين ينهبونها ويشعلون النيران في مختلف المحلات التجارية... وقد تدخلت القوات لإرجاع الأمن بعد أن بلغ السيل الغربي وجاوزت الحوادث كل حد معقول».

أدى استعمال السكاكين والشواقير ضد اليهود إلى مقتل خمسة منهم، وإصابة عدد آخر بجروح، كما أدى استعمال اليهود الأسلحة النارية والأسلحة الحادة إلى سقوط عدد غير معروف من الضحايا بين صفوف المسلمين. وقد قام مسلمون في مناطق متفرقة من المدينة بإخفاء يهود مطارَدين أو ممن أصابهم الفزع من جيرانهم. وفي غياب برونيل الذي لم يعد للمدينة إلا حوالي الساعة الرابعة بعد الزوال، فإن الشرطة وقوات الجيش لم تبدأ في الإنتشار إلا بعد مرور أزيد من ساعتين على بداية الأحداث. غير أن انتشارها قد تم على شكل «دوائر موحدة المركز كان الغرض منها على ما يبدو هو منع التمرد من الوصول إلى المدينة الأوربية» عوض القضاء عليه بسرعة.[69]

كما أن السلطة لم تتخذ أي إجراء لمنع انتشار أصداء هذه المأساة ليصل إلى المراكز المجاورة، وهكذا تم السماح بالفعل لحافلتين للمسافرين، دون أية تدابير خاصة، بمغادرة وجدة في اتجاه جرادة. وقد انتشرت الأخبار بعد تضخيمها بمجرد وصولهم لهذا المركز المنجمي بسرعة كبيرة، فانطلقت الجماهير من عقالها، خاصة وأن الميدان كان مهيأ بدوره، إذ تحول فجأة شجار بسيط بين مسلم وعارض يهودي باع له ورقة يناصيب خاسرة إلى فتنة دموية نجم عنها مقتل ثلاثين يهوديا وجرح سبعة وعشرين آخرين[70].

لم تكن مسؤولية الأحداث موضع أي شك في نظر النقابيين والعمال الذين سارعت إدارة مناجم جرادة إلى إعادتهم لقبائلهم الأصلية. وكما ذكر حاكم منطقة أكادير وأحوازها في تقريره، فإن «القائد (المحلي) بدعم خفي من السلطات الفرنسية ساعد على اتساع الإضطرابات بهدف القضاء على قوة النقابات. كما أن عميد الشرطة بصفة خاصة، حضر بداية الأحداث فيما يبدو دون أن يتدخل على الفور، وأن المسمى «أ»...، وهو مخبر لدى شرطة جرادة، جند على ما يبدو بعض المغاربة لنهب وتقتيل التجار اليهود الأغنياء»[71].

---

(69) Hotam, cit. supra. Y. Katan, **op. cit.**, pp. 603-604.

(70) AMG, 3H 159, juin 1948, «Titre de L'Espoir et article censurés», **L'Humanité**, 8.6.1948, cit, par G Oued, **op. cit.**, II, p. 492.

(71) AMG, 3H 159، يونيو 1948، مؤرخ بـ14/8/1948، من قائد منطقة أكادير وأحوازها، يخبر فيه مدير الداخلية بـ«تصريحات قام بها مجموعة من المغاربة الذين يرجع أصلهم إلى هذه القيادة، والذين أبعدوا عن جرادة بعد الأحداث الأخيرة»، أورده : Y. Katan, **op. cit.**, p. 610.

وحسب شهادة أحد المنشطين الأساسيين للفيدرالية الوطنية لعمال المناجم (الذي سيؤسس لاحقا بالإشتراك مع المحجوب بن الصديق، الإتحاد المغربي للشغل) وهو الطيب بن بوعزة، وكان متابعا آنذاك بتهمة «تلاوة رسالة من بلافريج على عمال المناجم تحثهم على إثارة الفوضى»، فإن «مسؤولية هذه المجزرة تعود بصفة كلية إلى رئيس الجهة برونيل وإلى المراقب المدني» اللذين وصفهما بـ«الجلادين الذين اختلقوا تهما جائرة مستقاة من محض الخيال»، وشدد بصفة خاصة على «عبارات الإنتصار (التي رددها المراقب المدني) عشية يوم 7 (يونيو) ذاته، والتزامه بسحق النقابيين» وكذا رفضه المثول «لأسباب صحية» أمام المحكمة المنعقدة لمحاكمة «المحرضين». وقد وعد الجنرال جوان الذي سارع بالتوجه إلى وجدة «بإلحاق أقصى العقوبات بهم»[72].

كان يهود وجدة على الأرجح على بينة بتورط برونيل في الأحداث. إلا أنهم لم يذهبوا مع ذلك إلى حد تحميله المسؤولية علانية. وقد استبق بدوره الأحداث، واقترح على رئيس لجنة جماعتهم لضمان سكوتهم خمسة آلاف تأشيرة خروج، على أساس أن يلتزموا بالمقابل بالوقوف موقف المتفرج في محاكمة المتمردين، وقبول صمت أكثر الشهود إحراجا[73].

لم تكن هذه المساومة أمراً عسيراً على برونيل، إذ كان بمقدوره تهديدهم باتهامهم مباشرة في تحمل مسؤولية الأحداث، وذلك بتركيز البحث على الشاب اليهودي الذي فجر المواجهات بواسطة الطعنات التي وجهها «إلى المدعو بن كيران، المسلم من أصل يهودي، وهو شخص معروف يتمتع باحترام كبير، يحترف مهنة تجارة الثوب في القيسارية...، تحامل على نفسه بجروحه واتجه صوب متجر الإخوة مارسيانو، وهما تجار يهود من أصدقائه»[74].

(72) بن بوعزة، **مرجع مذكور**، صص. 41–42، «تم إلقاء جميع النقابيين في السجون، وتعرض معظمهم لتعذيب وحشي، حتى ولو كانوا قد ساهموا بكيفية واسعة في إنقاذ حياة بعض اليهود... وعندئذ بدأت المهزلة الرامية إلى تحميل مسؤولية الأحداث للنقابيين ولحزب الإستقلال».

(73) Horm, cit. supra، «تم اعتقال بعض المخربين بمدينة وجدة، وكانت محاكمتهم على أهبة الإنعقاد، بحضور عدد من الشهود غير أن «برونيل» نجح في ألا تكون لتلك المحاكمة أصداء واسعة».
I. Halévi, **op. cit.**, p. 242.

(74) تقرير برونيل، أوردة : Y. Katan, **op. cit.**, pp. 600-601، أصبح ميل شباب الملاحات الحضرية واضحا منذ بداية الثلاثينات لـ«اللعب بالسكين». وهو أمر تفاقم فيما بعد. وبعد انتقالهم إلى فلسطين، كان =

شكل التلميح إلى أن الإعتداء الذي ارتكب دون سبب ظاهر ضد مسلم، على علاقة ودية مع اليهود، كان بمثابة فعل إرهابي تم تنفيذه في إطار مخطط يرمي إلى تقويض التفاهم الإسلامي ـ اليهودي بكيفية لا رجعة فيها، وتسريع وتيرة الهجرة نحو فلسطين، وسيلة ناجعة للمساومة. إذ كان من المتيسر تطعيم أطروحة «الإستفزاز الإرهابي» بمعطيات مختلفة. كما كان من السهل الإشارة بصفة خاصة إلى استعمال الأسلحة النارية من طرف اليهود. كما أن إمكانية الإشارة إلى وجود بعض العناصر المبعوثة من طرف الوكالة اليهودية لتدريب الشباب في الملاحات على استعمال السكاكين وفنون الحرب، لم يكن أقل إحراجا لزعماء اليهود، ونفس الشيء فيما يتعلق بالتذكير بالشعار الإرهابي «إرهابيون في القاهرة، إرهابيون في طنجة» الذي رفعته منظمة إرغون (Irgoun) الصهيونية لإظهار قدرتها على الضرب في كل مكان، وينطبق هذا أيضا على «تراجع» بعض العناصر للإختباء في المغرب ـ ومن بينهم مهاجرون مغاربة ـ كانوا مطلوبين من طرف الإنجليز نظرا لمشاركتهم في أعمال إرهابية[75].

قوّى عنصر آخر هذه الاحتمالات، وتمثل في وجود عملاء إسرائيليين في وجدة نفسها، إذ كانت المنظمات الصهيونية تلجأ بصفة عامة إلى تبني أساليب مشابهة لتنظيم عمليات اجتثاث اليهود كما وقع في البلدان العربية الأخرى ونقلهم إلى فلسطين، خاصة في اليمن والعراق (عمليات «أجنحة النسور» و«البساط الطائر» و«علي باب» على سبيل المثال).

وقع حادث «مثير» في الوقت المناسب للتخفيف من حدة الشكوك التي كانت تحوم حول السلطات الفرنسية، ولصرف الإنتباه عن تصرفات العملاء الصهاينة، وتمثل ذلك في الإعتداء الذي تعرض له باشا المدينة محمد الحجوي أثناء أداء صلاة الجمعة، يوم 11 يونيو. وكان الباشا متهما بالفعل من طرف الجماهير بالخمول، بل وبالتواطؤ مع الهجرة «السرية»، والإنتظارية فيما يتعلق بحادث القنابل

= السكين هو السلاح الذي استعمله من أقصي منهم إلى مدى القصدير. في حيفا أو عنابر «مراكز المرور» ضد التهميش والإحتقار الذي أظهره اليهود الإشكيناز تجاه (Marokkayim sakkine) «المغاربة أصحاب السكاكين». Hotam, cit. supra.

(75) M. Laskier, op. cit., p. 218، مذكرة من P. Calamero إلى OSM (...)، الدار البيضاء بتاريخ 1945.6.17، حول تجنيد رجلين مكلفين بتدريب الشباب على استعمال «العصى والسكين (والأسلحة النارية ؟) وفنون الحرب»، D. Lazar, op. cit., p. 36.

اليدوية، وأصبح الشك في وقوفه في صف اليهود واضحا في أعين الناس من خلال «الأحكام المتسرعة التي كان يصدرها في حق كل من اشتبه فيه من المسلمين بالإشتراك في المواجهات». وقام بتنفيذ هذا الإعتداء معلم ينتمي إلى حزب الإستقلال هو محمد بن التهامي بن الرحيلي داخل رحاب المسجد.

أحرج هذا التصرف بكيفية قوية الهيئات العليا في حزب الإستقلال، حتى ولو كان الشخص الذي نفذ ذلك الإعتداء قد أقدم على ذلك من تلقاء نفسه. وألقى الحزب في بلاغ أصدر بالمناسبة المسؤولية الكاملة للأحداث «على التصرفات المقصودة لبعض المحرضين الذين يتحينون الفرص لزرع الشقاق بين مختلف عناصر السكان». غير أن الفرصة لم تفت الحزب ليستشف من خلال أحداث وجدة وجرادة، التأثيرات السلبية لإلحاحه حول ضرورة «إدماج المعركة من أجل الإستقلال في إطار نضال الأمة العربية ضد الإستعمار والصهيونية»[76].

أما داخل الأوساط العمالية، فقد كان حزب الإستقلال مهتما بالدرجة الأولى بالتسرب إلى المراكز القيادية ودواليب الإتحاد العام لنقابات المغرب المتحدة. واستفاد في ذلك من «تخادل» الحزب الشيوعي المغربي الذي أضعفه اعتقال عدد مهم من مناضليه، والمتضرر أكثر من تبعيته للإتحاد السوفياتي، والسرعة الكبيرة التي اعترف بها ستالين بدولة إسرائيل. غير أن حزب الإستقلال لم يهتم بأن تواكب تقدمه بين صفوف العمال، حملات شرح وتحذير ضد المخاطر التي كان يتضمنها الميل إلى الخلط بين اليهودية والصهيونية[77].

(76) **الرأي العام**، عدد يوم 1948.6.9، مقال خاص بأحداث وجدة، يشير إلى أن الإشتباكات بين المسلمين واليهود اندلعت في أعقاب انتشار إشاعة قوية مفادها أن عددا كبيرا من يهود وجدة مجهزون بأسلحة نارية عبروا الحدود المغربية الجزائرية متوجهين إلى فلسطين. وكذلك جريدة **العلم** بتاريخ 1948.6.9، وجريدة **لومانتي** (**L'Humanité**) بتاريخ 1948.6.9، تصريحات صحفي شيوعي طرد من خريبكة في شهر مايو «إن المقيم العام هو المسؤول عن مذابح المغرب... إن العناصر الوطنية التي تعاني كما يعاني الشيوعيون من غياب كل شكل من أشكال الحرية تتمتع بما يكفي من الحكمة، لعدم إثارة مثل هذا النوع البشع من مناورات صرف الإنتباه».
جريدة **العلم**، عدد يوم 1948.6.11 «تحقيق حول أحداث وجدة المؤلمة» ؛ **المرجع السابق**، 1948.6.12، «انعكاسات أحداث وجدة المؤلمة» ؛ **الرأي العام**، عدد 1948.6.16 «حول أحداث وجدة وجرادة».

(77) AMG 3H 159، 16–31 يوليوز 1948، «وجه حزب الإستقلال لأتباعه نداءات تدعو لالتزام الهدوء» ؛ **المرجع السابق**، يونيو 1948 «عانى الحزب الشيوعي المغربي من إضرابات خريبكة».

لم يحاول الحزب استدراك الموقف، إلا غداة أحداث وجدة. وحثَّ زعماؤه بالفعل السكان على التزام الهدوء، وذكَّروا بإلحاح أن «يهود المغرب هم رعايا صاحب الجلالة السلطان، الذي يبسط عليهم حمايته ويحترم عاداتهم» ووضحوا بـ«أن الصهيونية وحدها، وهي مذهب استعماري وإمبريالي، تسعى إلى الإساءة لمصالح المغرب، ويجب أن تحارب بشدة».

تم بهذا الصدد التذكير بالمصالح العليا للوطن، إذ أن «كل حادث يقع بين اليهود والمسلمين، يسير في عكس اتجاه الهدف المنشود (من طرف حزب الإستقلال) الذي يضفي أهمية قصوى على أمر عرض مسألة الحماية الفرنسية بالمغرب على أنظار الأمم المتحدة». ونتيجة لذلك «وبقصد إفشال سياسة التفرقة التي تمارسها الإقامة العامة، فإن [الحزب] يوصي بالتزام أقصى درجات الهدوء من طرف كل الرعايا المغاربة. ويجب عليهم تجنب أي اتصال مع عملاء الإدارة المحرضين»(78).

أما حزب الشورى والإستقلال، فألقى من جهته المسؤولية بصفة خاصة على «المحرضين الصهاينة». فالمأساة التي وقعت، كانت نتيجة ـ حسب تأكيدات الحزب ـ لـ«استفزازاتهم الشيطانية» و«الشكاوي الكاذبة» التي كان المسلمون موضوعا لها، سواء في المغرب الشرقي أو في المناطق الأخرى. وكانت الجريدة الناطقة باسمه قد نشرت منذ يوم 2 يونيو تفاصيل عديدة حول مذبحة دير ياسين، وذكَّرت يوم 4 بإسراء النبي، وشددت على الطابع المقدس للنضال من أجل «إنقاذ القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين». كما ألقت بالمسؤولية على السلطات الفرنسية باعتبار أنها تغض الطرف عن الأنشطة الصهيونية، ولا تقوم بأي رد فعل تجاه «مراميها التخريبية»(79).

كان هذا الموقف يسير بموازاة مضطردة مع اعتبار كل اليهود صهاينة. ففي المصطلحات الجديدة لهذا الحزب، لم تعد الملاحات إلا «حارات صهيونية». وفي

(78) North African Conference, cit. supra, Paris, 24.5.1948.

(79) **الرأي العام**، عدد 1948.6.30، «لا يكفي أن تحشد الإدارة جيوشها وأن تحمي حارات الصهاينة. بل يجب (بالأحرى) أن تقضي على المحرضين الصهاينة الذين لا يسعون إلا إلى إثارة القلاقل... وأن تحطم أوكارهم. ويجب أن تمنع كذلك الإرسال السري للرجال والعتاد عبر الحدود الجزائرية المغربية، وذلك هو السبب الرئيسي للأحداث الأخيرة. ومن جهة أخرى يجب فتح تحقيق نزيه لتحديد المسؤوليات في هذه الأحداث المؤلمة؛ **المرجع السابق**، عدد 1948.5.26، «سلا : استفزازات يهودية جديدة ؛ **المرجع السابق**، عدد 2.6. 1948.

معرض تعليقه على البلاغ الملكي ليوم 23 ماي، هدّد محمد العربي العلمي، أحد زعماء هذا الحزب، اليهود دون مواربة بإجراءات انتقامية، «فالشعب المغربي ـ على حدّ قوله ـ لا يمكن أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التجنيد الإرادي (لليهود) ورحيلهم نحو فلسطين» و«التضامن الكامل لليهود في هذه القضية سواء كانوا صهاينة أم لا. هذا إذا افترضنا أنه لا يزال هنالك يهود غير صهاينة»[80].

ضرب زعيم الحزب نفسه المثل، إذ تجاهل تأكيدات السلطان وحزب الاستقلال على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المغاربة، وأشار محمد بن الحسن الوزاني بأنه «يتعين على اليهود أن يفهموا جيدا بأنهم يتمتعون في المغرب بوضعية خاصة لا تسمح لهم بجرح شعور المسلمين أو استفزازهم». وهو ما يعني تذكيرهم بوضعيتهم القديمة كأهل ذمة. وتبعا لذلك، فإن حتى أكثرهم تقبلا لمواقف الوطنيين المسلمين، كان من الصعب عليهم ألا يعاينوا بأن الحزب الذي كان من المفروض فيه منح الأولوية «لحقوق الإنسان والمواطن» وللديموقراطية، لم يكن يعتبرهم بمثابة مواطنين كاملي المواطنة[81].

لم تكن هذه المبالغات اللفظية بدون شك بعيدة عن الشعور التي كان يثيره في نفس صاحبها ما كان يتمثله كـ«نكران للجميل من طرف اليهود». وساهم في بلورة هذا الموقف، تزعزع ثقته بالقيم الأوربية، إذ كان يعتبر نفسه كما هو الشأن بالنسبة لمثقفين عرب آخرين، قد انخدع شخصيا بمثلها العليا. فأوربا هي المسؤولة في نظرهم عن معاداة السامية، وتقتيل اليهود وخلق دولة إسرائيل، وحتى الأمريكيون الذين كان العديد من الوطنيين يعلقون عليهم آمالا شتى منذ 1942، أفلم يكونوا هم السباقون إلى الاعتراف بالدولة الجديدة منذ 14 ماي 1948، أي يوم إعلان قيامها نفسه ؟[82].

(80) **المرجع السابق**، عدد يوم 1948.5.25 «جلالة الملك يعلن تضامن المغرب مع دول الجامعة العربية»، «على هامش البلاغ الملكي»، **المرجع السابق**، عدد 1948.5.12.

(81) AMG 3H 159، 14–28 يونيو 1948، تعليق على مقال نشر بجريدة **الرأي العام** بتاريخ 16 يونيو تحت عنوان «على هامش أحداث وجدة وجرادة» حذفت الرقابة مقاطع مختلفة منه ؛ **المرجع السابق**، عدد 1948.6.9 «لا يمكن استتباب السلام دون إلغاء دولة إسرائيل الوهمية».

(82) **الرأي العام**، عدد 1948.6.2، «هل يريد ترومان النصر في معركة فلسطين حتى ولو واجه خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة ؟» انظر : FRUS, 1948, V, pp. 546-551 :

= Report by the PPS on Position of the (U.S.) With Respect to Palestine (19.1.1948), «it

زادت حدة هذه الإحباطات والشكوك بالنظر إلى المساهمة الفعالة في التجمعات الخطابية المنظمة لفائدة إسرائيل، لشخصيات فرنسية من أمثال ليون بلوم، بيير مانديس فرانس، ليون جوهو، بول كلوديل، جان بول سارتر، سيمون دوبوفوار، فلادمير يانكليفتش، رايمون آرون، إمانويل مونيي، جيل رومان وآخرون كانوا يشكلون «مرجعيات» بالنسبة للمثقفين والزعماء الوطنيين المغاربة ذوي التكوين «الغربي».

عاين أعضاء من مكتب الإعلام التابع لحزب الاستقلال بباريس ذلك التجنيد والتشجيع من طرف اليسار الفرنسي، حتى ولو تعلق الأمر باحتلال إسرائيل لمناطق داخل فلسطين لم ينص عليها مخطط التقسيم الذي وضعته الأمم المتحدة. وحاولوا القيام برد فعل لمواجهة هذا الدعم اللامشروط. وأشرف على ذلك عبد الرحيم بوعبيد، أحد المؤسسين (سنة 1947) لجمعية «فلسطين العربية» الذي كان قد حصل على مساندة جامعيين يهود، وحاخام فرنسي للمذكرة التي حررت سنة 1946 ووجهت إلى وزارة الخارجية الفرنسية. وعمل مع مناضلين آخرين على نقل التناقض إلى داخل التجمعات الصهيونية نفسها.

غير أن مساعيهم واجهتها عقبة كبرى لم تلعب لصالحهم، تجلت في الزاوية «التقدمية» التي كان اليسار الفرنسي يتمثل الصهيونية من خلالها، وعداؤه للأنظمة العربية التي كان يعتبرها كلها تقريبا أنظمة «رجعية». وبالمقابل، لم تفت المسيرين الصهيونيين المنشغلين بأمر إعمار القرى التي نزح عنها سكانها العرب نتيجة الإرهاب الذي مارسته عليهم منظمتا «إرغون» و«شترن»، فرصة الاستغلال المنهجي لهذا المنظور «التقدمي». كما أنهم ركزوا دعايتهم على تضخيم «تعصب العرب»، بمن فيهم الذين يعتبرون دعاة للديموقراطية، وساعدتهم في ذلك بالنسبة

= may be anticipated that, if an attempt is made to carry out UN decision (of partition), the more moderate and intellectual leaders of the Arab states, most of whom have ties the West..., would be displaced by extremists. Hatred of the Zionists or of those identified with Zionism might be extended to include all westerners. It should be clearly recognized that (U.S.) assistance given to the Jewish state... would in Arab eyes be a virtual declaration of war by the U.S. against the Arab world». A. Laroui, «Un problème de l'Occident», in **Les Temps Modernes**, n° spécial, Le conflit israélo-arabe, 1967, 253 bis, pp. 295-316.

للمغرب، التصريحات المعادية لليهود الصادرة عن حزب الشورى والإستقلال. كما شرعوا بالتلويح بإمكانية استقلال المغرب كـ«فزاعة» في وجه إخوانهم في الدين، وإقناعهم بضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة، لمواجهة خطر «التراجع» بل وحتى «المذابح» وذلك بـ«الصعود» إلى إسرائيل[83].

3 ـ اتساع حجم الهجرة «السرية» :

ربط دعاة الصهيونية من جهة أخرى، بين ما كانوا يسمونه بـ«مذابح وجدة وجرادة» بـ«مذابح فاس» (1912)، بل ذهب بهم الأمر إلى حد اعتبار بعض المسلمين مسؤولين عن مشروع الإبادة الجماعية لليهود الذي خطط له فرنسيون ينتمون إلى اليمين المتطرف سنة 1942 بالدار البيضاء. وتمكنوا على هذا النحو من التقليل من أهمية الهدوء الذي خيم على كافة ربوع البلاد، بما في ذلك مثلا مدينة دبدو الصغيرة الواقعة في المغرب الشرقي، وملاحات أخرى جد معزولة بالأطلس الكبير وسوس وتافيلالت حيث لم يحدث آنذاك أي عنف بين الجماعتين الدينتين باستثناء بعض المشادات المحدودة التي تسبب فيها بمراكش رشق مسلمين بالحجارة من طرف بعض الشبان اليهود[84].

لم يكن للاعتدال الذي أفصح عنه حزب الإستقلال، بالرغم من توجهه الوحدوي أي أثر يذكر. وبدأ هذا الحزب الذي هزته انقسامات الدول العربية، وهول الهزيمة وشروط الهدنة (19 يوليوز 1948) في التشكك في مدى قدرة تلك الدول على تقديم أي دعم لشعوب إفريقيا الشمالية ؛ باعتبار أن «قضية المغرب العربي»

(83) J. P. Chagnollaud, **op. cit.**, p. 94, **L'Espoir**, 5 et 12.6.1948 ; M. Rodinson, T.M., n° spécial cit. supra, p. 81, cit. Menhem Begin. Cf. E. Bn Rafaël, Réalité ethnique et conflit social : le cas israélien, C.I.S., 1980, LXVIII, p. 134.

(84) Cf. WJC, reports, (on) Jewish Affairs, New-York, 1949. pp. 24-35, «In november 1942, the German Army was expected to march into Casablanca. Moroccan nationalists planned to stage a mass pogrom on November 15 to please the German conquerors... Panic spread among the Jews, but at the last minute a miracle saved them : the American landings... In **June** 7-8, 1948 progroms took place in Oujda and Jerrada... A similar outbreak was avoided in Marrakech», P. Flamand, Quelques renseignements, **op. cit.**, p. 390 :
«لم تحدث أية اضطرابات معادية للسامية» (في الجنوب) بعد أحداث وجدة «بدأت تُسمع بعض الأصوات، ذات المصدر الأجنبي عن الجنوب، داخل الملاحات القروية».

كان لابد أن تشكل إحدى أولوياتها، مباشرة بعد «تسوية» قضية فلسطين(85).

وعلى أي، فإن خيبة أمل علال الفاسي وعبد الخالق الطريس تجاه الجامعة العربية كانت كبيرة، إلى درجة استقر معها رأيهما على مغادرة القاهرة. وبصرف النظر عن مآخذ الجامعة تجاه كل من المغرب وتونس، فيما يتعلق بـ«الإنتظارية» التي طبعت في اعتقاد مسيِّريها مواقف البلدين، فإن الزعيمان كانا يعزيان مسؤولية «كارثة فلسطين» جزئيا إلى تقصير العرب، والفلسطينيين أنفسهم. وباستخلاص ما يترتب عن ذلك من نتائج، حاول الزعيمان التوجه وجهة أخرى غير الشرق الأوسط لإيجاد أنواع الدعم الضرورية لـ«القضية المغربية».

تم بذل مساعٍ متعددة بهذا الصدد، باتجاه الدول الإسلامية بآسيا (خاصة الباكستان) وباتجاه الدول الإسكندنافية ودول أمريكا اللاتينية. كما تم بذل مساع أكثر إلحاحا باتجاه الولايات المتحدة. والواقع أن تلك الدول لم تكن مستعدة للضغط على فرنسا لأنها كانت ترى أن الإستقلال الذاتي للمغرب في إطار «الإتحاد الفرنسي» يعتبر أمرا كافيا(86).

(85) FRUS, 1949, VI, p. 17-82، طنجة بتاريخ 1943.6.6، سري، B. More القائم بالأعمال لدى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤتمر الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين المعتمدين في باريس، مدريد، الجزائر، تونس، طرابلس والقاهرة. كشف المؤتمر عن وقوع نوع من التباطؤ في أنشطة الوطنيين المغاربة خلال سنة 1948. وقد أرجع المؤتمر ذلك إلى العوامل التالية : Excellent crops, lack of faith in the value of Arab League leadership and assistance after the Palestine fiasco ; increased doubts as to U.S. support».

(86) **Ibid, 1948, III, p. 713, Washington 11.6.1948, Top Secret, Comments (of the Director of the Office of Near Easten and African Affairs) on Report the Nensc.**

انظر كذلك : علال الفاسي، **مرجع مذكور**، صص. 435–436 : «على أن قضية مراكش أبعد من أن تجد من الخصوم الدوليين المتحمسين ما وجدته القضية الفلسطينية، لا لأن نفوذ اليهود وسيطرتهم عظيمة في الميدان الدولي، ولكن لأن القضية الفلسطينية لم تعالج في الأوقات المناسبة من طرف العرب وأصدقائهم، ومن طرف الفلسطينيين أنفسهم بما كان يجب أن تعالج به، ولقد بقي الكفاح الفلسطيني سلبيا، وبقيت مجهودات العرب من أجل فلسطين مرهونة بالظروف والتقلبات، غير خاضعة لبرنامج، ولا متبعة لخطة معينة... ونحن متيقنون بأن قضية مراكش ستجد في أوساط الأمم المتحدة مؤيدين كثيرين من العرب والشرقيين أولا، ومن بعض الدول الأخرى التي سبق أن نكبت بالإستعمار واصطلت بناره كالفليبين ثانيا، ومن الممكن أن تجد هذا العون حتى من بعض الدول التي ترى ضرورة تأمين الأبيض المتوسط، خوفا من بسط النفوذ الشيوعي عليه، وسيذكر الأمريكيون أن المغرب الأقصى أول دولة اعترفت باستقلال بلادهم، إذا لم يذكروا أن الرئيس روزفلت أعطى لجلالة ملك مراكش، باسم الشرق الأمريكي وعدا بتأييد قضية المغرب وتحريره».

وفي الحين ذاته التجأ المسيرون الصهاينة وأصدقاؤهم إلى حجج ذات طابع «استراتيجي» لإقناع الحكومة الفرنسية بعقد نوع من التحالف مع إسرائيل، وبمنح تسهيلات إضافية لهجرة شباب اليهود المغاربة. واستعملوا في هذا الصدد حجة «حالة الإضطراب» التي حلّت بالوطنيين من جراء اندحار الجيوش العربية، وكتبت في هذا الشأن جريدة **La Riposte** لسان حال **L.F.P.L.** ما يلي :

«إذا كانت جامعة الدول العربية قد عدلت من غلوائها بإفريقيا الشمالية التابعة لنا، فإن ذلك يعتبر مبررا كافيا للإعتقاد بأن للإنتصارات العسكرية لإسرائيل... يدا في ذلك، وبإمكان فرنسا أن تشعر [نتيجة لذلك] ببعض الإمتنان تجاه الدولة الجديدة»(87).

لم يكن بوسع الأعيان اليهود و«المتطورين» من جهتهم إلا تهنئة أنفسهم بالنظر إلى الواقعية السياسية التي أظهرها حزب الإستقلال، والتباعد الذي يبدو أنه قد حصل بينه وبين المشرق، وذلك في حدود قدرة هذا التوجه الجديد على المساهمة في التخفيف من غلواء العواطف التي ألهبتها الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وفي التخفيف من حدة المآخذ التي تنامت داخل الأوساط الإسلامية تجاه اليهود، وبالتالي خلق مناخ يمكن أن يفضي حتى إلى تسهيل انخراط بعض العناصر من اليهود في «حزب علال الفاسي»، وهي الأكثر تسيسا وعزما على التعبير عن ولائها.

كان اليهود الأعضاء في الحزب الشيوعي المغربي يعتبرون، على غرار قاعدة أحزاب اليسار الأوربية ومناضليها ـ خاصة منها الأحزاب الأوربية ـ الجامعة العربية بمثابة مؤسسة «عنصرية» أحدثت للدفاع عن «ملوك إمارات الصحراء» وعن مصالح «الفيوداليين»، ومن ثم استحسنوا بدورهم «فك الإرتباط» الذي يبدو أن الوطنيين قد شرعوا فيه إزاء المشرق، مع العلم أن نفس الوطنيين اتهموا من طرف جريدة **L'Espoir** علانية خلال شهر يونيو 1948 بالإتباع الأعمى لأفكار الجامعة العربية، والعمل على «تأليب المغاربة المسلمين ضد المغاربة اليهود».

لكن بما أن نوعا من «الهوس الأمريكي» كان أحد المكونات الأساسية للبرغماتية التي كانت تحرك حزب الإستقلال، فإن حظوظ التقارب مع هذا الحزب

---

(87) D. Lazar, op. cit., p. 172, n° du 5.10.1948.

من طرف الشيوعيين كانت تبدو ضئيلة للغاية، بالإضافة إلى الشكوك التي كانت تدور حول عزمه على الذهاب إلى حد خلق نقابة جديدة، وإلحاقها بالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة، لنيل رضى الولايات المتحدة(88).

لم يكن بإمكان الحزب الشيوعي المغربي بالفعل، أن يرتاح للجهود المبذولة باتجاه «قوة إمبريالية محبة للحرب ومغذية لها، تعرِّض المغرب عن طريق قواعدها المتواجدة به للخطر النووي». أما الوطنيون، فعلاوة على معاداتهم للشيوعية، ومعارضتهم الشديدة لمشروع الإنخراط في الإتحاد الفرنسي ـ الذي وافق عليه هذا الحزب ـ فإنهم كانوا يتهمون من جانبهم اليهود الشيوعيين بـ«الولاء المتعدد» المتعارض مع مغربيتهم، وهو ولاء يتمثل في «محبة فرنسا» و«الخضوع لأوامر موسكو» والتضامن الفعلي مع إسرائيل، لا باعتبارها فقط ملجأ للناجين من النازية وحسب، بل باعتبارها أيضا دولة لكل اليهود(89).

لم يكن الرد على مثل هذه الإتهامات يطرح صعوبات خاصة، عندما يتعلق الأمر بإظهار أن الثقافة الفرنسية، التي كان بعض الإستقلاليين متشبعين بها ـ سواء تعلق الأمر بالبورجوازيين منهم أو «أبناء الشعب» ـ، لم تكن لتشكل عائقا أمام مشاركة اليهود الشيوعيين في الكفاح من أجل الإستقلال. لكن الأمور كانت تتخذ منحى آخر، عندما كان يُطلب منهم التبرأ علانية من الصهيونية، وذلك بسبب الصدمة التي أحدثتها بالملاحات «الحل النهائي» [التسمية الرسمية التي كان النازيون يطلقونها على مخطط قتل اليهود وإحراق جثثهم داخل معسكرات الإعتقال]، والحمى

(88) Cf. FRUS, 1948, III. p. 711, North African Conference, cit. supra, «The Conference has grounds to believe... that the Communists are striving to achieve the «independence of Morocco» and will support the (nationalists)... In doing so (they) are following... the first part of their often-announced revolutionary program for colonial areas - the nationalist - bourgeois revolution- and can be expected to complete this program as soon as possible... the Socialist revolution».

(89) A. Ayache, «La bannière étoilée flotte sur le Maroc», in **Démocratie Nouvelle**, Paris, 7, 1952, p. 362 :

ينتقد الوطنيين الذين «خدعتهم» منذ سنة 1942 أسطورة أمريكا غير أمبريالية... تحمل معها الخير العميم والحرية ؛ انظر كذلك :

PCM, Le Parti Communiste Marocain dans le combat pour l'indépendance nationale, **Textes et Documents**, 1949-1958, Paris, 1958, p. 21.

الدينية التي أثارها تأسيس دولة إسرائيل، والدعاية التي قام بها في المغرب نفسه مبعوثو حزب العمال (المابام) والهالة الصوفية التي أحاطت بـ«الإشتراكية الكيبوتزية»[90].

غير أن بعض العناصر غامرت بالتصريح بذلك، بالرغم من المقاطعة الإجتماعية بل «التكفير» الذي كانوا يعرضون أنفسهم له، والتوترات الإضافية التي يمكن إثارتها داخل جماعات تعتبر نفسها مهددة لوجودها في محيط «عربي» مهيأ لكل ضرورب الإحتكاك والإصطدام، بالنظر سواء لمخلفات الصراع العربي ـ الإسرائيلي أو بتدهور العلاقات المغربية الفرنسية. وهكذا ندد البعض منهم علانية بـ«التأثيرات السيئة للدعاية الصهيونية» وذكّروا إخوانهم في الدين بأن «واجب اليهود المغاربة هو النضال في مسقط رأسهم»[91].

بيد أن مثل هذه النماذج، لم تدفع بالأحزاب الوطنية إلى مراجعة مواقفها مع ذلك تجاه الشيوعيين، ولم تدفعهم كذلك إلى انتهاج سياسة فعلية على نحو أفضل تجاه الساكنة اليهودية. ولم يتدخلوا على هذا النحو بكيفية ملموسة، لا في ملاحات المدن، فبالأحرى ملاحات البوادي. وأدى «قصورهم» على هذا المستوى إلى الزيادة في قابلية الجماعات اليهودية للدعاية الصهيونية وضعفها إزاءها.

تمكنت بالفعل «القَدِمة» (Kadima) انطلاقا من مكاتبها بالدار البيضاء، و«فروعها» بمراكش والصويرة ومكناس وفاس من برمجة «اجتثات وترحيل» جماعات بأكملها، خاصة من الجنوب، وهي منطقة أكد فيها بعض الملاحظين منذ عقود خلت، على وجود «ملاحات مهجورة» أو «في طريق الزوال». وكانت «كاديما» تقوم بفضل «تساهل» سلطات الإقامة العامة وتواطؤ القواد بشحن اليهود ليلا في حافلات تنقلهم عبر الجزائر، وحتى عبر موانئ مغربية إلى مرسيليا، ومنها إلى إسرائيل. وكانت

---

(90) E. B. Ouaknine, «Rupture et continuité d'une identié», in **The Sephardi and Jewish Heritage, op. cit.**, p. 564 :

«إن اليهود المغاربة الذين كانوا يرحلون، لم يكونوا يفعلون ذلك استجابة لنداء سياسي ؛ بل كان الأمر يتعلق بالنسبة لهم بتحقق وعد توراتي». بصدد معاداة Ozar Ha Tora للمابام (حزب العمال) ؛ انظر : M. Laskier, **op. cit.**, p. 277.

(91) **L'Espoir**, 21.8.1948, 19.3.1949, cit par G. Oued, **op. cit.**, p. 492، راجع كذلك : **La Terre retrouvée**, avril 1949 (عدد منع توزيعه بالمغرب) : «إن مذبحة على غرار ما وقع في وجدة تلقي الضوء على هشاشة وضعية اليهود الذين لا يمكن أن يصبحوا لا مغاربة ولا فرنسيين».

منظمة التأهيل بواسطة العمل، تبعث من جهتها العديد من المراهقين، للتوجه رسميا إلى «مخيمات» بفرنسا. وكان ذلك يتم في بعض الأحيان، ضد إرادة الآباء ولا يتم إرجاع هؤلاء المراهقين أبدا إلى المغرب[92].

شكلت جماعات المناطق القروية مجمل 20.000 شخص الذين تم «نقلهم» إلى فلسطين، خلال سنة 1948 وحدها[93]، على الرغم من استمرار علاقات حسن الجوار مع جيرانهم المسلمين، ويرجع ذلك إلى تمكن دعاية العملاء والصهاينة منهم نظراً لعزلتهم، وهشاشة محيطهم وما كانوا يتمتعون به من كبير تقوى.

لم يقم الأعيان اليهود بأي عمل من شأنه ثني عزم «إخوانهم» على الرحيل. لكن إذا كان أعضاء اللجان الممثلين في مجلس شورى الحكومة منذ 1949 قد حاولوا تنسيق جهودهم من خلال «مجلس الجماعات اليهودية بالمغرب»، ولفتوا انتباه المقيم العام الجديد إلى «المصاعب التي تعاني منها الملاحات»، فإن عددا لا يستهان به من بينهم لم يكن ينظر نظرة استنكار لهجرة البؤساء. ويبدو أن تلك الهجرة كانت تتمتع بثلاثة امتيازات، يتمثل أولها في تخفيف العبء عن الأعمال الخيرية، وثانيهما في الحد من مخاطر الإشتباكات مع «عرب من الطبقات الدنيا» وثالثهما في تزويد دولة إسرائيل بعمال وجنود لا يكلفونها الشيء الكثير[94].

---

(92) AMG, 3H 159، 11–14 يناير 1949 «تزداد أنشطة الصهاينة كثافة، إذ تتكفل منظمة التأهيل بواسطة العمل ORT باستقطاب الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة لإرسالهم لفرنسا وتوجيههم نحو فلسطين (لكن يلاحظ بعض التباطؤ) في الهجرة ويرجع ذلك إلى الأوامر الآتية من إسرائيل، وإرجاع الأشخاص غير القادرين على أداء الخدمة العسكرية أو القيام بالنشاط الإقتصادي، وكذلك نظرا لاكتظاظ مراكز الإستقبال بكل من الجزائر وفرنسا.

D. Bensimon, **op. cit.**, p. 118.

«في الفترة المتراوحة بين 1948 و1956 غادر المنطقة الفرنسية من المغرب، ما يناهز 90000 يهودي، متوجهين بالأساس نحو إسرائيل»، بصدد حالة عدد من المراهقين اليهود الذين تم «اختطافهم» عمليا، اعتمدنا على شهادة السيدة فريحة عياش، سجلناها سنة 1987.

(93) WJC, cit. **supra**, p. 32 ; M. Shokeid, **The Dual Heritage**, Manchester University Press, 1917, pp. 15-19 ; S. Lévy, **Les Juifs et la libération nationale**, **op. cit.**, p. 89.

(94) جريدة **Noar**، «Reflexions d'un visiteur au Maroc», Fev, 1948،، حول ظروف «العيش» القاسية للجماهير اليهودية التي تخلت عنها «الأقلية البورجوازية» cit, par D. Bensimon, **op. cit.**, p. 126 ; H. Fajerman, **Mission en Tunisie et au Maroc**, OSE, Paris, 1948, p. 33.

كان أولئك الأعيان، وبعض العناصر الأخرى يشكلون وفق ما كتبه عنهم أحد إخوانهم في الدين «أقلية بورجوازية» ميسورة في غالب الأحيان وغنية في بعض الحالات، تتكون أساسا من رجال صناعة وأطباء وتجار ومحامين، يبدو أنهم «لم يكونوا يعيرون أي اهتمام يذكر لمصير اليهودية بالمغرب». وكان اهتمامهم ينصب بالأساس على «كسب الأموال والإغتناء السريع». وبالنظر إلى أهمية مصالحهم التجارية والصناعية والعقارية وغيرها، فإنهم كانوا يُقدمون الِانطباع بأن عزمهم قد استقر على البقاء، واستبعاد فكرة الهجرة(95).

كان الموقف الذي تبناه يهود طنجة الأغنياء بهذا الصدد يكتسي دلالة عميقة، حيث كانوا يتمتعون بوضعية تكاد تكون فريدة من نوعها، بالنظر إلى وضعيتهم كمغاربة متجنسين، ومتانة مرتكزاتهم المالية والعقارية، والفرص التي ما انفكت المدينة «الدولية» توفرها لهم. فبالرغم من أنهم كانوا ذوي ميول صهيونية، ومساهمين على نطاق واسع في توفير الدعم «اللوجيستيكي» الذي مكن مبعوثين من الوكالة اليهودية والصهيونية العالمية من تطوير أنشطتهم بالمغرب، فإنهم كانوا يستنكفون فكرة إقامتهم - وهم الأغنياء - في مخيمات «العبور» أو التساكن مع إخوانهم في الدين الفقراء القادمون من غيطوهات أوربا الوسطى، أو المرحَّلين من اليمن، بل وحتى التساكن مع مواطنيهم اليهود المغاربة القادمون من ملاحات الأطلس ، إذ كان يحلو لهم على حد قول واحد منهم الِاكتفاء بـ«التطلع للقدس كما يتطلع الكاثوليكيون إلى الفاتيكان»(96).

هنالك بهذا الصدد حالتان وصل فيهما التناقض حده الأقصى، ويتعلق الأمر باثنين من كبار من كانوا وراء صهينة الجماهير اليهودية وتهجيرها، ويتعلق الأمر بـ س.د. ليفي أحد الأتباع الأوائل لهرتزل، ورئيس جهوي دائم للصندوق الوطني اليهودي (KKI)، والمنشط الرئيسي للحركة الصهيونية، الذي لم يبد أي حماس «للصعود» نحو إسرائيل، واختار بالفعل البقاء في الدار البيضاء (التي توفي بها سنة 1970)، بالرغم من تنديده المتواصل منذ سنة 1917 بالمحنة الشديدة، التي كان

(95) شهادة أحد حفدة إشوا كوركوس وزوجته المستقرين بباريس، في Nissim et Cherie وهو فلم وثائقي أنجزه يهودي من أصل مغربي هو سيمون بيتون، .Intstitut National de l'Audio-visuel, Paris, 1982

(96) C. Hamet, **op. cit.**, p. 86 ; C. Nesry, **Les Juifs de Tanger**, op. cit., p. 100، «لا يمكن أن يكون المنظور الصهيوني نفسه بالنسبة ليهودي نجى من أوربا الهتليرية وبالنسبة ليهودي من طنجة».

يعتبر ماضي الجماعات اليهودية بالمغرب نموذجا لها، وإشارته إلى قرب «نهاية المنفى» ودعوته بكل تصميم إلى تحقيق الشعار الصهيوني «شعب إسرائيل على أرض إسرائيل». أما رفيقه في الحركة، جوناثان ثورز، فقد بادر إلى الرحيل منذ سنة 1940 إلى أمريكا، بالرغم من عمله المتواصل الذي استمر لمدة تربو على 15 سنة، على اجتثات إخوانه في الدين من بيئتهم المغربية وترسيخ حتمية «الحل الفلسطيني» في وجدانهم[97].

لم تكن مواقف الشرائح العليا للجماعات اليهودية بالمغرب بصفة عامة بعيدة عن التذكير بالمواقف التي تبنّاها خلال النصف الثاني من القرن وبداية القرن العشرين إخوانهم في الدين الذين اندمجوا في مجتمعات أوربا الغربية، حيث كانوا يضاعفون من مساعيهم لدى كل من وزارة الخارجية البريطانية والفرنسية لفائدة «إخوانهم» في رومانيا وبولونيا، وبصفة خاصة في روسيا، ويتكلفون بتمويل إنشاء «مستوطنات» في فلسطين. وكان أحد أهدافهم الأساسية يتمثل في التخفيض أو تحويل أمواج المهاجرين نحو جهات أخرى، لأن تكاثرهم في أوربا الغربية، وتجاوزهم لـ«هامش التحمل» يهدد بإعاقة اندماجهم أنفسهم.

ويبدو من خلال العديد من المعطيات أن تلك الشرائح كانت تسعى للحصول مسبقا على ضمانات لحقوقها في المغرب المستقل. وكانت تقوم بذلك جزئيا عن طريق روني كاسان، رئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية وممثل فرنسا باللجنة الدولية لحقوق الإنسان. وقد طلب المستشار القانوني الأسبق لدوغول بلندن، من السلطان أن «يعامل (رعاياه اليهود) على قدم المساواة إسوةً بباقي مواطنيهم المسلمين» وأن يعمل على تحسين ظروف عيش الجماهير المعوزة بالملاحات. ورد العاهل المغربي، الذي كان مهددا دائما بالخلع، بالتذكير بالحماية الخاصة التي أنعم بها «أسلافه الميامين على اليهود المغاربة»، وبموقفه الشخصي الذي اتخذه لصالحهم إبان نظام فيشي والنير الاستعماري المفروض على المغاربة كافة.

وأكد الرد الملكي لكاسان «فيما يتعلق بموضوع الحريات العامة التي ترغبون في أن تروا إخوانكم في الدين ينعمون بها، في إطار روح المبادئ التي تبنتها لجنة

(97) M. Laskier, **op. cit.**, p. 221 ; J.J. Tharand, **Petite histoire des Juifs**, Paris, Plon, 1927, p. 260.

حقوق الإنسان، يعبر لكم جلالته عن رغبته الأكيدة في أن تعم ممارستها لتشمل بالفعل كافة رعاياه بدون استثناء أو تمييز... والوضعية المؤسفة التي يتخبط فيها، وفق ما ورد في رسالتكم، جزء من العنصر اليهودي، هي وضعية تشكل جزءا من المصاعب الحالية، وهي ليست وقفا عليهم وحدهم، بل تشمل كذلك عددا لا يستهان به من مواطنيهم المسلمين. إن جلالة السلطان لا يدخر أي جهد للدفاع عن حقوق سائر الطبقات الفقيرة من شعبه، المسلمة منها واليهودية، وهو يضرع للعلي القدير ليلهمنا جميعا لما فيه خير الجميع»[98].

كان من شأن الضمانات التي أكدت بشكل ما على المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المغاربة التي نصت عليها عريضة المطالبة بالإستقلال أن «تطمئن» مبدئيا أولئك الذين كانوا وطدوا العزم على عدم مغادرة وطنهم، وأن تدفع بأولئك الذين لم يكونوا قد استقروا بعد على رأي ثابت إلى المزيد من التفكير. خاصة وأن البعض منهم كانوا يعقدون اتصالات مباشرة مع حزب الإستقلال (ومع جناحه اليساري بصفة خاصة) بل وحتى مع حزب الشورى والإستقلال، وكانوا يوجهون نداءات لصالح تدريس اللغة العربية في مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية[99].

وعلى غرار يهود البادية الذين كانوا يعقدون العزم على الرحيل ـ ولو كان السبب في ذلك هو عدم توفر «المينيان» فقط (النصاب الديني اليهودي المتمثل في ضرورة وجود عشرة أشخاص تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة، وهو نصاب ضروري لأداء الصلوات وبعض الإلتزامات الدينية الأخرى) ـ رغم إلحاح رؤساء وشيوخ القبائل عليهم بالبقاء، فإن المجموعات التي كانت تشكل «ما يفيض عن حاجة الملاحات» كانت تجد نفسها في وضعية انتظار، بسبب الدينامية التي خلفتها

---

(98) A. Chouraqui, **La condition Juridique de l'Israélite marocain**, Paris, 1952, p. 283, Rabat, 18.5.1949 :

من الكتابة الخاصة لصاحب الجلالة السلطان إلى الأستاذ الكبير المحترم روني كاسان.

(99) F. Nataf, **L'indépendance du Maroc. Témoignage d'action 1950-1956**, Paris, Plon, 1975, pp. 209-210 :

حول «الحوار» الذي تم ربطه بين المهدي بنبركة ومايبرطوليدانو، أحد مديري الجريدة الشهرية اليهودية **Noar**، المستقر حاليا (1992) كمحامي بالدار البيضاء، وتوجد بصدده إشارات بيبليوغرافية لدى G. Oved, **op. cit.**, II, p. 328 et 494، ولدى A.I, Laredo, **op. cit.**, p. 622.

ضخامة عدد الأشخاص الذين رحلتهم المنظمات الصهيونية في المرة الأولى في وقت وجيز، وكذا في الموقف المسبق المتحيز للإقامة العامة.

أما بالنسبة لليهود الأثرياء أو المنتمون للطبقات الوسطى، فإنهم صرفوا النظر عن الرحيل نحو فلسطين، نظراً لتخوفهم من نتائج الهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية للعنصر الاشكينازي، وما قد يترتب عن ذلك من أزمات اجتماعية، ونظرا للجو المنذر بالحرب، المخيم على منطقة الشرق الأوسط. إلا أن هذه التحفظات لم تلغ لديهم النية في مغادرة البلاد، والتطلع نحو جهات أخرى كمواطن للهجرة والاستقرار، وفي مقدمتها فرنسا وكندا، والولايات المتحدة في بعض الأحيان، أو الاقتصار فقط على النزوح للاستقرار بسبتة أو جبل طارق. أما يهود المنطقة الشمالية، فتطلعوا بصفة خاصة للهجرة نحو إسبانيا أو أمريكا اللاتينية.

لم تكن هذه الوضعية وليدة أحداث الساعة إذن، بل ترجع في جذورها بالأساس، إلى التفكك السريع للعلاقات التي كانت تربط بين المسلمين واليهود على أرض المغرب، وهو تفكك وانحلال بدأ منذ فرض الحماية على البلاد، وارتفعت وتيرته بفعل ما عرفته الساحة الدولية من تطورات بفعل الحرب العالمية الثانية ونتائجها. ويمكن القول في هذا الصدد أن هجرة جماهير الملاحات الفقيرة نحو إسرائيل، ورحيل فئات أخرى باتجاه أوربا وأمريكا، جعل مسألة استمرار التواجد اليهودي نفسه بالمغرب موضع تساؤل.

خاتمة

انطلقت الهجرة المكثفة ليهود المغرب ابتداء من سنتي 1947-1948. ويسود الاعتقاد بأن هذه الهجرة نتجت بالأساس عن إنشاء دولة إسرائيل، وتخوفات فئات واسعة من يهود المغرب من مسلسل آحتداد الكفاح من أجل آستقلال البلاد، حيث اعتبروا أن استرجاع المسلمين لمقاليد الحكم قد يؤدي إلى تدهور أوضاع ساكنة الملاحات. لكن كيفما كان وزن العوامل التي تعود إلى سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه يستحيل عزل حدث الهجرة المذكورة عن القطائع التي عرفتها العلاقات بين المجموعتين الدينيتين منذ منتصف القرن التاسع عشر.

كانت هذه القطائع من بين مظاهر التحولات التي أصابت مجتمع المغرب ودولته. فقد عبر أحمد بن خالد الناصري، وهو من معاصري ما بعد «حرب تطوان»، عن آتساع نطاق تلك التحولات عندما سجل «(انعكاس) عوائد الناس (...) غاية الإنعكاس، (وآنقلاب) أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم لا في سككهم ولا في أسعارهم ولا في سائر نفقاتهم».

وذلك ما آنتبه إليه أيضا ملاحظون أوربيون حيث شدد رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب، الكومندان شلومبرجي، مثلا على «الآثار المؤسفة التي نتجت عن التوسع الأوربي، و(التي) جلبت عوامل تفكك جديدة بدل أن تعمل على تحضير المغرب»، كما سجل القنصل المستعرب أوغست بُومْيِي بدوره ما كان للتوسع الأوربي من «تأثير يضر بكافة القوى الوطنية».

ضمن هـذا السياق، أصابت الجاليات اليهودية هزات عنيفة، مستها في تماسكها. لذلك ارتفعت داخل أوساط اليهود أصوات متعددة استنكرت بشكل

خاص أخطار «نزع الصفة اليهودية عن الشباب»، ونسبت ذلك لتقدم التعليم الذي كانت توفره الرابطة الإسرائيلية العالمية، ووجهت انتقادات لاذعة للأثرياء، حيث آنتقدت بشدة أنانية الأعيان و«تخليهم عن تضامنهم التقليدي مع إخوانهم في الدين البؤساء». ومعلوم أن تفاقم التفاوت الإجتماعي داخل الملاحات كان من النتائج الرئيسية للتدخل الأوربي، وتقوية مكانة أقلية من التجار الأثرياء آستفادوا من تحولات شكلوا هم بالذات أحد قنواتها الأساسية.

ركزت القوى الإستعمارية خطابها على موضوع آنعتاق مجموع الجالية اليهودية. ومع ذلك، فقد كان أحد الرهانات الكبرى لتنافسها هو في الواقع كسب الشرائح العليا من تلك الجالية وتدجينها. وعرفت الأوليغارشيا اليهودية من جهتها كيف تستغل المزايدات التي دخلت فيها البعثات الأوربية كي تكسب تلك النخبة لصالح نفوذها وتستعملها لتحقيق أطماعها. واستفادت النخبة المذكورة من التجربة الطويلة التي آمتازت بها الأسر الميسورة في مجال توظيف التنافس القائم بين التجار المسيحيين و«الأمم» التي ينتمون إليها. وقد آحتذت بهذا النموذج فئة من اليهود من الدرجة الثانية، وهي فئة آرتبطت بالأوليغارشيا، في مستويات متعددة، وبمختلف علاقات الولاء الشخصي والتعامل التجاري، وبـ«العصبية التي توحد ـ بالرغم من عداءات ذات عنف نادر ـ اليهود الذين كانوا يحتكرون مجموع فروع التجارة بالمغرب»، حسب تعبير أحد القناصلة الفرنسيين.

ارتفعت أصوات ضمن الجالية الأوربية المقيمة بطنجة للإحتجاج على سلوك كبار التجار اليهود، واعتبرتهم يخدمون مصالحهم الخاصة دون مراعاة مصالح حماتهم الرسميين وسمعة هؤلاء الحماة. وأوحى بعض رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية إلى حكوماتهم باتخاذ إجراءات ردعية في هذا المجال من شأنها، حسب تعبيرهم، أن تحد من هيمنة اليهود في ميدان المبادلات التجارية وتمكن الأوربيين من الإستغناء عن وساطتهم، وتسهل التعامل المباشر مع المسلمين ؛ وبغية «تقوية هيبة الإسم المسيحي والتقليل من التحفظ الذي يبديه المغاربة من الحضارة (الغربية)».

إلا أن ما كان يقترح في هذا الباب من حين لآخر بكثير من التردد في بعض الحالات بقي عموما حبرا على ورق، لاعتبارات متعددة منها بشكل خاص تشبث الحكومات الأوربية باستراتيجية تسخير الأقلية غير المسلمة الوحيدة في البلاد خدمة

لمصالحها التوسعية واستجابة أحيانا لحسابات سياسية وانتخابية خاصة بـ«المتروبول» حيث كان في إمكان منظمات مثل «مجلس نواب اليهود الإنجليز» و«الجمعية اليهودية الإنجليزية» و«الرابطة الإسرائيلية العالمية» و«اتحاد الطوائف اليهودية الأمريكية» التأثير، بشكل أو بآخر، على خيارات الناخبين اليهود ونتائج الاِقتراعات البلدية والبرلمانية.

عبرت هذه الجمعيات، التي كانت تتدخل بالفعل لدى الحكومات الأوربية والأمريكية وتتعامل معها، عن آستعدادها للتعبئة من أجل طرح مشاكل اليهود المغاربة و«آحتضانها» على الصعيد الديبلوماسي، حتى بعدما تبين أن الدفاع المنهجي عن مطالب بعضهم، خصوصا منهم المحميين والمتجنسين، يضر بغالبية إخوانهم في الدين.

هذا بالذات هو ما عملت الصحف الصادرة بطنجة على طمسه، خدمة لنفوذ الدول العظمى ولمصالح «زبنائهم» من الأهالي، ومن بينهم «المتنورون» العاملون بصفة محررين أو مديرين لجرائد يومية أو أسبوعية مثل «**يقظة المغرب**» (التابعة لسفارة فرنسا). وهكذا تعود هؤلاء استغلال وسائل الإعلام والتأثير على ما تنشره من أخبار، وكانوا سباقين لذلك خصوصا وأن بعضهم كان يراسل صحفاً أوربية كبرى ووكالات إخبارية، وفي مقدمتها وكالة «هافاس».

عانى المخزن من نفوذ اليهود في مجال الإعلام إلى درجة أن «ضجيج الجوارط» (الصحف) أصبح من مشاغله الأساسية. فكثيرا ما غذت بعض الحوادث المرتبطة بعناصر يهودية حملات صحفيَّة عنيفة.

حاول السلطان أن يتجنب انفلات الأمر من يديه. غير أنه ظل يواجه قوة الضغوط الأجنبية، وقصور العناصر العاملة داخل الجهاز المخزني. لذلك لم يحقق هدفه، بالرغم من مخاطبته للقوى الأوربية، وبالرغم من الظهائر التي منع فيها عدول البوادي من تحرير عقود المخالطة ووثائق الاِستدانة، وبالرغم من الظهائر المتعلقة بتنقل اليهود داخل المجال القبلي. ولم تنفع كذلك التسهيلات المكلَّفة التي استفاد منها كبار التجار اليهود الذين كان السلطان يسعى إلى كسب وفائهم، وقد منحهم امتيازات من بينها حق استعمال عقارات مخزنية، بل حتى رخص «مناقلة» تهم أملاك الأحباس. وذلك ما تسبب في انخفاض مداخيلها، وأعاق سير الأعمال الإحسانية،

وأثر في موقف الفئات المستفيدة منها إزاء اليهود، ومن بين هذه الفئات أئمة المساجد والطلبة والمعوزون.

بموازاة ذلك، تعذر تحصيل الجزية مثلما تعطل نفوذ الشرع في الخلافات التي تهم يهودا محميين. وتعقدت الأوضاع أيضا بسبب لجوء المخزن لوسائل الإكراه لتحصيل ديون ربوية جائرة من وجهة نظر الشرع. وقد أدت كل هذه الظواهر إلى نتائج تراكمية مست الحكم في مشروعيته، وحدت بالسلطان إلى حث العلماء على إصدار فتاوي للتنديد بما حصل من مس خطير بمقتضيات الذمة، وهو ما اعترف به صراحة حتى بعض الحاخامات والقضاة اليهود الذين أدلوا بشهادات في هذا الشأن أمام العدول واستنكروا تجاوزات إخوانهم «الطائشين».

تجلى ضعف الدولة، وبرزت تناقضات داخلية إضافية طرحتها إعادة «تموقع» اليهود اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والصيغ الجديدة لتمفصل علاقاتهم بالأغلبيَّة المسلمة. وفي سياق يطبعه تفاقم الأطماع الأجنبية، تجلت هذه الظواهر بشكل أوضح، خلال مرحلة ما بين 1902 و1912، وهي مرحلة عرف فيها المغرب مناخا طبعه التوتر والاِضطراب الشديد.

تميز هذا العقد كذلك بموجة أخيرة من التحركات الأوربية الرامية إلى كسب عطف اليهود وتبعيتهم. وتنافس في ذلك الألمانيون مع الفرنسيين والإسبان. وعملت أوساط مسلمة مختلفة من جهتها على آستمالة أعيان الجالية اليهودية. وهكذا ارتأى بعض العلماء، وحتى المتشددون منهم، أن يدفعوا اليهود فيها بين 1906 و1908 إلى المساهمة في المجهود المالي الذي يتطلبه الجهاد. ومن جانب آخر، لم يتردد الثائر الجلالي الزرهوني الملقب بالروكَي بوحمارة (1902)، ولا السلفي مولاي حفيظ (1907)، ولا مولاي الزين، زعيم الحكومة الثورية بمكناس (1911)، في الاِستفادة من دعم عناصر يهودية.

شكلت هذه العلاقات مع مختلف الأطراف المذكورة ذروة الاِهتمام الذي كان يستقطبه اليهود في فترة ما قبل الاِستعمار بسبب مواقعهم ودورهم كـ«وسطاء» لا يمكن، أو يصعب الاِستغناء عنهم.

لم تغب عن ذهن اليهود «المتنورين» الأخطار المحتملة والمتصاعدة بسبب تفاقم الأطماع الأجنبية، والاِتفاقات المبرمة على حساب المغرب (1904، 1906،

1911) بين القوى المتنافسة. كما لم تغب عنهم الآثار السلبية للسيطرة الأوربية والمتمثلة في ضعف بنيات البلاد التقليدية وتفككها. وقد فطن بعضهم إلى خطورة المنعطف المتمثل في إقرار نظام الحماية الفرنسية والإسبانية، وما يمكن أن يواكب السيطرة الأجنبية المباشرة من تهميش «للأهالي» ومن بينهم اليهود. ففي سنة 1912 بالذات، تبين لأحد هؤلاء، حايم طوليدانو، وهو يهودي مغربي حامل لجواز أمريكي ومقيم بنيويورك، أنه في :

> العهد الجديد الذي أقبل عليه المغرب... كان من المنتظر القضاء على دور اليهود التقليدي، وأن تعاني غالبية الأهالي من بينهم، في أجل قريب، من الضغط الإقتصادي الذي أصبح يمارسه النظام الجديد، وأن تصاب الجماهير اليهودية بالإنهزام (وتتردّى أوضاعها) وتنحط إلى درجة بروليتاريا مهددة بالفقر (المدقع)... وكل ذلك بصرف النظر عن الإعتبارات ذات الصبغة العرقية التي لها صلة وثيقة بالوقائع الإقتصادية.

أدخل نظام الحماية تحسينات مادية محدودة في بعض المجالات. فعقد عدد من تجار الجملة اليهود صفقات مربحة في ظرف الحرب العالمية الأولى ومرحلة «التهدئة». ومن الواضح أنه تم إلحاق عدد كبير من قدماء تلامذة «الرابطة الإسرائيلية العالمية» بمختلف المصالح الإدارية في القطاعين العام والخاص. لكن سرعان ما شعر سكان الملاحات بأن «وظائفهم» التقليدية تراجعت، بسبب تقدم الإستعمار الفلاحي وتحديث قنوات التبادل التجاري، ونمو قطاع البنك والسلف، وتعود المسلمين التعامل المباشر مع «المسيحيين» والإستغناء عن وساطة اليهود التقليدية في هذا المجال.

سرعان ما شعر اليهود بحدود «عملية الإنعتاق» التي نسبها الفرنسيون للنظام الذي أقاموه بالمغرب سنة 1912، إذ تبين منذ العقد الأول من الحماية أن هذا النظام جعل اليهود ينتقلون من وضعية التسيير الذاتي والإعفاءات إلى «نظام الأهالي». وقد تمثل «تطبيع» شروط عيشهم في جملة من المظاهر، من بينها التسخير، وحصر صلاحيات مجالس الجاليات في العمل الخيري، وفرض ضريبة «الترتيب» على العناصر التي تتعاطى الفلاحة، وإعادة إدماج المحميين داخل القانون العام، و«إعادة مغربة» عدد من المتجنسين الحاملين لجوازات أجنبية، وتطبيع وضعيتهم القانونية وفق مبدإ الولاء الدائم الذي تم إقراره بمدريد (1880)، ومبدإ الإنتماء لرابطة الدم. وإلى جانب ذلك، تجلى التطبيع المذكور في فرض الإقامة العامة للترخيص المسبق على

جولات جمع الصدقات التي يقوم بها الحاخامات القادمون من فلسطين، وإجبارية تحويل المبالغ المحصلة من الهبات التي تجمع لفائدة اليهود الذين يقصدون الأرض المقدسة لقضاء ما تبقى من حياتهم عن طريق وزارة الخارجية الفرنسية، كما أن هذه الهبات أصبحت توزع بواسطة القنصلية العامة لفرنسا بالقدس.

ظهر تشدد السياسة الفرنسية أيضا في مجال التعليم العصري، وهو مجال سبق فيه اليهود المسلمين بعقدين من الزمن. فبينما كان اليهود يرون في «المدرسة» وسيلة متميزة لتحقيق الرقيّ الِاجتماعي ـ الِاقتصادي، حصرت الإقامة العامة دور التعليم في «إعادة التربية الأخلاقية»، و«إدخال الأزرق والوردي في ملاحات لم تكن تعرف سوى لون الذهب». فمن منظور مديرية التعليم العمومي ورئيسها، جورج هاردي، الذي عهد إليه في وقت لاحق بتسيير جامعة الجزائر، وهو المؤيد المتحمس لقوانين فيشي العنصرية فيما بين 1940 و1941، كان هدف الإدارة الفرنسية يتمثل ـ على حد تعبيره ـ في تجنب «التحول السريع للفراشة الخارجة من النغفة السوداء إلى حشرة مؤذية ومزعجة». ثم جاء لوسيان سان، مخطط السياسة البربرية، لينبه من جهته إلى أن «أحد أشد الأخطار جسامة والتي سوف تعترض فرنسا في طريقها عبر مجموع شمال إفريقيا الجميل، سوف يأتي من الأجيال اليهودية الجديدة... التي تنمو داخلها أفكار الفوضى والِاضطراب، وهي أفكار تشكل جوهر الروح السامية».

إن سياسة «الميز العنصري» الحقيقي الذي آتبعته الإقامة العامة، حسب تعبير شارل ـ أندري جوليان، ومسلسل التفقير الناتج عن الوضعية الِاستعمارية، خلقا عمليا مختلف أشكال «الِالتقاء» بين «الأهالي» اليهود والمسلمين، علما بأن مصير هؤلاء كان أكثر درامية من مصير أولائك، وهو ما تجلى في عدد من الجوانب من بينها ما تحمله المسلمون من كلفة بشرية ومادية فادحة بسبب مقاومتهم «للتهدئة»، ونزع الأراضي من القبائل، وضخامة الثقل الضريبي، وفرض التسخير لفائدة كبار القواد... ومعلوم أن سلطات الحماية حاولت إخضاع البلاد بقبضة حديدية وطبقت عليها بصفة شبه دائمة حالة الطوارئ وعاقبت بشدة كل «المشاغبين». وهكذا جلدت أمام العموم، سنة 1930، شبانا وطنيين، كان من بينهم عناصر تابعت دراستها في الجامعات الفرنسية، وهو ما يكشف عن طبيعة الأساليب التي آتبعتها الإقامة في القضاء على ما كانت تنعته بـ«التمرد الفكري للشباب المشاغب»، وذلك بالرغم من تركيز خطابها الرسمي على ضرورة «إحياء المجتمع المستعمر دون اجتثاثه».

احتج شبان مسلمون بفاس وسلا والرباط على «سياسة تقسيم الشعب المغربي» وانتقدوا تحول الحماية إلى نظام إدارة مباشرة. ولهذا، حاولوا على الخصوص أن يستعملوا ضد المستعمر مبادئ الثورة الفرنسية (1789)، وهي مبادئ وصفها بالغموض والضبابية أولائك الذين كان من المفترض أن يعملوا على إشاعتها، بل منعوا تعليق «إعلان حقوق الإنسان والمواطن» على جدران الثانويات الإسلامية. أما المتنورون اليهود، المؤمنون بـ«النموذج الإندماجي»، فقد صاروا في آتجاه معاكس وتشبثوا بالمطالبة «بوضع سياسي ينسجم مع ثقافتهم وميولاتهم»، واعتبروا المخرج الوحيد للإفلات من البؤس والتعسفات والإهانات التي يعاني منها «الأهالي» هو الإستمرار في المطالبة بـ«الإرتقاء إلى مرتبة كرامة مواطنين فرنسيين».

لن تستجيب السلطات الفرنسية لمطالب «الإندماجيين» اليهود وآمالهم. ومع ذلك، فإنهم تجاهلوا نداءات الوطنيين حين دعوهم للمشاركة في «الكفاح المشترك» قصد إرغام فرنسا على التخلي «عن سياسة العرق صاحب الإمتياز، و(إحداث) مجلس وطني يتكون من مغاربة مسلمين ويهود»، على حد تعبير برنامج الإصلاحات الذي تمت صياغته سنة 1934 بمساندة شخصيات من اليسار الفرنسي. وقد خاطبت «كتلة العمل الوطني» اليهود المتنورين بانتظام، عبر أعمدة صحيفتيها «**عمل الشعب**» و«**إرادة الشعب**» وذكرتهم دون جدوى، وبلهجة مؤثرة أحيانا، بأن «الأفكار الدينية المعبَّر عنها (التي عبَّرت عنها المكونات المسلمة واليهودية للشعب المغربي) لا ينبغي أن تطغى على إرادتنا في أن نرى (المغرب) موحدا في ظل التسامح المشترك والليبرالية البعيدة النظر»، وأضاف محررو هذه النداءات أن أبناء المغرب «المتشبِّعين بالتكوين الفرنسي، ما زالوا يشكلون (في نظرهم)، بالرغم من كل شيء، مغاربة (مطالبين) بالمساهمة في الدفاع عن الوطن».

والواقع أن مواقف هذه الأطراف ازدادت تشددا بشكل تصاعدي. فمنذ 1936، آتجهت الحركة الوطنية نحو التصلب التدريجي، وتسبب ذلك في حدوث آنشقاق داخل «كتلة العمل الوطني» نفسها، مما وضع حدا لاحتمالات التقارب بين اليهود والمسلمين، وهي آحتمالات ظهرت ملامحها في مواجهة موجة تنامي الفاشية بين المعمرين، وفي ظل «الحماس» الذي أحدثه انتصار «الجبهة الشعبية». فالمناضلون اليهود المغاربة الذين عملوا إلى جانب عناصر مسلمة داخل تنظيمات «الفرع الفرنسي للأممية العمالية» أو إبان آنعقاد آجتماعات «العصبة الأممية لمقاومة مناهضة

السامية» ببعض المدن المغربية الكبرى مثل الدار البيضاء والرباط ومكناس وفاس حذوا حذو «رفاقهم» الفرنسيين، إذ كان هؤلاء يعلنون عن رغبتهم في التميُّز عن «المطالب ذات النزعة الدينية والعرقية (التي تقدمها) أقلية من ذوي الإمتياز (وتريد) تعويض الإستغلال الأمبريالي باستغلال يخدم مصالحها»، مؤكدين في هذا الصدد أنهم «لا يخلطون بين الدفاع عن مصالح البروليتاريا ومساندة حركة التضامن العربية والإسلامية».

وهكذا تأثرت العلاقات بين اليهود والمسلمين المغاربة بتخلي اليسار الفرنسي عن مساندة الوطنيين في ظرف حَرِجٍ (1937)، وبالنتائج التي حصل عليها منشطو الحركة الصهيونية بفضل وصول ليون بلوم إلى رئاسة الحكومة، وحرية التصرف التي منحهم إياها الجنرال نوغيس الذي آنشغل أساسا بقمع الحركة الوطنية. ففي هذا الظرف بالذات، عقد المناضلون الصهاينة مؤتمرهم الأول بالدار البيضاء، فعلا ووسعوا نطاق جمع «الشقل» ونظموا جولات لمحاضرين أجانب بالمغرب. وزاد آستمرار الصعوبات الإقتصادية ولاسيما بعد سنتين متواليتين من الجفاف الشديد (1936–1937)، في وقع الدعاية الصهيونية التي اعتمدت على شعارات مثل ضرورة الإسراع ببناء «إيشوف» (الوطن القومي)، والإفتخار بالمنجزات التي تحققت بالرغم من «الإرهاب العربي»، بفضل العبقرية الخلاقة للشعب اليهودي المحرر من عبودية «جالوت»، حسب تعبير جريدة «**المستقبل المصور**».

في الإتجاه نفسه صبَّت «القوانين الماكرة» التي سنها الجنرال نوغيس لمنع الأهالي من الإنخراط في التنظيمات النقابية، وعمل بالفعل على «فصل (العمال) عن المشاغبين» ووضعهم داخل «تعاضديات»، فأعاق بذلك بلورة دينامية قائمة على تعاون «طبقي» وثيق يتجاوز الحدود الإثنية. هذا ما ساعد الصهاينة على تقوية نفوذهم داخل الملاحات، خاصة وأنهم كانوا يهتمون بتأطير الجماهير اليهودية، الكادحة منها والعاطلة، خلافا لـ«اندماجيين» الذين كان هدفهم منحصراً في تجنيس آنتقائي تستفيد منه أقلية هامشية متشبعة بالثقافة الغربية. فقد كان زعيم الحركة بالمغرب، س. د. ليفي، وأصدقاؤه يسعون إلى توسيع إشعاعهم ونطاق دعايتهم، ولذلك عمدوا إلى استعمال الأساليب التي تتلاءم أكثر مع ذهنية الفئات المستضعفة وظروف عيشها فانتقدوا «جمود» الأعيان، واحتجوا على ارتفاع الرسوم المفروضة على

اللحم («كاشير»)، ونظموا دروس العبرية، وعقدوا تجمعات خطابية داخل المعابد، وأعلنوا قرب انتهاء عهد «المنفى».

تذكّر مثل هذه الأساليب بالوسائل التي استعملها الوطنيون المسلمون في بداية الثلاثينيّات، فقد وظف هؤلاء فضاء المساجد، وأخذوا عهد المناضلين الجدد أمام المصحف الكريم، ووجهوا انتقاداتهم لـ«ذوي العمامات». كما أن المسلمين واليهود معا لجأوا إلى استعمال الحصانة القنصلية التي كان بعضهم يتمتع بها، على الأقل إلى حدود سنة 1937 (معاهدة لندن)، وتحايلوا بذلك لإبطال القيود المفروضة على تحركات الرعايا المغاربة. وبعدما تبنى المسلمون وسائل نضالية أخرى، كالأحزاب السياسية والصحافة والمناشير والتظاهر في الشوارع، فإن ذلك التطور لم يخل بالإيديولوجيا السلفية التي كانت عماد حركتهم، ولا باهتمامهم بالأحداث الدائرة ببلاد المشرق العربي، ولاسيّما أنهم ظهروا على مسرح السياسة في سياق حوادث القدس (1929) بالضبط، كما أن توزيع مناشير عن «فلسطين الشهيدة»، مركزة على فكرة «التضامن العربي ـ الإسلامي»، شكلت الوسيلة التي استعملتها العناصر التي نجت من القمع للحفاظ على التعبئة في صفوف أنصارها بين سنتي 1937 و1939.

رسمت هذه العناصر لنفسها حدودا ظهرت بوضوح بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. فقد انضم أحد قدماء «كتلة العمل الوطني» البارزين إلى جانب الإقامة العامة، وعين ضمن مساعدي الجنرال نوغيس. وانساق بعض الوطنيين من المنطقة الشمالية، وخاصة زعيم «حزب الوحدة المغربية» إلى الإدلاء بتصريحات معادية لليهود، وذلك نتيجة لاستياء المكّي الناصري وأتباعه من مواقف ليون بلوم، ورغبتهم في الحصول على تأييد قوى المحور لمطالبهم. لكن الوطنيين في المنطقة الفرنسية امتنعوا عن أي تواطؤ مع الأوربيين المعادين للسامية. وعبر المقيم العام عن تقديره لهذا الموقف، ولاسيما أنه يتميز عن هيجان «المتطرفين» الفرنسيين، علما بأن نوغيس كان يتخوف من أن تشارك عناصر من «الأهالي» في اضطرابات معادية لليهود، فتتطور الأمور في اتجاه معاداة الوجود الفرنسي نفسه بالمغرب.

وبشكل عام، ساهمت عدة عوامل في خلق شروط مواتية لتطورات غير مرتقبة. وتتمثل هذه العوامل في الدعاية النازية، وإقامة وفد ألماني ينتمي إلى لجنة الهدنة بالدار البيضاء، ومزايدات باشوات مستبدين منعوا تشغيل اليهود لخادمات مسلمات

في منازلهم، والنقص الحاصل في عدد من المواد الِإستهلاكية الأساسية. وبالرغم من كل هذه الظروف، لم يستجب جمهور المغاربة المسلمين للنداءات الداعية «للهجوم على الملاحات». بل تمكن عدد من اليهود، بفضل التقاليد الراسخة في مجال تبادل الخدمات، من الحفاظ على ممتلكات مهددة بالمصادرة والتفويت لفائدة المجموعة الآرية، إذ وهبوا تلك الممتلكات صوريا لعناصر مسلمة. كما أن غالبية المسلمين ظلت، بسبب معاناتها من الحرمان وتشدد عملية تقنين التموين المبنية على مقاييس عرقية، تقترض من اليهود بالربا أو بالرهن، وذلك بالرغم من أن السلطات منعت مثل تلك الممارسات وشجعت المدينين على فضح دائنيهم.

غداة الحرب، تنوعت أشكال النشاط الذي قامت به التنظيمات الصهيونية، ووجدت «قابليَّة» كبرى لدى سكان الملاحات، بالرغم من المواقف التي اتخذها السلطان لصالح من كانوا يذكرونه، في ظرف المحنة، بمقتضيات الشريعة الإسلامية الخاصة بهم وبأنهم «ذميوه». وقد صرح العاهل نفسه لنوغيس بأنه «الحامي الطبيعي لرعايا(ه) اليهود». ومن جهة أخرى، لم يتأثر نشاط هاته التنظيمات بمضمون «عريضة الِاستقلال» (1944) التي نصت على المطالبة بالمساواة في الحقوق بين جميع المغاربة.

تم القيام عمليّاً بتقويم أولي لطاقات الملاحات في مؤتمر أطلانتيك سيتي (1944)، على أساس الحاجيات المفترضة من اليد العاملة والجنود للدولة التي كان يحضر لإنشائها بفلسطين. واتخذت في هذا الإطار، وطبقا أيضا لتقاليد التضامن السائدة بين اليهود، الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الفقر الذي كانت تعاني منه الجماهير اليهودية في بوادي المغرب ومدنه. وتم ذلك على يد «الهيئة المشتركة لتوزيع المساعدات» و«منظمة إعادة الِاعتبار بواسطة العمل اليدوي» و«هيئة إغاثة الطفولة»، ومنظمات أخرى تمكنت من جمع وسائل هائلة، ولاسيَّما في الولايات المتحدة، وبدأت تتدخل في المغرب بشكل مكثف بعد الإنزال الأمريكي مباشرة.

استفادت هذه العملية أيضا من الفشل النهائي الذي مني به النموذج الِاندماجي بسبب انتصار النازية وإعلان قوانين فيشي، وهو الأمر الذي دفع بعدد هام من «المتنورين» إلى اعتناق الصهيونية، وهو المذهب الذي كانت هذه الفئة نفسها تنعته فيما قبل بـ«الطوباوية» ولاسيَّما أن «الرابطة الإسرائيلية العالمية» نفسها

أبدت بعد الحرب استعدادها للتعاون مع «منظمة إعادة الإعتبار بواسطة العمل اليدوي» بشكل خاص. ولم يكن كل ذلك في الواقع جديدا أو «بدعة»، إذ سبق لبعض قدماء تلامذة الرابطة أن أظهروا تعاطفهم مع الأشكينازيين الذين شرعوا في تنظيم الحركة الصهيونية بالمغرب خلال العشرينات، بل برز أحد قدماء الرابطة، وهو س. د. ليڤي، زعيماً «كاريزماتيّاً» للحركة انطلاقا من أواسط الثلاثينات.

وفضلا عن ذلك، استفادت هاته الحركات استفادة كبيرة من موقف «التعاطف» الذي أبدته تجاهها الإقامة العامة. وقد تم تبرير ذلك بضرورة تسهيل نشاطها، خدمة لأغراض اجتماعية مثل مساعدة المعوزين في الملاحات ومحاربة الأمراض المعدية والتكوين المهني. وبالإضافة إلى ذلك، كانت للسلطات الفرنسية أهداف استراتيجية منها بشكل خاص رغبتها في إضعاف الجامعة العربية، وإفشال المساندة التي كان الوطنيون المغاربة ينتظرونها من تلك المنظمة. كما كان الجنرال جوان وأصدقاؤه من «مجموعة قسنطينة» (ولاسيما فيليب بونيفاص، الرئيس السابق لمديرية الشؤون السياسية) يرغبون أيضا في توسيع هامش حركتهم في المجال «البوليسي»، واعتبروا أن الفرصة سوف تتاح لهم، إذا ما حصلت حوادث قد يتسبب فيها حماس العملاء الصهاينة، إذ كان من المحتمل أن يدفع هؤلاء إخوانهم في الدين إلى الإسراع بالهجرة مؤكدين أن «حمام دم» سوف يترتب عن استقلال المغرب، وأنه «لا يمكن الإفلات منه إلا بهروب جماعي مكثف» (جرمان عياش).

بدأت هجرة أعداد كبيرة من اليهود المغاربة بشكل «سري» عبر الجزائر. وانطلقت الحركة بالتحديد سنة 1947، وهي السنة التي وصل فيها الجنرال جوان إلى الرباط. وغادر المهاجرون المغرب في مناخ تغمره المشاعر المهدوية، وكانوا يعتبرون أنفسهم من «الحالوتزيم» (المهاجرين) الذين «يصعدون» إلى الأرض المقدسة، وهو ما خلق فورة دينية اكتسحت ملاحات كاملة. ولم يصغ اليهود للنداءات التي وجهها إليهم السلطان، علما بأن سيدي محمد بن يوسف كان مهددا بالعزل والنفي بسبب معارضته «لإصلاحات» كانت تتوخى إقامة نظام سيادة مشتركة. فقد ذكرهم العاهل بواجب البيعة بصفتهم رعايا «مغاربة (يعيشون) منذ قرون تحت حماية (السلاطين).. (و) على خلاف أولائك اليهود التائهين الذين... يفدون إلى فلسطين من بلدان مختلفة، ويعملون على تملكها دون حق»، وحضّهم على الإمتناع عن أي «عمل يهدف إلى مساعدة الصهاينة المعتدين».

شكلت وحدة الشعب المغربي مبدأ أساسيا لدى الوطنيين، فقد سبق لهم أن واجهوا تعاطف النخب اليهودية مع فرنسا، ودخلوا قبل الحرب في معارك كلامية مع ج. ثورسر والمجموعة المرتبطة بجريدة «**المستقبل المصور**»، وحاولوا بعد ذلك الوقوف في وجه «التحركات الصهيونية» والهجرة. إلا أن هامش حركتهم كان محدودا بسبب قلة الوسائل، وأولوية الكفاح من أجل الإستقلال، والقمع المسلط على المناضلين والجماهير المساندة لهم، ومتطلبات التضامن مع عرب المشرق. كما أن تحركاتهم كانت تعاني من الدعاية التي كانت تنسب لهم الرغبة في اضطهاد اليهود في حالة وصولهم للسلطة، وساهمت في تغذية الدعاية المذكورة حدة اللهجة التي اتسمت بها تصريحات بعض الوطنيين، ولاسيَّما زعماء الأحزاب الصغيرة (حزب الشورى والإستقلال وحزب الوحدة المغربية)، حيث أغرتهم المزايدات الكلامية ولا شك، ورأوا فيها وسيلة من شأنها أن توسع مجال نفوذهم، وتزعج منافسيهم من حزب الإستقلال والحزب الوطني للإصلاح، وهما حزبان اتسم موقفهما نسبيا بالتحفظ والإعتدال حتى بعد اندلاع الحرب في فلسطين.

في هذا السياق الذي حظيت فيه الإقامة العامة بدعم كبار القواد والعناصر الدينية المتخلفة، وشنَّت على السلطان حملة تركزت على ما نعتته بـ«معارضتـ(ـه) للإصلاحات الديموقراطية»، بعث روني كاسان، رئيس الرابطة الإسرائيلية العالمية وممثل اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، لسيدي محمد بن يوسف رسالة يطلب منه فيها أن يمنح يهود المغرب «حريات عامة» قائمة على مبادئ «ميثاق حقوق الإنسان» الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة (1948). فأجاب العاهل، بأسلوب لا يخلو من دلالة، بأن «جلالته يتمنى أن يتم تعميم ممارسة (هذه الحريات) كي تشمل عمليا كافة رعاياه، بلا استثناء أو تمييز». وأضاف أن «الظروف المؤلمة التي يتخبط فيها جزء من الساكنة اليهودية... ظروف تشمل كذلك عددا لا يستهان به من مواطنيهم المسلمين».

عانى هؤلاء كثيرا من النقص الذي مس المغرب خلال الحرب، وظلوا يعانون من آثار المجاعة الشديدة التي عرفتها البلاد خلال سنتي 1945 و1946، وكادوا يجهلون كل شيء عن العمل السياسي المنجز داخل الملاحات تحت غطاء العمل «الخيري»، ولم يكونوا ـ ولا سيَّما في الوسط القروي ـ يتوصلون إلا بأصداء قليلة ومتقطعة عن أحداث فلسطين، وبواسطة جيران يهود في بعض الأحيان. كما انشغلوا

بالإنخراط المتزايد في الكفاح من أجل الإستقلال، ولذلك لم يشعروا بضخامة هجرة اليهود إلا بعد أن قطعت أشواطا كبيرة، حيث تم ترحيل 90000 شخص فيما بين 1948 و1956.

لم تنجز بعد دراسة شمولية تتناول بشكل منهجي الظروف التي تم فيها مسلسل تهجير اليهود بعد 1948، وعلى الخصوص غداة 1956 و1967. لقد تناولت بعض الأبحاث مواضيع مثل المحن التي عاشها المهاجرون المغاربة عند وصولهم إلى إسرائيل، وقساوة المخيمات التي كانت مبدئيا مجرد مراكز مرور («معبروت»)، والبطالة التي سادت مدن الصفيح المكتظة بالسكان (في حيفا مثلا)، واحتقار الأشكيناز لأولائك «الشرقيين» الذين كان بن غوريون يندد بـ«عقليتهم العربية البدائية». والتزمت معظم هذه الأبحاث بمنظور إسرائيلي محض. ومع ذلك، فهي تفيد في فهم الإهانات والإنحطاط الإجتماعي التي أتاحت لحزب الليكود أن يكسب تبعية وولاء أعداد لا يستهان بها من «المروكيم»، ويعبئهم حول اختيارات سياسية متطرفة. كما تدور هذه الدراسات بالأساس حول هاجس البحث عن وسائل كفيلة بالإسراع في تضييق «بات أدي» (الهوة الإثنية)، وتضمن بالتالي «إدماج» المهاجرين المغاربة، وهو ما يعني إخضاعهم للنموذج الأشكينازي المهيمن.

أما الجالية التي بقيت بالمغرب بعد اقتلاع الجماهير الشعبية، وهجرة عناصر تنتمي إلى فئات أخرى، فتتطلب دراسات معمقة. فعدد اليهود المغاربة المقيمين حاليا في البلاد أقل من 10000 شخص، لكنهم ما زالوا يمثلون أهم مجموعة يهودية في العالم العربي. وبفضل ما تتمتع به من حقوق ودينامية خاصة وتماسك، استفاد غالبية أعضاء هذه الجالية على العموم، من ظروف اجتماعية حسنة، وارتقى بعضهم إلى مناصب عليا. والملاحظ أن الهجرة والإستقرار في مختلف بقاع العالَم لا تمنع اليهود من الإرتباط القوي بهويتهم المغربية، كما أن مبدأ الولاء الدائم يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم (الأصلي) قصد «الحج» أو لأسباب عائلية أو غيرها.

إلا أن الجالية اليهودية المغربية تعاني حاليا من مشكلة هجرة العناصر الشابة. وكيفما كانت دوافع هذه الهجرة وصيغها، فإن استمرارها قد يعوق تجدد الأجيال بشكل لا رجعة فيه. وإذا لم يحل أي عامل جديد دون هذا التيار، فمن الممكن أن يهدد استمرار الوجود اليهودي نفسه بالمغرب، على الأقل في الأسس والأشكال التي

ضمنت له فيما قبل مكانة خاصة في المجتمع والدولة والثقافة، وفي حضارة المغرب على العموم وطبعت يهود المغرب بطابع خاص، وربما يكاد يكون فريدا من نوعه، بالمقارنة مع الجاليات اليهودية التي عاشت في أرجاء أخرى من العالم.

الملاحق

لائحة الملاحق

1 ـ **العالم الإسرائيلي***، 1 يونيو 1928، «رسالة المغرب : تجنيس الإسرائيليين المغاربة».
2 ـ **العالم الإسرائيلي***، 31 غشت 1928، «منجزات الرابطة الإسرائيلية بالمغرب في المجال المدرسي».
3 ـ **الإتحاد المغربي***، 8 دجنبر 1932، «من أجل تجنيس الإسرائيليين المغاربة».
4 ـ أعيان اليهود بطنجة يحتفون في «نزهة» بالسيناتور الإسباني أنجيل بوليدو برفقة أعيان مسلمين.
5 ـ حرفيون يهود بسوق تارودانت.
6 ـ احتجاج المؤتمر الإسلامي العام (القدس) على «الظهير البربري» لدى عصبة الأمم (جنيف).
7 ـ **المستقبل المصور***، 6 ماي 1932 «افتتاحية : الوطنية والصهيونية».
8 ـ **المستقبل المصور***، 31 يوليوز 1933، «افتتاحية : الصداقة اليهودية ـ الإسلامية».
9 ـ **المستقبل المصور***، 31 مارس 1934، «الوطنية الحقيقية».
10 ـ **عمل الشعب***، 20 مارس 1937، «مواطنونا الإسرائيليُّون».
11 ـ **عمل الشعب***، 10 أبريل 1937، «التفاهم بين الإسرائيليين والمسلمين ضروري».
12 ـ **عمل الشعب**، 14 أبريل 1937، «الصهيونية بالمغرب في موقع دفاعي».
13 ـ عريضة تنديد بمشروع تقسيم فلسطين وقعها مسلمون ويهود مغاربة، 9 غشت 1937.
14 ـ **الوحدة المغربية**، 26 غشت 1938، «وثيقة سرية خطيرة عن النشاط الصهيوني في فلسطين».
15 ـ **الوحدة المغربية**، 11 نونبر 1938، «حول فلسطين والمغرب الأقصى».
16 ـ **المغرب**، 20 فبراير 1939، «إيطاليا في طرابلس».

17 ـ **الوداد**، 28 فبراير 1939، «الدكتاتورية الهتلارية».

18 ـ **الصوت الوطني***، 1 أبريل 1939، «السياسة الإسلامية لألمانيا».

19 ـ **الصوت الوطني***، 1 ماي 1939.

20 ـ **الصوت الوطني***، 1 ماي 1939، «الخطر الإيطالي والإسلام».

21 ـ **الوحدة المغربية**، 28 يونيو 1939، «مهرجان اللجنة المركزية لإعانة فلسطين».

22 ـ **الوداد**، 29 غشت 1939، «مسابقة».

23 ـ **نوار***، يوليوز 1947، «افتتاحية» (ترحيب بالجنرال جوان).

24 ـ **نوار***، يوليوز 1947، «أول مؤتمر صهيوني مغربي بعد الحرب».

25 ـ **الرأي العام**، 12 ماي 1948، «سياسة العرب بفلسطين : إما الصدر أو القبر !».

26 ـ بلاغ ملكي (26 ماي 1948).

---

* بالفرنسية :

1 – **L'Univers Israélite** (Paris)

3 – **L'Union Marocaine** (Casablanca)

7 – **L'Avenir Illustré** (Casablanca)

10 – **L'Action Populaire** (Rabat)

12 – **L'Action du Peuple** (Fès)

18 – **La Voix Nationale** (Rabat)

23 – **Noar** (Casablanca)

LETTRE DU MAROC

La naturalisation des israélites marocains

« L'évolution de cette population est très rapide. En ce qui concerne les naturalisations, il existe une jurisprudence précise, qui s'y oppose implacablement ; toutefois, je cherche une méthode qui permette peu à peu d'admettre les israélites, tout au moins les plus instruits, à la qualité de citoyens ».

Cette déclaration a été faite par M. Steeg, Résident Général de France au Maroc, à une séance de la Ligue des Droits de l'Homme, le 17 janvier 1927. Elle fut immédiatement connue au Maroc et provoqua, parmi la population israélite, un grand enthousiasme. Le « Résident de la Paix », le « Résident de la Liberté », le démocrate vigilant qui se penche avec sollicitude sur toutes les misères populaires, ne pouvait négliger les vœux constants de la population juive ; il se devait de chercher la solution qui mettrait un terme à la condition présente et réparer, en quelque sorte, l'injustice des siècles écoulés.

Seize mois sont passés depuis cette déclaration, aucun règlement n'est venu la confirmer. Nous savons que les sentiments du Résident n'ont pas changé, nous savons que ses collaborateurs immédiats partagent ses idées. Quel est le malentendu qui paralyse ces bonnes volontés ? Ou réside l'opposition ? Nous nous rendons compte qu'il est malaisé « de soustraire brusquement à la juridiction du sultan et à sa souveraineté une importante partie de la population ». C'est pourquoi nous avons attendu avec patience que la formule cherchée fût trouvée. Nous nous demandons, aujourd'hui, si cette mesure de justice, cette mesure de « réparation » va enfin être décidée. Elle profitera aux juifs, certes, mais elle est tout autant commandée par l'intérêt national. Le bonheur des particuliers importe à l'État et ici plus que tout, le côté français de la question est primordial.

Ce n'est vraiment pas une faveur que réclament les juifs, c'est simplement le droit qui leur serait garanti. Un Espagnol, un Anglais, un Grec, un Turc viennent au Maroc ; s'ils demandent à se naturaliser, ils sont les bien venus, pourvu qu'ils remplissent les conditions exigées par les règlements.

Le juif marocain est systématiquement écarté de cet honneur, sous prétexte qu'il serait de nationalité marocaine. Or, il n'a jamais été un Marocain [illegible] du terme ; il a toujours été considéré comme un étranger qu'on tolère parmi les nationaux musulmans, pour les services qu'il pouvait rendre, pour les profits qu'on pouvait en tirer. Les lois du pays ne lui étaient point appliquées ; il conservait son statut personnel et les communautés qu'il constituait étaient régies par les lois rabbiniques. Son *mellah* est plus qu'une cité dans la grande cité, c'est un véritable État dans l'État. Les sultans les plus absolus, les plus tyranniques lui reconnaissent cette indépendance ; ils y lèvent des impôts, ils y font même parfois des razzias comme en pays ennemi.

C'est justement quand le Maroc s'ouvre à la vie moderne, quand la France l'organise et y apporte l'ordre et la liberté que le juif est véritablement enchaîné ; il est emmuré dans un ghetto moral plus étouffant que le ghetto réel où, par des brèches grandement ouvertes, pénètrent aujourd'hui à flots l'air et la lumière. Il est bien cette fois un Marocain, il le sera dans ses enfants et ses petits-enfants, et cette idée le torture.

Pourtant la jeunesse a, au grand soleil de la liberté, évolué à une allure vertigineuse ; elle s'est élevée en science et en dignité ; elle s'est identifiée à la nation française ; si elle ne disait pas elle-même son origine, nul ne songerait à lui contester sa nationalité française ; elle parle et écrit la langue française et ses manières, ses habitudes, ses sentiments sont ceux des Français..... Et cependant elle est arrêtée dans son ascension.

Un seul exemple nous suffira à démontrer l'impossibilité d'une telle politique. Voici une de ces familles marocaines modernes : le père et la mère, nés dans le pays, ont fait leurs études à Paris ; ils y ont conquis leurs diplômes.

Rentrés au Maroc depuis près de vingt ans, ils y ont enseigné le français et fait aimer la France, bien avant le Protectorat ; ils ont des enfants qui ne parlent que le français, qui vivent avec des camarades français, qui jouent avec eux et leur disputent souvent avec succès, dans les joutes scolaires, les « prix de français ». Nul n'a songé à louer le zèle de ces serviteurs de la France ; ils n'ont pas d'ailleurs pensé qu'ils méritaient une récompense pour leur travail ; ils font simplement leur *métier*..... Ils sentent cependant le désaccord qui existe entre leurs fonctions, leurs sentiments, l'éducation qu'ils donnent à leurs petits et leur situation politique. Ils réfléchissent, ils se consul-

ent, il y a lutte dans leur esprit et dans leur cœur. Vont-ils décider tout d'un coup que leurs fils feront un jour le service militaire? qu'ils pourraient aller même à la guerre? Cette éventualité peut bien arrêter ceux qui n'ont aucune obligation..... Ils cessent d'hésiter, ils acceptent même cette perspective et écrivent une lettre touchante pour demander leur naturalisation..... Quelques semaines après, on les convoque aux Services Municipaux et on leur annonce que leur demande était irrecevable, parce que « juifs marocains. »

Il faut insister sur ce point que nul intérêt ne pousse ces juifs à demander leur naturalisation; les abus que peut recéler la justice indigène n'atteignent que les petits, les ignorants, ceux qui ne savent pas parler, se défendre. Pour les juifs évolués, être Marocain, c'est jouir de tous les avantages de l'organisation française sans en subir les charges; ne craignons pas d'ajouter que les premiers jeunes gens marocains qui iront au régiment, regretteront peut-être, au début, la décision paternelle qui les a astreints à ce devoir. On désire cependant être Français parce qu'on est d'éducation française, parce qu'on sent, on vit comme des Français et avec des Français; et puis le contact des israélites algériens a été pour beaucoup dans l'éclosion de ce sentiment; ceux-ci ont fait la guerre; ils se sont couverts de gloire; ils vont la tête haute et sont pour nos Marocains un objet d'orgueil, d'émulation et presque de jalousie.

Notons également que les israélites qui désirent échapper à l'emprise du pacha ne sont pas embarrassés pour obtenir une protection étrangère. Demandez aux grands négociants de Casablanca, de Rabat, de Fez, de Tanger, nés dans le pays, de quel tribunal ils sont justiciables. Ils vous répondront que la France les ayant repoussés, ils ont été bien heureux que les pays étrangers se soient intéressés à leur sort. Ils sont Anglais, Espagnols, Américains, Italiens; nous aboutissons à cet état paradoxal que dans notre protectorat, au lieu d'assimiler les étrangers, on pousse vers les autres pays ceux qui sont de cœur et d'esprit avec la France et qui ne demandent qu'à la bien servir.

Et c'est là justement le point capital de la question. Il y a en ce moment au Maroc 66.000 Français contre 30.000 étrangers; ceux-ci arrivent en masse dans ce beau pays, où la science et l'énergie trouvent facilement à s'employer; par ce temps de nationalisme, ils ne chercheront plus à se fondre dans la masse française, ils maintiendront leur lien avec leur pays d'origine, conservant jalousement leur personnalité; leur nombre ira en augmentant et ils pourraient, un jour, devenir la majorité. Voici, par ailleurs, 120.000 israélites qui s'assimilent facilement, qui vivent en harmonie, en confiance avec les indigènes: quel appoint pour l'œuvre du Protectorat le jour où ils deviendraient Français? A-t-on le droit de négliger une telle force? Je ne veux pas nier les difficultés de l'opération et les répercussions qu'une politique nouvelle pourrait avoir sur les masses; mais les hommes de gouvernement trouveront les moyens de tout concilier. Je ne demande pas surtout un décret Crémieux, bien que les résultats en aient été bienfaisants; on peut prendre toutes les précautions, aller dans les naturalisations aussi lentement qu'on veut, pourvu que le rythme soit régulier; il faut surtout commencer, sortir de l'impasse où nous nous trouvons. Ne décourageons pas les bonnes volontés qui s'offrent : ce serait injuste, ce serait imprudent.

DASRY.

Dates mémorables de la semaine

4 Tamouz 4.931 (9.6.1171) : Mort, à Troyes, du grand talmudiste Rabbênou Jacob Tam, fils de Mêir, et, par sa mère, petit-fils de Rachi. Né en 1100 à Ramerupt (Aube), il avait eu comme maîtres son père, son frère aîné, R. Samuel, et R. Joseph Bonfils. En 1147 (le 2 Jour de Chaboûôth — 8 mai) une bande de croisés pénétra dans sa maison, à Ramerupt, la pilla, lacéra un rouleau de la loi et traîna Jacob Tam dans les champs pour le tuer. Il était couvert de blessures et prêt à rendre l'âme, quand vint à passer un chevalier qui le connaissait et qui le sauva de la mort.

Jacob Tam fut le fondateur de l'école des commentateurs du Talmud connus sous le nom de « tossafistes ». Il n'occupait aucune situation officielle, il était simple commerçant, mais jouissait néanmoins d'une très grande autorité; sa réputation s'étendait jusqu'en Espagne et en Italie.

Sous sa présidence, de nombreux rabbins de France se réunirent en synode pour prendre certaines mesures rendues nécessaires par les circonstances.

Il est l'auteur du « Séfer hayâchâr », ouvrage où il donne sur le Talmud des explications d'une haute sagacité: ses « Tossafôth » de même sont très appréciés.

9 Tamouz 3.174 (586 av.) : Prise de Jérusalem par les Babyloniens (Jérémie, XXXIX, 2).

L. B.

L'œuvre scolaire de l'Alliance Israélite au Maroc

La « merveilleuse activité » de l'Alliance

Le Journal Officiel *a publié récemment, aux Documents parlementaires de la Chambre (annexe n° 4902), un rapport de M. Bouilloux-Lafont, vice-président de la Chambre des Députés, sur l'organisation de l'enseignement public au Maroc. Nous sommes heureux de reproduire le chapitre consacré par le distingué rapporteur à l'« enseignement franco israélite »; en rendant un éclatant hommage à l'œuvre de l'Alliance, il en dépeint le caractère, l'évolution récente et les résultats actuels.*

L'Alliance Israélite Universelle avait entrepris, bien avant l'établissement du Protectorat, la tâche difficile d'instruire et de sauver de leur misère physique et morale les juifs marocains, et elle avait fait preuve d'une merveilleuse activité; plus ou moins bien installées, mais toujours vivantes, pourvues d'un personnel exceptionnellement dévoué, ses écoles ont profondément transformé, dans un sens heureux et selon des formules toutes françaises, la population israélite des villes où son influence a pu s'exercer.

Au cours de la guerre, l'Alliance, gênée dans le recrutement de son personnel enseignant, a dû remettre au Protectorat le soin de faire fonctionner un assez grand nombre de ses écoles, et c'est ainsi qu'à côté ou à la place des écoles de l'Alliance, se sont créées des écoles franco-israélites, directement entretenues et organisées par l'enseignement officiel.

Il a semblé un moment que cette tendance irait en s'accentuant et que toutes les écoles israélites du Maroc finiraient par passer aux mains de la direction générale de l'instruction publique. Mais on a pensé qu'une telle opération présenterait pour tous plus d'inconvénients que d'avantages, et notamment qu'on se priverait délibérément de la forte influence morale dont l'Alliance disposait dans les milieux israélites du Maroc. On a donc pris le parti, non seulement d'arrêter le mouvement de reprise, mais encore de remettre progressivement à l'Alliance les écoles que les événements l'avaient contrainte d'abandonner.

Les écoles de l'Alliance, subventionnées par le Protectorat, demeurent d'ailleurs étroitement soumises au contrôle de la Direction générale de l'Instruction publique.

Ecoles de garçons

Si les musulmans commencent à venir à nous sans trop se faire prier, les israélites assiègent les écoles qu'on leur ouvre. Pour que cette levée en masse crée le moins d'encombrement possible et n'aboutisse pas à une de ces crises sociales dont on a tant d'exemples, les écoles israélites (écoles de l'Alliance ou écoles du Protectorat) se donnent des tendances de plus en plus pratiques et surtout de plus en plus variées; à côté de l'enseignement général, elles font, selon les localités, une large place à l'enseignement commercial, à l'éducation manuelle, et même à l'agriculture pratique.

Pour le moment, l'enseignement israélite ne compte que des écoles primaires et quelques cours complémentaires et professionnels: les jeunes israélites qui veulent entreprendre des études secondaires ou techniques ont, comme les musulmans, la ressource de se faire admettre, moyennant examens de passage et payement des frais de scolarité dans les établissements d'enseignement secondaire ou technique.

Ecoles de filles

Les écoles de filles ont le même succès que les écoles de garçons. Plus encore que l'enseignement des garçons, l'enseignement des filles israélites est étroitement lié aux exigences immédiates du milieu; il est essentiellement pratique; toutes les écoles israélites de filles sont des écoles ménagères, et certaines d'entre elles sont de véritables écoles professionnelles.

3

L'UNION MAROCAINE

Organe du Judaïsme Marocain

Pour la naturalisation des Israëlites Marocains

Il nous revient que les israélites marocains éprouveraient actuellement pour accéder à la nationalité française; les mêmes difficultés connues jadis par leurs coreligionnaires en Tunisie.

Ce fut déjà une lourde faute que d'avoir, pendant près de quarante ans, apporté des entraves sans nombre à la naturalisation des indigènes jusqu'à la rendre presque impossible dans la Régence des Beys. Cela n'a-t-il pas suffisamment dessillé les yeux pour que ces mêmes errements se renouvellent dans l'Empire Chérifien ?

Il y a là, à la base, une méprise primordiale : ce n'est pas une raison parce que le vocable « Protectorat » est accolé à la Tunisie et au Maroc pour confondre et tenter d'assimiler deux contrées assez différentes, en somme, à plus d'un point de vue: ressources, climat, populations, mentalité, degré d'évolution, etc. Et ce qui pouvait être bon en 1881 en Tunisie, peut l'être beaucoup moins au Maroc en 1932.

Au début de notre installation dans le Moghreb, on emprunta pas mal de formules tunisiennes ; cela évitait de se mettre en peine pour en trouver de nouvelles. De plus, la Régence se vida de son corps de fonctionnaires qui partirent à l'assaut du nouveau pays.

Mais l'heure n'est point à des récriminations rétrospectives. Si néanmoins,

Quand sur les gens on prétend se calquer,
C'est par les bons côtés qu'il leur faut [ressembler.

Que l'on imite donc au Maroc la politique large et saine inaugurée en Tunisie par M. Lucien Saint, qui se trouve aujourd'hui, pour le bonheur des Marocains, à la tête de leur pays.

C'est pour nous, un hommage de plus à rendre à ce grand Français que de dire ici les étapes successives suivies par lui en cette matière pour réparer les fautes de ses prédécesseurs et attirer sous notre drapeau des centaines et des milliers d'indigènes et d'étrangers désireux depuis longtemps d'être des nôtres.

[...] ce, ou épousé une française et en ayant eu au moins un enfant vivant, ou travaillé pendant 10 ans consécutifs dans une maison française, ou représenté durant ce même laps de temps une maison de la Métropole, ou enfin rendu des services exceptionnels à la France.

Les adversaires de la naturalisation, les inévitables « oies du Capitole », crièrent que cette loi allait nous aliéner les sympathies des musulmans et le loyalisme du Bey. Il n'en a rien été jusqu'ici, alors que depuis dix ans, pour rattraper le temps perdu, on naturalise à guichet ouvert.

La même loi Messimy autorisait les sujets beylicaux à s'engager dans les régiments de la Métropole. Jusque-là, les musulmans n'avaient accès que dans les Spahis, ou les Tirailleurs, et les israélites dans la Légion Etrangère.

Puis vint l'occupation du Maroc et l'exode de nos fonctionnaires vers l'Empire Chérifien, emportant avec eux leurs idées timorées. Survint la Grande Guerre, où des milliers de juifs tunisiens s'enrôlèrent volontairement, en dépit de l'opposition des services de recrutement. Vinrent aussi les départs successifs des Résidents mal disposés ou mal conseillés.

Enfin, arriva M. Lucien Saint. En patriote clairvoyant, il vit tout le parti que la France pouvait tirer de l'assimilation d'une population déjà si française de cœur.

Un premier décret du 8 novembre 1921 appliqua automatiquement la nationalité française aux Tunisiens dont le père et la mère sont justiciables des tribunaux français et nés eux-mêmes dans la Régence. Ce premier succès, salué par des clameurs de joie, amorça la loi si équitable, si bienfaisante, du 20 décembre 1923 qui admit largement dans la grande famille française tous les honnêtes gens de Tunisie, sans distinction d'aucune sorte, qui solliciteraient individuellement d'être des nôtres.

Tout le monde ressentit les heureux bienfaits de cette loi : d'abord la France qui, comptant davantage de nationaux, peut répondre victorieusement à certaines convoitises étrangères et appliquer désormais sans crainte de favoriser une majorité de non Français, les lois métropolitaines réclamées à cor et à cri par les corps élus tunisiens ; et ensuite les intéressés qui voient réalisé un de leurs vœux les plus chers, celui d'appartenir à la nation réputée la première du monde par son libéralisme séculaire.

M. Lucien Saint a aujourd'hui, avant de quitter ce Maroc où il fit autant de bien qu'en Tunisie, une occasion de plus de montrer aux israélites marocains sa haute bienveillance et sa coutumière sollicitude.

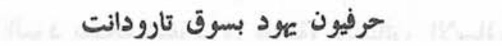
Nos coreligionnaires marocains, dont quelqu'un a dit que ce sont « des Français non naturalisés », sont actuellement dignes de recevoir l'honneur qui leur sera fait.

4



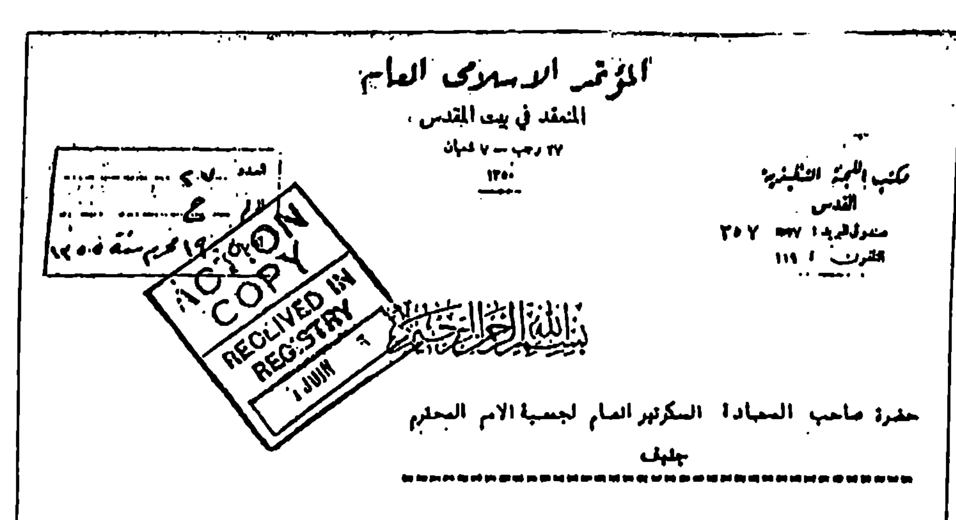
أعيان اليهود بطنجة يحتفون في «نزهة» بالسناتور الإسباني
أنجيل بوليدو برفقة أعيان مسلمين

5



حرفيون يهود بسوق تارودانت

6



المؤتمر الاسلامي العام

المنعقد في بيت المقدس

٢٧ رجب – ٧ شعبان

١٣٥٠

مكتب اللجنة التنفيذية

القدس

صندوق البريد ١٢٥٧ ٣٥٧

التلفون ١١٩

العدد ..٢٠٧...

ACTION COPY

RECEIVED IN REGISTRY

1 JUIN

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام لجمعية الامم المحترم

جنيف

ان المؤتمر الاسلامي العام، الذي انعقد في بيت المقدس سنة ١٣٥٠ هجرية والموافقة ١٩٣١ ميلادية والذي اشترك فيه ممثلون من الاقطار الاسلامية قد قرر الاحتجاج لديكم على الظهير البربري الذي أصدر في المغرب الاقصى بتأثير السلطة الافرنسية الاستعمارية سنة ١٩٣٠ والذي يقضي باقصاء مسلمي البربر من الاسلام وفصلهم من الامة الاسلامية وقد قدم المكتب الدائم للمؤتمر احتجاجه على ذلك تنفيذا لذلك القرار .

والآن بمناسبة حلول الذكرى الثالثة لهذا الظهير المشؤم وتأييدا لأصوات الاستغاثة المحرقة المتصاعدة من أفواه هذا الشعب المظلوم الذي يعد من اعرق الشعوب في الاسلام ومن اشدهم حرصا على اتباع عقائده واحكامه ، فان المكتب الدائم للمؤتمر الاسلامي العام يجدد احتجاجه على هذه السياسة الغاشمة ويستنكرها اشد الاستنكار ويطلب باسم الحق والعدل من الحكومة الافرنسية ان تلغي ذلك الظهير الظالم وان تطلق لهذا الشعب المضطهد حريته في عقائده وممارسة شعائره وان تمكن رجال الدين الاسلامي من القيام بما يجب من وعظه وارشاده وان تكف عادية المبشرين عنه ، كما انه يناشد باسم الانسانية والحرية جمعية الامم المحترمة ان تقوم بما عليها في مناصرة هذا الشعب الكريم وان تبذل المساعي لانقاذ مسلمي البربر مما يكيده لهم المستعمرون .

وتفضلوا بقبول الاحترام

وكيل رئيس اللجنة التنفيذية

للمؤتمر الاسلامي العام

[signature]

Notre Editorial

PATRIOTISME ET SIONISME

« Je ne suis ni prophète, ni fils de prophète », disait Amos, le berger de Thécoah. Si nous avons, par une fiction innocente, emprunté à la voix des prophètes un faible écho de ses sonorités, c'est que, sous cette forme, il nous paraissait qu'aucune vérité ne pouvait ni nuire ni blesser. Nous ne sommes pas venus troubler les amours délicieuses, mais un peu trop sucrées, par le temps qui court, de Zobéid et de Leila. Laissons dormir les enfants et préservons-les des petits vents du Nord.

Si toutefois ces deux chérubins prolongeaient à l'excès une sieste charmante, s'ils venaient à oublier, dans les loisirs dorés de leur couche paresseuse, que tout un peuple, autour d'eux, aspire au réveil, nous aurions plaisir à troubler leurs songes.

Car cette évolution dont on veut bien nous dire que nous retardons la marche en jetant autour de nous « le doute, le malaise et la suspicion », cette bienheureuse évolution dont on a le secret, elle ne se fera pas en dormant sur ses positions, fussent-elles jonchées des patriotiques lauriers de l'assimilation.

Que le sionisme soit devenu pour quelques-uns un scandale et un signe de contradiction, nous l'accorderons volontiers. Mais pour qui ? Pour ceux qui mettent toute l'espérance des Juifs dans leur lente déjudaïsation ; pour ceux qui estiment que ce qu'ils appellent « l'hospitalité française », les oblige, par reconnaissance, à cesser d'être Juifs pour n'être pas gênés de devenir Français — double illusion.

Le sionisme les trouble, les irrite, les exaspère. Outre que cette conception n'est point d'origine spécifiquement française, encore qu'elle ait réuni les suffrages de MM. de Monzie, Justin Godart, Painlevé, Briand, Poincaré, Léon Blum, comme le rappelait si opportunément M. Y. Zagury, à la conférence de M. Corcos, le 21 septembre 1926, elle propose aux Juifs une autre évolution que celle qu'on nous oppose. Car c'est une duperie que de faire du sionisme un obstacle à l'évolution judaïque et c'est se moquer que prétendre qu'au Maroc notre revue, dont on a des raisons d'envier le fort tirage, propage un « nationalisme farouche et ombrageux ». Nous avons trop de respect pour ceux à qui ont échappé ces formules enfantines pour en relever les termes. Mais nous sommes obligés de dénoncer une méthode trop facile qui consiste à déformer sciemment une doctrine pour avoir plus de facilité à la combattre.

On le sait du reste, tout notre sionisme s'est borné à mettre sous les yeux des Juifs marocains l'exemple des Juifs palestiniens, à leur vanter, comme il le mérite, cet exemple, parce qu'il démontre ce que peuvent faire des Juifs en tant que Juifs, sans rien perdre de leur judaïsme, quand ils sont libres. Et nous avons ajouté : Vous qui n'avez aucune raison de quitter le Maroc, où vous avez trouvé une patrie, inspirez-vous de cet exemple pour démontrer que des Juifs, en tant que Juifs, sans rien perdre de leur judaïsme, peuvent faire en Eretz Moghrebia, par la France et pour elle, ce que d'autres font, pour eux-mêmes, en Eretz Israël.

Si c'est là jeter le doute et le malaise et compromettre l'évolution des Juifs marocains, alors nous déclarons que nous ne comprenons plus et que la finesse des assimilateurs nous est inassimilable. De même, si c'est lancer un « lamentable défi à l'hospitalité française » que d'assurer la France que nous ne serons jamais de si bons Français qu'en devenant ou en restant de bons Juifs, c'est que nous n'avons jamais bien compris ni l'esprit français ni cette Déclaration des Droits de l'Homme dont on voudrait faire la charte de la déjudaïsation.

Mais non. Nous comprenons trop bien l'assimilomanie et nous sommes sûrs de bien pénétrer les intentions de la France.

Nous ne sommes pas de ceux qui croient que la pelure juive gêne le moins du monde la grande nation qui nous accorde ici — non son hospitalité, le mot est d'un protocole bien bas — mais sa protection. La France est trop grande et trop haute pour profiter du moindre de nos renoncements. Elle n'en exige et n'en souhaite aucun. Elle sait que rien, ni dans nos aspirations, ni dans nos doctrines traditionnelles, ni dans la vertu de nos vieux souvenirs et des rites qui les font revivre n'est en opposition avec ses idées et ses tendances. Elle n'aurait que faire, d'ailleurs, d'un judaïsme décoloré, désarticulé, désossé, qui ne lui apparaîtrait que sous la forme d'ambitions dispersées et de prétentions isolées.

Ni rose, ni jasmin, ni épine, mais un bon arbre bien planté et solide à tous les vents.

Notre Editorial

L'Amitié Judéo-Musulmane

La vieille tradition de tolérance et d'amitié qui a toujours réglé, au Maroc, les relations entre Musulmans et Israélites, vient d'être affirmée une fois de plus par un document officiel, qui émane de notables de la zone espagnole appartenant aux deux religions et qui vient d'être lu dans les mosquées et dans les synagogues.

Ce document est une belle et claire réponse aux brouillons de toute race et de toute langue qui croient devoir, en dépit de l'histoire et de la nature même des choses, transporter dans un monde qui ne les a jamais connues les sottes querelles de l'antisémitisme.

Les Musulmans et les Israélites sincères ne doivent point se laisser entraîner par les ignorants qui les exploitent et qui, sous couleur de les protéger contre les dangers qu'ils imaginent, troublent la bonne harmonie de leur vie et sèment la défiance entre les races. Ces stupides luttes de race qui servent aujourd'hui de prétexte à des personnalités plus bruyantes qu'éminentes pour se faire une popularité de mauvais aloi et à bon compte, ces luttes de race n'ont jamais existé dans les pays d'Islam. Vouloir les y introduire, c'est, comme l'affirme très justement le document en question, le fait de pêcheurs en eau trouble, qui ne trouvent leur avantage que dans les dissentiments et les conflits et, loin de chercher le bien de ceux qu'ils feignent de défendre, ne font que les exploiter cyniquement en les trompant sciemment.

C'est contre ces exploiteurs que, dès ses premières lignes, le document commence à mettre en garde les Musulmans et les Israélites du Maroc.

« Nous savons parfaitement, dit-il, que les incidents de ces temps derniers qui se sont produits entre les musulmans et nos compatriotes israélites ne sont pas de nature à vous satisfaire et que, loin de les voir d'un bon œil, vous les avez nettement désapprouvés. Nous ne craignons donc pas qu'ils se renouvellent: mais nous tenons à attirer votre attention sur un point qui peut avoir échappé à beaucoup d'entre vous. Il s'agit de la propagande néfaste que mènent dans certains milieux des hommes de désordre, désireux d'attiser les haines et de créer des conflits, afin de pouvoir pêcher en eau trouble. »

On n'hésite donc pas un instant à mettre sur le compte d'une propagande extérieure, non pas tel ou tel fait divers qui aurait pu se passer aujourd'hui comme il s'était passé hier, sans entraîner aucune conséquence, mais l'excitation artificielle qui a été provoquée à l'occasion de faits insignifiants et qui, en dehors de cette propagande, seraient demeurés tels.

Le document poursuit, en s'adressant successivement aux Juifs et aux Musulmans :

« O Juifs, ne croyez pas un instant que des incidents entre vous et les Musulmans soient de nature à favoriser vos intérêts et à améliorer votre situation. Ecoutez nos avertissements et sachez que les propagandistes dangereux dont nous parlons ne cherchent qu'à faire de vous les jouets de leurs intérêts en s'efforçant de troubler vos excellentes relations avec les Musulmans. La nation marocaine, en tant que musulmane, ne doit être l'objet ni d'un manque de respect ni d'aucun mépris et il convient que vous vous absteniez, comme par le passé, de tout ce qui peut blesser ses sentiments et porter atteinte au respect mutuel des races.

« O Musulmans, depuis les temps les plus reculés, vos sentiments de bon voisinage et de tolérance se sont ouvertement manifestés et il n'est pas possible que soit abattu l'abri édifié par les siècles par votre souci de l'hospitalité et où tant d'hôtes sont venus se faire protéger. Les Israélites ont vécu avec vous comme des frères, se sont soumis sans condition à votre autorité et à celle de vos tribunaux. La conduite qu'ils ont observée jusqu'à ce jour, ils ont disposés à l'observer à l'avenir et à professer le respect dû à l'Islam et à ses croyances. C'est pourquoi nous tenons à affirmer à nouveau ces liens anciens qui unissent les deux races et qui doivent nous faire passer aux yeux de l'étranger pour des modèles de liberté et d'égalité. »

Le document se termine par une adjuration à tous les indigènes marocains de garder intacte leur antique et généreuse tradition d'amitié et de solidarité raciales et de ne point donner dans les sottes idées occidentales propagées par des brouillons :

« O Juifs, n'oubliez pas les siècles que vous avez vécus parmi le peuple marocain et sa généreuse tolérance. Persévérez dans votre conduite envers vos voisins, refusez de devenir une cause de conflits, repoussez de votre propre sein ceux qui vous poussent au mal et qui veulent vous détourner de vivre avec vos frères musulmans dans un voisinage de fraternité et de bien-être consacré par les siècles! »

Le vrai patriotisme

La crise universelle où se débat Israël est d'une envergure telle que les contingences locales, en dépit de la proximité et de l'actualité qui les grossissent démesurément à nos yeux, perdent de l'importance exagérée qu'elles ont toujours eu tendance à prendre dans notre vie, ici ou ailleurs.

Que nous le voulions ou non, nous nous sentons transportés sur des sommets d'où il nous devient de plus en plus possible d'embrasser d'un simple coup d'œil l'ensemble des faits auxquels, consciemment ou non, nous sommes étroitement intéressés.

Nous ne pouvons, à la comparaison, manquer de déplorer la myopie du localisme ou plus exactement de la localomanie — néologisme audacieux, mais étrangement suggestif d'un état pathologique propre à Israël — qui nous éloigne de nos vrais devoirs dans le « galouth ».

Ce « galouth », si vaillamment et si élégamment supporté par nos traditionnalistes formant la masse des ghettos, ce « galouth » qui pèse si lourdement sur nos frêles épaules d'assimilés, formées surtout depuis longtemps à s'effacer devant l'obstacle et à se dérober devant la charge, a toujours fourni au courage juif — aux époques de vrai martyre dont abonde notre histoire — de magnifiques occasions de s'exercer et de se manifester. Ce mot, qui signifie exactement « exil », n'est-il pas en soi la définition impérieuse de notre devoir, et n'est-il pas à lui seul suffisant à tracer à Israël la voie du retour à lui-même, condition nécessaire et suffisante du retour à la liberté ?

Au fait, est-elle digne de ce nom, une liberté pour laquelle on n'a point souffert et lutté avec conviction, et pour la conquête de laquelle on laisse les autres s'exposer ?

Voilà pourquoi nous nous solidarisons avec ceux qui, sortant d'une ombre que l'on a cru trop longtemps protectrice, mais qui offre exactement la même sécurité qu'à l'autruche le trou dans la dune où elle a la tête enfouie, entrent hardiment dans la voie réalisatrice, et prêchent, par la parole et par l'exemple, la libération d'Israël par le travail de la terre et pour l'amour de la terre.

Cela s'appelle le sionisme. Ce sionisme-là a-t-il rien qui n'entraine l'adhésion ou tout au moins la sympathie des gens de bonne foi et des hommes de cœur, qu'ils soient juifs ou non ?

C'est la seule figure qui nous en apparaît, à l'examen des faits, à la lumière de l'histoire.

Pourquoi faut-il donc que la simple profession de principes si profondément humains nous soit reprochée par M. El Kholti, dans l'« Action du Peuple », comme une tentative de nous départir de nos obligations envers la patrie marocaine ?

Le sionisme est une doctrine se rapportant à un problème d'ordre international. C'est un système basé sur des principes et prenant son départ sur des données précises. A ce titre, il demande, pour être critiqué, c'est-à-dire analysé au crible de la raison, une science préalable de la question, science à défaut de laquelle il n'est pas de débat sans passion.

Une doctrine, avons-nous dit, se fonde sur des postulats solides ; elle peut, dans l'application, présenter des faiblesses. Il en est ainsi, nécessairement, de tout système social et politique, en raison de la multiplicité et de la diversité des intérêts et des sentiments en présence.

Le sionisme présente trois aspects :

1° Un aspect international, et, dans ce sens, il intéresse tous les esprits curieux, sincèrement désireux de connaître les données d'un problème humain et de lui voir trouver une solution conciliant le cœur et la raison, deux entités, hélas ! difficilement conciliables.

2° Un aspect purement intérieur au judaïsme, et que les Juifs revendiquent le droit imprescriptible de discuter librement entre eux sans que d'autres -- seraient-ils M. El Kholti et ses amis eux-mêmes — y trouvent rien à leur reprocher.

3° Un aspect purement palestinien et par conséquent concernant uniquement les colons juifs d'Eretz-Israël et leurs concitoyens musulmans — d'origine hébraïque, d'ailleurs — sur le sol de l'antique Judée.

Nous aurions compris que M. El Kholti discutât objectivement l'aspect international de la question, le seul susceptible d'intéresser les non juifs. C'est ainsi que nous voyons la presse française et étrangère — y compris la presse nazie qui est loin d'être hostile au sionisme — c'est ainsi que la presse mondiale, donc, sans distinction de nuances politiques ou confessionnelles, envisage le problème du judaïsme en Eretz-Israël, en cherchant à se baser sur les données politiques, économiques et sociales que ce problème soulève dans tous les pays.

Malheureusement, la façon peu documentée dont M. El Kholti a abordé un problème de l'envergure de celui qui nous occupe nous fait craindre qu'il ne soit pas de taille à le traiter.

Notre contradicteur envisageant uniquement le troisième aspect du sionisme — l'aspect intérieur à la Palestine — raisonne en avocat de MM. les effendis, c'est-à-dire en palestinien, et, à ce titre, il aurait mauvaise grâce à nous donner une leçon quelconque de patriotisme marocain.

Rien ne nous empêcherait, tirant les conséquences mêmes de son propre raisonnement, de trouver étrange qu'il vienne transporter sur le terrain intérieur au Maroc une question purement intérieure à la Palestine A moins qu'il ne se considère plus compatriote avec les Arabes de Palestine qu'avec les Juifs du Maroc...

Dans ce cas, nous aurions le regret de renoncer avec lui à toute discussion. Le terrain ne serait plus propice pour nous.

Le loyalisme des sionistes envers leurs compatriotes musulmans ? Leur attachement pour le Maroc ? Mais il n'y a qu'à parcourir nos colonnes pour être édifié sur ce point.

Lorsqu'il fallut démontrer les excellentes relations judéo-musulmanes, la revue « Moghreb » et l'« Action du Peuple » elle-même n'ont-elles pas cité de larges extraits de l'« Avenir Illustré », organe du judaïsme nord-africain ?

Reprocher aux Juifs marocains de sympathiser avec le Foyer National en Eretz-Israël, reconnu à San-Remo par la France, représentant également le Maghzen, c'est exactement comme si l'on reprochait aux Français du Canada, parce qu'ils conservent intact l'amour de la France, un manque de loyalisme envers la patrie britannique dont ils font partie.

D'ailleurs, la colonie juive marocaine à Jérusalem n'a-t-elle pas, l'été dernier, à l'occasion de l'inauguration de son local, adressé un touchant souvenir au Maroc par l'entremise du consul de France ?

M. El Kholti qualifie courageusement de « frousse » notre courtoise réserve en des questions de politique marocaine où nous ne sommes ni directement, ni indirectement intéressés.

L'Action Populaire

Organe Hebdomadaire du Parti d'Action Marocaine

Adresser la correspondance au Comité de Presse B.P. 108 | Direction Administration — Bd. Gouraud — Rabat | Téléphone 88-86 Chèques Postaux 1691

Aprés le discours de M. Viénot

COLLABORATION

« Les vieilles formules ont fait leur temps... »

Lyautey

[illegible]

LE COMITE EXECUTIF.

Nos compatriotes israélites

Nous ne permettrons aucune politique de division

[illegible]

DIOURY.

L'entente entre israélites et musulmans est indispensable

[illegible]

Président Fédéral de la L.I.C.A. au Maroc.

Le mystère continue à planer sur l'exil de Si El Moktar Essoussi. La Résidence fait la sourde oreille.

Les Etudiants de Karaouyne ont adressé d'énergiques protestations à S. M. le Sultan et à M. le Résident Général. Puissent-elles être écoutées !

Nous savons d'autre part que le contrôle de la localité du Sud où se trouve Si El Moktar exerce contre lui une surveillance serrée. Il est notamment interdit à Si Moktar de correspondre ou de recevoir des visites.

Quand cessera cette injuste !

Le nouveau «Protecteur de l'Islam»

[illegible]

L'Action du Peuple

(et la Volonté du Peuple)

ORGANE DE DOCTRINE ET DE DEFENSE MAROCAINE

Directeur-Rédacteur en Chef : Mohamed Hassan EL OUAZZANI

Le Sionisme au Maroc sur la défensive...

I

Nos campagnes contre les manifestations sionistes au Maroc n'ont pas été du goût de l'Avenir Illustré, du Cri Marocain et de l'Eclaireur Marocain. Nous avons dénoncé les dangers du sionisme pour éviter à nos compatriotes israélites les menaces d'un *désaccord entre eux et les Marocains Musulmans, désaccord qui pourrait avoir de graves répercussions sur les relations qui existent entre les deux éléments.* Ces journaux, qui à ce qu'il me semble, n'ont aucune raison de prendre position dans un problème qui ne les touche guère ont voulu le trancher, sans être informés davantage auprès des intéressés... *Je trouve ce « genre de favoritisme criant » assez indigné*ant.

De leur côté plusieurs de nos amis israélites semblent avoir perdu jusqu'au souvenir de ce que nous avancions. Il y a quelques mois sur la nécessité d'une entente judéo-musulmane *dans le cadre de la nationalité marocaine...*

Notre attitude sur ce sujet brûlant du sionisme leur a laissé peut-être croire que nous étions animés d'un esprit chauviniste ou sectaire ce qui laisserait supposer que nous faisons de l'antisémitisme ! *Or nous sommes tout ce qu'il y a de moins antisémite, l'Islam n'ayant jamais manifesté à aucun moment de son histoire ce sentiment à l'égard de la race juive qui a vécu à ses côtés et en divers pays dans la plénitude de ses droits et dans le respect de ses croyances et de ses traditions !*

Cette manière hâtive de confondre deux ordres de questions nous paraît très regrettable et très abusive de la part de nos compatriotes israélites.

Nous sommes à « l'Action du Peuple » les défenseurs de certains principes qui sont pour nous inviolables... Si nous nous sommes montrés partisans sincères de la collaboration entre les israélites et les musulmans cela n'impliquait pas que nous puissions tolérer *les manifestations d'un sentiment national juif, qui au Maroc nous semble superflu et incompatible avec le milieu dans lequel il pourrait évoluer !*

Mais notre voix au lieu de produire un écho favorable auprès de cette jeunesse active qui lit les journaux a suscité des appréhensions qui, en tous points me paraissent injustifiées...

C'est pour cela que des amis juifs dont nous n'avons jamais soupçonné la bonne volonté et l'esprit réel d'entente dont ils sont animés, nous ont demandé à plusieurs reprises pourquoi nous touchions à ce problème délicat qui est pour eux d'une haute portée religieuse...

Mais c'est mal nous comprendre que de donner à l'idée que nous nous faisons du sionisme, un sens qu'elle *n'a pas et qui pourrait être dans une certaine mesure manifestement tendancieux...*

Nous n'avons pas cessé de clamer que nous n'approuvions pas le sionisme politique, qui par le fait qu'il se rapporte à un pays avec la population duquel nous avons des liens séculaires de race, pourrait être susceptible de provoquer dans la masse musulmane un état d'esprit d'ordre religieux et national défavorable à la cause marocaine.

Les juifs peuvent être sionistes tant qu'ils veulent en dehors du Maroc... Mais que de grâce, dans un pays où ils ont vécu depuis des siècles et où ils sont appelés à bénéficier au même titre que les Musulmans des avantages de l'évolution sociale, montrer moins de zèle et plus de tact dans ce que je pourrais appeler le « prosélytisme » sioniste, devient pour eux un devoir impérieux et une nécessité des plus absolues !

Certes ils sont parfaitement dans leur droit quand ils veulent cimenter un lien de race et de religion entre leurs coreligionnaires de l'univers... Mais dès que cette communauté d'esprit tend à se transformer en sentiment nationaliste et chauvin aux dépends d'un peuple avec lequel plusieurs liens nous rattachent, le sionisme devient alors un danger public au Maroc, capable de susciter toutes sortes de haines dans les cœurs les plus disposés en faveur de *l'union indispensable des israélites et des musulmans.*

Le récent éditorial de la Revue « L'Avenir Illustré » de 15-3-34 nous permet de manifester une certaine surprise pour la véhémence et le ton avec lesquels cet organe défend le Sionisme au Maroc.

Relever toutes les inexactitudes de cet article nous paraît parfaitement inutile...

« Avant la période écrit-il de l'immigration juive et en particulier sous le régime turc la Palestine n'était qu'une ruine peuplée de misérables fallahs pillés régulièrement par des bédouins encore plus pauvres et razziés par Messieurs les effendis qui ne vivaient que de l'exploitation des arabes ».

Notre confrère s'étend de *façon* particulière sur cette question en disant que l'immigration juive a été d'une grande utilité pour le peuple arabe à qui elle a apporté l'hygiène, la prospérité agricole et commerciale et surtout beaucoup d'argent.

« Il est cependant curieux d'entendre parler de dépossession quand ont sait les belles opérations spéculatives qui ont été réussies sur le dos des juifs par les possesseurs des terres palestiniennes... Toutes ces terres ont été payées à des prix exhorbitants et là où les fellahs, ramassaient quelques gerbes d'orge pour acquitter leurs taxes, les effendis ont récolté de belles brassées de livres sterling. ».

Or, ces allégations au sujet des bienfaits du sionisme ne sont pas nouvelles ! Les sionistes les répètent à qui veut les entendre et cela dans le monde entier... Elles ne peuvent produire sur nous qui sommes en face des réalités aucune illusion. M. Jung le dit expressément dans son livre l'Islam se défend. « Pour excuser cette main-mise sur le sol, une habile propagande mondiale fait ressortir que le pays était arriéré, que les arabes n'en tiraient aucun profit et que au contraire la richesse venait grâce aux sionistes. Il est utile de remettre les choses à leur place. Nous possédons les statistiques économiques datant des premières années de ce siècle ; elles démontrent que la population n'était pas inactive. Evidemment, il y avait beaucoup à faire, mais la faute de ce retard incombait à l'administration ottomane qui défendait toutes les nouveautés, mettait les entraves à toute initiative et persécutait les hommes trop intelligents ; de là des départs à l'étranger. La guerre de 1914 terminée, de nombreux émigrés, fort riches, résolurent de revenir en palestine, devenue indépendante et d'organiser la contrée. Ils repartirent quand ils virent leur patrie retombée sous le joug d'une amie des jours dangereux. *Les Arabes sont aussi aptes que d'autres à développer l'industrie et le commerce et leur merveilleux passé* le démontre suffisamment ».

Ainsi apparaît la fragilité d'une théorie qui tend à motiver cette «colonisation» abusive d'un peuple au détriment des Palestiniens juifs, arabes et chrétiens qui pouvaient amplement se passer de la présence des sionistes dans leur pays.

M. EL KHOLTI.

Une mise au point

Beaucoup de gens éprouvent un malin plaisir à faire régner la méfiance entre entre les divers éléments composant la population de ce pays. C'est ainsi qu'après avoir cherché à diviser Musulmans et Israélites en faisant miroiter devant ces derniers le lointain mirage de l'irréalisable home national juif en Palestine arabe, ils se sont occupés à jeter des troubles dans les rapports entre Marocains et Algériens musulmans. La campagne menée il y a quelque temps par l'*Action du Peuple* contre l'informateur Lakhdar a été exploitée à fond par ces pêcheurs dans les eaux troubles. Cette perfide manœuvre ne nous surprend guère puisqu'elle a déjà tenté plusieurs fois à semer valnement la discorde dans nos propres rangs : mais ce qui nous étonne beaucoup c'est que bon nombre d'Algériens se sont laissés prendre au piège. Ils ont tort. Nous n'avons aucune raison de les hair : bien au contraire en raison des liens nombreux qui les unissent à nous, nous estimons que leur présence à nos côtés nous est mille fois préférable à celle de certains déchets étrangers qui abondent ici au grand préjudice des habitants du pays.

Seulement nos coreligionnaires algériens ne doivent pas prendre fait et cause pour quelques uns d'entr'eux qui se rendent vraiment indésirables par leur conduite à l'égard des Marocains. Nous en avons vu en effet qui profitent des droits que leur confère leur fraiche qualité de citoyens français pour spolier de pauvres bledards, d'autres qui pratiquent le « mouchardage ». C'est contre cette mauvaise graine que nous nous insurgeons. Nous continuerons à la dénoncer à l'opinion publique marocaine. Nous sommes persuadés que tous les bons algériens nous approuveront.

13

Fès , 9 Août 1937

A Son Excellence le Ministre des Affaires Etrangères de la
Grande Bretagne à Londres

LONDRES

Excellence,

Nous avons l'honneur de vous présenter,au nom de tous les marocains,musulmans et israélites,nos énergiques protestations contre le rapport du Comité Royal Britannique pour le partage de la Palestine,partage qui place le territoire des Lieux Saints sous le double autorité religieux et civil de la Nation Britannique.

Nous tenons absolument à vous prévenir des conséquences désastreuses qui en résulteraient,conséquences qui se traduiraient par des troubles indésirables entre les deux éléments arabes et israélites.

Le monde ne serait pas alors étonné de voir revivre l'époque des Croisades.

C'est pourquoi,arabes et israélites du Maroc unis, nous élevons notre voix energique et souhaitons vivement l'abrogation totale de ce rapport que nous considérons funeste pour nos deux peuples.

Nous sommes donc fondés à espérer que vous voudriez vous associer à nos voeux légitimes pour la réalisation d'un Etat Palestien Indépendant régi par des institutions démocratiques et parlementaires,seul régime à nos yeux capable d'assurer aux deux éléments palestiens des droits égaux dans leur cher pays.

Veuillez agréer,Monsieur le Ministre,l'assurance de nos profonds respects.

Pétition commune de Musulmans et de Juifs du Maroc contre le projet de partition de la Palestine

-: وثيقة سرية خطيرة عن نشاط الصهيونية في فلسطين :-

يتساءل الناس عن السر في طغيان اليهود اخيرا في فلسطين، واستهتار بقانهم، واجترائهم بعد الاستكانة على الفتك الذريع بالامنين، والقائهم القنابل «الحربية» من صنع احدث المعامل !! حيث يتجمع الرجال والنساء والاطفال، في الشوارع، والساحات، وطرق الجوامع، مما ادى الى تكاثر الضحايا التي يقرأ الناس انباءها المروعة في كل يوم. والآن انكشف السر وبرح الخفاء، وهذه الوثيقة التي ننشرها هي رسالة بعث بها النبيل ودجوود عضو البرلمان الانكليزي الى جمعية قدماء المحاربين اليهود في تل ابيب فيها نصائح بل فضائح تحل الرموز وتكشف المستور، ولقد احدث هذا الكتاب ضجة استنكار، وهياجا عظيما في الاوساط العربية الفلسطينية، حتى اضطرت السلطة الى منع اعادة نشره بمرسوم مؤرخ في ١٩ تموز ١٩٣٨ يقضي بمنع نشره او نشر ترجمته ولكن المندوب السامي والقائد العام والمستر شرتك لم يكذبوا ما جاء في كتاب ودجوود بأنهم اذ قال انهم يوافقون على آرائه ولكنهم لا يجرؤون على البوح بها، فالمكتب العربي القومي بدمشق ينشره على العرب ليعلموا ما يكيد لهم الخصوم السياسيون المسؤولون:

مجلس العموم (البريطاني) ٢٠ ايار ١٩٣٨

الى رئيس وضباط جمعية ارض اسرائيل لضباط اليهود القدماء، ٤٧ شارع روتشيلد تل ابيب. فلسطين

سادتي الاعزاء:

كتابكم المؤرخ في العاشر من ايار وقع في نفسي موقعا عميقا، وأعلم ان كل ما ذكرتموه صحيح، ولكن يقلقني التفكير في معالجة هذه الحالة، فاخشى ان الاكتفاء بطلب العدل او طلب مساعدتي انا لا يغنيان فتيلا، لان الحكومات كما دلتني الاختبار لا ترضخ في الاوقات العصيبة خصوصا الا للاعمال، اما المطالب التي لا يدعمها الا الشعور بالعدل فانها لا تلعب الا دورا ضئيلا في التاريخ الحديث، ولو لم يصمم التشيكوسلافيون على القتال او الموت لكانوا اليوم تحت الحكم النازي وهكذا قل عن غيرهم، والعرب - او هؤلاء الناهبون - فائزون في فلسطين لانهم يعملون بدلا من ان يقدموا العرائض.

اني لا اقول بان مقابلة العرب بقتل الابرياء منهم عمل مبرور، ولكن متى فشل الحكم العادي فحكم الجماهير الفوضوي (الغشمي) يحل في الغالب محله، وهذا افضل من قتل الابرياء، ولكني لا استطيع ان اوصي به ولا ان اقر ضرورته بل اعتقد ان من حقكم ان تتسلحوا للدفاع عن انفسكم ومستعمراتكم المنتشرة وتهيئوا التحصينات الممكنة ولا شك عندي في انكم فعلتم ذلك.

وهنالك المقاومة السلبية كما فعل غاندي في جنوبي افريقيا والهند، وهذه المقاومة تحتاج الى التكاتف والاستعداد لاحتمال مطالب السجن والاعتقال، وعندي انها تقضي كذلك بالمقاطعة الاجتماعية والانقطاع عن العلاقات العادية مع الحكومة، فلا يمكنكم ان تجمعوا بين الولائم والاحتجاجات.

المقاومة السلبية اشكال متعددة:

١- احتلال الاراضي والامتناع عن اخلائها الا الى السجن بقوة القانون.

٢- الامتناع عن تأدية الضرائب وخرق القانون والذهاب الى السجن.

٣- الامتناع عن اللجوء الى المحاكم او الاعتراف باحكامها ودخول السجون.

٤- القيام بتظاهرات محظورة.

٥- توزيع منشورات ممنوعة.

٦- التحريض والتضييق على المخالفين ومقاطعتهم.

في العام الماضي اعتقل بعض مهاجري اليهود الذين دخلوا فلسطين خلسة بطريقة غير مشروعة وسيقوا مكبلين الى سجن عكا، فلو انكم اتخذتموهم عند سوقهم ولو بالعنف لكان الرأي العام البريطاني كما اظن ايدكم، وحيل دون تكرار حدوث مثل هذا الاعتقال.

والان يرسل اليهود الى المعتقلات ويزجون في السجون بدون محاكمة ولا اتهام، فلا يجدون من يحميهم او يقوم بتظاهرات من اجلهم بين الاربعمائة والخمسين الف يهودي في فلسطين، وتنتظرون مني الاحتجاج في البرلمان؟ الا انني غير فاعل ذلك بعد اليوم، فعل اليهود انفسهم في فلسطين ان يضعوا نهاية لمثل هذه الاعمال. وهكذا فان من اليهود المعتقلين لمحامم سلاحا، ان الباستيل هدم لان من هذا، وانتم لا تفعلون شيئا حتى انكم لا تجتمعون متصبين حيال ابواب السجون حينما يضربون هم بالسجون عن الطعام، فصار بحكم الطبع يتبادر الى الاذهان ان اليهود يحتملون كل شيء، ام هل تقول بعض اليهود؟

فاذا فقد التكاتف بين اليهود، وقام بعضهم متنفذا للحكومة من بعض فلا يجديكم ذلك نفعا، - وحسبكم تشابه هتشروت برهانا ساطعا فانهم اعتصبوا على بلدية تل ابيب واصحاب بساتين البرتقال، ونالوا اربهم، فلماذا ترعون حرمة الحكومة؟ باتحادكم تنهضون وبتفرقكم تسقطون، يجب ان تتذرعوا بالارادة الكافية لنجدة المتألمين منكم. لو كنت من الموظفين البريطانيين في فلسطين لساورني انا ايضا السأم من شكاويكم، لكنني ازداد احتراما لكم اذا سلكتم طريقا عمليا في طلب الحق لابناء جلدتكم، انكم تسيئونهم اغتيابا، جربوا ان تسيروهم في وجوههم لا انتم فحسب بل صحفكم ايضا، فلستم ان لم تجرأوا على ذلك جديرين ببلادكم، انهم لن يعتبروكم اهلا لحمل السلاح واستعماله في الدفاع عن الامبراطورية والذين ترآئيه حتى تعملوا.

انا مثلكم اريد ان ارى شعبا حرا مقاتلا ذا رجولة كالمكابيين كرة اخرى في فلسطين، اريد ان ارى جيشا مؤلفا من اربعين الف يهودي يجيد الدفاع عن كل ما هو عزيز علي وعليكم، ولقد صح عندي بعد لأي اننا بالطريق الشاق الذي بسطته في اعلا الرسالة لا بسواه نصل الى هدفنا.

واطلق لكم الحرية التامة ان تطلعوا مستر شرتك والمندوب السامي والقائد العام على هذه الرسالة، فجميع هؤلاء الثلاثة يوافقون على ما جاء في رسالتي، ولكن لا يجرأ واحد منهم على التصريح بذلك فانني اعرف بني قومي اكثر مما تعرفونهم بكثير.

تطلبون مني ان اتصور نفسي في مكانكم واهلي مقيدون ويداي مغلولتان، انني لا استطيع ان اتصور شيئا من ذلك، ان يد الانكليزي يجب ان لا تبقى مغلولة، وانتم لا يفيدكم سوى الخوف الشائن.

ليس في وسعي ان ارشدكم بجلاء الى ما يجب ان تفعلوا في اي مكان وزمان، بل الترح حين يعتريكم مكروه ان تفترضوا ماذا يعمل الشعب البريطاني القاطن مستعمراته في ظروف مشابهة، فاذا فعلتم نفس ما يفعل اغناكم ذلك عن اعادة الكرة.

المخلص لكم

ج ودجوود

فلسطين ارض الاسلام المقدسة فلا يمكن ان يتنازل عنها المسلمون

رسالة فاس

حول فلسطين والمغرب الاقصى

أحقا ان تشمبرلين ودلاديه يريدان السلم ويرأفان بالانسانية ؟؟؟
.. بمناسبة ما تنشره الصحف الانجليزية والافرنسية وتذيعه محطاتهما من الدعاية الهازلة

ليس يخاف على القراء الكرام ما بلغه الموقف الدولي منذ ايام من حرج وشدة وكيف توترت العلاقات، وتعقدت المشاكل واختلفت السبل واصبحت اوربا جميعها، بل والعالم كله ينتظر الساعة الحاسمة، والكلمة الفاصلة وينتظر الحرب ٩٩ في المائة نظراً للخطبة التي القاها هتلر ونظراً للتعصب الذي اظهرت تشيكوسلوفاكيا، والامتناع من النزول من اراضيها، علما منها انها يوم نشوب الحرب المنتظرة ستغرا من تنفسها الاذى بحليفتها فرنسا وصديقتها انكلترا، وقد علم القراء الحل الرضي الذي سعى اليه رسولا السلم او على الاصح رسولا المصلحة تشمبرلين ودلاديه، من ارغامهما حليفتهما على تسليم الاراضي المطلوبة للاسد المخيف حتى لا يبتلعها ويدمرها، فكان ما كان من ضم مناطق السوديت الى دولة الرايخ وكان ذلك فقط ترضية لهتلر الجبار، وتهدئة لاعصابه.

ونحن لا نريد ان نعرج في كلمتنا هاته على كيفية الاتفاق وشروطه وتعديلاته وتحليلاته، فذلك ما قامت به الصحف الاجنبية والشرقية ووضحته ايما توضيح ولم تدع مجالا لبحث باحث ولا تنقيب منقب، وانما نريد ان نلفت نظر القراء الى ما تقوم به الجرائد الفرنسية والانكليزية ومحطات اذاعتهما من التنويه بفضل تشمبرلين ودلاديه وتقديسهما بدعوى ان المساعدة التي قاما بها في الايام الاخيرة ضد نشوب الحرب كانت عطفا على الانسانية، ورأفة بالبشرية، لا أقل ولا أكثر، وان ركوب تشمبرلين الطائرة لاول مرة بعد شيخوخته ليطير الى برلين ليس الا رأفة بملايين من الضعفاء الذين لا يستطيعون ولوج الحرب لضعف عدتهم وعددهم، فنشرت الصور العديدة بكل الصحف تمثل تشمبرلين طائراً وفي يمينه عصى السلام، وتكتب عليها ما شاءت لها اقلامها من ملاك السلام، الى رسول السلام، الى منقذ العالم، الى غير ذلك مما عرفه القراء وملوه.

نعم لا نريد ان نلفت نظر القراء الى كل هذا لا لانهم يجهلونه ولكن لنضع رسول السلام او ملاك السلام مع زميله ونصيره دلاديه في الميزان امام اعين الناس، ونضع كذلك مأساة فلسطين وفاجعة المغرب، لنتحقق ما اذا كانا رسولين للسلام كما يزعمان او رسولين للمصلحة كما اعتقد...

ان تشمبرلين ودلاديه ممثلا دولتين ديموقراطيتين، تعاهدتا اخيراً وتصافحتا لان المبدأ يوحد منهجيهما، ولان غاية كل من الدولتين متحدة، ففرنسا اذ ارسلت رئيس وزارتها الى برلين ما كانت تريد بذلك انقاذ البشرية من جحيم الحرب لا، لا، لا، وانما كانت تريد بذلك ابقاء الباهز مجاريها لتستطيع البقاء في امتصاص دم شمال افريقيا حالة مطمئنة تطمر فيطاع امرها وتقول فيسمع قولها وتطلب فيلبى طلبها، تاخذ باليمين من ثمار المغرب اليانعة والجزائر وتونس وتمتص من دماء ابنائهم الطاهرة فتسعد بالاولى وتقي جياع ابنائها ونطاقها، بالثانية غلة جيوش الاستعمار حتى اذا سمعت صوت الشعب يصرخ في وجهها، وضياء العدل يبدد ظلام طغيانها ثمت فالقت بالآلاف الساكتين في غياهب السجون ونفيا في الصحراء، ونفت آخرين في مجاهل السنغال ومزقت شمل المغرب الاسلامي القرآن وانتهكت حرمات الدين والعلم والفضيلة.

ثم هذه فرنسا التي سافر ممثلها دلاديه الى برلين في غير تأن ولا هوادة لانه رسول السلام، ومنقذ البشرية من جحيم الحرب...

أترى ايها القارئ، اهذه الهزلة التي تمثلها فرنسا بالمغرب شبيها غير ذلك المثل العامي الذي يقول: تركت بيتها مليئا بالقاذورات وذهبت لتنظف بيت جيرانها بدعوى انها تكره الوسخ، كذلك فعل صديقنا دلاديه حين سفر الى برلين لتسوية مشكلة تشيكوسلوفاكيا...

اما ملاك السلام، الشيخ الوقور تشمبرلين فربما يعتذر لنا عندما نسأله ما باله ترك فلسطين تلفظ اخر نفس وراء ظهره وقصد برلين لتوطيد السلام، بانه شيخ ومن امراض الشيخوخة ضعف السمع وقلة البصر فنقول له يا شيخ كيف تصاممت عن سماع دوي المدافع المدمرة والقنابل الهدامة التي تركت بافاعيلك المدينة العامرة الزاهرة وغيرها انقاضا على انقاض وعن سماع انين اليتامى ونشيج الايامى بفلسطين في حين انك سمعت خطبة هتلر وفهمتها وقفزت قفزة واحدة في اخر عمرك الطويل الى برلين؟ وكيف تعاميت عن اكداس الجماجم وبحيرات الدم في ميدان الوحشية بفلسطين في حين ابصرت الحركة في تشيكوسلوفاكيا من وراء البحر خير لك يا شيخ واصدقك ان تتبعا خطة الصراحة في القول والعمل ودعوا عنا التبجح بالديمقراطية الكاذبة والمثل الفارغ فنحن نحترم اعداء الديمقراطية لانهم لا يدلسون علينا وفي الوقت نفسه لا نثق بدعاة الديمقراطية المدلسين ونعتبرهم كالاسد الذي يرتدي جلد الشاة ليوهم الناس ويسمى ان براثنه ما تزال ملطخة بدماء الفرائس الضعيفة، غير لكما ان تكفا ما تشاء ان من المطالبات وتنقذا المغرب وفلسطين من المجال الحاسد والطريقة البيدة فليست الشارات والاسماء عندنا الا جعجعة اما الدليل فهو العمل.

لماذا ايها الرسولان الكريمان لا تقومان بجولة قصيرة الى اجام فلسطين وربوع المغرب لتشاهدا العدل والسلام والديمقراطية، لماذا لا تنقذا ان هذين البلدين من حشرجة الموت. لا لا يا تشمبرلين ودلاديه لم تطيرا لانقاذ العالم من رحى الحرب، وتثبيت السلام وانما طرتما لتتركا البحر المتوسط وما على شاطئه امة باردة لكما مما تحت ايديكم من مغانم واسلاب بكافة الانحاء فتسخر انكلترا اعجاب العالم باسم سيدة البحار وتجني فرنسا ثمار الازهار فاسكتا يا رسولا المصلحة من ضجيجكم ولا تقولا انكما رسولا سلام ورأفة بالانسانية.

د. ج.

اجماع رائع

وتحدثت صحف الاهرام والدستور والمصري والمقطم والبلاغ والوادي المصري وجورنال ديجبت - والمرور والرابطة العربية والمرجان والهداية الاسلامية والنذير - وهي هنا كل الصحف المعبرة عن الاحزاب كلها وعن الهيئات النقابية كلها تحدثت هذه الصحف عن بيت المغرب بعد ان سجلت صور افتتاحه فاسهبت على العهد بها كلما عرضت لتسجيل انباء موضوع جليل

ولقد اجمعت كلها على ان حفلة المغرب كانت اكثر الحفلات النقابية في القاهرة لباقتها ولوليتها

واجمعت كلها على ان بيت المغرب رمز الصداقة المصرية المغربية على امتن اتواصلها والراهنا

وهكذا لا يخلو بيت المغرب في مصر خطوة ناجحة الا ليعد له القدر خطوة اخرى اكثر نجاحا

برقية هامة

احدثت دوياقويابالاوساط السياسية ونقلتها وعلقت عليها محطات الاذاعة الانها اشبه بانذار عربي عام للصهيونيين وهذا نصها:

الى رئيس الجمعية الصهيونية في القدس

اجزم بان دوام غلوكم سوف يولد لكم وليهود الشرق اعظم مصيبة عرفها التاريخ فالعرب لو فنوا عن بكرة ابيهم سوف لا يمكنكم من ان تتمركزوا اكثرية في فلسطين العربية مهما كلفهم الامر. فاذا كنتم تشعرون مع امتكم المفرقة في كل العالم فعليكم ان تصونوا حياة القسم الموجود منها في فلسطين وبقية الاقطار العربية والشرقية على الاقل، ولا تدعوا مجالا لانتقال كراهيتكم من الغرب الى الشرق، واشعروا بما وجد منكم حتى اليوم في فلسطين، فهذا نعمة لكم واتركوا العرب يعاملوكم في بلادهم كما عامل اجدادهم فلسطين. لان بريطانيا ان توسلت لحمايتكم بحرابها في فلسطين فسوف تعجز عن حمايتكم في بلاد العرب والشرق اجمع

رئيس لجنة الدفاع في سوريا - نبيه العظمة.

السنة الاولى ـ العدد 107 [?]

الاثنين ٣٠ ذي الحجة ١٣٥٧

20 - 2 - 1939

AL-MAGHRIB

Quotidien Arabe d'Informations

Directeur : SAID HADJI

[illegible] 32 34 Tel. 20-30

SALE (Maroc)

الاعلانات يتفق في شأنها مع الادارة



جريدة يومية أخبارية سياسية

ثمن العدد ٥٠ سنتيما

مدير الجريدة :

سعيد حجي

الادارة: طريق سيدي التركي

سلا (المغرب الاقصى)

تلفون ٣٠-٢٠

شيك بوسطال ١١٦٣٨

الاشتراكات : عن سنة عن ستة اشهر

المغرب ٦٠ فرنكا ٣٥ فرنكا

فرنسا ومستعمراتها ٦٠ « ٤٠ «

الخارج ١١٠ « ٦٠ «

تصدر موقتاً ثلاث مرات في الاسبوع: الجمعة، الاثنين، الاربعاء

الأخبار الخارجية

الحرب الاسبانية

بين فرنسا واسبانيا

باريز ــ ١٨ منه ــ غادر مسيو ليون بيرار نائب البرنيت السفلى في مجلس الشيوخ البلاد الفرنسية . ولما وجهه شيار البلاد الاسبانية لتسوية بعض المسائل مع حكومة برغوس وربط العلائق الدبلوماسية مع الحكومة الاسبانية الوطنية وقبل خروجه من العاصمة الفرنسية تحدث المسيو بيرار طويلا مع م جورج بوني و م دلادي

هانداي ــ ١٩ منه ــ وصل م . ليون بيرار في صبيحة اليوم الى هانداي فالتقاه عند نزوله من القطار رجال السلطة المحلية وبعد ان تحدث مع تلك الشخصيات واخذ شيئاً من الراحة عبر الحدود الفرنسية وتوجه إلى برغوس حيث ينتظره الجنرال جوردانا لاجراء المحادثات الدبلوماسية الاولى . وقد تحدث معه مساء الامس مدة ٣ ساعات.

هل تنتهي الحرب الاسبانية ؟

لندن ــ ١٨ منه نقلت جريدة «الدايلي مايل» بعض تفاصيل الحادثات السرية التي جرت في سفارة اسبانيا بباريز بين م ازانا رئيس الجمهورية الاسبانية و م ديلبويو فقالت ان م ازانا يعد نداء الى الشعب الاسباني يطلب به بانشاك ويحثه على الصلح وقطع كل مقاومة . وقد طلب منه م ديلبويو أن يؤخر نشر هذا النداء الى ان يتخابر رأسا مع الدكتور نيغران . وقد اكدت الصحيفة ان الحرب الاسبانية قد انتهت اذ قبل الضباط الحكوميين دخلوا في المخابرة مع الوطنيين ، مع الحكوميين يتوجه م . ديلبويو لاسبانيا حاملا معه بلاغا من م ازانا الى الدكتور نيغران ويتضمن هذا البلاغ ان رئيس الجمهورية الاسبانية يدعو م . نيغران إلى السلم وعقد الصلح مع حكومة برغوس .

مؤامرة ضد موسوليني

لندن ــ ١٨ منه ــ جاء في اخبار «ايكستيش انيتد برس» ان المسيو موسوليني افلت من طلقات نارية وذلك ان رجلا جاء يتكر بالقرب من منزل رئيس الحكومة الايطالية فسأله بعض الحراس عن سبب تجوله في المكان فلم يجبه وانما اطلق ناراً من مسدسه لخر الحارس قتيلا ولما تردد دوي الرصاص في الفضاء خرج المسيو موسوليني من منزله او وجد بعض المارة قابضين بزمام المجرم يسألونه عن سبب ارتكابه لهذه الفظيعة فاعان بنفسه على حمل الحارس الى عربة المستشفى .

وبعد اجراء البحث وجد ان القاتل مصاب بخلل في عقله وقد دلت أوراقه انه لم يخرج من مستشفى المجانين إلا منذ ايام

أما في روما فالدوائر الرسمية تعمل كل مجهوداتها لكتمان هذا الخبر .

امريكا واليابان

طوكيو ــ ١٨ منه ــ ان ممثل الولايات المتحدة في العاصمة اليابانية طلب من وزير خارجية اليابان بعض الايضاحات في شأن احتلال جزيرة هينان . وقد اكد الوزير الياباني ان هذا الاحتلال لم تؤد اليه الا بعض الضروريات الحربية .

ايطاليا في طرابلس

لعطوفة الامير الجليل شكيب ارسلان

رئيس المجمع العلمي بدمشق

ــ ٢ ــ

<u>الخطر الايطالي</u> : انه منذ انتهاء مقاومة الطرابلسيين بقتل بطلهم العظيم عمر المختار ظهر خطر ايطاليا على العرب باجلى مظاهره بالاستيلاء على الحبشة وقد بلغ الامر اشده اذ صار الايطاليون يدعون ان البحر المتوسط بحرهم . وصارت الامة العربية بذلك هدف مرماهم فاذا كانت المملكة الرومانية ينبغي ان تبعث من جديد فيلزم لجميع الشرقيين ان يتنبهوا بأن هدف ايطاليا بالبلاد العربية لا يختلف بشيء عن هدف الصهيونية بفلسطين

وانه زيادة على كل ما وقع يراد الآن انزال مائة وخمسين الف [illegible] ايطالية بالجبل الاخضر . وقد اخذوا في تنفيذ الجزء الاول من هذا البرنامج العظيم . وقد جمع الماريشال بالبو جميع رؤساء القبائل بالجبل الاخضر بالمكان المسمى راس الهلال فجاؤوا من كل ناحية وذبحوا الغنائم وهيأوا الاطعمة لضيفهم العظيم واتباعه . وقد جاء الماريشال على طريق الجو مع فريق من اصحابه وبعد تناول الطعام قام يخطب فيهم وقال هل تدرون لماذا استدعيتكم هنا ؟ فقاطعه بعض العرب الحاضرين وقال له نعم ندري لماذا جئتنا هنا لكي تقول لنا انه لا فرق بين العرب والايطاليين .... ولكن هذه المساواة لا توجد الا حول المائدة اما غرضكم الحقيقي هو الرمي بنا في الصحراء لتحلوا ايطاليين محلنا وتعمروا ترابنا بالجبل الاخضر . فاجابه الماريشال قائلا: ان الايطاليين يعرفون استغلال الارض احسن منكم اما انتم فانكم كسالى . فبهت جميع العرب الحاضرين وشعروا بخطر الموقف ، وعند مغادرة الماريشال قال لهم انه سيستدعيهم مرة اخرى بطرابلس . فالله وحده يعلم [illegible] سيرغمون عليه من مصائب جديدة.

<u>العدلية</u> : ان المجرم الذي يقتل عمدا لا يحكم عليه بالمحاكم الايطالية الا بالسجن عاما واحدا . مثال ذلك ان احد عرب الجبل الاخضر كلفه الولاة الايطاليون بحراسة طريق عبدت اخيرا وكانت مهمته الزام [illegible] بان لا يمروا الا باماكن معينة . فامتنع معمروز ايطاليون عن الرضوخ [illegible] الامر فنشا عن ذلك ملاكمة فضرب ايطالي العربي المذكور فقتله من [illegible] فمنعت ادارة الشرطة اعوانها من القاء القبض على القاتل بدعوى ان دار الايطالي حرم . فلما رفعت القضية للمحكمة اعترف ابن القاتل وابنته ان اباهما قتل العربي . فقررت المحكمة بان البنت التي تشهد على ابيها لا شك انها حمقاء . وان الابن لم يشهد الا خوفا ، ورفضت الشاهدين مع انهما صحيحان ولم تحكم على القاتل وابنه الا بستة اشهر سجنا. ومن هذا يتبين نوع العدالة التي تطبق بليبيا على الاهالي

وان مؤلف هذه المذكرة قد ذكر شواهد عديدة على هذه العدلة الجائرة .

(يتبع)

17

الوداد (عدد 28 فبراير 1939)

الدكتاتورية الهتلارية

الأستاذ أحمد بلافريج

الدكتاتورية الهتلارية ظهرت بصفة غريبة... ترتكز على العرق والجنس... (وقد) بين هتلر في كتابه «**معركتي**» أن أجناس البشرية ليست متساوية بل هي طبقات أعلاها الجنس الجرماني وأن الشعب الألماني هو شعب الله المختار المكلف بمهمة عظمى في هذه الدنيا ولن يسود السلام إلا بسيادة ألمانيا وأن القوة فوق كل شيء والضعيف يجب أن يزول أمام القوي. فالكلام على مساواة الأجناس والسلام بين الناس إنما هو اختراع اليهود وهؤلاء هم أحط جنس في البشر بعد العرب.

على مثل هذه الأفكار السقيمة مع إضافة بعض النظريات الإقتصادية أخذها عن الإشتراكية أسس هتلر حزبه... ووصل إلى التسلط على حكم أمة ألمانيا بأسرها فما قد مرت ست سنين على حكمه بعدما شتت خصومه السياسيون وضغط على حرية الفكر وأعدم حرية الصحافة وهو سائر في توحيد الأمة الألمانية توحيدا لم تعرفه من قبل، فقد قضى على جميع الإمتيازات التي كانت تتمتع بها المقاطعات الألمانية في حكمها الداخلي وألغى جميع الأحزاب ووحد برامج التعليم لجميع طبقات الأمة، لكنه وجد أمامه عقبة كأداء وهي اختلاف المذاهب الدينية ولعله وصل للقضاء عليها أيضا فإنه كون المذهب النصراني الألماني الذي جعل من بين معتقداته النظريات الجنسية الهتليرية والذي كاد أن يجعل الأمة الألمانية في مقام الإلـٰه.

كيف يجد مذهب أخرق مثل هذا من يتبعه ؟ إن ألمانيا كانت وصلت إلى أزمة عظيمة وضائقة مالية لم يعرف لها مثيل فاليأس والقنوط دفعا بالناس إلى اعتناق المذهب الهتليري، وزيادة على ذلك فإن نفسية الألمان ميالة للقوة والرفعة والتكبر

والتجبر ولا شك أن الحلفاء مسؤولون أيضا عن انتشار هذا المذهب في ألمانيا لأنهم في معاهدة فرساي لم ينظروا إلا فيما يضعف ألمانيا ويخرجها من مصاف الدول دون التبصر في العواقب.

صار هيتلر في مقام النبي عند الألمان فلا يتكلمون عنه إلا بخشوع وإذا خطب وهو خطيب مصقع اهتزت له الأرض وطارت نحوه القلوب، ولكي تعلم منزلته منهم اسمع نشيدا لهم :

إن ألمانيا الآن قد استيقظت	**فسلام عليك يا هتلر**
وأنت وحدك موقظها	**... يا منقذ الوطن**
فسلام عليك يا هتلر	**فإن جندك في قمصانه السمر**
إن ألمانيا اشتاقت شوقا عظيما	**يمشي لمجد ألمانيا وشرفها**
لما يسمونه الحرية	**إذا خاطبوه فكما يخاطب الصوفي شيخه وسيده**
إننا نشكرك عن تلك النعمة	**فلطفك اللهم بالعالم.**

Politique islamique de l'Allemagne

par Intérim

La main mise brutale — avec ses douloureuses incidences — sur les petits états limitrophes à l'Allemagne par le colosse teuton, l'activité accrue, les manœuvres désagréables auxquelles se livra à présent, au grand jour, le Grand Reich, dans le monde musulman, tout cela donne au livre courageux de M. Bernard Vernier : « **La politique islamique de l'Allemagne** », véritable mine de renseignements quasi inédits dans la production littéraire française sur les agissements nazis dans le monde musulman — une valeur d'actualité incalculable. Nous ne saurions assez conseiller à nos lecteurs de lire très attentivement cette étude documentée qui projette une vive lumière sur le travail de sape que préparent à coup sûr, les agents de Berlin sur les bords du bassin méditerranéen et dans tout le Proche Orient.

Déjà M. Robert Montagne, dont nos lecteurs connaissent le sens aigu des réalités musulmanes, avait par sa magistrale étude « La politique musulmane de la France » que la « Voix Nationale » a reproduite et analysée dans ses colonnes, alerté l'opinion sur le danger certain que présentent les activités allemandes dans le monde musulman. Aux grands traits qu'avait esquissés M. Robert Montagne s'ajoute aujourd'hui, l'œuvre de M. Bernard Vernier que nous reproduisons dans nos pages intérieures.

Lorsque, écrit un journal d'Alep, que dirige, avec une probité intellectuelle indéniable, M. N. Diandji, le troisième Reich hitlérien déclara renier les traditions abhorrées de l'ère wilhelmienne, on put croire que la liste des objectifs de la politique allemande allait changer, et qu'un Reich raciste remplacerait un Reich impérialiste.

Une Allemagne, affectant d'écarter d'elle, comme une souillure, tout ce qui venait de l'Asie, était plutôt rassurante pour l'Orient, qui avait vu naguère Guillaume II se servir du Sultan (ottoman) pour réaliser par les armes son fameux Drang Nach Osten et dicter le traité de Brest Litowsk. Or, le « protectorat » tchécoslovaque ressuscite l'esprit et les méthodes de ce « Diktat ». Il asservit une race « inférieure » à une race « élue » ; il démontre que le racisme hitlérien n'est qu'un brutal impérialisme.

L'Allemagne, qui accroît sa puissance d'exportation par l'annexion de ces nouveaux territoires à son « aire vitale », ne peut manquer de rechercher de nouveaux débouchés. Or, quel client plus sûr qu'un vassal ? L'aire orientale, prolongement de l'aire balkanique, fait-elle partie de l'aire vitale du troisième Reich ?

M. Bernard Vernier, qui se défend de conclure encore, s'attache avant tout à dresser un tableau d'ensemble de l'activité allemande en Islam, et particulièrement en Orient : tâche qui n'avait pas encore été accomplie malgré son extrême intérêt.

Rappelant d'abord le passé, il examine l'activité allemande, pendant la dernière guerre, du Caucase à la Mauritanie. Il analyse ensuite les centres d'activité intellectuelle et politique du Reich en Islam, les thèmes idéologiques du nazisme, leur application à l'Orient, et, enfin, les procédés de la propagande allemande ; il illustre ceux-ci par une étude des récents et symboliques voyages en Orient de personnalités telles que les docteurs Schacht, Funk et M. Baldur von Schirach.

(*Lire la suite en 3e page*).

Radio-Bari récidive

Comme tous les pays musulmans, au lendemain de l'assassinat de la malheureuse Albanie, le Maroc, ayant manifesté son indignation, vient d'être, une nouvelle fois (1), choisi comme cible pour recevoir les attaques les plus grossières de Radio Bari. Ce poste d'émissions radiophoniques, rendant compte des manifestations par quoi s'est exprimée l'indignation unanime de l'élite marocaine devant l'acte portant la marque de sang, n'a rien trouvé de mieux à dire que de présenter ce cri de conscience de tout un peuple comme étant le fait d'éléments inconscients et disparates.

Le respect de la vérité est le premier signe des pays adultes.

Aux calomnies et aux injures, nous ne pouvons répondre que par le mépris.

(1) Voir Voix Nationale du 1er avril 1939.

19

BRAVO MUSSOLINI !

Le masque est tombé. Le monde musulman, interdit, étreint d'une émotion indicible, contemple dans une mâle colère, la dernière pantalonnade du sanglant bouffon romain.

Dans son délire autoritaire, ce tyran, né pour jouer l'opérette et que son orgueil satanique a voué au drame, a conçu un rêve monstrueux : s'emparer du plus noble attribut de la civilisation musulmane, *le glaive de la Foi.*

Qu'il prenne garde ! Cette arme symbolique n'est point faite pour les traîtres et les assassins.

Quand on est juste et noble, elle peut mener à l'apogée de la gloire, comme on est implacablement châtié quand on la retourne contre l'Islam.

Le peuple musulman du Maroc se joint à tout l'Islam pour clamer sa haine vengeresse à ce méprisable conquérant et flétrir l'ignominieuse agression qu'il vient de commettre, dans les conditions les plus dégradantes, à l'encontre du seul petit pays musulman d'Europe, cette Albanie, déjà meurtrie, qu'à de nombreux titres encore il devait défendre.

Les efforts de Radio-Bari et de l'arsenal mensonger à la solde romaine demeureront impuissants à masquer au monde musulman l'indignation du Maroc communiant dans une même pensée douloureuse et dans un même désir de représailles.

La Voix Nationale

HEBDOMADAIRE RÉFORMISTE

LE DANGER ITALIEN ET L'ISLAM

par Abdellatif SBIHI

Se défendant d'un réflexe bien humain qui pousse, instinctivement, à mésestimer les entreprises de l'adversaire, l'on doit convenir que l'Italie est devenue ce qu'il est admis communément d'appeler une grande « puissance musulmane ».

Cette ascension dans l'échelle des valeurs internationales, inattendue par sa rapidité, menée dans des circonstances particulièrement hostiles, ne laisse pas de frapper l'observateur.

Territorialement, si l'on envisage les espaces et les masses ethniques que l'Italie a soumis à son joug impitoyable, l'on est surpris du prestige disproportionné qu'elle s'est taillé dans le monde islamique.

La Libye, qui compte un arrière-pays cruellement déshérité, possède une surface « utile » fort réduite avec une population clairsemée atteignant environ un million d'habitants.

L'Abyssinie, où cotoient des confessions différentes, nominalement italienne, ayant vécu jusqu'à ce jour à l'écart du monde extérieur, ne s'est pas suffisamment mêlée à la vie de la société musulmane pour qu'il soit possible de lui prêter une parcelle d'influence.

Bien mieux, les illégalités brutales, les atrocités dégradantes que les Italiens ont perpétrées dans cette conquête, venant à sa place dans l'histoire des invasions barbares, ont atteint une violence telle que l'Islam tout entier, communiant dans cette douloureuse épreuve, aurait dû, normalement se dresser, vengeur et menaçant, contre l'agresseur italien.

Il n'en est rien. Si des protestations indignées se sont élevées, si des voix autorisées ont flétri l'odieuse politique de Mussolini, ce dernier jouit toujours dans le Proche-Orient, de la part d'une certaine élite dirigeante, d'une popularité, d'une sympathie, sans doute calculées mais réelles et impressionnantes pour la masse.

Ce phénomène est d'ailleurs explicable et son exégèse fournit aux grandes nations européennes qui ont confondu leurs destinées avec celles de l'Islam un enseignement qu'elles ne sauraient mépriser sans aller au devant des pires catastrophes.

Vis-à-vis du monde musulman, l'attitude de l'Italie pourrait se résumer de la manière suivante : dissimuler soigneusement ses forfaits et abuser l'opinion avec le concours d'une publicité savamment orchestrée. Dans le même temps, multiplier les diversions en donnant un relief démesuré aux plus légères fautes commises par les États pratiquant avec l'Islam et mettre à profit leurs moindres défaillances.

Nous avons, maintes fois, dénoncé, dans ce journal, les méthodes de propagande mises en honneur par Mussolini. A prix d'or, par la radio, par la presse, par le tract, ce dangereux mégalomane s'est acheté une réputation. Mussolini « défenseur de l'Islam ». Ce n'est qu'une légende. Elle vit cependant, sinon dans le cœur, du moins dans l'esprit de certains calculateurs.

Au poste de Radio Bari pouvons-nous entendre, trop souvent, de hautes personnalités connues du monde musulman chanter les louanges du bourreau latin.

Sous des signatures estimées, dans une presse tendancieuse, grassement financée, nous lisons journellement des dithyrambes dédiés à la gloire de ce louveteau dégénéré.

Des brochures de propagande soulignent par des tirages excessifs cette apologie mensongère.

Si dans les milieux intellectuels — en dehors de quelques besogneux — pourtant habilement travaillés, ce battage n'a pas rencontré l'écho qu'il recherchait, en revanche, les classes bourgeoises et travailleuses se laissent insensiblement gagner à cette campagne de faux prestige, grandement facilitée par l'attitude amorphe et complaisante des nations indirectement visées : l'Angleterre et surtout la France.

C'est un fait, l'Orient et le Proche-Orient sont, d'une manière plus ou moins appréciable, infectés par le virus fasciste.

Et l'Afrique du Nord ? Comment se comporte-t-elle en face de cette offensive parée des artifices les plus astucieux ?

Sans essayer de grimer la vérité, l'on doit reconnaître que les trois pays d'Afrique du Nord soumis à des titres différents à l'influence française ont résisté, aisément, jusqu'à ce jour, à la pénétration fasciste. Leur mérite n'est pas tellement grand et tient dans le seul fait qu'ils possèdent sous un régime libéral l'heureuse faculté de mettre en balance le bluff de Mussolini et la réalité telle qu'elle ressort des moyens d'information échappant à son contrôle despotique ; d'apprécier avec exactitude, par leur situation même d'intéressés, les calomnies haineuses du Duce à l'encontre de l'œuvre française en Afrique du Nord.

Cela est particulièrement vrai pour l'Algérie et le Maroc.

Le cas de la Tunisie mérite d'être envisagé isolément. Loin d'être péjorative cette distinction est tout à l'honneur de nos frères tunisiens dont le loyalisme et l'attachement à la France, lors de l'alerte de septembre, n'auront manqué dans l'avenir, d'inviter la nation tutélaire à une politique plus compréhensive de ses devoirs.

Le trait caractéristique de la colonisation en Tunisie — pays essentiellement agricole — est sa dualité.

A côté de la colonisation française, dont nous verrons plus loin les faiblesses, se développe, menaçante, la colonisation italienne.

Dans l'artisanat urbain, dans les carrières libérales l'élément italien est largement représenté. Il suffit de feuilleter l'annuaire d'une grande ville comme Tunis pour être surpris de l'importance numérique des médecins, pharmaciens, architectes, entrepreneurs, gros commerçants en céréales et en vins, de nationalité italienne.

Mais c'est principalement dans la colonisation agricole que cette emprise étrangère prend sa forme la plus grave.

Sur l'inspiration du gouvernement [illegible], de puissantes sociétés immobilières ont acheté des vastes domaines et les ont revendus, après les avoir allotis à de petits colons italiens pratiquant l'exploitation familiale.

Il s'est ainsi créé une véritable colonisation démocratique s'opposant, par principe, à la colonisation française représentant la grosse culture.

Entre ces deux courants, le fellah tunisien semble avoir été oublié.

L'Administration française trop empressée à combler de faveurs la grande propriété rurale, soucieuse de s'attirer les sympathies de la petite colonisation — italienne — et au besoin de la franciser, a négligé le paysannat indigène.

Délaissé par son protecteur, très proche, par son état social, par son mode de vie, du colon italien, le fellah aurait pu devenir un auxiliaire facile aux menées antifrançaises activement poursuivies par les agents de Mussolini.

Une actualité dramatique a solennellement prouvé que le Tunisien, si toutefois il était besoin de le confirmer, est demeuré profondément attaché à la France et à sa mission civilisatrice. Cette affirmation spontanée et les circonstances qui l'entourent inciteront — il est permis de le conjecturer — l'Administration française à modifier sa ligne de conduite vis-à-vis du peuple tunisien.

La Régence, bastion avancé de l'Afrique du Nord franco-musulmane, se doit d'assurer sa sécurité extérieure et intérieure. Dans le cadre de ses frontières, elle subit la dure rançon d'une politique de complaisance et de naturalisation excessive. Pour rétablir son équilibre social — condition indispensable au maintien de son unité nationale — compromis par la défaillance d'un élément ethnique auquel la France avait accordé, inconsidérément, une importance disproportionnée, il convient de faire appel au peuple tunisien et de lui confier, dans la vie du pays, le rôle d'où l'avait écarté, jusqu'à ce jour, une tactique diplomatique dont il n'est plus besoin de faire le procès. La petite propriété indigène, le paysannat tunisien [illegible] que pour faire échec à la petite colonisation italienne, précédemment évoquée. Si la raison manque de noblesse, elle s'avère, toutefois, nettement impérative.

Et d'une manière générale, c'est par une sage et équitable administration, évitant les sujets de mécontentement et de critiques bruyamment exploitées par les censeurs romains, que la France consolidera son prestige auprès de l'Islam ami et conservera à ses protégés une santé morale défiant les plus savantes attaques du fascisme mussolinien.

مهرجان اللجنة المركزية لاعانة فلسطين

تشغل قضية فلسطين الان زعماء الاسلام وقادته وحكوماته، ولا غرو فهي مسألة تهم كل عربي ومسلم في اطراف الدنيا، ولقد هبت كل الجمعيات والهيئات المختلفة في العالم الاسلامي لمساعدة المنكوبين، ومن بينها هذه المنطقة الخليفية، فقد تألفت في عاصمتها لجنة مركزية لهذا الصدد، ولتفهيم الشعب المغربي حقيقة قضية فلسطين وما يقاسيه اهلها من ظلم السياسة الانجليزية الغاشمة وجرائم الصهيونية المجرمة نظمت اللجنة يوم الجمعة الماضية على الساعة السادسة مساء مهرجانا كبيرا بالمسرح الوطني بتطوان دعت لحضوره كافة المواطنين، وحيث ان الغرض الاساسي منه هو تعريف جمهور الشعب بالوضعية الحالية التي عليها اهالي بيت المقدس فقد التمست اللجنة المذكورة من الزعيم المغربي الاستاذ الكبير محمد المكي الناصري ان يشرح له مشكلة فلسطين شرحا وافيا نظرا لما امتاز به من الوطنية الصادقة والمعرفة الكاملة بهذه القضية في جميع اطوارها ولمعلوماته القيمة عنها لكونه حضر المؤتمر الاسلامي الاول المنعقد سنة 1350 مندوبا من المغرب كما مثله في المؤتمر البرلماني المنعقد بالقاهرة في 7 اكتوبر 1938 ولا تكتم القراء ما غامر الحضور من السرور عندما سمعوا بان الاستاذ الناصري هو الذي سيتولى القاء الكلمة.

افتتح المهرجان بكلمة من اللجنة شكرت فيها الحاضرين على تلبية ندائها ثم تقدم لمنصة الخطابة بين عواصف التصفيق الاستاذ الناصري فاستهل خطابه الجامع بتحية المجاهدين الفلسطينيين ثم اخذ يبين كيف ابتدأت الصهيونية عملها فقال ما خلاصته:

انها ظهرت للوجود في القرن الثالث عشر، وان اليهود الانجليز اخذوا يقررون هذه الفكرة منذ اواسط القرن التاسع عشر، وان تيو دور هرتزل النمساوي وضع كتاب «الدولة اليهودية» سنة 1896 ودعى فيه الى تاسيس دولة يهودية في فلسطين تحت اشراف الترك، وفي سنة 1897 نظم مؤتمر يهودي عام في بازل (سويسرا) حيث وضع البرنامج الرسمي للصهيونية، ثم انتقل للكلام على اليهود في الحرب العامة فقال: لقد كانوا يساعدون الحلفاء بالقروض المالية كما ساعدوهم بفرقة تسير في مؤخرة الجيش تساعد في التموين ونقل الجرحى تحت اشراف روتشيلد و وايزمان وسوكولوف وامام هذه المساعدة كانت انجلترا تعدهم بالوطن القومي في فلسطين حسبما جاء في وعد بلفور، ومن جهة اخرى كانت تفاوض مع عاهل العرب اذ ذاك المرحوم حسين لمنح الاستقلال للبلاد العربية، اما فرنسا فقد تقدمت لتاييد مشروع الوطن القومي لليهود قبل انجلترا، ولا عجب في هذا فهي دائما وابدا في طليعة اعداء الاسلام، وبهذا اصبحت الصهيونية تعمل عملها مطمئنة هادئة، فتاسست في فلسطين لجنة تنفيذية من اليهود لتنظيم الاستعمار، ومؤسسة لشراء الاراضي، واخرى لتموين مهاجري اليهود بالاموال اللازمة للاستعمار والاستقرار، وبهذه الطريقة استطاعت الحصول على الاراضي الفلسطينية، ولتدعيم وجود اليهود فيها وانتشار لغتهم هناك قاموا بتاسيس عدة مدارس ومؤسسات ففي سنة 1925 اسسوا جامعة عبرية فوق جبل الزيتون بالقدس كما انشأوا عدة مدارس في جميع الانحاء، ومكتبة يهودية جامعة، وملاجىء، ومستشفيات وفرق رياضية وكشفية، وللدفاع عن مصالحهم انشأوا عدة صحف عبرية، ولاول مرة استطاعوا ان يجعلوا اللغة العبرية احدى اللغات الرسمية في فلسطين. ثم انتقل للكلام عن ظهور المطامع الحقيقية للصهيونية بشكل صريح حيث انها اخذت تنظر الى استعمار فلسطين والشرق الادنى ولقد استظهرت الصهيونية برسم يوضح مطامعها في بيت المقدس فقد جعلته رمزا لبناء هيكلها على انقاض المسجد الاقصى فجعلت التاج اليهودي فوق قبة الصخرة مكان الهلال ووضعت الاعلام الصهيونية على اسوار بيت المقدس، ثم تكلم عما يقوم به اليهود من تكوين فرق عسكرية وتسليحها الهجوم على العرب وارهابهم وانهم عند ما اخذوا يشعرون بالقوة صاروا يقولون: فلسطين لليهود والعرب الصحراء، ولكن العرب شعروا بالخطر يدنو منهم فابتدأوا المقاومة سنة 1921 وها هم لم يبرحوا الميدان الى الان. وفي 27 رجب 1350 موافق 7 دجنبر 1931 انعقد المؤتمر الاسلامي العام بمدينة القدس الذي بحث قضية فلسطين فخرج منه المؤتمرون عالمين بالقضية وشاعرين بالخطر الذي يهدد المسلمين في تلك الارض المقدسة، وفي 7 يوليو 1937 ظهر تقرير اللورد بيل القاضي بتقسيم فلسطين الى ثلاثة اقسام، الارض الخصبة الصالحة للعيش تعطى لليهود والجبال الوعرة والصحراء القاحلة تمنح للعرب اما انجلترا فتاخذ المواقع المهمة والمراكز التي تضمن مصالحها، فاعلن الفلسطينيون عدم رضاهم من هذا المشروع المشؤوم، وفي 8 شتنبر من نفس السنة انعقد مؤتمر عربي ببلودان قرر عدم قبول ما جاء في تقرير اللورد بيل فزاد ذلك في حماس المجاهدين واستمرت المقاومة، وفي 7 اكتوبر 1938 انعقد المؤتمر البرلماني بالقاهرة ووفد مثل المغرب فيه وتكلم باسمه الزعيم الناصري، فشرح الجمهور ما قام به المؤتمر من اعمال وجهود موفقة وكذلك المؤتمر النسائي الشرقي المنعقد بالقاهرة ايضا، ثم تكلم عن المؤتمر الانجليزي العربي بلندن والمراحل التي مر فيها والذيول التابعة له حتى تمخضت عن الكتاب الابيض الذي شرحه للجمهور شرحا تاما، واخيرا ختم كلمته القيمة ببيان فظائع الانجليز واليهود وما يرتكبونه من وحشية تقشعر منها الانسانية واشار الى المعارك الدموية القائمة هناك والملاحم العظيمة والدور الخطير الذي تجتازه فلسطين اليوم وبين اخطار الصهيونية على الاسلام كله وان هذه الرواية اخذت تمثل على مسرح وطننا حيث اصبحت فرنسا تسمح لليهود المانيا وايطاليا بالدخول بكثرة مدهشة الى المغرب ثم نادى بوجوب مساعدة فلسطين مساعدة فعالة لان روايتها ان هي الا تجربة ان نجحت ـ لا قدر الله ـ فسوف تتبعها مثيلاتها، وختم كلمته بجمل اثارت حماس الجمهور، وبعده تقدم لمنصة الخطابة الشاب الاديب النابغة السيد ادريس الجائي حيث جادت قريحته الوقادة بقصيدة رنانة قوطعت بالتصفيق في كثير من ابياتها، تجدون نصها بعد هذه الكلمة، وعند فراغه ختم المهرجان بالهتاف بحياة الاسلام وفلسطين والدعاء للمجاهدين فيها وبالخذلان للاستعمار والصهيونية المجرمة وخرج الجمهور متاثرا بما سمع ومغتبطا من خطاب الاستاذ الناصري الجامع حيث عرفه بقضية فلسطين بدءا وتماما، فحيا الله المجاهدين الابرار.

ما لبلفور في فلسطين حق

كيف يعطي بلادنا من يشاء

لا ترعك الدماء والاشلاء ✿ يا فلسطين فالفداء بقا .

لا تهابي وان تكاثر صرعا ✿ ك وان ارجفت بك الاعدا .

لا يثبطك عن جهادك بؤس ✿ وعذاب ومحنة وشقا .

لا تهابي وان غدوت اتونا ✿ تتراءى بجوفه الاشلا .

لا تهابي وان تكلت الرفا ✿ من بنيك الاول حماهم ولا .

رأوا الموت في سبيلك خلدا ✿ فانبروا قائلين نحن الفدا .

ومضوا باسمين الموت لم يكـ ✿ ـبر عليهم بنوهم والنسا .

من جريح يروي ثراك دماء ✿ اين منها الريحان والحنا .

وحريق يصلي لاجلك نارا ✿ حميت من لهيبها الاجوا .

(البقية على الصفحة الخامسة)

الحرب سجال

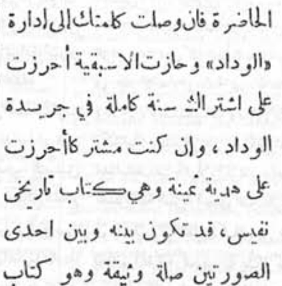
بين الجواسيس الالمان والبوليس الفرنسيس

ماذا يريد الجاسوس الالماني ان يعرف ؟ انه يريد أن يعرف كل شيء يتعلق بالجيش والبحرية والطيران . . والصناعة والمال : وغير ذلك .

والجواسيس الالمان الذين يعيشون في فرنسا وانكلترا هم من جميع الطبقات فمنهم ذوو وجاهة ومظاهر اجتماعية كبيرة ومنهم

مسابقة الوداد

أمامك أيها القارئ صورتان تستطيع أن تكون حولهما فكرة تستوحي ادوارها من نفس الصورتين بحيث تلخصها في سطر أو اكثر بشرط أن لا تعتبر الصورتين خارجتين عن الحالة الدولية الحاضرة فان وصلت كلمتك الى ادارة «الوداد» وحازت الاسبقية أحرزت على اشتراك سنة كاملة في جريدة الوداد ، وان كنت مشتركا أحرزت على هدية ثمينة وهي كتاب تاريخي نفيس ، قد تكون بينه وبين احدى الصورتين صلة وثيقة وهو كتاب «قرطجنة» في أربعة عصور ؛ مزين بخريطة لافريقيا الشمالية ملونة وفيه صور ورسوم ويكفي أن تعلم أنه الكتاب الوحيد لتاريخ بلادك قبل الاسلام بلغة الضاد وأن مؤلفه هو الابن الابر لتونس وافريقيا الشمالية العلامة المجاهد احمد توفيق المدني .







EDITORIAL

Nous sommes très heureux de saluer sur la terre marocaine notre nouveau Résident Général, le Général Juin, que son nom et son prestige ont devancé dans ce Maroc qu'il connaissait si bien.

Nous sommes également heureux de relever l'esprit de bienveillance dont il a fait preuve et les paroles d'encouragement et d'espoir qu'il a prononcées lors de la réception de nos délégués.

A cette occasion nous croyons de notre devoir de faire le point de la situation du judaïsme marocain et d'exposer ses doléances.

Il est bon de rappeler un certain nombre de faits.

Et d'abord un fait démographique : Les Juifs, au nombre de 200.000 environ, constituent 2,5 % de la population du Maroc. C'est ce qu'on appelle une minorité, mais une forte minorité.

Historiquement et géographiquement les Juifs du Maroc forment un trait d'union entre le judaïsme occidental et le judaïsme oriental. On comprend tout ce que cela comporte de responsabilités, de compromis et d'équilibre.

Un fait capital dans l'histoire de l'évolution du judaïsme marocain a été la création, antérieure à l'occupation française, et le développement presque jamais ralenti des écoles de l'Alliance Israélite Universelle.

Ces écoles, bien qu'elles aient déterminé le point de départ de l'émancipation des Juifs de ce pays, n'ont pas résolu, tant s'en faut, tous les problèmes qui se posaient et qui se posent encore avec plus d'acuité que jamais.

Ces problèmes sont d'abord d'ordre social et parmi eux, celui de l'habitat est sans nul doute le plus aigu, le plus désespéré. On peut dire que les conditions de vie dans les mellahs des grandes villes ont empiré depuis trente ans, en ce sens que les rues et les maisons sont devenues plus vieilles, que la population a augmenté dans des proportions considérables par suite du flux ininterrompu d'éléments du « bled ».

Nombreux, il est vrai, sont les Juifs qui habitent des quartiers européens, mais la grande majorité croupit encore dans des taudis.

Que peuvent les efforts individuels, les initiatives privées contre un problème aussi gigantesque et dont la solution ne peut venir que des autorités ?

Tous les autres problèmes sociaux dépendent étroitement de celui-là : suppression de la mendicité, lutte contre la tuberculose et le trochome, scolarisation de l'enfance, sauvetage des orphelins et des enfants abandonnés, etc... etc... Toutes ces questions doivent être prises en charge par l'Administration et traitées de front avec celle du mellah.

Mais l'intérêt que nous accordons aux choses sociales ne doit pas nous distraire de la nécessité d'une réforme de la structure politique et juridique du judaïsme marocain.

Nous sommes, certes, des sujets de Sa Majesté le Sultan, mais avons-nous vraiment un statut légal ? jouissons-nous de certains droits élémentaires ? sommes-nous admis à faire entendre notre voix dans les diférents organismes représentatifs et consultatifs du pays ? avons-nous accès à la magistrature?

Autant de questions qui nous tiennent à cœur, autant de questions qui demandent une réponse à plus ou moins longue échéance.

Nous voulons compter sur la sollicitude de sa Majesté le Sultan et sur les promesses et encouragements donnés par le Général Juin aux représentants des Juifs de Casablanca, pour que dans le cadre des réformes de tous ordres qui s'imposent au Maroc, les problèmes que soulève la vie des communautés juives aient la place qu'ils méritent. Il ne peut en être autrement dans un pays qui se veut dynamique et démocratique et devant lequel s'ouvre un avenir plein de promesses.

LA REDACTION.



BULLETIN MENSUEL DE L'ASSOCIATION DE LA JEUNESSE JUIVE « CHARLES NETTER »

Première Conférence Sioniste Marocaine

d'après guerre

OUVERTURE — Le 8 Juin 1946, à Casablanca, au foyer de l'A.A.E.A.I.U., s'est solennellement ouverte la IVe Conférence Régionale de la Fédération Sioniste du Maroc, la première d'après guerre.

Toutes les personnalités ou sociétés juives de la ville étaient présentes ou représentées.

Il n'est pas dans nos intentions de faire un compte rendu détaillé de la Conférence, cependant il est intéressant et utile de relever dans le discours d'ouverture de M. Calamaro, Secrétaire Général, les extraits suivants :

« Nous sommes réunis aujourd'hui pour inaugurer la IVe « Conférence Régionale groupant tous les sionistes du Ma- « roc, qui doit assurer à notre mouvement une adaptation « conforme à la situation du moment et un rendement meil- « leur par l'élaboration d'un programme mûrement étudié « à la lumière de l'expérience acquise et des exigences nou- « velles qui se font jour... »

Monsieur Calamaro rend hommage aux représentants de la France au Maroc qui, déclare-t-il, « nous ont permis offi- « ciellement de tenir ces assises et des manifestations de « bienveillance qu'ils n'ont cessé de nous témoigner en « maintes occasions. Je suis convaincu que l'Administration, « suivant en cela l'exemple du Gouvernement de la Répu- « blique Française, se montrera de plus en plus compréhen- « sive à l'égard de tous les problèmes intéressant le judaïs- « me marocain, sans excepter celui de notre attachement in- « défectible à Eretz-Israel et qu'avec de la bonne volonté « et de la patience, des solutions seront trouvées pour les « résoudre... »

Parlant des rapports avec les Arabes, il poursuit...

« Le judaïsme cherche ardemment une entente avec le « monde arabe auquel il tend fraternellement la main pour « coopérer au développement d'Eretz Israel. Nous insistons « sur le fait que les rapports entre Juifs et Arabes doivent « être cordiaux comme le sont déjà en Eretz, les actions en « commun dans nombre de syndicats et les relations de bon « voisinage existant dans grand nombre de communautés. »

S'adressant à nos coreligionnaires de ce pays : « Tous les « Juifs du Maroc doivent savoir que le sionisme n'est pas un « idéal contraire aux intérêts de qui que ce soit, ni dirigé « contre un groupe ou un pays ou des intérêts quelconques, « mais la solution humaine du problème juif et la fin d'une « tragédie deux fois millénaire, qui s'est révélée à nos re- « gards terrifiés après la triste expérience du nazisme « ayant sa source dans l'antisémitisme... »

Le Secrétaire Général retrace enfin les grandes lignes des réalisations accomplies jusqu'à présent, malgré d'innombrables difficultés et rappelle les grandes tâches qu'il reste à accomplir. Ce discours est tout un programme.

Trois jours durant les délégués ont œuvré dans une ambiance riche d'enthousiasme et de foi pour le mieux être des conditions de la vie sociale juive, pour un épanouissement grandissant des valeurs propres au judaïsme.

LA DERNIERE SEANCE. — La dernière séance du Congrès fut consacrée aux élections du Comité Central et à celles des délégués au Congrès Sioniste Mondial. Celles-ci confirmèrent nos responsables à leurs différents postes, malgré leur désir de laisser la place à des jeunes, sans pour cela sortir du rang. Mais la confiance des délégués dans leurs chefs et leurs volontés unanimes eurent raison de cette résistance et notre mouvement continuera à être dans des mains sûres.

Quant aux délégués au C.S.M. on peut dire que le Maroc sera dignement représenté.

La Conférence ne pouvait se terminer sans une pensée à nos millions de morts. Ce fut un moment solennel et douloureux. Les délégués debout, après avoir écouté un HESPED en hébreu destiné à nos malheureux frères, observèrent une minute de silence, quand soudain, spontanément, la voix puissante d'un jeune délégué s'éleva. Il chantait « AL NEHAROT BABEL ». Aux accents de ce chant douloureux un frisson d'angoisse, une émotion intense saisirent toute l'assistance. Sur bien des visages les larmes coulaient. Et chacun de faire le serment de lutter de toutes ses forces pour la libération de notre peuple. Enfin la HATIKWA vibrante jaillit de toutes les poitrines, clôturant ainsi la première grande manifestation officielle d'après guerre du sionisme marocain.

LE BANQUET. — Le soir de cette mémorable journée et pour reprendre une ancienne tradition, un banquet organisé par les soins des dames de la WIZO et de leur présidente Mme TORDJAM, fut offert aux délégués et invités.

Dans la joie générale, une souscription pour l'inscription au Livre d'Or du K.K.L., de celui qui est l'âme du sionisme marocain, M. Calamaro, fut ouverte immédiatement.

C'est dans cette atmosphère familiale que, venu par hasard au Maroc au moment de ce Congrès, le Capitaine LAZARUS, délégué de l'ORT, un des chefs de l'Organisation Juive de Combat pendant la Résistance, apporta le salut fraternel du Judaïsme français à celui du Maroc.

CONCLUSION. — La Première Conférence Régionale d'après guerre a eu lieu. Elle a été une manifestation vivante, admirable de foi, d'enthousiasme et d'union. Elle marque la reprise de la marche en avant, sur une grande échelle, du sionisme marocain. Elle est aussi la preuve de sa grande vitalité.

Les tâches qu'elle a fixées à ce dernier sont aussi lourdes que précises. Il faudra beaucoup de sacrifices et d'abnégation pour les réaliser. Mais elles sont indispensables pour le Judaïsme Marocain, qui doit s'attacher à les réaliser d'ici la prochaine Conférence.

Les jeunes ont, dans ce programme une vaste part de travail. Eux aussi sont décidés à le faire. Mais si parfois, ils sentent la lassitude ou le découragement les gagner devant les difficultés à vaincre, ils se souviendront de tous ces morts dont leur parlait le Capitaine LAZARUS, de ces jeunes gens et jeunes filles qui avaient volontairement fait don de leur vie à leur idéal. Ils s'en souviendront et leur foi et leur courage y puiseront des forces nouvelles. Ils marcheront de l'avant, leur volonté de vaincre brisant devant eux tous les obstacles. Ils se souviendront... Ils se souviendront de ces minutes inoubliables où, tandis que les accents déchirants de « AL NEHAROT BABEL » clôturaient les délibérations des sionistes du Maroc, ceux-ci faisaient le serment de lutter de toutes leurs forces pour la réalisation de leur idéal...

...Ils se souviendront et feront en sorte que grande soit leur participation à la construction de l'édifice qui les abritera tous un jour.

Elie OHAYON.

سياسة العرب بفلسطين : إما الصدر او القبر !

– بقلم الزعيم الاستاذ محمد بن الحسن الوزاني –

لم يقتصر العرب على الاستعداد العسكري وقتما قررت دولهم التدخل في فلسطين لحمايتها من عدوان اليهود وانقاذها من السيطرة الصهيونية ، بل قاموا في نفس الوقت ببذل جهود جبارة في الميدان الدبلوماسي وذلك من اجل التمهيد – سياسيا – لخوض معركة فلسطين بنفس السلاح الذي لجأ اليه اليهود لتحقيق احلامهم الخيالية ومطامعهم الصهيونية وبعبارة رأى العرب ان عليهم ان يربحوا معركتين احداهما عسكرية والثانية دبلوماسية ، وريثما يخوضون المعركة العسكرية ، بل لكي يتمكنوا من خوضها ، عملوا بحزم ونشاط لـ[illegible] الدول الكبرى سواء باسم هيئة الامم المتحدة او باسم احدى الكتلتين المتنافستين : الروسية والامريكية ، لاعتراض احد على موقف العرب في اتصال الجانبين عن خطيرة فلسطين بعد ما يدخلون في حربهم الظافرة ضد اليهود ، وقد يعتك في انجاح تلك المساعي لاسباب كثيرة اهمها أن الدول الكبرى لا تريد ان تترك العرب يصفون حسابهم مع اليهود عن طريق الحرب التي كان الصهيونيون اول اللاجئين اليها وان المصالح والمطامع التي للدول الكبرى في الشرق الادنى تعارض مع مواقف الحياد وان اليهود يؤثرون انواعا في سياسة تلك الدول بدرجات متفاوتة ويحملون حكوماتها على التدخل سياسيا بما يقوي مركزهم ويعزز جانبهم داخل فلسطين وخارجها .

ومع هذا فالعرب لا يزدادون الا اعترافا وتصميما على خوض غمار الحرب ان كانت هي السبيل الى انقاذ فلسطين عربية كما كانت وكما يجب ان تدوم .

وقد تطورت قضية فلسطين في الاسبوع الماضي تطورات هامة من الوجهات العربية والانكليزية والدولية

... اما من الوجهة العربية فقد كان الامل للملك عبد الله ... [illegible] فاصبح يخشى اشتغال العرب وتحمل الحرب التي سيعدون لها [illegible] الليل واطراف النهار ، ولقد تمكن الملك عبد الله من ... ان ... الحركة العسكرية العربية بسبب ... الجيش الاردني ... الذي هو اقوى جيش نظامي عربي بالشرق وبسبب ائتلاف رؤساء الدول العربية واتفاق رأي ملوكهم على ان يكون الملك عبد الله هو بطل حرب فلسطين ... ان اجماع ملوك ورؤساء العرب على عبد الله ... سياسيا ... معركتهم الاولى وجهادهم الاكبر ... الملك عبد الله ...

اصبحت معدودة . وبان الحكومات العربية لم تبلغ رسميا الى الحكومة الانكليزية اي التزام بعدم القيام بأية حركة حربية يكون من شأنها عرقلة اعمال الانكليز بفلسطين قبل منتصف مايو الذي هو موعد الغاء الانتداب الرسمي . ولعل هذا هو الذي حمل الانكليز على اتخاذ الاحتياطات العسكرية قبل ذلك الاجل الذي سينتهي به الانتداب وستبتدئ به الحرب المنتظرة ، حرب التحرير العربي لفلسطين العربية .

وفي انتظار هذا ابرق الملك عبد الله الى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة يعبر له عن رغبة العرب في ان يوضع حد لما يسمى « الهجرة » بفلسطين ، ويعلن استعداد العرب لمنح اليهود المقيمين بفلسطين نظاما شرعيا خاصا مع الجنسية العربية في دائرة دولة موحدة . وبهذا يتضح ان العرب يقبلون اعتبار اليهود شركاء لهم في الدولة العربية بصفتهم من رعاياها المطيعين . وانه لبرهان قاطع على تسامح العرب وانصافهم وحسن استعدادهم لحل المعضلة على اساس يحفظ لكل ذي حق حقه . ولكن اليهود يريدون حرمان العرب من كل حق ، وقد راموا تحقيق احلامهم بالسيف . والعرب مع ما يظهرونه من حسن الارادة وحب السلام مصممون على تحكيم السيف وتركه يقول كلمته الفاصلة التي تحسم كل نزاع وتقطع كل مشكل لا تستطيع السياسة التغلب عليه الآن ولا بعد الآن .

هذا باختصار موقف العرب . واما موقف الانكليز فقد طرأ عليه تغيير فجائي بدخول جيوش انكليزية جديدة الى فلسطين في الوقت الذي ينتظر فيه الرأي العام العالمي الغاء الانتداب وجلاء الانكليز فما السبب في هذا الاحتلال او في تقوية جيش الاحتلال قبيل انتهاء الانتداب والشروع في الجلاء .

يقول الانكليز انهم انزلوا جيوشهم الجديدة بفلسطين لتخرج الحامية بها وصيانة للامن العام بارضها . وتوضح الاوساط العسكرية الانكليزية ان اضطراب الامن واختلال النظام وتفاقم الحركات الارهابية الصهيونية ، كل هذا كما يقال كان عاملا على تقوية الجيش الانكليزي بفلسطين . وتزيد تلك الاوساط ان هذا لا يتعارض مع حركة الجلاء اذ ان الجيوش الجديدة ستحمي الجيوش القديمة مدة عمليات الجلاء والانسحاب ، وانها ستعارض بقدر الامكان كل معركة بين العرب واليهود ومعنى هذا ان الجلاء لا يتم الا بالاحتلال او ان الاحتلال انما هو وسيلة للجلاء ، ومعناه ايضا ان الانكليز وانما يعتزمون الانسحاب بعد الغاء الانتداب يريدون ان يقيموا من جيشهم الجديد او باضافته الى جيشهم القديم حكما بالفعل بين العرب واليهود او فريقا ضد الفريق الآخر . ونحن ان ميزنا من اهم مناطق الانكليز في الحرب والسياسة فان الانكليز

– البقية على الوجه ... –

عنوان حذف

بلاد الغرائب

واذا كان لابد من مطابقة الاسم للمسمى فان زيادة المغرب تلتقي في جوهرها مع الزيارة . ولقد نستطيع ان نقول ان كل شيء في هذا البلد الغريب قديم التناسق والانسجام ... اضافة بالوقت الدليل على هذه الدعوى بالحجج والتجارب ... الاول

فاذا الصحف الجريدة ... الظالم على ايدي العابثين المفسدين

له وان الخلاف به أسود او في كل اعتبار كما انهم – ومع جلة الشريعة والساهرون على حقوق الامة – لا يستاؤون من كلمة صارخة ما اريد بها الا الاصلاح والاصلاح وحده

واذا كنا ننشد الحق وحده فلا يسعنا الا ان نتقدم بكامل الشكر لحضرات بعض القضاة الذين راعهم ما يجري في محاكمهم فعملوا على تطهيرها وضربوا

بلاغ ملكي
(26 ماي 1948)

الحمد لله وحده

شعبنا الكريم

إننا بما خولنا الله جلت قدرته وتعالى شأنه من النظر في أمركم والسهر على مصالحكم نوجه إليكم هذا البلاغ لتعملوا به وتقفوا عند حده.

منذ بضعة أيام اشتعلت نار الحرب في أرض فلسطين المقدسة بعد أن يئس العرب من إقناع الصهيونيين بالعدول عن فكر الإستيلاء على تلك البلاد وإخراج أهلها منها، فاضطرت دول الجامعة العربية للدخول إلى أرض فلسطين المقدسة دفاعا عن أهلها ودرء عدوان الصهيونية المتعدية.

ونحن إذ نعلن اتفاقنا التام فكرة وقلبا مع ملوك العرب ورؤساء دولهم الأماجد كما أشعرناهم، بذلك نؤيد ما صرحوا به من أن العرب لا يظهرون لليهود سوءا ولا ينوون لهم عداءً، وإنما غايتهم الدفاع عن القبلة الأولى للإسلام وتثبيت السلم والعدل في الأراضي المقدسة مع بقاء اليهود على حالتهم المعهودة منذ الفتح الإسلامي. لهذا نأمر رعايانا المسلمين أن لا يحملهم ما قام به اليهود ضد إخوانهم العرب بفلسطين على القيام بأي عمل يخل بالنظام، أو يؤدي إلى تعكير صفو الأمن والسكينة. ويجب عليهم أن يعرفوا أن اليهود المغاربة الذين استوطنوا هذه البلاد منذ قرون تحت الذمة فوجدوا فيها أحسن مثوى وأخلصوا كل الإخلاص للعرش المغربي هم غير اليهود المتشردين الذين قصدوا فلسطين من مختلف أقطار المعمور، وأرادوا أن يستولوا عليها ظلما وعدوانا. كما نأمر رعايانا اليهود أن لا ينسوا أنهم مغاربة تشملهم رعايتنا وقد وجدوا لدينا في مختلف الظروف أحسن مدافع عن مصالحهم وموفٍ بحقوقهم فيجب

عليهم أن لا يقوموا بأي عمل فيه تأييد للصهيونيين المتعدين أو تضامن معهم لما في ذلك من المساس بحقوقهم الخاصة وبالجنسية المغربية.

ونحن على يقين من أنكم أيها المغاربة أجمعون ستلبون نداءنا وتكونون عند حسن ظننا بكم حتى يظل الأمن العام محفوظا والسلام سائدا لهذا الوطن العزيز والله يتولى أمرنا وأمركم وهو نعم المولى ونعم النصير».

المصادر والمراجع

I ـ الوثائق :

1 ـ المغرب :

1 - MAROC

ـ الخزانة العامة (الرباط).

- Bibliothèque Générale, Archives (B.G.A.).
- Bulletin Quotidien d'Informations Politiques (B.Q.I.P.).
- Bulletin de la Presse Quotidienne (B.P.Q.).
- Bulletin de Renseignements des Questions Musulmanes
- Séquestres de Guerre austro-allemands (S.G.).
- Registres et papiers des maisons:
  - Brandt und Toël
  - Karl Ficke
  - Marx
  - Richter
  - Schiler

2 ـ فرنسا :

2 - FRANCE

ـ وثائق وزارة الشؤون الخارجية بباريس (مجموعات تم التنقيب فيها قبل نقل بعضها من باريس إلى نانط).

- CPC (Correspondance Politique et Commerciale).
- CPC - NS (Correspondance Politique et Commerciale, Nouvelle Série), Maroc.

2.1 CPC, Nouvelle Série, Maroc (1917-1938):

Vol.	403	Enseignement israélite, zone nord
	556	Zone espagnole
	614	Tétouan
	636C	Intérêts des Etats-Unis
	678E	Presse

683 Tanger, Affaires diverses
778 La Question juive au Maroc
944 Etat-Civil, Naturalisations
1214 Contrebande d'armes
1243 Israélites, Tanger
1315 Presse étrangère au Maroc

2.2. Série Correspondances Politiques et Commerciales (CPC et CPC-NS) concernant d'autres pays:
Tunisie, volumes des années vingt.
Levant - Palestine, vol. 10 à 28.

2-3. Vichy-Maroc (microfilms, VM):
2864 Ravitaillement
2869 Travailleurs indigènes, Marocains tués pendant la guerre 1939-1945
2875 Enseignement, Alliance Israélite, Etudiants marocains (France, Egypte) Visas, déchéance de la nationalité de juives marocaines ou tunisiennes mariées à des Français. Camp d'internement
2877 Nationalité, entrée au Maroc d'Israélites.
2878 Nationalité
2880 Questions indigènes
2882 Tanger, Juifs algériens
2884 Bulletins de Renseignements. Presse Tanger. Questions Politiques. Partis Nationalistes
2891 Intérêts français en zone espagnole
3140 Nationalisme, Bulletins d'Informations
3141 Juifs, Généralités, Questions-personnes
3142 Dissidence, départs pour l'Angleterre
3143 Suspension de journaux marocains, Radio
3144 Rapports franco-espagnols. Naturalisations abusives
3145 Presse espagnole, Affaire Sefarad
3146 Propagande étrangère. Rapports mensuels sur l'activité de la Commission allemande d'armistice. Dossier Auer.

2-4. Alger CFLN-GPRF (sondages):
921 Office du Maroc à Alger
948 Rapports avec les Alliés
955 Affaires israélites
979 Réfugiés au Maroc
980 Camp de réfugiés de Fédala
981 Renseignements Maroc espagnol

1030 Mouvement panarabe
1033 Questions juives
1231 Accords d'Anfa
1233 Stationnement des troupes alliées en Afrique du Nord. Incidents provoqués par les troupes américaines.

- Archives du Ministère de la Guerre (Château de Vincennes-Paris, AMG).
  Série et n° de Carton:
  C: 1 à 3. 6 à 15. 18 à 21.24.
  D: 12. 16. 20 à 24.
  E: 1. 8 à 12,12bis, 15, 20.
  H: 158. 159.

3 - GRANDE-BRETAGNE **3 ـ بريطانيا العظمى :**

ـ وثائق تم التنقيب فيها بلندن (شنسري لان) قبل نقلها إلى كيُو

- Foreign Office (FO), Morocco,
- Aliens in England-Denizations and Naturalizations (1800-1935)(HO):
  HO - IA: 32, 34, 81, 85.
  HO - IB: 20E, 20F, 20G, 20I, 20L.
  Dossiers de naturalisation de sujets marocains, israélites et musulmans:
  382, 547, 698, 770, 841, 928, 1011, 1031, 1065, 1112, 1113, 1120. 1138, 1163 à 1165, 1170, 1179, 1198, 1225, 1259, 1302, 1364,1366, 1643, 1835, 1904, 2068, 2082, 2287, 2390, 2398. 2428, 2488, 2540, 2702, 2726, 2766, 2990, 3175, 3209, 3450. 3621, 3649, 3734, 3821, 3871, 3898, 3933, 4175, 4233, 4346, 4389, 5087, 5342, 5383, 5483, 6343, 6408, 6490, 6561, 6864. 6976, 7033, 7806, 8045, 8054, 9488, 9625.

4 - ÉTATS-UNIS **4 ـ الولايات المتحدة الأمريكية :**

ـ تنقيب انتقائي في مكروفيلمات.

National Archives, Washington D.C.:
- Morocco, microfilms, années 1880-1940 (sondages)
- Foreign Relations of the United States (FRUS):
  Sections Morocco, France, Spain, Israel ; (totalité des volumes couvrant la période 1860-1953)

5 - AUTRES FONDS **5 ـ وثائق أخرى (مكروفيلم ووثائق مصوّرة)**

Archives Sionistes (Jérusalem) (ASJ):
- Rapports de la Section Marocaine de la Fédération Sioniste de France à l'Agence Juive (1937-1938).

II – المراجع :

1 – العلاقات الدولية، مسألة الأقليات، تاريخ اليهود بالدّيار الإسلامية وغيرها من الأقطار :

التيمومي، الهادي، **النشاط الصهيوني بتونس بين 1897 و1948**، تونس، 1982.

الشريف، ريجينا، **الصهيونية غير اليهودية، جذورها في التاريخ الغربي**، الكويت، 1985.

عبد الرحمن، عواطف، **مصر وفلسطين**، الكويت، 1980.

محمود، أمين عبد الله، **مشاريع الإستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، الكويت، 1983.

درويش، مصطفى، «نضال الشعب الفلسطيني 1920–1948، المراحل الرئيسية»، **شؤون عربية** (مجلة)، 56، ديسمبر 1988، صص. 136–146.

ABITBOL, Michel, "Zionist Activity in the Maghreb", *The Jewish Quarterly*, 21, 1981, pp. 61-89.

— *Communautés juives des marges sahariennes*, M. Abitbol éd., Jérusalem, 1982.

— *Les Juifs d'Afrique du Nord sous Vichy*, Paris, 1983.

— *Les deux Terres promises: les Juifs de France et le sionisme*, 1897-1945, Paris, Olivier Orban, 1989.

AGERON, Charles-Robert, "Les populations du Maghreb face à la propagande allemande", *RHGM*, XXIX, 14, 1979, pp. 1-39.

ALDERMAN, Geoffrey, *The Jewish Community in British Politics*, Oxford, Clarendon Press, 1983.

ANSKY, Michel, *Les Juifs d'Algérie du décret Crémieux à la Libération*, Paris, 1950.

ARON, Raymond, *Essais sur la condition juive contemporaine*, Paris, éd. de Fallois, 1989.

ARONSFELD, Caesar, *The Ghosts of 1492. Jewish Aspects of the Struggle for Religious Freedom in Spain, 1848-1976*, New York, 1979.

ATTAL, Robert, *Les Juifs d'Afrique du Nord, Bibliographie*, Jérusalem, 1973.

— *Périodiques juifs d'Afrique du Nord*, Jérusalem, 1980.

AYOUN, Richard, et Bernard COHEN, *Les Juifs d'Algérie. Deux mille ans d'histoire*, Paris, 1982.

BADENHEIMER, Hannah, "The Statutes of the Keren Kayemeth", *Herzl Year Book*, 6, New York, 1965.

BARTH, Frederic (ed.), *Ethnic Groups and Boundaries. The Social Organization of Culture Difference*, Boston, 1969.

BENALI, Fékar, *L'usure en droit musulman et ses conséquences politiques*, Paris, 1908.

BEN AMI, Issacher (ed.), *The Sephardi and Jewish Heritage Studies*, Jerusalem, The Magnes Press, 1982.

BEN GOURION, David, *Israël, années de lutte*, Paris, 1964.

BENHARROCHE, David, "La révolte de Wadi Salib", *Perspectives Nouvelles, n° spécial "Les Sépharades et la Paix"*, 1981, pp. 67-71.

BEN RAFAEL, "Réalité ethnique et conflit social: le cas israélien", *CIS*, 1980, LXVIII, pp. 127-148.

BENSIMON, Doris D., *Les immigrants d'Afrique du Nord en Israël: évolution et adaptation*, Paris, 1970.

— *L'intégration des Juifs nord-africains en France*, Paris, 1971.

— *Les Juifs de France et leurs relations avec Israël, 1945-1988*, Paris, L'Harmattan, 1989.

BERG, R. et M. URBACH-BERNSTEIN, *Les Juifs devant le droit français. Législation et jurisprudence*, Paris, 1984.

BERQUE, Jacques, "Identités collectives et sujets d'histoire", in *Identités collectives et relations inter-culturelles*, Paris, 1976, pp. 11-18.

BESSIS, Juliette, "Chakib Arsalane et les mouvements nationalistes au Maghreb", *RH*, 526, 1978, pp. 467-489.

BIRNBAUM, Pierre, *Les Fous de la République. Histoire politique des Juifs d'Etat de Gambetta à Vichy*, Paris, Fayard, 1992.

BLACK, Edwin, *The Transfer Agreement. The Untold History of the Secret Agreement Between the III° Reich and Jewish Palestine*, New York, MacMillan Publishing & Co., 1984.

BLOCH, Marc, *L'étrange défaite*, Paris, Gallimard, 1990.

BLUM, Léon, *Souvenirs sur l'Affaire*, Paris, 1935.

— "Le sionisme, la Palestine nouvelle et la vie socialiste", *A.I.*, 31 juillet 1936.

— "Les devoirs du judaïsme français envers Eretz-Israël", *A.I.*, déc. 1936.

BLUMEL, André, *Léon Blum, juif et sioniste*, Paris, La Terre Retrouvée, 1952.

BLUMENSON, Martin, *The Patton Papers, 1940-1945*, Boston, Mifflin, 1974.

BOUHDIBA, Abdelwahab, "Les Arabes et la couleur", in *L'Autre et l'ailleurs, Hommage à Roger Bastide*, Paris, Berger-Levrault, 1976, pp. 347-354.

CAHEN, Abraham, *Notice sur les Israélites d'Algérie. Recueil de lois, décrets, ordonnances et règlements depuis 1850*, Bordeaux, 1903 (1° éd. 1878).

CARO BAROJA, Julio, *Los Judios en la Espana moderna y contemporanea*, Madrid, 1961.

CAVE BROWN, Anthony, *The Last Hero, Wild Bill Donovan*, Michael Joseph, London, 1982.

CHAGNOLLAUD, Jean-Paul, *Maghreb et Palestine*, Paris, 1977.

CHAUMET, André, *Juifs et Américains rois de l'Afrique du Nord*, Paris, 1943.

CHEVALIER, Dominique, et Abelwahab BOUHDIBA, *La ville arabe*, CERES - Tunis, CNRS - Paris, 1982.

CHOURAQUI, André, *Les Juifs d'Afrique du Nord: Marche vers l'Occident*, Paris, 1950.

— *L'Alliance Israélite Universelle et la renaissance juive contemporaine, 1860-1960*, Paris, 1965.

— *La saga des Juifs d'Afrique du Nord*, Paris, 1972.

— *Histoire des Juifs en Afrique du Nord*, Paris, 1985.

COHEN, Asher, *Persécutions et sauvetages. Juifs et Français sous l'Occupation et sous Vichy*, Paris, Ed. du Cerf, 1993.

COHEN, David, "Les nationalistes nord-africains face au sionisme, (1929-1939)", *RFHOM*, LXXVII, 1990, 286, pp. 5-29.

COHEN, Mark, "Islam and the Jews: Myth, Counter-Myth, History", *J.Q.* 38, 1986, pp.125-137.

COHEN, Mark, et Abraham L. UDOVITCH (ed.), *Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries*, Darwin Press, Princeton, 1990.

CORCOS, Fernand, *Le sionisme au travail*, Paris, éd. Jouve & Cie, 1923.

— *Les Israélites français et le Foyer national juif*, Paris, 1923.

— *Le Foyer national juif*, Paris, 1927.

DE GAULLE, Charles, *Mémoires de guerre*, Paris, Plon, 1954.

DERMENGHEM, Emile, *Le culte des saints dans l'Islam maghrébin*, Paris, Gallimard, 1982.

DERMENJIAN, Geneviève, *La crise antijuive oranaise (1895-1905). L'antisémitisme dans l'Algérie coloniale*, Paris, L'Harmattan, 1986.

DE VOS, Georges, *L'identité ethnique et le statut de minorité. Identités collectives et changements sociaux*, Toulouse, 1980.

DRUMONT, Edouard, *La France juive*, Paris, 1886.

DUROSELLE, Jean-Baptiste, *Tout empire périra. Une vision théorique des relations internationales*, Paris, Publ. de la Sorbonne, 1980.

— *Politique étrangère de la France. La décadence, 1932-1939*, Paris, Imprimerie nationale, 1979.

— *Politique étrangère de la France. L'abîme, 1939-1944*, Paris, 1986.

EISENBETH, Maurice, *Les Juifs d'Afrique du Nord. Démographie et onomastique*, Alger, 1936.

EISENHOWER, Dwight, *Crusade in Europe*, New-York, 1948.

ELISSAR, Eliahu b., *La diplomatie du III° Reich et les Juifs, 1933-1939*, Paris, Julliard, 1969.

ERRERA, Louis., *Les Juifs russes. Extermination ou émancipation?* Bruxelles, 1893.

FAGNAN, Ernest, "Le signe distinctif des Juifs au Maghreb", *REJ*, 56, 1894.

FATTAL, Albert, *Le statut légal des non-Musulmans en pays d'Islam*, Beyrouth, 1958.

FELICE, Renzo de, *Jews in an Arab Land, Libya 1835-1975*. University of Texas Press, Austin, 1985.

GAILLARD, Henri, "Le sionisme et la question juive en Afrique du Nord", *R.C.*, 1918, pp. 3-5.

GALANTE, Abraham, *Documents officiels turcs concernant les Juifs de Turquie*, Istanbul, 1931.

GOITEIN, Shlomo D., *Jews and Arabs. Their Contacts Through the Ages*, New York, Schocken Books, 1974.

— "Minority Selfrule and Government control in Islam", *S.I.*, XXXI, 1970,pp. 101-116.

— *A Mediterranean Society*, 4, vol., University of California Press, Berkeley, 1967-1983.

— *Letters of Jewish Medieval Traders*, Princeton, 1973.

GOREE, Georges, *Sur les traces du Père de Foucauld*, Paris, La Colombe, 1959.

GREENBERG, L., *The Jews of Russia. The Struggle for Emancipation*, New York, 1976.

GRUNEBAUM, Gustav von, *L'identité culturelle de l'Islam*, Paris, Gallimard, 1973.

GUILLAUMIN, Colette, "Sur la notion de minorité", *L'Homme et la Société*, juillet 1985, pp. 101-109.

HADDAL, Heskel M., *Jews of Arab and Islamic Countries*, New York, Shengold Publishers, 1984.

HAIM,Sylvia G., "Arabic Anti-Semitic Literature", *JJSS*, XXVII, 1955, pp. 307-312.

HALEVI, Ilan, *Question juive. La tribu, la loi, l'espace*, Paris, 1981.

HAMET, Ismael, *Les Juifs du Nord de l'Afrique (noms et surnoms)*, Paris, Ed. Géographiques, 1928.

HIRSHBERG, Haim Z., *A History of the Jews in North Africa*, II, Leiden, Brill, 1981.

HIRSZOWICZ, Lucasz, *The Third Reich and te Arab East*, London, Routledge & Kegan Paul, 1966.

HITTI, Philip K., *History of Syria. Including Lebanon and Palestine*, London, Mac Millan & Co, 1951.

HOLMES, Colin, *Anti-Semitism in British Society, 1876-1939*, London, Edward Arnold, 1979.

HOWE, George F., *United States Army in World War II, The Mediterranean Theater of Operations, Northwest Africa*, Department of the Army, Washington D.C., 1957.

HOURANI, Albert, *Minorities in the Arab World*, London, Oxford University Press, 1947.

ISRAEL, Gérard, *René Cassin. La guerre hors-la-loi. Avec de Gaulle. Les droits de l'Homme*, Paris, éd. Desclée de Brower, 1990.

JBARA, Taysir, *Palestinian Leader, Haj Amin Al Husayni, Mufti of Jerusalem*, Princeton, 1985.

KASPI, André, *Les Juifs pendant l'Occupation*, Paris, Seuil, 1991.

KASSIR, Samir, et Farouk MARDAM-BEY, *Itinéraires de Paris à Jérusalem. La France et le conflit israélo-arabe, T. I 1917-1958, T. II 1958-1991*, Washington, Les livres de la Revue d'Etudes Palestiniennes, 1992, 1993.

KHADER, Bichara, *Anatomie du sionisme*, Alger, SNED,1974.

KRAMER, Gudrun, *The Jews in Modern Egypt, 1914-1952*, University of Washington Press, Seattle, 1989

KUPFERMAN, Fred, *Laval, 1883-1945*, Paris, Flammarion, 1988.

LAOUST, Henri, *Essai sur les doctrines sociales et politiques de Taqi Din Ahmed Ibn Taymiya*, Le Caire, Institut Français d'Archéologie Orientale, 1939.

LAPIDUS, Ira M., *Muslim Cities in the later Middle Ages*, Cambridge Mass., 1967.

LEON, Abraham, *La conception matérialiste de la question juive*, Paris, 1968.

LEROY-BEAULIEU, Anatole, *Israël chez les nations*, préface de René Rémond, Calman-Lévy, Paris, 1983 (1°éd. 1893).

LE TOURNEAU, Roger, *Evolution politique de l'Afrique du Nord, 1920-1961*, Paris 1962.

LEVEN, Narcisse, *Cinquante ans d'histoire: L'Alliance Israélite Universelle, 1860-1910*, 2 vol, Paris, 1911, 1920.

LEWIS, Bernard, *The Jews of Islam*, Princeton, 1984.

LIBERMAN, Maria, *Judeo na Amazonia, Seculos XIX-XX*, Sao Paulo, 1990.

MANDEL, Neville, *The Arabs and Zionism before World War I*, Berkeley, Los Angeles, London, University of California Press, 1976.

MARGALITH, Israël, *Le baron Edmond de Rothschild et la colonisation juive en Palestine, 1882-1899*, Paris, 1957.
MARIENSTRAS, Richard, "Les Juifs ou la vocation de minoritaires", *T.M.* août-sept. 1973, pp. 455-491.
MATTAR, Paul, "The Role of the Mufti of Jerusalem in the Struggle over the Western Wall, 1928-1929", *MES*, 19, 1983, pp. 104-119.
MILLOT, Louis, *Introduction à l'étude du droit musulman*, Paris, 1953.
MOINE, André, *Déportation et Résistance en Afrique du Nord*, Paris, Editions Sociales, 1972.
MURPHY, Robert, *Diplomat among Warriors*, New York, 1964.
NANTET, Jacques, *Les Juifs et les Nations*, Paris, 1956.
NICAULT, Catherine, *La France et le sionisme, 1897-1948, une rencontre manquée?* Paris, Calman-Levy, 1992.
NICOSIA, Francis, *The Third Reich and the Palestine Question*, University of Texas Press, Austin, 1985.
NOAR, Mordechai, "Edmond de Rothschild and Zionism", *Studies in Zionism*, vol. 7, n°2, août, 1986, pp. 185-198.
NORMAN, Rose A., *The Gentile Zionists. A Study in anglo-zionist Diplomacy, 1929-1939*, London, 1973.
NOUREDDINE, Ali, "L'usure au Sahel au début des années 30", *Les Cahiers de Tunisie*, XXXII, 129-130, 1984, pp. 73-130.
ORY, Pascal, *Les collaborateurs. 1940-1945*, Paris, 1976.
PATAI, Raphael, "The Riots of Wadi Salib", *Midsream*, I, 1960, pp. 5-14.
PAXTON, Robert O., *La France de Vichy, 1940-1944*, Paris, Seuil, 1973.
— "La spécificité de la France dans la solution finale", *Annales ESC*, 3, mai-juin 1993, pp. 605-619.
PAXTON, Robert O., et Michaël MARRUS, *Vichy et les Juifs*, Paris Calman-Lévy, 1981.
PENDAR, Kenneth, *Le dilemme France-Etats-Unis, une aventure diplomatique*, Paris, 1948.
PHILIPPE, Béatrice, *Etre juif dans la société française*, Paris, 1979.
POLIAKOV, Léon, *Histoire de l'antisémitisme. De Mahomet aux Marranes*, Paris, Calman-Lévy, 1961.
PULIDO, Angel, *Espanoles sin patria y la raza sefardi*, Madrid, 1905.
— *Le peuple judéo-espagnol, première base mondiale de l'Espagne*, Paris, éd. de la Revue Mondiale, 1923.
RAJSFUS, Maurice, *Des Juifs dans la collaboration, l'Ugif, 1941-1944*, Paris, EDI, 1980.
RAYMOND, André, *La Syrie d'aujourd'hui*, Paris, 1985.

RAYSKI, Adam, *Le choix des Juifs sous Vichy. Entre soumission et résistance*, Paris, Maspéro, 1992.

RODINSON, Maxime, *Les Arabes*, Paris, 1979

— *Peuple juif ou problème juif?* Paris, Maspéro, 1981.

RODRIGUE, Aron, *De l'instruction à l'émancipation. Les enseignants de l'AIU et les Juifs d'Orient, 1860-1939*, Paris, Calman-Lévy, 1989.

ROOSEVELT, Eliott, *Mon père m'a dit...*, Paris, 1947.

ROUAH, David, *'Imma ou rites, coutumes et croyances chez la femme juive d'Afrique du Nord*, Paris, Maisonneuve-Larose, 1990.

RUBIN, Uri, "The" Constitution of Medina": some notes", *S.I*, vol. LXII, pp. 5-24.

SABILLE, Joseph, *Les Juifs de Tunisie sous Vichy et l'occupation*, Paris, 1954.

SALBESTEIN, Michael, *The Emancipation of the Jews in Britain. The Question of the Admission of the Jews to Parliament, 1828-1860*, Rutheford, 1982.

SCHOLEM, Gerschom, *Sabbatai Sevi, the Mystical Messiah*, Princeton, 1973.

SIVAN, Emmanuel,"Le caractère sacré de Jérusalem dans l'Islam aux XII-XIIIèmes siècles"., *S.I*, XXVII, 1978, pp. 149-82.

SCHNAPPER, Dominique, ''De Gaulle vu par les Juifs", in *De Gaulle en son siècle, I, Dans la mémoire des hommes et des peuples*, Paris, La Documentation française - Plon, pp. 458-470.

SOKOLOV, Nahum, *History of Zionism*, London, 1919.

SOMBART, Werner, *Les Juifs et la vie économique*, Paris, Payot, 1927.

STILLMAN, Norman, *The Jews of Arab Lands: A History and Source Book*, Philadelphia, 1979.

THALMANN, Rita, "La collaboration d'Etat. La traque des Juifs dans le contexte de la "mise au pas" de la France", *Annales ESC*, 3, mai-juin 1993, pp. 595-604.

TRITTON, Arthur S., *The Caliphs and their Non-Muslim Subjects: A Critical Study of the Covenant of Umar*, London, Oxford University Press, 1930.

VAJDA, Georges, "L'image du Juifs dans la tradition islamique", *N.C* 13-14, 1968.

VALENSI, Lucette, "La Tour de Babel: Groupes et relations ethniques au Moyen-Orient et en Afrique du Nord", *Annales ESC*, 4, août-juillet 1986, pp. 817-838.

VIDAL-NAQUET, Pierre, *Les Juifs, la mémoire et le présent*, Paris, Maspéro, 1981.

WALTERS, Vernon A., *Silent Missions*, New York, 1978.

WERBLOWSKY, Zwi R. J., "Jérusalem dans la conscience juive, chrétienne et musulmane", *Cahiers de la Méditerranée*, déc. 1984-juin 1985, pp. 189-205.

WIRTH, Louis, *The Ghetto*, Chicago, 1928.
YALIN-MOR, Y., *Israël... Histoire du groupe Stern (1940-1948)*, Paris, Presses de la Renaissance, 1978.
YERUSHALMI, Josef H., *Zakhor. Histoire juive et mémoire juive*, trad. E. Vigne, Paris, Gallimard, 1991.
ZERTAL, Idith, "Les Juifs de Palestine face à l'extermination des Juifs en Europe", *Annales ESC*, 3, mai-juin 1993, pp. 679-690.

2 ـ تاريخ المغرب المعاصر :

ابن عيسى، الطيب، **المغرب بين عهدين، 1923ـ1948**، تونس، د. ت، (1948).

ابن عزوز، حكيم، **وثائق الحركة الوطنية في شمال المغرب**، ج 1، تطوان، 1980.
ـ **أب الحركة الوطنية المغربية، الحاج عبد السلام بنونة، حياته ونضاله**، ج 1ـ3، الرباط، 1987، 1988.
ـ **وثائق حول زيارة الأمير شكيب أرسلان للمغرب**، تطوان، 1980.

بنشنو، **ما تشاهده العيون من مسائل الديون**، الرباط، 1946.

بنونة، الطيب، **نضالنا الوطني من خلال الرسائل المتبادلة بين الأمير شكيب أرسلان والحاج عبد السلام بنونة**، طنجة، 1980.

بوعياد، حسن، **الحركة الوطنية : الظهير البربري، لون آخر من نشاط الحركة الوطنية في الخارج 1348هـ ـ 1930م**، الدار البيضاء، 1979.

الفاسي، علال، **الحركات الإستقلالية في المغرب العربي**»، القاهرة، 1949.

القادري، أبو بكر، **سعيد حجّي 1330ـ1361/1912ـ1942. دراسة في حياته ونشاطه الثقافي والسياسي**، الدار البيضاء، 1979.
ـ **مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930 إلى 1940**، ج 1، I، الدار البيضاء، 1992.

كنبيب، محمد، «نظام ڤيشي و«فرنسا الحرة» والحركة الوطنية المغربية 1940ـ1944»، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، العدد 20، 1995، صص. 133ـ148.

الريحاني، أمين، **المغرب الأقصى**، بيروت، 1975.

الوزاني، محمد بن الحسن، **مذكرات حياة وجهاد**، ج 1–5، الدار البيضاء، 1982–1986.

– **حرب القلم**، ج 1–4، الدار البيضاء، 1981، 1983.

ABU-LUGHOD, Janet, *Rabat. Urban Apartheid in Morocco*, Princeton University Press, Princeton, 1980.

ADAM, André, *Casablanca: essai de transformation de la société marocaine au contact de l'Occident*, Aix-en-Provence, éd. CNRS., 1969, 2 vol.

AUBIN, Eugène, *Le Maroc d'aujourd'hui*, Paris, A. Colin, 1904.

AYACHE, Albert, *Maroc, bilan d'une colonisation*, Paris, Editions Sociales, 1956.

— "La question du droit syndical dans le protectorat français du Maroc, 1943-1946", *H. T*, 1988-89, pp. 225-236.

AYACHE, Germain, *Etudes d'histoire marocaine*, Rabat, SMER, 1979.

— *Les origines de la guerre du Rif*, Paris, Publ. de la Sorbonne, 1981.

AZAN, Paul, *L'expédition de Fès*, Paris, 1924.

BAIDA, Jamaâ, "Le Maroc et la propagande du III° Reich", *H .T*, 1990, 28, pp. 91-106.

— *La presse marocaine d'expression française, des origines à 1956*, Publ. de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996.

BERNARD, Stéphane, *Le conflit franco-marocain, 1943-1956*, 3 vol., Bruxelles, 1963.

BERQUE, Jacques, *Maghreb, histoire et sociétés*, Alger, 1974.

BOUAZZA, Tayeb b., *La naissance du syndicalisme ouvrier libre au Maroc*, Casablanca, 1992.

BOURILLY, Joseph, *Eléments d'ethnographie marocaine*, Paris, Librairie coloniale et orientaliste Larose, 1932.

BROWN, Kenneth, *People of Salé: Tradition and Change in a Moroccan City, 1830-1930*, Cambridge, Harvard University Press, 1976.

BURKE, Edmund, "Morocco and the Near East. Reflections on Some Basic Differences", *AESC*, 1969, pp. 70-95.

— "The Moroccan Ulama, 1860-1912: An Introduction"; in Nikki R. Keddie ed., *Scholars, Saints and Sufis. Muslim Religious Institutions since 1500*, Los Angeles, 1972, pp. 93-125.

- *Prelude to Protectorate in Morocco, Precolonial Protest and Resistance, 1860-1912*, Chicago, 1976.

CAPPERON, Louis, *Au secours de Fez*, Paris, 1912.

DOUTTE, Edmond, *Les moyens de développer l'influence française au Maroc*, Paris, 1900.

— *Missions au Maroc: En tribu*, Paris, P. Geuthner, 1914.

DRAGUE, Georges, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc*, Paris, s.d.

DUGAS, Guy, "Politique berbère et littérature berbériste au Maroc colonial: Maurice Le Glay et Marie-Barrère Affre", *The Maghreb Review*, X.10, 1985, pp. 62-67.

EICKELMAN, Dale, *Moroccan Islam. Tradition and Society in a Pilgrimage Center*, University of Texas, Austin, 1976.

— *Knowledge and Power in Morocco*, Princeton, 1985.

GOULVEN, Joseph, *La France au Maroc, 25 années de protectorat, 1912-1937*, Paris, 1937.

GUILLEN, Pierre, *L'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905*, Paris, PUF, 1967.

— *Les emprunts marocains de 1902 à 1904*, Paris, 1972.

HALL, Luella, *The United States and Morocco, 1776-1956*, Methuchen, Scarecrow Press, 1971.

HARRIS, Walter, *Morocco that was*, Edinburg, 1921.

— *France, Spain, and the Rif*, London, E. Arnold & Co, 1927.

HOISINGTON, William A., *The Casablanca Connection. French Colonial Policy, 1936-1943*, The University of North Carolina Press, Chapel Hill & London, 1984.

HOUEL, Christian, *Mes aventures marocaines*, Casablanca, 1954.

KENBIB, Mohammed, "Protections, Protectorat et Nationalisme au Maroc, 1904-1938", *H.T.*, 1978-79, vol. XVIII, pp. 199-210.

— "Quelques mutations de l'Etat et de la société dans le Maroc du XIXème siècle", in *L'Etat Marocain dans la durée, 1850-1985*, éd. Codesria-Publisud, Paris-Rabat-Dakar, 1987, pp. 19-34.

— "Le Maroc de 1830 à 1912", in *La Grande Encyclopédie du Maroc*, vol. Histoire, Rabat, 1987, pp. 119-162.

— "Le Maroc de 1912 à 1956", *Ibid.*, pp. 163-218.

— "European Protections in Morocco, 1904-1938", in *Europe and Morocco*, G. Joffé ed., London , SOAS, 1990, pp. 47-53.

— "The American Impact on Moroccan Nationalism, 1930-1947", in *The Atlantic Connection. 200 Years of Moroccan-American Relations*, Rabat, 1990, pp. 169-182.

— "Protégés et brigands dans le Maroc du XIXème siècle et début du XXème", *H.T.*, 1991, vol. XXIX, fasc. 2, pp. 227-248.

— "Le général De Gaulle et les nationalistes marocains, 1940-1946", in *Espoir*, n° 80, mars 1992, Paris, pp. 84-92.

— "Protection et subversion au Maroc, 1856-1912", in *Le Maroc actuel*, éd. CNRS, Paris, 1992, pp. 45-58.

— "The Impact of the French Conquest of Algeria on Morocco (1830-1912)", in *North Africa: Nation, State and Region*, G. Joffé ed. London, 1993, pp. 34-48.

— *Les protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, Publ. de la Faculté des Lettres de Rabat, 1996.

KUNZ, R. et R.D. MULLER, *Giftgas gegen Abd el Krim. Deutschland, Spanien und der Gaskrieg in Spanisch Marokko 1922-1927*, Frankfurt, 1990.

LAFUENTE, Gilles, "Dossier marocain sur le dahir berbère de 1930", *R.O.M.M.*, 8, 1984, 83-116.

LAROUI, Abdallah, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912*, Paris, Maspéro, 1977.

LE TOURNEAU, Roger, *Fès avant le Protectorat, étude économique et sociale d'une ville de l'Occident musulman*, Casablanca, 1949.

LYAUTEY, Hubert, *Paroles d'action*, Paris, A. Colin, 1927.

MASSIGNON, Louis, "Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commerçants au Maroc", *R.M.M.*, LVIII, 1924.

MICHAUX-BELLAIRE, Edouard, "L'usure au Maroc", *Ibid.*, XVII, 1927, pp. 313-334.

— "Le wahhabisme au Maroc", *RC.*, 7, 1928, pp. 489-492.

NAHON, Moïse, *Notes d'un colon du Gharb*, Casablanca, La Vigie Marocaine, 1925.

NATAF, Félix, *Le crédit et la banque au Maroc*, Paris, 1929.

NORDMAN, Daniel et Jean FREMEAUX, "La Reconnaissance au Maroc de Charles de Foucauld", *Sciences de l'homme et conquête coloniale*, Paris, Presses de l'ENS, 1980, pp. 79-114.

OVED, Georges, *La gauche française et le nationalisme marocain 1905-1955*, 2, vol., Paris, L'Harmattan, 1984.

PAQUIGNON, Paul, "La corruption des mœurs à Tanger", *RMM*, 7, 1909, pp. 25-38.

PASCON, Paul, *Le Haouz de Marrakech*, 2 vol., Tanger, 1977.

— *La maison d'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalt*, Rabat, SMER, 1984.

RIVET, Daniel, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, Paris, L'Harmattan,, 3 vol. 1988.

— "La recrudescence des épidémies au Maroc durant la II° Guerre mondiale: Essai de mesure et d'interprétation", *H.T.*, 29, 1992, pp. 93-110.

SELOUS, Gerald H., *Appointment to Fez*, London, Richards Press, 1956.

SPILLMAN, Georges, *Souvenirs d'un colonialiste*, Paris, Presses de la Cité, 1968.

STUART, Graham, *The International City of Tangier*, 2° éd.,Stanford, 1955.

THARAUD, Jean et Jérôme, *Rabat ou les heures marocaines*, Paris, Plon, 1919.

— *Marrakech ou les seigneurs de l'Atlas*, Paris, 1920.

— *Fez ou les bourgeois de l'Islam*, Paris, 1930.

WATERBURY, John, *North for the Trade. The Life and Times of a Berber Merchant*, Berkeley, University of California Press, 1972.

3 ـ العلاقات بين المسلمين واليهود في المغرب :

الفاسي، محمد، أول انتفاضة مغربية في سبيل القدس، د. ت، غير منشور، 8 ص.

ABRAMOVITCH, Henry et Yoram BILU, "In Search of the Saddiq: Visitational Dreams Among Moroccan Jews in Israel", *Psychiatry*, Feb. 1985, vol. 84, pp. 83-92.

ADDI, Gisèle, *Les Israélites du Sud marocain. Le mellah de Marrakech*, Paris, 1959, 125 fl. (inédit).

AMI, Bouganim, *Récits du mellah*, Paris, 1981.

BARAD, Shlomo, "Juif partout", *Hotam (Al-Hamichar)*, 42, 447, 20.10.1978 (en hébreu).

BEN AMI, Isachar, *Le judaïsme marocain. Etudes ethno-culturelles*, Jérusalem, 1975.

— "Folk Veneration of Saints Among the Moroccan Jews", *Studies in Judaism and Islam*, Jerusalem, 1981, pp. 283-344.

— *Culte des saints et pèlerinages judéo-musulmans au Maroc*, Paris, Maisonneuve-Larose, 1990.

BENDAHAN, Blanche, *Mazaltob*, Paris, éd. du Jambourin, 1930.

BENDELAC, Alegria, *Mosaïque. Une enfance juive à Tanger (1930-1945)*, Casablanca, éd. Wallada, 1992.

BENECH, José, *Essai d'explication d'un mellah (ghetto marocain)*, Baden-Baden, 1949.

BENSIMON, Doris, *L'évolution de la femme israélite à Fès*, Aix-en-Provence, Faculté des Lettres, n°25, 1962.

— *Evolution du judaïsme marocain sous le protectorat français: 1912-1956*, Paris, Mouton & Cie, 1968.

— "Les débuts du mouvement sioniste au Maroc. Quelques documents des Archives Sionistes de Jérusalem", *Michael*, V, Tel-Aviv, 1978, pp. 17-80.

BOURILLY, Joseph, "La réorganisation des tribunaux rabbiniques au Maroc", *R.C.*, 1918, pp. 166-169.

BROWN, Kenneth, "Une ville et son mellah: Salé 1880-1930", in *Juifs du Maroc*, éd., par Identité et Dialogue, Grenoble, 1980, pp. 187-199.

BRUNOT, Louis et Elie MALKA, "Proverbes judéo-arabes de Fès",*H*, XXIV, 1937, pp. 153-181.
— *Textes judéo-arabes de Fès,* Rabat, 1939.
— *Glossaire judéo-arabe de Fès,* Rabat, 1940.
CALLE, Antonio, *La heroina hebrea,* Séville, 1852.
CENIVAL, Pierre de, "La légende du Juif Ibn Mech'al et la fête du sultan des tolba à Fès", *H.*, V, 1925, pp. 137-218.
CHAUMEIL, Jean, "Le mellah de Tahala au pays des Ammeln", *H.* 1-2 trim., 1953, pp. 227-240.
CHOURAQUI, André, *La condition juridique de l'Israélite marocain,* Paris, AIU & Presses du Livre Français, 1950.
COHEN, David, "Lyautey et le sionisme", *Revue française d'histoire d'Outre-Mer,* LXVII, 1980, pp. 269-299.
COHEN, Prosper, *Congrès Juif Mondial: Conférence extraordinaire de guerre à Atlantic City, 29-30 nov. 1944,* Casablanca, éd. SIPEF, 1945.
COIDAN, E., *Le sionisme au Maroc,* 1946 (mémoire, CHEAM).
CORCOS, David, *Studies in the History of the Jews of Morocco,* Rubin Mass., Jerusalem, 1976.
DESHEN, Shlomo, *The Mellah Society, Jewish Community Life in Sherifian Morocco,* The University of Chicago Press, Chicago, 1989.
DESMAZIERES, Bertrand, *La juiverie de Mogador,* Rabat, 1945, (mémoire de fin de stage des contrôles civils, 1942, inédit).
DUTHEIL, Jean, *Les Juifs au Maroc,* Paris, 1941, (CHEAM, Inédit).
EISENBETH, Maurice, *Les Juifs du Maroc. Essai historique,* Alger, Imp. de Charras, 1948.
FAJERNAM, Haïm, *Missions en Tunisie et au Maroc, O.S.E.,* Paris, 1948.
FLAMAND, Pierre, "Quelques renseignements statistiques sur la population israélite du Sud marocain", *H.*, 1950, pp. 363-397.
— *Un mellah en pays berbère : Demnate,* Paris, 1952.
— *Diaspora en terre d'Islam : les communautés israélites du Sud marocain,* Casablanca, 1959.
— *Quelques manifestations de l'esprit populaire dans les juiveries du Sud marocain,* Casablanca, 1959.
GARCIA-ARENAL, Mercedes, "Les Bildiyyin de Fès, un groupe de néo-musulmans d'origine juive", *S.I.,* 1988, pp. 113-143.
GAUDEFROY-DEMOMBYNES, M., "Marocain mellah", *J.A.*, III, 1914, pp. 651-658.
GOLDENBERG, André, *& al.*, *Les Juifs du Maroc. Images et textes,* Paris, éd. du Scribe, 1992.
GOLDBERG, Harvey E., "The Mimuna and the Minority Status of the Moroccan Jews", *Ethnology,* XVII, 1978, pp. 77-82.

GOULVEN, Joseph, "Notes sur les origines anciennes des Israélites au Maroc", *H.*, 1921, I, pp. 317-336.

— *Les mellahs de Rabat-Salé*, Paris, 1927.

GUIGUI, Albert, *Monographie d'une communauté juive marocaine: Meknès 1912-1956*, Université de Paris, 1974, (thèse de 3° Cycle, 2vol., inédite.)

HAMET, Charles, *La communauté israélite de Tanger*, Paris, 1951, (CHEAM, mémoire inédit).

HAMET, Ismaël, *Les noms des Juifs du Maroc. Essai d'onomastique judéo-marocaine*, Madrid, 1978.

HANOUNE, Joseph, "A travers les quartiers juifs du Maroc", *Bulletin de la Société des Conférences juives d'Alger*, 2, 1926-27, pp. 193-199.

HESS, Jean, *Israël au Maroc*, Paris, 1907.

HIRSCHBERG, Haim Z., "The Problem of the Judaized Berbers", *J.A.H.* IV, 3, 1963, pp. 323-339.

— "Jews and Jewish Affairs in the Relations Between Great Britain and Morocco", *Essays presented to I. Brodie*, London, 1967, pp. 153-181.

ISRAELI, Raphael, "Back to Nowhere: Morocco Revisited", *J.Q*, 34, 1985, pp. 3-15.

JOLY, André, "Le mellah de Tétouan" , *A.M.*, 1905, pp. 336-340.

JOUIN, Jeanne, "Le costume de la femme israélite au Maroc", *H.*, XIX, 1934, pp. 220-221.

KARITZ, Pinhas, *L'organisation et les tendances politiques des Juifs au Maroc depuis l'indépendance*, Paris, 1967, (thèse de droit, inédite).

KATAN, Yvette, *Oujda. Une ville-frontière au Maroc (1907-1956). Musulmans, Juifs et Chrétiens en milieu colonial*, Paris, éd. L'Harmattan, 1990.

KENBIB, Mohammed, "Le temps des mellahs", *Mémorial du Maroc*, vol. VIII, Rabat, 1985, pp. 116-133.

— " Les relations judéo-musulmanes au Maroc, 1860-1945. Essai bibliographique" ,*H.T.*, 1985, vol. XXIII, pp.83-104.

— "Les Juifs de Tétouan, entre la Chronique et l'Histoire", *H.T.*, 1986, vol. XXIV, pp. 273-299.

— "Juifs et Musulmans au Maroc à l'époque du Front Populaire, 1936-1938", *H.T.*, 1987, vol. XXV, pp. 169-190.

— "The Jews in XIXth Century Morocco. Between Dhimma and Foreign Protections"; colloque" *Reform, Crisis, and Everyday Life in XIXth Century Morocco"*, Harvard University, 15-26 oct. 1989 (communication inédite).

— "Des Juifs dans une cité sainte de l'Islam", in *Fès médiévale*, Paris, éd. Autrement, 1992, pp. 166-175.

— "Histoire des Juifs du Maroc", in *Tribune Juive,* Montréal, vol. 10, n°2, 1992, pp. 68-78.

— *Juifs et Musulmans au Maroc 1859-1948. Contribution à l'histoire des relations inter-communautaires en terre d'Islam,* Publ. de la Faculté des Lettres de Rabat, 1994,

LANDENBERGER, Margaret, *US Diplomatic Efforts on Behalf of Moroccan Jews, 1880-1906,* Ph. D., 1981, St John's University.

LAPORTE DE VAUX, A., "Notes sur le peuplement juif du Sous", *BESM,* XV, 54, 1952, pp. 448-459.

LAQUIERE, Maurice, *Fortunée la Juive,* Paris, 1941.

LAREDO, Abraham I., *Berbers y Hebreos en Marruecos. Sus origines segun las leyendas, tradiciones y fuentes hebraicas antiguas.* Madrid, 1954.

— *Les noms des Juifs du Maroc. Essai d'onomastique judéo-marocaine,* Institut B. Arias Montano, Madrid, 1978.

LAREDO, Isâac, *Memorias de un viejo tangerino,* Madrid, C. Bermejo,1935.

— "Les Pourim de Tanger", *H.,* XXXV, 1948, pp. 193-203.

LASKIER, Michael, *The Alliance Israelite Universelle and the Jewish Communities in Morocco, 1862-1962,* State University of New York Press, Albany, 1983.

LE GLAY, Maurice, "Musulmans et Juifs marocains. Etude de moeurs et de l'état des esprits à l'occasion du mouvement antisémite d'Allemagne", *A.F.,* nov. 1933, 11, pp. 621-625.

LEVY, Simon, "Les Juifs et la libération nationale au Maroc", *Perspectives Nouvelles,* n° spécial "Les Sepharades et la paix", Tel Aviv, 1981, pp. 87-90.

— "Maïmonide et l'histoire du judaïsme marocain", Actes du colloque *"Maïmonide",* Casablanca, 1987, pp. 83-108.

— *Parlers arabes des Juifs du Maroc: particularités et emprunts,* Université de Paris VIII, 1990, (thèse de doctorat d'Etat, inédite).

LOEB, Isodor, "Une martyre juive au Maroc", *A.I.,* XLI, 1880, pp.181-197.

MALKA, Elie, *Essai d'ethnographie traditionnelle des mellahs, ou croyances, rites de passage et vieilles pratiques des Israélites marocains,* Rabat, 1946.

— *Essai sur la condition de la femme juive au Maroc,* Lib. Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1952.

— *Essai de folklore des Israélites du Maroc. Rites, cérémonies, coutumes et thérapeutiques d'autrefois,* Paris, 1976.

MALKA, Victor, *La mémoire brisée des Juifs du Maroc,* Paris, 1978.

MARTY, Paul, "Les institutions israélites du Maroc", *REI,* III, 1930, pp. 297-332.

MATHIEU, J. *et al.*, "Etude sur l'alimentation du mellah de Rabat", *BIHM*, III-IV, 1938, pp. 98-153.

— "Notes sur l'enfance juive du mellah de Casablanca", *Ibid.*, VII, 1974, pp. 3-81.

MIEGE, Jean-Louis, "La bourgeoisie juive au Maroc au XIXème siècle", in *Rupture et continuité, Judaïsme d'Afrique du Nord aux XIX-XXème siècles*, éd. M. Abitbol, Institut Ben Zvi, Jérusalem, 1980, pp. 25-36.

— "Les Juifs et le commerce trans-saharien au XIX° siècle", in *Communautés juives des marges sahariennes*, éd.M. Abitbol, Jérusalem, 1982, pp. 391-404.

MILLER, Susan, "Crisis and Community: The People of Tangier and the French Bombardment of 1844", in *Middle Eastern Studies*, vol. 27, n° 4, oct. 1991, pp. 583-597.

MILTON, Jacobs, *A Study of Culture Stability and Change: the Moroccan Jewess*, Washington, 1956.

MONTEIL, Vincent, "Les Juifs d'Ifrane",*H*, XXXV, 1948, pp. 151-162.

MOUILLEFARINE, Edouard, *Etude historique sur la condition juridique des Juifs du Maroc*, Paris, F. Carbonnel, 1941.

MULLER-LANCET, A., "Elements in Costume and Jewellery Specific to the Jews of Morocco", *The Israel Museum News*, Jerusalem, n°11, 1976, pp. 47-66.

NAHON, Moïse, "Les Israélites au Maroc", *Revue des Etudes Ethnographiques et Sociologiques*, Paris, 1909.

NESRY, Carlos, *Les Juifs de Tanger et le Maroc*, Tanger, 1956.

— *Les Israélites morocains à l'heure du choix*, Tanger, Ed. Internationales, 1958.

NIDDAM, Jacob, "Journal, 1901-1910", publié par Maîtrot de la Motte-Capron et Dr Trenga sous le titre d'"Un correspondant de révolution", *Bulletin de la société de Géographie d'Alger*, 1°, 2° et 3° trimestres, 1936, pp. 1-62, 133-192, 261-315.

OBADIA, David, *La communauté de Sefrou*, Jérusalem, 1975-1976 (en hébreu).

ORTEGA, Manuel, *Los Hebreos en Marruecos*, Madrid, 1919.

PASCON, Paul et Daniel SCHROETER, "Le cimetière juif d'Illigh, 1751-1955. Etude des épitaphes comme documents d'histoire démographique", in *La Maison d'Illigh et l'histoire sociale du Tazerwalt*, Rabat, 1984, pp. 113-40.

PRESS, Richard,"The Jewish Community of Marrakech in the 20th Century: A Paradigm for Majority-Minority Relations", *in Muslim-Jewish Relations in North Africa*, WJC, New-York, 1975, pp. 51-66.

PULIDO, Angel, *La reconciliacion hispano-hebrea*, Madrid, (Las Asociaciones de Marruecos en Madrid), 1920.

RICARD, Robert, "Notes sur l'émigration des Israélites marocains en Amérique espagnole et au Brésil", *RA*, 398-399, 1944, pp. 83-88.

ROMERO, Eugenio, *El martirio de la joven Hachuel o la heroina hebrea*, Gibraltar, 1837.

ROSEN, Lawrence, "A Moroccan Jewish Community during the Middle-Eastern Crisis", *American Scholar*, 37, 3, 1968, pp. 435-445.

— "Muslim-Jewish Relations in a Moroccan City", *IJMES*, 3, 4, 1972, pp. 435-449.

SAISSET, Pascale, "Y a-t-il une question judéo-marocaine?", *NRJ*, août 1930, pp.67-72.

— *Heures juives au Maroc*, Paris, 1930.

SCHROETER, Daniel, "The Politics of Reform in Morocco: The Writings of Yishaq b. Ya'ish Halewi in *Ha'sefirah (1891)", Misgav Yerushalayim Studies in Jewish Literature*, Jerusalem, 1984.

— "Trade as a Mediator in Muslim-Jewish Relations: Southwestern Morocco in the 19th Century", in *Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries*, M.R. Cohen et A.L. Udovitch ed., Darwin Press, Princeton, 1989, pp. 113-140.

SEMACH, Y.D., "Charles de Foucauld et les Juifs marocains", *BEPM*, 23, juin 1936.

— "Le saint d'Ouezzane, Rabbi Amran ben Diwan et les saints juifs du Maroc", *Ibid.*, mars 1937 et juin 1938, pp. 79-99, et 231-302.

SEPHIPHA, Haïm, *L'agonie des judéo-espagnols*, Paris, 1977.

SHATZMILLER, Maya, "Un facteur ethnique dans une révolution sociale médiévale: le rôle des courtisans juifs sous les Mérinides", in *Communautés juives des marges sahariennes, op. cit.*, pp. 295-302.

SIKIRIDJI, E., *Samuel D. Lévy. Une belle figure du judaïsme marocain*, Casablanca, 1955.

SLOUSHZ, Nahum, *Etudes sur l'histoire des Juifs et du judaïsme au Maroc*, Paris, Leroux, 2 vol., 1905-1906.

— "La colonie des Maghrabim en Palestine", *AM*, 1904, II, pp. 229-257.

— "Les Juifs de Debdou", *RMM*, XXII, 1913.

— *Hebreo-phéniciens et Judéo-berbères. Introduction à l'histoire des Juifs et du judaïsme en Afrique du Nord*, Paris, 1908.

— *Un voyge d'études en Afrique*, Paris, 1909.

— *Travels in North Africa*, Philadelphia, J.P.S.A., 1927.

STILLMAN, Norman, "Muslims and Jews: Perceptions, Images, Stereotypes", in *Muslim-Jewish Relations in North Africa*, W.J.C, New-York, 1975, pp. 13-26.

— "The Sefrou Remnant", *JSS*, 35,3-4, 1973, pp. 255-263.

— "The Moroccan Jewish Experience: A Revisionnist View", *JQ*, 9, 1978, pp. 113-123.

TADJOURI, Ruben, "Le mariage juif à Salé", *H*, 1923, pp. 393-420.

TESSLER, Mark A., "The Identity of Religious Minorities in non secular States: Jews in Tunisia and Morocco, Arabs in Israel", *Comparative Studies in Society and History*, 20, 3, 1978, pp. 359-373.

THABAULT, Roger, "Le Maroc à l'heure du vichysme", *NC*, 43, 1975-76, pp. 16-20.

TOLEDANO, Haïm, *Le Maroc nouveau et les Israélites*, Tanger, Imprimeries Marocaines, 1913.

VAJDA, Georges, "Un recueil de textes historiques judéo-marocains", *H.*, XXXV, 1948, pp. 311-358, et XXXVI, 1949, pp. 139-188.

VALADJI, Jacob, "L'arrivée des Issawis à Meknès", *REAI*, 6, 1902, pp. 406-411.

VALENCE, Paul, "La Yechiba: école talmudique de Marrakech", *BEPM*, janv. 1939, pp. 3-12.

VILAR, Juan-Bautista, La *Juderia de Tetuan y otros ensayos*, Universidad de Murcia, 1969.

— "Emancipacion de los judios de Marruecos (Tetuan, 1860-1862). Resurgimiento de una minoria en un pais islamico", *Cuadernos de la Biblioteca Española de Tetuan*, 13-14, 1977, pp. 73-97.

— "Filosemitismo y antisemitismo en la obra de Pedro Antonio de Alarcon y otros testigos de la Guerra de Africa", *H.T.*, XVII, 1976-77, pp. 137-147.

— *Tetuan. En el Resurgimiento judio contemporaneo, (1850-1870)*, Biblioteca Popular Sefardi, Caracas, 1985.

VOINOT, Louis, *Pélerinages judéo-musulmans au Maroc*, Paris, 1948.

WILNER, Dorothy *& al.*, "Jews in the High Atlas Mountains of Morocco: A partial reconstruction", *JJS*, IV, 2, 1962, pp. 207-242.

ZAFRANI, Haïm, *Pédagogie juive en terre d'Islam*, Paris, 1969.

— *Les Juifs du Maroc. Vie sociale, économique et religieuse. Etudes de Taqqanot et Responsa*, Paris, 1972.

— *Poésie juive en Occident musulman*, Paris, 1977.

— *Mille ans de vie juive au Maroc*, Paris, 1983.

الرموز

1 ـ الوثائق :

AEP	Affaires Etrangères, Paris
CPC	Correspondance Politique et Commerciale
NS	Nouvelle Série
VM	Vichy - Maroc
AMG	Ministère de la Guerre, Paris
F.O	Foreign Office, London
H.O	Home Office, London
ASJ	Archives Sionistes, Jérusalem
BGR	Bibliothèque Générale, Rabat
S.G	Séquestres de Guerre
B.Q.I.P	Bulletin Quotidien d'Informations Politiques
B.R.Q.M	Bulletin de Renseignements des Questions Musulmanes
B.P.Q	Bulletin de la Presse Quotidienne

2 ـ المجلات والدوريات :

A.E.S.C	Annales, Economie, Société, Civilisation
AF-RC	Afrique Française - Renseignements Coloniaux
BEPM	Bulletin de l'Enseignement Public au Maroc
BESM	Bulletin Economique et Social du Maroc
BIHM	Bulletin de l'Institut d'Hygiène du Maroc
H	Hespéris
H.T	Hespéris-Tamuda
IJMES	International Journal of Middle East Studies
JAS	Journal of African Studies
J JSS	Journal of Jewish Social Studies
JQ	Jewish Quarterly
JQR	Jewish Quarterly Review
NRJ	Nouvelle Revue Juive
RA	Revue Africaine
RC	Renseignements Coloniaux
REJ	Revue d'Etudes Juives
RFHOM	Revue Française d'Histoire de l'Occident Mediterranéen
RH	Revue Historique
RMM	Revue du Monde Musulman
SI	Studia Islamica
AI	L'Avenir Illustré
PD	Paix et Droit
V.N	La Voix Nationale
UI	L'Univers Israélite

3 ـ المؤسسات :

A.I.U	Alliance Israélite Universelle
LICA	Ligue Internationale contre l'Antisémitisme
OSE	Oeuvre de Secours de l'Enfance
OSM	Organisation Sioniste Mondiale
ORT	Oeuvre de Rehabilitation par le Travail
R.G	Résidence Générale

فهرس الأعلام

ـ ن ـ

ـ س ـ

ـ ع ـ

المحتويات

منشورات كلية الآداب
والعلوم الإنسانية- الرباط

رسائل وأطروحات جامعية
Thèses et Mémoires

نعيمة هراج التوزاني، ***الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن*** (1290- 1873/1311- 1894) ***مساهمة في دراسة النظام المالي بالمغرب***، يناير 1979. (نفد).

سعيد بنسعيد، ***دولة الخلافة، دراسة في التفكير السياسي عند الماوردي***، 1980. (نفد).

سالم يفوت، ***مفهوم الواقع في التفكير العلمي المعاصر***، 1981. (نفد).

عبد اللطيف الشاذلي، ***الحركة العياشية، حلقة من تاريخ المغرب في القرن السابع عشر***، 1982. (نفد).

أحمد التوفيق، ***المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر*** (*إنولتان* 1850/ 1912)، طبعة جديدة، جزءان في مجلد واحد، 1983. (نفد).

محمد مزين، ***فاس وباديتها*** (1549-16378م)، جزءان، 1986.

مبارك ربيع، ***مخاوف الأطفال وعلاقتها بالوسط الاجتماعي***، 1991.

محمد الأمين البزاز، ***تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر***، 1992.

أحمد أبو زيد، *التناسب البياني في القرآن، دراسة في النظم المعنوي والصوتي*، 1992.

فاطمة طحطح، *الغربة والحنين في الشعر الأندلسي*، 1993.

محمد الروكي، *نظرية التقعيد الفقهيّ وأثرها في اختلاف الفقهاء*، 1994.

عبد الرحمن المودن، *البوادي المغربية قبل الاستعمار*، 1994.

مصطفى الشابي، *النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر*، 1995.

إدريس بلمليح، *المختارات الشعرية وأجهزة تلقيها عند العرب من خلال المفضليات وحماسة أبي تمام*، 1995.

الحسين أفا، *ديوان الحسن البونعماني*، 1996.

نفيسة الذهبي، *اقتفاء الأثر بعد ذهاب أهل الأثر*، 1996.

خالد بن الصغير، *المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر*، 1996.

زهراء النظام، *الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس*، 1996.

أحمد بوشرب، *مغاربة في البرتغال خلال القرن* 16، 1996.

ثريا برادة، *الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر*، 1997.

حسن الفكيكي، *المقاومة المغربية للوجود الإسباني بمليلية* (1497-1859 م)، 1997.

Abderrahmane Taha, *Langue et philosophie, essai sur les structures linguistiques de l'ontologie*, Janvier 1979. (épuisé).

Ali Oumlil, *L'histoire et son discours, essai sur la méthodologie d'Ibn Khaldoun,* 1979. (épuisé).

Abdellatif Bencherifa, *Chtouka et Massa, étude de géographie agraire*, 1980. (épuisé).

Abdelkader Fassi Fehri, *Linguistique arabe: forme et interprétation,* 1982.

Ahmed Moutaouakil, *Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*, 1982.

Aziza Bennani, *Monde mental et monde romanesque de Carlos Fuentes,* 1985.

Larbi Mezzine, *Le Tafilalt, contribution à l'histoire du Maroc aux XVII*^{e} *et XVIII*^{e} *siècles*, 1987.

Hassan Benhalima, *Petites villes traditionnelles et mutations socio - économiques au Maroc. Le cas de Sefrou*, 1987.

Mohamed Berriane, *Tourisme national et migrations de loisirs au Maroc (étude géographique)*, 1992.

Ahmed Chaouqi Binbine, *Histoire des bibliothèques au Maroc*, 1992.

M'Hamed Jadda, *Bibliographie analytique des publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines (1915-1959)*, 1994.

Mohammed Kenbib, *Juifs et Musulmans au Maroc (1859-1948),* 1994.

Mohammed El Medlaoui, *Aspects des représentations phonologiques dans certaines langues chamito -sémitiques*, 1995.

Bahija Simou, *Les réformes militaires au Maroc de 1844 à 1912*, 1995.

Mohammed Refass, *L'organisation urbaine de la péninsule tingitane*, 1996.

Mohammed Kenbib, *Les Protégés, contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, 1996.

Mohamed Ezroura, *Criticism Between Scientificity and Ideology: Theoretical Impasses in F.R. Leavis and P. Macherey*, 1996.

Jamaâ Baida, *La Presse marocaine d'expression française des origines à 1956*, 1996.

El Hossaïn El Moujahid, *Grammaire générative du Berbère,* 1997.





محمد كنبيب. أستاذ التعليم العالي، خريج جامعة باريس ـ السربون، حاصل على دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية، متخصص في تاريخ العلاقات الدولية ومسألة الأقليات. حَاضَرَ بكبريات الجامعات الأوربية والأمريكية ودرس بصفة أستاذ زائر بالولايات المتحدة الأمريكية. يشغل حاليا منصب مستشار ثقافي بسفارة المملكة المغربية بفرنسا.

«عرف محمد كنبيب كيف يستخلص من الإستغرافية الحقيقية هذا المنهج الذي يجب على كل مؤرخ حقيقي تطبيقه : عدم التحيز».

ذ. جان باتيس دروزيل، جامعة السربون

Jean Baptiste Duroselle, Université Paris I - Sorbonne

«تشكل هذه الأطروحة مساهمة قيمة في علم التاريخ كما أنها تمثل قراءة مشوقة لعلاقات المسلمين واليهود بالمغرب في مجموعة من فصول يجب أن ننوه بدقتها وبوثاقة صلتها بالموضوع».

ذ. بيير كَلين، جامعة كرونوبل

Pierre Guillen, Université de Grenoble

«إن القارئ يخرج من هذا الكتاب الزاخر بالمعرفة، راسخ اليقين بأن العلاقات بين اليهود والمسلمين بالمغرب كانت ذات كثافة وتعقيد يتحدّيان المختصرات التبسيطية... إن التاريخ الإجمالي للبلد هو الذي يعرضه علينا المؤلِّف... فما أندر مؤرخي الفترة المعاصرة الذين يغامرون في تاريخ المغرب العربي بمثل هذا النفَس الطويل !».

ذ. دانييل ريفي، جامعة السربون

Daniel Rivet, Université Paris I - Sorbonne

«ألف محمد كنبيب كتاباً مرجعيّاً متميزاً حلل فيه تطور العلاقات بين اليهود والمسلمين بالمغرب... وهذا موضوع شائك ومعقد سبق لمؤلفين آخرين تناوله ؛ إلا أن أحدا لم يتعمق فيه ويُحِطْ به إحاطة شاملة مثل ما فعل محمد كنبيب».

ذ. سوزن غ. ميلر، جامعة هارفرد

Susan G. Miller, Harvard University

«إن الباحثين المتخصِّصينَ في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة على آطلاع بالمستجدات الواردة في كتاب محمد كنبيب... لقد ألّف باحثون آخرون عدة دراسات مونوغرافية جيِّدة حول أوضاع اليهود بالمغرب... غير أنَّ أيّاً منها لم تصل عمق وشمولية ما أنجزه محمد كنبيب».

ذ. دايل ف. إيكلمان، درتموت كولدج

Dale F. Eickelman, Darmouth College

«علينا التنويه بمزايا هاته الدراسة... إنها تمتاز بضخامة البحث المنجز، وبشساعة رصيد المؤلّف المعرفي، وبإدراكه الدقيق لآليات التحول ومخلفاتها، وبمهارة محلّل غير متحيِّز».

ذ. دانييل نوردمان، المركز الوطني للبحث العلمي ـ باريس

Daniel Nordman, C.N.R.S. - Paris